مُغْنِي اللَّبِيبِ

عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ

للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام
المتوفى سنة ٧٦١ هـ

وقد وضعنا كتاب

السبك العجيب في نظم مغني اللبيب

لمولاي عبد الحفيظ سلطان المغرب الأقصى
في أعلى الكتاب

تحقيق
أ. د صلاح عبد العزيز علي السيد
أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

المجلد الأول

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

القاهرة - جمهورية مصر العربية
الإدارة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجانب جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٤ - ٥٩٣٢٢٠٥ (٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com



المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد أشرف المرسلين وخاتم النبيين ، المبعوث رحمة للعالمين عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

فإن كتاب مغني اللبيب لابن هشام كتاب جليل المنافع ، رائع الفوائد لطلاب العربية ، ولهم من سيرة صاحبه القدوة الطيبة ، والأسوة الحسنة بما حباه الله من علم غزير ، وصيت جهير ، حتى قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » ولقد منَّ الله عليَّ أن أعالج هذا الكتاب وأحتفه بالرغم من ظهور طبعات جيدة تعرضه أحسن عرض ، ولكن في ثنايا الكتاب بعض مسائل تحتاج إلى بسط وشرح وتفصيل حتى يتم به النفع ، فكملت هذه الأمور بما وفقني به الله – فله الحمد وله الشكر رب القصد والعمل ، ولقد بذلت فيه جهدًا كبيرًا ، ومازال الكتاب يحتاج إلى كفاح كبير ، وجهد أعظم ، فهو يحوي من الأسرار ما لا يستطيع مثلي أن يصل إلى كنهه، وحقيقته ، ولكن حسبي أنني أسير على الدرب خدمة للعربية في أجل كتبها وأعظم ما سجل لها من قواعد وتدريب نحن في أمس الحاجة إليها ، وقد ترجمت لصاحب الكتاب ترجمة موجزة ، ووضحت فيها عصره ، وأثره ، وعملي في التحقيق ، وهو جهد المقل والله من وراء القصد ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وله الحمد أولًا وأخيرًا .

أ.د صلاح عبد العزيز علي السيد
أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

التعريف بابن هشام

نسبه [1] :

هو : أبو محمد عبد اللّٰه جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّٰه بن هشام الأنصاري المصري النحوي العلامة الفاضل الحنبلي المشهور .

مولده :

ولد في القاهرة في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة ، يوم السبت الخامس من هذا الشهر سنة ١٣٠٩م .

شيوخه :

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرجل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيَّان ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولم يلازمه ، ولم يقرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وتفقه للشافعي ثم تحنبل فحفظ مختصر الخِرَقي في دون أربعة أشهر ، وذلك قبل موته بخمس سنين .

لقد أتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ والأعلام ، وحدث عن ابن جمَّاعة بالشاطبية ، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدر لنفع الطلاب ، وتميز بالمباحث الدقيقة ، والفوائد العجيبة ، والاستدراكات الفريدة كما عرف عنه التحقيق الدقيق ، والاطلاع الواسع ، والقدرة الرائعة على التصرف في أساليب العربية ، مع ملكة نادرة أعطته القدرة على العبارة المسهبة أو الموجزة حسبما يقتضيه المقام ، وكان مع هذا القدر السامي يمتاز بالتواضع شأن العلماء الأفذاذ مع الرأفة ، ودماثة الخلق ، ورقة القلب ، ولقد صدق ابن خلدون في قوله تعبيرًا عن جلالة قدره ، ورفعة شأنه ، وعلو مقامه ما نصه : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام أنحى من سيبويه ، وكان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه » .

مصنفات ابن هشام :

لابن هشام من المصنفات ما يدل على غزارة علمه ، وطول باعه ، وخطوته في التأليف وذيوع الصيت ، وتظهر فيها علامات الإخلاص ، ولذلك اشتهرت في حياته ، وأقبل الناس

---

(١) انظر في ذلك بغية الوعاة (ص ٣١٥) ، وكشف الظنون (٥٦/٥) ، وحسن المحاضرة (١٢٧/١) ، والدرر الكامنة (٣٠٨/٢) ، وترجمة ابن هشام وجهوده النحوية ليوسف الضبع ، ومفتاح السعادة (١٥٩/١) والنجوم الزاهرة (٣٣٦/١٠) والأعلام (١٤٧/٤) ودائرة المعارف الإسلامية (٢٩٥/١) .

عليها للإفادة منها ، والاغتراف من منهلها العذب ، فالرجل لم يعش من العمر إلا ثلاثة وخمسين عامًا ، ولكن اللّه بارك له في عمره في هذه المؤلفات ، التي هي زاد طلاب العلم ، وغذاء العقول في كل مكان ، وسأعرضها لك مبينًا ما وجد فيها وما فقد ، وهي :

١ - الإعراب عن قواعد الإعراب : وهو كتاب عظيم الفائدة ، مع صغر حجمه ، وشرحه الكثير ، وطبع مرات .

٢ - الألغاز ، وهو كتاب في مسائل وألغاز نحوية ، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل طبع بمصر ، وله مكانته الأدبية والنحوية .

٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وقد شرح الكتاب كثير من العلماء ، ووضعت الحواشي عليه ، وهو مشهور بين طلاب العلم في مصر وفي جامعات العالم العربي ، وهو مطبوع .

٤ - التذكرة : وقد نَوَّه السيوطي وابن حجر به ، وقال عنه السيوطي : إنه يقع في خمسة عشر مجلدًا ، وهو مفقود .

٥ - التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ، وذكر السيوطي أنه يقع في عدة مجلدات . وهو مفقود .

٦ - تخليص الشواهد ، وتلخيص الفوائد ، وهو مختصر في تفسير شواهد شرح الألفية لابن مالك وتوجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية .

٧ - الجامع الصغير في النحو ، طبع في مكتبة الخانجي بتحقيق د/ أحمد الهرميل سنة ١٩٨٠م .

٨ - الجامع الكبير في النحو ، وقد نسبه السيوطي لنفسه ، وليس له .

٩ - رسالة صغيرة ، في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن توجد في برلين برقم ٦٨٨٤ .

١٠ - رفع الخصاص عن قراء الخلاصة . في أربعة مجلدات . ذكره السيوطي وكذلك ابن حجر في ٣٠٩/٢ برلين .

١١ - « الروضة الأدبية » . في شواهد علوم العربية ، وهو شرح للشواهد الشعرية في كتاب اللمع ويوجد ببرلين برقم ٧٦٥٢ .

١٢ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب . وطبع مرارًا . وهو شرح وجيز نافع .

١٣ - شرح الشواهد الصغرى ، وشرح الشواهد الكبرى ، ولم يعثر لهما على أثر .

١٤ - شرح قصيدة « بانت سعاد » وهو مطبوع متداول .

١٥ - رسالة في انتصاب « لغة » « وفصلًا » وإعراب « خلافًا » و « أيضًا » و « هلمَّ جرا » ونحو ذلك ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية ، وفي مكتبتي برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .

١٦ - شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، لأبي حيان . وقد طبع .

١٧ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب . ذكره السيوطي في مجلدين وهو مخطوط .

١٨ - « فوح الشذا في مسألة كذا » وهو شرح لكتاب أبي حيان « الشذا في مسألة كذا » وهو مطبوع ضمن كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي في الجزء الرابع من صـ ١٢٠ - صـ١٣١ .

١٩ - المسائل السفرية في النحو ، وهو مطبوع بتحقيق أحمد مَطْلوب بغداد سنة ١٩٦٣م .

٢٠ - مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو مختصر لطيف ، موجود في برلين .

٢١ - موقد الأذهان وموقظ الوسنان ، في الألغاز النحوية والنكاهات الأدبية ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ومجموعة تبلغ ستًّا وستين ورقة .

٢٢ - المباحث المرصفية المتعلقة « بمن » الشرطية . وهي مخطوطة بدار الكتب المصرية .

٢٢ - « نبذة الإعراب » المشهورة بجمل جمال الدين بن هشام وهي مطبوعة وعليها شروح .

٢٤ - قطر الندا وبل الصدى . وهو كتاب صغير ، مطبوع مقرر على طلاب الأزهر .

٢٥ - القواعد الصغرى ، والقواعد الكبرى . ذكرهما السيوطي ، ونسبهما إليه .

٢٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبع مرارًا ، وعليه شروح كثيرة طبع منها شرح للدماميني وآخر للشمني ، وحاشية للأمير ، وأخرى للدسوقي ، ثم للشيخ محي الدين . وهو مخطوط .

* * *

التعريف بكتاب مغني اللبيب

مغني اللبيب في كتب النحو ، وابن هشام بين النحاة ، علمان ملآ أسماع المشتغلين بالعربية وعلومها ، ذاع صيتهما في معاهد العلم ، وحلقات الدرس ، وتداولت أقلام العلماء والكتاب استنساخًا ، وألسنتهم وعقولهم درسًا وشرحًا وتعليقًا ، فلهذا الكتاب من اسمه أوفر حظ ، وأعظم نصيب ، لقد وفق ابن هشام توفيقًا كبيرًا في مغنيه حيث هذب فيه النحو ، وجمع فيه إلى دقة اللفظ عمق الفكر ، وجليل المعنى ، والإحاطة بكل موضوع في النحو ، فلم يترك شاردة إلا أحصاها ، ولا واردة إلا جلَّاها ، وذلك بالبحث والتفصيل والتحليل ، والشواهد والدلائل القوية مع البعد عن التكرار والزيادات والهفوات ، مع جِدة العرض ، والنهج المبتكر ، والترتيب الذي خالف فيه كتب النحو وأمهات العربية ، حتى ييسر الكشف فيه والمراجعة ، لتتم الاستفادة به ويحصل النفع الكامل لطلاب العربية .

والمغني تبرأ من عيوب المؤلفات السابقة ، والتي حددها ابن هشام في ثلاثة أمور :

أحدها : كثرة التكرار فهي لم توضع لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصور الجزئية ، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام .

الأمر الثاني : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ، كالكلام في اشتقاق « اسم » أهو من السمة كما يقول الكوفيون ، أم من السمو كما يقول البصريون ونحو ذلك مما لم يبين على ذلك شيء من الإعراب .

والثالث : إعراب الواضحات ، كالمبتدأ وخبره ، والفاعل ونائبه ونحو ذلك . لذلك أبدع ابن هشام هذا الكتاب على غير مثال سابق يحتزيه ، وعلى صورة لم يسبق بها ، فقسم كتابه ثمانية أقسام :

جعل الأول منها خاصًا بالمفردات ، مرتبة على حسب حروف الهجاء ، ويذكر كل حرف ويبين معانيه والوجوه المختلفة لاستعمالاته مع إيراد الشواهد الكثيرة من الآيات والأحاديث والشعر ، وبعض كلام العرب ، ويورد آراء العلماء المختلفة في ذلك ، ويعزو كل رأي إلى قائله ، وكثيرًا ما يكون له في الموضوع رأي يبسطه ، ويدافع عنه ، أو يرد على آراء من تقدمه أو عاصره من العلماء ، فيبدوا ابن هشام في كتابه ، وتظهر شخصيته في حملاته التي تقسو حينًا ، وتلين أحيانًا على نظرائه ، ومن تقدمه من النحويين ، وهذا القسم الخاص بالمفردات يقع في ثلاثة أخماس الكتاب تقريبًا ، أما القسم الثاني فيختص بالجمل ، والحديث عنها في تفصيل وافٍ والقسم الثالث ذكر فيه أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والمجرور ، وحكمهما في التعلق ، والرابع ذكر فيه ما يعرف به الاسم من الخبر ونحو ذلك ، والباب الخامس : يتناول الكلام على ما يجب من رعاية مقتضى ظاهر الصناعة وصحة المعنى وغير ذلك من الأحكام النحوية المختلفة .

والسادس معقود في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ونحو ذلك . والسابع : في كيفية الإعراب ، والثامن : في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية مع ذكر الأمثلة الكثيرة والشواهد .

ومن ذلك يظهر أن كتاب المغني أنشئ على نمط يخالف الطرق الشائعة في كتب النحو .

« ثناء العلماء على الكتاب »

وقد تلقى العلماء كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام بالقبول ، وأكثروا من الثناء عليه شعرًا ونثرًا ، فالدماميني يقول فيه :

أَلَا إنما « مُغْنِي اللَّبِيب » مصنَّف جَلَيل به النحويُّ يحوي أمانية
وَمَا هَو إلا جنّة قَدْ تَزخرَفَتْ أَمَا تَنْظُرُوا الأَبْوَاب فِيه ثَمَانِيه

والشهاب الخَفَاجِي يقول في المغني ، ويضمن بيتيه بعض آية من كتاب اللّٰه تعالى :

« مغني اللبيب » جنّةٌ أبوابها ثمانية
أما تراها وَهْيَ « لا تسمعُ فيها لاغية »

ومدحه ابن خلدون بقوله : « وصل إلينا بالمغرب ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها ، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة ، وتكلم على الحروف والمفردات والجملة ، وحذف ما في الصناعة بين المتكرر في أكثر أبوابها ، وسماه بالمغني في الإعراب ، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرهما ، فوقفنا منه على علم جم ، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها ، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه ، واللّٰه يزيد في الخلق ما يشاء » .

وكتاب المغني حافل بالكثير من الفوائد ، ففيه إلى ما اختص به من علم النحو تفسير معاني كتاب اللّٰه ، وحديث رسوله ، والشواهد العربية ، وذكر جمهرة كبيرة من كبار النحاة ، فأصبح الكتاب مرجعًا للنحويين واللغويين والمفسرين والعلماء ، ومناقشاتهم المختلفة . وقد تسمى بابن هشام جماعة كثيرة من النحويين لما له من سمو القدر ورفعة المنزلة ، وقد ذكر السيوطي في كتابه « بغية الوعاة » وقال : إنهم ثمانية في باب المتفق والمفترق .

ما قمتُ به في كتاب المغني :

١ – لقد عدت إلى النسخ المطبوعة ، وبخاصة : نسخة فضيلة الشيخ محمد محيى الدين ،

وهي مضبوطة أتم ضبط ، وكذلك النسخة المحققة من الدكتور مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله وراجعتها مراجعة دقيقة ، ثم راجعت ما سبق على نسختين خطيتين سأعود إلى وصفهما ونتج عن ذلك تصويبات واختيارات أشرنا إليها في الحواشي .

٢ - قدمت الكتاب بدراسة موجزة عن ابن هشام ، وقيمة المغني العلمية ، وثناء العلماء .

٣ - خرجت شواهد الكتاب ، وذكر القائل - إن عرف - وبحره الشعري ، وموطنه في كتب النحاة .

٤ - التزمت السير على نهج ابن هشام حينما يستدل بنصف بيت ، ثم تكملته في الحاشية .

٥ - رقمت الشواهد الشعرية ، حتى لو تكرر مع الإشارة إلى ذلك ، وفسرت الغريب من كلماته وتركت الأبيات التي قيلت في بعض المسائل أو القواعد ، فتركتها بلا ترقيم .

٦ - وثقت النقول من كتب النحو ، وأحلتُ عليها كثيرًا ، كما وثقت القراءات القرآنية ونسبتها إلى أصحابها من الكتب المعتمدة ، وأكملت آيات القرآن ، ونسبتها إلى سورها .

٧ - خرجت الأحاديث الشريفة والأمثال .

٨ - ترجمت للأعلام ترجمة موجزة ، وكذلك للكتب التي وردت في المغني .

٩ - حققت مناط الخلاف في المسائل النحوية التي اختلف فيها العلماء .

١٠ - كما حققت النص من خلال النسخ المطبوعة ومخطوطتين ، فتحرر نص ابن هشام أكمل تحرير .

١١ - وضعت للمغني فهارس فنية تحليلية مختلفة تيسر المراجعة ، وتكشف للقارئ غرضه وتوضح دقائق الكتاب .

١٢ - قمت بتشكيل ما أشكل وبخاصة الشواهد الشعرية والأمثلة .

١٣ - للكتاب قيمته النحوية ، فما تركت قضية تستحق أن تثار إلا أثرتها ووضحتها وبنيت الرأي القوي فيها وأسأل الله التوفيق والقبول في كل ما قصدت إنه حسبي وهو نعم الوكيل .

نسخ المغني :

المغني كتاب له قيمته في علم النحو ، وله طبعات كثيرة أشهرها ما علق عليه الأمير والدسوقي في حاشيتيهما . وأول طبعة وقعت في يدي طبعة شيخنا الجليل فضيلة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعت في مطبعة صبيح بالقاهرة بدون تاريخ ، وكان اهتمامها بضبط النص ، وتكاد تكون التعليقات عليها معدومة ، ثم أعدَّ فهرسًا تفصيليًا لموضوعات المغني ، وأخيرًا فهرسًا للشواهد الشعرية على حسب القافية . رحمه الله وجزاه خيرًا أما الطبعة الثانية :

فقد حققها الدكتور / مازن المبارك ، والأستاذ محمد علي حمد اللَّه في دمشق وراجعها الأستاذ سعيد الأفغاني ، وقد صدرت الطبعة الأولى في دمشق مطبعة دار الفكر سنة ١٩٦٤م ثم توالت الطبعات إلى الخامسة سنة ١٩٧٩م ، وقد علقا على الكتاب تعليقات جيدة مفيدة .

أما النسخ الخطية :

فقد وقع لي نسختان مصورتان عليهما بعض التعليقات ، الأولى ختمت بخاتم دار الكتب المصرية الكتبخانة ، وهي نسخة قديمة كتبت سنة ٧٥١ هـ ، من الحجم المتوسط ، وهي نسخة كاملة جاء في آخرها . وقد وقع الفراغ من تحريره يوم الخميس من شهر ذي الحجة من شهور إحدى وخمسين وسبعمائة ، بعون اللَّه ومنه ، والحمد للَّه رب العالمين ، وصلى اللَّه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد للَّه رب العالمين .

وهذه النسخة اعتبرتها الأصل المعول عليه عند المقارنة .

وأما النسخة الثانية فتقع في جملة من الأوراق المتوسطة الحجم ، وكتب عليها وقف لمدرسة الحبانية برقم ٢٨٨ نحو ، والتعليقات عليها بسيطة جدًّا وهي نسخة حديثة كتبت سنة ١٠٧١هـ وقد كتب في آخرها : وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب ليلة الأحد المباركة من شهر جمادى الأول من شهور سنة إحدى وسبعين وألف ، وعلقه بيده لنفسه ، ولمن شاء أن ينتفع به ، أحمد بن محمد بن أبي الخير المرحومي ، سائلًا من اللَّه تعالى ما نسأله من المصنف لنفسه وأهله وأحبابه ، ومن قرأ في هذا الكتاب ، ودعا له بما يجب آمين آمين آمين . والحمد للَّه رب العالمين .

وجعلت لهذه النسخة رمزين عند المقارنة .

وبعد :

فهذا ما استطعت عمله في سبيل إظهار طبعة جديدة لمغني اللبيب جاهدت في سبيل إظهارها على وجه يليق بقيمة هذا السفر الجليل حتى يتم النفع به إن شاء اللَّه تعالى ، وعلى اللَّه توكلت وهو نعم المولى ونعم النصير .

أ. د صلاح عبد العزيز علي السيد
أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

في شعبان سنة ١٤٢٣هـ

أكتوبر سنة ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيد المرسلين محمدٍ خاتم النبيينَ ، وإمامِ المتقينَ ، وعلى آله وصحبه أجمعينَ دائمًا إلى يوم الدين .

قال سيدُنا ومولانا الشيخُ الإمامُ العالمُ العلّامة جمال الدين رُحلة الطّالبين ، عمدة البلغاء المعربين أبو محمدٍ عبدُ الله بن الشيخ جمال الدين يوسفَ بنِ هشامٍ ، الأنصاري الشافعي ثم الحنبلي ، قدس الله رُوحَه ، ونَوَّر ضريحه (١) .

أما بعد : حمدًا لله على إفضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله ، فإنَّ أولى ما تقترحه القرائح (٢) ، وأعلى ما تَجْنَحُ إلى تحصيله الجوانح (٣) ، ما يتيسر به فهمُ كتاب الله المُنَزَّل ، ويتضح به معنى حديث نبيه المُرْسَل ، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية ، والذَّريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية ، وأصل ذلك علم الإعراب ، الهادي إلى صَوب الصواب ، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأتُ بمكة زادها الله شرفًا كتابًا في ذلك ، مُنَوِّرًا من أرجاء قواعده كلَّ حالك ، ثم إنني أُصبْتُ به وبغيره في مُنْصَرَفي إلى مصر ، ولما منَّ الله تعالى عليَّ في عام ستة وخمسين بمُعَاودة حَرَم الله ، والمجاورة في خير بلاد الله ، شَمَّرْتُ عن ساعد الاجتهاد ثانيًا ، واستأنفتُ العمل لا كَسِلًا ولا متوانيًا ، ووضعت هذا التصنيف ، على أحسن إحكام وترصيف ، وتَتَبَّعْتُ فيه مُقْفَلَات مسائل الإعراب فافتتحتها ، ومُعْضِلاتٍ يستشكلها الطلابُ فأوضحتها ونقَّحتها ، وأغلاطًا وقَعَتْ لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها .

فدونك كتابًا تُشدُّ الرِّحَالُ فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال .

ولا يَعْدُونه ؛ إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثالِهِ ، ولم يَنْسُجْ ناسجٌ على مِنْوَاله .

ومما حَثَّني على وضعه أنني لما أنشأتُ في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب (٤) حَسُنَ وَقْعُها عند أولي الألباب ، وسار نفعُها في جماعة الطلاب ، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادَّخرته عنها كشَذْرَة من عقْدِ نَحْر ، بل كقَطْرة من قطرات بَحْر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مقيدٌ لما قررته وحَرَّرْته ، مقَرِّبٌ فوائدَه للأفهام ، واضع فَرَائده على

(١) هذه المقدمة تظهر أنها ليست لابن هشام ، وهي من كلام النساخ . والضريح : القبر .
(٢) القرائح : هي الطباع السليمة . (٣) الجوانح : المراد القلب .
(٤) نشر هذا الكتاب وحقق في بيروت سنة (١٩٧٠م) .

طَرَفِ الثّمَام [١] ، لينالها الطلاب بأدنى إلمام ، سائلٌ مَنْ حسن خيمه [٢] ، وسلم من داءِ الحسد أديمُه ، إذا عثَرَ علي شيء طغى به القلم ، أو زلت به القَدَم ، أن يغتفر ذلك في جَنْبِ ما قربْتُ إليه من البعيد ، ورددت عليه من الشَّرِيد ، وأرحته من التعب ، وصيَّرت القاصيَ يناديه من كَثَب ، وأن يُحْضر قلبَه أن الجواد قد يَكْبو ، وأن الصارم قد يَنْبو ، وأن النار قد تَخْبو ، وأن الإنسان محلُّ النسيان ، وأن الحسنات يذهبن السيئات :

١ – ومَنْ ذا الذِي تُرْضَى سَجَاياه كُلُّها كفى المرءَ نُبلًا أن تُعَدَّ معايبه [٣]

وينحصر في ثمانية أبواب :

البَابُ الأوَّلُ : في تفسير المفردات وذكر أحكامها .

البابُ الثاني : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها .

البَابُ الثالِثُ : في ذكر ما يتردَّد بين المفردات والجمل ، وهو الظرفُ والجارُّ والمجرور ، وذكر أحكامهما .

البَابُ الرَّابِعُ : في ذكر أحكام يكثر دَورُها ، ويقبح بالمعرب جَهْلُها .

البَابُ الخَامِسُ : في ذكر الأوجُهِ التي يدخل على المعرِب الخَلَلُ من جهتها .

البَابُ السَّادِسُ : في التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين ، والصوابُ خلافُها .

البَابُ السَّابِعُ : في كيفية الإعراب .

البَابُ الثَامِنُ : في ذكر أمورٍ كليةٍ يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

واعلم أنني تأمَّلْتُ كتب الإعراب فإذا السببُ الذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أمورٍ : –

أحدها : كثرة التكرار ؛ فإنها لم تُوضَعْ لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصور الجزئية ، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام ، ألا ترى أنهم حيث مرَّ بهم مثل اسم الموصول في قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [٤] ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [٥] ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضًا ، وحيث جاءهم مثل

(١) الثمام : هو نبت لطيف له خوص فشبه الألفاظ السهلة بطرف الثمام

(٢) خيمه : طبيعته وسريرته .

(٣) البيت جيء به للتمثيل لا للاستشهاد ؛ لأن صاحبه يزيد المهلبي المتوفى سنة (٢٥٩ هـ) مولد ولم يعلق عليه السيوطي .

(٤) [البقرة : ٢ ، ٣] ويجوز في « الذين » الجر على أنه صفة للمتقين والرفع على أنه مبتدأ أو خبر لمحذوف والنصب مفعول لأعني .

(٥) [آل عمران : ٣٥] فأنت توكيد للضمير المنصوب أو مبتدأ أو ضمير فصل حرف والآية ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي =

الضمير المنفصل في قوله تعالى : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ (١) ذكروا فيه وجهين ، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فَصْلًا ، أله محلٌّ باعتبار ما قبله ، أم باعتبار ما بعده ، أم لا محل له ؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلًا أو مبتدأً إذا وقع بعد « إذا » في نحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ (٢) ، أو إنْ في نحو : ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ ﴾ (٣) أو الظرف في نحو : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ (٤) أو لو في نحو : ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخۡرُجَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ (٥) وفي كون أنَّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الخبر في نحو : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٦) ونحو : ﴿ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ ﴾ (٧) في موضع خفض بالجارِّ المحذوف على حَدِّ قوله :

٢ – * أشارَتْ كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابعُ (٨) *

أو نَصْبٍ بالفعل المذكور ، على حدِّ قوله :

٣ – * فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ (٩) *

وكذلك يكررون الخلافَ في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل ، وغير ذلك مما إذا استقصى أَمَلَّ القلم ، وأعْقَبَ السَّأم ، فجمعتُ هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب ، فعليك بمُرَاجعته ؛ فإنك تجد بِه كَنْزًا واسعًا تنفق منه ، ومَنْهَلًا سائغًا تَرِده وتَصْدُر عنه .

= بَطۡنِي مُحَرَّرٗا فَتَقَبَّلۡ مِنِّيٓۖ ﴾ .

(١) [المائدة : ١١٧] والآية : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴾ .

(٢) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٣) [النساء : ١٢٧] والآية : ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا ﴾ .

(٤) [إبراهيم : ١٠] والآية : ﴿ قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ .

(٥) [الحجرات : ٥] وتكملتها ﴿ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ .

(٦) [آل عمران : ١٨] وتكملتها ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ .

(٧) [النساء : ٩٠] والآية : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ﴾ .

(٨) هذا البيت للفرزدق في هجاء جرير وصدره (إذا قيل أي الناس شر قبيلة) وهو من بحر الطويل ، والمعنى : أشارت الأصابع مع الأكف أو قلب بمعنى أشارت الأكف بالأصابع ، ويروى : أشرَّت كليب ، كما يروى بالرفع ، ورواية الجر فيه الشاهد : على حذف الجار وإبقاء عمله وهو شاذ والبيت في ديوانه (صـ٥٢٠) وفي التصريح (٢١٢/١) والهمع (٣٦/٢) وشرح الأشموني (٢٣٣،٩٠/٢) .

(٩) البيت لساعدة بن جؤية ، وهو في صفة رمح ، وصدره [لَدْنٌ بهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ متنُه] وهو من الكامل ، واللدن : الناعم اللين ، والعسلان : سير سريع في اضطراب والشاهد فيه : عسل الطريق أي في الطريق كما سبق ، وهو في ديوان الهزليين (١٦٧/١) برواية (لذ) أي تلتذ الكف بهزه ، وهو في الكتاب (١٠٩٢/٦/١) والخزانة (٤٧٤/١) والتصريح (٣١٢/١) .

والأمر الثاني : إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب ، كالكلام في اشتقاق اسم ، أهو من السمة كما يقول الكوفيون ؛ أو من السُّمُوِّ كما يقول البصريون [١] ؟ .

والاحتجاج لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين ، وكالكلام على أَلِفِهِ ، لم حذفت من البسملة خطًّا ؟ وعلى باء الجر ولامه ، لم كسرتا لفظًا ؟ وكالكلام على ألف ذا الإشارية ، أزائدة هي كما يقول الكوفيون ، أم منقلبة عن ياء هي عين ، واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون [٢] ؟ والعجبُ من مكّي [٣] بن أبي طالب إذ أورَدَ مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان « مشكل الإعراب » ، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء ، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها ، وتأنيثها وتذكيرها ، وما ورد فيها من اللغات ، وما روي من القراءات ، وإن لم يَنْبَنِ على ذلك شيء من الإعراب .

والثالث : إعراب الواضحات : كالمبتدأ وخبره ، والفاعل ونائبه ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف ، وأكْثَرُ الناسِ استقصاء لذلك الحوفي [٤] .

وقد تجنَّبْتُ هذين الأمرين ، وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ، ويتمرن به الخاطر [٥] ، من إيراد النظائر القرآنية ، والشواهد الشعرية ، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية .

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته ، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته ، سميته بـ (مُغْنِي اللبيب ، عن كتب الأعاريب) ، وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب [٦] ، ولمن استمسك منه بأوثَقِ الأسباب .

---

(١) عرض هذه القضية بإفاضة الشيخ عبد الرحمن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وأيد رأي البصريين ، وضعف رأي الكوفيين (٦/١) وما بعدها ، كما عرضها ابن يعيش صـ (١/٢٦) والأنباري أيضًا في كتابه (أسرار العربية) (صـ٣) ليدن .

(٢) وحذفت الألف في اسم للتخفيف ، وكسرت باء الجر ولامه لفظًا حتى توافق حركتهما أثرهما الناشئ عنهما وهو الجر ، وفي ذلك توافق في الصورة والعمل . انظر حاشية الدسوقي (٧/١) وأما ذا الإشارية : عند الكوفيين موضوعة على حرف واحد أصالة ؛ لأن تثنيته ذان بحذف الألف دليل على زيادتها ، وأما البصريون فيقولون : إنها ثلاثية أصلها ذيي بالبناء على الفتح من غير تنوين ، وحكى سيبويه الإمالة فيها ، ووزنها فعل بالتحريك عنده ، وعند الخليل بالسكون ، وحكى ابن يعيش مذهبًا له ، وهي أنها ثنائية الوضع كما ولا . انظر حاشية الأمير (٨،٧/١) .

(٣) مكي بن أبي طالب بن حمّوش من أئمة المغاربة في القرن الرابع الهجري ، مالكي روى الفقه عن ابن أبي زيد ، صاحب الرسالة ، فهو إمام في التفسير والقراءات ولد في القيروان ومات في قرطبة (٤٣٧هـ) وكتبه ما تزال مخطوطة . ووجه عجب ابن هشام منه : أن غرضه لا يفارق مشكل الإعراب فضلًا عن مفارقة الإعراب بالمرة .

(٤) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد (ت سنة : ٤٣٠هـ) وهو منسوب إلى الحوف ناحية من أعمال مصر في قطر بلبيس وبلده تسمى شبرى النخلة ، وهو عالم بالعربية والتفسير ، وله البرهان في التفسير ، والموضح في النحو ، ومختصر العين .

(٥) الخاطر : أي ما يخطر على القلب ، أراد به : محله .

(٦) الإعراب : النحو .

ومن اللّٰه تعالى أستمد الصواب ، والتوفيق إلى ما يُحْظِيني [١] لديه بجزيل الثواب ، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل [٢] ، والفَهْمَ من الزيغ والزلل ، إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول .

* * *

(١) أي يجعلني ذا حظوة ومنزلة عنده .

(٢) الخطل : الكلام الفاسد .

البَابُ الأوَّلُ

في تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروفَ وما تَضَمَّنَ مَعْنَاها من الأسماء والظروف ؛ فإنها المحتاجة إلى ذلك ، وقد رتَّبتها على حروف المعجم ، ليسهل تناولها ، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالًا ؛ لِمَسِيسِ الحاجة إلى شرحها .

حَرْفُ الألِفِ [٤ - ١٣٨]

[وهمزة لها معان نقلت ندًا والاستفهام وهي خصصت]

الألف المفردة – تأتي على وجهين : أحدهما : أن تكون حرفًا ينادَى به القريب ، كقوله :

٤ – **• أفَاطِمَ مَهْلًا بعض هذَا التَّدَلُّلِ ...[1] •**

ونقل ابن الخَبَّاز عن شيخه [2] أنه للمتوسِّط ، وأن الذي للقريب « يا » وهذا خَرْقٌ لإجماعهم .

[بانها أصل للاستفهام حاوية لمعظم الأحكام]

والثاني : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته : طَلَبُ الفَهْم ، نحو « أزيد قائم » .

وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميَّين [3] ﴿ أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ [4] وكونُ الهمزة فيه للنداء هو قولُ الفراء [5] ، ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير « يا » ويقرِّبُه سلامتُه من دَعوَى المجاز ، إذ لا يكون الاستفهامُ منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثرة الحذف ؛ إذ التقدير

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته ، وتكملته : وإن كنتِ قد أَزْمَعْتِ صرمي فأَجْمِلي . وهو في ديوانه (صـ١٤٧) وفي التصريح (١٨٩/٢) والهمع (١٧٢/١) وشرح الأشموني (١٢٧/٣) والصرم : القطيعة ، والشاهد فيه : نداء فاطم بالهمزة ، وهي تفيد القرب ، وهذا ما عليه جمهور النحويين .

(٢) نحوي من أهل الموصل ، وهو أحمد بن الحسين (ت : ٦٣٩هـ) ، وهذا رأي مخالف لإجماعهم ، وقد أفرد السيوطي نداء المنادى بالهمزة في مؤلف جمع فيه أكثر من ثلاثمائة شاهد في ذلك .

(٣) الحرميَّان هما : ابن كثير المكي (١٢٠هـ) ونافع المدني (١٦٩هـ) وكلاهما من القراء السبعة .

(٤) [الزمر : ٩] وهي ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ ﴾ .

(٥) هو يحيى بن زياد وكنيته أبو زكريا (ت : ٢٠٧هـ) ، إمام الكوفة في النحو واللغة والأدب ، له : معاني القرآن ، والمصادر في القرآن ، والمذكر والمؤنث وغيرها .

عند مَنْ جعلها للاستفهام : أمَّنْ هو قانِتٌ خيرٌ أم هذا الكافر ، أي المخاطَبُ بقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ (١) فحذف شيئان : معادِلُ الهمزة والخبرُ ، ونظيره في حذف المعَادل قول أبي ذُؤيب الهذَلي :

٥ – دَعَانِي إلَيهَا القَلْبُ إنِّي لأَمْرِهِ سَمِيع فَمَا أَدْرِي أرُشْدٌ طِلابُهَا (٢)

تقديره : أم غَيٌّ ، ونظيره في مجيء الخبر كلمة « خير » واقعةً قبل أم ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ (٣) ولك أن تقول : لا حاجة إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت ، لصحة قولك : ما أدري هل طلابها رُشدٌ (٤) ، وامتناع أن يؤتي لـ « هل » بمعادل ، وكذلك لا حاجة في الآية (٥) إلى تقدير مُعَادل ؛ لصحة تقدير الخبر بقولك : « كمن ليس كذلك » ، وقد قالوا في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ (٦) : إن التقدير : « كمن ليس كذلك » ، أو « لم يُوَحِّدُوهُ » ، ويكون ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ معطوفًا على الخبر على التقدير الثاني ، وقالوا : التقدير في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ (٧) أي كمن يُنَعَّمُ في الجنة ، وفي قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ (٨) أي كمن هَدَاه اللّه ، بدليل ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾ أو التقدير : ذهبت نفسُك عليهم حَسْرَةً ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾ وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر .

وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُواْ

---

(١) [الزمر : ٨] وهي ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ .

(٢) البيت من الطويل لأبي ذؤيب وهو خويلد بن خالد (٢٧هـ) ، وهو شاعر مخضرم شارك في الفتوح وسكن المدينة وهو في ديوان الهزليين (٧١/١) والهمع (١٣٢/٢) وشرح الأشموني (١١٦/٣) وشاهده : حذف المعادل بعد همزة الاستفهام .

(٣) [فصلت : ٤٠] وهي ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ .

(٤) أي في تقدير بيت الهذلي السابق . (٥) آية الزمر السابقة .

(٦) [الرعد : ٣٣] وهي ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ .

(٧) [الزمر : ٢٤] وتكملتها ﴿ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ .

(٨) [فاطر : ٨] ، وقد ذكرها ابن هشام في شرحه .

مَآءً حَمِيمًا ﴾ أي أمَّنْ هو خالد في الجنة يُسْقَى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار [١] ، وجاءا مصرحًا بهما على الأصل في قوله تعالى : ﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ [٢] ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾ [٣] .

والألفُ أصلُ أدوات الاستفهام [٤] ، ولهذا خصت بأحكام :

[حذف لها من قبل أم قد ذكرت   كعدم الذكر وأيضا وردت]

أحدها : جواز حَذْفها ، سواء تقدمت على « أمْ » كقول عمر بن أبي ربيعة :

٦ – بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَت   وَكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ [٥]

فَوَاللَّهِ مَا أدري وَإِن كُنتُ دَارِيًا   بِسَبْعٍ رَمَيـنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ ؟

أراد أبسبع ، أم لم يتقدَّمْهَا كقول الكُمَيتِ :

٧ – طَرِبْتُ وَما شَوقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ   وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيبِ يَلعَبُ [٦]

أراد : أوَ ذُو الشيب يلعب ، واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة :

---

(١) [محمد : ١٥] وهي ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴾ .

(٢) [الأنعام : ١٢٢] وتكملة الآية ﴿ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٣) [محمد : ١٤] وتكملتها ﴿ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم ﴾ وعرض هذه الآيات يدل على ثراء ابن هشام ووفور حفظه من القرآن الكريم ، كما تدل على حضوره الذهني المتألق في الاستدلال الجيد بالآيات القرآنية ، وليت الجميع يقتدون بهذه الطريقة الفذة .

(٤) رجح ابن هشام أن تكون الهمزة في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ﴾ للاستفهام ؛ لأن القرآن ليس فيه نداء بغير ياء ، والأصل في الهمزة أن تكون للاستفام فالحمل على الأصل والغالب أولى ، والحذف قد يأتي لغرض بلاغي ، والاستفهام بالنسبة للمخاطب في الآية ، لا بالنسبة إلى اللَّه تعالى ، فهو عالم بكل شيء ، ويوافق بذلك قراءة حفص المشددة .

(٥) البيت من الطويل ، وروي : يوم جمَّرت أي رمت الجمار بمنًى ، وكذلك : وإني لحاسب بسبع رُميت .
والشاهد فيه : حذف همزة الاستفهام بعد أم ، وهو في الديوان (صـ٢٥٧) وفي الكتاب (٤٨٥/١) والخزانة (٤٤٧/٤) .

(٦) البيت من بحر الطويل ، وهو من شعر التشيع الهاشميات ، والبيض : النساء الحسان .
والشاهد فيه : حذف همزة الاستفهام بدون أن تتقدم عليها أم ، والبيت في التصريح (٢٨١/٢) ، والكتاب (٥٠/١) .

٨ – ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ، قلتُ : بهرًا   عدد الرَّمْلِ وَالْحَصى وَالتُّرَابِ [١]

فقيل : أراد أتحبها ؟ وقيل : إنه خبر ، أي أنت تحبها ، ومعنى « قلت بَهْرًا » قلت : أحبها حبًّا بَهَرَنِي بَهْرًا ، أي غَلَبني غَلَبَةً ، وقيل : معناه : عجبًا ، وقال المتنبي :

٩ – أحيا وَأيسَر مَا قَاسيتُ مَا قَتَلَا   وَالبَيـنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا [٢]

أحيا : فعلٌ مضارع ، والأصل أأحيا ؟ فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التعجب من حياته ، يقول : كيف أحيا وأقلُّ شيء قاسيته قد قتل غيري ، والأخفش [٣] يقيس ذلك في الاختيار عند أمْنِ اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [٤] وقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [٥] في المواضع الثلاثة ، والمحققون على أنه خبر [٦] ، وأنَّ مثل ذلك يقوله مَنْ يُنْصِف خَصْمه مع علمه بأنه مُبْطل ، فيحكي كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجة ، وقرأ ابن مُحَيصِن [٧] ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أنذرتهم أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام : « وإنْ زَنَى وإنْ سَرَق ؟ » فقال : « وإن زنى وإن سرق » [٨] .

[لطلبي تصوير أو تصديق   وأدخلت في النفي والتحقيق]

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو في الكتاب (١٥٧/١) ، والتصريح (٢٨١/٢) ، وابن يعيش (١٢١/١) ، وابن الشجري (٢٦٦/١) ، وفي ديوانه (صـ٤٢٣) وأورده على جواز أن يكون فيه حذف الهمزة أو خبر فلا حذف فيه .

(٢) البيت جيء به للتمثيل ؛ لأن المتنبي مولد ، وتركه السيوطي في شواهده لذلك ، وهو في ديوانه (١٢١/٢) ، والبيت يحتمل حذف الهمزة ، أي أأحيا أو لا حذف والكلام خبر ، وأن فيه حذفًا من الأول لدلالة الثاني عليه .

(٣) الأخفش : الحسن سعيد بن مسعدة ، (ت : ٢١٠هـ) ، وهو أحد العلماء الكبار في البصرة ، وهو يرى حذف همزة الاستفهام قياسًا ، وسيبويه يقصرها على الضرورة ، وأنه لا حذف إلا بقرينة تدل عليها ابتداء .

(٤) [الشعراء : ٢٢] ، وتكملتها ﴿ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ .

(٥) [الأنعام : ٧٥: ٧٨] وهي : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ۝ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأٓفِلِينَ ۝ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ۝ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ فذكر هذا ربي في المواضع الثلاثة .

(٦) أي أن الكلام في السورتين يقصد به الخبر ، وأنه من باب مجاراة الخصم ليكر عليه بالحجة القوية لإبطاله .

(٧) ابن محيصن : هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (ت : ١٢٣هـ) ، وهو قارئٌ ثقة عالم بالعربية ، والآية [البقرة : ٦] وهي ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٨) انظر : صحيح البخاري (باب الثياب البيض) ومسلم (باب الإيمان) .

الثاني : أنها ترِدُ لطلب التصور ، نحو : « أزيد قائم أم عمرو ؟ » ولطلب التصديق ، نحو : «أزَيد قائم ؟ » وهَلْ مختصَّةٌ بطلب التصديق ، نحو : « هل قام زيد ؟ » وبقية الأدوات مختصة بطلب التصوُّرِ ، نحو : « مَنْ جاءك ؟ وما صَنَعت ؟ وكَمْ مالُكَ ؟ وأين بَيتُك ؟ ومَتى سَفَرُكَ ؟ » .

الثالث : أن تدخل على الإثبات كما تقدم ، وعلى النفي نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [١] ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾ [٢] وقوله :

١٠ – ألاَ اصْطِبَار لِسَلْمى أم لَهَا جَلَدٌ ... إذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أمْثَالِي [٣]

ذكرهُ بعضهم [٤] ، وهو منتقَضٌ بأمْ ، فإنها تشاركها في ذلك ، تقول : أقام زيد أم لم يقم ؟ .

[وزد لها تمامَ تصدير لذا ... قد قدمت عن حرف عطف فخذا]

الرابع : تمام التصدير ، بدليلين ، أحدهما : أنها لا تذْكر بَعْدَ « أم » التي للإضْراب كما يُذْكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم قَعَدَ ، وتقول : أم هل قعد ، والثاني : أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثُم قُدِّمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير ، نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا ﴾ [٥] ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [٦] ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ [٧] وأخواتُها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ، نحو : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ [٨] ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [٩] ﴿ فَأَنَّى

---

(١) سورة الانشراح الآية الأولى .

(٢) [آل عمران : ١٦٥] ولم تدخل على منفي كسابقتها ، ويجوز أن يكون مدخولها محذوفًا هو المعطوف عليه ، أي : ألم تجزعوا وقلتم لما أصابتكم ، والسيوطي يرى أن هذا سهو من ابن هشام ، والأولى التمثيل بقول الشاعر : « فقلت ألَمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ » .

(٣) البيت من البسيط ، لقيس بن الملوح وهو في ديوانه (صـ٢٢٨) وفي ابن يعيش (٢/٢٥٨) ، وشرح الأشموني (٢/١٥) ، والدرر (١/١٢٨) والشاهد فيه : دخول الهمزة على النفي .

(٤) أي ذكر هذا الحكم (الثالث) بعض النحويين ، ولم يرتضه ابن هشام فذكر أنه منتقض بأم .

(٥) [الأعراف : ١٨٥] وتكملتها ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٦) [يوسف : ١٠٩] والآية : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ .

(٧) [يونس : ٥١] وتكملتها ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ .

(٨) [آل عمران : ١٠١] والآية ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ﴾ .

(٩) [التكوير : ٢٦] .

تُؤْفَكُونَ﴾ (١) ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٢) ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ ﴾ (٣) ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ (٤) هذا مذهب سيبويه(٥) والجمهور ، وخالفهم جماعة أوَّلُهم الزمخشري(٦)، فزعموا أن الهمزة الأولى في تلك المواضع في محلها الأصلي ، وأن العطف على جملة مُقدَّرة بينها وبين العاطف ، فيقولون : التقدير في ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ (٧) ﴿ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ ﴾ (٨) ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾ (٩) : أَمَكَثُوا فلم يسيروا في الأرض ، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحًا ، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم ، أنحن مُخَلَّدون فما نحن بميتين ، ويضعف قولَهم ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد [في جميع المواضع] أما الأول (١٠) : فلدَعْوَى حذف الجملة ، فإن قُوبِل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ؛ لأن المُتَجَوَّزَ فيه على قولهم أقل لفظًا ، مع أن في هذا التجوز تنبيهًا على أصالة شيء في شيء ، أي أصالة الهمزة في التصدير ، وأما الثاني (١١) : فلأنه غير ممكن في نحو : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ (١٢) وقد جزَم الزمخشريُّ في مواضع بما يقوله الجماعة ، منها قولُه تعالى في :

---

(١) [الأنعام : ٩٥] والآية ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ .

(٢) [الأحقاف : ٣٥] والآية ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

(٣) [الأنعام : ٨١] والآية ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٤) [النساء : ٨٨] وتكملتها ﴿ .. وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ .

(٥) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، وكنيته أبو بشر . (ت ١٨٠هـ) على أرجح الأقوال ولزم شيوخًا أجلهم الخليل، وكتب الكتاب الذي يعتبر قرآن النحو ، وسار على طريقة أهل البصرة . وانظر لبيان رأيه (١٨٧/٣) الكتاب .

(٦) هو جار اللَّه محمود بن عمر (ت : ٥٣٨هـ) وكان إمامًا لا يشق له غبار في اللغة والنحو والتفسير والبلاغة ، ومن كتبه : الكشاف ، والمفصل ، وأساس البلاغة . وانظر الكشاف (٢٧٨/٢) .

(٧) [الزخرف : ٥] وتكملتها ﴿ ..أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ .

(٨) [آل عمران : ١٤٤] والآية ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾ .

(٩) [الصافات : ٥٨، ٥٩] ﴿ إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ .

(١٠) أما السبب الأول وهو ما في ذلك من التكلف .

(١١) والثاني : كونه غير مطرد بجميع الشواهد .

(١٢) [الرعد : ٣٣] ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ ﴾ إلخ ، وقد سبقت .

﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ (١) : إنَّهُ عطف على ﴿ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً ﴾ (٢) وقوله في : ﴿ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴾ (٣) فيمن قرأ بفتح الواو : إن ﴿ آبَاؤُنَا ﴾ عطف على الضمير في ﴿ مَبْعُوثُونَ ﴾ وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام ، وجوَّز الوجهين في موضع ، فقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ (٤) : « دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفةِ جملةً على جملةٍ ، ثم توسَّطَتِ الهمزة بينهما ، ويجوز أن يُعْطَف على محذوف تقديره : أيتولَّون فغيرَ دينِ اللَّه يَبْغُون » (٥) .

فصل : قد تَخْرُج الهمزةُ عن الاستفهام الحقيقي

[وخرجت عن حكم الاستفهام   لغرض كما ببيت سامي
بعد أبالي ليت شعرى أدري   سواء همز تسوية فلتدر]

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانيةِ مَعَاني :

أحدها : التَّسْوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد « ما أبالي » و « ما أدري » و« ليت شعري » ونحوهن ، والضابطُ : أنَّها الهمزةُ الداخلةُ على جملة يصحُّ حلول المصدر محلها ، نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (٦) ونحو : « ما أبالي أقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ » ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعَدَمُه ، وما أبالي بقيامك وعدمه .

[وقد أتت للنكر والأبطال   كما لتوبيخ أنت يا تالي]

---

(١) [الأعراف : ٩٧] والآية : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ .

(٢) [الأعراف : ٩٥] والآية : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ .

(٣) [الواقعة : ٤٧، ٤٨] والآيتان : ﴿ وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴾ وقراءة فتح الواو هي قراءة حفص عن عاصم .

(٤) [آل عمران : ٨٣] والآية : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ .

(٥) يقرر ابن هشام في الجملة المعطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم أن همزة الاستفهام قدمت من تأخير لصدارتها ، وعرض آيات كثيرة في هذا الشأن ، وقال : إن هذا رأي سيبويه وجمهور النحويين ، وهناك رأي مخالف لذلك أيده الزمخشري وهو أن المعطوف عليه جملة محذوفة تُقَدَّر مناسبة للمقام ، وحكم على هذا الرأي بالضعف لتكلفه ، وأنه غير مطرد وساق شواهد لذلك تمنع وأخرى تجيز التقدير ، وأرى أن المقام المناسب هو الذي يجيز ذلك ، فإن صح التقدير جاز وإلا كان رأي سيبويه . وانظر الكتاب (١٨٧/٣) حيث قال : « وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل عليها الألف فإنما هذا استفهام مستقبل بالألف » .

(٦) [المنافقون : ٦] وتكملتها ﴿ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ .

والثاني : **الإنكار الإبطالي** ، وهذه تقتضي أن ما بعدها غيرُ واقع ، وأن مُدَّعيه كاذب ، نحو : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ﴾ (١) ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴾ (٢) ﴿ أَفَسِحْرٌ هَذَا ﴾ (٣) ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ (٤) ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ (٥) ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ (٦) ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفيَ ما بعدها لزم ثبوتُه إن كان منفيًا ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ومنه ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (٧) أي : اللهُ كَافٍ عبدَه ، ولهذا عطف مدخول الواو من (٨) ﴿ وَوَضَعْنَا ﴾ (٩) على ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (١٠) لما كان معناه شَرَحْنا لك صدرك ، ومثله ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ۝ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ (١١) ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۝ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ (١٢) ولهذا أيضًا كان قولُ جريرٍ في عبد الملك :

١١ – أَلَسْتُمْ خَيرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ (١٣)

مَدْحًا ، بل قيل : إنه أَمْدَحُ بيتٍ قالته العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن الإنكار (١٤) مَدْحًا ألبتة .

الثالث : **الإنكار التوبيخي** ، فيقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله مَلُوم ، نحو : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ (١٥) ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ (١٦) ﴿ أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ (١٧) ﴿ أَتَأْتُونَ

---

(١) [الإسراء : ٤٠] وتكملتها ﴿ .. إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ .

(٢) [الصافات ١٤٩ : ١٥٠] وتكملتها ﴿ أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ ﴾ .

(٣) [الطور : ١٥] وتكملتها ﴿ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ .

(٤) [الزخرف : ١٩] والآية : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ .

(٥) [الحجرات : ١٢] وتكملتها ﴿ .. فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

(٦) [ق : ١٥] وتكملتها ﴿ .. بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ .

(٧) [الزمر : ٣٦] وتكملتها ﴿ .. وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ .

(٨) زيادة من (ب) .

(٩ ، ١٠) [الشرح : ١ ، ٢] ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ .

(١١) [الضحى : ٦ ، ٧] . (١٢) [الفيل : ٢ ، ٣] .

(١٣) البيت من بحر الطويل لجرير الخطفي زعيم الشعر في دولة بني أمية ، وهو في ديوانه صـ٩٨ ، وفي التصريح (٤٦٣/٢) ، (٣٦٩/٣) ، وأمالي ابن الشجري (٢٦٥/١) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٣/٨) . وقد استشهد به ابن هشام على أن الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي ، فالهمزة فيه للنفي وبعده ليس للنفي ، ونفي النفي إثبات فهو أبلغ مدح .

(١٤) [الصافات : ٩٥ ، ٩٦] ﴿ .. وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ .

(١٥) زيادة من (ب) .

(١٦) [الأنعام : ٤٠] والآية ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

(١٧) [الصافات : ٨٦] .

ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ (١) ﴾ (٢) ﴿ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا ﴾ (٣) وقول العَجّاج :

١٢ - أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ(٤)

أي أتطرب وأنت شيخ كبير ؟ .

[تقرير أو تهكم وأمر تعجب استبطا فخذها وادر]

والرابع : **التقرير** ، ومعناه : حَمْلُكَ المخاطَبَ على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرَّ عنده ثبوتُه أو نَفْيُه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به ، تقول في التقرير بالفعل : أَضَرَبْتَ زيدًا ؟ وبالفاعل : أأنت (٥) ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟ وبالمفعول : أزيدًا ضَرَبْتَ ؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه ، وقولُه تعالى : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا ﴾ (٦) محتملٌ لإرادة الاستفهام الحقيقي ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادة التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهامًا عن الفعل ولا تقريرًا به ؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعِلِ بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ (٧) فإن قلت : ما وَجهُ حَمْلِ الزمخشري الهمزةَ في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٨) على التقرير ؟ قلت : قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي ، لا التقرير بالنفي ، والأولى أن تحْمَل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي ، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ .

والخامس : **التَّهَكُّمُ** ، نحو : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾ (٩) .

والسادس : **الأمر** ، نحو : ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ (١٠) أي أَسْلِمُوا .

---

(١) زيادة من (أ) .

(٢) [الشعراء : ١٦٥، ١٦٦] ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم ﴾ .

(٣) [النساء : ٢٠] والآية : ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ .

(٤) البيت من الرجز ، والطرب : خفة الشوق وأيضًا خفة السرور ، وقِنَّسْرِيٌّ : الشيخ ، وهو غير معروف في اللغة ، ولم يسمع إلا في هذا البيت وحده ، وهو في ديوانه صـ٦٦ ، وفي الكتاب (١/١٧٠) ، وابن يعيش (١/١٢٣) ، والخزانة (٤/٥١١) ، والشاهد فيه : حذف همزة الاستفهام ، وطربًا مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : أتطرب طربًا ، وهذا شاهد آخر .

(٥) في (ب) أنت .

(٦) [الأنبياء : ٦٢، ٦٣] والآيتان ﴿ قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ ﴾ .

(٧) [الأنبياء : ٦٣] .

(٨) [البقرة : ١٠٦] ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ .

(٩) [هود : ٨٧] ﴿ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ .

(١٠) [آل عمران : ٢٠] ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ =

والسابع : **التعجُّب** ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ (١) .

والثامن : **الاستبطاء** ، نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ (٢) .

وذكر بعضُهم معانيَ أُخَرَ لا صحة لها .

[إفـعـلْ أمـر ثـم آ بـالمد   حـرف نـداء لـلبـعيـد جدّ]

تنبيه : قد تقع الهمزة فعلًا ، وذلك أنهم يقولون « وَأَى » بمعنى وَعَدَ ، ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، كما تقول : وَفَى يَفي ، وَنى يَني ، والأمر منه« إِهْ » ، بحذف اللام [للأمر] وبالهاء للسكت في الوقف ، وعلى ذلك يتخرج اللّغزُ المشهور ، وهو قوله :

١٣ - إنَّ هِنْدُ المَلِيحَةُ الْـحَسْنَاءَ   وَأْيَ مَنْ أضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ (٣)

فإنه يقال : كيف رُفع اسم إنَّ وصفته الأولى ؟ والجواب : أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والأصلُ إِينَّ بهمزة مكسورة ، وياء ساكنة للمخاطب (٤) ، ونون مشددة للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنةً مع النون المدغمة كما في قوله :

١٤ - لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ   إذَا تَذَكَّرْتِ يَوْمًا بَعْضَ أخْلَاقِي (٥)

وهندُ : منادى مثل ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ والمليحةُ : نعتٌ لها على اللفظ ، كقوله :

١٥ - * يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْـمَلِكْ * (٦)

والحسناء : إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي اللّٰه تعالى عنه :

١٦ - يَعُودُ الفَضْلُ مِنك عَلَى قُرَيْشٍ   وَتَفْرُجُ عَنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدَادَا (٧)

= أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ .

(١) [الفرقان : ٤٥ ، ٤٦] ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ۝ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴾ .

(٢) [الحديد : ١٦] ﴿ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ ﴾ .

(٣) البيت من بحر المديد وهو من الألغاز النحوية ، المغمّاة ، حيث أشار بأن الهمزة قد تقع فعلًا ، وفي البيت جاء ظاهرًا اسم إن وصفته مرفوعًا ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، وستتكرر بعد ذلك .

(٤) في (ب) للمخاطبة .

(٥) البيت لتأبط شرًا ، وهو من بحر الطويل ، وقرع السن : ضربها بطرف الأنملة ونحوها والشاهد فيه : لتقرعنَّ : حيث حذف ياء المخاطبة لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة ، والبيت في ابن الشجري (٢/ ١٩٨) والمفضليات (٣١) .

(٦) البيت من الرجز لرؤبة وبعده : أوديت إن لم تحْب صبو المفتيك .

والشاهد فيه : يا حكم الوارث ، حيث جاء بنصب المنادى مرفوعًا مراعيًا اللفظ .

(٧) البيتان لجرير ، وهما من بحر الوافر ، وهما مع الشاهد (٨٤٠) وكعب بن مامة وابن سعدى من أجود العرب ، والمراد بعمر ، عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد .

والشاهد فيه : يا عمر الجوادا حيث نصب نعت صفة المنادى مراعاة لمحل المنادى ، والبيت في التصريح (١٦٩/٢) ، =

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى بأجود مِنْكَ يَا عُمَرُ الْـجَوَادَا

وإما بتقدير أمدح ، وإما نعت لمفعول به محذوف ، أي عِدِي يا هند الخلَّةَ الحسناء ، وعلى الوجهين الأولَيـنِ ، فيكون إنما أمَرَهَا بإيقاع الوعد الوفي من غير أن يعين لها الموعود ، وقوله « وَأْيَ » مصدر نوعيٌّ [١] منصوب بفعل الأمر ، والأصل وَأْيًا مثل وَأْيَ مَنْ ، ومثلُه ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [٢] وقوله « أضمرت » بتاء التأنيث محمول على معنى مَنْ ، مثل « مَنْ كَانت أمَّك ؟ » [٣] .

(آ) بالمد- حرفٌ لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه [٤] ، وذكره غيره .

[أيا بفتح همزة وياء قد خففت في اللغة الفصحاء

وهي نداء للبعيد والقريب ذكره الصحاح والقول غريب]

(أيا) حرف كذلك ، وفي الصِّحَاح [٥] أنه حرف لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك ، قال الشاعر :

١٧ – أيَا جَبَلَي نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخلُصْ إليَّ نَسِيمُهَا [٦]

وقد تبدل همزتها هاء ، قال :

١٨ – فَأَصَاخَ يَرْجُو أن يَكونَ حَيًّا وَيَقُول مِنْ فرَحٍ : هَيَا رَبَّا [٧]

[حرف أجل سكن حرفه الأخير أتي جوابا كنعم بدا جدير

لأنه تصديق من قد خبرا إعلام جاهل أتى مستخبرا

ثم أتى وعدًا لطالب طلب بلفظ نهي أو بأمر للعرب

وقيد المالقي كون الخبر أتى للإثبات وغيره يرى

وطلبا بكونه أن لم يقع بعيد نهي ثم بعض قد منع

= والهمع (١٨٦/١) والدرر (١٥٣/١) ، وابن يعيش (٢٩٩/٢) ، وفي ديوانه (١٣٥) .

(١) أي مفعول مطلق مبين للنوع وللصفة التي بعده . (٢) [القمر : ٤٢] ﴿ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ.. ﴾ .

(٣) من كانت أمك هذا مثل من أمثال العرب ، وأمك خبر لكان واسمها ضمير مستتر ، وأنث الفعل اعتبارًا لمعنى (من) التي تعود على الأم وهي من النساء .

(٤) كان سيبويه رأى الهمزة أشبعت ، كما أن ابن هشام لم يذكر من معاني الهمزة القسم نحو آللّه لأفعلنّ نظرًا إلى أنها الهاء المبدلة عن التاء ، وسيبويه ، لم يذكرها في أدوات النداء .

(٥) هو معجم لغوي للجوهري (٣٩٣) واسمه تاج اللغة وصحاح العربية .

(٦) البيت لقيس بن الملوح وهو من الطويل وهو في التصريح (١٥٢/١) والحماسة لابن الشجري (١٦٨) وفي الديوان (٢٥١) نعمان بفتح النون واد والصَّبا ريح تهب من المشرق والشاهد : نداء بأيا وهي للبعيد .

(٧) البيت من الكامل ولا يعرف قائله والشاهد فيه : هيا ربا حيث كان لنداء البعيد ، وأصاخ : استمع .

وقوعها من بعد الاستفهام وحسن الأخفش فرقا سامي
وقوعها من بعد قول خبر أحسن فاحفظ لذا النظام
ومن إلى زمخشرا قد انتسب خصصها بخبر نلت الأرب
لقوله نهج نجل مالك وغيره من كل ما مشارك]

(أجلْ) بسكون اللام - حرفُ جوابٍ مثل نَعَمْ ، فيكون [1] تصديقًا للمخبِرِ ، وإعلامًا للمستخبِرِ ، ووَعْدًا للطالب ، فتقع بعد نحو : « قام زيد » ونحو : « أقام زيد ؟ » ونحو : « اضْرِبْ زيدًا » وقيد المالقي [2] الخبَرَ بالمثبت ، والطلبَ بغير النهي ، وقيل : لا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش [3] : هي بعد الخبر أحسنُ من نَعَمْ ، ونَعَمْ بعد الاستفهام أحْسَنُ منها ، وقيل : تختص بالخبر ، وهو قول الزمخشري [4] وابن مالك وجماعة ، وقال ابن خروف : أكثر ما تكون بعده [5] .

[قالوا إذن حرف وقيل اسم على كليهما أتاها حكم
فأصلها على الأخير قل إذا فحذف الشرط ونونت لذا
والنصب بعدها بأن وإن تكن حرفا فنصب الفعل عنها قد زكن]

(إذَن) فيها مسائل : الأولى : في نوعها ، قال الجمهور : هي حرف ، وقيل : اسم ، والأصل فيها « إذَنْ أكْرِمَكَ » إذًا جئتني أكْرِمُك ، ثم حذفت الجملة ، وعُوِّض التنوينُ عنها ، وأضمرت أنْ ، وعلى القول الأول ، فالصحيح أنها بسيطة لا مُركبة من إذْ وأنْ ، وعلى البَساطة ؛ فالصحيح أنها الناصبة ، لا أنْ مضمرة بعدها .

[معناه للجواب والجزا نقل تمحيصها إلى الجواب قد قبل
لإن ولو قد وردت جوابا وكثرت أحسن به صوابا]

المسألة الثانية : في معناها ، قال سيبويه [6] : معناها الجوابُ والجزاءُ ، فقال الشلوبين : في كل موضع [7] ، وقال أبو علي الفارسي : « في الأكثر ، وقد تتمحَّضُ للجواب [8] ، بدليل أنه يقال لك : أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقًا ، إذ لا مجازاة هنا ضرورة » .. ا هـ .

والأكثر أن تكون جوابًا لإنْ أو لَو ظاهرتين أو مقدرتين ، **فالأول** كقوله :

---

(١) في (ب) يكون . (٢) رصف المباني (صـ٥٩) .
(٣) انظر الجنى الداني (صـ٣٥٩) .
(٤) المفصل (صـ٣١٠) ، وتسهيل الفوائد (صـ ٢٤٥) .
(٥) الهمع (٧١/٢) . (٦) الكتاب (٤٨١/١) بولاق .
(٧) انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٦٤/٤) .
(٨) المصدر السابق (١٦٤/٤) .

١٩ - لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذن لا أُقِيلُها [١]

وقول الحماسي :

٢٠ - لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

إذن لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا [٢]

فقوله : « إذن لقام بنصري » بدلٌ من « لم تستبح » وبدلُ الجوابِ جوابٌ ، والثاني : نحو أن يقال : آتيك ، فتقول : « إذن أكْرِمك » أي : إن أتيتني إذن أكرمك ، وقال اللّه تعالى : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ ﴾ [٣] قال الفراء [٤] : حيث جاءَتْ بعدها اللامُ فقبلها لو مقدرة ، إن لم تكن ظاهرة .

[وأبدلت نون لها في الوقف ألف وقيل لا كأن في الصرف]

المسألة الثالثة : في لفظها والوقف عليها ، والصحيحُ أن نونها تبدل ألفًا ، تشبيهًا لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يُوقَف بالنون ؛ لأنها كنون لَنْ وإنْ ، روي عن المازني والمبرد [٥] ، وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها ؛ فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف ، والمازنيُّ والمبردُ بالنون ، وعن الفراء : إن عَمِلَتْ كتبت بالألف ، وإلَّا كتبت بالنون ، للفرق بينها وبين إذًا ، وتبعه ابن خروف .

[وشرطوا العمل بها شروط جمعها بعض بابيات تحيط

اعمل إذا اتتك أولا وسقت فعلًا بعدها مستقبلا

واحذر إذ اعملتها أن تفصلا إلا بحلف أو نداء أو بلا

---

(١) البيت لكثير عزة ، وهو من الطويل ، وعبد العزيز بن مروان والد عمر بن عبد العزيز . بمثلها أي بالكلمة التي قالها وطلب منه أن يكون كاتبه ، والشاهد : إهمال إذن في العمل ، وهو الشاهد رقم (٤٩٥) في أوضح المسالك ، وفي الكتاب (٤١٢/١) وشرح الأشموني (٢٨٨/٣) ، وفي الديوان (٧٨/٢) .

(٢) البيتان لقريط بن أنيف العنبري ، وهما من البسيط ، وهما في شرح الأشموني (٤٣/٤) ، والتصريح (٢٧/٢) ، والحفيظة : الغضب ، واللوثة : الضعف ، وقد وقعت إذن جوابًا للو كسابقتها التي وقعت جوابًا لإن .

(٣) [المؤمنون : ٩١] وتكملتها ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ .

(٤) الهمع (٧/٢) .

(٥) انظر الجنى الداني (صـ١٤٦) ، ورصف المباني (صـ٦٨) ، ويقول المازني : نسبة هذا القول إلى المازني فيه نظر ؛ لأنه إذًا يرى الوقف بالنون كما نقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف ، وإن يقول : والمازني والمبرد بالنون . والمبرد : هو محمد بن يزيد من نحاة البصرة ، أخذ عن الجرمي والمازني ، له الكاملة والمقتضب (ت : ٢٨٥هـ) . أما المازني : هو أبو عثمان ، بكر بن عثمان (ت : ٢٤٩هـ) إمام في النحو واللغة ، وله كتاب التصريف المشهور ، تتلمذ عليه المبرد وغيره من أئمة النحو .

وافصل بظرف أو بمجرور على ‌ ‌ ‌ ‌ رأي ابن عصفور رئيس النبلا]

المسألة الرابعة : في عملها ، وهو نصب المضارع ، بشرط تَصْدِيرها ، واستقباله ، واتصالهما أو انفصالهما بالقَسَم أو بلا النافية ، يقال : آتيك ، فتقول : « إذَنْ أُكْرِمَكَ » ولو قلت : « وأنا إذن » قلت : « أكرمُكَ » بالرفع ، لفوات التصدير ، فأما قولُه :

٢١ - لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا ‌ ‌ ‌ ‌ إنِّي إذن أهْلِكَ أو أَطِيـرا (١)

فمؤول على حذف خبر إنَّ ، أي إنِّي لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف ما بعده ، ولو قلت : « إذًا يا عبدَ اللّٰه » قلت : « أُكْرِمُكَ » بالرفع ، للفصل بغير ما ذكرنا ، وأجاز ابن عصفور (٢) الفصلَ بالظرف ، وإن (٣) بإيشاذ الفصلَ بالنداء وبالدعاء ، والكسائي (٤) وهشامٌ (٥) الفصلَ بمعمول الفعل ، والأرجَحُ حينئذٍ عند الكسائي النصبُ ، وعند هشام الرفعُ ، ولو قيل لك : « أحبك » فقلت : « إذن أظنك صادقًا » رفعت ؛ لأنه حَالٌ .

[وأن أتت من بعد عطف أولا ‌ ‌ ‌ ‌ فأحسن الوجهين أن لا تعملا
وأن أتت من بعد شرط وجواب ‌ ‌ ‌ ‌ رجح تفصيل لهم هو الصواب
إن قدر العطف على الجواب ‌ ‌ ‌ ‌ فاجزم بحشوها بلا ارتياب
وإن عطفتها على الجزأين ‌ ‌ ‌ ‌ فارفع أو انْصبن بغير مين
وقيل نصب لاعتقاد الاستئناف ‌ ‌ ‌ ‌ لعلة مقبولة بالارتشاف
كذا إذا أتتك بعد جملة ‌ ‌ ‌ ‌ لذات وجهين نماها فاثبت]

تنبيه : قال جماعة من النحويين : إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان ، نحو ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٦) ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ (٧) وقرئ شاذًّا (٨)

---

(١) البيت من الرجز ولا يعرف قائله ، والشطير : الغريب ، والشاهد فيه ، نصب المضارع بإذن مع عدم تصدرها بالتأويل الذي ذكره ابن هشام وهو الشاهد رقم (٤٩٦) في أوضح المسالك لابن هشام ، والجنى الداني (صـ٣٦٢) ، والهمع (٦/٢) والخزانة (٥٧٤/٣) ، والإنصاف (١٧٧) .

(٢) انظر الجنى الداني (صـ٣٦٢) ، والهمع (٧/٢) ، وابن عصفور : هو أبو الحسن بن مؤمن (ت : ٦٦٣) أندلسي له الكتب المفيدة .

(٣) انظر الجنى الداني (صـ٣٦٢) والهمع (٧/٢) وابن بشاذ : (ت : ٤٦٩هـ) برع في العربية في مصر وله كتب نحوية قيمة .

(٤، ٥) الجنى الداني (صـ٣٦٣) والهمع (٧/٢) ، الكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة (ت : ١٨٩هـ) ، أحد القراء السبعة ، وإمام الكوفيين في النحو والقراءات واللغة ، وكانت له مكانة كبيرة عند الرشيد ، وصاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه . وهشام أبو عبد اللّٰه بن معاوية الغرير (ت : ٢٠٩) نحوي كوفي .

(٦) [الإسراء : ٧٦] .

(٧) [النساء : ٥٣] والآية ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ...﴾ .

(٨) وهي قراءة لغير السبعة . انظر السبعة (صـ٣٨٣) .

بالنصب فيهما ، والتحقيقُ أنه إذا قيل : « إن تَزُرْني أَزُرْكَ وإذَنْ أُحسِن إلَيك » فإنْ قَدَّرْتَ العطفَ على الجواب جَزَمْتَ وبطل عمل إذن لوقوعها حَشْوًا ، أو على الجملتين معًا جاز الرفعُ والنصبُ لتقدُّم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ، لأن ما بعدها مستأنَفٌ ، أو لأن المعطوف على الأول أول ، ومثل ذلك « زيد يَقُومُ وإذن أحسن إليه » إن عَطَفْتَ على الفعلية رفعتَ ، أو على الاسمية فالمذهبان .

[شرطية زائدة مخففه نافية معاني إن مستوفيه
قيل للاستبعاد قد متصله ومثل إذ لا ينبغي أن تهمله]

(إنْ المكسورة الخفيفة) – ترد على أربعة أوجه : أحدها : أن تكون شرطية ، نحو ﴿ إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم ﴾ (١) ﴿ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ (٢) وقد تقترن بلا النافية فيظُنُّ مَنْ لا معرفة له (٣) أنها « إلَّا الاستثنائية » ، نحو ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ (٤) ﴿ إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾ (٥) ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (٦) ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ ﴾ (٧) وقد بلغني أن بعض مَنْ يدَّعي الفضل (٨) سأل في ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ فقال : ما هذا الاستثناء ، أمتصل أم منقطع ؟ .

[في جملة فعلية كذا سما دخولها نافية للعلما]

الثاني : أن تكون نافية ، وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ (٩) ﴿ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ ﴾ (١٠) ومن ذلك : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ (١١) أي : وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ، فحذف المبتدأ ، وبقيت صفته ، ومثله ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا

---

(١) [الأنفال : ٣٩] ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ .

(٢) [الأنفال : ١٩] ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٣) أي الجاهل بأن النون تقلب لامًا وتدغم فيما بعدها .

(٤) [التوبة : ٤٠] ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ ﴾ .

(٥) [التوبة : ٣٩] ﴿ .. عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٦) [هود : ٤٧] ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي ... ﴾ .

(٧) [يوسف : ٣٣] ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ....وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ .

(٨) أي العلم بالنحو ادعاءً .

(٩) [الملك : ٢٠] ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ .. ﴾ .

(١٠) [المجادلة : ٢] ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ .. ﴾ .

(١١) [النساء : ١٥٩] ﴿ .. وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ .

وَارِدُهَا ﴾ [١] وعلى الجملة الفعلية نحو : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ ﴾ [٢] ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا ﴾ [٣] ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٤] ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [٥] .

[ومن يقول ضابط لها إذا أتت بعيد الَّا لمَّا فانبذا]

وقولُ بعضهم [٦] : لا تأتي إنْ النافيةُ إلا وبعدها إلَّا كهذه الآيات ، أو لَمَّا المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٧] بتشديد الميم ، أي ما كل نفس إلا عليها حافظ ، مردودٌ بقوله تعالى : ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا ﴾ [٨] ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [٩] ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [١٠] .

[وعلة الإتيان كيلا يجتمع حرفان مثلان وهذا قد سمع
في لفظ مهما أعنى أن أصلها ماما فابدل بها ألفها]

وخَرَّج جماعة على إن النافية قولَه تعالى : ﴿ إِن كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ [١١] ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾ [١٢] وعلى هذا فالوقف هنا ، وقولَه تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ [١٣] أي في الذي ما مكناكم فيه ، وقيل : زائدة ، ويؤيد الأولَ ﴿ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ [١٤] وكأنه إنما عُدِلَ عن « ما » ؛ لئلا يتكرر فيثقل اللفظ ، قيل : ولهذا لما زادوا على

---

(١) [مريم : ٧١] ﴿ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ .

(٢) [التوبة : ١٠٧] ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ ۖ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ .

(٣) [النساء : ١١٦] ﴿ .. وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا ﴾ .

(٤) [الإسراء : ٥٢] ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ .. ﴾ .

(٥) [الكهف : ٥] ﴿ مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ .. ﴾ .

(٦) أي بعض النحاة .

(٧) [الطارق : ٤] وبعض السبعة هم ابن عامر ، وعاصم وحمزة .

(٨) [يونس : ٨٦] والآية : ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۖ هُوَ الْغَنِيُّ ۖ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٩) [الجن : ٢٥] ﴿ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾ .

(١٠) [الأنبياء : ١١١] وتكملة الآية ﴿ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ والآيات الثلاث إنْ فيها نافية وليس بعد إلَّا كما يقول هذا البعض فحجة ابن هشام قوية .

(١١) [الأنبياء : ١٧] والآية : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا .. ﴾ .

(١٢) [الزخرف : ٨١] ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ والوقف على أنها شرطية على رأس الآية بعد ، وهو كلام ضيق على سبيل الفرض والتقدير مع الجزم بأنهم كاذبون .

(١٣) [الأحقاف : ٢٦] وتكملة الآية ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ . (١٤) [الأنعام : ٦] .

« ما» الشرطية « ما » قَلَبُوا ألف « ما » الأولى هاء فقالوا : مَهْمَا ، وقيل : بل هي في الآية بمعنى قد ، وإنَّ من ذلك ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ (١) وقيل : في هذه الآية : إن التقدير وإن لم تنفع ، مثل ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ (٢) أي والبردَ ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عَمَّهم بالتذكير ولزمتهم الحجة ، وقيل : ظاهره الشرط ومعناه (٣) ذَمُّهم واستبعادٌ لنفع التذكير فيهم ، كقولك : عِظِ الظالمين إن سَمِعُوا منك ، تريد بذلك الاستبعاد ، لا الشرط . وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى : ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ (٤) الأولى شرطية ، والثانية نافية ، جوابٌ للقَسَم الذي آذَنَتْ به اللام الداخلة على الأولى ، وجوابُ الشرط محذوف وجوبًا (٥) .

[وإن بجملة سما قد دخلت	إهمالها وعمل لها ثبت
شرطية توجد في الفعل وإن	خفيفة في الاسم والفعل زكن
وفيه قد أعملت ثم أهملت	إن صاحب الخبر لا ما قد ثبت
وإن بفعل قد وفا دخولها	وجب إهمال وشاع وقعها
بمضي نسخ ثم كثرا	فعلًا مضارعًا له النسخ جرى
والماضي والمضارع الذي حظل	نسخا فضعفه اعتمده إذ قبل
وقس على النوعين الأوليين	ولا تقس بذين الاخرين]

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه (٦) والفراء وأجاز الكسائي والمبرد

---

(١) [الأعلى : ٩] .

(٢) [النحل : ٨١] ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ .

(٣) ابن هشام ذو مقدرة في الحجاج فيرد على من يرى أنَّ أنْ في الآية الثانية إنها زائدة بدعوى أن (ما) فيها نافية ، ولكنه يرى أن إن نافية ، توكيدًا للنفي السابق والمعنى عليه ، والتقييد وارد في الأداة مهما فأصلها ما ما فقلبت الميم الثانية هاء فصارت (مهما) وعرض أنها قد تكون بمعنى قد مثل إن في الآية التاسعة ، وحذف المقابل إن نفعت وإن لم تنفع ، وتقيكم الحر والبرد أو ظاهره الشرط وتفيد ذمهم ، وأنه لا منفعة منهم بالموعظة ، لأنهم كفرة ظلمة وانظر رصف المباني (صـ١٠٧) .

(٤) [فاطر : ٤١] والآية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ .

(٥) دلَّ عليه جواب القسم ، ووجب حذفه لتقدم القسم عليه .

(٦) اختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن المبرد ، ونقل النحاة عكس ما نقله السهيلي ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ، وقال ابن مالك : إن عمل إن نادر كما نقل النحاة عن الكسائي وأكثر الكوفيين والفارسي وابن جني إلى جواز إعمالها ، ونقلوا عن الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها – انظر عدة السالك (٢٩١/١) .

إعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيدُ بن جُبير [١] ﴿ إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [٢] بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ، ونصب عبادًا وأمثالكم ، وسمع من أهل العالية [٣] « إنْ أحَدٌ خيرًا مِنْ أحَدٍ إلا بالْعَافِيَةِ » و « إنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضَارَّكَ » ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم : « إنْ قَائم » وأصْلُه : إنْ أنا قائم ، فحذفت همزة أنا اعتباطًا ، وأدغمت نون إنْ في نونها ، وحذفت ألفها في الوصل ، وسمع « إنْ قائمًا » على الإعمال ، وقولُ بعضهم : نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ، ثم سكنت النون وأدغمت مردودٌ ؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت ، ولهذا تقول : «هذَا قاضٍ » بالكسر لا بالرفع ؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ؛ فهي مُقَدَّرة الثبوت ، وحينئذٍ فيمتنع الإدغام ؛ لأن الهمزة فاصلة في التقدير ، ومثل هذا البحث في قوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [٤] .

[وذي المخففة كان أصلها مشددًا وحكم لام بعدها
فارقة وما إذا ما خففت من لفظ بعد إن زيد ثبت
إن لا فنفيها ولما حكموا بأنها بمعنى إلا الزموا]

الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين : فإن دخَلَتْ على الاسمية جاز إعمالها خلافًا للكوفيين [٥] .

لنا قراءة الحرميين [٦] وأبي بكر [٧] ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [٨] وحكاية سيبويه [٩] «إن عَمْرًا لمنطلقٌ »ويكثر إهمالها ، نحو : ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [١٠] ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ

(١) سعيد بن جبير من الحبشة وأخذ القراءة عن ابن عباس وابن عمر وقتله الحجاج (٩٥هـ) .
(٢) [الأعراف : ١٩٣] وقراءة السبعة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ .
(٣) أهل العالية : ما فوق نجد إلى تهامة ، وما وراء مكة وما والاها .
(٤) ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ والأصل : لكن أنا هو اللّٰه ربي ، فلكن مهملة لا محل لها .
أنا ، هو ، اللّٰه مبتدآت ثلاثة ، وربي خبر عن اللّٰه ، واللّٰه ربي خبر عن هو ثم الجميع خبر عن أنا ، وأصل لكنا لكن أنا فحذفت همزة أنا اعتباطًا وأدغمت في النون فصارت لكنًّا وهذا هو الأصل الذي يجب اتباعه في تعريف الكلمة .
(٥) وإنما سميت مخففة لأن الكلمة صارت إلى الخفة بحذف النون فيها ، والكوفيون لا يجيزون عملها ويجعلونها نافية ولا يقولون بالمخففة أصلًا ، فلا يجوز عندهم تخفيف المشددة أصلًا - دسوقي (٢٢/١) .
(٦ ، ٧) ولنا يقصد البصريين الذين يقولون بالمخففة وبجواز إعمالها بدليل قراءة الحرميين ابن كثير المكي ، ونافع المدني وأبي بكر شعبة بن عياش الأزدي الكوفي (ت : ٩٣هـ) .
(٨) [هود : ١١١] وتكملتها ﴿ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ وقد عملت إنْ النصب في «كلًّا » .
(٩) انظر الكتاب (٤٧١/١) ، والجنى الداني (صـ٢٠٨) ، والإنصاف (١٩٥) .
(١٠) [الزخرف : ٣٥] وتكملتها ﴿ وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ وقد أهملت أن المخففة وما بعدها مبتدأ .

لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [١] وقراءة حفص ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ [٢] وكذا قرأ ابن كثير [٣] إلا أنه شدد نون هذَان ، ومن ذلك ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٤] في قراءة من خفف لَـمَّا . وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبًا ، والأكثر كون الفعل ماضيًا ناسخًا ، نحو : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [٥] ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [٦] ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [٧] ودونه أن يكون مضارعًا ناسخًا ، نحو : ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ﴾ [٨] ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [٩] ويقاس على النوعين اتفاقًا ، ودون هذا أن يكون ماضيًا غير ناسخ ، نحو قوله :

٢٢ – شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَـمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيكَ عقُوبَة المتَعَمِّدِ [١٠]

ولا يقاس عليه خلافًا للأخفش [١١] ، أجاز « إنْ قَامَ لأنا ، وإن قَعَدَ لأنْتَ » ودون هذا أن يكون مضارعًا غير ناسخ كقول بعضهم : « إنْ يَزِينُكَ لنَفسُك ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » ولا يقاس عليه إجماعًا ، وحيث وجدت إنْ وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد ، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام [١٢] ، إن شاء اللّٰه تعالى .

[وزيد في جملة فعل وجرى في اسمية موصولها ومصدرا]

والرابع : أن تكون زائدة كقوله :

٢٣ – * ما إنْ أتَيتُ بِشَيءٍ أنْتَ تَكْرَهُهُ [١٣] *

---

(١) [يس : ٣٢] ومع ذلك فالمخففة من الثقيلة تفيد توكيد الكلام وتقريره عند البصريين .

(٢) [طه : ٦٣] وحفص بن عمر وقد نقل قراءة عاصم بن أبي النجود ، وكان ثقة ضابطًا (٢٤٦هـ) .

(٣) أي هذانّ وابن كثير قارئ مكة .

(٤) [الطارق : ٤] .

(٥) [البقرة : ١٤٣] وتكملتها : ﴿ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

(٦) [الإسراء : ٧٣] ﴿ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾ .

(٧) [الأعراف : ١٠٢] ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا .. ﴾ .

(٨) [القلم : ٥١] ﴿ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ ﴾ .

(٩) [الشعراء : ١٨٦] ﴿ وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ .

(١٠) البيت لعاتكة بنت زيد وقيل لصفية في رثاء الزبير بن العوام ، وهو في الإنصاف (٦٤١) ، وشرح الأشموني (٥١٠/١) والعيني (٢٧٨/٢) ، والخزانة (٣٤٨/٤) ، والمفصل (٧١/٨) ، والجنى الداني (صـ٢٠٨) ، وهو من بحر الكامل ، والشاهد : إنْ قتلت حيث دخلت (إنْ) على فعل ماضٍ غير ناسخ .

(١١) يرى الأخفش جواز دخوله على الماضي غير الناسخ قياسًا على البيت السابق وتبعه ابن مالك وتلزم بعدها اللام الفارقة إن خيف التباسها بالنافية ، وذهب الكوفيون إلى أن (إن) هذه نافية لا مخففة ، واللام بعدها بمعنى إلا ، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال كالأخفش ، الجنى الداني (صـ٢٠٩) .

(١٢) يرى سيبويه أنها لام الابتداء أفادت التوكيد وتخليص المضارع للحال ، وللفرق بين المخففة والنافية ، وأما الكوفيون فيرون أنها بمعنى إلّا وإنْ قبلها نافية ، والفارسي وابن جني وجماعة يرون أنها لام غير لام الابتداء .

(١٣) البيت للنابغة الذبياني وعجزه (إذن فلا رفعتْ سوطي إليَّ يدي) وهو من بحر البسيط ، وهو في الديوان =

وأكثر ما زِيدَتْ بعد « ما » النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت ، أو اسمية كقوله :

٢٤ – فَمَا إنْ طِبّنَا جُبْنٌ وَلكِنْ ... مَـنَـايَـانَـا وَدُولَـةُ آخَـرِيـنَـا [1]

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل « ما » الحجازية كما في البيت ، وأما قوله :

٢٥ – بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أنتُمُ ذَهَبًا ... وَلَا صَرِيفًا ولكِنْ أنتُمُ الخَزَفُ [2]

في رواية من نصب ذهبًا وصريفًا ، فخرج على أنها نافية مؤكدة لـ (ما) . وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله :

٢٦ – يرَجِّي الْمَرْءُ مَا إنْ لاَ يَرَاهُ ... وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْـخُطُوبُ [3]

وبعد ما المصدرية كقوله :

٢٧ – وَرَجِّ الْفَتَى لِلخَيرِ مَا إنْ رَأَيتَه ... عَلَى السِّنِّ خَيرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ [4]

[أعني بذين ما وقال البعض قد ... بعد ألا زيدت وغير ذا انتقد
كـذاك قـبـل مـدة الانـكـار ... لدى حكاية على المختار]

وبعد ألا الاستفتاحية كقوله :

٢٨ – ألا إنْ سَرَى لَيلِي فَبِتُّ كَئِيبًا ... أحَاذِرُ أنْ تَنأى النَّوَى بِغَضُوبَا [5]

وقَبْلَ مَدَّة الإنكار [6] ، سمع سيبويه رجلًا يقال له : أتخرج إن أخْصبَت البادية ؟ فقال : أأَنا

= (صـ٤٦) ، وفي الخزانة (٣/٥٧١) ، ومجالس ثعلب (صـ٣٦٦) ، ورواية الديوان (ما قلت من سيِّئ مما أتيتَ به) ، وعليه فليس فيه (إن) زائدة كهذه الرواية ، ولا شاهد .

(١) البيت من الوافر لفروة بن مسيك ، أو الكميت ، وهو في التصريح (٣/١٠٨) ، وفي الكتاب (١/٤٧٥) ، (٢/٣٠٥) ، والخزانة (٢/١٢١) ، (٤/٤٨٧) ، والدرر (١/٩٤) ، والشاهد فيه : زيادة إن بعد ما النافية .

(٢) البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ، ورواية الجمهور بالرفع على الإهمال ، وهو في التصريح (١/١٩٦) ، والهمع (١/٢٣) والشذور (صـ١٩٤) ، والصريف : الخزف والشاهد فيه : كما وجه في الشرح .

(٣) البيت لجابر الطائي ، أو لإياس بن الأرت ، وهو من الوافر ، وهو في كتاب الخزانة (٣/٥٦٧) ، والشاهد فيه : زيادة (إن) بعد ما الموصولة .

(٤) البيت من الطويل للمعلوط القريعي وعلى السن أي مع تقدم السن ، وهو في كتاب سيبويه (٢/٣٠٦) ، والشاهد فيه : زيادة إن ما ، وما المصدرية ، والمعنى رجه للخير ما رأيته يزيد خيره بزيادة سنه ويكف عن جهله .

(٥) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وهو في الهمع (١/١٢٤) ، والدرر (١/٩٧) .

(٦) مدة الإنكار : مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاص إذا أنكرت اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر مثل من ينكر مجيء زيد لك أزيد أتيه ؟ أي كيف يجيئك منكرًا ذلك عليك .

إنيهْ [1] ؟ منكرًا أن يكون رأيه على خلاف ذلك ، وزعم ابن الحاجب [2] أنها تزاد بعد لـمَّا الإيجابية ، وهو سَهْو ، وإنما تلك أن المفتوحة .

وزيد على هذه المعاني الأربعة معنَيَانِ آخران ، فزعم قُطْرُب [3] أنها قد تكون بمعنى قد كما مر في ﴿ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [4] ، وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذْ ، وجعلوا منه ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [5] ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [6] وقوله عليه الصلاة والسلام : « وإنَّا إنْ شَاء اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ [7] » ونحو ذلك مما الفعلُ فيه محقَّقُ الوقوعِ ، وقوله :

٢٩ - أتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ [8] ؟

قالوا : وليست شرطية ؛ لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضت .

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ بأنه شرط جيءَ به للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك : إنْ كنتَ ابني فلا تَفْعَلْ ذلك .

وعن آية المشيئة [9] بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأن أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك ، أو أن المعنى : لتدخلُنَّ جميعًا إن شاء اللَّه لا يموت منكم أحَدٌ قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال [10] ، أو أن ذلك من كلام رسوله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام ، فحكى اللَّه لنا ذلك ، أو من كلام الملَك الذي أخبره في المنام .

وأَما البيت فمحمُول على وجهين :

أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مُقَام المسبَّب ، والأصل : أَتَغْضَبُ إنِ افْتَخَر مفتخِرٌ

(١) إنيه : يحتمل أن تكون مدة الإنكار اجتلبت بعد زيادة إن فتكون المدة ياء .

(٢) ابن الحاجب : هو جمال الدين عثمان بن عمر (ت : ٦٤٦هـ) بصري سكن في دمشق وهو نحوي بارع وله كتب مختلفة وقد تسرع ابن هشام فحكم على رأيه بالسهو علمًا بأن الرضي صرح بأن الزيادة المشورة مع الفتح بعد لمَّا وبالكسر أيضًا .

(٣) هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه ، وقد سماه بقطرب وهي دويبة تسرح ليلًا وتنام نهارًا .

(٤) [الأعلى : ٩] .

(٥) [المائدة : ٥٧] .

(٦) [الفتح : ٢٧] .

(٧) حديث صحيح في مسلم ، كتاب الجنائز .

(٨) البيت من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه (٨٥٥) ، وفي الكتاب (٤٧٩/١) ، والخزانة (٦٥٥/٣) ، والشاهد فيه : مجيء إن بمعنى إذ على خلاف في دلالته على الشرط مع مضيه ، وفي البيت إشارة تاريخية لقتل أميري خراسان ابن خازم ، وقتيبة بن مسلم .

(٩) [المائدة : ٥٧] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ .

(١٠) لأن هذا خبر مقطوع بصدقه ومقطوع بتحققه أي متحقق دخول كل فرد ، وعلق على المشيئة فالدخول محقق وعدم موت أحد منهم ، وإلا لزم الخلف في وعده وهذا مستحيل ، وهذا نفس السؤال .

بسبب حزِّ أُذُنَي قتيبة ؛ إذ الافتخارُ بذلك يكون سببًا للغضبِ ومسبَّبًا عن الحزِّ .

الثاني : أن يكون على معنى التبين ، أي أتغضب إنْ تبيَّنَ في المستقبل أن أذني قتيبة حُزَّتا فيما مضى ، كما قال الآخر :

٣٠ – إذَا مَا انتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْني لَئِيمَةٌ ... وَلم تَجِدِي مِنْ أنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا [1]

وقال الخليل والمبرد [2] : الصوابُ « أنْ أذْنَا » بفتح الهمزة من أنْ ، أي لأن أذْنَا ، ثم هي عند الخليل أن الناصبة ، وعند المبرد أنها المخففة من الثقيلة .

ويردُّ قول [3] الخليل أنَّ أنِ [4] الناصبةَ لا يليها الاسمُ على إضمار الفعل ؛ وإنما ذلك لإن المكسورة ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [5] ، وعلى الوجهين يتخرَّج قَولُ الآخر :

٣١ – إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ [6]

أي إنْ يفتخروا بسبب قتلك ، أو إنْ يتبين أنهم قتلوك .

(أنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون)

[وإن بفتح وسكون النون ... اسم وحرف فارعين تبيينى
والاسم منها للضمير نسبا ... لمتكلم كذا من خوطبا
نحو أنا وأنت فالضمير أن ... وما بها اتصل للخطاب عن]

على وجهين : اسم ، وحرف والاسمُ على وجهين : ضمير المتكلم في قول بعضهم « أنْ فَعَلْتُ » بسكون النون ، والأكثرون على فتحها وَصْلًا ، وعلى الإتيان بالألف وقفًا ، وضمير

---

(١) البيت من الطويل لزائد بن صعصعة وهو في الشذور (صـ٣٣٩) ، ومعجم الشواهد (٩٢) ، وهو يعرض من بزوجته لأن أمها سرية ، والشاهد فيه : أن البيت على معنى التبيين .

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) إمام في اللغة والنحو والأدب وواضع علم العروض ومعجم العين والمبرد : هو محمد بن يزيد وكنيته أبو العباس ، أخذ عن الجرمي والمازني ، ثم عظم قدره بالبصرة حتى صار رئيسًا في علوم اللغة والنحو والأدب ، (ت : ٢٨٥هـ) ببغداد وترك كتبًا رائعة كالمقتضب والكامل .

(٣) وهذا من ابن هشام دقيق ؛ لأن إنْ شرطية فلا تلي إلا الأفعال فلزم التقدير بخلاف أنْ .

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) [التوبة : ٦] وتكملتها ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ... ﴾ .

(٦) البيت من بحر الكامل لثابت قطنة ، وهو في التصريح (١١٢/٢) ، والهمع (٩٧/١) ، والخزانة (١٨٤/٤) ، والدرر (٧٣/١) ، وقاله في رثاء يزيد بن المهلب ، وسيتكرر بعد ذلك ، والشاهد فيه . تخريج البيت على الوجهين السابقين من باب إقامة السبب مقام المسبب أي إن يفتخروا بسبب قتلك أو معنى التبين أي إن يتبين أنهم قتلوك .

المخاطب في قولك : « أنْتَ ، وأنْتِ ، وأنتما ، وأنتُمْ ، وأنتنَّ » على قول الجمهور [١] : إن الضمير هو أنْ والتاء حرف خطاب .

[في الحرف مصدرية مخففه	وذات تمييز وزيد فاعرفه
فإن أتت منسوبة للمصدر	موضعها رفع ونصبها حرى
مضارعا ووجدت في الابتدا	أو بعد فعل غير علم قد بدا
وفيه موضع لها لم ينحصر	رفع ونصب جر أو هما ذكر]

والحرف على أربعة أوجه : أحدها : أن تكون حرفًا مصدريًّا ناصبًا للمضارع ، وتقع في موضعين ، أحدهما : في الابتداء ، فتكون في موضع رفع نحو ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٢] ﴿ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٣] ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾ [٤] ﴿ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [٥] وزعم الزجاج [٦] أن منه ﴿ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [٧] أي خير لكم ، فحذف الخبر ، وقيل : التقدير مخافَةَ أن تبروا ، وقيل في ﴿ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ ﴾ [٨] : إن أحق خبر عما بعده ، والجملة خبر عن اسم اللّٰه سبحانه ، وفي ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [٩] كذلك ، والظاهرُ فيهما أن الأصلَ أحقُّ بكذا . والثاني : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين .

---

(١) الجمهور رأى ذلك لأن الضمير (أنْ) مبهم ، والتاء تبينه مع كونه معرفة لا نكرة ، وليس مضافًا لما بعده ، والفراء يرى الضمير كلمة (أنت) فهي صيغة وضعت لذلك ، وقيل : التاء .

(٢) [البقرة : ١٨٤] ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ... إن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٣) [النساء : ٢٥] ﴿ .. ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ ﴾ .

(٤) [النور : ٦٠] والآية ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ .... وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٥) [البقرة : ٢٣٧] .

(٦) الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم السري (ت : ٣١١هـ) نحوي شهير من أتباع المبرد وأخذ عن ثعلب وله كتب مختلفة .

(٧) [البقرة : ٢٢٤] وهي ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا ... وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .
فأن وما دخلت عليه في خبر مصدر مبتدأ والخبر محذوف وقيل : مخففة ، ذكره ابن الحاجب في المفصل . دسوقي (صـ١/٢٦) .

(٨) [التوبة : ١٣] ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ... إن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ فأن مصدرية في أن تخشوه مبتدأ مؤخر ويجوز أن يكون المصدر المؤول عطف لإيمانكم . دسوقي (صـ١/٢٦) .

(٩) [التوبة : ٦٢] ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ... إن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ وأن والمصدر في محل رفع مبتدأ كسابقه والظاهر أنهما بأن تخشوه فالمحل إما نصب أو جر .

فتكون في موضع رفع نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ (١) ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا ﴾ (٢) الآية ، ونحو : « يُعْجبني أن تَفْعَل » ونصب نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ (٣) ﴿ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ﴾ (٤) ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (٥) وخفض نحو : ﴿ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا ﴾ (٦) ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ (٧) ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ (٨) ومحتملة لهما نحو : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى ﴾ (٩) أصله في أن يغفر لي ، ومثله : ﴿ أَن تَبَرُّوا۟ ﴾ إذا قدر في أن تبروا أو لئلا تبروا ، وهل للمحل بعد حذف الجار جر أو نصب ؟ فيه خلاف ، وسيأتي .

[واختلفوا في أن يقوم زيد	بعد عسى لا وجه ستبدو
شهر نصبه على الخبريه	وقيل مفعول وبعض رضيه
قيل بحرف الجر أو قد ضمنت	عسى كقاربت كذا له ثبت
رفع على البدل سده مسد	جزأين في رأي سديد وأسد]

وقيل : التقدير مخافة أن تبروا ، واختلف في المحل من نحو : « عسى زيد أن يقوم » فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل : على المفعولية ، وإنَّ معنى « عَسَيتَ أنْ تَفْعَلَ » قاربْتَ أن تفعل ، ونقِلَ عن المبرد (١٠) ، وقيل : نصب بإسقاط الجار ، أو بتضمين الفعل معنى قارب ، نقله ابن مالك عن سيبويه (١١) ، وإن المعنى : دَنَوتَ من أن تفعل ، أو قاربت أن تفعل ، والتقدير الأول بعيد (١٢) ؛ إذ لم يُذكر هذا الجار في وقت . وقيل : رفع على البدل

---

(١) [الحديد : ١٦] وقد سبقت .

(٢) [البقرة : ٢١٦] ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ .. ﴾ .

(٣) [يونس : ٣٧] ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

(٤) [المائدة : ٥٢] ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ ... فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ ﴾ .

(٥) [الكهف : ٧٩] ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ ... وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ .

(٦) [الأعراف : ١٢٩] ﴿ وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ۚ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(٧) [المنافقون : ١٠] ﴿ وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم ... فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ .

(٨) [الزمر : ١٢] ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ والآيات تحتمل النصب والجر والتقدير مخافة أن تبروا أو في أن تبروا ورجاء مغفرة أو في مغفرة ونحو ذلك .

(٩) [الشعراء : ٨٢] ﴿ خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ .

(١٠) فالمبرد يرى أن (أن تفصل في محل نصب على المفعولية) وعسيت قاربت .

(١١) انظر الجنى الداني (صـ٤٦٤ ، ٤٦٥) (ووجهه أن أنْ والفصل مقدر بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبرًا عن الجنة) .

(١٢) يرى المصنف أن النصب على نزع الخافض بعيد ، لأنه ما سمع ذكر هذا الجار في وقت من الأوقات .

وسدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سدَّ في قراءة حمزة (١) ﴿ وَلَا تحسبنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ ﴾ (٢) بها (٣) مَسَدَّ المفعولين .

[وفي التي نصبت المضارعا موصولة بالفعل لكن منعا]

وأنْ هذه موصول حرفي ، وتُوصَل بالفعل المتصرف ، مضارعًا كان كما مر ، أو ماضيًا نحو : ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (٤) ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ ﴾ (٥) أو أمرًا كحكاية سيبويه « كَتَبْتُ إليه بأنْ قُمْ » (٦) . هذا هو الصحيح .

[يكون غير متصرف كما خلف بتغيير لها أيضا سما]

[يكون غير متصرف كما خلف بتغيير لها أيضا سما]

وقد اختلف من ذلك في أمرين : أحدهما : كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع ، والمخالِفُ في ذلك ابنُ طاهر(٧) ، زعم أنها غيرها ، بدليلين ، أحدهما : أن الداخلة على المضارع تُخَلِّصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، والثاني : أنها لو كانت الناصبةَ لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إنِ الشرطية ، ولا قائل به (٨) .

والجوابُ عن الأول : أنه منتقضٌ بنون التوكيد ؛ فإنها تخلص المضارعَ للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق ، وبأدوات الشرط ؛ فإنها أيضًا تُخَلِّصه مع دخولها على الماضي باتفاق .

وعن الثاني : أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية ؛ لأنها أثرتِ القلبَ إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في مَحَلِّه كما أنها لَمَّا أثرت التخليصَ إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصبَ في لفظه (٩) .

---

(١) حمزة بن الزيات (ت : ١١٦هـ) أحد القراء السبعة ، وكان ثقة ضابطًا مشهورًا ، كفئًا .

(٢) [آل عمران : ١٧٨] ﴿ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ .
وقد أوردها المصنف على أن وما بعد سد مسد مفعولي تحسبن ، تأييدًا لرأي من يقول بأن أنْ وما بعدها رفع على البدل .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) [القصص : ٨٢] ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُۖ ... وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ .

(٥) [الإسراء : ٧٤] ﴿ ... لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾ .

(٦) الكتاب (١٦٢/٣) .

(٧) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي (ت : ٥٨٠هـ) ، درَّس الكتاب وله تعليقات عليه بارعة ، وتلقى عنه ابن خروف .

(٨) يرى ابن طاهر أن أنْ المصدرية لا تعمل في الماضي ولا الأمر محلًّا كعمل إن الشرطية في الماضي فليست أنْ هنا كالداخلة على المضارع .

(٩) وإنما حكم على محل الماضي بالجزم لأنها أثرت في معناه ، وفي المضارع خلصته للاستقبال فعملت في لفظه .

[في الأمر خلف للإمام الثاني أعني أبا حيان الجياني
زعم أنها لهم مفسره وما أتى أول عند المهره
حجته أن قدرا بالمصدر حظل معنى الأمر ثانيها اذكر]

الأمر الثاني : كونها تُوصَل بالأمر ، والمخالف في ذلك أبو حيان [١] ، زعم أنها لا توصَل به ، وأن كل شيء سمع من ذلك فـ « أنْ » فيه تفسيريةٌ ، واستدل بدليلين ، أحدهما :

أنهما إذا قدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر ، الثاني : أنهما لم يقعَا فاعلًا ولا مفعولًا ، لا يصح : « أعْجَبَنِي أن قُمْ » ولا « كَرِهتُ أنْ قُمْ » كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع .

والجوابُ عن الأول : أن فَوَات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كَفَوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يُسَلِّم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [٢] إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولًا مطلقًا نحو : سَقْيًا ورَعْيًا .

وعن الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره ؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغي له ألَّا يسلم مصدريةَ كي ؛ لأنها لا تقع فاعلًا ولا مفعولًا ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل .

ثم مما يُقْطَع به على قوله بالبطلان – حكايةُ سيبويه « كَتَبْتُ إليه بأنْ قمْ » وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله :

* لَا يَقْرأنَ بِالسُّوَرِ [٣] *

وهذا وهم فاحش [٤] ؛ لأن حروفَ الجر – زائدةً كانت أو غير زائدة – لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله .

---

(١) خالف أبو حيان سيبويه في جواز دخول أن المصدرية على الأمر ، فإذا سمع من ذلك كانت تفسيرية وحتى لا يفوت معنى الأمر ، وقد رد ابن هشام عليه ردًّا قويًّا في الشرح .

(٢) [النور : ٩] ﴿ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ .

(٣) البيت للراعي النميري عبيد بن حصين ، وهو في الديوان (صـ١٧) ، كما نسب إلى القتال الكلابي ، وهو في ديوانه صـ٥٣ والبيت في الخزانة (٣/٦٦٧) ، وسيتكرر بعد ذلك والبيت :

هنَّ الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وهو من بحر البسيط .

(٤) لا تزاد الباء هنا ، لأنها دخلت على الاسم المعرفة ولا تزاد إلا على نكرة بعد نفي .

[وأهملت حملًا على ما ونقل   جزم عن اللحياني ضعفه قُبِل]

تنبيه : ذكر بعضُ الكوفيين وأبو عبيدة أنَّ بعضهم يجزم بـ « أنْ » ، ونقله اللِّحيَاني [1] عن بعض بني صَبَاح من ضبة ، وأنشدوا عليه قوله :

٣٢ - إذَا مَا غَدَونَا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنَا   تَعَالَوا إلَى أنْ يَأْتِنَا الصَّيدُ نَحْطِبِ [2]

وقوله :

٣٣ - أحَاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا   فَتَتْرُكَهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَما هِيَا [3]

وفي هذا نظر ؛ لأن عطف المنصوب عليه يدلُّ على أنه مسكن للضرورة ، لا مجزوم .

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحَيصن ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [4] ، وقول الشاعر :

٣٤ - أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيحَكما   مِنِّي السَّلَامَ وَأن لَا تُشْعِرَا أحَدا [5]

[وليس منها بيت محجن لما   قدم قبل باتفاق العلما]

وزعم الكوفيون [6] أنَّ أنْ هذه هي المخففة من الثقيلة شذَّ اتصالُها بالفعل ، والصوابُ قولُ البصريين : إنها أن الناصبة أهملت حَمْلًا على « ما » أختها المصدرية ، وليس من ذلك قوله :

٣٥ - وَلَا تَدْفِنَنِّي فِي الْفَلَاةِ فإنَّنِي   أخَافُ إذَا مَا مِتُّ أنْ لَا أذُوقُهَا [7]

كما زعم بعضُهُم ؛ لأن الْخَوْفَ هنا يقين ، فأنْ مخففة من الثقيلة .

[أما المخففة فهي تجري   من بعد علم أو كعلم فادر]

---

(١) انظر الجنى الداني (صـ٢٢٦) ، ونقل قول السرؤاسي أستاذ الكسائي والفراء « فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ، وقد أنشدوا على ذلك أبياتًا » وقد ذكر المصنف .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس وهو في ديوانه (صـ٥٣) ، وقد جزم بأن المضارع ، ويروى يأتي الصيد ولا شاهد .

(٣) البيت من الطويل لجميل بثينة وهو في ديوانه (صـ٢٣٤) ، وفي الهمع (٣/٢) ، والدرر (٣/٢) ، وشرح الأشموني (٣٨٥/٣) والشاهد فيه : أن تعلمْ حيث جزم المضارع بأن ، ويروى : أخاف إذا أنبأتها أن تضعيها ولا شاهد حينئذ .

(٤) [البقرة : ٢٣٣] ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ ﴾ .

(٥) البيت من بحر البسيط ، ولا يعرف قائله ، وهو في ابن يعيش (١٥/٧) والخزانة (٥٥٩/٣) والإنصاف (٥٦٣) ورأي البصريين هنا أدق ؛ لأن الحمل جائز ، كما أن عمل أنْ عجز البيت أقوى شاهد على أنها الناصبة .

(٦) انظر رصف المباني (صـ١١٣) والجنى الداني (صـ٢٢٠) وشذ ذلك لعدم وجود فصل بقد ونحوها .

(٧) البيت لأبي محجن الثقفي من الطويل ، والشاهد : أنْ هنا مخففة لتقدم اليقين فليست من باب حمل أنْ على ما وانظر حاشية الدسوقي (صـ١/٣٠) والخزانة (٥٥٠/٣) .

الوجه الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزل [١] منزلته نحو ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [٢] ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [٣] ﴿ وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونُ ﴾ [٤] فيمن رفع تكون ، وقوله :

٣٦ – زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا	**أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يا مِرْبَعُ** [٥]
[وذي ثلاثيه ومصدريه	كان في الإعمال قد رضيه
لكن في اعمالها قد خالفا	أهل لكوفة وضعفه اعرفا
وشرطوا في اسم لها أن ينحذف	ضمير شأن كان أو غيرًا عرف
وربما ذكر لكن خصا	في الشعر لا غير كما قد نصا
بأنه شرط في خبرها	كونه جملة لتثبتنها
إلا إذا ذكر الاسم فاعلما	فجملة أو غيرها فلتفهما]

« وأن » هذه ثُلَاثية الوضع ، وهي مصدرية أيضًا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافًا للكوفيين [٦] ، زعموا أنها لا تعمل شيئًا وشَرْطُ اسمها أن يكون ضميرًا محذوفًا .

وربما ثبت كقوله :

٣٧ – فَلَو أنكِ في يَومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي	**طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ** [٧]

وهو مختصٌّ بالضرورة [٨] على الأصح ، وشرطُ خبرها أن يكون جملة ولا يجُوز إفراده ، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمرانِ ، وقد اجتمَعَا في قوله :

٣٨ – بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيثٌ مَرِيعٌ	**وَأَنْكَ هُناكَ تكونُ الثِّمالَا** [٩]

---

(١) ما نزل منزلة اليقين : وهو الظن القوي .

(٢) [طه : ٨٩] ﴿ ... وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ وأن هنا مخففة لوقوعها بعد فعل يدل على اليقين (يرون) .

(٣) [المزمل : ٢٠] ﴿ ... وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ .

(٤) [المائدة : ٧١] ﴿ ... فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٥) البيت لجرير يهجو الفرزدق ، ومربع راوية جرير ، وهو من الوافر في ديوانه (صـ٣٤٨) والأمالي الشجرية (٢٥٢/١) والشاهد فيه : أن سيقتل حيث رفع الفعل بعدها على أنها مخففة من الثقيلة ، وهي في الأصل ثلاثة أحرف ثم خففت فصارت حرفين .

(٦) انظر الجنى الداني (صـ٨٧) فقد صرح بأن المخففة لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر .

(٧) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، والبيت في الأزهية صـ٥٤ ، والإنصاف (٣٠٥) ، ورصف المباني (صـ١١٥) وابن عقيل (١٤٦/١) والشاهد فيه : أنك حيث أثبت اسم أن المخففة وأظهره ، وهو في الأصل ضمير محذوف .

(٨) أي ذكر اسمها ضميرًا مصرحًا به .

(٩) البيت لعمرة أو جنوب بنت العجلان وقيل بنت النعمان ترثي أخاها وينسب لكعب بن زهير وهو في الخزانة (٣٥٢/٤) ، =

[أما المفسرة يا من قد درى فهي كأن في كل أمر قد جرى
وربما احتملت أن تكون أن في آيتين ذات وجهين يعن
والكوفيون منعوا أن تقعا أن ذات تفسير لدي من قد وعى]

الثالث : أن تكون مُفَسِّرةً بمنزلة أي ، نحو : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ (١) ﴿ وَنُودُوٓا أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ ﴾ (٢) وتحتمل المصدرية بأن يُقَدَّر قبلها حرف الجر ، فتكون في الأول أن الثنائية لدخولها على الأمر ، وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية .

وعن الكوفيين (٣) إنكارُ أن التفسيرية ألبتَّةَ ، وهو عندي (٤) مُتَّجِه ، لأنه إذا قيل : « كَتَبْتُ إليه أنْ قُمْ » لم يكن قم نفسَ كتبت كما كان الذهبُ نفسَ العَسجدِ في قولك : هذا عَسْجَدٌ ؛ أي ذَهَبٌ ؛ ولهذا لو جئت بأي مكانَ « أنْ » في المثال لم تجده ، مقبولًا في الطبع (٥) .

[ومن لها أثبت قال بشروط خمس بلا شك لأمرها تحيط
وقوعها من بين جملتين أولاهما خصت بدون مين
أعني إذا تضمنت قولًا نقل حروفه وجودها منها حظل]

ولها عند مُثْبِتها شروط : **أحدها : أن تُسْبَق بجملة** ؛ فلذلك غلِّط من جعل منها ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ (٦) .

والثاني : أن تتأخَّرَ عنها جملة ، فلا يجوز« ذكرت عسجدًا أنْ ذهبًا» بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير ، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مَثَّلنا والاسمية نحو : « كَتَبْتُ إليه أنْ ما أنْتَ وَهذا» .

والثالث : أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ، ومنه : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾ (٧) إذ ليس المراد بالانطلاق المَشْيَ ، بل انطلاقُ ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس

= وديوان الهذليين (١٢٣/٣) برواية بأنك كنت الربيع المريع ، أي الكثير الخير ،والشاهد فيه : مجيء خبرها مفردًا في صدره وجملة في عجز البيت ، والثمال : الحافظ .

(١) [المؤمنون : ٢٧] ﴿ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ .

(٢) [الأعراف : ٤٣] ﴿ ... أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(٣) أنكر الكوفيون مجيء أن تفسيرية ، وقالوا : إنها المصدرية .

(٤) ويؤيد ابن هشام رأي الكوفيين السابق بالتوجيه على ذكره في مثاله ، والواقع أن التفسير للمعمول مصرحًا كالآيات أو مقدر كمثاله وهو كتبت إليه أي شيئًا هو قم كما قاله الرضى .

(٥) لا مجال للطبع في قبول أورد الأحكام النحوية ؛ والعبرة بالسماع الوارد فهو الحكومة والفيصل .

(٦) [يونس : ١٠] ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ولذلك لأنها سبقت بمفرد وما بعد أن خبرها فغلط فهي زائدة وليست مخففة لعدم تقدم اليقين .

(٧) [ص : ٦] ﴿.... وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ﴾ .

المراد بالمشي المشي المتعارف ، بل الاستمرار على الشيء .

وزعم الزمخشري أنَّ التي في قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ مفسرة (١) ، وردَّهُ أبو عبد اللّٰه الرازي بأنَّ قبله ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ والوحي هنا إلهام باتفاق ، وليس في الإلهام معنى القول ، قال : وإنما هي مصدرية ، أي باتخاذ الجبال بيوتًا .

[وجزم ابن عصفور بأنها	بعد صريح القول لامنع لها]
[والشيخ محمود إذا القول أتي	مؤولًا منع منه ثبتا
فصل إذا وليها مضارع	قبله لا في حكمه تنازع
إن قلت لا ناهية فأجز من	أو قلت ناف رفعه قدما حسن
وإن على الوجهين تفسيريَّه	نعم إذا نصبت مصدريَّه
وإن للأثبت حذف قبلا	رفع ونصب فاسمعن ما نقلا
وزيد من بعيد لما لو إذا	وبعد مجرور لكاف فخذا]

والرابع : **ألا يكون في الجملة السابقة أحرفُ القول** ، فلا يقال : « قلت له أنِ افْعَلْ » وفي شرح الجمَل الصغير (٢) لابن عصفور أنها قد تكون مُفَسِّرة بعد صريح القول ، وذكر الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ (٣) أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر ، أي ما أمرتُهم إلا بما أمرتَني به أن اعبدوا اللّٰه ، وهو حسن (٤) ، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط : ألَّا يكون فيها حروفُ القولِ إلا والقولُ مُؤَوَّل بغيره ، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني ؛ لأنه لا يصح أن يكون ﴿ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ مقولًا للّٰه تعالى ، فلا يصح أن يكون تفسيرًا لأمره ؛ لأن المفسَّر عين تفسيره ، ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ، ولا بدلًا من ما ، أما الأول : فلأن عَطْفَ البيانِ في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فكما أن الضمير لا يُنعَت كذلك لا يُعْطف عليه عطف بيَانٍ ، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذُهُولًا عن هذه النكتة (٥) ، وممن نص عليها من المتأخرين

---

(١) [النحل : ٦٨] ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ .

وردُّ الرازي قوله : بأن الإلهام لما لا يعقل وهو النحل فليس فيه معنى القول ، بخلاف ما لو كان لعاقل نفيه معنى القول دون حروف وكان بمعنى المكالمة ، بل هي مصدر ، بتقديم حرف الجر قبلها . والرازي هو الفخر الرازي وهو محمد بن عمر (ت : ٦٠٦هـ) له كتب كثيرة بالعربية والفارسية منها مفاتيح الغيب ، وشرح سقط الزند للمَعرِّي ، ونهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز ، فهو إمام في التفسير والأصول .

(٢) الجمل كتاب نحوي لأبي القاسم الزجاجي (ت : ٣٣٧هـ) . (٣) [المائدة : ١١٧] .

(٤) لأن في الأمر معنى القول فكان تأويله حسنًا .

(٥) فمن المعلوم نحويًا أن الضمير لا يعطف عليه عطف بيان ، ولا ينعت فغاب عن الإمام الزمخشري هذه الحقيقة .

أبو محمد بن السِّيد [١] وابنُ مالك ، والقياس معهما في ذلك [٢] ، وأما الثَّاني : فلأن العبادة لا يعمل فيها فعلُ القول ، نعم إن أُوِّل القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز ، ولكنه قد فاته هذا الوجه [٣] هنا فأَطْلَقَ المنع .

فإن قيل : لعل امتناعه من إجازته لأن « أَمَرَ » لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلًا ، فكذلك ما أول به .

قلنا : هذا لازم له على توجيههِ التفسيريةَ ، ويصح أن يقدَّر بدلًا [٤] من الهاء في « به » ووهم الزمخشريُّ فمنع ذلك ، ظَنًّا منه أن المبدَلَ منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد ، والعائد موجود [٥] حِسًّا فلا مانع .

والخامس : ألا يدخل عليها جار ، فلو قلت « كتبت إِلَيه بأَنِ افْعَلْ » كانت مصدرية [٦]!.

مسألة : إذا وَلِيَ أن الصالحة للتفسير مضارع معه « لا » نحو : « أَشَرْتُ إليه أنْ لا تفعل » جاز رَفْعُه على تقدير لا نافيةً ، وجَزْمُه على تقدير لا ناهيةً ، وعليهما فأن مُفَسرة ، ونصبُهُ على تقدير لا نافية وأن مصدرية ، فإن فقدت « لا » امتنع الجزم [٧] ، وجاز الرفع والنصب [٨] .

الوجه الرابع : أن تكون زائدة [٩] ، ولها أربعة مواضع :

أحدها : وهو الأكثر – أن تقع بعد لمَّا التوقيتية ، نحو : ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [١٠] .

والثاني : أن تقع بين لَو وفعل القسم ، مذكورًا ، كقوله :

---

(١) ابن السيد هو عبد اللّٰه بن محمد بن السيد البطليوس (ت : ٥٢١هـ) له شرح أدب الكتاب المسمى بالاقتضاب ، وشرح سقط الزند ، والحلل في شرح أبيات الجمل فهو عالم في اللغة والأدب .

(٢) نجد ابن مالك نص على ذلك حيث قال : « وشارك عطف البيان النعت في ظهور المنعوت فلا يتبعان ضميرًا ، وقياس مذهب الكسائي جواز اتباع عطف البيان ضمير الغائب قياسًا على النعت » . انظر شرح التسهيل (٣/٣٢٥) .

(٣) وهو التأويل للقول بمعنى الأمر .

(٤ ، ٥) يجوز فيه البدل من الهاء في (به) بعد التأويل بالمصدر ، والعائد موجود في هذا الضمير البارز ونية الطرح لا يضر فيه ذلك ، لأنه موجود في الكلام .

(٦) دخول حرف الجر عليها يلزم منه تأويل الفغل بمصدر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء .

(٧) لعدم وجود عامله ، فهو مفعول فلا يعمل .

(٨) والواقع أن آية المائدة (أن) فيها مفسرة ، بتأويل القول بالأمر ، وهذا ملحظ جيد ، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا اللّٰه ولا يجوز بدون تأويل ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ مقول لعيسى لا اللّٰه تعالى ، فلا يصح أن يكون تفسيرًا لأمره تعالى ولا يجوز أن تكون أن مصدرية عطف بيان من الهاء ، لأن هذا ممنوع ، ويجوز أن يكون بدلًا منه .

(٩) أي لا تعمل شيئًا ، وفائدتها في الكلام زيادة التوكيد ، وهي ثنائية الوضع ، وليست مخففة من مثقلة .

(١٠) [العنكبوت : ٣٣] ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ .

٣٩ – فأقسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَينا وَأنْتُمُ لَكَانَ لكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ (١)

أو متروكًا كقوله :

٤٠ – أمَا وَاللَّهِ أن لَو كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ (٢)

هذا قولُ سيبويه (٣) وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور (٤) أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقَسَم ، ويُبْعِده أن الأكثر تركُهَا ، والحروف الرابطة ليست كذلك .

والثالث : وهو نادر – أن تقع بين الكاف ومخفوضها ، كقوله :

٤١ – وَيَومًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَم (٥)

في رواية من جر الظبية .

والرابع : بعد إذا ، كقوله :

٤٢ – فأمْهَلَهُ حَتَّى إذَا أنْ كَأنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ (٦)

[وذكر الأخفش أنها تزاد في غيرها مع عمل لها يراد]

وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك (٧) ، وأنها تنصب المضارع كما تجر مِنْ ، والباء الزائدتان الاسمَ ، وجعل منه ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (٨) ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (٩) وقال غيره : هي في ذلك مصدرية ، ثم قيل : ضمن ما لنا معنى ما مَنَعَنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت

---

(١) البيت من الطويل للمسيب بن علس يخاطب ابن عامر بن ذهل ، والشاهد فيه : زيادة أنْ بين القسم ولو وهو من شواهد سيبويه (١/٤٥٥) ، والخزانة (٤/٢٢٤) ، وابن يعيش (٩/٩٤) ، والتصريح (٢/٢٣٣) ، وشرح الأشموني (١/٢٨٦) .

(٢) البيت من الوافر وهو مجهول القائل وروي عجزه : ولا القمين ، ولا الخليق أيضًا ، وهو في الإنصاف (١/٢٠٠) والخزانة (٢/١٣٣) والمقرب (١/١٠٣) والهمع (٢/٤١) والدرر (٢/٤٥) .

(٣) الكتاب (١/٢٨١ ، ٤٨١) . (٤) (١/١٠٣) .

(٥) البيت من الطويل قيل لباغت أو علباء أو أرقم اليشكري وهو في سيبويه (١/٢٨٨ ، ٤٨١) ، والخزانة (٤/٣٦٤ ، ٤٨٩) والهمع (١/١٤٣) ، والشذور (٢٨٤) ، والمقسم : الجميل ، والسلم : ضرب من الشجر ، وفي البيت روايات بالرفع ، والنصب ولا شاهد فيها .

(٦) البيت من الطويل من قصيدة فائية (غارف) وهي لأوس بن حجر كما حققه السيوطي (١/١١٣) وهو في التصريح (٢/٢٣٣) ، والهمع (٢/١٨) ، والدرر (٢/١٢) ، والشاهد فيه : زيادة (أنْ) بعد إذا .

(٧) الأخفش . الحسن بن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، يرى أنها تزاد في غير ذلك ، وتنصب الضارع مستدلًا بالسماع بالآيتين وبالقياس على حروف الجر الزائدة وهي مع ذلك تعمل الجر ، ولا حجة له لاحتمال أن تكون مصدرية ، دخلت بعد ما لنا وحرف الجر الزائد كغير الزائد في الاختصاص بخلاف أن فضاع الاختصاص ووليها ، انظر الجنى الداني (٢٢١) . (٨) [إبراهيم : ١٢] .

(٩) [البقرة : ٢٤٦] ﴿ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ .

إعمالُ الجار والمجرور في المفعول به ، ولأن الأصل ألَّا تكون لا زائدة ، والصوابُ قولُ بعضهم : إن الأصل : وما لنا في أن لا نفعل كذا ، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال ، بدليل دخولها على الحرف وهو لَو وكأنَّ في البيتين ، وعلى الاسم وهو ظَبْية في البيت السابق بخلاف حرف الجر الزائد ؛ فإنه كالحرف المعدَّى في الاختصاص بالاسم [١] ؛ فلذلك عمل فيه .

[لا حكم للزائد إلا أنه … أتى لتوكيد فحققنه
وزعم الزمخشري أنه … ينجر بالتأكيد معنى غيره
وقيل إن أتت لمعنى الشرط … والنفي إذ وكلئلا أعطى]

مسالة : ولا معنى لـ « أَنْ » الزائدة غيرُ التوكيد كسائر [٢] الزوائد ، قال أبو حيان : وزعَم الزمخشري[٣] أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ ﴾ [٤] : دخلت أنْ في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ ﴾ [٥] تنبيهًا وتأكيدًا على أن الإساءة كانت تَعْقُب المجيء ، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصة إبراهيم ؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وقال الشلوبين [٦] : لما كانت أنْ للسبب في « جِئْتُ أن أعطى » أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه ، وكذلك في قولهم : « أما واللّه أنْ لَو فعلتَ لفعلْت » أكدت « أنْ » ما بعد لو وهو السبب في الجواب ، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين .. انتهى .

والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه : « أنْ » صِلَةٌ أكدت وجود الفعلين مرتبًا أحَدُهما على الآخر في وقْتَيـن متجاورين لا فاصل بينهما ، كأنهما وُجِدا في جزء واحد [٧] من الزمان ، كأنه قيل : لما أَحَسَّ بمجيئهم فاجأته المَساءة من غير رَيث [٨] انتهى . والريثُ : البُطْء ، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ، لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده ، ولَمَّا تُفِيد وقوعَ الفعل

---

(١) حرف الجر الأصلي كالزائد في الدخول على الأسماء ، بخلاف (أن) الزائدة فهي غير مختصة بالأفعال .
(٢) باعتبار أن الزيادة تفيد التوكيد مطلقًا .
(٣ ، ٤) [هود : ٦٩] وما قاله أبو حيان عن الزمخشري افتراء عليه ، لم يقله ، ولا عبرة بادعائه عليه .
(٥) [العنكبوت : ٣١] ﴿ ....قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِۖ ﴾ ، ثم ذكر بعد ذلك الآية رقم (٣٣) وهي ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ والقصة واحدة في سورة العنكبوت .
(٦) زيادة من (ب) .
(٧) كلام الشلوبين الذي نقله أبو حيان كلام ما قال به كبار النحويين ، وكلامهم يدل على أن الزيادة تفيد التوكيد فقط ، وهذا ما ذكره الزمخشري في تفسيره ، وقد نقل ابن هشام كلامه حرفيًا ، وهو كلام لا يخالف ما ذكره النحاة .
(٨) انظر الكشاف (٣/١٩٠) .

الثاني عقب الأول وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ، ثم إن قصة الخليل عليه السلام التي فيها ﴿ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ﴾ ليست في السورة التي فيها ﴿ سِىٓءَ بِهِمْ ﴾ ، بل في سورة هود ، وليس فيها « لمَّا » ، ثم كيف يتخيل أن التحية تجيء بعد المجيء ببطء ، وإنما يحسن اعتقادنا تأخُّر الجواب في سورة العنكبوت ؛ إذ الجواب فيها ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ﴾ [1] ثم إن التعبير بالإساءة لَحْن[2] ؛ لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل ، والصوابُ المَسَاءة ، وهي عبارة الزمخشري .

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين [3] :

أحدهما : أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة ، لا أن .

والثاني : أنَّ « أنْ » في المثال مَصْدَرية ، والبحث في الزائدة .

[والأصل للأولى استدل بأمور   ثلاثة فأحفظ لها نلت الأجور]

تنبيه : وقد ذكر لأن معانٍ أربعة أخر : أحدها : الشرطية كإن المكسورة ، وإليه ذهب الكوفيون [4] ، ويرَجِّحه عندي أمور : **أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد** ، والأصل التوافق فقرئ بالوجهين [5] قولُه تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ [6] ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ ﴾ [7] ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [8] وقد مضى أنه روي بالوجهين قوله :

* أَتَغْضَبُ أنْ أُذْنا قتَيبَةَ حُزَّتا [9] *

الثاني : مجيء الفاء بعدها كثيرًا ، كقوله :

٤٣ – أبَا خرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [10]

---

(١) [هود : ٦٩] .   (٢) أي خطأ لغوي .

(٣) لأن لام العلة هي التي تفيد التعليل ، لا (أن) كما ادَّعى في مثاله ، وطالما كان المقدر حرف جر فتكون (أن) مصدرية ، والحديث عن الزائدة .

(٤) انظر الجنى الداني (٢٢٣) فقد قال « أن تكون شرطية تفيد المحازاة ذهب إلى ذلك الكوفيون في نحو أما أنت منطلقًا انطلقت » وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ ، قالوا : ولذلك دخلت الفاء .

(٥) انظر كتاب السبعة لابن مجاهد فقال : « واختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ فقرأ حمزة وحده (إنْ تضل) بكسر الألف ، وقرأ الباقون (أنْ تضلّ) بفتح الألف » .

(٦) [البقرة : ٢٨٢] ﴿ ... وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ .

(٧) [المائدة : ٢] ﴿ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ﴾ .   (٨) [الزخرف : ٥] .

(٩) سبق الحديث عنه وسيتكرر بعد ذلك .

(١٠) البيت لعباس بن مرداس وهو من بحر البسيط ، والشاهد : مجيء الفاء بعد أْن كثيرًا وأباخراشة « خفاف بن ندبة » الضبع : السنين المجدبة ذا نظر : أي قوة وعدد ، وهو في الكتاب (١٤٨/١) ، والخزانة (٨٠/٢ ، ٤٢١/٤) وسيتكرر بعد ذلك .

الثالث : عطفها على إن المكسورة ، في قوله :

٤٤ - إمّا أقمتَ وأمّا أنتَ مُرْتَحِلًا فَاللّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ [١]

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدريةً لزم عطفُ المفرد على الجملة ، وتعسّف ابنُ الحاجب في توجيه ذلك ، فقال : لما كان معنى قولك : « إن جئتني أكرمْتُكَ » وقولك : « أكْرِمكَ لإتيانك إياي » واحدًا صحَّ عطفُ التعليل على الشرط في البيت ، ولذلك تقول : « إن جئتني وأحسنت إلي أكرمتك » ثم تقول : « إن جئتني ولإحسانك إليَّ أكرمتك » فتجعل الجواب لهما انتهى . وما أظن العرب فاهت [٢] بذلك يومًا ما .

المعنى الثاني : النفي كإِن المكسورة أيضًا ، قاله بعضهم في قوله تعالى : ﴿ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾ [٣] وقيل : إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم ، وجملة القول اعتراض .

الثالث : معنى إذ كما تقدم عن بعضهم في إن المكسورة ، وهذا قاله بعضهم في ﴿ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٤] ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ ﴾ [٥] وقوله :

* أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنا قُتَيبَةَ حُزَّتَا [٦] *

والصوابُ أنَّ ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدرة .

والرابع : أن تكون بمعنى لئلا ، قيل به في ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [٧] وقوله :

٤٥ - نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا [٨]

والصواب أنها مصدرية ، والأصل : كراهِيَةَ أن تضلُّوا ، ومخَافَة أن تشتمونا ، وهو قول البصريين . وقيل : هي على إضمار لامِ قبل أنْ و « لا » بعدها ، وفيه تعسف [٩] .

---

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر البسيط ، وهو في الخزانة (٨٢/٢) ، والسيوطي (١١٨/١) ، والشاهد فيه : عطفها على إن المكسورة مما يؤيد أنها تفيد الشرط قبلها .

(٢) أي هذا تركيب مخترع لا يوجد له نظير في كلام العرب ، دسوقي (٣٧/١) .

(٣) [آل عمران : ٧٣] ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ .. ﴾ .

(٤) [ق : ٢] ﴿ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ .

(٥) سورة الممتحنة الآية الأولى . (٦) تقدم ذكره .

(٧) [النساء : ١٧٦] ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .

(٨) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم من بحر الوافر ، وهو في التبريزي (٢٣٥) ، والمرتضى (٤٩/٢) ، والشاهد فيه : مجيء (أن) بمعنى لئلا . (٩) لكثرة الحذف .

(إنَّ) - المكسورة المشدَّدة

[وانصب بأن المبتد اسما والخبر   رفعا له اعتمد وهذا مشتهر
وربما نصب جزأين كما   رفعها من بعضها أيضا سما]

على وجهين : أحدهما : **أن تكون حرفَ توكيدٍ ، تنصب الاسم وترفع الخبر** ، قيل : وتنصبهما في لغة [١]، كقوله :

٤٦ - **إذَا اسْودَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا** [٢]

وفي الحديث « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا » [٣] وقد خُرِّج البيتُ على الحالية وأنَّ الخبر محذوف ، أي تَلْقاهم أُسدًا ، والحديثُ على أن القعر مصدر « قَعَرْت البئر » إذا بلغت قَعْرَها ، وسبعين ظرف ، أي إن بلوغَ قعرها يكون في سبعين عامًا .

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمُها ضميرَ شأنٍ محذوفًا كقوله عليه الصلاة والسلام : « إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَومَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون [٤] » الأصل إنه ؛ أي الشأن كما قال :

٤٧ - **إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَومًا   يَلْـقَ فِيهَـا جَـآذِرًا وَظِـبَـاءَ** [٥]

وإنما لم تجعل « مَنْ » اسمها ؛ لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرطُ له الصَّدْر ، فلا يعمل فيه ما قبله .

وتخريجُ الكسائي الحديثَ على زيادة « مِنْ » في اسم إنَّ يأباه غيرُ الأخفش [٦] من البصريين ؛ لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفة على الأصح . والمعنى أيضًا يأباه ؛ لأنهم ليسوا أَشَدَّ عذابًا من سائر الناس .

---

(١) قيل لغة رؤبة وقومه - الجنى الداني (٣٩٤) .
(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو من الطويل ، وهو في شرح الأشموني (٤٦٩/١) ، والهمع (١٣٤/١) والدرر (١١١/١ ، ١١٢) وحاشية الصبان (٢٦٩/١) والجنى الداني (٩٤) .
(٣) انظر جامع الأصول (١٤٥/١١) برواية أخرى لا شاهد ، وهذه الرواية ليست موجودة في الصحاح ، ولا مسند الإمام أحمد .
(٤) انظر جامع الأصول (٤٥٢/٥) وشواهد التوضيح (صـ١٤٨) ولكن في صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة (برفع المصورون) ، وفي روايات أخرى بحذف من أو بنصب « المصورين » .
(٥) البيت للأخطل ، وهو من بحر الخفيف ، وليس البيت في ديوانه من رواية السكري كما نص البغدادي ، وهو في ابن يعيش (١١٥/٣) ، والهمع (١٣٦/١) ، والخزانة (٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢ ، ١٢/٤ ، ٣٨٠) ، والجآزر جمع جؤزر وهي البقرة الوحشية ، وسيتكرر بعد ذلك .
(٦) لأن غير الأخفش يشترط في زيادة أن تسبق بنفي أو شبهه ، وأن تدخل على نكرة .

[وخففت فاستكن اسمها نقل إهمالها وافى وكوف ما عمل]

وتُخَفَّف فتعمل قليلًا وتُهْمَل كثيرًا [١] ، وعن الكوفيين أنها لا تخفف ، وأنه إذا قيل : « إنْ زَيدٌ لمنطلق » فـ « إنْ » نافية ، واللام بمعنى إلا ، ويردُّه أن منهم مَنْ يعملها مع التخفيف ، حكى سيبويه «إنْ عمرًا لَمُنْطَلِقٌ » وقرأ الحرميان [٢] وأبو بكر ﴿ وإنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [٣] .

[ثانية لدى الجواب استعملت مثل نعم وعند جمع قبلت]

الثاني : أن تكون حرفَ جوابٍ بمعنى نَعَمْ ، خلافًا لأبي عُبَيدة [٤] ، استدلَّ المثبتون بقوله :

٤٨ - وَيَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ [٥]

ورُدَّ بأنا لا نسلِّم أن الهاء للسكت ، بل هي ضميرٌ منصوب بها ، والخبر محذوف ، أي إنه كذلك ، والجيدُ الاستدلالُ بقول ابن الزُّبَير ﷺ لمن قال له : « لعن اللّه ناقةً حملتني إليك » : « إنَّ وَرَاكِبَهَا » . أي نعم ولعن راكبها ؛ أني نعم ولعن راكبها إذ لا يجوز حذفُ الاسم والخبر جميعًا [٦] .

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [٧] .

واعترض بأمرين : **أحدهما** : أن مجيء إنَّ بمعنى نعم شاذ ، حتى قيل : إنه لم يثبت ، **والثاني** : أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ [٨] ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء ، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف ، أي لهما ساحران ، أو بأنها دخلت بعد إنَّ هذه لشبهها بإن المؤكدة لفظًا كما قال :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ [٩]

فزاد « إنْ » بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما [١٠] النافية ، ويضعف الأول أن زيادة

---

(١) ويجب قرن خبرها باللام حتى يكون دليلًا على إهمالها . (٢) ابن كثير المكي ، ونافع المدني .

(٣) [هود : ١١١] ﴿ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ . (٤) انظر الجنى الداني صـ٣٩٨ .

(٥) البيت لعبيد اللّه بن قيس الرقيات ، وهو في ديوانه (صـ٦٦) ، وانظر شواهد المغني (صـ١٢٦) ، والكتاب (٤٧٥/١ ، ٢٧٩/٢) والمفصل (صـ١٣٩ وصـ١٤٥) وشرحه (٦/٨) والأزهية (٢٦٧) ، والخزانة (٤٨٥/٤) ، والبيت من بحر الكامل .

(٦) وإنما كان الاستدلال بالبيت ناقصًا ؛ لأن الهاء قد تكون للسكت ويكون قد حذف الاسم والخبر وهذا إجحاف فضلًا عن أن الجواب غير عامله ، والأحسن أن تستدل بكلام ابن الزبير ، فإن فيها حرف جواب ولا تحتمل ذلك ، وأنه لو كانت المؤكدة للزم عطف جملة الدعاء على الخبر .

(٧) [طه : ١٣] ، وانظر الجنى الداني (صـ٣٩٨) حيث حمل المبرد هذه القراءة عليها .

(٨) وإنما تدخل على المبتدأ وعلى ما تأخر من اسم إن وخبرها .

(٩) تقدم الكلام على هذا البيت وسيتكرر بعد ذلك ، والشاهد فيه : زيادة (إن) بعد ما المصدرية لشبهها بها في اللفظ .

(١٠) أي أن كلًّا منهما حرف متحرك بعده حرف مد ساكن .

اللام في الخبر خاصَّةً بالشعر ، والثاني : أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين (١) ، وقيل : اسم إن ضمير الشأن ، وهذا أيضًا ضعيف ؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يُنَاسبه الحذف (٢) ، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب «أنَّ» المفتوحة إذا خففت ، فاستهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف ، فحذف تبعًا لحذف النون ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد ؛ إذ الضمائر ترد الأشياء (٣) إلى أصولها ، ألا ترى أن مَنْ يقول : لَدُ ولم يَكُ ووالله يقول : لدُنْكَ ، ولم يكُنْهُ وبِكَ لأفعلن (٤) ، ثم يَرد إشكال دخول اللام ، وقيل : هذان اسمها ، ثم اختلف ، فقيل : جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف (٥) دائمًا ، كقوله :

٤٩ - .... قَدْ بَلَغَا في المجدِ غَايَتَاهَا (٦)

واختار هذا الوجهَ ابنُ مالكٍ ، وقيل : « هذان » مَبْنِيٌ لدلالته على معنى الإشارة ، وإن قول الأكثرين « هذين » جرًا ونصبًا ليس إعرابًا (٧) أيضًا ، واختاره ابن الحاجب . قلت : وعلى هذا فقراءة (هذان) أَقْيَسُ ، إذ الأصلُ في المبني ألا تختلف صِيَغُه ، مع أن فيها مناسبة لألف ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ ، وعكسه الياء في ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ ﴾ (٨) فهي هنا أرجَحُ لمناسبة ياء (ابنتيَّ) وقيل : لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قَدَّر بعضُهم سقوطَ ألف التثنية (٩) فلم تقبل ألف « هذا » التغيير .

[فعلا أتت فاعله قد اتصل	من أن أو تعب معناه حصل
أنثى بها إلى مؤنث نقل	لغير هن من أنين قد عقل
كردَّ حب أعني في كسريهما	وفعل أمر حكمه قد علما
لواحد من الأنين وأتي	لجمع أنثى أخذه قد ثبتا
من أن أو تعب أو للواحده	وفعله وأن بنون شدده

(١) لأن القصد فيها قد تناقض فالحذف ينافي التوكيد .

(٢) كذلك ضمير الشأن يقصد به التقوية ، والحذف ينافي ذلك .

(٣) أي ترد المحذوف عند إسناد الفعل المعتل إلى الضمائر كقولك : قمت ، بعت ونحو ذلك .

(٤) أي بذكر المحذوف ؛ لأن الضمائر ترد ما سبق .

(٥) رفعًا ونصبًا وجرًا ، فالألف تلزمه في جميع حالاته الإعرابية والعامل السابق هو الذي يوضح مطلوبه .

(٦) البيت من الرجز لرؤبة وقيل لغيره ، والشاهد فيه : غايتاها حيث قد وقعت مفعولًا به وحقها النصب بالياء ولكنها نصبت بالألف مع أنها مثنى ، وانظر إلى الخزانة (١٩٩/٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧) ، وشواهد السيوطي (٤٧) ولغة من يلزم المثنى الألف دائمًا تمثل ظاهرة لغوية تحمل عليها قراءة : إن هذان .

(٧) هذا على رأي من يرى أنها تختلف بحسب الصيغ والإعراب لا يدخل منها .

(٨) [القصص : ٢٧] ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ ﴾ .

(٩) هو رأي من يقول : الإعراب ظاهرة فيه بالألف رفعًا بالياء نصبًا وجرًا .

وركبت معها أنا لعرف   ذكر في اصطلاحهم في الصرف
فللرجال ما بنى وأخذا   من الأنين للنساء غيرذا]

تنبيه : تأتي « إنَّ » فعلًا ماضيًا مسندًا لجماعة المؤنث من الأينِ ، وهو التَّعب تقول : « النساء إن » أي تَعِبْنَ ، أو من آنَ بمعنى قَرُبَ ، أو مسندًا لغيرهن على أنه من الأنين ، وعلى أنه مبني للمفعول على لغة من قال في رَدَّ وحبَّ [١] : رُدَّ وحِبَّ ، بالكسر تشبيهًا له بِقيلَ وبِيعَ ، والأصل مثلًا « أنَّ زيد يوم الخميس » ثم قيل : « إنَّ يَوم الخميس » أو فعل أمر للواحد من الأنين ، أو لجماعة الإناث من الأينِ ، أو من آنَ بمعنى قَرُبَ ، أو للواحدة مؤكدًا بالنون من وَأى بمعنى وَعَد كقوله :

* إن هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسْنَاءَ [٢] *

وقد مر ، ومركبة من إنِ النافية [٣] كقول بعضهم : « إنَّ قائم » والأصلُ : إنْ أنا قائم ، فنقل فيه ما مضى شرحه . فالأقسام إذَنْ عشرة [٤] : هذه الثمانية ، والمؤكدة ، والجوابية .

تنبيه : في الصحاح : الأينُ الإعياء ، وقال أبو زيد [٥] : لا يُبْتَى منه فعلٌ ، وقد خولف فيه . انتهى ، فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام .

(أنَّ) - المفتوحة المشددة النون

[وفرعها أن بفتح الهمزة   وعملت رفعا ونصبا كالتي
ومن هنا خفف أن إنما   بالفتح حصرها إذا كأنما
والحق مصدرية لها نعم   في جامد أول بالكون انحتم
فيما قد اشتق فمن لفظ الخبر   فيها كلام للسهيلي وذكر]

على وجهين : أحدهما : أنْ تكون حرفَ توكيدٍ ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأصح أنها فَرْعٌ عن إنَّ المكسورة [٦] ، ومن هنا صح للزمخشري [٧] أن يدعي أن أنما بالفتح تفيد الحصر

(١) زيادة من (ب) .   (٢) سبق الحديث عنه .
(٣) زيادة : من (ب) يقتضيها السياق .
(٤) وهي : حرف توكيد ، وجواب بمعنى نعم ، وأمرًا للواحد المذكر من الأنين ، وفعلًا ماضيًا مبنيًا للمجهول من الأين ، وفعلًا ماضيًا خبرًا عن جماعة الإناث ، وأمرًا من وأى بمعنى وعد ، وأمرًا لجماعة الإناث من آن ، وماضيًا خبرًا عن الإناث من آن ، ومركبة من إن النافية وأنا .
(٥) هو العالم البصري الثقة في اللغة والأدب وله كتاب النوادر . سعيد بن أوس الأنصاري (ت : ٢١٥هـ) .
(٦) لأن التغيير بالحركة من الكسر إلى الفتح ، والمعنى والعمل واحد مما يدل على الفرعية .
(٧) (٢٢/٣) صرح بقوله « إنما لقصر الحكم على شيء أو لقصر الشيء على حكم كقولك إنما زيد قائم » .

كإنما ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [١] فالأولى لقصر الصفة على الموصوف ، والثانية بالعكس ، وقول أبي حيان « هذا شيء انفرد به ، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر » مردودٌ بما ذكرتُ [٢] ، وقوله : « إن دعوى الحصر هنا باطلة ؛ لاقتضائها أنه لم يُوحَ إليه غيرُ التوحيد » مردودٌ أيضًا بأنه حَصْر مُقَيد ؛ إذ الخطابُ مع المشركين ، فالمعنى : ما أوحي إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد ، لا الإشراك ، ويسمى ذلك قَصْر قَلْب ، لقَلْبِ اعتقاد المخاطب ، وإلا فما الذي يقول هو في نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [٣] ، فإنَّ « ما » للنفي و « إلا » للحصر قطعًا ، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة ، ولكن لما استعظموا مَوتَه جُعِلُوا كأنهم أثبتُوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتبار ذلك ، ويسمى قَصْرَ إفراد .

والأصح أيضًا أنه موصول حَرْفي [٤] مؤول مع معموليه بالمصدر ، فإن كان الخبرُ مشتقًّا ؛ فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير « بَلَغَنِي أنك تنطلق » أو « أنك منطلق » بلغني الانطلاق ، ومنه « بلغني أنك في الدار » التقدير : استقرارُك في الدار ؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر ، وإن كان جامدًا قُدِّر بالكَون نحو : « بلغني أن هذا زيد » تقديره : بلغني كونه زيدًا ، لأن كل خبر جامد تصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول « هذا زيد » وإن شئت « هذا كائن زيدًا » إذ [٥] معناهما واحد ، وزعم السهيلي [٦] أن الذي يُؤوَّل بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل ؛ لأنها أبدًا مع الفعل المتصرف ، وأنَّ المشددة إنما تؤول بالحديث ، قال : وهو قول سيبويه ، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسمًا محضًا نحو : « علمتُ أن الليث الأسد » وهذا لا يشعر بالمصدر .. انتهى . وقد مضى أن هذا يقدر بالكون .

---

(١) [الأنبياء : ١٠٨] .

(٢) هذا تحامل من أبي حيان على الزمخشري مع وضوح رأيه ، وسلامة حجته وأن الحصر واضح في المكسورة ، والمفتوحة التي هي فرع منها ، وللقصر أنواعه بلاشك الزمخشري أدرى بها ، فهو بلاغي من الطراز الأول فالقصر إما قصر قلب لاعتقاد المخاطب كما في آية الأنبياء أو قصر إضافي إفرادي كما في آية ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ فلا عبرة باعتراضات أبي حيان على الزمخشري ، وقد أنصفه ابن هشام .

(٣) [آل عمران : ١٤٤] وتكملة الآية : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ .

(٤) ذكر ابن هشام أنّ (أنَّ) موصول حرفي أي يحتاج إلى صلة فقط لا إلى عائد فهذا هو الموصول الاسمي ، وأنه يؤول بمصدر من لفظ خبره إن كان فعلًا متصرفًا أو مشتقًّا ومثل له بقوله .. أنك تنطلق أو منطلق أي الانطلاق ، فإن كان الخبر جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا أول بالاستقرار ، لأنه هو الخبر حقيقة أو كان الخبر جامدًا قدر بالكون نحو .. أن هذا زيد أي كونه زيدًا أو مقدر بالاستقرار .

(٥) زيادة من (أ) .

(٦) رأي السهيلي قاصر ، وكلام ابن هشام يشمل كل صور الإسلوب وقصره على تقدير الحديث ذهاب لمعنى المصْدر الذي يجب مراعاته في الأداة ، وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله ولد بمالقة سنة (٥٠٨) وتوفي بمراكش سنة (٥٨١) وكان مكفوفًا ونسب إلى سهيل وهي قرية بمالقة (ت : ٢٦٥) .

وتخفِّفُ أنَّ بالاتفاق ، فيبقى عملُها على الوجه الذي تقدم شَرْحُه ، في « أن » الخفيفة [١] .

[إتيانها كمثل علَّ في الكلام في السبع واردٌ وحكمها تمام]

الثاني : أن تكون لغة في لَعَلَّ كقول بعضهم : « ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تشتري لنا شيئًا » . وقراءة [٢] من قرأ ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣] وفيها بَحْث سيأتي في باب اللام [٤] .

[إلى اتصال وانقطاع أم أتت نوعان للأولى وحصرها ثبت
لأنـهـا في حـالـة تـقـدم عليها همز تسويه وحكموا
بـهـمز غـير تـسويه ويطلب بـذين تـعيين وفيها أطـنـبوا
فـقـيل معنى الاتـصال أنـهـا ما قبلها لم يغن عن ما بعدها
وسـمـيـت لـديـهـمـو مـعـادلـه بـعـلـة مـقـبـولـة وعـادلـه]

(أمْ) – **على أربعة أوجه : أحدها : أن تكون متصلة ، وهي منحصرة في نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزةُ التسويةِ** [٥] نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [٦] ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [٧] وليس منه قولُ زهير :

٥٠ – وَمَا أدْرِي وَسَوفَ إخَالُ أدْرِي أقَومٌ آل حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ [٨]

لما سيأتي ، أو تتقدم عليها همزةٌ يطلب بها وبـ « أم » التعيين [٩] نحو : « أزَيدٌ في الدار أم عَمْرو » وإنما سميت في النوعين متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضًا مُعَادِلة ، لمعادَلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني .

[إن قلت ما الفرق إذا تقدمت همـزة تـسـويـتـهـم وما ثـبـت
إذا قـبـيـلـهـا أتـى اسـتـفـهـام قلت من أربع حوت النظام

---

(١) تخفف أنّ ، ويكون اسمها ضميرًا مستترًا ، ويبقى عملها كما كان .

(٢) قرأ أبو عمرو بالكسر ، وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وابن عامر بالفتح ، السبعة (٢٦٥) .

(٣) [الأنعام : ١٠٩] . (٤) من كتاب المغني .

(٥) همزة التسوية تؤول بما بعدها بمصدر ، وأن المتصلة عاطفة ، وضمنت معنى الاستفهام .

(٦) [المنافقون : ٦] . (٧) [إبراهيم : ٢١] وتمامها ﴿ مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾ .

(٨) البيت من الوافر لزهير بن أبي سلمى ، والهمزة فيه للاستفهام وليست للتسوية فهو من النوع الثاني ، والبيت في ديوانه صـ٧٣ وإخال بكسر الهمزة على الأفصح ، والقوم هم الرجال ، والبيت في الهمع (١٥٣/١) ، (٧٢/٢/٢٤٨) ، والدرر (١٣٦/١) ويس (٢٥٣/١) ومعاهد التنصيص (٥٢/٢) .

(٩) أي كما يطلب بأيّ وتسمى متصلة لاتصال ما قبلها بما بعدها اتصال سابق بلاحق أو اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة ، وتسمى معادلة ؛ لأن كلًّا منهما كالعدل بالكسر أحد شقي الحمل .

ما بعدها للصدق والكذب عقل … أولاهما جوابها لهم حظل
وقوعها من بعد جملتين … قد أوّلا معا بمفردين
وعممن في جملة إذا أتت … اسمية فعلية كما ثبت
وما أتى قبيلها استفهامُ قد … أتت بعيد مفردين وورد
وقوعها من بعد جملتين … وعممن أيضا بدون مين
أعني به منعا لتأويلهما … بمفرد من ذا أتى نقضاهما]

ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جوابًا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك [١] ؛ لأن الاستفهام معهما على حقيقته .

والثالث والرابع : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين [٢] ، وتكونان فعليتين كما تقدم ، واسميتين كقوله :

٥١ – وَلَسْتُ أبالِي بَعْد فَقْدِي مَالِكًا … أَمَوتِيَ نَاءٍ أمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ [٣]

ومختلفتين نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [٤] و « أم » الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [٥] وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان أيضًا فعليتين كقوله :

٥٢ – فَقُمْتُ لِلطَّيف مُرتَاعًا فأرَّقَنِي … فَقُلت أهيَ سَرتْ أمْ عادَنِي حُلُمُ [٦]

وذلك على الأرجح في « هي » من أنها فاعل بمحذوف يفسره سَرَتْ ، واسميتين كقوله :

٥٣ – لَعَمْرُكَ مَا أدرِي وَإن كنتُ دَارِيًا … شُعَيثُ ابنُ سَهمٍ أمْ شُعَيثُ ابنُ منقَر [٧]

---

(١) أي المعادلة لهمزة الاستفهام ، فالكلام معها لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الأولى .
(٢) لأنها تؤول بما بعدها بمصدر هو في تأويل المفرد ، وهذا هو المصدر المتصيد من الكلام بعد همزة التسوية .
(٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وهو في التصريح (١٤٢/٢) ، والهمع (١٣٢/٢) ، والدرر (١٧٥/٢) ، وشواهد العيني (١٣٦/٤) .
(٤) [الأعراف : ١٩٣] ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ .... ﴾ .
(٥) [النازعات : ٢٧] ﴿ أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴾ .
(٦) البيت لزياد بن منقذ وهو من بحر البسيط ، وقيل لزياد بن حمل أو المرار بن منقذ ، وهو في الخزانة (٣٩١/٢) وابن يعيش (١٣٩/٧) والتصريح (١٤٢/٢) والهمع (٦١/١) ، (١٣٢/٢) (وهي) بسكون الهاء للضرورة ، وهي فاعل بفعل محذوف يفسره سرت حتى تكون فعليتين وهذا هو الأرجح ؛ لأن الاستفهام بالأفعال أولى ؛ لأن الأحداث تتغير فتجهل ويسأل عنها .
(٧) البيت للأسود بن يعفر ، وهو من الطويل ، وهو في الكتاب (٤٨٥/١) ، والخزانة (٤٥٠/٤) ، والأشموني =

الأصل « أشعَيث » بالهمز في أوله والتنوين في آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح ، ومثلُه بيتُ زهيرٍ (١) السابق .

[وغلط ابن الشجري فجعلا   بيت زهير للقسيم أولا]

والذي غَلَّط ابنَ الشجري (٢) حتى جعله من النوع الأول توهُّمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتَّةَ ، لمنافاته لفعل الدراية .

وجوابُه أن معنى قولك : « علمت أزيد قائم » « علمت جواب أزيد قائم » وكذلك « وما علمت » .

وبين المختلفتين ، نحو ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ (٣) وذلك أيضًا على الأرجح من كون « أنتم » فاعلًا .

[وذو اتصال عطفها مشهور   جوابها التعيين يا نحرير
وبيت ذي الرمة لا دليلا   فيه على النهج الذي قد قيلا]

مسالة : أم المتصلة التي تستحق الجواب : إنما تُجَابُ بالتعيين (٤) ؛ لأنها سؤالٌ عنه ، فإذا قيل : « أزيد عندك أم عمرو » قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال : « لا » ولا « نعم » (٥) . فإن قلت : فقد قال ذو الرُّمَّة :

٥٤ – تَقُولُ عَجوزٌ مَدْرَجِي مترَوِّحًا   عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيًا (٦)

= (٢/١٠١ ، ١٠٢) وقد حذف همزة الاستفهام في أشعيث والتنوين معه للضرورة ، وأثبت همزة ابن لأن المقام شك في النسبة (وابن) هنا خبر لا صفة .

(١) مثله في تقدم همزة الاستفهام عليه فقط ، بين مفردين لا بين اسميتين على حدِّ ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴾ .

(٢) فهم ابن الشجري في أماليه أن الاستفهام غير مقصود ، وأن الهمزة للتسوية ؛ لأن ذلك ينافي فعل الدراية التي تقتضي التحقق ، والاستفهام يقتضي الجهل في جوابه ، وقد أجاد الأمير (١/٣٨) في الرد عليه بقوله « الدراية تصديق وإذعان بالنسبة الخبرية والاستفهام إنشاء ، ونكتة العدول إلى صورة الاستفهام الإشارة إلى أن هذا الحكم فظنه تردد فتدبر » وابن الشجري هو أبو السعادات هبة الله بن علي (ت : ٥٤٢هـ) إمام في اللغة والأدب وله الأمالي الشجرية والحماسة وغيرها .

(٣) [الواقعة : ٥٩] وأنتم : (فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور حتى تكون الأولى فعلية والثانية اسمية) .

(٤) أما المنفصلة فتجاب بنعم أو لا بخلاف المتصلة نحو : أنها لإبل أم شاء فيقال نعم أو لا .

(٥) لأن المطلوب بها التعيين ، ولا أو نعم لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما بل يفيد نفي كل منهما إن كان الجواب بلا أو نفي أحدهما لا على التعيين في نعم .

(٦) الأبيات لذي الرمة وهو غيلان بن عقبة ، والرمة : قطعة من حبل بال وهي من الطويل ، وهي في ديوانه (صـ٦٥٣) وهو شاعر جيد فحل في تشبيهه وتشبيبه ، ومعنى : مدرجي : محل مشي متروحًا : مشي من الزوال إلى الليل ، والغادي في وقت الصباح ، المصر : أراد البصرة ، ثاويًا : مقيمًا .

جيرة : مجاورون ، أكثبة : أكوام الرمل . الدهنا : مكان ببلاد تميم ، فالجواب : ردٌّ لما توهمته من وقوع أحد الأمرين : ذا زوجة وذا خصومة ، فليس جوابًا لسؤالها .

أَذُو زَوجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيًا
فَقُلْتُ لَهَا : لَا ، إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ لأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا
وَمَا كُنْت مُذْ أَبْصَرْتِنِي فِي خُصومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا يا ابْنَةَ القَومِ قَاضِيَا

قلت : ليس قوله « لا » جوابًا لسؤالها ، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجة ، وكونه ذا خصومة ، ولهذا لم يكتف بقوله « لا » ، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التامّ ، فلهذا قال : « إن أهلي جيرة – البيت » و « وما كنت مذ أبصرتني– البيت » .

[وأو إذا أتت بعيد همزة لديهم فرق أتي في المثبت
أن كان ذو تسوية فلا لذا قد لحّن الأصل أناسا فخذا
أي فقها وغيرهم أو اثبتوا وليس ما به أجاب يثبت
ثمت أن كانت للاستفهام أجز قياسا أبدًا يا سامي
رجح إتيان الجواب بنعم كذا بلا وعلة بها أتم
لأن أو بعيد الاستفهام لم تطلب التعيين وهو نامي
ممن أجابه بتعيين جلا لأنه عن واحد قد سألا
وعطفها بأم على ما ذكروا بعيد أو أتت على ما حروا
لقوله أالحسين أم حسن أفضل أم محمد هو الحسن
في رد قائل على من سالا أحد غيرنا بعكس يجتلي
فبأن أن أم إذا أتت لها حالان في تحرير جمع النبها
إذا أتت من بعد همز تسويه لم تمنح الجواب نلت أمنيه
وأن أتت من بعد الاستفهام أجب بما قدم من أحكام
وعطف كل منهما في النظم إياك أن تجهل ما في الحكم]

مسالة : إذا عَطَفْتَ بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزةَ التسوية ؛ لم يجز قياسًا [1] ، وقد أولِعَ الفقهاء وغيرُهم بأن يقولوا : « سواء كان كذا أو كذا » وهو نظير قولهم : « يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا » والصوابُ العطفُ في الأول بأم ، وفي الثاني بالواو ، وفي الصحاح « تقول : سواءٌ عليَّ قمتَ أو قعدت » انتهى . ولم يذكر غيرَ ذلك ، وهو سهو [2] ، وفي كامل

(١ ، ٢) هذا رأي ابن هشام في أن (أو) بعد همزة التسوية لا تجوز قياسًا ، نظير قول الفقهاء ، وأن الأولى في الأولى بأم وفي الثاني بالواو ، وحكم على الجوهري بالسهو بذكر (أو) وأن المقام لأم وهو كلام غير دقيق ورده العلماء وحكموا بجواز ما سبق ، انظر الشمني (١/٦٦) وحاشية الأمير (١/٣٩) والدسوقي (١/٤٥) .

الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم [١]) وهذا من الشذوذ [٢] بمكانٍ ، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا ، وكان الجواب بنعم أو بلا ، وذلك أنه إذا قيل لك : «أزيدٌ عندك أو عمرو ؟ » فالمعنى : أأحدهما عندك أم لا ؟ فإن أجبت بالتعيين صح ؛ لأنه جوابٌ وزيادة ، ويقال : «آلحسنُ أو الحسينُ أفْضَلُ أم ابنُ الحَنَفِيَّةِ ؟ » فتعطف الأول بأو ، والثاني بأم ، ويجاب عندنا [٣] بقولك : أحدهما ، وعند الكَيسَانية [٤] بابن الحَنَفِيَّة ، ولا يجوز أن تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين ، لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحَنَفِية ولا من الحسين وابن الحَنَفِيَّة ، وإنما جعل واحدًا منهما لا بعينه قَرِينًا لابن الحنفية ، فكأنه قال : « أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية ؟ » .

[وجوزوا حذفا لأم متصله ... كذا لمعطوف ورده اقبله
وقال بعض قد يجوز حذفه ... بدونها وحققن وهنه
بل الذي ذكر أن الاسميه ... قامت لديهمو مقام الفعليه
وسبب أيضًا لدي مسبب ... وغير ما ذكرت للضعف انسب]

مسألة : سمع حذف أم المتصلة ومعطوفِهَا كقول الهذَلي :

دَعَانِي إِلَيهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ ... سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابهَا [٥]

تقديره أم لمن ، كذا قالوا ، وفيه بحث كما مر [٦] ، وأجاز بعضهم حذفَ معطوفها بدونها ، فقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ ﴾ [٧] : إنَّ الوقف هنا ، وإن التقدير : أم تبصرون ، ثم يبتدأ ﴿ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ وهذا باطل ، إذ لم يُسْمَع حذف معطوفٍ بدون عاطفة [٨] ، وإنما المعطوفُ

---

(١) [البقرة : ٦] .

(٢) لقد ردَّ العلماء رأي ابن هشام وأنه ضيق القضية ، وهي أقلُّ مما تصور ، قال السيرافي في شرح الكتاب : « وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها » كقولك : « سواء علي أقمت أم قعدت » وإذا كان بعد سواء فعلان لغير استفهام عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك سواء عليَّ قمت أو قعدت ا.هـ كلامه وهو صريح في جواز هذه الأساليب وفي الشمني تجويز ذلك ، وفي الأشباه والنظائر (٢/٢٢٨) جواز هذه الأساليب ، وحكمه بالشذوذ غير دقيق على القراءة المنسوبة لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة (ت : ٤٦٥) وله في القراءات كتاب الكامل .

(٣) أي عند أهل السنة لا الشيعة .

(٤) هم أتباع المختار بن أبي عبيد وهو كيسان كان أميرًا بالكوفة من جهة ابن الزبير وهم طائفة من الرافضة . الأمير (٣٩) .

(٥) البيت تقدم برقم (٤) ، وسيتكرر بعد ذلك .

(٦) أي في الألف المفردة من أن الهمزة هنا لا تحتاج لمعادل .

(٧) [الزخرف : ٥١، ٥٢] ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ .

(٨) قال الأمير (١/٣٩) لعل المراد بدون بقاء معموله وإلا ورد مثل : وزججن الحواجب والعيونا .

جملة ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ [١] ووجه المعادلة بينهما وبين الجملة قبلها أن الأصلَ : أم تبصرون ، ثم أقيمتِ الاسميةُ مُقامَ الفعلية والسببُ [٢] مقام المسبب ؛ لأنهم إذا قالوا له : أنت خير كانوا عنده بصَراء ، وهذا معنى كلام سيبويه [٣] .

فإن قلت : فإنهم يقولون : أتفعل هذا أم لا ، والأصْلُ أم لا تفعل .

قلت : إنما وقع الحذفُ بعد لا ، ولم يقع بعد العاطف ، وأحرفُ الجواب تُحْذَف الجملُ بعدها كثيرًا ، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل ، فكأن الجمل هنا مذكورة ، لوجود ما يُغْني عنها [٤] .

وأجاز الزمخشري [٥] وحده حذفَ ما عَطَفَتْ عليه أمْ ، فقال في ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ﴾ [٦] : يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود ، ومحذِف معادلها ، أي أتَدَّعُونَ على الأنبياء اليهوديةَ أم كنتم شهداء ، وجَوَّز ذلك الواحديُّ [٧] أيضًا ، وقدر : أبَلَغَكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائِهِ بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ، انتهى .

[أما التي تدعى بالانقطاع ... فـهـي عـلـى ثـلاثـة أنـواع
مـسـوقـة بـخـبـر مـحـض كـذا ... بـهـمـزة لـغـيـر فـهـم فـخـذا
أو قبلها يا صاحبي استفهام ... بـغـيـر هـمـزة بـذا تـرام]

الوجه الثاني : أن تكون منقطعة [٨] ، وهي ثلاثة أنواع : مسبوقةٍ بالخبَرِ المحْض ، نحو ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [٩] ومسبوقةٍ بهمزة لغير استفهام ، نحو ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾ [١٠] ، إذ الهمزة في ذلك للإنكار ، فهي بمنزلة النفي ، والمتصلة لا تقع بعده ، ومسبوقةٍ باستفهام بغير الهمزة ، نحو

---

(١) المراد حذف المعطوف ومتعلقاته فقد سمع حذف المعطوف : علفتها تبنًا وماء ، أي سقيتها .

(٢) وهو قولهم له (أنت خير) إقامة للسبب مقام المسبب وهو أنهم بصراء .

(٣) هذا إشارة لإقامة السبب مقام المسبب ، ورأي سيبويه أن أم منقطعة كبل داخلة على نقيض السابق بعد تمام الاستفهام الأول ، والثاني استفهام آخر عن نقيض الأول وكل منها كاف لو اقتصر عليه .

(٤) وهذا مبني على حذف المعطوف ، ولو حذفه لاستغنى عن اعتذاره إذ المحذوف مجموع لا تفعل .

(٥) أي لم يسبقه غيره ، والواحدي تابع له في ذلك .

(٦) [البقرة : ١٣٣] ﴿ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ .. ﴾ .

(٧) عالم مفسر (ت : ٥٤٨) ، وله كتب في التفسير ، وأسباب النزول ، وشرح ديوان المتنبي وهو علي بن أحمد .

(٨) لانقطاع ما بعدها عما قبلها فكل منهما كلام مستقل ، فسميتها بذلك لأمر خارجي ، والمحض ما ليس بإنشاء معنى .

(٩) [السجدة : ٢، ٣] .

(١٠) [الأعراف : ١٩٥] .

﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ (١)

[وحكمها الاضراب عكس الأولى ... وانـفـردت بـه فـقـط وقـيـلا
في بعض أزمنتها تضمنت ... نكرا بدا أو طلبا معه ثبت
وبعضهم قد أدعي إتيانها ... للفهم ذي التجريد فاحفظ ما لها]

ومعنى أم المنقطعة (٢) الذي لا يفارقها الإضرابُ (٣) ، ثم تارة تكون له مجردًا ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهامًا إنكاريًا (٤) ، أو استفهامًا طلبيًا (٥) . **فمن الأول** : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ (٦) أما الأولى : فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، وأما الثانية : فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء ، قال الفراء (٧) : يقولون : « هل لك قِبَلَنَا حَقٌّ أم أنت رجل ظالم » يريدون بل أنت .

ومن الثاني : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ (٨) تقديره : بل أله البنات ولكم البنون ، إذ لو قدرت للإضراب المحض لزمَ المُحَالُ . **ومن الثالث قولهم** : « إنَّها لَإِبِلٌ أم شاء » التقدير : بل أهي شاء .

وزعم أبو عُبيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال في قول الأخطل :

٥٥ – كَذَبَتْكَ عَينُكَ أمْ رأيتَ بِوَاسِطٍ ... غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ (٩)

إن المعنى : هل رأيتَ ؟.

[ونقل عن الشجري أنها ... كهل مع الهمزة فاهمنها
عن أهل بصرة وأهل الكوفة ... قد خالفوا بقولة معروفه

(١) [الرعد : ١٦] ﴿ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ﴾ .

(٢) اعترض على الحصر السابق بمثال سيبويه « أعمرو عندك أم عندك زيد » وهذا ليس من الثلاثة والمنقطعة صفة لـ « أم » .

(٣) الإضراب : المراد به المجرد عن أي معنى آخر .

(٤) معناه : ما بعده غير واقع ومدعيه كاذب وهو الإبطالي أو ما بعده واقع ، وفاعله معلوم وهو التوبيخي وهو بمنزلة النفي .

(٥) أي لطلب الفهم .

(٦) [الرعد : ١٦] ﴿ ... خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ﴾ .

(٧) يفيد كلام الفراء الإضراب مع الاستفهام الإنكاري فهو بمنزلة النفي .

(٨) [الطور : ٣٩] .

(٩) البيت للأخطل التغلبي ، وسمي بذلك لطول أذنيه ، وهو نصراني مجيد ، والبيت من الكامل ، واسمه غياث ابن غوث (ت : ٩٠هـ) شاعر أموي ، وهو في ديوانه (صـ٤١) (واسط) بلدة بالعراق ، اختطها الحجاج سنة (٦٠هـ) ، والرباب : امرأة ، والشاهد : أم رأيت بمعنى هل رأيت استفهام مجرد كما يرى أبو عبيدة ، والأظهر أنه إنكاري ، وهو في الكتاب (٤٨٤/١) والخزانة (٤٥٢/٤) .

وقيل خلفهم إلى اللفظ انتسب وعندنا ذا الحكم ماله نسب]

ونقل ابن الشَّجَري [١] عن جميع البصريين أنها أبدًا بمعنى بل والهمزة جميعًا ، وأن الكوفيين [٢] خالفوهم في ذلك ، والذي يظهر لي قولُهم ، إذِ المعنى في نحو : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ليس على الاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دَعْوَى التوكيد في نحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ ﴾ ونحو : ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾ وقوله :

٥٦ – أنَّى جَزَوا عَامِرًا سُوأى بِفِعْلِهِمُ أمْ كيفَ يَجْزُونَنِي السُّوأى مِنَ الْحَسنِ
أَمْ كَيفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِئْمانُ أَنْفٍ إذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ [٣]

العَلُوق – بفتح العين المهملة – الناقة التي علق قلبها بولدها ، وذلك أنه يُنْحَر ثم يحْشَى جِلْدُه تِبْنًا ويجعل بين يديها لتشمه فَتَدِرَّ عليه ، فهي تسكن إليه مرة ، وتنفر عنه أخرى .

وهذا البيتُ يُنْشَد لمن يَعِدُ بالجميل ، ولا يفعله ، لانطواء قلبه على ضده وقد أنشده الكسائيُّ [٤] في مجلسِ الرشيد [٥] بحضرة الأصمعي [٦] ، فرفع « رِئمان » فَرَدَّه عليه الأصمعي ، وقال : إنه بالنصب ، فقال له الكسائي : اسكت ، ما أنت وهذا ؟ يجوز الرفع والنصب والجر ، فسكت . ووَجْهُه أن الرفع على الإبدال من « ما » والنصب بتُعْطِي والخفض بدلٌ من الهاء ، وصَوَّب ابن الشَّجَرِي [٧] إنكار الأصمعي ، فقال : لأن رئمانها للبَوّ بأنفها هو عطيتها إياه لا عَطِيَّة لها غيره ، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت ، لأن في رفعه إخلاء (تُعطي) من مفعولِهِ لفظًا وتقديرًا ، والجر أقربُ إلى الصواب قليلًا وإنما حقُّ الإعراب والمعنى النصبُ ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه ، أي رِئمَانُ أنفٍ له .

والضمير في « بفعلهم » لعامر ؛ لأن المراد به القبيلة ، ومِنْ بمعنى البدل مثلها في ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ

---

(١) ابن الشجري نقل عن جميع النحويين ما عدا سيبويه ، فالشارح نقل عن كتابه مجيئها للإضراب فقط .
(٢) وقالوا : تأتي للإضراب مجردًا عن الاستفهام ، وهذا ما درج عليه ابن هشام حيث أيد الكوفيين ، وساق في ذلك الأدلة المختلفة .
(٣) البيتان لأفنون التغلبي وهو صُرَيم بن معشر وقيل ظالم ، وهما من بحر البسيط ، والشاهد فيه : أم كيف إلخ حيث بين أن أم لمجرد الإضراب فقط ، حتى لا يلزم دعوى التوكيد ، وانظر الخزانة (٤/٤٥٥ – ٤٥٦) ، وشعراء الجاهلية (١٩٣) والبيان والتبيين (١/٢٣) ، والرئمان : حب الناقة ولدها فتلزمه وتحك أنفها فيه رقة ورأفة دون أن تعطيه لبنها .
(٤) الكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة زعيم مدرسة الكوفة وإمام في القراءات (ت : ١٨٩هـ) .
(٥) هارون الرشيد بن محمد المهدي من أعظم خلفاء بني العباس ، له علم واسع باللغة والأدب والفقه (ت : ١٩٣هـ) .
(٦) الأصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب من أشهر رواة اللغة وأحفظهم للشعر (ت : ٢١٦هـ) .
(٧) لأن النصب على أنه مفعول به ، أما الرفع على البدل من ما مع تقدير ضمير رابط أي لا ، والجر بدل من الضمير في به أي أنف له فأولى الإعراب النصب حتى يتطابق الغرض المقصود من البيت .

ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ (1) وأنكر ذلك بعضُهم (2) ، وزعم أن « مِنْ » متعلقة بكلمة البدل محذوفة .

[ورد قول الفرقة المنيفه　　بنكت بديعة لطيفه
كذا بآي وببيتين وقد　　أورد فيهما حكاية تود]

ونظير هذه الحكاية أن ثعلبًا (3) كان يأتي الرِّيَاشِيَّ (4) ليسمع منه الشعر ، فقال له الرياشي يومًا : كيف تروي « بازل » من قوله :

٥٧ - مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي　　بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي
* لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي * (5)

فقال ثعلب (6) : أَلِمِثلي تقول هذا ؟ إنما أصير إليك لهذه المُقَطَّعات والخرافات (7) . يروى البيت بالرفع على الاستئناف ، وبالخفض على الإتباع ، وبالنصب على الحال .

[وحظلت دخول مفردا بدا　　وخالف ابن مالك واعتمدا
إن هنا لا بلا أم شاء　　بالنصب خلفهم له ما ساء
عنى به عطفا لها للمفردات　　والأصل قدر أرى للكلمات
وربما قد قبلت ما قدما　　في حالة واحدة للعلما]

ولا تدخل « أم » المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في « إنها لإبِلٌ أمْ شَاءٌ » وخرق ابنُ مالك في بعض كتبه إجماعَ النحويين ؛ فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف

---

(١) [التوبة : ٣٨] ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ .

(٢) أي مجيء (من) بمعنى البدل .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيي (ت : ٢٩١هـ) شيخ الكوفة ، عاصر المبرد وكان بينهما مناظرات .

(٤) هو أبو الفضل العباس بن الفرج ، ولقب بذلك لأن أباه كان عبدًا لرجل من جذام اسمه رياش ، كان عالمًا بالنحو واللغة ومن كبار علمائها وله كتب في ذلك (ت : ٢٥٧هـ) .

(٥) رجز لأبي جهل في وقعة بدر ، وتنقم : تكره ، والعوان : الحروب التي قوتل فيها مرة بعد أخرى ، البازل : من انشق نابه من البعير ، وذلك في السنة التاسعة والمراد أنه كامل القوة شديد الصلابة .

والشاهد : بازل يجوز فيها الرفع على الاستئناف ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والجر على الاتباع من ضمير مبني على رأي الأخفش ، والنصب على الحال من ضمير مبني . السيوطي (١٤٧) ، إنباه الرواة (٢/٣٧١) وابن الشجري (١/٢٤٧) ، وسيتكرر بعد ذلك .

(٦) المقطعات : المقطوعات من القصائد دون عشرة أبيات ، والخرافات : من خرافة رجل من عذرة استهوته الجن فحدث بما عندهم ، وتطلق على ما يجني من الثمر فشبه به ما ينقله من الحديث .

(٧) ولكن اتباع النحاة أولى من خرقه الإجماع ، وتقدير أرى شاء حتى تصرف روايته عن ذلك .

المفردات كـ « بَلْ » ، وقدرها هنا بـ « بيل » دون الهمزة ، واستدل بقول بعضهم : « إن هناك لإبلًا أمْ شاءً » بالنصب ، فإن صحت روايتهُ فالأولى أن يقدر لشاء ناصبٌ ، أي أم أرَى شاء .

[وشرطوا لهمزة معادلة لام ولاية لمطلوب قبله
لام معادل الذي قد سبقا فاحفظه نلت العلم ياذا والتقي]

تنبيه : قد تَرِدُ أم محتملةً للاتصال [1] والانقطاع ، فمن ذلك قولُه تعالى : ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [2] قال الزمخشري : يجوز في أم أن تكون مُعَادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير ، لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة ، انتهى . ومن ذلك قول المتنبي [3] :

٥٨ - أحَادٌ أمْ سُدَاسٌ في أحَادِ لُيَيلَتُنَا الْـمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي ؟ [4]

فإن قَدَّرْتَهَا فيه متصلة [5] فالمعنى أنه استطال الليلة فشكَّ أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلَبَ التعيين ، وهذا من تجاهل العارف كقوله :

٥٩ - أيَا شَجَرَ الْـخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا ؟ كأنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ [6]

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل « أحاد » ويكون تقَديمُ الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو لييلتنا تقديمًا واجبًا ؛ لكونه المقصودَ بالاستفهام مع سُدَاس ؛ إذ شرطُ الهمزة المعادِلَةِ لأم أن يليها أحدُ الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلي أم المعادلُ الآخر ، ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه ، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ : « أزَيدٌ قائم أمْ عَمْرو » وإن شئت « أزَيدٌ أم عَمْرٌو قائم » وإذا استفهمت عن تعيين الخبر : « أقائمٌ زيد أم قاعد » وإن شئت : « أقائمٌ أم قاعدٌ زيد » وإن قدرتها منقطعةً [7] ؛ فالمعنى أنه أخْبَرَ عن ليلتِهِ بأنها ليلة واحدة ، ثم نظر إلى طولها فشك ، فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب ، أو شك هل هي ست في ليلة أم فأضرب واستفهم ، وعلى

(١ ، ٢) فالاحتمال بالتقدير جائز حتى تصح ، كما قدر الزمخشري في آية البقرة رقم (٨٠) .

(٣) أبو الطيب المتنبي شاعر كبير مولد لا يستشهد بشعره ، وإنما ذكر بيته للتمثيل فقط قتل سنة (٣٥٤هـ) .

(٤) البيت من الوافر وهو في ديوانه (١/ ٢٢٤) ويجوز في (أم) أن تقدر متصلة أو منقطعة على حسب ما ذكره ابن هشام والمنوطة : المتعلقة ، والتنادي أي يوم التناد ، وهو يوم الرحيل وسوق الخيل لتنادي الأحبة فيه .

(٥) المتصلة هي المسبوقة بهمزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين ، وهو الموجود في البيت ؛ لأن الليلة قد استطالت عليه فسأل شاكًا أهي واحدة أم ست ، فطلب التعيين ، والهمزة قبل الخبر « أحاد » حذفت ، ومبتدؤة لييلتنا ، ومعادل أحاد هو سداس قبل أم وهي همزة معادلة لأم ولذلك كانت متصلة ولي الهمزة وأم الأمرين المطلوب تعيينهما .

(٦) البيت لليلى أو سلمى بنت طريف ترثي أخاها ، وهو من بحر الطويل ، وهو في حماسة البحتري (٤٣٥) والأمالي (٢/ ٢٧٤) واللآلئ (٩١٣) والأغاني (١٢، ٩٢، ٩٦) والخابور : شجر والبيت من شواهد تجاهل العارف .

(٧) والمنقطعة : هي التي قطع ما قبلها عما بعدها فكانت أم بمعنى بل على خلاف بين العلماء والمعنى أنه أخبر بأنه ليلة واحدة ثم أضرب عن ذلك ، وجزم بأنها ست في ليلة ، ولا همزة تقدر .

هذا فلا همزة مقدرة ، ويكون تقديم « أحاد » ليس على الوجوب ؛ إذا الكلامُ خبر ، وأظْهَرُ الوجهين الاتصالُ ، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ ويكون سداسٌ خبرًا عنه في وجه الانقطاع ، كما لزم عند الجمهور [١] في « إنها لإبل أم شاء » ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ ، وهو ليبلتنا ، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة ، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه ، ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل ، بخلاف حذف المبتدأ .

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لَحَنَاتٍ [٢] : استعمال أحاد وسُدَاس بمعنى واحد وست ، وإنما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست ، واستعمال سُدَاس . وأكثرهم يأباه ويخص العدَدَ المَعْدُول بما دون الخمسة ، وتصغير ليلة على ليبلة ، وإنما صغرتها العربُ على لُيَيْلِية بزيادة الياء على غير قياس ، حتى قيل : إنها مبنية على ليلاه في نحو قول الشاعر :

٦٠ – فِي كُلِّ مَا يَوم وَكلِّ لَيلَاهٖ [٣] ....

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها ، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله :

٦١ – * دُوَيهِيةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَـامِـلُ * [٤]

[وقـد أتـت زائـدة معـرفـه   في الشعر مع قول النبي ذي المعرفة]

الثالث : أن تقع زائدة [٥] . ذكره أبو زيد ، وقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ [٦] إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير ، والزيادةُ ظاهرةٌ في قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ :

٦٢ – يَا لَيتَ شِعْرِي وَلاَ مَنجَى مِنَ الْهَرَمِ   أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيشِ بَعْدَ الشَّيبِ مِنْ نَدَمِ [٧]

(١) الجمهور يرى أن المنقطعة لا تدخل إلا على جملة ، بخلاف ما ذهب إليه ابن مالك بجواز دخولها على المفرد ، والأولى اتباع النحاة في رأيهم وهو أولى ، ولذلك كان تقدير البيت مع المتصلة أولى .

(٢) جمع لَحْنة وهو الخطأ والخروج عن طريقة العرب في استعمال الألفاظ ، ووضحها ابن هشام في كلامه ، والعدد المعدول إلى العشرة جائز عند الكوفيين .

(٣) هذا بيت أنشده ابن الأعرابي وصدره : يا ويحه من جمل ما أشقاه ، والشاهد فيه : أن مفرد ليبلية ليلاه حتى يكون تصغيرها على القياس ، وانظر اللسان (ليل) والسيوطي (٥٨١) .

(٤) البيت من قصيدة للبيد العامري وصدره : « وكل إناس سوف تدخل بينهم » وهو من الطويل ودويهية : مصيبة عظيمة وهي الموت ، وما بعدها تفسير لها ، والتصغير للتعظيم هنا فالمتنبي يسير على دربه ، والبيت في ديوان لبيد (صـ٢٥٦) ، والخزانة (٥٦١/٢) ، والسيوطي (٥٩) ، وسيتكرر بعد ذلك .

(٥) أي لا تفيد شيئًا ودخولها وخروجها على حد سواء .

(٦) [الزخرف : ٥٢] والظاهر أنَّ الجملة هنا مستأنفة على تقدير سؤال ، فهي تحتمل الاتصال والانقطاع كما سبق بخلاف البيت .

(٧) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية تصغير جؤوة وهي الحمرة تميل إلى سواد ، والبيت في ديوان الهزليين (١٩١/١) =

الرابع : أن تكون للتعريف ، نقِلت عن طيئ ، وعن حِمْير ، وأنشدوا :

٦٣ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي   يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ [1]

وفي الحديث « لَيسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَام فِي امْسَفَر [2] » كذا رواه النمر بن تَوْلَب ﷺ ، وقيل : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو : غلام وكتاب ، بخلاف رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمنِ أنه سمع في بلادهم مَنْ يقول : خذ الرُّمْحَ ، واركب امْفَرَسَ ، ولعل ذلك لغة لبعضهم ، لا لجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين .

[وأل على ثلاثة قد قيدوا   موصول أو معرف أو زائد
في أسمين فاعل ومفعول نقل   وصفة أولها وما قبل
لكونه صيغتها الثبوت   وما به أولتها مثبوت
له التجرد لهذا نقلا   خلُوًّا لها من اسم تفضيل جلا
وقيل بل هي في الجميع حرف   أتي لتعريف وذا لا تقف
وقيل موصول لحرف انتسب   ورده بحجة نهج العرب
لكونه بمصدر ما أولا   ظرفا وجملة سُما فعل ولا]

(أل) – على ثلاثة أوجهٍ : أحدها : أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذي [3] وفروعه ، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفاتِ المشبَّهَة ، وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّل بالفعل ، ولهذا كانت الداخلةُ على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق [4] ، وقيل : هي في الجميع [5] حرفُ تعريف ، ولو صح ذلك لمنعَتْ من إعمال اسْمَي الفاعل والمفعول ، كما منع منه التصغير والوصْفُ ، وقيل : موصولٌ حرفي ، وليس بشيء ، لأنها لا تؤول بالمصدر .

= وياليت شعري أي علمي ، والشاهد فيه : زيادة أم قبل هل وهي زيادة ظاهرة .

(١) البيت لبجير بن غنمة من البسيط ، وهو من شواهد السيوطي رقم (٦١) ، وهو شاعر مخضرم مات سنة (١٤هـ) والشاهد فيه مجيء أم للتعريف في بأمسهم وامسلمه . أي الأمس والسلم .

(٢) الحديث في مسند أحمد باب الصوم في السفر من مسند كعب بن عاصم .

(٣) و « أل » اسم لعود الضمير عليها في قوله : المتقي ربه ، وبمعنى الذي أي المفرد المذكور وفروعه من الاثنين المذكرين وجمع المذكرين وأيضًا التي وفروعها من الاثنتين وجماعة المؤنث .

(٤) لأنه لا يصح تأويله بالفعل ؛ لأنه كثبوت الزيادة ، والفعل لحدوث أصل الحدث .

(٥) قائله الأخفش ، وحرف التعريف تبعد الشبه للفعل ، وتقربه إلى الاسم فلا تعمل .

وربما وصِلت بظرف أو بجملةٍ اسمية أو فعلية فعلها مضارعٌ ، وذلك دليل على أنها ليست حرفَ تعريفٍ ، فالأول كقوله :

٦٤ – مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْـمَعَهْ ... فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ [١]

والثاني كقوله :

٦٥ – مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهمْ ... لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ [٢]

والثالث كقوله :

٦٦ – * صَوتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ [٣] *

والجميعُ خاص بالشعر ، خلافًا للأخفش [٤] وابن مالك في الأخير [٥] .

والثاني : أن تكون حرفَ تعريفٍ ، وهي نوعان : عَهْدية [٦] ، وجِنْسِية [٧] ، وكل منهما ثلاثة أقسام :

[وذات تعريف على نوعين ... عهدية جنسي بدون مين
والكل منهما على أقسام ... ثلاثة فاحفظ لذا النظام
فالعهد ما ذكري كالمصباح ... لسبق لفظ وهو فيها مصباح
وذي لها علامة وهي أن ... يأتي ضمير عوض عنها زكن
وذهني وهو ما قد علما ... إذا المخاطب به تكلما
كآية البيعة أو حضور ... تعريفه لم يخف للجمهور

(١) البيت من الرجز ولا يعرف صاحبه ، والمعه : أي الذي معه ، حر : جدير ، والبيت من شواهد السيوطي رقم (٦٢) والخزانة (٢٠/١) السلفية ، وابن عقيل (٨٤/١) ودخلت أل على الظرف .

(٢) البيت مجهول القائل وهو من بحر الكامل . أي من القوم الذين رسول الله ﷺ منهم ، ومعد : قريش وهاشم ومعد ابن عدنان ، والبيت في دمنهوري (٩٤) ، ومعجم الشواهد (١٢٥) ، وابن عقيل (٨٤/١) ، وقد أدخلت أل على الجملة الاسمية فهذا دليل على أنها ليست حرف تعريف .

(٣) البيت من الطويل لذي الخرق الطهوي ، شاعر جاهلي ، وصدره : يقول الخنى وأبغض العجم ناطقًا : إلى ربنا والخنى : الجهل والفحش ، واليجدع : أي الحمار المسجون وقطع أنفه أو أذنه فيكثر تصويته في قبح وشناعة وقد دخلت على المضارع أل والبيت من شواهد السيوطي رقم (٦٤) ، والخزانة (١٤/١) ، وتاج العروس (جدع) .

(٤) الذي أجازه مطلقًا .

(٥) ابن مالك في دخول أل على المضارع ادعى أن ذلك ليس لضرورة لأن الشاعر يمكن أن يقول صوت حمار مجدع ، وذكر أبياتًا أخرى منها (.. الترضى حكومته) .
وهذا بناء على تفسيره الضرورة بأنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو رأي يفضي إلى عدم تحقق الضرورة .

(٦ ، ٧) ظاهر كلامه أنهما قسمان متغايران للعهد أي لأمر عهد وعرف ، وجنسية للشمول والاستغراق .

وذكـروا أن الأخـيـر يـقـع في اسم إشارة وأي فاسمعوا
كـذا إذا فـجـاءة والآنـا والأصل عاب الحصر عيبا بانا
وصححوا أن التي قد عرفت لم تلزم الثبوب عند من ثبت
والحق أن يـأتـي لـهـا مـثـال اليوم أكملت كذا قد قالوا]

فالعهدية إما أن يكون مصحوبُهَا معهودًا (١) ذِكريًّا ، نحو : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (٢) ونحو ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ (٣) ونحو : « اشتريت فرسًا ثم بعت الفرَسَ » وعبرة (٤) هذا أن يَسُدَّ الضميرُ مَسَدَّها مع مصحوبها ، أو معهودًا ذِهْنِيًّا ، نحو : ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ (٥) ونحو : ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ (٦) ، أو معهودًا حُضُوريًّا ، قال ابن عصفور : ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة ، نحو : « جاءني هذا الرجل » أو أي في النداء نحو : « يا أَيُّهَا الرجلُ » أو إذا الفُجَائية نحو : « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ » أو في اسم الزمان الحاضر نحو : « الآنَ » .. انتهى (٧) . وفيه نظر ؛ لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحَضْرَتك : « لا تَشْتم الرَّجُلَ » فهذه للحضور في غير ما ذكر ، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم ، فلا تُشْبِه ما الكلام (٨) فيه ، ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة ؛ لأنها لازمة ، ولا يعرف أن التي للتعريف وردَتْ لازمة ، بخلاف الزائدة (٩) والمثالُ الجيدُ للمسألة قوله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (١٠) .

[ثم التي للجنس لا تخلوا إذا في قولهم أتت فراع المأخذا
عـن واحـد يـتـبـع بـائـنـتـين أقـسـام ضـبـطـهـا بـدون مـيـن
إذا وفى لكـل فـرد حكـمـهـا ووقـعـت كـلٌّ بمـوضـع لـهـا

(١) أي حصة من الأفراد معينة في الذكر سواء كانت فردًا واحدًا أو أكثر .
(٢) [المزمل : ١٦] . (٣) [النور : ٣٥] .
(٤) وعبرة هذا أي علامة هذه أي الأمر الذي بعده وتختاره وتقصده ، وسد الضمير مسدها من حيث إفادة المعنى المراد نحو اشتريت فرسًا ثم بعث الفرس أي فرسه وهكذا .
(٥) [التوبة : ٤٠] ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ .
(٦) [الفتح : ١٨] ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ .
(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ، وقد نقله بالمعنى بتصرف حسن جـ ١ (صـ١١١/ت) أبو جناح .
(٨) كلام ابن هشام مقنع للرد على ما ذكره ابن عصفور ، وخص بأمور حددها فكان دليل ابن هشام بمثاله أقوى مما ذهب إليه ابن عصفور .
(٩) فإنها لا تفيد تعريفًا ، فكلمة لازمة أراد مقارنة للوضع .
(١٠) [المائدة : ٣] وتكملة الآية ﴿ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ .

فذاك لاستغراق كل مفرد وهو حقيقي كماله اعضد
وجود في خصائص الأفراد وذا مجازي على المراد]

والجنسية [١] إما لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها « كُلّ » حقيقة [٢] ، نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [٣] ونحو : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [٤] أو لاستغراق خصائص [٥] الأفراد ، وهي تخلفها « كل » مجازًا ، نحو « زيد الرَّجلُ علمًا » أي الكاملُ في هذه الصفة ، ومنه ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ ﴾ [٦] .

[ثم التي قد عرفت للماهيه لم تات كل مطللقا قد رضيه
في موضع لها وقيل أنها للعهد في منهج كل النبها
وانقسم المعهود للشخص كذا للجنس فاحفظن وقيدن خذا]

أو لتعريف الماهية [٧] ، وهي التي لا تخلفها « كل » لا حقيقة ولا مجازًا ، نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [٨] وقولك « والله لا أتزوج النساء » ، أو « لا ألبس الثياب » ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما ، وبعضهم يقول في هذه : إنها لتعريف العَهْد ، فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان مُتَميز بعضها عن بعض ، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس [٩] .

[والفرق بين ما بها قد عرفا وبين ما للجنس فرق مصطفى
أعنى به نكرة كالفرق في مقيد ومطلق فلتعرف
لأن ذا الأداة قد يدل على الحقيقة بقيد يجلو
وهو حضورها بذهن مطلقا وهو بلا اعتبار قيد حققا
إن قلت قد لقيت هذا الرجلا إعرابه نعت بيان حصلا]

والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق ، وذلك

(١) التي تفيد العموم والشمول لجميع الأفراد حقيقة أو مجازًا (أو عرفيًا) .
(٢) حقيقة أي تستغرق كل الأفراد على سبيل الحقيقة كأفراد الإنسان في الآية .
(٣) [النساء : ٢٨] ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ .
(٤) [العصر : ١، ٢، ٣] ﴿ وَٱلْعَصْرِ ... ﴾ .
(٥) أي استغراق الأفراد من جهة أي ولو واحدة كالعلم كأنه لا أفراد غيره فيها تنزيلًا لغيره منزلة العدم .
(٦) [البقرة : ٢] ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ .
(٧) الماهية : هي الحقيقة من حيث هي ، فلا تنوب عنها « كل » لا حقيقة ولا مجازًا .
(٨) [الأنبياء : ٣٠] .
(٩) المراد تقسيم المذكور إلى فرد معين وإلى جنس عام .

لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقَيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة ، لا باعتبار قيد [1] .

[وفي جواز ذا تناقض وفي	بيانه ما قاله فلتقتفي
لأنه شرط في البيان	كونه أعرف من التبيان
والنعت لا يكون قطعا اعرفا	من غيره وحكمهم قد عرفا
أجيب أنه إذا ما قدرا	إعرابه عطفُ بيان وجرى
بأن أل فيه لتعريف الحضور	شيآن قد أفاد في الذي يدور
الجنس قد أفاده بذاته	بأل حضورًا فادره وانتبه
فهو بهذا قد جرى فيما عهد	له من التبيين نصا فاجتهد
وأن له النعت وفا فقد خلا	من الحضور عهدهنّ قد جلا
أعنى بذاتها عليه دلت	فقد جرى الحكم بنهج مثبت]

تنبيه : قال ابن عصفور : أجازوا في نحو : « مَرَرْتُ بهذا الرَّجلِ » كونَ الرجل نعتًا وكونه بيانًا ، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعْرَفَ من المُبيَّنِ ، وفي النعت ألَّا يكون أعرَف من المنعوتِ ، فكيف يكون الشيء أعْرَفَ وغَيرَ أعرف ؟

وأجاب بأنه إذا قُدِّر بيانًا قُدِّرَتْ أل فيه لتعريف الحضور ، فقد يُفِيدُ الجنسَ بذاته ، والحضورَ بدخول أل ، والإشارةُ إنما تدل على الحضور دون الجنس ، وإذا قُدِّر نعتًا قدرَتْ أل فيه للعهد ، والمعنى : مررت بهذا وهو الرجل المعهودُ بيننا ، فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه ، فكانت أعْرَفَ . قال : وهذا معنى كلام سيبويه [2] .

[ثالثة زائدة ولازمه	وغيرها فكن لهذا عالمه
أولى بموصول وفي الإعلام	بشرط نقلها لنقل نامي
كالنفر والنعمان والعُزّى كذا	أو لارتجالها كذاك فخذا
مثل السموْل كذا أن غلبت	عن بعض أفراد لها فيما ثبت
كالبيت والمدينة الجليلة	لكعبة وطيبة المصونة]

الوجه الثالث : أن تكون زائدة [3] ، وهي نوعان : لازمَةٌ وغير لازمة : فالأولى : كالتي في

---

(١) اسم الجنس النكرة يدل على الحقيقة الذهنية مطلقًا بغير قيد بخلاف المعرف بأل فيشترط قيد الحضور في الذهن .

(٢) هذا مفهوم من كلام سيبويه (١٠٥/٢) حتى ذكر هذا الكلام بمعناه .

(٣) وجودها في الكلام كخروجها ، وهي لا تفيد تعريفًا .

الأسماء الموصولة على القول بأنَّ تعريفها (١) بالصلَة وكالواقعة في الأعلام ، بشرط مُقَارنتها لنَقْلها كالنَّضْر (٢) والنُّعْمان واللَّاتِ والْعُزَّى ، أو لارْتجالِهَا كالسَّمَوْأل ، أو لغَلَبتها على بعض مَنْ هي له في الأصل كالبَيتِ للكعبة والمَدِينة لطيبَةَ والنَّجْم للثريا ، وهذه في الأصل لتَعْرِيف العهد .

[وغـيـر لازم أتـى نـوعـين	بـحـسـب المذكـور دون مـين
كثيرة واقعة لدى الفصيح	وغـيـر هـؤلاء بـأعـلام تـلـوح
دخـولـهـا مـن أصـلـه عـلـيـه	كـحـرث الـعـبـاس جـا لـديـه
فإن ذا النـوع على السماع	حصـر لـه وافي بلا نـزاع]

والثانية نوعان : كثيرة واقعة في الفصيح ، وغيرها :

فالأولى : الداخلة على عَلَم منقول من(٣) مجرد صالح لها مَلْمُوح أصلُه كحَارِث وعَبَّاس وضَحَّاك ، تقول فيها : الْحَارِثُ ، وَالْعَبَّاس ، وَالضَّحَّاك ، ويتوقف هذا النوع على السماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو : محمد (٤) ومعروف وأحمد ؟ .

[والثاني نوعان لدى من حققا	في الشعر أو نثر شذوذا موثقا
نـحـو الـيـزيـد ثـم قـيـل أنـهـا	في نحوه تعريفهم وافي لها
لأنـه قـدر تـنـكـيـرهـمـا	ككونه في الجمع أو تضفهما]

والثانية نوعان : واقعة في الشعر ، وواقعة في شذوذ النثر . فالأولى : كالداخلة على يَزِيدَ وعَمْرو في قوله :

٦٧ - بَاعَدَ أمَّ الْعَمْرِو عِنْ أسيرِهَا	**حُرَّاسُ أبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا (٥)**

وفي قوله :

---

(١) أي من جهة ما فيها من العهد ؛ لأن الموصول بالصلة يكون معلومًا عند المخاطب ، فلا يصح جعل أل معرفة ، وإلا اجتمع في الاسم معرفان ، وهذا ممنوع وقيل تعريفها بأل .

(٢) والنضر من أسماء الذهب ، والنعمان من أسماء الدم ، واللات من لت السويق يلته والعزى منقول من وصف الأنثى جعل علمًا لصنم ثم قرن بأل ، والسموأل هو ابن عاديا الشاعر اليهودي ، وقيل نقل من السموأل بمعنى ذباب الخل ، والمراد بالمقارنة هنا كونها أعلامًا غير مستعملة قبل العلمية في غيرها . دماميني ، دسوقي (١/٥٤) .

(٣) من مجرد من اللام صالح لدخولها .

(٤) لأنه لم يسمع فيهما أل التي تدل على لمح الصفة .

(٥) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي ، والشاهد فيه : العمرو : حيث أدخل أل عليها ضرورة ، والبيت أنشده الأصمعي بدون نسبه إلى أحد شاهدًا على زيادة أل . انظر السيوطي (٦٥) وابن يعيش (١/٤٤) .

٦٨ – رَأيتُ الْوليدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ (١)

فأما الداخلة على وليد في البيت فلِلَمْح الأصل ، وقيل : أل في اليزيد والعمرو للتعريف ، وإنهما نُكِّرَا ثم أدخلت عليهما أل كما ينكر العلم إذا أُضيف كقوله :

[في الشعر زيدت كبنات الأوبر قيل للمح أصله كالأحمر
وقيل للتعريف وابن الأوبر كابن اللبون تكره له حرى
ورده الأصل بأن لفظه لم يسمع إلا منع صرفهم له
لكن رده له لا يحسنُ لعلة جيدة تستحن
وهي ما سمي به ونقلا يصرف أو صرف لوصف قد جلا
في النشر شذ وقعها كالجم ومنه آية وفت في الحكم
أن لم تقدر نصبها بمصدر بذا الأخير حكم الزمخشري]

٦٩ – * عَلَا زَيدُنَا يَوم النَّقَا رَأس زَيدِكُمْ (٢) *

واختلف في الداخلة على « بنات أوبَرَ » في قوله :

٧٠ – وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوبَرِ (٣)

فقيل : زائدة للضرورة ، لأن « ابن أوبَرَ » عَلَم على نوع من الكَمْأة ، ثم جمع على « بنات أوبر » كما يقال في جمع ابن عِرْس « بَنَاتُ عُرْس » ولا يقال : « بنُو عُرْسٍ » لأنه لما يعقل ، وردَّه السَّخَاوي (٤) بأنها لو كانت زائدة لكان وجودُها كالعَدَم ، فكان يخفضه بالفتحة ؛ لأن فيه العلمية والوَزْنَ ، وهذا سَهو (٥) منه ، لأن أل تقتضي أن ينجرَّ الاسمُ بالكسرة ولو كانت زائدة فيه ؛ لأنه قد أمن فيه التنوين ، وقيل : أل فيه للَمْح الأصل ؛ لأن « أوبر » صفة كحَسَن وحسين وأحْمَر ، وقيل : للتعريف ، وإن « ابن أوبَرَ » نكرة كابن لَبون ، فأل مثلُها في قوله :

(١) هذا البيت لأبن ميَّادة يمدح فيها الوليد ، وهو من بحر الطويل ، والشاهد فيه : زيادة أل على العلم اليزيد شعرًا ، والبيت في الخزانة (٣٢٧/١٠) ، والسيوطي (٦٦) والمغني (٧٣) .

(٢) البيت لرجل من طيِّئ يسمى زيدًا من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلا من بني أسد يقال له زيد ، وعجزه « بأبيض ماض الشفرتين يمان » وروي : مشحوذ الغرار كما روي يوم الحما مكان النقا وشاهده : إضافة العلم بعد تنكيره ، وهو في السيوطي (٦٧) ، والخزانة (٣٢٧/١ ، ١٦١/٢) ، والكامل (٨٨٤) .

(٣) البيت من الكامل لم يعرف قائله : وجنيتك جنيت لك ، وأكمؤًا : جمع كمأ واحدة الكمأة على العكس من باب تمر وتمرة ، والعساقل : ضرب من الكمأة . وبنات أوبر : كمأة صغار يضرب بها المثل في القلة والرداءة وانظر السيوطي (٦٨) ، وابن عقيل ، وسيتكرر بعد ذلك .

(٤) السخاوي عالم في القراءات والأصول والتفسير واللغة ، وهو على بن محمد (ت : ٦٤٣) .

(٥) سهو من السخاوي ؛ لأنه جعل أل غير زائدة فهي معرفة أو للمح الأصل ، وهذا يجعله يجر بالكسرة .

٧١ – وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ ... لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ [١]

قاله المبرد [٢] ، ويردُّه أنه لم يُسْمَع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف .

والثانية : كالواقعة في قولهم : « ادْخلُوا الأوَّلَ فالأول » و « جاؤوا الجَمَّاء الْغَفير [٣] » وقراءة بعضهم ﴿ لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [٤] بفتح الياء ؛ لأن الحال واجبة التنكير ، فإن قدرت الأذلَّ مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف ، أي خروج الأذل كما قدره الزمخشري [٥] لم يحتج إلى دعوى زيادة أل .

[وقد حكي الأصل هنا بسند حكاية جيدة لتقتدي]

تنبيه : كتب الرشيدُ ليلةً إلى القاضي أبي يوسف [٦] يسأله عن قول القائل :

٧٢ – فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِندُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ ... وَإِنْ تَخرُقِي يَا هندُ فَالْخُرْقُ أشأم

فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ... ثَلَاثٌ وَمَن يَخرُق أعَقُّ وأَظْلَمُ [٧]

فقال : ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها ، قال أبو يوسف : فقلت : هذه مسألة نحوية فقهية [٨] ، ولا آمَنُ الخطأ إن قلت فيها برأيي ، فأتيت الكسائي وهو في فراشه ، فسألته ، فقال : إن رَفَعَ ثلاثًا طلقت [٩] واحدة ، لأنه قال : « أنت طلاق » ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، وإن نصبها طلقت [١٠] ثلاثًا ، لأن معناه أنت طالق ثلاثًا ، وما بينهما جملة معترضة ، فكَتبت بذلك إلى الرشيد ، فأرسل إليَّ بجوائز ، فوجهتُ بها إلى الكسائي [١١] .. انتهى ملخصًا .

---

(١) البيت لجرير في هجاء عمر بن لجأ في ديوانه (٣٢٣) ، وفي الكتاب (٢٦٥/١) ، والسيوطي (٦٩) ، وابن اللبون : ما له ثلاث سنين . لُزَّ : شدَّ ، القرن : الحبل يشد به البعيران فيقترنان معًا : والبزل : ما طلع نابه من الإبل ، والقناعيس : الشداد واحدة قنعاس ، وهو من البسيط ، والشاهد : دخول أل على اللبون .

(٢) انظر المقتضب (٤٥/٤) .

(٣) الجماء : الكثرة ، الغفير : الستر ، أي لكثرتهم ستروا الأرض .

(٤) [المنافقون : ٨] ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ ﴾ .

(٥) الكشاف (١٠٢/٤) والكلام بنصه .

(٦) هو يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة النعمان ، اشتهر بالفقه والحديث والعلم الغزير ، كما ولي القضاء في عهد خلفاء بني العباس المهدي ، والهادي والرشيد مع الدين والفقه (ت : ١٨٢هـ) .

(٧) هذان البيتان ، مع ضم الثالث لهما أبيات نحوية فقهية ، كان للنحو دخل كبير في حل لغزها وقد أجاد عرض هذه القضايا عبد القادر البغدادي في الخزانة (٦٩/٢ ، ٧٥٠) فارجع إليها وهم من الطويل .

(٨) مسألة فقهية ، لأنها تتحدث عن الطلاق وعدده ، وعرضت في ثوب نحوي بالرفع والنصب .

(٩) لأن الرفع يجعل الجملة خبرًا لم ينشئ بها طلاقًا .

(١٠) والنصب هو إنشاء الحكم بثلاث تطليقات فكان للنحو دخل كبير في بيان الحكم .

(١١) الكسائي هو علي بن حمزة أبو الحسن مولى بني أسد زعيم مدرسة الكوفة النحوية ، وقارئ من القراء السبعة وله =

وأقول : إن الصواب أن كلًّا من الرفع والنصب محتمل [١] لوقوع الثلاث لوقوع الواحدة ، أما الرفع فلأن أل في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول : « زَيدٌ الرَّجلُ » أي هو الرجل المعتد به ، وإما للعهد الذكري مثلها في : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [٢] أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ، ولا تكون للجنس الحقيقي ، لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال : « الحيوان إنسان » وذلك باطل ، إذ ليس كل حيوان إنسانًا ، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثًا ، فعلى العهدية يقع الثلاث ، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي ، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق ، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق [٣] الثلاث ؛ إذ المعنى فأنت طالق ثلاثًا ، ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمة ، ولأن يكون حالًا من الضمير المستتر في عزيمة ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ؛ لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثًا ، فإنما يقع ما نَوَاه ، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر ، وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث [٤] لقوله بعدُ :

فَبِيني بِها إنْ كُنتِ غَيرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لامْرِئٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

[وقد أتت نائبة عن الضمير كالمس مس أرنب وذا كثير

وقيد ابن مالك ما ذكرا إن لم تكن في صلة فحررا]

مسالة : أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابَةَ « أل » [٥] عن الضمير المضاف إليه ، وخرّجوا على ذلك ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [٦] و « مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجْهُ » و « ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ » إذا رفع الوجه والظهر والبطن ، والمانعون [٧] يقدرون هي المأوى له ، والوجه منه ، والظهر والبطن منه في الأمثلة وقيد ابنُ مالكٍ الجواز بغير [٨] الصلة . وقال الزمخشري في ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [٩] : إن الأصل أسماء المسميات ، وقال أبو شامة في قوله :

= مصنفات كثيرة (ت : ١٨٩هـ) .

(١) كان للنحو عند ابن هشام مقدرة كبيرة ، فجوز الأمرين مع كل من النصب والرفع بما وجهه .

(٢) [المزمل : ١٦] .

(٣) لأن النصب على المفعول المطلق فكأنه طلق ثلاثًا .

(٤) ذكر دليل ذلك بالبيت الأخير ، وأن نهاية العدد ثلاث .

(٥) كأنه حذف المضاف إليه ، وجعل أل نائبة عنه .

(٦) [النازعات : ٤٠ ، ٤١] ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ... ﴾ .

(٧) أي فأل حينئذ ليست نائبة عن شيء .

(٨) قيد ابن مالك ذلك في غير الصلة فلا يجوز عنده جاء الذي قام الغلام على نية غلامه . ذكره في التسهيل .

(٩) [البقرة : ٣١] ﴿ ... ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ .

٧٣ - * بَدَأْتُ بـ« بسم » اللّهِ في النَّظْم أولًا [١] *

إن الأصل في نظمي ، فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب .

[ثم وفت كمثل هل وذا غريب   نقله قطرب فاحفظ لتصيب]

مسألة : من الغريب أن أل تأتي للاستفهام ، وذلك في حكاية قُطْرُب « أَلْ فَعَلْتَ » بمعنى هل فعلت ؟ وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا [٢] كما في الآل عند سيبويه ، لكن ذلك سهل ؛ لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف .

[أما بفتح همزة وخففت   ميم لها قسمان عند من ثبت
إحداهما استفهام حيث نزلت   مثل إلا همزتها قد أبدلت
هاء وعينا مع حذف الألف   أم لا وحذفها مع الهمز يفي
وكثرت قبل اليمين في المثال   هو أما والذي أبكى ما يقال
وكثرت من بعدها إذا أتت   لفظة أن فاثبتن ما ثبت]

(أمَا) بالفتح والتخفيف – على وجهين :

أحدهما : أن تكون حَرْفَ استفتاح [٣] بمنزلة ألَا [٤] ، وتكثر قبل القَسَم كقوله :

٧٤ - أمَا وَالَّذِي أبْكَى وَأضحَكَ وَالَّذِي   أمَاتَ وَأحْيا وَالَّذِي أمْرُهُ الأمْرُ [٥]

وقد تبدل همزتها هاءً أو عينًا قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها [٦] ، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال ، وإذا وقعت أنَّ بعد « أما » [٧] هذه كُسِرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية .

---

(١) البيت أول الشاطبية في القراءات السبع وتوفي الإمام الشاطبي قاسم بن فيرة سنة (٥٩٠) وتكملته « تبارك رحمانا رحيمًا وموئلا » فأل في النظم نائبة عن الضمير أي نظمي ، وسيتكرر بعد ذلك ، وقد وقع مثل ذلك للزمخشري في (اشتعل الرأس شيبا) أي رأسي .

(٢) حيث أبدل الهمزة هاء ، وقال غير سيبويه : أصله أول بالواو .

(٣) يبتدأ بها الكلام ، وتفيد تنبيه المخاطب لما يلقى إليه بعدها . المنصف للشمني (١١٨/١) ، ودسوقي (٥٧/١) .

(٤) في إفادة التنبيه كما جرى على ألسنة المعربين – الأمير (٤٨/١) .

(٥) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي الأموي وسيتكرر بعد ذلك ، وانظر الخزانة (٥٥٣/١) ، والأمالي (١٤٨/١) والحماسة (٢٠٨/٣) ، وشواهد السيوطي (٧١) ، وجواب القسم بعده وهو [لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعْرُ] .

(٦) فيقال : هما وعما أوهم وعم واللّه .

(٧) فتقول : أما إنَّ زيدًا قائم كما بعد ألا نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ إلا إن أولياء اللّه لأن هذا موضع الجملة لا المفرد . دسوقي (٥٨/١) .

[ثانية جاءت بمعنى حقا ... وافتح لأن بعد أو أحقا
وهي حرف ثم قيل أنها ... اسم وحرف ركبا فانتبها
وهي على ذا صورة لها ثبت ... إفرادهم بجملة قد ألحقت
والقول بالحرف لها قد قررا ... بأنها مبتدأ لاخبرا
عنه وقيل هي جاءت اسما ... وقيل كلمتان فيما ينمى
ونصبها وفا على الظرفية ... أو مصدر لحق ذو نيابةِ]

والثاني : أن تكون بمعنى حَقًّا أو أحَقًّا ، على خلاف في ذلك [١] سيأتي ، وهذه تفتح بعدها أن كما تفتح بعد [٢] حقًّا ، وهي حرف عند ابن خروف [٣] ، وجعلها مع أنَّ ومعموليها كلامًا تركَّبَ من حرف واسم كما قاله الفارسي [٤] في : « يا زَيدُ » . وقال بعضهم : هي اسم بمعنى حَقًّا ، وقال آخرون : هي كلمتان ، الهمزة للاستفهام و « ما » اسم بمعنى شيء ، وذلك الشيء حق ، فالمعنى أحقًّا ، وهذا هو الصواب [٥] ، وموضعُ « ما » النصب على الظرفية كما انتصب « حقًّا » على ذلك في نحو قوله :

٧٥ - * أحقًّا أن جيرَتَنا اسْتقلُّوا [٦] *

وهو قولُ سيبويه ، وهو الصحيح [٧] ، بدليل قوله :

٧٦ - * أفي الحَق أنّي مُغْرَمٌ بِكِ هائِمٌ [٨] *

فأدخل عليها في ، وأنَّ وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، وقال المبرد [٩] : حقًّا مصدر لحَقَّ محذوفًا ، وأن وصلتها فاعل .

[وقيل للعرض وبالمضارع ... تختص مطلقا بلا منازع
وقد يقال الهمزُ للتقرير ... وما لنفي فارعين تحريري

(١) فبعضهم يرى أنها اسم بمعنى حقًّا وآخرون يرون أنها كلمتان الهمزة وحقًّا والمعنى أحقًّا .
(٢) أي تستمر أن على فتحها ، لأنها وصلتها مبتدأ والمؤول بالمفرد أن المفتوحة لا المكسورة - دسوقي (١/٥٨) .
(٣ ، ٤) فالتركيب عند ابن خروف نظر للتأويل ، وعند الفارسي اسم وحرف صورة ، وفي المعنى جملة النيابة يا عن أدعو .
(٥) لأن الجاري على القواعد ، فالهمزة للاستفهام ، وما بمعنى شيء ، وهذا كثير .
(٦) هذا صدر بيت من الوافر للعبدي وعجزه [فنيتنا ونيتهم فريق] والشاهد فيه : نصب حقًّا على الظرف ، ويروى : ألم تر أن جيرتنا : ولا شاهد فيه .
(٧) انظر الكتاب (١/٤٦٨) فصرح بأنه بمعنى أتى الحق كبيت الشعر .
(٨) هذا صدر بيت من الطويل وتمامه [وأنك لا خل هواك ولا خمر] ومعناه حبها غير واضح عنده ، فلا صد ولا إقبال .
(٩) انظر المقتضب (٣/٢٣٣ ، ٢٢٦) فقد صرح بأن (حقًّا) مصدر لفعل محذوف ، وأن صلتها فاعل أي أحق حقًّا .

وربما همزتها قد حذفت كما بما ترى بيت قد وفت]

وزاد المالقي لـ « أما » [١] معنى ثالثًا ، وهو أن تكون حرفَ عَرْضٍ بمنزلة ألا ، فتختص بالفعل، نحو: « أما تقوم » و « أمَا تَقْعُد » وقد يُدَّعَى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريريِّ [٢] مثلها في ألم ، وألا ، وأنَّ « ما » نافية ، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله :

٧٧ – مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أبادَ مَعَدًّا وَأبادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ [٣]

[أما بفتح ميمها قد شددت وربما أولاهما قد أبدلت

ياء وشرطهم مع التفصيل توكيد معناها على المنقول]

« **امَّا**» **بالفتح والتشديد** – قد تبدل ميمها الأولى ياء ، استثقالًا للتضعيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

٧٨ – رَأتْ رَجُلًا أيْمَا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأيْمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَر [٤]

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد .

[واحتج للشرط بكون الفاء بعيدها في اللغة الفصحاء

فلو أتت للطعن ما إن أدخلت في خبر لعلة قد ذكرت]

أما أنها حرف شرطٌ فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ ﴾ [٥] الآية ، ولوكانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبرُ على مبتدئه ، ولوكانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونُها للعطف تعين أنها فاء الجزاء [٦] .

[وما وفي من حذفها فذو ضرر أو تبعت قولا لها لم يستقر]

---

(١) انظر رصف المباني (ص٩٦) .

(٢) أي تقرير بما بعد النفي ، قال الشيخ الأمير (٤٩/١) والحق أنه إن قامت قرينة على العرض لم يتم ما رد به المصنف لأن معناها مغاير للتقرير ، والتقرير معها مختص بالدخول على الفعل.

(٣) البيت من الخفيف مجهول القائل وهو في الهمع (٧٠/٢) والدرر (٨٧/٢) وشواهد السيوطي (٧٤) وشاهده : حذف الهمزة من أما ؛ لأن أصل ما أما . والسراة جمع سري وهم الخيار والسادات .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في الخزانة (٢٥٢/٤) ، والهمع (٦٧/٢) ، وشرح الأشموني (٤٩/٤) ، وفي ديوانه (٨٦) ، والشاهد فيه : إبدال الميم ياء تخفيفًا ، وهو من رائية عمر بن أبي ربيعة .

(٥) [البقرة: ٢٦] وتتمة الآية ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ .

(٦) والجزاء إنما هو للشرط – دسوقي (٥٩/١) .

فإن قلت : قد استغنى عنها في قوله :

٧٩ – * فأمَّا القِتالُ لاَ قِتَالَ لَديكُمْ [١] *

قلت : هو ضرورة ، كقول عبد الرحمن بن حسَّان :

٨٠ – * مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [٢] *

فإن قلت : فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [٣] .

قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالـمَقُول ؛ فتبعته الفاء في الحذف ، ورُبَّ شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالًا ، كالحاج عن غيره يُصلِّي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ، هذا قول الجمهور [٤] .

[وزعم البعض بأن الحذفا وافى ضرورة وفا قد يلفى
لما بعيدها أتى وما ورد أوله من قد وعي فليعتمد]

وزعم بعضُ المتأخرين [٥] أن فاء جواب « أمَّا » لا تحذف في غير الضرورة أصلًا ، وأن الجوابَ في الآية ﴿ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾ والأَصْلُ : فيقال لهم ذوقوا ، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المَقول ، وأن ما بينهما اعتراض ، وكذا قال في آية الجاثية : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ الآية [٦] ، قال : أصله فيقال لهم : ألم تكن آياتي ، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة .

[وغالب في حالها التفصيل وربما ترك يا نبيل]

---

(١) هذا صدر بيت للحارث بن خالد المخزومي وعجزه : « ولكنَّ سيرًا في عراض المواكب » والشاهد فيه : الاستغناء عن فاء الجزاء للضرورة الشعرية ، والبيت في الخزانة (٢١٧/١) ، والتصريح (٢٦٢/٢) ، والهمع (٧٦/٢) ، وشرح الأشموني (١٩٦/١) ، (٤٥/٣/٢٢٤) .

(٢) البيت من البسيط لعبد الرحمن بن حسان وهو في الكتاب (٤٣٥/١ ، ٤٥٨) والخزانة (١٤٤/٣ ، ٦٥٥) ، (٤٥٧/٤) والشاهد فيه : حذف الفاء بعد أما للضرورة كسابقه ، ويروى فالرحمن يشكره ولا شاهد فيه ، وسيتكرر هذا البيت كثيرًا في المغني .

(٣) [آل عمران : ١٠٦] وتكملتها ﴿ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ .

(٤) حذف القول استغناء بالمقول وهو « أكفرتم » وأجاز ابن مالك وجماعة بقلة حذف الفاء بدون قول نثرًا ، الأمير (٥٠/١) .

(٥) وهو الشيخ كمال الدين بن الزملكاني وكان قاضيًا كما قال السيوطي ، دسوقي (٥٩/١) .

(٦) [الجاثية : ٣١] وتكملتها ﴿ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾ .

وأما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في [١] آية البقرة ، ومن ذلك ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ ﴾ [٢] ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ ﴾ [٣] ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ ﴾ [٤] الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القِسْم ، فالأول نحو : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ۝ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ [٥] أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا [٦] ، والثاني نحو : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [٧] أي وأما غيرهم فيؤمنون [٨] به ويَكِلُون معناه إلى ربهم ، ويدل على ذلك ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ ﴾ أي كلٌّ المتشابه والمحْكَم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، وكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ، وهذه الآية في « أمّا » المفتوحة نظيرُ قولك في « إما » المكسورة « إمَّا أن تَنْطِقَ بخيرٍ وإلاّ فَاسْكتْ » وسيأتي ذلك ، كذا ظهر لي [٩] ، وعلى هذا فالوقْفُ على ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [١٠] وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة [١١] السابقة فتأملها .

[وقد أتت لغير تفصيل كذا   توكيدها للشيخ محمود خذا]

وقد تأتي لغير تفصيل أصلًا ، نحو : « أما زيد فمنطلق » .

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكره ، ولم أر مَنْ أحْكَمَ شَرْحه غير الزمخشري ، فإنه قال : فائدةُ أمَّا في الكلام أن تُعْطِيه فَضْلَ توكيدٍ ، تقول : زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك وأنه لا مَحالة ذاهب وأنه بِصَدَد الذهاب وأنه منه عَزيمة قلت : أمَّا زَيْدٌ فذاهب ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره [١٢] : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين : بيانِ كونه

---

(١) وهي الآية رقم (٢٦) السابقة .
(٢) [الكهف : ٧٩] .
(٣) [الكهف : ٨٠] .
(٤) [الكهف : ٨٢] .
(٥) [النساء : ١٧٤، ١٧٥] وتكملتها ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ .
(٦) أي وأما الذين كفروا إلى آخر كلامه ، بيان للتفصيل المفهوم من أمّا وهو الغالب فيها على ما رآه المحققون ، وابن مالك ومن تبعه يرى أنها تفيد التفصيل دائمًا ، وهذا رأي غير دقيق ، فقد لا يوجد التفصيل مثل : « أما زيدًا فمنطلق » فلا تفصيل فيها مما يرد رأيه ، وقد أحكم شرح ذلك الزمخشري .
(٧) [آل عمران : ٧] وتكملتها ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ .
(٨) فالتفصيل واضح في الآية .
(٩) هذا رأي رآه ابن هشام ، وسيذكر الدليل على ذلك عند الحديث عن إمّا .
(١٠) وعليه فالواو للاستئناف في « والراسخون » وهذا مما استأثر الله بعلمه .
(١١) الآية (٢٦) السابقة والتفصيل فيها واضح .
(١٢) انظر الكتاب (٣/١٢٢، ٣٣٢) وتفسيره « مُدْل » أي مشعر بفائدتين ، التوكيد ، ومعنى الشرط .

توكيدًا ، وأنه في معنى الشرط . انتهى .

[وبعد أما فافصلن بواحد   من ستة ولاتفه بزائد
مبتدأ وخبر والشرط أو   معمول فعل بعد فاء قد رووا
ونصبهُ لفظا محلا أو سمُى   من قبل مشغول مفسر سمَا
وأوجبوا لعامل تقديرا   من بعد ما وحرروا تحريرا
ونحو زيد كان يفعل ففي   كان ضمير فاصل فلتقتفي
ومثل ذا قر لهم ليس خلق   مثله ربنا لدى من قد نطق
أو ليس حرف أو يقال فعل   يشبهه وذا لأمر يجلو
لذاك قال البعض ليس الطيب   لدي إلا المسك يالبيب]

ويفصَل بين « أمَّا » وبين الفاء بواحد (١) من أمور ستة ، **أحدها** : المبتدأ كالآيات السابقة ، **والثاني** : الخبر ، نحو : « أما في الدار فزيدٌ » وزعم الصفار (٢) أن الفصل به قليل ، **والثالث** : جملة الشرط ، نحو : ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ ﴾ (٣) الآيات . **والرابع** : اسم منصوب لفظًا أو محلًّا بالجواب ، نحو ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (٤) الآيات . **والخامس** : اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أما زَيدًا فَاضْرِبْهُ » وقراءة بعضهم ﴿ وَأَمَّا ثمودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ (٥) بالنصب ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ، لأن « أما » نائبة عن الفعل ، فكأنها فعلٌ (٦) ، والفعل لا يلي الفعل ، وأما نحو : « زَيدٌ كان يَفْعَل » ؛ ففي كان ضمير فاصل في التقدير ، وأما « لَيسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَه » ففي ليس أيضًا ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث ، وإذا قيل بأنَّ ليس حرف فلا إشكال ، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف ، ولهذا أهملها بنو تميم (٧) ، إذ قالوا : « لَيسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ » بالرفع .

[والظرف والمجرور تلك ست   فاحفظ لما بنظمنا ذكرت]

(١) يعني لا يفصل بأكثر من ذلك ؛ لأن الضرورة داعية إلى الفصل بين أما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جواب إلا في هذه الستة للضرورة .

(٢) يعتبر من أعظم شراح الكتاب ، وهو قاسم بن علي الأنصاري من نحاة الأندلس (ت : ٦٣٠هـ) وصحب الشلوبيين وابن عصفور ، وكان له نظرات ثاقبة في الكتاب .

(٣) [الواقعة : ٨٨] . (٤) [الضحى : ٩] .

(٥) [فصلت : ١٧] وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش « ثمودًا » منونة منصوبة ؛ تفسير أبي حيان (٤٩١/٧) .

(٦) لأن من ناب عن شيء أخذ حكمه .

(٧) أهمَلَ بنو تميم ليس ، وحكموا عليها بالحرفية . وأعربوا المثل مبتدأ وخبرًا ، وفيه إعرابات كثيرة سيأتي بيانها .

والسادس : ظرف معمول لـ « أمَّا » لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو : « أما الْيَومَ فإني ذاهِبٌ ، وأما في الدار فإنَّ زَيدًا جالسٌ » ولا يكون العامل ما بعد الفاء ، لأن خبر إنَّ لا يتقدم عليها فكذلك معمولُهُ ، هذا قول سيبويه [1] والمازني والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن دُرُسْتُوَيهِ [2] والفراء [3] ، فجعلوا العامل نفسَ الخبرِ ، وتوسَّع الفراء فجوزه في باقي أخوات إنْ ، فإن قلت : « أمَّا الْيَومَ فأنا جالِسٌ » احتمل كون العامل أمَّا ، وكونَه [4] الخبر لعدم المانع ، وإن قلت : « أما زيدًا فإني ضاربٌ » لم يجز أن يكون العامل واحدًا منهما ، وامتنعت المسألة عند الجمهور ؛ لأن أما لا تنصب المفعول ، ومعمول خبر إنَّ لا يتقدم عليها وأجاز ذلك المبرد [5] ومَنْ وافقه على تقدير إعمال الخبر .

تنبيهان – الأول : أنه سمع [6] « أما الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بالنصب [7] ، « وأمَّا قُرَيشًا فأنا أفْضَلُها » وفيه عندي [8] دليل على أمور ، **أحدها** : أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرْتَ ، وعلى ذلك يتخرج قولهم : « أما الْعِلْم فَعالم » و « أمَّا عِلْمًا فعالِمٌ » فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفًا ، وحالٌ إن كان منكرًا ، **والثاني** : أن أمَّا ليست العاملَةَ ؛ إذ لا يعمل الحرفُ في المفعول به ، والثالث : أنه يجوز « أما زيدًا فإني أكرم » على تقدير العمل للمحذوف .

[وليس من أقسام أمَّا أما	ذا كنتم أبا خراش ينمي
أولاهما هي أم من المنقطعه	وما للاستفهام فلتستمعه
ثانيهما هي أم المصدريه	وما مزيدة كما قد رضيه]

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام أمَّا التي في قوله تعالى : ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [9] ولا التي

---

(١) انظر الكتاب (٣/١٢٠) وأوضح المسالك (١/٣٣٢) .

(٢) هو أبو محمد النحوي صحب المبرد وأخذ عن الدارقطني (ت : ٣٤٧هـ) ألف الإرشاد في النحو ، وشرح الفصيح وغيرهما .

(٣) أي أمَّا أو فعل الشرط ، وكونه الخبر : لأن المعنى ينحمل عليه أي مهما يوجد شيء فلابد من جلوس لكن في هذا اليوم ، بخلافه على الأول فإن المعنى مهما يوجد شيء اليوم لابد من جلوس .

(٤) بخلاف الظرف فإنه يعمل فيه ، للتوسع في ذلك .

(٥) وافق المبرد على ذلك في المقتضب (٤/١١٥ ، ١١٦) ، لأن الخبر عنده يعمل في معموله المقدم .

(٦) سمع بقلة عن العرب .

(٧) على أنه مفعول به للفعل الذي نابت عنه أمّا .

(٨) الذي نسبه لنفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستندًا إلى المثالين المسموعين عن العرب ، انظر الدسوقي (١/٦١ ، ٦٢) .

(٩) [النمل : ٨٤] .

في قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [(١)]

بل هي فيهما كلمتان ، فالتي في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية ، وأدغمت الميم في الميم للتماثل ، والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة ، والأصل لأن كنتَ ، فحذف الجار وكان للاختصار ، فانفصل الضمير ، لعدم ما يتصل به وجيء بـ« ما » عوضًا عن كان ، وأدغمت النون في الميم للتقارب [(٢)] .

[إما بكسر ميمها قد شددت ... وأبدلت ياء وأن قد ركبت
مع وربما لها حذف وفا ... فقيل شرط فيه أيضا عرفا
واحكم لها بالعطف إن تكررت ... وقيل لا وذا ليونس ثبت
بذاك قال عالم بغانيه ... ومثل أو في القصد أما الثانيه]

(إمَّا) المكسورة المشددة – قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمُها الأولى ياء ، وهي مركبة عند سيبويه [(٣)] من إنْ وما ، وقد تحذف ما كقوله :

٨١ – سَقَته الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيفٍ ... وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا [(٤)]

أي إما من صيف وإما من خريف ، وقال المبرد [(٥)] والأصمعي [(٦)] : « إنْ » في هذا البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب ، والمعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الريَّ ، وليس بشيء ؛ لأن المراد وَصْفُ هذا الوَعِلِ بالريِّ على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك .

[ونقل البعض بأن الثانيه ... ليست لعطف باتفاق رائيه
وقيل أما عطفت اسما على ... اسم وواو عطفت أما جلا

(١) البيت من البسيط للعباس بن مرداس ، وانظر الكتاب (١٤٨/١) والخزانة (٤٢١/٤/٨٠/٣) والشاهد فيه : أمَّا ليست للتنبيه ، وإنما هي مركبة من أن المصدرية ، وما الزائدة ، كما وضحها المصنف .

(٢) هذا تفصيل ما جرى من إدغام النون في ما للتقارب ، وحذف لام الجر وكان اختصارًا والأصل لأن كنت ، فانفصل الضمير ، وعوضت ما عن كان .

(٣) انظر الكتاب طبع بولاق (١٤٨/١) وفيه التفصيل الذي ذكره ابن هشام .

(٤) البيت من المتقارب للنمر بن تولب وفي الكتاب (١٣٥/١) بين شاهده : بحذف ما من إمَّا الثانية ، وانظر الخزانة (٤٣٤/٤) وشرح ابن يعيش (١٠٢/٨) ، والهمع (١٥١/٤) ، ومختارات ابن الشجري (٢٠) ، والسيوطي (٧٩) .

(٥) انظر المقتضب (٢٨/٣) حاشية (٥) فقد صرح المبرد بأن (إن) فيه شرطية ، ووافق سيبويه في هذا البيت هنا وفي الكامل (١٥٥/٣) وخالفه فيما عدا ذلك .

(٦) انظر شرح ابن يعيش (١٠٢/٨) حيث نص على مخالفة المبرد والأصمعي لسيبويه الذي ذكر بأن التقدير : إما من صيف وإما من خريف فحذف إما الأولى كلها وحذف ما من إما الثانية وهو المناسب لأنه يدل على عموم الري .

لكن عطف حرفهم عن مثله — وفي غريبا فاعلمن وانتبه
لا عطف للأولى إذا هي أتت — من بين عامل ومعمول ثبت
وبين معمولين أو لعامل — وبين مبدل ومنه شامل]

وقال أبو عبيدة (1) : « إنْ » في البيت زائدة .

وإمّا عاطفة عند أكثرهم ، أعني إمّا الثانية في نحو قولك : « جاءني إما زَيدٌ وإمّا عمرو » وزعم يونس (2) والفارسيُّ وابن كَيسَان أنها غيرُ عاطفة كالأولى ، ويوافقهم ابن مالك ، لملازمتها غالبًا الواوَ العاطفة ، ومن غير الغالب قولُه :

٨٢ – يَا لَيتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا — أَيمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيمَا إِلى نَارِ (3)

وفيه شاهد ثانٍ ، وهو فتح الهمزة ، وثالث وهو الإبدال ، ونقل ابن عصفور الإجماعَ على أن إمّا الثانية غير عاطفة كالأولى (4) ، قال : وإنما ذكروها في باب العَطْفِ لمُصَاحبتها لحرفه ، وزعم بعضُهم أن « إمّا » عطفَتْ الاسمَ على الاسم ، والواو عطفت إمّا على إمّا ، وعطف الحرف على الحرف غريب ، ولا خلاف أن إما الأولى غيرُ عاطفة ، لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو : « قام إمّا زَيد وَإمَّا عَمْرو » وبين المبدل منه وبدلِهِ نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾ (5) فإن ما بعد الأولى بَدَل مما قبلها .

[ثم لإما خمسة يا صاح — من المعاني فزت بالنجاح
للشك والإبهام والتخيير قد — أتت إباحة وتفصيل ورد
من بعد تفصيل وفي النصب على — حال مقدر براء قد علا]

ولإمّا خمسة معان : أحدها : الشك ، نحو : « جاءني إمّا زَيدٌ وإمّا عمرو » إذا لم تعلم الجائي

---

(1) هو معمر بن المثنى عالم بجميع العلوم مؤيدًا للخوارج (ت : ٢٠٩هـ) وقوله : لا يصح أن تكون (إن) هنا زائدة ؛ لأنها ليست واقعة في مواضع الزيادة المعروفة مثل لما ، ونحوها انظر الجنى الداني (صـ٥٣٥) ، والشمني (١٢٩/١) .

(2) قال ابن يعيش (١٠٣/٨) ولم يعد الشيخ أبو على الفارسي إما من حروف العطف ، لدخول العاطف عليها ومرفوعها قبل المعطوف عليه ، ويرى ابن السراج ذلك ومن وافقهم . انظر الجنى الداني (صـ٥٢٨) ويونس بن حبيب شيخ سيبويه ، والكسائي والفراء ، وهو إمام أهل البصرة في اللغة والنحو والأدب (ت : ١٨٢هـ) ، وابن كيسان هو محمد بن أحمد أخذ عن المبرد وثعلب وهو نحوي بغدادي له كتب في النحو والحديث (ت : ٢٩٩هـ) .

(3) البيت من البسيط لسعد بن قرط وقيل لغيره ، وانظر الكتاب (٤١/١ ، ٢٨٤) ، وشرح ابن يعيش (٧٥/٦) ، والخزانة (٤٣١/٤) ، والشاهد فيه : أيما حيث جاءت بدون حرف العطف .

(4) انظر الجنى الداني (٥٢٩) حيث قال المرادي ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن (إمّا) ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف ، لمصاحبتها لها ، قلت : عد سيبويه (إما) من حروف العطف .

(5) [مريم : ٧٥] ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾ .

منهما . **والثاني : الإبهام** ، نحو ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [١] **والثالث : التخيير** ، نحو ﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ [٢] ﴿ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴾ [٣] ووهِمَ ابنُ الشَّجري ، فجعل من ذلك ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [٤] . **والرابع : الإباحة** ، نحو : « تَعَلَّم إما فقهًا وإما نحوًا » و « جالِس إما الحسَنَ وإما ابنَ سِيرِينَ » ونازع في ثبوت هذا المعنى لـ « إمَّا » جماعةٌ [٥] مع إثباتهم إياه لـ « أو » . **والخامس : التفصيل** ، نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [٦] وانتصابهما على هذا على الحال المُقدَّرة .

[وقد أجاز الكوفيون أن ترى ... شرطية وما مزيد قد عرى
من قوله شاكرا أو كفورا ... أبقاك ربي دائما مسرورا
ولا يلي الاسمُ أداة الشرط قل ... إلا إذا الفعل أتي بعد نقل
ورده ابن الشجري فاضمرا ... كان هنا لا غيرها فحررا]

وأجاز الكوفيون كونَ إمَّا هذه هي [٧] إنِ الشرطية وما الزائدة ، قال مكي : ولا يجيز البصريون أن يلي الاسمُ أداةَ الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره ، نحو : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [٨] ورَدَّ عليه ابنُ الشجري بأنَّ المضمر هنا كان ، فهو بمنزلة قوله :

٨٣ – * قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا [٩] *

[وهذه الخمس لأو ويبنى ... معها الكلام جازما فلتهنا
وبعد ذاك الشك أو غيرٌ طرا ... لذاك في الكلام لم تكررا

---

(١) [التوبة : ١٠٦] وتتمتها ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ وإبهام الحكم في الآية ظاهر .
(٢) الآية رقم (٨٦) من سورة الكهف ﴿ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ ... ﴾ وتخييره بين التعذيب والعفو واضح .
(٣) [طه : ٦٥] ﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن.... ﴾ وكذلك التخيير ظاهر .
(٤) الآية رقم (١٠٦) وتقدمت أن الآية من الإبهام ، وهو في الحقيقة تخيير ولكن ابن هشام خطأ ابن الشجري ؛ لأنه لم يتقدم طلب حتى تكون للتخيير ، وهذا شيء غير دقيق .
(٥) أيد الدماميني رأي هؤلاء الجماعة ، وقال : الظاهر ما قالوه ، ولا يلزم من إثباته لأو ثبوته لإمَّا .
(٦) [الإنسان : ٣] وتكملتها ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾ والتفصيل لمجمل الضمير في « هديناه » وهما منصوبان على الحال المقدرة أي المثوبة القابلة للمقارنة وهما حالان من ضمير هديناه .
(٧) الخلاف بين الكوفيين والبصريين في إما الثانية ، والأولى لا خلاف في أنها غير عاطفة ، لأنها بين الفعل ومرفوعه ، وضعف رأي الكوفيين بأن أداة الشرط لا يليها الاسم .
(٨) [النساء : ١٢٨] ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ .
(٩) هذا صدر بيت من البسيط للنعمان بن المنذر وعجزه [فما اعتذارك من قول إذا قيلا] وانظر الكتاب (١٣١/١) والخزانة (٧٨/٢) ، والشواهد للسيوطي ٨١ والشاهد فيه : دخول (إنْ) الشرط على الاسم بتقدير (كان) على ما ارتآه البصريون .

وعكس ذا الحكم أتى لإما	من أول الأمر وقيت ظلما
بذكر ما يغني عن أما الثانيه	أو لا كذا قد جاء لا بواهيه
للشك والإبهام والتخيير أو	إباحة المطلق جمع قد رووا
إتيانها كمثل واو بعدها	لا قد أتى ورده من كرها
إضراب أن قدمت بنفي	وعامل أعيد أو بنهي]

وهذه المعاني لـ« أو » كما سيأتي ، إلا أن إمَّا يُبْنَى الكلامُ معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره ، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور ، و« أو » يُفْتَتَح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر . وقد يستغنى عن إمَّا الثانية بذكر ما يُغْني عنها نحو « إما أنْ تَتَكلَّم بخير وإلا فَاسْكُتْ » وقول المُثَقَّب العبدي :

٨٤ – فَإمَّا أنْ تكُونَ أخِي بصدق ... فأعْرِفَ مِنكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أتقيكَ وَتَتَّقِينِي [1]

وقد يستغنى عن الأولى لفظًا كقوله :

* سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ ... البيت [2] *

وقد تقدم ، وقوله :

٨٥ – تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها ... وَإمَّا بِأمواتٍ ألَمَّ خيالُها [3]

أي إما بدارٍ ، والفراء يَقِيسُه [4] ، فيجيز « زيد يقومُ وإما يقعد » كما يجوز « أو يقعد » .

تنبيه : ليس من أقسام إمَّا التي في قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [5] بل هذه إنِ الشرطية وما الزائدة .

[تقسيم أو لأوتي قد نصبا ... بعيدها مضارع قد نسبا]

---

(١) البيتان من الوافر ، وقد استغنى فيها بـ« إن » الشرطية مع لا النافية عن إمَّا الثانية ، وانظر الخزانة (٣٢٩/٤) ، والهمع (١٣٩/٤) وشرح الأشموني (١١٠/٣) ، وشواهد السيوطي رقم (٨٢) .

(٢) البيت سبق قبل ذلك والشاهد هنا : حذف إمَّا الأولى استغناء بالثانية ، والتقدير إما من صيف وإما من خريف .

(٣) البيت من الطويل لذي الرمة وهو في ديوانه (٧٦) ، وشواهد السيوطي (٨٣) ، والمغني (٩١) ، وألَمَّ من الإلمام وهو النزول ، وفي البيت حذف إمَّا الأولى والتقدير : إما ما بدار تخرب وإما بموت أموات .

(٤) قال الفراء : عبد اللّه يقوم وإما يقصد ، وأجاز ألَّا تكرر . انظر الجنى الداني (٥٣٢) .

(٥) ولذلك أكد الفعل وجوابها حينئذ قوله : ﴿ فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ ﴾ انظر الدسوقي (٦٥/١) [مريم : ٢٦] وتكملتها ﴿ فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ .

(او) - حرفُ عطفٍ ، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر .

الأول : الشك ، نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ (١) .

والثاني : الإبهام ، نحو : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (٢) .

الشاهد في الأولى ، وقول الشاعر :

٨٦ - نَحنُ أو أنتُمُ الأُلى أَلِفُوا الْحَـ ـقَّ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقا (٣)

والثالث : التخيير ، وهي الواقعة بعد الطلب ، وقيل : ما يمتنع فيه (٤) الجمع نحو : « تَزَوَّجْ هِنْدًا أو أختَهَا » و « خذ مِنْ مَالِي دِينَارًا أو دِرْهمًا » .

فإن قلت : فقد مثل العُلَماء بآيتي الكفارة والفِدْية للتخيير مع إمكان الجمع .

قلت : يمتنع الجمع بين الإطعام والكُسْوَة والتحرير اللاتي كل مِنْهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل مِنْهن فدية ، بل تقع واحدة منهن كفارةً أو فِدْيَةً والباقي قُرْبة مستقلة خارجة عن ذلك .

والرابع : الإباحة ، وهي الواقعة بعد الطلب وقَبْلَ ما يجوز فيه الجمع ، نحو : « جالِس العُلَمَاء أو الزهَّاد » و « تعلم الفقه أو النحو » وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعلُ الجميع نحو : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (٥) إذ المعنى : لا تطع أحدهما ، فأيهما فعله فهو أحدهما (٦) ، وتلخيصه أنها تدخل للنَّهْي عما كان مباحًا ، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير ، وفاقًا للسيرافي (٧) ، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود « أو » للإباحة في التشبيه نحو : ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ

---

(١) [المؤمنون : ١١٣] ﴿ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴾ .

(٢) [سبأ : ٢٤] .

(٣) البيت من الخفيف وهو مجهول القائل ، وانظر شرح الأشموني (٢٠٦/١) ، وشواهد السيوطي رقم (٨٤) ، والشاهد : أو بمعنى الإبهام ، وسحقًا بمعنى بعدًا ، وسُحْقًا : عطف بالمرادف على « بعدًا » .

(٤) أي لا يجوز الجمع بين هند وأختها ، وهي واقعة بعد الطلب ، ولا يجوز الجمع بينهما شرعًا ، وقد نازع الدماميني في تقدم الطلب لإفادة معنى التخيير ، كما أن الشمني في المنصف من الكلام حكم بأن الإباحة والتخيير يقصد بهما الحكم اللغوي (١٣٥/١) .

(٥) الآية (٢٤) من سورة الدهر ، والنهي قد انصب على الآثم والكفور فشمل الجميع .

(٦) أي فإن فعل واحدًا منهما وقع عليه النهي .

(٧) يريد النهي الداخل على التخيير نحو لا تأخذ من مالي دينارًا أو درهمًا فيمتنع أخذ كل واحد منهما بعد النهي . والسيرافي نسبة إلى سيراف الفارسية وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان كان عالمًا في اللغة والنحو والفقه حسن الأخلاق (ت : ٣٨٦هـ) .

أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [1] والتقدير نحو ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [2] فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب .

والخامس : الجمع المطلق كالواو ، قاله الكوفيون والأخفش [3] والجَرْمي واحتجوا بقول تَوبَةَ :

٨٧ – وَقَدْ زَعَمَتْ لَيلى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ ... لِنَفْسِي تُقَاهَا أو عَلَيهَا فُجُورُهَا [4]

وقيل : « أو » فيه للإبهام ، وقولِ جرير :

٨٨ – جَاءَ الخِلاَفَةَ أوكانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ [5]

والذي رأيته في ديوان جرير « إِذْ كَانَتْ » وقوله :

٨٩ – وَكَانَ سِيَّانِ أن لاَ يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أو يُسْرَحُوه بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ [6]

أي : وكان الشأن : أَلَّا يَرْعُوا الإبلَ وأن يرعوها سيان لوجود القَحْطِ ، وإنما قدرنا « كان » شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وقول الراجز :

٩٠ – إنَّ بهَا أَكْتَلَ أو رِزَامَا ... خُوَيـرِبَيْـنِ يَنـقُـفَـانِ الْـهَـامَـا [7]

إذ لم يقل « خويربًا » كما تقول : « زيد أو عمرو لص » ولا تقول : لصان ، وأجاب الخليل عن هذا بأن « خُوَيرِبَيـنِ » بتقدير « أشتم » لا نعت تابع ، وقول النابغة :

٩١ – قَالَتْ ألَا لَيتَمَا هذَا الْـحَمامُ لَنَا ... إلـى حَـمَـامَـتِنَا أو نِـصْـفَـهُ فَـقَـدِ

---

(١) [البقرة : ٧٤] . (٢) [النجم : ٩] .

(٣) انظر الجنى الداني (٢٢٨ ، ٢٣٠) والجرمي : نسبة إلى قبيلة جرم وهو أبو عمر صالح بن إسحاق البصري تعلم على الأخفش ويونس وأبي عبيدة النحو واللغة (ت : ٢٢٥هـ) .

(٤) البيت لتوبة بن الحميّر ، وهو من الطويل ، وانظر الشعراء (٤١٤) ، والأغاني (٢٠٨/١١) ، وسمط اللآلئ (٢٨١) ، والسيوطي (٨٥) والشاهد فيه : مجيء أو بمعنى الواو لمطلق الجمع .

(٥) البيت من البسيط لجرير ، وانظر الهمع (١٣٤/٢) ، والسيوطي (٨٦) ، والتصريح (٢٨٣/١) ، وشرح الأشموني (٥٨/٢) ، وفي ديوانه (٢٧٥) ، والشاهد فيه : كالبيت السابق « أو » بمعنى الواو فيه ، فهي لمطلق الجمع ، ورواية : إذ كانت لا شاهد فيها .

(٦) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي ، وانظر ابن يعيش (٨٦/٢ ، ٩١/٨) ، والخزانة (٣٤٢/٢) ، (٤٢٥/٤) وشواهد السيوطي ٨٧ وفي ديوان الهذليين (١٩٧/١) ، والشاهد فيه كسابقه ويروى :

وقـال رائـدهـم سـيـان سـيـركـمُ ... وأن تـقـيـمـوا بـه واغـبـرّت الـسـوح

ولا شاهد فيه ، والنعم : الإبل وسائر الماشية (بها) السنة المجدبة ، والسوح : جمع ساحة وهي فضاء يكون بين دور الحيّ .

(٧) البيت لأحد رجال أسد وهو من الرجز وانظر الكتاب (٢٨٧/١) وشرح الأشموني (١٠٧/٣) والسيوطي (٨٨) والشاهد : مجيء أو بمعنى الواو – وأكتل ورزام لصان بأرمام ، والخويرب تصغير خارب وهو لص الإبل ، وينقفان : يكسران الهامة عن الدماغ ، والهام : الرؤوس . وهو مثل للمبالغة في الشر .

فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوه كما ذكَرَتْ تسعًا وتسعين لَمْ تَنْقُص وَلَمْ تَزِدِ [١]

ويُقَوِّيه أنه روى « ونصفه » وقوله :

٩٢ – قَوم إذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيتَهُمْ مَا بَينَ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سَافِعِ [٢]

ومن الغريب أن جماعة – منهم ابن مالك – ذكروا أن مجيء أو بمعنى الواو ، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى [٣] « ولا » نحو : ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾ [٤] وهذه هي تلك بعينها ، وإنما جاءت « لا » توكيدًا للنفي السابق ، ومانعةً من توهم تعليق النفي بالمجموع ، لا بكل واحد ، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع ، ونظيرُه قولُكَ : « لا يحلُّ لك الزنى والسَّرقة » ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك .

وزعم ابن مالك أيضًا أن « أو » التي للإباحة حالَّةٌ محلَّ الواو ، وهذا أيضًا مردود [٥] ؛ لأنه لو قيل « جالِس الحسن وابن سيرين » كان المأمور به مجالستهما معًا ، ولم يخرج المأمور عن العُهْدَة بمجالسة أحدهما ، هذا هو المعروف من كلام النحويين ، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [٦] أن الواو تأتي للإباحة ، نحو : « جالِسِ الحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ » وإنما جيء بالفَذلكة [٧] دَفْعًا لتوهم إرادة الإباحة في ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [٨] وقلَّده في ذلك صاحب الإيضاح البَيَاني [٩] ، ولا تُعْرَف هذه المقالة لنحوي .

---

(١) البيتان من البسيط للنابغة في زرقاء اليمامة وحدة بصرها ، وأو بمعنى الواو ، ويروى ستًّا وستين وهو المناسب ، وانظر الكتاب (٢٧٢/١) ، والتصريح (٤٦٠/٢) ، والخزانة (٦٧/٤) ، والسيوطي (٨٩) ، وفي ديوانه (٢٤) ، وفيه شاهد آخر : روي برفع الحمام ونصبه بعد البيت على الإعمال لها أو إهمالها ، ويروى (ونصفه) ولا شاهد فيه .

(٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي ﷺ وانظر التصريح (١٤٦/٢) ، وشرح الأشموني (١٠٧/٣) ، وفي ديوانه (١١١) ، والصريخ : صوت المستنجد من شدة ، وسافع : أي أخذت ناصيته و (أو) فيه بمعنى الواو .

(٣) وقد نفى ذلك بقلة المرادي في الجنى الداني (٢٣٠،٢٣١) ووضح أن (أو) للإباحة ، وأن النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ما كان مباحًا باتفاق ، فهو رأي لابن مالك غير دقيق .

(٤) [النور: ٦١] .

(٥) هذا رأي لا يتأتى في الواقع ، والواو لا تأتي للإباحة .

(٦) [البقرة: ١٩٦] وتكملتها ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ .

(٧) هي الإجمال بعد التفصيل ؛ لأن الغالب أن يقال فذلك كذا .

(٨) [البقرة: ١٩٦] .

(٩) هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني صاحب تلخيص المفتاح ، تولى القضاء في الشام ومصر، (ت : ٧٣٩هـ) .

والسادس : الإضراب كـ« بَلْ » ، فعن سيبويه [١] إجازة ذلك بشرطين : تقدم نفي ، أو نهي ، وإعادةِ العامل ، نحو : « ما قام زَيدٌ أو ما قام عمرو » و« لا يقم زَيدٌ أو لا يَقُمْ عمرو » ونقله عنه ابن عصفور [٢] ، ويؤيده أنه قال في ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ولو قلت : أو لا تطع كفورًا انقلبَ المعنى ، يعني أنه يصير إضرابًا عن النهي الأول ونهيًا عن الثاني فقط ، وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابنُ بَرْهَان : تأتي للإضراب [٣] مطلقًا ، احتجاجًا بقول جرير :

٩٣ – ماذا تَرَى في عِيَال قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ … لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلَّا تعدَّاد ؟
كَانُوا ثَمانِينَ أو زَادُوا ثَمانِيَةً … لَولَا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَولَادي [٤]

وقرأ أبو السَّمَّال ، ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [٥] بسكون واو « أو » واختلف في ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [٦] فقال الفراء [٧] : بل يزيدون ، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية ، وقال بعض الكوفيين [٨] : بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال ، قيل : للإبهام ، وقيل : للتخيير ، أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول : هم مائة ألف ، أو يقول : هم أكثر ، نقله ابن الشجري [٩] عن سيبويه ، وفي ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقعُ أحدهما ، وقيل : هي للشك مصروفًا إلى الرائي ، ذكَره ابن جني [١٠] ، وهذه الأقوال – غيرَ القول بأنها بمعنى الواو – مقولةٌ في ﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ [١١] ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [١٢] .

والسابع : التقسيم ، نحو : « الكلمة اسم أو فعل أو حرف » ذكَره ابن مالك في منظومته الصغرى ، وفي شرح الكبرى ، ثم عدَل عنه في التسهيل [١٣] وشرحه ، فقال : تأتي للتفريق

(١،٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٣٥/١) حيث نقل عن سيبويه أنها تأتي للإضراب وانظر الكتاب (١٧٥/١) وهو مفهوم كلام سيبويه .

(٣) انظر الجنى الداني (٢٢٩ ، ٢٣٠) ففيها تصريح بكلامهم .

(٤) البيتان من البسيط لجرير ، وانظر الهمع (١٣٤/٢) ، وشرح الأشموني (١٠٦/٣) ، وفي ديوانه (١٥٦) ، والشاهد : أو زادوا على أن (أو) للإضراب مطلقًا .

(٥) [البقرة : ١٠٠] ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وانظر المحتسب (٩٢/١) .

(٦) [الصافات : ١٤٧] .

(٧) انظر في المحتسب لأبي الفداء (٩١/١) .

(٨) انظر الجنى الداني (٢٣٠) فقد صرح بأن هذا مذهب جماعة من الكوفيين .

(٩) انظر الأمالي الشجرية (٣١٨/٢) وما بعدها .

(١٠) انظر أيضًا الأمالي الشجرية فقد نقل رأي ابن جني هذا (٣١٩/٢) .

(١١) [النحل : ٧٧] ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ … إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(١٢) [البقرة : ٧٤] .

(١٣) (٧٦) وهذا نص ما في التسهيل .

المجرَّدِ من الشك والإبهام والتخيير ، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقًا مصحوبًا بغيره ، ومَثل بنحو ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ (١) ﴿ وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ (٢) قالَ : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو في التقسيم أجود نحو « الكلمة اسم وفعل وحرف » وقوله :

٩٤ – * كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ * (٣)

ومن مجيئه بأو قولُه :

٩٥ – فَقالُوا : لَنا ثِنْتَانِ لَابُدَّ مِنْهُما صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلَاسِلُ (٤)

انتهى ، ومجيء الواو في التقسيم أكثرَ لا يقتضي أن « أو » لا تأتي له ، بل إثباتُه الأكثريةَ للواو يقتضي ثبوتَه بقلة لـ« أو » ، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني ، وليس فيه دليل ، لاحتمال أن يكون المعنى : لابد من أحدهما ، فحذف المضاف كما قيل : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ (٥) وغيرُه عَدَل عن العبارتين ، فعبَّر بالتفصيل ، ومَثَّله بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ (٦) و ﴿ قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ (٧) إذ المعنى : وقالت اليهود : كونوا هودًا ، وقالت النصارى : كونوا نصارى ، وقال بعضُهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون ؛ فـ« أو » فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿ قَالُوا۟ ﴾ وتَعَسَّفَ ابن الشجري (٨) فقال في الآية الأولى : إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليَّتان ، وتقديره : وقال بعضهم – يعني اليهود – كونوا هودًا ، وقال بعضهم – يعني النصارى – : كونوا نصارى ، قال : فأقام « أو نصارى » مقام ذلك كله ، وذلك دليل على شرف هذا الحرف .. انتهى (٩) .

والثامن : أن تكون بمعنى « إلا » في الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أنْ

---

(١) [النساء : ١٣٥] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ .

(٢) [البقرة : ١٣٥] ﴿ تَهْتَدُوا۟ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل لعمرو بن براقة الهمداني وصدره [وننصرُ مولانا ونعلمُ أنه] انظر الأشباه والنظائر (٨،٧) وأمالي القالي (١٢٣/٢) بولاق ، وشواهد السيوطي (٩٢) ، واستعمال الواو هنا في التقسيم أجود من أو ، وفيه شاهد آخر ، وهو جر الناس بالكاف مع اقترانها بما الكافة .

(٤) البيت من الطويل لجعفر بن علبة الحارثي ، والشاهد (أو) سلاسل حيث جاء للتقسيم ، وانظر شواهد السيوطي (٩٤) وسيبويه (٤٢٨/١) ، والأغاني (١٦٠/١١) ، وطبقات الشعراء (٥٥٨) .

(٥) [الرحمن : ٢٢] .

(٦) [البقرة : ١٣٥] ﴿ تَهْتَدُوا۟ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ .

(٧) [الذاريات : ٥٢] ﴿ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ ﴾ .

(٨) انظر الأمالي الشجرية (٣٢٠/٢) والكلام نقله ابن هشام بنصه .

(٩) انظر ابن الشجري (٣٢٠/٢) .

كقولك : « لأقْتُلَنَّه [١] أو يُسْلِمَ » وقوله :

٩٦ – وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ ... كَسَرْتُ كعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا [٢]

وحَمَل عليه بعضُ المحققين [٣] قولَه تعالى : ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [٤] فقدر ﴿ تَفْرِضُوا۟ ﴾ منصوبًا بأنْ مضمرةً ، لا مجزومًا بالعطف على ﴿ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ لئلا يصيرَ المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين [٥] ، مع أنه إذا انتفى الفَرْض دون المَسِيسِ لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفَرْضِ لزم نصف المسمَّى ، فكيف يصح نَفْيُ الجُنَاح عند انتفاء أحد الأمرين ؟ ولأن المطلقات المفروضَ لهنَّ قد ذكرن ثانيًا بقوله تعالى : ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾ [٦] الآيَةَ ، وترك ذكر الممسوسات مستثنًى لما تقدم من المفهوم ، ولو كان ﴿ تَفْرِضُوا۟ ﴾ مجزومًا [٧] ، لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهن مستويَينِ في الذكر ، وإذا قدرت « أو » بمعنى إلا خرجت المفروض لهنَّ عن مشاركة الممسوسات في الذكر .

وأجاب ابنُ الحاجب عن الأول بمَنْع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما ، بل مدةٌ لم يكن واحد منهما ، وذلك بنفيهما جميعًا ؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح ، بخلاف الأول ؛ فإنه لا ينفي إلا أحَدَهما [٨] .

وأجاب بعضُهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن ، لا لبيان أن

---

(١) هذا رأي البصريين وانظر الكتاب (٤٦/٣ ، ٤٧) بأن (أو) عاطفة والنصب بأن مضمرة ، والكسائي يرى أنه منصوب بأو نفسها ، وذهب قوم من الكوفيين منهم الفراء أنه نصب بالخلاف – الجنى الداني (٢٣٢) .

(٢) البيت من الوافر لزياد الأعجم ، وانظر الكتاب (٤٢٨/١) ، وشرح ابن يعيش (٥/ ١٥) ، والتصريح (٢٣٦/٢) ، والهمع (٣٨٥/٤) والشاهد فيه : نصب المضارع بعد أو على ما فصل سابقًا ، وغمزت : عصرت ، القناة : ما يجعل من الرمح فيه .

(٣) أي إلَّا وقت فرضكم لهن مهرًا مسمى فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى فقدر لإفادة المعنى هذا .

(٤) [البقرة : ٢٣٦، ٢٣٧] وتتمة الآية ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ۝ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ... ﴾ .

(٥) وهما المسيس والفرض مع أنه تقرر في الشرع إثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد هذين الأمرين ووجود الآخر .

(٦) [البقرة : ٢٣٧] ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ .

(٧) فجعله مجزومًا يؤدي لاختلاف الآيتين نسقًا وجعله منصوبًا بأن مضمرة لا يؤدي إلى تخالف الآيتين .

(٨) حاصل اعتراض ابن الحاجب بأن الفرض الحامل على جعل أو بمعنى إلا يتأدى بإبقائها على حقيقتها بأن تكون عاطفة ؛ لأن نفي الأحد المبهم يفيد العموم لأنه بمنزلة النكرة في سياق النفي ، فلا حاجة لجعلها بمعنى إلا وإخراجها عن حقيقتها دسوقي (٧١/١) . أما الأول فهو انتفاء مدة أحدهما .

لهنّ شيئًا في الجملة [١] .

وقيل : أو بمعنى الواو ، ويؤيده قول المفسرين : إنها نزلت في رجل أنصاريّ طَلَّق امرأته قبل المسيس وقبل الفَرْض ، وفيها قول آخر سيأتي .

[معنى إلى والشرط تبعيض كذا تقريب معنى بل فراع المأخذا]

والتاسع : أن تكون بمعنى « إلى » وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأنْ مضمرةً ، نحو : « لألْزمنَّك أو تَقْضِيَني [٢] حَقِّي » وقوله :

٩٧ – لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَو أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انقادَتِ الآمالُ إلَّا لِصابِرِ [٣]

ومَنْ قال في ﴿ أَوْ تَفْرِضُوا ﴾ أنه منصوب جَوَّز هذا المعنى فيه ، ويكون غايةً لنفي الجُنَاح ، لا لنفي المسيس [٤] ، وقيل : أو بمعنى الواو .

والعاشر : التقريب ، نحو : « ما أدْري أسَلَّمَ أو وَدَّع » قاله الحريري [٥] وغيره .

الحادي عشر : الشرطية ، نحو : « لأضْرِبَنَّهُ عاش أو مَاتَ » أي إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ومثله : « لآتِيَنَّكَ أعطَيتَني أو حَرَمْتَني » ، قاله ابن الشجري [٦] .

الثاني عشر : التبعيض ، نحو : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ نقله [٧] ابن الشجري عن بعض الكوفيين ، والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق ، فإن كل واحد مما قبل « أو » التفصيلية وما بعدها بعضٌ لما تقدم عليهما من المجمل ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض [٨] .

تنبيه : التحقيقُ أن « أو » موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون [٩] ، وقد تخرجُ إلى معنى « بَلْ » وإلى معنى الواو ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها ، ومن

---

(١) حاصل الجواب أن ذكر المفروضات وترك الممسوسات لا يدل على عدم العطف – دسوقي (١/ ٧١) .
(٢) أو بمعنى إلى أي إلى أن تقضيني ، وفي نصب المضارع خلاف بيناه سابقًا .
(٣) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، وانظر إلى الهمع (٢/ ١٠) ، والتصريح (٢/ ٢٣٦) ، وابن يعيش (٤/ ٣٨٤) ، وشرح الأشموني (٣/ ٢٩٥) ، والدرر (١/ ٧) ، وشواهد السيوطي .
والشاهد فيه : نصب المضارع بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى إلى .
(٤) أي لأن المعنى غاية عدم المسيس هو الفرض فيفيد أن الفرض جزء من عدم المس فإذا فرضتم ثبت الجناح .
(٥) درة الغواص (٢٦٦) .
(٦ ، ٧) الأمالي الشجرية (٢/ ٣٢٠) .
(٨) أي لتفيد تفصيل مجمل ، لا التبعيض فقط .
(٩) انظر الكتاب (٣/ ١٧٥) قال « وتقول : هل عندك شعيرًا أو بر أو تمر ؟» وقال في (٣/ ١٧٩) « تقول ألقيت زيدًا أو عمرًا أو خالدًا ، وأعندك زيدٌ أو خالد أو عمرو ، كأنك قلت : أعندك أحد من هؤلاء » .

العجب أنهم ذكَرُوا أن من معاني صيغة (١) أفْعَل التخيير والإباحة ، ومَثَّلُوه بنحو « خذ من مالي درهمًا أو دينارًا » أو « جالس الحسنَ أو ابن سيرين » ثم ذكروا « أن » أو تفيدهما ، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك ، ومن البين الفساد ، هذا المعنى العاشر ، و « أو » فيه إنما هي للشك (٢) على زعمهم ، وإنما استفيد معنى التقريب من إثبات (٣) اشتباه السلام بالتوديع ، إذ حصول ذلك – مع تباعد ما بين الوقتين – ممتنع أو مُسْتَبْعد ، وينبغي لمن قال : إنها تأتي للشرطية أن يقول وللعطف لأنه قَدَّر مكانها وإنْ ، والحقُّ أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف (٤) الشرط كما قَدَّره هذا القائل ، وأنَّ أو على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوفُ في معنى الشرط .

[ألا بفتح همزة وخففت　　　لام لها خمس معان ثبتت
أحدها التنبيه قل في الابتدا　　　وهي قبيل الجملتين ابدا]

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف – على خمسة أوجه (٥) :

أحدها : أن تكون للتنبيه ، فتدلُّ على تحقق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين ، نحو ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ (٦) ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٧) ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ، فيبينون مكانها ، ويهملون (٨) معناها .

[إفادة التحقيق حيث ركبت　　　مع همزة ولا على ما قد ثبت
لأجل ذا فامنع وقوع الجملة　　　خالية مما لديهم مثبت
مما به يصدر الجواب　　　كقسم وذا هو الصواب
لشيخنا نظم لما به يقع　　　لقسم أجوبة فليتبع
بلام ما لا أن أجب كل قسم　　　والشرط للفاء ومجزوم علم]

---

(١) أخذًا من دلالة « أو » في المثالين .

(٢) وهو مستفاد من حال المتكلم وهو تردده لا من الصيغة .

(٣) الذي أثبت ذلك هو الحريري في درة الغواص (٢٦٦) لأن الدال على التقريب إنما هو الاشتباه لا أو .

(٤) بدليل أنه عطف الضد عليه لأن المعنى لأضربنه عاش أو إن مات – دسوقي (٧٢/١) فقد أبطل ابن هشام من معاني « أو » الشك وهو المتكلم ، والإباحة والإبهام ، والتخيير من أصل وضعها لأحد الأمرين أو أكثر وقد صرح بذلك سيبويه في الكتاب كما ذكرنا .

(٥) المراد إيقاظ المخاطب ليتحقق ما بعدها .

(٦) [البقرة : ١٣] .

(٧) [هود : ٨] .

(٨) أي يبينون موضعها حيث تدخل على الجملتين ، ولكنهم لا يوضحون معناها الذي وضعت له وهو التنبيه فيقولون حرف تنبيه لا استفتاح ؛ لأنه موجود في حروف النداء والتخصيص ونحوهما ، دسوقي (٧٢/١) .

وإفادتُها التحقيقَ من جهة تركيبها من الهمزة وَلَا ، وهمزةُ الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيقَ ، نحو ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ (١) قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصَدَّرَة بنحو ما يُتَلَقى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ وأختها (٢) « أما » من مُقَدِّمَات اليمين وطلائعه كقوله :

٩٨ – أمَا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الْغَيبَ غيرُهُ وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهِيَ رَمِيمُ (٣)

وقوله :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحيا وَالَّذِي أَمرُهُ الأَمْرُ (٤)

[والثاني للتوبيخ فالتمني واستفهمًا عن نفي ارِو عني
الأندلسي أنك القسم الأخير بل كل همز عنده كذا يصير]

والثاني : التوبيخ والإنكار ، كقوله :

٩٩ – أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ حَولَ التَّنَانِيرِ (٥)

وقوله :

١٠٠ – أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ (٦)

الثالث : التمني ، كقوله :

١٠١ – أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ (٧)

ولهذا نصب « يَرْأَبَ » لأنه جواب تَمَنٍّ مقرون بالفاء .

---

(١) [القيامة : ٤٠] .
(٢) انظر الكشاف (٣٢/١) فقد صرح بذلك في قوله تعالى في البقرة : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ وهو ما نقله ابن هشام في المغني وكلام الزمخشري يبدأ من « والاستفهام إذا دخل على النفي إلخ » كما أن نقله (وطلائعه) في الكشاف « وطلائعها » عودًا على المقدمات لا على اليمين ، والآية رقم (٦٢) من يونس .
(٣) البيت من الطويل لحاتم الطائي وهو في ديوانه (١١٤) ، وشواهد السيوطي (٩٦) ، وجواب البيت الذي بعده .
(٤) سبق الحديث عنه .
(٥) هذا البيت لحسان بن ثابت ، وهو من البسيط ، وهو في ديوانه (١٢٣) ، والخزانة (١٠٣/٢) ، والكتاب (٣٥٨/١) ، وقيل البيت لخداش بن زهير ، وهو في شواهد السيوطي (٩٨) .
والتجشؤ : تنفس المعدة ، والتنانير جمع تنوُّر وهو موقد الطعام .
(٦) البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ، وهو في شرح ابن يعيش (٣٦٠/٢) ، والتصريح (٢٥٤/١) ، والهمع (١٤٧/١) ، وشرح الأشموني (١٤/٢) . والارعواء : الحياء والزجر .
(٧) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وهو في ابن يعيش (٣٦١/٢) ، (١٢٦/٣) ، والتصريح (٢٤٥/١) ، وشرح الأشموني (١٥/٢) وشواهد السيوطي (١٠٠) ويرأب : يصلح ، وأثأت : أنثدت .

والرابع : الاستفهام عن النفي ، كقوله :

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي [١]

وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القِسْمِ ، وهو الشلوبين [٢] .

[إذا بعيده أتى النفي نعم ... بذي الثلاث صار فيما ينتظم
دخولها بجملة اسميه ... عمل لا أعني بها التبريه
ثم التي إلى التمنى حظلت ... لفظا وتقديرا من الخبر ثبت
ولا يجوز رعي موضع لها ... كذا إذا تكررت الغاؤها
حظل أما أول لأنها ... معها لنا التمني فافهم حكمها
والآخران حظلا حيث ثبت ... أنهما كليت عند من ثبت]

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، وتعمل عمل « لا » التَّبْرِئة [٣] ، ولكن تختصُّ التي للتمني بأنها لا خبرَ لها لفظًا ولا تقديرًا ، وبأنها لا يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها ، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت [٤] ، أما الأولُ ؛ فلأنها بمعنى أتمنى ، وأتمنى لا خبر له ، وأما الآخرانِ فلأنها بمنزلة لَيتَ ، وهذا كله قولُ سيبويه [٥] ومَنْ وافقه ، وعلى هذا فيكون قوله في البيت « مستطاع رجوعُه » مبتدأ وخبرًا على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ ، ولا يكون « مستطاع » خبرًا أو نعتًا على المحل و « رجوعه » مرفوع به عليهما لما بينا [٦] .

[وزد لها عرضا وتحضيضا كما ... وافى دخولها برأي العلما
بجملة فعلية وجعلا ... منه ألا رجلا اللذ قد جلا]

والخامس : العَرْض والتحضيض ، ومعناهما : طلبُ الشيء ، لكن العرض طلبٌ بِلِينٍ ، والتحضيض طلب بحثٍّ ، وتختص ألَا هذه بالفعلية ، نحو ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [٧]

---

(١) البيت من البسيط للمجنون ، وهو في شرح الأشموني (١٥/٢) ، والهمع (١٤٧/١) ، وابن يعيش (٣٥٨/٢) ، وشواهد السيوطي رقم (١٠١) ، والجلد : الصبر والتحمل .

(٢) وقد قال : إن همزة الاستفهام متى دخلت على نافٍ لا يمكن أن يكون استفهامًا حقيقيًا بل لغيره ، دسوقي (٣) .

(٣) أي النافية للجنس وسميت ذلك ؛ لأنها لما نفت الجنس كأنها ولت على البراءة منه ، وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيدٌ عدل .

(٤) أي فلا يقال : ألا ماءَ ألا عسلُ بالرفع فيها أو في أحدهما .

(٥) انظر الكتاب (٣٠٦/٢) وما بعدها .

(٦) من أن سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لألا هذه خبرًا ولا يجيزون مراعاة محلها مع اسمها .

(٧) [النور : ٢٢] ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ ﴾ (١) ومنه عند الخليل قوله :

١٠٢ – ألا رجلًا جزاهُ الله خيرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ (٢)

والتقدير عنده « ألا تروني رجلًا هذه صفته » فحذف الفعل مدلولًا عليه بالمعنى .

[وهو على شريطة التفسير وبألا نبه بذا التحرير]

وزعم بعضُهم أنه محذوف على شريطة التفسير ، أي ألا جَزَى اللّٰه رَجلًا جزاه اللّٰه خيرًا ، وألَا على هذا للتنبيه .

[وقال يونس لها التمني ونوّن الاسم اضطرارا يعني]

وقال يونس : ألا للتمني (٣) ، ونَوَّنَ اسم « لا » للضرورة ، وقولُ الخليل أولى ؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل ، بخلاف التنوين ، وإضمارُ الخليل أولى من إضمار غيره ؛ لأنه لم يرِدْ أن يدعُوَ لرجل على هذه الصفة ، وإنما قَصْدُه طلبه ، وأما قول ابن الحاجب (٤) في تضعيف هذا القول « أنَّ يَدلُّ صفة لرجل ، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية » فمردودٌ بقوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ ﴾ (٥) .

[وحسب الأصل الذي تقدما ورد من قد رد ذا فلتعلما
وزيد سادس وسابع لها وهو الجواب ثم تقرير انتهى]

ثم الفَصْلُ بالجملة لازمٌ وإن لم تقدر مفسرة ، إذ لا تكون صفة ؛ لأنها إنشائية .

[إلا بكسر لامها قد شددت أقسامها أربعة كما ثبت
حرف للاستثنا ومعنى غير عطف وزائد بدون نكر
فإن وفي النصب بعيدها فقل بنفسها على الأصح إذ عقل
والرفع بعدها بآية ورد بدل بعض يا أخي فليعتمد

---

(١) [التوبة : ١٣] ﴿ وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ .

(٢) البيت لعمرو بن قنعاس المرادي المذحجي أو ابن قَنْعاس وانظر الكتاب (٣٠٨/٢) ، وشرح الأشموني (١٦/٢) ، والخزانة (١١٢/٢/٤٥٩/١) ، (٤/١٥٦ : ٤٧٧) وهو من بحر الوافر ، وسيتكرر بعد ذلك والشاهد فيه : نصب رجل وتنوينه على إضمار فعل وألاحرف تخصيص والتقدير : ألا تروني رجلًا .

(٣) انظر الكتاب (٣٠٨/٢) .

(٤ ، ٥) فقد فصل في آية ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ ﴾ بين الصفة والموصوف بالجملة المفسرة وهي جملة « هلك » فحاصل هذا الرد منع أن تكون المفسرة أجنبية . والآية رقم (١٧١) من سورة النساء .

بعد له حيث خلا من الضمير والخلف في إيجاب نفي يا خبير]

(إلّا) – بالكسر والتشديد – على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون للاستثناء ، نحو : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [١] وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح ، ونحو : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٢] وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين [٣] ويبعده أنه لا ضميرَ معه في نحو : « ما جاءني أحَدٌ إلا زيد » كما في نحو : « أكلت الرغيف ثُلُثَه » وأنه مخالف للمُبْدَلِ منه في النفي والإيجاب ، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه .

[والكوفيون أنها حرف وفي نـزل مـنـزلـة لا وخـالـفـا
ما بعدها لما قبيلها وذا إيجاب نفي بعد لا فلينبذا
لأنـه عـكـس لما ذكـرنـا ورد ذا الـقـول بمـا قـررنـا
بأن كل أحرف العطف منع وقوعها من بعد عامل سمع
لذا الأخير منحة من الجواب واسمع لثاني القسم نلت ذا الصواب]

و « إلّا » حرفُ عطفٍ عند الكوفيين [٤] ، وهي بمنزلة « لا » العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفي بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفي ، وَرُدَّ بقولهم : « مَا قامَ إلّا زَيدٌ » وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل ، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير ، إذ الأصل : « ما قام أحد إلا زيد » .

[أعني التي كمثل غير وصفا بـهـا وبـالـتـابـع جـمـع عـرفـا
نكر له أو شبهه وذا صدق بـضـده مـن المعـارف أحـق
أو مفرد شبيه جمع قد أتى وامنع بها استثنا وراع المثبتا
لأن الاسـتـثـنـا بـهـا أفـادا ما لـيـس قـصـدنـا لـه مـرادا
كـذاك مـن جـهـة لـفـظـه لما ثبت في جمع منكر اعلما
من منع الاستثناء منه حيث قد أتى له الإثبات أثبت ما ورد]

---

(١) [البقرة : ٢٤٩] والآية ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ .... ﴾ .

(٢) [النساء : ٦٦] ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَـٰرِكُم ... ﴾ .

(٣) انظر شرح الأشموني (٢٢٨/١) .

(٤) المصدر السابق نفسه .

الثاني : أن تكون بمنزلة صفة بمنزلة « غير » فيوصف بها وتاليها ، جمعٌ منكر أو شبهه . فمثال الجمع المنكر : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [١] فلا يجوز في « إلا » هذه أن تكون للاستثناء ، من جهة المعنى ؛ إذ التقديرُ حينئذ لوكان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهمُ الله لم تفسدا . وليس ذلك المراد ، ولا من جهة اللفظ ، لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له ، فلا يصحُ الاستثناء منه [٢] ، فلو قلت : « قام رجَالٌ إلا زيدًا » لم يصح اتفاقًا [٣] .

[وزعم البعض بأن إلا وفت للاستثناء ذا تجلا
وبعد قال لو للامتناع والامتناع النفي بالإجماع
فقد أتى الشرط الذي من أجله لم يمنع البدل أي في قوله
وسوغ التفريغ منها ردا هذا الكلام الأصل فيما أبدي]

وزعم المبرد أن « إلَّا » [٤] في هذه الآية للاستثناء ، وأن ما بعدها بدل ، محتجًا بأن « لو » تدل على الامتناع ، وامتناع الشيء انتفاؤه ، وزعم أن التفريغ بعدها جائز ، وأن نحو : « لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلَّا زَيْدٌ » أجودُ كلام ، ويردُّهُ : أنهم لا يقولون « لَو جَاءَنِي دَيَّارٌ أَكْرَمْتُه » ولا « لَو جاءَني مِنْ أحَدٍ أكرمته » ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز « مَا فِيهَا دَيَّار » و « ما جاءَني مِنْ أحَدٍ » ولما لم يجز ذلك دلَّ على أن الصواب قولُ سيبويه [٥] إنَّ إلَّا وما بعدها صفة .

[وقال بعض ردفت غيرا كما قدم قيدا زاد عندي قد سما
وهو أن غير فيها قد وفت لعوض أو بدل كما ثبت]

---

(١) [الأنبياء : ٢٢] .

(٢) يرى سيبويه أن الآية السابقة لا يصح الاستثناء فيها معنى ولا لفظًا ، وأن المعنى على جعل إلَّا بمعنى غير ، وهي صفة لآلهة ظهر إعرابها على ما بعدها بطريق العارية ، (واللّه) مضاف إليه مرفوع لفظًا ، مجرورًا تقديرًا على سبيل الحكاية ؛ لأن المقصود من الآية نفي التعدد بدليل أن الكون مستقيم أمره ، فلو وجد التعدد لفسد الكون ، دليل على أن الاستثناء لا يصح في الآية ، وكذلك النكرة وهي « آلهة » مثبتة ، فلا يصح الاستثناء منها ، لعدم شمولها ، فلا يجوز الإخراج منها ، وعند سيبويه لذلك بابا ببيان الصلة بين إلَّا وغير ، وأنهما متقاربان معنى وعملًا وانظر الكتاب (٢/٣٣١) والإنصاف (١/٢٦٨) وشرح الأشموني (١/٢٣٣ ، ٢٣٤) .

(٣) لأن الرجال جمع منكر في حيز الإثبات فلا يعم ، ولا يصح الاستثناء الذي هو معيار العموم .

(٤ ، ٥) انظر المقتضب (٤/٤٠٨ ، ٤١١) حاشية رقم (١) فقال : « لا يجوز أن يكون » (إلَّا) وما بعدها وصفًا إلا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ألا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد إلا زيد على الوصف إن شئت ، وكذلك جاءني القوم إلا زيد على ذلك ، ولو قلت : جاءني رجل إلا زيد تريد غير زيد على الوصف لم يجز ؛ لأن الاستثناء ها هنا محال ونرى المبرد قد عدل عن رأيه ووافق سيبويه ، وأخذ أمثلة وقال [هذا باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتًا بمنزلة غير] . وانظر سيبويه (١/٣٧٠) بولاق ، والانتصار (١٨٣) ، وشرح الكافية للرضي (١/٢٢٧) ، والبحر المحيط (٦/ ٣٠٤) .

قال الشلوبين وابن الضائع [1] : ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض ، قالا : وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة ، وهو « لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا » أي : رجل مكانَ زَيدٍ أو عوضًا من زيد .. انتهى .

[والأصل ضعف قياس الآية | على المثال بكلام مثبت
بأن في المثال وصفهم أتى | مخصصا لكن فيها اثبتا
توكيده وههنا قد ذكرا | الأصل لها قاعدة فحررا
وهو إن ما بعد إلا طابقا | موصوفها تخصيصها قد حققا
إلا فتوكيد بدا ووضحا | بأن غيره بذا ما أفصحا]

قلت : وليس كما قالا ، بل الوَصْفُ في المثال وفي الآية مختلف ، فهو في المثال مُخصِّص مثلُه في قولك : « جاءَ رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيدٍ » ، وفي الآية مؤكّد مثلُه في قولك : « متعدد موصوف بأنه غير الواحد » وهكذا الحكم أبدًا : إنْ طابقَ ما بعد إلَّا موصوفَهَا فالوصفُ مُخَصِّص له ، وإن خالفه بإفرادٍ أو غيره فالوصف مؤكد ، ولم أرَ مَنْ أفْصَحَ عن هذا ، لكن النحويين قالوا : إذا قيل : « له عِنْدِي عَشَرَةٌ إلا درهمًا » فقد أقر له بتسعة ، فإن قال : « إلَّا درهم » فقد أقر له بعشرة ، وسِرُّه : أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم ، وكلُّ عشرةٍ فهي موصوفة بذلك ، فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في ﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [2] وتتخرج الآية على ذلك ؛ إذ المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهة لفسدتا ، أي أن الفساد يترتب على تقدير تَعَدُّد الآلهة ، وهذا هو المعنى المراد .

[ثم المعرف الذي قد نكرا | مثل منكر بجنس حررا]

ومثالُ المعرف الشبيه بالمنكر قولُه :

١٠٣ - أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوقَ بَلْدَةٍ | قَلِيل بِهَا الأَصْوَاتُ إلَّا بُغَامُهَا [3]

فإن تعريف « الأصوات » تعريف الجنسِ .

[وشبه جمع قد وفي في الشعر | كالصارم الذكر وصف غير

---

(١) لقد أيد كلام سيبويه ، بأن إلا هنا بمعنى غير ، ولا يصح المعنى على الاستثناء ، بل المراد البدل والعوض ، ونظر إلى مثال سيبويه ، وقد رد ابن هشام عليهما باختلاف الوصف في المثال بأنه مخصص وفي الآية مؤكد . وابن الضائع نحوي أندلسي تلميذ الشلوبين وهو شيخ أبي حيان .

(٢) [الحاقة : ١٣] ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ .

(٣) البيت من الطويل لذي الرمَّة ، وهو في الكتاب (٣٧٠/١) ، والخزانة (٥٦/٢) ، والهمع (٢٢٩/١) ، وفي ديوانه (٦٣٨) أنيخت : أبركت ، والبلدة : الصدر ، وفوق بلدة الأرض . البغام : صوت الناقة وقد ذكر المعرف الشبيه بالنكرة الأصوات .

وعمرو لم يشترط الجمع ولا شبيهه في رأي كل من علا
إذا أتى تمثيله لما ذكر بمفرد نكرة فيما شهر
أن قلت أن النكرات قد تعم من بعد نفي قلت ليس بأتم
لأنه لم ير أن لو بها نفي فراع وانتبه ونبها
وفارقت إلا ذه غيرا ومن وجهين فاحفظنها ولتستبن]

ومثالُ شبه الجمع قولُه :

١٠٤ - لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيمى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوَادِثِ إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ [1]

فإلّا الصَّارِمُ صفة لغيري .

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشْتَرط كونُ الموصوف جمعًا أو شبهه ، لتمثيله بـ « لو كان معنا رجل إلا زيد لَغَلَبْنَا » وهو لا يُجْرِي « لو » مجرى النفي ، كما يقول المبرد .

[فإن غيرا ربما قد حذفوا موصوفها بعكس إلا يعرف
ذا الحكم في الجمل والظروف وقيد الدسوقي ذو المعروف
أن لم يك الموصوف بعد مجرور بمن وفي أصله قبل مسطور
وأن وصفها بها حيث يصح وقوع الاستثناء عندهم يضح
وهو مخالف لما قد قلنا بحسب الآية فافهم عنا
لأنها كمثل غير وامتنع وقوع الاستثنا لعلة تقع]

وتفارق « إلا » هذه « غيرًا » من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ، لا يقال : « جَاءَني إلَّا زيد » ويقال : « جَاءَني غَير زَيدٍ » ونَظِيرُهَا في ذلك الجملُ والظرف [2] ، فإنها تقعُ صفاتٍ ، ولا يجوز أن تَنُوبَ عن موصوفاتها .

والثاني : أنه لا يوصَفُ بها إلا حيث يصح الاستثناء ، فيجوز « عندي درهم إلا دانق » لأنه يجوز إلا دانقًا ، ويمتنع « إلا جيد » ، لأنه يمتنع إلا جيدًا ، ويجوز « دِرْهَمٌ غَيرُ جيدٍ » قاله

(١) البيت من البسيط للبيد ، وهو في الكتاب (٣٧٠/١) ، وشرح الأشموني (١٥٦/٢) ، وفي اللسان إلَّا (٣١٦) ، وفي ديوانه (٦٢) وهو من الخمسين ،والشاهد فيه : وقوع ما بعد إلا مرفوعًا بعد شبه الجمع (غيري) على أن إلا كالبيت السابق بمعنى« غير» وليس ذلك بشرط ؛ لأن سيبويه مثل بالمفرد .

(٢) أي لابد من ذكر المستثنى منه قبل إلا بخلاف غير لأصالتها في الوصفية وتطفل إلَّا عليها في ذلك ، فلم تقو قوتها - دماميني تحفة القريب .

جماعات [1] ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ الآية ، ولمثال سيبويه [2] : «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا» .

[وشرط ابن حاجب وقوعها وصفا على ما نقلته النبها
إذا تعذر تجي استثنا ذكر شذوذا إلا الفرقدان ينتصر]

وشرَطَ ابنُ الحاجب في وقوع «إلا» صفةً تعذرَ الاستثناء [3] ، وجعل من الشاذ قولَه :

١٠٥ - وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ [4]

والوصف هنا مخصص لا مؤكد ، كما بينت من القاعدة .

[ثم التي قد عطفت قد نزلت منزل واو في الذي له ثبت]

والثالث : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفشُ والفَراء وأبو عبيدة [5] ، وجعلوا منه قولَه تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾ [6] ﴿ لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ ﴾ [7] أي ولا الذين ظلموا ، ولا مَنْ ظلم ، وتأولهما الجمهورُ على الاستثناء المنقطع [8] .

[ورابع الأقسام أن تكونا زائدة فلا تُرى ضنينا
والأصل قد حكى هنا من العجب لقد روى ابن مالك وهو عجب
لكن ذا قد رده الدسوقي أكرم به من عالم صدوق]

والرابع : أن تكون زائدةً ، قاله الأصمعي [9] وابن جني ، وحملا عليه قولَه :

١٠٦ - حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا [10]

---

(١) انظر في ذلك شرح الأشموني (١/٢٣٤) فيمتنع إلا جيدًا ؛ لأنه عموم بدلي وهذا لا يجوز ، بخلاف الآية والمثال .

(٢) لأن عمومه شمولي فجاز بخلاف الآية فلا يصح الاستثناء فيها ، والوصف فيها مؤكد للمخالفة ، وفي المثال الوصف مخصص للموافقة .

(٣) انظر الإنصاف (١/٢٦٨) وشرح الأشموني (١/٢٣٤) ، وشرح الكافية لابن الحاجب (١١٢) حيث اشترط هذا الشرط ، خلافًا لسيبويه الذي أجاز ذلك مع عدم تعذر الاستثناء .

(٤) البيت من بحر الوافر لحضرمي بن عامر أو لسواد بن المضرب وهو من شواهد السيوطي (١٠٣) والكتاب (١/٣٧١) لعمرو بن معد يكرب ، والخزانة (٢/٥٢ ، ٥٥) ، والكامل (١٢٤٠) ، والشاهد فيه : وقوع إلا بمعنى غير مع صحة الاستثناء .

(٥) انظر الجنى الداني للمرادي (٥١٨) .

(٦) [البقرة : ١٥٠] .

(٧) [النمل : ١١] .

(٨) أي لكن من ظلم ثم بدل بالحجة الباطلة وهم اليهود في زعمهم الباطل .

(٩) انظر الجنى الداني (٥٢٠) .

(١٠) البيت من الطويل لذي الرمة وهو في ديوانه (١٧٣) وشرح المفصل (٧/١٠٦) والإنصاف (١٥٦) والهمع (١/١٢٠) =

وابن مالك ، وحمل عليه قولَه :

١٠٧ - أرَى الدَّهْرَ إلا مَنْجَنُونًا بأهْلِهِ   وما صاحب الحاجات إلا معذَّبًا [(١)]

وإنما المحفوظ « وما الدهر » ثم إن صحت روايتُه فتُخَرَّج على أن « أرى » جوابٌ لقسم مقدر ، وحذفت « لا » كحذفها في ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾ [(٢)] ودلَّ على ذلك الاستثناء المُفَرَّغ ، وأما بيت ذي الرمة فقيل : غلط منه ، وقيل : من الرواة ، وإن الرواية « آلًا » بالتنوين ، أي شَخْصًا ، وقيل : تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب ، أو ما تَخْلُصُ منه ، فنفيها نفي ، ومناخة : حال ، وقال جماعة كثيرة : هي ناقصة والخبر « على الخسف » و « مناخة » حال ، وهذا فاسد ، لبقاء الإشكال [(٣)] ؛ إذ لا يقال : « جاء زيد إلَّا راكبًا » .

تنبيه : ليس من أقسام إلا التي في نحو : ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [(٤)] وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل [(٥)] من أقسام إلَّا .

[ألا بفتح همزة وشددت   لام لها تحضيضها إذا ثبت
وخصصت بجملة فعلية   وخبرية بغير مرية
كأدواته وما منها ورد   بعكس ذا أوله من يعتمد]

(ألَّا) بالفتح والتشديد - حرفُ تحضيضٍ مُخْتص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ، فأما قولُه :

١٠٨ - وَنُبِّئْتُ لَيلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيلى شَفِيعُهَا [(٦)]

= والحراجيج جمع حرجوج : وهي الناقة الطويلة . والخسف : عدم العلف .

(١) البيت لبعض بني سعد ، من بحر الطويل ورواه المازني كنقل ابن هشام ، ولكن الرواية المشهورة وما الدهر إلا منجنونًا بأهله . وهو في شرح الأشموني (٢٤٨/١) ، والتصريح (١٩٧/١) ، والمقرب (١٨) ، والسيوطي (١٠٧) ، والشاهد في هذا البيت وسابقه وقوع (إلا) زائدة كما قال الأصمعي وابن جني .

(٢) [يوسف : ٨٥] ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ ﴾ .

(٣) وهو وجود الاستثناء المفرغ بعد إيجاب ، وتقديم الحال على عاملها المعنوي وهو على الخسف وتقديم الاستثناء المفرغ على عامله .

(٤) [التوبة : ٤٠] وقد سبق ذكرها .

(٥) الواقع أن ابن مالك لم يذكرها من أقسام إلَّا ، وإنما قال « والتي » بمعنى « إنْ لم » ﴿ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ ﴾ فلا عجيب ، فهو إمام بلا منازع ، وابن هشام كذلك (٢٦٨/٢) .

(٦) البيت من الطويل لقيس بن الملوح في ديوانه (١٩٥) ، وقيل للصمة القشيري وابن الدمينة في ديوانه (٢٠٦) وانظر شواهد السيوطي (١٠٨) والعيني (٤١٦/٣) والخزانة (٤٦٣/١) وقد استشهد النحاة به على أن هلا للتحضيض وقد دخلت على فعل فيه ضمير الشأن ، ونبئ تنصب ثلاثة مفاعيل .

فالتقدير : فهلّا كان هو ، أي الشأن ، وقيل : التقدير : فهلا شَفَعَتْ نفس ليلى ؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس [١] ، وشفعيها على هذا خبر لمحذوف ، أي هي شفيعها .

[وليس من أقسام إلا ألا تغلو كما قدمته مُحلا
كذاك ألّا يسجدوا يا صاح مشددًا إلا لدى الإفصاح]

تنبيه : ليس من أقسام « أَلّا » التي في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ ﴾ [٢] بل هذه كلمتان أن الناصبة ولا النافية ، أو أن المفسّرة [أو المخففة من الثقيلة] ، ولا الناهية ، ولا موضع لها على هذا ، وعلى الأول فهي بدل من (كتاب) على أنه بمعنى مكتوب ، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب ، بقرينة ﴿ وَأْتُونِى ﴾ ومثلها ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ ﴾ [٣] في قراءة التشديد ، لكن أن فيها الناصبة ليس غير ، و « لا » فيها محتملة للنفي ، فتكون ألّا بدلًا من (أعمالهم) أو خبرًا لمحذوف ، أي : أعمالهم ألا يسجدوا ، وللزيادة فتكون (ألا) مخفوضة بدلًا من (السبيل) أو مختلفًا فيها : أمخفوضة هي أم منصوبة ، وذلك على أن الأصل « لئلا » واللام متعلقة بـ« يهتدون » [٤] .

[للانتها إلى زمان أو مكان ما بعدها خلف به قد استبان
فقيل داخل إلى عليه دل قرينة وعكسه كذا نقل
وقيل إن كان من الجنس دخل وقيل مطلقا وقيل لا وجل]

(إلى) – حرف جر ، له ثمانية معان :

أحدها : انتهاء الغاية الزمانية ، نحو : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [٥] والمكانية نحو : ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [٦] وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو : « قرأت القرآن من أوله إلى آخره » أو خروجه نحو : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ونحو : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [٧] عُمِلَ بها ، وإلا فقيل : يدخل إن كان من الجنس ، وقيل : يدخل

---

(١) وهو شفيعها فالتناسب بينهما أحسن .
(٢) [النمل : ٢٩- ٣١] ﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ۝ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾ .
(٣) [النمل : ٢٥] ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .
(٤) في قوله تعالى : ﴿ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النمل : ٢٤] ولئلا متعلقة بيهتدون السابقة (٢٤) .
(٥) [البقرة : ١٨٧] ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ... ﴾ .
(٦) [الإسراء : ١] ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ... ﴾ .
(٧) [البقرة : ٢٨٠] ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ .

مطلقًا ، وقيل : لا يدخل مطلقًا ، وهو الصحيح ؛ لأن الأكثر مع القرينة [١] عدمُ الدخول ، فيجب الحمل عليه عند التردد .

[معية وذا إذا ضممتا شيء لآخر فلا عدمتا
إن لم يكن ضم فلا لذا منع زيد إلى زيد وفي اسم يجتمع
كذا إلى زيد أخي مال تعنى بذين مع زيد قالوا]

والثاني : المعية ، وذلك إذا ضممت شيئًا إلى آخَرَ ، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين [٢] في ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [٣] وقولهم « الذَّود إلى الذَّودِ إبلٌ [٤] » والذود : من ثلاثة إلى عشرة ، ولا يجوز « إلى زَيدٍ مال » تريد مع زَيدٍ مال .

[تبيين فاعلية المجرور من بعد شيئين لدى الجمهور
مفيد حب البغض من تعجب أو اسم تفضيل بنهج العرب]

والثالث : التبيين ، وهي المبينة لفاعِلِيَّةِ مجرورها بعدما يفيد حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو : ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [٥] .

[ووافقت لامًا إذا من بعد أمر وفي دخولها في القصد
وقيل فيه لانتهاء الغايه كأحمد اللّه إليك غايه]

والرابع : مرادفة اللام ، نحو : ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ [٦] وقيل : لانتهاء الغاية ، أي مُنْتَهٍ إليك ، ويقولون « أحمد إليك اللّه سبحانه » أي أنهي حَمْدَه إليك .

[كذاك معني في لها قد أثبتا في الشعر والنثر الصحيح يا فتى]

والخامس : موافقة (في) ، ذكره جماعة [٧] في قوله :

١٠٩ - فَلاَ تَتْرُكَنِّي بالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أجْرَبُ [٨]

(١) أي إن قرائن عدم الدخول ، فيحمل عليه عند التردد والشك وهو عند نقد القرينة .
(٢) انظر الجنى الداني (٣٨٦) فقال : « وكون إلي بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن الكوفيين ، وحكاه ابن هشام عنهم ، وعن كثير من البصريين » .
(٣) [آل عمران : ٥٢] ، [الصف : ١٤] .
(٤) هذا قول العرب ، ومعناه القليل إلى القليل كثير .
(٥) [يوسف : ٣٣] ﴿ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ .
(٦) [النمل : ٣٣] ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ وانتهاء الشيء بغاية أي الهدف المحدد لنهايته زمانًا أو مكانًا .
(٧) انظر الجنى الداني (٣٨٧) وحدد الجماعة بأنهم القتبي وابن مالك ، وأنكر ابن عصفور هذا المعنى ، وما ورد يؤول .
(٨) البيت من الطويل للنابغة ، وهو في ديوانه (٧٨) ، وشواهد السيوطي (١٠٩) ، والأزهية (٢٨٣) ، والخزانة (١٣٧/٤) ، والجنى الداني (٣٨٧) .

قال ابن مالك : ويمكن أن يكون منه ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [1] وتأول بعضُهم البيتَ على تعلق (إلى) بمحذوف ، أي مَطْلي بالقار مضافًا إلى الناس ، فحذف وقلب الكلامَ ، وقال ابن عصفور : هو على تضمين (مطلي) معنى مُبَغَّض ، قال : ولو صح مجيء (إلى) بمعنى (في) لجاز « زيد إلى الكوفة » [2] .

[للابتداء عند توكيد وذا ... أثبته الفراء فيما يحتذى
ومنه آية بها الخليل ... دعا إلها فضله جليل]

والسادس : الابتداء ، كقوله :

١١٠ – تَقُول وَقَدْ عَالَيْتُ بالْكُورِ فوقَهَا ... أيُسْقَى فَلاَ يُرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أحْمَرَا [3]

أي مني .

والسابع : موافقة [4] **عِنْدَ** كقوله :

١١١ – أمْ لا سبِيلَ إلَى الشَّبَابِ وذِكْرُهُ ... أشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ [5]

والثامن : التوكيد ، وهي الزائدة ، أثبت ذلك الفراء [6] ، مستدلًّا بقراءة بعضهم [7] (أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إليهم [8]) بفتح الواو ، وخُرِّجَتْ على تضمين « تهوى » معنى تميل ، أو أن الأصل تَهْوِي بالكسرة ، فقلبت الكسرة فتحةً والياء ألفًا كما يقال في رَضِيَ : رَضَا ، وفي ناصِيَة : نَاصَاة ، قاله ابن مالك [9] ، وفيه نظر ؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل .

[وإي بكسر وسكون الياء ... مثل نعم في اللغة الفصحاء
وزعم البعض بأنها تقع ... بعيد الاستفهام هكذا وقع

(١، ٢) وأيد ذلك ابن مالك وجعل منه الآية الكريمة ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ... ﴾ [النساء : ٨٧] وإلى بمعنى في عنده ، وأنكر ذلك ابن عصفور وأوله بتضمين مطلي معنى « مبغض » .

(٣) البيت من الطويل لابن أحمر وهو في الهمع (٢/ ١٠) ، وشرح الأشموني (٢/ ٢١٤) ، والدرر (٢/ ١٣) ، وشواهد السيوطي (١١٠) والكور : الرحل ، والسقي : هو الركوب مجاز .

(٤) انظر الجنى الداني (٣٨٩) .

(٥) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو من الكامل ، وهو في ديوان الهذليين (٢/ ٨٩) ، وفي معجم الشواهد إنه لحسان وفي ديوانه (٣٠٩) وفي شرح ابن يعيش (٣/ ٢٥) (٦/ ١٣٣) ، والخزانة (٢/ ٢٣٦) والهمع (٢/ ٥١) ، والأشموني (٢/ ٢٧٢) ، والسيوطي (١١٣١) والشاهد فيه : مجيء إلى بمعنى عند . (٦) انظر الجنى الداني (٣٨٩) .

(٧) القراءة لعلي بن أبي طالب ، وزيد بن علي ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، ومجاهد ، تهوى مضارع هوى بمعنى أحب ، ولما ضمن معنى النزوع والميل عدّي بإلى ، البحر المحيط (٥/ ٤٣٣) .

(٨) [إبراهيم : ٣٧] ﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ ... وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾ .

(٩) قال ابن مالك : وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل ... إلخ . الجنى الداني (٣٩٠) .

ولم تقع عند الجميع إلا قبل اليمين دائما تجلا]

(إي) بالكسر والسكون – حرفُ جوابٍ بمعنى نَعَمْ ، فيكون لتصديق المخبرِ ولإعلام المستخبر ، ولوَعْد الطالب ، فتقع بعد « قام زيد » و « هل قام زيد ؟ » و « اضْرِبْ زيدًا » ونحوهن ، كما تقع « نعَمْ » بعدهن ، وزعم ابن الحاجب [١] أنها إنما تقع بعد الاستفهام ، نحو : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [٢] ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم [٣] ، وإذا قيل : « إي والله » ثم أسقطت الواو ، جاز سكون الياء وفَتْحُها وحذفها ، وعلى الأول فيلتقي ساكنان [٤] على غير حَدِّهما .

[وأي بفتح وسكون الياء نـدا قريب وسط وناءي]

(أي) بالفتح والسكونِ – على وجهين : حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط ، على خلاف في ذلك ، قال الشاعر :

١١٢ – أَلَمْ تَسْمَعِي أي عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ [٥]

وفي الحديث الشريف « أي رَبِّ [٦] » وقد تُمَدُّ أَلِفُهَا .

[وحرف تفسير كعندي عسجد أي ذهب غضنفر أي أسد
ما بعدها عطف بيان أو بدل وامنعه عطف نسق لكن نقل
الأصل عن البعض جوازه ورد قولتهم بما عليه يعتمد]

وحرف تفسير [٧] ، تقول : « عِنْدِي عَسْجَد أي ذَهَبٌ » و « غَضَنْفَرٌ أي أَسَدٌ » وما بعدها عطفُ بيانٍ على ما قبلها ، أو بدل لا عطفُ نَسَقٍ ، خلافًا للكوفيين [٨] وصاحبي المستوفي [٩]

---

(١) هذا ما نص عليه في شرحه للكافية (٢٢٩) فقد قال : « أي إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم » .

(٢) [يونس : ٥٣] وتكملتها ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ .

(٣) وهذا ما نص عليه ابن الحاجب (٢٢٩) ، والمرادي (٢٣٥) وعليه الجميع بخلاف نعم فتكون في القسم وغيره ، وإذا وليها القسم تعين إثبات يائها .

(٤) إثباتها ساكنة ، ويغتفر الجمع بين الساكنين . انظر الجنى الداني (٢٣٥) قال دردير : لأن الساكنين ليسا في كلمة واحدة ولا يغتفر التقاؤهما إلا إذا كانا في كلمة وكان الأول لينا والثاني مدغمًا كما في الضالين لكن أجازوه قياسًا على ها اللّه .

(٥) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه (٢٣١) ، والسيوطي (١١٢) ، والدرر (١٤٧/١) ، والهمع (١٧٢/١) ، رونق الضحا : بهاؤه وإشراقه . هدير : صوت الحمام : واستعمل أي للنداء فعبد ترخيم ، عبدة اسم امرأة .

(٦) هذا الحديث في صحيح مسلم : كتاب القدر .

(٧) يفسر ما قبله ويوضحه .

(٨) الذين قالوا بأن « أي » من حروف العطف إذا وقع بين مشتركين في الإعراب نحو هذا الغضنفر أي الأسد .

(٩) المستوفي كتاب في النحو لكمال الدين علي بن مسعود الفرخان ، نقل عنه أبو حيان كثيرًا . والمفتاح كتاب في علوم البلاغة والنحو ليوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكاكي (١٢٦) .

والمفتاح ، لأنا لم نر عاطفًا يَصْلُح للسقوط دائمًا ، ولا عاطفًا مُلَازِمًا لعطف الشيء على مُرَادِفِه ، وتقع تفسيرًا للجُمَل أيضًا ، كقوله :

١١٣ – وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أي أنتَ مُذْنِبٌ ... وَتَقْلِينَنِي لكنّ إيَّاكِ لَا أَقْلِي [1]

[واحك ضميرهم إذا هي أتت ... بعد تقول بعدها فعل ثبت
إسناده إلى الضمير ذكرا ... الأصل هنا قاعدة فاعتبرا
وهي إذا فعل له التفسير ... لأَي وفي فضمه جدير
وافتح إذا فسرته بكلمة ... إذا وحقق ما أتي بكلمة]

وإذا وقعت بعد تقول ، وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ، نحو : « تقول اسْتَكْتَمْتُه الحديث أي سألتُهُ كتمانه » يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت بإذا مكانَ « أي » فتحتَ التاء فقلت : « إذَا سألْتَه » لأن إذا ظرفٌ لـ « تقول » ، وقد نظم ذلك بعضُهم ، فقال :

إذَا كَنَيتَ بأي فِعْلًا تُفَسِّرُهُ ... فضُمَّ تاءَكَ فيه ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإنْ تَكُنْ بإذا يَومًا تُفَسِّرُهُ ... فَفَتْحَةُ التَّاءِ أمْرٌ غَيرُ مُخْتَلِفِ
[شرطا وفهما ودلالة على ... معنى الكمال دمت صاح في علا]

(أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء – اسم يأتي على خمسة أوجه :

١ – **شرطًا** ، نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [2] ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ [3] .

٢ – **واستفهامًا** ، نحو : ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [4] ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ [5] وقد تخفف كقوله :

١١٤ – تَنَظَّرْتُ نَصْرًا والسِّماكين أيهُمَا ... عَلَيَّ مِنَ الْغَيثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ

[وصلة ووصلةً إلى ندا ... ما به أل وذا أخيرها بدا
ثم وموصولية قد أعربت ... في أوجه ثلاثة لها بدت

---

(١) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وهو في شرح ابن يعيش (٨/١٤٠) ، والهمع (٢/٧١) ، والخزانة (٤/٤٩٠) ، وسيتكرر البيت بعد ذلك ، وأصل لكنَّ لكن أما فحذف الهمزة وأدغم .

(٢) [الإسراء : ١١٠] ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ... ﴾ .

(٣) [القصص : ٢٨] ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ... وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ .

(٤) [التوبة : ١٢٤] ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ... فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ .

(٥) [المرسلات : ١٧] ، [الأعراف : ١٨٥] .

أن يحذفا أو يذكرا فاعربا كحذف ما لها أضيف فانسبا
وعكس ذي فيه البنا قد وضحا فادع لمن أفادها ونصحا
والكوفيون أعربوها مطلقا كما التي الشرط لها قد حققا
ومثلها التي للاستفهام أو صفة فحققن نظامي
ثم إذا علمت هذا فادر ما قالوه في لننزعن محكما
وما على معنى الكمال دلت صفة أو حال كما في الجملة]

٣ – **وموصولًا**، نحو: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (١) التقدير: لننزعن الذي هو أشد، قاله سيبويه (٢)، وخالفه الكوفيون وجماعة (٣) من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أيًّا» الموصولة معربة دائمًا كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج (٤): ما تبين لي أن سيبويه غَلِط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يُسَلِّم أنها تعرب إذا أُفردَتْ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت، وقال الجرمي (٥): خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدًا يقول: «لأضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قائم» بالضم. اهـ. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ وأَشَدُّ خبر، ثم اختلفوا في مفعول ننزع، فقال الخليل (٦): محذوف، والتقدير: لننزعَنَّ الفريقَ الذي يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس (٧): هو الجملة، وعُلِّقَتْ ننزع عن العمل كما في ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ (٨) وقال الكسائي (٩) والأخفش: كل شيعة، ومِنْ زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة مِنْ في الإيجاب ويردُّ أقوالَهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز «لأضربَنَّ الفاسِقُ» بالرفع بتقدير الذي يقال فيه: هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة (مِنْ) في الإيجاب، وقولُ الشاعر:

١١٥ – إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ (١٠)

يُرْوَى بضم أي، وحروف الجر لا تعلَّقُ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجار.

---

(١) [مريم: ٦٩].
(٢) الكتاب (٣٩٩/٢).
(٣) انظر الكتاب (٣٩٧/١) بولاق.
(٤) البحر المحيط (٢٠٩/٦).
(٥) البحر المحيط (٢٠٩/٦).
(٦) الكتاب (٣٩٩/١).
(٧) المصدر السابق (٣٩٨/١).
(٨) [الكهف: ١٢] وتكملتها ﴿ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾.
(٩) فالكسائي والأخفش أن (من) زائدة، وكل شيعة مفعول به، وجملة الاستفهام عندهما لا محل لها من الإعراب مستأنفة، وأما الخليل فيرى أن جملة الاستفهام في محل رفع نائب فاعل أي يقال لهم الذي هو أشد، فالموصول حذف صلته، وبقي معمول الصلة، وأما يونس فهي في محل نصب مفعول لننزع ولا حذف وعلق عن العمل بسبب أي.
(١٠) البيت لرجل من غسان، وفيه روايتان إعراب (أيّ) وبناؤها على الضم وقيل: قاله غسان بن وعلة بن مرة، وهو من شواهد السيوطي (١١٥)، وانظر الخزانة (٥٢٢/٢)، وابن عقيل (٨٥/١)، وهذا البيت حجة على ثعلب في زعمه أن (أي) لا تكون إلا استفهامًا. والبيت من المتقارب.

وجوَّز الزمخشري [١] وجماعة كونَهَا موصولة مع أن الضمة إعراب ، فقدَّروا متعلق النزع من كل شيعة ، وكأنه قيل : لننزعن بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل : مَنْ هذا البعض ؟ فقيل : هو الذي هو أشد ، ثم حذف المبتدآن المكتَنِفان للموصول ، وفيه تَعَسُّف ظاهر [٢] ، ولا أعلمهم استعملوا « أيا » الموصولة مبتدأ ، وسيأتي ذلك عن ثعلب .

وزعم ابن الطراوة أن [٣] « أيا » مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متَّصِلًا بأيٍّ ، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانَتْ معربة .

[وما لها وصل بأل فزعما بعض لها الموصول فادروا علما]

وزعم ثعلب [٤] أن « أيا » لا تكون موصولة أصلًا ، وقال : لم يسمع « أيهم هو فاضل جاءني » بتقدير الذي هو فاضل جاءني .

والرابع : أن تكون دالة على معنى [٥] الكمال ، فتقع صفة للنكرة نحو : « زَيدٌ رجلٌ أيُّ رَجُلٍ » أي كاملٌ في صفات الرجال ، وحالًا للمعرفة كـ« مررت » بعبدِ اللّه أي رجل .

[حذف صدر وصلها والعائد وردّ هذا من به يعتمد
بأننا لم نر موصولا حتم صلته اسمية بها ختم
أو عائد يجب حذفه وقد أجاب عنهما بما ليس يرد]

والخامس : أن تكون وَصْلَةً إلى نداء [٦] ما فيه أل ، نحو « يا أَيُّهَا الرجُلُ » وزعم الأخفش أن (أيا) لا تكون وصْلة [٧] ، وأن « أيا » هذه الموصولة حُذِف صَدْرُ صلتها وهو العائد ، والمعنى :

(١، ٢) البحر المحيط (٢٠٨/٦، ٢٠٩) وقد ردَّ أبو حيان عليه بقوله : إن قولك : أيهم موصولة خبر مبتدأ محذوف ، فكلف وادعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه ، وجعل ما ظاهرة جملة واحدة جملتين .

(٣) هو أبو الحسن سليمان بن محمد ، ابن الطراوة عالم نحوي أندلسي من مالقة له باع واسع في النحو والأدب . ت٥٢٨هـ ورأيه في « أيهم أشد » مخالف لما في المصحف الشريف ، ومخالفة الإجماع في أنها إذا لم تضف كانت معربة قال الشيخ الأمير : « يقال هو كثيرًا ما يخرج عن القياس فلا يتمسك به ، ويأتي له نحو ذلك في رسم تاء « ولات » . متصلة بالحين » فلا عبرة برأيه .

(٤) كلامه في المثال يدل على أنها ليست موصولة ، وعدم سماع ذلك ناتج من أن الموصولة لا تكون مبتدأ ، وكلامه لا ينتج نفي الموصولة من أصلها . دسوقي (٨٣/١) فذكره للمثال ، ونفي الموصولة بهذه الملازمة مردودة عليه .

(٥) والكمال مستفاد من معنى (أيّ) في الأسلوب بعد ذكر النكرة والمعرفة .

(٦) لأنه لا ينادى ما فيه أل إلا في لفظ الجلالة ، والعلم المحكي ، أو الضرورة الشعرية ، لأن كلًّا من حرف النداء وأل أداة تعريف ، وهم يكرهون أداتين لمؤول واحد فأقحمت أي لتكون هي المنادى .

(٧) وكلامه ضعيف لأنه يلزم عليه أن تكون شبيهة بالمضاف بالصلة ، وقال الرضي : إن يا دخلت على اسم مبني على الضم فلا تغيره ، الأمير (٦٧/١) كما رد ابن هشام رأيه بأن الاسم مبني دخلت عليه هاء التنبيه .

يا مَنْ هو الرجل ، ورُدَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ، ولا موصول الْتزم كونُ صلته جملة اسمية ، وله أن يجيب عنهما بأن « ما » في قولهم « لا سِيَّما زيدٌ » بالرفع كذلك [١] .

[وزاد ذاك البعض قسما سادسا نكرة موصوفة فاقتبسا]

وزاد قِسْمًا ، وهو : أن تكون نكرة موصوفة نحو : « مَرَرتُ بأيٍّ معجب لك » كما يقال : بمَنْ مُعْجب لك ، وهذا غير مسموع [٢] .

[وامنع لأي حذف مالها تضاف بغير محكي نداء باعتراف
ولا تضفها حين موصول لها إلا لذي معرفة فانتبها
وبعضهم أضافها للنكره ورده أبو على في التذكره]

ولا تكون « أي » غير مذكور معها مضاف إليه ألبتة إلا في النداء [٣] والحكاية ، يقال «جاءني رجل » فتقول : أيٌّ يا هذا ، وجاءني رجلان ، فتقول : أيان ؟ ، وجاءني رجال ، فتقول : أيُّونَ .

تنبيه : قولُ أبي الطيب :

١١٦ - أيَّ يَومٍ سَرَرْتَني بِوِصَالٍ لَمْ تَـرُعْنِـي ثَـلَاثَـةً بِـصُـدُودِ [٤]

ليست فيه « أي » موصولة ؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة ، قال أبو علي في التذكرة في قوله :

١١٧ - أرَأيتَ أيُّ سَوَالِفٍ وَخُدُودِ بَرَزَتْ لَنَا بَيـنَ اللِّوَى فَزَرُودِ [٥]

لا تكون أي فيه موصولة ، لإضافتها إلى نكرة ، انتهى .

---

(١) هذا رد ابن هشام على الأخفش بأن (أيا) موصولة وليست وصلة ، بأنه لا يوجد عائد واجب الحذف ، ولا موصول صلة جملة اسمية دائمًا غير « لاسيما » .

(٢) هذا هو القسم الذي زاده الأخفش ، وهو غير مسموع ؛ لأن المسموع أنها عند وصفها تكون معرفة عند الجمهور في يأيها الرجل .

(٣) لا تستعمل مقطوعة عن الإضافة لفظًا ومعنى إلا في بابي النداء والحكاية ، وقطعها في غير هذين البابين بحسب اللفظ لا بحسب المعنى نحو : يأيها الرجل ، ونحو جاءني رجل فتقول أي يا هذا وهكذا (وألبتة) ينتفي الذكر انتفاء مقطوعًا به قطعًا واحدًا لا تردد فيه لفظًا ومعنى ، والتاء فيها للوحدة ، والهمزة للقطع .

(٤) البيت للتمثيل ؛ لأنه للمتنبي وقتل سنة٣٥٤ وسيتكرر بعد ذلك ، وهو في ديوانه (٢٠٦/١) ، وإضافة أي إلى النكرة يجعلها غير موصولة .

(٥) قال أبو علي في كتابه التذكرة وهو كتاب نحوي : والبيت الآخر مثله ، وهو من الكامل ولا يعرف قائله ، ولم يعلق عليه السيوطي ، والسوالف جمع سالفة وهي صفحة العنق ، وزرود : أماكن كاللوى .

ولا شرطية (١) ؛ لأن المعنى حينئذ : إنْ سَرَرْتَني يومًا بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هي للاستفهام (٢) الذي يُرَاد به النفي ، كقولك لمن ادَّعى أنه أكْرَمَكَ : أيُّ يوم أكرمتني ، والمعنى ما سررتني يومًا بوصالك إلا رَوَّعْتَني ثلاثةً بصدودك ، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّم ظرفها ؛ لأن له الصَّدْر ، والثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد : أي لم ترُعْني (٣) بعده ، كما حذف في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾ (٤) الآية ، أو نصب حالًا من فاعل سَرَرْتَني أو مفعوله ، والمعنى : أي يوم سررتني غير رَائع لي أو غير مَرُوع منك ، وهي حال مُقَدَّرة مثلها في قوله تعالى : ﴿ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ (٥) أو لا محلَّ لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ ﴾ (٦) وكذا في بقية الآية ، وفيه بُعْد ، والمحققون (٧) في الآية على أن الجمل مستأنفة ، بتقدير : فما قالوا له : فما قال لهم ، ومَنْ روى (ثلاثةٌ) بالرفع (٨) لم يجز عنده كونُ الحال من فاعل سررتني ، لخلو «ترُعْني » من ضمير ذي الحال (٩) .

---

(١) لأن المعنى يفسد على شرطيتها .

(٢) المعنى على الاستفهام الإنكاري حتى يتفق مع معنى البيت .

(٣) ترعني مضارع راعه أي أخافه ، كما حذف في الآية أي فيه وهنا كذلك .

(٤) [البقرة : ٤٨] ﴿ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ .

(٥) [الزمر : ٧٣] ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ .

(٦) [البقرة : ٦٧] ﴿ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

(٧) أي في الآية ؛ لأن حذف العاطف لم يثبت في السعة بيقين فلا ينبغي حمل الآية عليه مع أنه متعدد في مواضع فيها ، وأما البيت وإن كان ضرورة إلا أن التخريج متى أمكن على شائع فهو أولى ، وتقدير النفي أيضًا وتسليط النفي عليها ونفي النفي إثبات . حاشية الأمير (٦٨/١) .

(٨) قال في المنصف (١٧٢/١) يجوز أن يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف ، ثم قال : ولا يخفى أن كلام المصنف إنما هو بناء على ما هو الأصل من عدم التقدير .

(٩) أي الموصولة كقوله : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ اختلف العلماء في إعراب «أيّ »في الآية . وأوجز القول فيها .

أولًا : يقول سيبويه : إنَّ : أَيُّهم مبني على الضم ، وصدر الصلة ضمير محذوف أي الذي هو أشد وهذه هي الحالة التي قال الزجاج بغلط سيبويه فيها ، والجرمي ذكر بأنه ما رأى أحدًا بناها على الضم .

ثانيًا : يرى الخليل ويونس وثعلب أن (أيًا) لا تجيء موصولة بل هي إما شرطية وإما استفهامية .

ثالثًا : ذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها تأتي موصولة ، وهي معربة مطلقًا أضيفت أم لم تضف ، وأيدهم الزمخشري .

رابعًا : اختلفوا في مفعول ننزع ، فقال الخليل محذوف تقديره لننزعنَّ الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : هو الجملة ، وعلقت تنزع عن العمل ، وقال الكسائي والأخفش : المفعول كل شيعة ، (ومن) زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة وأقوى الآراء رأي سيبويه للسماع بالآية (أيُّهم أشد) وبيت الشعر «على أيُّهم أفضل »بالبناء على الضم فيهما .

[وإذ على أربعة أقسام فهكذا ذكرها بالتمام
ظرف لما مضى وما سياتي وعلة وفجأة فآتي
وأول لأربع قد انقسم ظرف ومفعول به قد ارتسم]

(إذ) على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون اسمًا للزمن الماضي (١) ، ولها أربعة استعمالات : **أحدها : أن تكون ظرفًا**، وهو الغالب ، نحو : ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (٢) .

والثاني : أن تكون مفعولًا به ، نحو : ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾ (٣) . والغالب على المذكورة في أوائل القَصَص في التنزيل أن تكون مفعولًا به ، بتقدير « اذكر » نحو ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ (٤) و ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ (٥) ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ (٦) وبعضُ المعربين يقول في ذلك : إنه ظرفٌ لـ « اذْكُرْ » محذوفًا ، وهذا وهم فاحش ، لاقتضائه حينئذٍ الأمرَ بالذكر في ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين مِنّا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه .

[وبدل منه وإن يكونا لها الزمان قد أضيف هوَنا]

والثالث : أن تكون بَدَلًا من المفعول ، نحو : ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾ (٧) **فإذْ** : بدلُ اشتمالٍ من مريم على حد البدل في ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٨) . وقولُه تعالى : ﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ ﴾ (٩) يحتمل كونَ **إذْ** فيه ظرفًا للنعمة وكونَها بدلًا منها .

والرابع : أن يكون مضافًا إليها اسمُ زمانٍ صالح للاستغناء عنه ، نحو : « **يومَئِذٍ** ، وحينَئذٍ » أو غيرُ صالح له نحو قوله تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ (١٠) .

---

(١) أي موضوعة للدلالة على الزمن الماضي ، وأنث أربعة لأن مفرد استعمالات استعمال ومن ذكر باعتبار الحالة أو جعل الاستعمالات جمع استعمالة ، انظر الدسوقي (١/٨٥) والشمني (١/١٧٢) .

(٢) [التوبة : ٤٠] ، وإذ فيها ظرف متصرف .

(٣) [الأعراف : ٨٦] ﴿ وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ .

(٤) [البقرة : ٣٠] .

(٥) [البقرة : ٣٤، والإسراء : ٦١، والكهف : ٥٠، وطه : ١١٦] .

(٦) [البقرة : ٥٠] وتكملتها ﴿ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ .

(٧) [مريم : ١٦] ﴿ ... مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ .

(٨) [البقرة : ٢١٧] ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ... ﴾ .

(٩) [المائدة : ٢٠] ﴿ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

(١٠) [آل عمران : ٨] ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ .

وزعم الجمهورُ أن « إذْ » لا تقع إلا ظرفًا [١] أو مضافًا إليها ، وأنها في نحو ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ [٢] ظرف لمفعول محذوف ، أي : اذكروا نعمةَ اللَّه عليكم إذ كنتم قليلًا ، وفي نحو : ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾ [٣] ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعول محذوف ، أي : واذكر قصة مريم ، ويؤيد هذا القولَ التصريحُ بالمفعول في ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾ [٤] .

ومن الغريب [٥] أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم (لَمِن مَنِّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا [٦]) إنه يجوز أن يكون التقدير مَنُّه إذ بعث ، وأن تكون « إذْ » في محل رفع كـ « إذا » في قولك : أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ إذا كان قائمًا ، أي لَمِنْ مَنِّ اللَّه على المؤمنين وَقْتُ بعثه [٧] .. انتهى ، فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلًا ، ثم تَنْظيره بالمثال غير مناسب ؛ لأن الكلام في « إذْ » لا في إذَا ، وكان حقه أن يقول إذْ كَان ؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه « إذْ » تارة وإذا أخرى ، بحسب المعنى المراد ، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا ، والمشهورُ أن حذف الخبر في ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن « إذا » المقدرة في المثال في موضع نصب ، ولكن جَوَّز عبدُ القاهر [٨] كونَهَا في موضع رفع ، تمسكًا بقول بعضهم : أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة ، بالرفع ، فقاس الزمخشري « إذْ » على « إذا » والمبتدأ على الخبر .

والوجه الثاني : أن تكون اسمًا للزمن المستقبل ، نحو : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [٩] والجمهورُ لا يثبتون هذا القِسْمَ ، ويجعلون الآية من باب ﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ﴾ [١٠] أعني من

---

(١) لا تقع إلا ظرفًا وهو الاستعمال الأول ؛ أو مضافًا إليها وهو الاستعمال الرابع ، واتفق الجميع على أن إذ ظرف متصرف ثم اختلفوا فقيل تخرج عن الظرفية إلى البدل والمفعول به ؛ والمضاف إليه ، والجمهور قالوا : لا تخرج إلا لكونها مضافًا إليها .

(٢) [الأعراف : ٨٦] وقد سبق.

(٣) [مريم : ١٦] وقد سبق .

(٤) [آل عمران : ١٠٣] ﴿ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾ .

(٥) قال الدسوقي (٨٦/١) لا غرابة في ذلك ؛ لأن العلماء اتفقوا على أنها ظرف متصرف ، وقد تخرج إلى غيره كالإضافة أو إلى المفعولية به أو البدلية فلا مانع من جعلها مبتدأ ولا يحتاج لسماع هذا النوع بخصوصه من العرب .

(٦) [آل عمران : ١٦٤] والقراءة لم تذكر في المحتسب وذكرت في الدر المصون (٢٥٠/٢) والبحر المحيط (١٠٤/٣) بدون تعيين صاحبها .

(٧) فإذ على حذف مضاف تقديره : وقت .

(٨) هذا رأي تابع فيه عبد القاهر الزمخشري ، وقياسه على هذا المثال غير دقيق ، فإن « إذ » للماضي ، ويوم وهو غير مناسب إذ لا جامع ، لأن إذ للماضي وإذا للمستقبل ، وقد شنع أبو حيان على من يجيز وقوع « إذ » مبتدأ في محل رفع بمثال ، واعتبره خروجًا عن قول الجمهور ، وأبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت : ٤٧١) له دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح المقتصد في جمل الزجاجي ، وهو عالم متمكن في البلاغة والنحو .

(٩) [الزلزلة : ٤] وهذا يأتي في المستقبل أي يوم القيامة .

(١٠) الجمهور لا يثبتون الاستقبال لهذا القسم ويجعلها للمضي دائمًا ، ويجعلون آية ﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ﴾ بأنه مستقبل نزل منزلة الواقع بالفعل فعبر بالماضي ، وإن عبر المضارع فإنما يريد استحضار الصورة العجيبة . وهي الآية [الكهف : ٩٩] ﴿ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا ﴾ .

تنزيل المستقبل الواجب الوقوعِ منزلَةَ ما قد وقع ، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾ (١) فإنَّ « يعلمون » مستقبل لفظًا ومعنى ، لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد أعمل في إذْ ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا .

والثالث : أن تكون للتعليل ، نحو : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ (٢) أي : ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكُم في العذاب ، لأجل ظلمكم في الدنيا ، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرفٌ والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ، فإنه إذا قيل : ضَرَبْتُه إذ أساء ، وأريد بـ « إذ » الوقتُ ؛ اقتضى ظاهرُ الحالِ أن الإساءة سببُ الضربِ ، قولان (٣) ، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول ؛ فإنه لو قيل : (لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ في العذاب) لم يكن التعليل مستفادًا ، لاختلاف زمن الفعلين ، ويبقى إشكال في الآية ، وهو أن « إذ » لا تُبْدَلُ من اليوم لاختلاف الزمانين (٤) ، ولا تكون ظرفًا لينفع ؛ لأنه لا يعمل في ظرفين ، ولا لـ ﴿ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ؛ لأن معمول خبر الأَحْرُفِ الخمسة لا يتقدم عليها (٥) ولأن معمول الصلة لا يتقدم (٦) على الموصول ، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم .

ومما حملوه على التعليل ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ (٧) ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾ (٨) وقوله :

١١٨ – فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ (٩)

وقول الأعشى :

١١٩ – إنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلَا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوا مَهَلَا (١٠)

---

(١) [غافر : ٧٠ – ٧٢] ﴿ ... وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ والآية تفيد الاستقبال كإذا وبدلالة حرف التنفيس وهو السين .

(٢) [الزخرف : ٣٩] والتعليل في إذ ظاهر .

(٣) أي هذان الاحتمالان قولان في إفادة التعليل من إذ أو مستفاد من الكلام .

(٤) أي الدنيا والآخرة وهما متباينان ، ولا يصح إبدال أحد المتباينين من الآخر .

(٥) انظر شرح الأشموني (١٣٦/١) وصريح قوله : حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا في الظرف .

(٦) انظر شرح الأشموني (٧٤/١) حيث قال : (لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول) .

(٧) [الأحقاف : ١١] .

(٨) [الكهف : ١٦] ﴿ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴾ .

(٩) البيت من البسيط لجرير وهو في ديوانه (٢٦١) ، وفي الهمع (٢٢/٢) برواية (أحد) ، وشرح الأشموني (٣٨٢/٣) والسيوطي (١١٦) ، والخزانة (١٣٠/٢) ، والكتاب (٢٩/١) ، وسيتكرر بعد ذلك والشاهد فيه : مجيء إذ للتعليل ، وفيه شاهد آخر وتقديم خبر ما عليها .

(١٠) البيت من المنسرح للأعشى في ديوانه (١٥٥) ، وفي الكتاب (٢٨٤/١) ، والتصريح (٢٧٣/٢) ، وابن =

أي إن لنا حُلُولًا في الدنيا وإن لنا ارتحالًا عنها إلى الآخرة ، وإن في الجماعة الذين ماتُوا قَبلنا إمهالًا لنا ؛ لأنهم مَضَوا قبلنا وبقينا بعدهم ، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذِ التعليلية حرفٌ [١] كما قدمنا .

والجمهور لا يثبتون هذا القسم [٢] ، وقال أبو الفتح [٣] : راجعْتُ أبا علي مرارًا في قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ الآية [٤] مستشكلًا إبدال إذْ من (اليوم) ، فآخِرُ ما تحصَّل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما في حكم اللّه تعالى سواء ، فكأن [٥] اليوم ماضٍ ، أو كأن إذ مُسْتقبلة .. انتهى .

وقيل : المعنى إذ ثَبَتَ ظلمكم ، وقيل : التقدير بعد إذ ظلمتم ، وعليهما أيضًا فـ « إذْ » بدلٌ من [٦] اليوم ، وليس هذا التقدير مخالفًا لما قدمناه في ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ ، لأن المدَّعَى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ [٧] ؛ لأنها لا تحذف لدليل ، وإذا لم تقدر « إذ » تعليلًا فيجوز أن تكون أنَّ وصلتها تعليلًا [٨] ، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم : ﴿ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [٩] أو إلى القَرِينِ ، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ [١٠] بالكسر على الاستئناف .

والرابع : أن تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه [١١] ، وهي الواقعة بعد بَينا أوبَينما كقوله :

= يعيش (١٠٣/١) ، (٧٤/٨) والخزانة (٣٨١/٤) ، والهمع (١٣٦/١) ، وقد روي (وإن في السفر من مضي مهلًا) وعليه فلا شاهد فيه ، وسيتكرر بعد ذلك ، وإذ فيه للتعليل لسابقه والسفر جمع سافر بمعنى مسافر أو اسم جمع .

(١) حتى لا يظهر التنافي بين المضي والاستقبال لو كانت ظرفًا .

(٢) وهو كونه للمستقبل ، لأنها ظرف دائمًا للماضي .

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني صاحب الكتب القيمة كالخصائص ونحوها وهو تلميذ أبي علي الفارسي المقدم عنده ، وكان دائب الاستفسار والاستفادة منه .

(٤) [الزخرف : ٣٩] وقد سبقت .

(٥) أي الدنيا أي فلن ينفعكم الظلم في الآخرة بعد ثبوته عليكم في الدنيا ، وهما في حكم اللّٰه سواء .

(٦) وصح البدل لأنه لا يستغنى عن معناهما فلا من ملاحظة المعنى حتى تصح البدلية .

(٧) أي صالحة للسقوط لو قلت : أكرمتني فأثنيت عليك حينئذ ثم تقول : فأثنيت عليك إذ أكرمتني إن قلت كذلك تصلح للسقوط بأن تقول حين أكرمتني فالصالح للسقوط أحدهما . الأمير (٦٦/١) .

(٨) التعليل بحذف لامه أي لأنكم في العذاب مشتركون ، فالتعليل بهذه المثابة ظاهر .

(٩) [الزخرف : ٣٩] وقد سبقت .

(١٠) أي لهذين الاحتمالين وهما جعل الفاعل ضميرًا للقول أو للقرين فهما إعرابان ، ووجه الاستشهاد أن قراءة الكسر لا يصح فيها أن يكون أن فاعل بل جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا في قوة جواب سؤال أي لأن شيء لم ينفعكم ، وقراءة الكسر موجودة في البحر المحيط (١٧/٨) بإنها غير قراءة الجمهور .

(١١) انظر الكتاب (٢٣٢/٤) (قال : وتكون إذ مثلها .... وذلك قولك : بينما أنا كذلك إذا جاء زيد) .

١٢٠ - اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ [١]

وهل هي ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف توكيد ، أي زائد ؟ ، أقوال [٢] ، وعلى القول بالظرفية ، فقال ابن جني [٣] : عاملُها الفعل الذي بعدها ؛ لأنها غير مضافة إليه ، وعامل « بينا وبينما » محذوف يفسره الفعل المذكور ، وقال الشلوبين [٤] : « إذْ » مُضَافة إلى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعلُ ولا في بينا وبينما ؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملُها محذوف يدل عليه الكلام ، وإذْ بدلٌ منهما ، وقيل [٥] : العامل ما يلي « بين » بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه ، وقيل : « بين » خبر لمحذوف ، وتقدير قولك : « بينما أنا قائم إذ جاء زيد » بين أوقات قيامي مجيء زيد ، ثم حذف المبتدأ مدلولًا عليه بجاء زيد ، وقيل : مبتدأ ، و « إذ » خبره ، والمعنى : حين أنا قائم حين جاء زيد .

وذكر لـ « إذْ » معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة ، قاله أبو عبيدة [٦] ، وتبعه ابن قتيبة [٧] ، وحملا عليه آياتٍ منها ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [٨] **والثاني : التحقيق** ، كـ « قد » ، وحُمِلت عليه الآية ، وليس القولان بشيء ، واختار ابن [٩] الشَّجَري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة ، قال : لأنك إذ قلت : « بينما أنا جالس إذْ جاء زيد » فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر ، وهي مضافة إلى جملة جاء زيد ، وهذا الفعل هو الناصب [١٠] لـ « بين » ، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف اهـ . وقد مضى كلامُ النحويين في توجيه ذلك ، وعلى القول بالتحقيق في الآية ، فالجملة معترضة [١١] بين الفعل والفاعل .

مسألة : تلزم « إذ » الإضافة [١٢] إلى جملةٍ ؛ إما اسمية نحو : ﴿ وَاذْكُرُوٓا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [١٣] أو

---

(١) البيت من البسيط ، لعثير بن لبيد أو عثمان بن لبيد ، أو حريث بن جبلة ، أو أبي عيينة المهلبي ، وانظر الكتاب (٥٢٨/٣) ، وشذور الذهب (١٢٦) ، وابن الشجري (٢٠٧/٢ ، ٢٠٩) وشواهد المغني (١١٦) .
الشاهد : وقوع إذ الفجائية بعد بينا أو بينما .

(٢) أي آراء في حقيقتها .

(٣) فعامل إذ دارت في البيت ، لأنها غير مضافة إليه .

(٤) حكم الشلوبين بإضافتها ولا يعمل المضاف إليه في المضاف .

(٥) أي مكفوفة بالألف في بينا وبما في بينما .

(٦) انظر الجنى الداني (١٩١ ، ١٩٢) فقد صرح المرادي بهما .

(٧) انظر الجنى الداني (١٩٢) وهو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) صاحب كتاب أدب الكاتب وتأويل مشكل القرآن ، وتفسير غريبه ، وهو إمام في الأدب واللغة .

(٨) [البقرة : ٣٠] .

(٩) انظر الأمالي الشجرية (٢٦٤/٢) .

(١٠) هو في المثال (جاء) .

(١١) لأنها فصلت من متلازمين وهي جملة (إذا ظلمتم أي قد ظلمتم) بين الفعل وهو متبع والفاعل وهو أنكم في العذاب .

(١٢) لأن السماع لم يرد بخلاف ذلك .

(١٣) [الأنفال : ٢٦] ﴿ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ ﴾ .

فعلية فعلُها ماضٍ لفظًا ومعنى نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾ (١) ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ (٢) ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ (٣) أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظًا نحو : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ ﴾ (٤) ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (٥) ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ (٦) وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ (٧) الأولى : ظرف لنصره ، والثانية : بدل منها ، والثالثة : قيل : بَدَل ثان ، وقيل : ظرف لثاني اثنين ، وفيهما وفي إبدال الثانية نظر ؛ لأن الزمن الثاني والثالث غَيرُ الأول ، فكيف يبدلان منه (٨) ، ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب ، وهو ضعيف لا يُحمَلُ عليه التنزيلُ ، ومعنى ﴿ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾ (٩) واحد من اثنين ، فكيف يعمل في الظرف وليست فيه معنى فعل ؟ وقد يُجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة ، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب (١٠) ، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسَرِ روائحه . وقد يحذف أحدِ شطري الجملة فيظن مَنْ لا خبرة (١١) له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

١٢١ – هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيـنَ لَنَا ... وَالعَيش منقلب إذْ ذَاكَ أفْنَانَا ؟ (١٢)

والتقدير : إذ ذاك كذلك ، وقال الأخطل :

١٢٢ – كانَتْ مَنَازِلَ أُلَّافٍ عَهِدْتُهمُ ... إذْ نَحْنُ إذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إخْوَانَا (١٣)

---

(١) [البقرة : ٣٠] .

(٢) [البقرة : ١٢٤] ﴿ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ﴾ .

(٣) [آل عمران : ١٢١] ﴿ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَـٰعِدَ لِلْقِتَالِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٤) [البقرة : ١٢٧] ﴿ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ .

(٥) [الأنفال : ٣٠] ﴿ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ ﴾ .

(٦) [الأحزاب : ٣٧] ﴿ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ .

(٧) [التوبة : ٤٠] .

(٨) الزمن الثاني زمن كونهما في الغار ، والثالث وهو قوله لصاحبه غير الأول فلا يبدلان بدل كل .

(٩) ثاني اثنين جامد فلا يصح عمله .

(١٠) انظر المحتسب (٢٨١/١) قال : « لما تجاورا الزمانان وتقاربا جاز عمل الفعل في زمان لم يقع فيه لكنه قريب منه » .

(١١) أي بالحكم المقرر لإذ ، وكتاب المحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات وصدر منه الجزء الأول والثاني بالقاهرة .

(١٢) البيت من البسيط ، للأعلم بن جرادة السعدي أو ابن المعتز وانظر إليه في نوادر أبي زيد (١٨٤) وابن الشجري (١٩٨/٢) والهمع (٢٠٤/١) ، ويس (٣٩/٢) ، والسيوطي (١١٩) ، والأغاني (٢٨٩/١٠) .
والشاهد فيه : حذف أحد شطري الجملة إذ ذاك كذلك .

(١٣) البيت من البسيط ، للأخطل ، وهو في شواهد السيوطي (١٢٠) ، وابن الشجري (٢٠٠/١) ، والشاهد فيه : نحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما .

أُلّاف - بضم الهمزة - جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار ، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما ، والتقدير : عهدتهم إخوانًا إذْ نحن متآلفون إذ ذاك كائن ، ولا تكون « إذ » الثانية خبرًا عن « نحن » ؛ لأنه زمانٌ « ونحن » اسمُ عينٍ ! بل هي ظرف للخبر المقدر ، وإذ الأولى ظرف لعَهِدْتُهم ، ودون : إما ظرف له أو للخبر المقدر ، أو لحال من إخوانًا محذوفة ، أي متصافين دون الناس ، ولا يمنع ذلك تنكيرُ صاحبِ الحال لتأخره فهو كقوله :

١٢٣ - * لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ [١] *

ولا كونُه اسم عين ؛ لأن « دون » ظرفُ مكانٍ لا زمان ، والمشار إليه بـ « ذاك » التجاور المفهوم من الكلام . وقالت الخنساء :

١٢٤ - كأنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إذِ النَّاسُ إذ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا [٢]

« إذ » الأولى ظرف ليتقى ، أو لحمى ، أو لـ « يكونوا » إن قلنا : إن لـ « كان » الناقصة مصدرًا ، والثانية ظرف لـ « بزَّ » ، ومَنْ : مبتدأ موصول لا شرط ، لأن « بَزَّ » عامل في « إذ » الثانية ، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين [٣] ، وبز : خبر مَنْ ، والجملة خبر الناس ، والعائد محذوف ، أي مَنْ عَزَّ منهم ، كقولهم : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم » [٤] ولا تكون « إذ » الأولى ظرفًا لبزَّ ؛ لأنه جزء الجملة التي أضيفت « إذ » الأولى إليها ، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف ، ولا « إذ » الثانية بدل من الأولى ؛ لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه ، ولا يُتْبَع اسمٌ حتى يكمل ، ولا تكون [٥] خبرًا عن الناس ؛ لأنها زمان والناس : اسم عين ، وذاك : مبتدأ محذوف الخبرِ ، أي كائن ، وعلى ذلك فقس .

وقد تحذف الجملة كلُّها [٦] للعلم ، ويعوض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٧] وزعم الأخفش [٨] أن « إذ » في ذلك معربة لزوال

---

(١) هذا صدر بيت لكثير عزة وهو في ديوانه (٢/ ٢١٠) ، وينسب لذي الرمة وليس في ديوانه ، وعجزه [يلوحُ كأنه خِلَلُ] والبيت من مجزوء الوافر ، وهو في كتاب سيبويه (١/ ٢٧٦) ، والخزانة (١/ ٥٣٣) عرضًا ، وشرح الأشموني (٢/ ١٧٤) والشاهد فيه : جواز مجيء الحال من صاحبه النكرة إذا تأخر .

والخلل : جمع خلّة : وهي البطاقة المنقوشة التي يلف بها جفن السيف ، وسيتكرر بعد ذلك .

(٢) البيت من المتقارب للخنساء وهو في ديوانها (٨١) وفي السيوطي (١٢٢) (ومن عزبز) مثل بمعنى من غلب سلب وفي مجمع الأمثال (٢/ ٢٦٣) ، والشاهد فيه : وقوع إذ ظرفًا لفعل سابق مرتين .

(٣) لأن الشرط عندهم فاصل فلا يعمل فيما قبله ؛ لأن الشرط له الصدارة .

(٤) الرابط فيه محذوف وتقديره منه .

(٥) زيادة من (أ) .

(٦) فالتنوين عوض عن الجملة التي حذفت .

(٧) [الروم : ٤، ٥] ﴿ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ .

(٨) انظر الجنى الداني (١٨٦) « قال : لأن « إذ » إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة . فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب فجرت بالإضافة » .

افتقارها إلى الجملة ، وإن الكسرة إعراب ؛ لأن اليوم مضاف إليها ، ورُدَّ بأن باءها لوضعها على حرفين ، وبأن الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل [١] ، قال :

١٢٥ – نَحْنُ الأُلى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا [٢]

أي نحن الأولى عرِفوا ، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه ، فكأنَّ المضاف إليه مذكور ، وبقوله :

١٢٦ – نهيتكَ عَنْ طِلَابِكَ أمَّ عَمرو بِعَافية وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ [٣]

فأجاب عن هذا بأن الأصل « حينئذ » ، ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة [٤] بعضهم ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخرةِ﴾ [٥] أي ثوابَ الآخرة .

تنبيه : أضيفت « إذ » إلى الجملة الاسمية ، فاحتملت الظرفية والتعليليّة في قول المتنبي :

١٢٧ – أمِنَ ازْدِيَارَكِ في الدُّجى الرُّقَباء إذْ حَيثُ كُنتِ مِنَ الظَّلَامِ ضياءُ [٦]

وشرحه : أنَّ أمِنَ فعل ماض ، فهو مفتوح الآخر ، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهَّم شخص ادعى الأدبَ في زماننا وأصَرَّ على ذلك ، والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكَسْب ، لأن الافتعال للتصرف ، والدال بَدَل عن التاء ، وفي : متعلقة به ، لا يأمِنَ ؛ لأن المعنى : أنهم أمنوا دائمًا أن تزدري في الدجى ، وإذ : إما تعليل ، أو ظرف مبْدَل من محل في الدجى ، وضياء : مبتدأ خبره « حيث » ، وابتدئ بالنكرة ؛ لتقدم خبرها عليها ظرفًا ، ولأنها موصوفة في المعنى ؛ لأن من الظلام صفة لها في الأصل ، فلما قدمت عليها صارت حالًا منها ، ومن : للبدل ، وهي متعلقة بمحذوف ، وكان تامة ، وهي وفاعلها خفض بإضافة « حيث » ، والمعنى : إذِ الضياء حاصلٌ في كل موضع حصلت فيه بدلًا من الظلام .

---

(١) لأن الدليل ينوب عنه عند الحذف فكأنه مذكور .

(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل لعبيد الأبرص وهو في ديوانه (٢٨) ، وشواهد السيوطي (١٢٣) ، وابن يعيش (٤٩٠/١) وشرح الأشموني (١٦١/١ ، ١٧٥) ، والتصريح (٤٢/١) ، والهمع (٨٩/١) ، والشاهد فيه : حذف صلة الموصول لوجود الدليل والتقدير : نحن الذين جمعنا جموعنا أو عرفوا بالشجاعة .

(٣) البيت من الوافر لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين (٦٨/١) ، وشواهد السيوطي (١٢٤) ، ويس (٣٩/٢) وشرح الأشموني (٥٦/١) ، وشرح ابن يعيش (٢٩/٣) ، والخزانة (١٤٧/٣ ، ٥٧١) ، والشاهد فيه وأنت إذٍ والأصل حينئذ ثم حذف المضاف ، وبقي الجر .

(٤) هي قراءة ابن حجاز ، وتؤول على حذف مضاف ثواب الآخرة ، وانظر في ذلك البحر المحيط (٥١٨/٤) .

(٥) [الأنفال : ٦٧] ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ ... ﴾ .

(٦) البيت لايحتج به لأن المتنبي من المتأخرين ، وإنما يتمثل بشعرهم فقط وهو في ديوانه (٩/١) . الازديار : هو الزيارة ، والافتعال فيها جيد ، الدجى جمع دجية والمراد الظلام ، والبيت من بحر الوافر وهو في المغني ، وفي شواهد السيوطي غير مذكور لعدم الاحتجاج به ، والشاهد فيه : إضافة إذ للجملة الاسمية واحتمال المعنى الظرفية والتعليلية .

[ولتجزم الفعلين مهما دخلت   إذ ما عليهما وحرفها ثبت]

(إذ ما) : أداة شرط تجزم فعلين ، وهي حرف عند [١] سيبويه بمنزلة إنِ الشرطية ، وظرف عند المبرد [٢] وابن السراج والفارسي ، وعملُها الجزم قليلٌ ، لا ضرورة ، خلافًا لبعضهم .

[إذا على قسمين قال من نقل   إلى الفجائية يامن قد عقل
وخصصت بالجمل الاسمية   ولا تجاب هكذا رضيه]

(إذا) على وجهين :

أحدهما : أن تكون للمُفاجأة [٣] ، فتختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال [٤] ، نحو : « خَرَجْت فإذا الأَسَدُ بالباب » ومنه ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [٥] ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ ﴾ [٦] .

[وما بصدر وقعت قط وُهي   ذي الحال عرف عند الأخفش عهِ
واختاره ابن مالك وقيل بل   ظرف مكان أو زمان يا أجل]

وهي حرفٌ عند الأخفش [٧] ، ويرجِّحه قولهم « خَرَجْتُ فإذَا إنَّ زَيدًا بالْبَاب » بكسر إنَّ ، لأن « إن » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرفُ مكانٍ [٨] عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج [٩] ، واختار الأولَ : ابنُ مالك [١٠] ، والثانيَ : ابن عصفور ، والثالثَ : الزمخشريُّ .

وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ، وقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾ [١١] الآية : إن التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروجَ في ذلك الوقت ، ولا يعرف هذا لغيره ، وإنما ناصبُها عندهم الخبرُ المذكور في نحو : « خرجت فإذا زيد جالس » أو المقدر في نحو «فإذا الأسَدُ » أي حاضر ، وإذا قَدَّرتَ أنها الخبر فعاملُها « مستقر » أو « استقر » .

---

(١) انظر الجنى الداني (٥٠٨) ، والكتاب (٥٦/٣) هارون وبولاق (٤٣١/١) .
(٢) في شرح كافية ابن مالك ينص على أنهما قالا بأنها ظرف ، ولكن المقتضب (٤٥/٢) ينص المبرد على أن إذ ما حرف كإن ، ويتفق مع سيبويه في ذلك .
(٣) أي الهجوم والبغتة .
(٤) أي تدل على أن ما بعدها حاصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة ، بعد تقدم شيء عليها فلا تقع ابتداء .
(٥) [طه : ٢٠] .
(٦) [يونس : ٢١] ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ﴾ .
(٧) الجنى الداني (٣٧٥) وقد اضطرب النقل عنه فنسب إليه القول بأنها ظرف زمان .
(٨) نسب إليه القول بأنها ظرف زمان أيضًا مع ظرف مكان وانظر الجنى الداني (٣٧٤) .
(٩) الجنى الداني (٣٧٤) ونسب إليه القول بأنها ظرف زمان وانظر فيما سبق التسهيل (٩٤) .
(١٠) المصدر السابق والصفحة نفسها .
(١١) [الروم : ٢٥] ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ .

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصَرَّحًا به نحو : ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ ، ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ ﴾ [1] ﴿ فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ ﴾ [2] ﴿ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ ﴾ [3] ﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾ [4] . وإذا قيل « خرجت فإذا الأَسَدُ » ؛ صح كونُها عند المبرد [5] خبرًا ، أي فبالحضرة الأَسَدُ ، ولم يصح عند الزجاج ؛ لأن الزمان لا يُخْبَر به عن الجثة [6] ، ولا عند الأخفش ؛ لأن الحرف لا يخبر به [7] ولا عنه ، فإذا قلت : « فإذا القتَالُ » ؛ صحت خبريتها [8] عند غير الأخفش .

وتقول : « خرجت فإذا زيد جالس » أو « جالسًا » فالرفع على الخبرية ، وإذا نصب به ، والنصب على الحالية والخبر « إذا » إن قيل بأنها مكان ، وإلا فهو محذوف . كأن تقدر في نحو : « خرجت فإذا الأسد » فإذا حضور الأسد [9] .

[والأصل ههنا حكى ما اشتهرا	من قصة اللسع وما قد ذكرا
والحق أن رمت اتساع المثبت	جواز وجهين برأي الثَّبت
ثم الفرّا وخلف قد سألا	عمرا قبيل شيخهم بما جلا
بكيف تبني من وآء أوى كذا	مثل أيون أوأيين فخذا
هذا الذي ذكره الفرا له	وخلف بغير ذا سأله
كلاهما جوابه قد عابا	لما عن الحق هما قد غابا
فأعرض الإمام ثم قالا	لست بمبد لكما مقالا
أو يحضر الشيخ فلما حضرا	قال أنا السائل أو أنت ترى
فقال عمرو سل بما بدا لك	والله استعينه سؤالك
فذكر المسألة الزنيوريه	لأجل أن يفضحه في البريه

(١) [الأنبياء : ٩٧] ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ... ﴾ .

(٢) [يس : ٢٩] ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً ... ﴾ .

(٣) [الشعراء : ٣٣، والأعراف ١٠٨] ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ .

(٤) [النازعات : ١٣، ١٤] ﴿ فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ... ﴾ .

(٥) لأنه يقول بأنها ظرف مكان .

(٦) لأن الزمان لا يكون خبرًا عن الذات لعدم الفائدة الكشاف (٢٠٢/٣) .

(٧) لا يكون خبرًا ولا مبتدأً .

(٨) لأن الزمان يخبر به عن المعنى ، ولا يصح عند الأخفش ؛ لأنه يقول بحرفيتها .

(٩) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإنْ يُفِدْ فأخبرا

ونصب جالسًا على الحالية وصاحبها الضمير المستتر في الخبر .

فـبـجـواب مـسـكـت أجـابـه فيها ومع ذا ما ارتضى جوابه
فـكـان مـا كـان فـظـن خـيـرا بالكل واقتبس لتعطي الأجرا]

مسألة : قالت العرب [١] : « قَدْ كُنْتُ أظنُّ أن العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الزنْبورِ [٢] فإذَا هُوَ هِيَ » وقالوا أيضًا : « فإذا هو إياها » وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لمَّا سأله الكسائيُّ ، وكان من خبرهما أن سيبويه قَدِمَ على البرامكة [٣] .

فعزم يحيى بنُ خالدٍ [٤] على الجمع بينهما ، فجعل لذلك يومًا ، فلما حضر سيبويه تقَدَّم إليه الفَرّاء وخلَفٌ [٥] ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله ثانية وثالثة ، وهو يجيبه ، ويقول له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب ، فأقبل عليه الفراء فقال له : إن في هذا الرجل حِدَّةً وعَجَلة ، ولكن ما تقول فيمن قال : « هؤلاء أبُون ومَرَرْتُ بأبِينَ » كيف تقول على مثال ذلك من وَأيتُ أو أويتُ ، فأجابه ، فقال : أعِدِ النظر ، فقال : لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائي فقال له « الكسائي » : تسألني أو أسألك ؟ فقال له سيبويه : سَلْ أنت ، فسأله عن هذا المثال ، فقال سيبويه : « فإذا هو هي » ولا يجوز النصب [٦] ، وسأله عن أمثال ذلك نحو « خَرَجْتُ فإذا عبدُ اللّه القائمُ ، أو القائمَ » فقال له : كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائي : العربُ ترفع كلَّ ذلك وتنصب ، فقال يحيى : قد اختلفتما ، وأنتما رئيسا بلدَيكُما [٧] ، فمن يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العربُ ببابك ، قد سمع منهم أهلُ البلدين ، فيحضرون ويسألون ، فقال يحيى وجعفر : أنْصَفْتَ [٨] ، فأُحضروا ، فوافقوا الكسائي ، فاستكان [٩] سيبويه ، فأمَرَ له

---

(١) العُرْبُ أو العَرب بضم العين وسكون الراء أو بفتح العين والراء معًا وهم من تكلم باللغة العربية ، والأعراب من سكن البادية فهم أخص من العرب .

(٢) الزنبور : بضم الزاي طير السباع أو هو ذكر النحل وهو المسمى بالدبور وبالطنبور . فإذا هو هي : لسعتها كلسعته في الإيلام .

(٣) البرامكة نسبة لبرمك مجوس من مجوس بلخ كان يخدم النوبهار معبدهم يوقد فيه النيران .

(٤) وهو جد يحيى بن خالد الذي سار وتقدم في الدولة العباسية حتى ولى الوزارة للسفاح ، وأدب هارون الرشيد حتى نكبه وقتل ابنه جعفرًا وحبسه وابنه الفضل في الرقة إلى أن (ت : ١٩٠هـ) .

(٥) (خلف) : غير موجود في الأشباه والنظائر (٦٥/٣) ولا مجالس العلماء (٨) وإنما الموجود الأحمر الكوفي وهو تلميذ الكسائي علي بن المبارك ، ولعل ذلك سهو ، كما في الإنصاف (٧٠٣) أنه خلف الأحمر البصري .

(٦) لأن سيبويه يرى أن المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة . الأشباه والنظائر (٦٦/٣) .

(٧) الكوفة والبصرة .

(٨) قال الزجاجي : دسوقي (٩٥/١) « أي إنصاف إلى إعراب وقدرا لحاجتهم وسيبويه رجل غريب وأخصامه أهل البلد والدولة ، وإنما الحكم العارف بالفصيح وغيره ، وقد لا يعرف الأعرابي إلا لغته الشاذة » .

(٩) أي خضع وتحول من البسط إلى القبض ومن العز إلى الذل فصار يشبه الكين وهو لحم داخل الفرج .

يحيى بعشرة آلاف درهم ، فخرج إلى فارس ، فأقامَ بها حتى مات [١] ، ولم يَعُد إلى البَصْرة ، فيقال : إن العرب قد رُشُوا [٢] على ذلك ، أو إنهم علموا منزلَةَ الكسائي عند الرشيد ، ويقال : إنهم إنما قالوا : القولُ قولُ الكسائي ، ولم ينطقوا بالنصب ، وإن سيبويه قال ليحيى : مُرْهم أن ينطقوا بذلك ، فإنَّ أَلْسِنَتهمْ لا تطوع [٣] به ، ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازمُ بن محمد الأنصاري القرطاجني [٤] ، إذ قال في منظومته في النحو حاكيًا هذه الواقعة والمسألة :

وَالْعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأخبارَ بعد إذَا ... إذَا عَنَتْ فَجْأَة الأَمْرِ الَّذِي دهَما [٥]

وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بعد إذَا ... وربما رَفَعُوا مِن بعدها ، رُبَّمَا

فإنْ تَوَالَى ضَمِيرانِ اكْتَسَى بهما ... وَجْهُ الحقيقةِ من إشكاله غَمَمَا [٦]

لِذَاكَ أعْيَتْ على الأَفْهَامِ مَسْأَلةٌ ... أَهْدَتْ إلى سِيبَوَيهِ الْحَتْفَ وَالْغُمَمَا [٧]

قَدْ كانَتِ الْعَقرب العَوجاء أَحْسَبُهَا ... قِدْمًا أَشَدَّ مِنَ الزنبُورِ وَقْع حُمَا [٨]

وفي الجوابِ عليها هَلْ « إذَا هُوَ هِي » ... أو هَلْ « إذَا هُو إيَّاهَا » قَدِ اخْتَصَمَا

وَخَطَّأَ ابْنُ زِيادٍ وابْنُ حَمْزَةَ في ... ما قَالَ فِيها أبا بِشْرٍ ، وقَدْ ظَلَما [٩]

وغَاظَ عَمرًا عَلِيٌّ في حُكومَتِهِ ... يا لَيتَهُ لم يَكُنْ في أمْرِهِ حَكَمَا [١٠]

كغَيظِ عَمرو عليًّا في حكومته ... يَا لَيتَهُ لم يكن في أمره حَكَمَا [١١]

وفَجَّعَ ابْنُ زِيادٍ كلَّ مُنْتَحَبٍ ... مِنْ أَهْلِهِ إذْ غَدَا مِنهُ يَفِيض دَمَا [١٢]

كفَجْعَة ابنِ زيادٍ كلَّ منتحب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما [١٣]

وأصْبَحَتْ بعده الأنفاسُ باكيةً ... في كل طِرْسٍ كَدَمْعٍ سَحَّ وَانْسَجَمَا [١٤]

---

(١) سنة (١٨٠هـ) وقيل سنة (١٩٤هـ) وسنه اثنان وثلاثون سنة .
(٢) دفعت لهم رشوة لهذا الحكم الظالم .
(٣) فلم يأمرهم ؛ لأن الكسائي كان من جلسائه وصاحب منزلة كبيرة عند الخلفاء .
(٤) نسبة إلى قرطاجنة الأندلسي لا تونس أحد مشايخ أبي حيان إمام كبير في الأدب والبلاغة (ت : ٨٦٤هـ) .
(٥) عنت : علمت ، دهما : غشي .
(٦) وجه الحقيقة : المراد من اللفظ ، الغمم : سيلان الشعر على الوجه أي المحتجب .
(٧) أعيت : صعبت ، الحتف : الهلاك ، الغم : الكرب . (٨) حما : جمع حمة وهي السم .
(٩) ابن زياد : الفراء ، ابن حمزة : الكسائي ، أبا بشر : سيبويه .
(١٠) عمرو : سيبويه ، علي : الكسائي ، حكومته : سؤال العرب .
(١١) عمرو عليًا : عمرو بن العاص وعلي بن أبي طالب . (١٢) ابن زياد : الفراء .
(١٣) ابن زياد : ابن مرجانة .
(١٤) الأنفاس : جمع نفس المداد ، والطرس : الصحيفة : سح : سال ، وانسجما بمعناه .

ولَيسَ يَخلو امْرُؤ مِنْ حَاسِدٍ أضِم	لَوْلَا التنافُسُ فِي الدنيا لمَا أضِمَا [١]
والغَبْنُ فِي الْعِلْمِ أشْجَى محنة عُلِمَت	وَأَبْرَحُ النَّاس شَجْوًا عَالمٌ هُضِمَا [٢]

وقوله « وربما نصبوا – إلخ » وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد « إذا » على الابتداء ، فيقولون : « فإذا زَيدٌ جالسًا » . وقوله « رُبَمَا » في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربَّما في أوله بالتشديد . وغَمَما في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء ، وغُمما في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمَّة . وابن زياد : هو الفراء [٣] ، واسمه يحيى ، وابن حمزة : هو الكسائي ، واسمه علي ، وأبو بشر : سيبويه ، واسمه عمرو ، وألف « ظلما » للتثنية إن بنيته للفاعل ، وللإطلاق إن بنيته للمفعول ، وعمرو وعلي الأولان ، سيبويه ، والكسائي ، والآخران : ابنُ العاص [٤] وابن أبي طالب ﷺ [٥] ، « وحكما » الأول اسم ، والثاني فعل ، أو بالعكس دفعًا للإيطاء ، « وزياد » الأول : والد الفراء ، والثاني زياد بن أبيه [٦] ، وابنه المشار إليه هو ابن مَرْجانة [٧] المُرْسَل في قتلة الحسين ﷺ ، وأضِمَ كغضب وزنًا ومعنى ، وإعجام الضاد ، والوصف منه « أضِم » كفرح ، وهُضِم : مبني للمفعول ، أي لم يُوفَ حَقه .

[جواب ما الفراء عنه قد سأل	أبون جمع لأب فيما حصل
وقل وآى كذا كمثل قد هوى	آوى بوزنه لدى من قد روى
وإن جمعت فاحذفن منهما	لاما كما في أب اللذ قدما
في الرفع قل وأون أو أوونا	وغيره وأين أو أويننا
كما تقول في عصى وفي قفى	اسمين ذاك بهما ولا خفا
وليس ذا يخفى على الإمام	ولا على أصاغر الأنام

---

(١) أضم : مغضب . أضم : غضب .

(٢) الغبن : الظلم ، أشجى : أحزن ، شجوا : حزنًا وألمًا . هضم : ظلم .

(٣) هو أبو زكريا ، يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي أبرع الكوفيين في علمهم ، وكتبه مشهورة و (ت : ٢٠٧هـ) .

(٤) هو عمرو بن العاص أحد قواد الجيوش في عهد الرسول ﷺ وبعده فتح مصر وبعض بلاد الشام (ت : ٤٣) .

(٥) هو الخليفة الرابع ابن عم الرسول ﷺ وزوج ابنته فاطمة ، وأحد المبشرين بالجنَّة تولى علي بن أبي طالب الخلافة فعزل معاوية عن ولاية الشام فحدث قتال شديد في صفين بينهما ثم رضي بالتحكيم الذي انتهى بقتل الخوارج له ظلمًا وعدوانا (ت : ٤٠هـ) .

(٦) هو زياد ابن أبيه الذي ألحقه معاوية بنفسه فصار يدعى زياد بن أبي سفيان ، وكان داهية بليغًا ، عمل كاتبًا لوالي البصرة ثم ولاية فارس والعراق وغيرها ، أول من ضرب النقود في الإسلام وترك الرومية و (ت : ٥٣هـ) .

(٧) هو عبيد الله بن زياد بن أبي سفيان الذي وجه أيام يزيد في جيش لنقل الحسين بن علي ﷺ (ت : ٦٧هـ) ثم قتله ثائرًا للحسين إبراهيم بن الأشتر .

لأنه قد قيل يا خبير مقالة وحسنها جدير
فربما أجاب شخصا بالصواب وهو على رأي سواه ما أصاب]

وأما سؤال الفراء فجوابه أن أَبُونَ جمعُ أبٍ ، وأبٌ فَعَل ، بفتحتين ، وأصله أَبَو ، فإذا بَنينَا مثلَه من « أوى » أو من « وأى » قلنا « أَوىً » كَهَوًى ، أو قلنا « وَأي » ك « هوى » أيضًا ، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مُصْطفى ، وتبقى الفتحة دليلًا عليها فتقول : أَوَونَ أو وَأَونَ رفعًا ، وأَوَينَ أو وأَينَ جرًّا ونصبًا ، كما تقول في جمع عَصًا وقفًا اسمَ رجل عَصَونَ وقَفونَ وعصَينَ وقَفَينَ ، وليس هذا مما يَخْفَى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني : دخلت بغدادَ فأُلْقِيَت عليَّ مسائلُ ، فكنت أجيب على مذهبي ، ويخطئونني على مذاهبهم [1] اهـ . وهكذا اتفق لسيبويه رحمه اللَّه تعالى .

[ثم الذي زاد الكسائي بدا يختص بالسماع هبه أبدا
والنصب عنده لأشيا ذكروا والأصل ردها فعِ ما حرروا]

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه ، وهو « فإذا هُوَ هِي » هذا هو وَجهُ الكلام ، مثل : ﴿ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ ﴾ [2] ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ ﴾ [3] وأما « فإذا هو إياها » إنْ ثَبَتَ فخارجٌ عن القياسِ واستعمالِ [4] النصحاء ، كالجزم بـ « لَنْ » ، والنصب بـ « لم » ، والجر بـ « لعلَّ » ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلم بعضُ العرب به .

[أحدها أن إذا قد ضمنت معنى وجدت ورأيت قد ثبت]

وقد ذكر في توجيهه أمور : أحدها : لأبي بكر بن [5] الخياط ، وهو أن « إذا » ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول ، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده .. انتهى .

وهذا خطأ ؛ لأن المعاني لا تنصب المفاعيلَ الصحيحةَ [6] ، وإنما تعمل في الظروف

---

(١) مثل تخطئة الفراء لسيبويه لأن أصل أب عنده فعْل بسكون العين وجمعه من مثال وأي وأوي كظبي فيجمع عنده على وأَيون وأيون وهذه طريقة الكوفيين وهي مخالفة لطريقة البصريين .

(٢) [الشعراء : ٣٣] . (٣) [طه : ٢٠] .

(٤) لأن الوارد في القرآن الرفع ، والنصب شاذ لا عبرة .

(٥) هو محمد بن أحمد نحوي بغدادي جمع بين المذهب الكوفي والبصري (ت : ٣٢٠هـ) ورأيه كما يقول الزجاجي الأمير (٧٧/١) «فإذا كالنعامة قيل لها : طيري ، فقالت : أنا جمل ، قيل لها : احملي ، فقالت أنا طائر كذلك إذا قيل لها لم تنصبي الاسم الثاني ؟ قالت : أنا بمعنى وجدت قيل لها : فانصبي الاسم الأول أيضًا ، قالت : أنا ظرف مكان خبر عنه » فرأيه بعيد عن الصواب .

(٦) المفاعيل الصحيحة : هي التي ليست على حرف معد أي نصبت صريحًا .

والأحوال ، ولأنها تحتاج على زَعْمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر ، فكان حقها أن تنصب ما يليها .

[والثاني من تلك ضمير النصب قد أعير للرفع مكانه فقد]

والثاني : أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ، قاله ابن مالك ، ويشهد له قراءة الحسن [١] (إيَّاكَ تُعْبَد) ببناء الفعل للمفعول ، ولكنه لا يتأتّى فيما أجازوه من قولك : « فإذا زيدٌ القائمَ » بالنصب ، فينبغي أن يُوَجَّه هذا على أنه نعتٌ مقطوع ، أو حال على زيادة أل ، وليس ذلك مما ينقاس [٢] ، ومَنْ جوَّز تعريفَ الحال أو زعم أن « إذا » تعمل عمل « وجدت » ، وأنها رفعت عبد اللّه بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد ، فقد أخطأ ؛ لأن وجدت تنصب الاسمين ، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل ، وهو قابل للتأويل .

[والثالث النصب مع المفعول به الأصل إذا هو يساويها انتبه
فانفصل الضمير لما حذفا ذا الفعل يا صاح على ما ألفا]

والثالث : أنه مفعول به ، والأصل : فإذا هو يُساويها ، أو فإذا هو يشابهها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، وهذا الوجه لابن مالك أيضًا ، ونظيره قراءة علي ﷺ (لئنْ أكَلَهُ الذِّئْبُ ونَحْنُ عُصبَةً) [٣] بالنصب أي نوجدُ عصبة أو نُرَى عصبةً ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾ [٤] إذا قيل : إن التقدير يقولون : ما نعبدهم ، فإنما حسَّنه أن إضمار القول مستسهل عندهم .

[والرابع المفعول ذو الإطلاق والأصل في هذا بلا شقاق
يلسع لسعها وهذا الفعل فعل ما مر به لتبلو]

والرابع : أنه مفعول مطلق ، والأصل : فإنما هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل كما تقول « ما زَيدٌ إلا شُربَ الإبل » ثم حذف المضاف ، نقله الشلوبين في حواشي المفصل [٥] عن الأعلم [٦] ، وقال : هو أشبه ما وُجِّهَ به النصبُ .

---

(١) [الفاتحة : ٥] فأتي بإياك مكان أنت ، وهذا ظاهر على أن تعبد بالتاء ، أما بالياء ففيه حذف والأصل أنت إله يعبد .
(٢) مجيء الحال معرفة شاذ ، وإن كان جائزًا عن الكوفيين .
(٣) [يوسف : ١٤] ﴿ إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ ﴾ .
(٤) [الزمر : ٣] ﴿ ... إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ وحسَّن حذف الخبر الفعلي في الآية لتقدير القول بخلاف المثال فإن الخبر المحذوف ليس قولًا .
(٥) المفصل كتاب للزمخشري شرحه علماء أجلاء مثل الزمخشري نفسه وابن يعيش وابن الحاجب وغيرهم .
(٦) الأعلم الشنتمري عالم أندلسي في اللغة والأدب شرح شواهد سيبويه في كتاب سماه تحصيل عين الذهب ، وشرح ديوان زهير وطرفة وعلقمة وهو يوسف بن سليمان (ت : ٤٧٦هـ) .

[والخامس النصب على الحال ومن ضمير مخبر بحذف قل فمن]

الخامس : أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو ثابتٌ مثلَهَا ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، كما قالوا « قَضِيَّةٌ وَلَا أبا حَسَنٍ [١] لَهَا » على إضمار مثل ، قاله ابن الحاجب في أماليه [٢] ، وهو وجه غريب ، أعني انتصابَ الضمير على الحال ، وهو مبني على إجازة الخليل « لَهُ صَوتٌ صَوتُ الحمارِ » بالرفع صفة لصوت ، بتقدير مِثْل ، وأما سيبويه فقال : هذا قبيح ضعيف [٣] ، وممن قال بالجواز ابن مالك [٤] ، قال : إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة « مثل » جاز أن تَخْلُفَها المعرفة في التنكير ، فتقول : « مررت برجل زهير » بالخفض صفة للنكرة ، و « هذا زيد زهيرًا » بالنصب على الحال ، ومنه قولهم : « تفَرَّقُوا أيادي [٥] سَبَا » و « أيدي سبا » وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان ؛ لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معد يكرب وقالي قلا .

[وما لغير فجأة ظرفًا أتت لما سيأتي ولشرط ضمنت
وخصصت بالجملة الفعلية بعكس ذات فجاءة فليثبت
والفعل ماضيّ بعيدها أتي وربما مضارعا قد أثبتا]

والثاني ومن وَجْهَي « إذا » : أن تكون لغير مُفَاجأة [٦] ، فالغالبُ أن تكون ظرفًا [٧] للمستقبل متضَمنة معنى [٨] الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ، عكس الفُجَائية ، وقد اجتمعا [٩] في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [١٠] وقوله

---

(١) هذا مثل ذكره عمر يمدح عليا بالخبرة والأحكام القيمة ، وحل الأمور العسيرة ، وليس ذلك بغريب على علي بن أبي طالب وكنيته (أبا حسن) .

(٢) الأمالي : كتاب في مسائل النحو أملاها في دمشق ابن الحاجب وهو أبو عمرو عثمان بن عمر وكان عالمًا في اللغة والنحو (ت : ٦٤٦هـ) .

(٣) لأن المعرفة لا تكون صفة للنكرة إلا على تقدير مضاف مثل . الكتاب (١/١٨١) .

(٤) انظر التسهيل باب المفعول المطلق .

(٥) مثل يقرب للتفرق (وأيادي) منصوبة على الحالية من فاعل تفرقوا ، مع أنها معرفة لإضافتها إلى علم (سبأ) لأن الكلام على حذف مضاف أي مثل .

(٦) أي للشرط .

(٧) يريد الحدث المستقبل لا الزمن المستقبل ؛ لأن الزمان لا ظرف له بل هو الظرف ، واللام في ظرف للمستقبل ، صلة لعامل مخصوص من مادة الوضع .

(٨) وهو تعلق مضمون الجواب على حصول مضمون جواب الشرط ، فالإضافة بيانية .

(٩) اجتمعتا أي الشرطية والفجائية التي تختص بالدخول على الجملة الاسمية كما سبق .

(١٠) [الروم : ٢٥] ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا ... ﴾ .

تعالى : ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾ (١) ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ، ومضارعًا دون ذلك ، وقد اجتمعا في قول أبي ذُؤيب :

١٢٨ – وَالنَّفْس رَاغِبَة إِذَا رَغَّبْتَهَا وَإِذَا تُرَدُّ إِلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ (٢)

[وإنما دخلت الشرطيه في الاسم صورة مع القضيه]

وإنما دخلت الشرطيةُ على الاسم في نحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ (٣) لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير ، لا مبتدأ خلافًا للأخفش ، وأما قوله :

١٢٩ – إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَد منها فَذَاكَ المُذَرَّعُ (٤)

فالتقدير : إذا كان باهلي ، وقيل : حنظلية فاعل باستقر محذوفًا ، وباهلي : فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعًا ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر ، فكأنه لم يحذف (٥) .

[وجزمت ضرورة في الشعر نحو إذا تصبك فلتستقر]

ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة كقوله :

١٣٠ – اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ (٦)

[فصل وقد تخرج عن كل قل من ظرف أو شرطية مستقبل]

قيل : وقد تَخْرُج عن كل من الظرفية ، والاستقبال ، ومعنى الشرط ، وفي كل من هذه فَصْلٌ (٧) .

---

(١) [الروم : ٤٨] فإذا الأولى شرطية في الآية والثانية فجائية .

(٢) البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي وهو وفي ديوان الهذليين (٢/١) ، والهمع (٢٠٦/١) ، والدرر (١٧٤/١) ، والمفضليات (٤٢١) والسيوطي (١٢٥) ، والقصيدة رثا فيها أولاده الخمسة الذين ماتوا من الطاعون ، والشاهد : دخول إذا على الجملتين في البيت .

(٣) [الانشقاق : ١] .

(٤) البيت من الطويل للفرزدق وهو في ديوانه (٥١٤) ، وفي شرح الأشموني (٢٥٨/٢) ، والدرر (١٧٤/١) ، والهمع (٢٠٧/١) والتصريح (٤٠/٢) ، والسيوطي (١٢٦) ، والشاهد : دخول إذا على الاسم على أنه فاعل لفعل محذوف لا مبتدأ كما رأى الأخفش والمذرع مَنْ أمه أشرف من أبيه .

(٥) تنزيلًا لذكر الدال عليه منزلة ذكره نفسه فكأنه لم يحذف .

(٦) البيت من الكامل لعبد قيس بن خفاف أو حارثة ابن بدر الفداني ويروى وإذا تكون خصاصة ، وعليه فلا شاهد فيه ، كما يروى تحمل بالحاء المهملة وسيتكرر بعد ذلك وهو في الخزانة (١٧٦/٢) عرضًا ، والهمع (٢٠٦/١) والأصمعيات (٢٣٠) ، والسيوطي (١٢٧) ، والخصاصة ، الحاجة والشدة : والشاهد : جزم إذا المضارع في ضرورة الشعر .

(٧) أي عقد لها ثلاثة فصول لخروجها من الظرفية ، والاستقبال ، والشرط .

الفصل الأول : في خروجها عن الظرفية :

[أما خروجها عن الظرفية فقد أتى بقولة جلية
لكن ذا قد رده الجمهور وأولوا الموهم يا نحرير]

زعم أبو الحسن في ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ [١] أن إذا جَرٌّ بحتى ، وزعم أبو الفتح [٢] في ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ الآيات فيمن نصب ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ أن إذا الأولى مبتدأ ، والثانية خبر ، والمنصوبين حالان ، وكذا جملة (ليس) ومعموليها ، والمعنى : وَقت وقوعِ الواقعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقتُ رَجِّ الأرض ، وقال قوم في « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ قائمًا » : إن الأصلَ أخْطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير إذا كان قائمًا ، أي وقت قيامه ، ثم حذفت الأوقات ونابت « ما » المصدرية عنها ، ثم حذف الخبر المرفوع ، وهو إذا ، وتبعتها كان التامة وفاعلها في الحذف ، ثم نابت الحالُ عن الخبر ، ولو كانت « إذا » على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال [٣] المعنى كما يستحيل إذا قلت : « أخْطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير يومَ الجمعة » إذا نصبت اليوم ؛ لأن الزمان لا يكون محلًّا للزمان [٤] .

وقالوا في قول الحَمَاسِيِّ :

١٣١ – وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نفسي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أصحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِح [٥]

إن إذا في موضع جر بدلًا من غد .

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولًا في قوله – عليه الصلاة والسلام – لعائشة رضي الله عنها : « إنِّي لأعلم إذا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبى » [٦] .

---

(١) رأي أبو الحسن الأخفش أن « إذا » إذا جُرَّ بحتى خرجت عن الظرفية فلا تضمن معنى في ولا جواب لها حينئذ واستدل بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ [الزمر : ٧١] والآية ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ ﴾ .

(٢) وذهب ابن جني إلى خروج إذا عن الظرفية في قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴾ [الواقعة : ١: ٤] وذلك على قراءة نصب خافضة رافعة فإذا مبتدأ عنده ، وإذا الثانية خبر ، وخافضة رافعة ، وجملة ليس ومعمولها أحوال ، وبعض النسخ ومعمولها على لغة من يلزم المثنى الألف دائمًا ، أما قراءة الرفع المشهورة فإذا ظرفية وتنصب بليس أو بمحذوف .

(٣) أي فسد إذ المعنى هو أخطب أوقات أكوان الأمير كائن في وقت وجوده قائمًا .

(٤) بل يكون محلًّا للأحداث والزمان ليس محلًّا لأنه ظرف .

(٥) البيت من الطويل لأبي الطمحان القيني ، وعزاه جماعة إلى هذبة بن خشرم ، وانظر ابن الشجري (١/١٧٦ ، ٢٧٦ ، ٣٠٠) والسيوطي (١٢٨) والمغني (١٢٨) ، ويا لهف : كلمة تحسر يا تلهفي من هذا الأمير .
والشاهد فيه : خروج إذا عن الظرفية .

(٦) انظر إلى البخاري : كتاب النكاح ، وعائشة بنت الصديق زوج النبي ﷺ وأحبهم إليه ت٥٨هـ .

والجمهورُ على أن « إذا » لا تخرج عن الظرفية [١] ، وأن حتى في نحو : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ حرفُ ابتداء دخل على الجملة بأسْرِها ، ولا عمل له ، وأما ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ فإذا الثانية بدلٌ من الأولى ، والأولى ظرف ، وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحَسَّنه طول الكلام ، وتقديره بعد إذا الثانية ، أي انقسمتم أقْسَامًا ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾ وأما « إذا » في البيت فظرف للَهْفَ ، وأما التي في المثال ففي موضع نصب ، لأنا لا نقدر زمانًا مضافًا إلى ما يكون ، إذ لا موجب لهذا التقدير ، وأما الحديث فـ « إذا » ظرف لمحذوف ، وهو مفعول أعْلَم ، وتقديرهُ شأنَكِ ونحوه [٢] ، كما تعلق « إذ » بالحديث في ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝٢٤ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ ﴾ [٣] .

[كذا خروجها عن استقبال ... إلى المضي ضعفن يا تالي
كما للاستقبال إذ وقد أتت ... للحال ضعفه لديهم ثبت]

الفصل الثاني : في خروجها عن الاستقبال :

وذلك على وجهين : أحدهما : أن تجيء للماضي ، كما جاءت « إذ » للمستقبل في قول بعضهم ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ ﴾ [٤] ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾ [٥] وقوله :

١٣٢ - وَنَدْمَانٍ يَزِيد الكَأسَ طِيبًا ... سَقَيتُ إذا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ [٦]

والثاني : أن تجيء للحال ، وذلك بعد القَسَم ، نحو : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [٧] ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [٨] قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفًا لفعل القسم ؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قَسَم يأتي ؛ لأن قَسَم اللَّه سبحانه [٩] قديم ، ولا لكونٍ محذوف هو حال من « الليل »

---

(١) فهي عند جمهور النحاة من الظروف اللازمة لا المتصرفة ، فأولوا كل ما سبق .

(٢) الجمهور من النحاة أن إذا ظرفية دائمًا وغير متصرفة ، وأولوا ما ورد ، فقالوا : حتى في الآية ابتدائية ، ولا عمل لها ، والجملة بعدها مستأنفة ، وأما آية الواقعة ، فإذا الأولى ظرفية لفعل الشرط أو لجوابه ، وجوابها محذوف لوضوح المعنى ، وإذا الثانية بدل منها والتقدير : انقسمتم وكنتم أزواجًا ثلاثة ، وإذا في البيت ظرف للهف ، والتي في المثال في موضوع نصب ، وفي الحديث : ظرف لمحذوف وهو مفعول أعلم ، كتعلق « إذ » في الآية بحديث في قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝٢٤ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ ﴾ .

(٣) [الذاريات : ٢٤، ٢٥] ﴿ ... فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ .

(٤) [التوبة : ٩٢] .

(٥) [الجمعة : ١١] وتتمتها ﴿ وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ .

(٦) البيت من الوافر للبرج بن مسهر وهو في السيوطي (١٢٩) ، والشذور (٤٥٣) ، والحماسة للمرزوقي (١٢٧٢) . والشاهد فيها : وقوع إذا للدلالة على الماضي . وندمان : من ينادم على الشراب . تَغَوَّرت : أبدت عرضها للمغيب .

(٧) [الليل : ١] . (٨) [النجم : ١] .

(٩) وحينئذ فلا يصح الإخبار بأنه يأتي ، وحيث كان فلا يصح أن يكون المستقبل ظرفًا له .

« والنجم » ، لأن الحال والاستقبال متنافيان [(١)] ، وإذا بطل هذان الوجهان ؛ تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال .. اهـ .

والصحيح أنه لا يصح التعليقُ بـ « أُقْسِمُ » [(٢)] الإنشائي ؛ لأن القديم لا زمان له ، لا حال ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعليقُ بـ « كائنًا » مع بقاء « إذا » على الاستقبال [(٣)] ، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كـ « مَرَرْتُ بِرجُل مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا به غدًا » أي مُقَدرًا الصيد به غدًا ، كذا يقدرون ، وأوضح منه أن يقال : مُريدًا به الصيدَ غدًا ، كما فُسِّرَ قمتم في ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [(٤)] بأردتم .

[واختلفوا في العامل الذي نصبا إذا على قولين فيما نسبا
فقيل شرطها وذا المعتمد أو الجواب وهو ما قد أبعدوا]

مسالة : في ناصب إذا مذهبان : أحدهما : أنه شَرْطُها ، وهو قوله المحققين [(٥)] ، فتكون بمنزلة مَتَى وحيثما وأَيَّانَ ، وقولُ أبي البقاء أنه مردود [(٦)] بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غيرُ وارد ؛ لأن « إذا » عند هؤلاء غيرُ مضافة . كما يقوله الجميع إذا جَزَمَتْ كقوله :

* وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَة فَتَحَملِ [(٧)] *

والثاني : أنه ما في جوابها من فعل أو شبهِهِ ، وهو قول الأكثرين [(٨)] ، ويردُ عليهم أمورٌ :

أحدها : أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب ، والمعمول داخل في جملة عامِلِه [(٩)] .

والثاني : أنه ممتنع في قول زهير :

---

(١) أي فلا يجعل أحدهما ظرفًا للآخر .

(٢) القديم والله تعالى ، فهو أول وخالق لكل شيء . (٣) أي على معناها الأصلي كالحال المقدرة .

(٤) [المائدة : ٦] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ وعبر بأقمتم عن إرادته لأنه يعقبها غالبًا .

(٥) من النحاة ومنهم ابن هشام والأدوات التي ذكرها العامل فيها الشرط لا الجواب ، ويقال في إعرابها اسم شرط منصوب بشرطه ، ولا يقال : إنها اسم زمان خافض لشرطه منصوب بجوابه .

(٦) هو عبد الله بن الحسين العكبري عالم كبير في اللغة والأدب والفقه عاش في بغداد وألف كتبًا كثيرة منها إملاء ما منَّ به الرحمن ، والتبيان ، وشرح اللمع (ت : ٦١٦هـ) . (٧) سبق الحديث عنه .

(٨) من النحويين ، ورد عليهم ابن هشام رأيهم بأمور .

(٩) قال الأمير ردًا على ذلك (٨٢/١) « كل كلمتين أو أكثر كانتا بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معًا جزء كلام يجوز أن تعمل أولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف إليه ولا يجوز العكس . فلا تعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف إليه في مضاف وأما كلمة الشرط والشرط فليستا ككلمة واحدة فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر » .

١٣٣ – بَدَا لِيَ أَنِّي لَستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جائِيًا [(١)]

لأن الجواب محذوف ، وتقديره إذا كان جائيًا فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال : لا أسبق شيئًا وقت مجيئه ؛ لأن الشيء إنما يُسْبَقُ قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضًا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق ، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعامِلهَا إما خبرُ كان أو نفسُ كان إن قلنا بِدَلالتها على الحدَث .

والثالث : أنه يلزمهم في نحو : « إِذَا جِئْتَني اليوم أكرمتك غدًا » أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين [(٢)] ، وذلك باطل عَقْلًا ؛ إذ الحدثُ الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين ، وقَصْدًا ، إذِ المرادُ وقوعُ الإكرام في الغد لا في اليوم .

فإن قلت : فما ناصبُ اليومِ على القول الأول ؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظَرفَي زمانٍ ؟ قلنا : لم يتضادا كما في الوجه السابق ، وعمل العاملِ في ظرفَي زمانٍ يجوز إذا كان أَحَدُهما أَعَمَّ [(٣)] من الآخر نحو : « آتِيكَ يومَ الجمعة سَحَرَ » . وليس بدلًا ، لجواز « سيرَ عليه يومُ الجمعة سَحَرَ » برفع الأول ونصب الثاني ، ونص عليه سيبويه [(٤)] ، وأنشد الفرزدق :

١٣٤ – مَتَى تَرِدَنْ يَومًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا [(٥)]

فيومًا يمتنع أن يكون بدلًا من متى ، لعدم اقترانه بحرف الشرط ، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلًا من إذا ، ويمتنع أن يكون ظرفًا لتجد ؛ لئلا ينفصل « ترد » من معموله وهو « سَفَار » بالأجنبي ، فتعين أنه ظرفٌ ثانٍ لترد .

والرابع : أن الجواب وَرَدَ مقرونًا بـ « إذا » الفجائية ، نحو : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [(٦)] وبالحرف الناسخ نحو : « إِذَا جِئْتَني الْيَوم فإِنِّي أُكرِمكَ » وكل منهما لا يعمل ما

---

(١) البيت من الطويل لزهير في ديوانه ٢٨٧ ، والخزانة (٦٦٥/٣) ، وفي الكتاب (٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢) وسيتكرر بعد ذلك ويروى ولا سابقي شيء فلا شاهد فيه ، والشاهد كما في الشرح كما نسب البيت أيضًا لصرفة الأنصاري .

(٢) هذا القول بأن الجواب هو ناصب الشرط ، ومعنى المثال مخالف لذلك .

(٣) كأنه أراد باليوم مطلق زمن يشمل الجمعة وغيرها ، لأن سحر أخص من يوم الجمعة .

(٤) انظر الكتاب (٢٢٥/١) قال : [ومما لا يحسن فيه إلا النصب] قولهم : سير عليه سحر ، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفًا .

(٥) البيت من الطويل للفرزدق وهو في ديوانه (٣٥٥) ، وشذور الذهب (٩٦) ، والمقرب (٥٠/٣) ، والسيوطي (١٣١) ، وسفار : ماء لهم . أديهم : هو ابن مرداس وكان شاعرًا خبيثًا ، والمستجيز : الذي يأتي القوم يستسقيهم ماء ولبنا . والشاهد فيه : (يومًا) ظرف ثان لترد ، ولا يجوز كونه ظرفًا لتجد لئلا ينتقل ترد من معموله ، وهو سفار بالأجنبي ، ولا بدلًا من متى لعدم اقترانه بالشرط .

(٦) [الروم : ٢٥] وقد سبقت ، قال الدسوقي (١٠٤/١) : « وصرح الأكثرون بأن محل كون إذا معمولة للجواب إذا =

بعده فيما قبله ، وورد أيضًا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ (١) ولا تعمل الصفة فيما قَبْلَ الموصوف ، وتخريجُ بعضهم هذه الآية على أن « إذا » مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن (٢) ومَنْ تابعه في جواز تصرفِ « إذا » وجوازِ زيادة الفاء في خبر المبتدأ ؛ لأن عُسْرَ اليوم ليس مُسَببًا عن النَّقْر ، والجيدُ أن تخرج على حذف الجواب مدلولًا عليه بعسير ؛ أي عَسُرَ الأمر ، وأما قول أبي البقاء (٣) إنه يكون مدلولًا عليه بـ « ذلك » فإنه إشارة إلى النقر فمردود ، لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب ، وذلك ممتنع ، أما نحو « فَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّه وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُه إِلَى اللهِ وَرَسُوله » (٤) فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب ، أي فقد استحقَّ الثوابَ العظيم المستقر للمهاجرين .

قال أبو حيان : وورد مقرونًا بما النافية (٥) نحو : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ الآيَةَ (٦) ، وما النافية لها الصدْر .. انتهى . وليس هذا بجواب ، وإلا لاقترن بالفاء (٧) ، مثل : ﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾ (٨) وإنما الجواب محذوف ، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة . وقولُ بعضهم : إنه جواب على إضمار الفاء مثلُ : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ (٩) مردُودٌ بأن الفاء لا تحذف إلا لضرورة ، كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا (١٠) *

والوصية في الآية نائِبٌ عن فاعل « كُتِب » ، وللوالدين : متعلق بها ، لا خبر ، والجواب

= كان صالحاً ولم يمنع مانع فإن منع فهي معمولة لمحذوف على أن تقديم ممتنع التقديم جائز لغرض مهم والغرض المهم هنا ، قال الرضي : تضمن إذا الشرط الذي له الصدر فيجوز تقدم إذا هذه من حيث إنها شرطية ، ويكون عاملها هو الجواب ولو اقترن بإذا الفجائية أو الناسخ » وقد أجاد في الرد .

(١) [المدثر : ٨، ٩] .

(٢) أبو الحسن الأخفش يجوز خروج إذا عن الظرفية ، وزيادة التاء في خبر المبتدأ وإن لم يدل على شرط أو سببية مثل الذي يأتيني فله درهم ، ولا سببية في الآية .

(٣) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/٢٧٢) فقد صرح بأن العامل في إذا ما دل عليه « فذلك » لأنه إشارة إلى النقر .

(٤) الحديث الشريف موجود في صحيح البخاري باب الإيمان ، وهو من عُمُد الأحاديث .

(٥ ، ٦) [الجاثية : ٢٥] وتكملة الآية ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ . وما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو ردٌّ على الأكثرين .

(٧) يرد ابن هشام على أبي حيان بأن الجواب هنا مقترن بما النافية ، فلو كان الجواب لاقترن بالفاء ، وقد صرح الرضي بقوله : لعدم أصالة إذا في الشرطية جاز أن يكون جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ وقد قرن ابن هشام جواب إن الشرطية باللام وهذا ممنوع (لاقترن) .

(٨) [فصلت : ٤١] .

(٩) [البقرة : ١٨٠] ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ... ﴾ .

(١٠) البيت سبق وسيتكرر مرات أخرى .

محذوف ، أي فليُوص .

وقول ابن الحاجب : إنَّ « إذا » (١) هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جوابٍ ، وإن عاملها ما بعد « ما » النافية كما عمل ما بعد « لا » في يوم من قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢) **وإن ذلك من التوسع في الظرف مردودٌ بثلاثة أمور : أحدها** : أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر ، كقوله :

١٣٥ - * وَنَحْن عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَينَا (٣) *

والثاني : أن « ما » لا تقاس على « لا » ، فإن « ما » لها الصَّدْرُ مطلقًا بإجماع البصريين ، واختلفوا في « لا » ، فقيل : لها الصدر مطلقًا ، وقيل : ليس لها الصدر لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو : « إنْ لاَ تَقُمْ أقمْ » و « جاء بِلَا زَادٍ (٤) » وقوله :

١٣٦ - ألا إنَّ قُرْطًا عَلَى آلة ألَا إنَّنِي كَيدَهُ لاَ أكِيد (٥)

وقيل : إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر ، لحلولها محل أدواتِ الصدْرِ ، وإلا فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد (٦) سيبويه ، إذ جعل انتصابَ « حب العراق » في قوله :

١٣٧ - * آلَيتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ (٧) *

على التوسع وإسقاط الخافض وهو « عَلَى » ، ولم يجعله من باب (٨) « زيدًا ضرَبْتُهُ » لأن التقدير لا أطعمه ، و « لا » هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملًا (٩) .

والثالث : أن « لا » في الآية حرفٌ ناسخ مثله في نحو : « لا رَجُلَ » والحرفُ الناسخ لا

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب (١٦٢) . (٢) [الفرقان : ٢٢] ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ .

(٣) الرجز لعبد الله بن رواحة ، فقوله عن فضلك متعلق باستغنينا ، وعمل ما بعدها فيما قبلها لضرورة الشعر ، والقرآن قمة الإعجاز لا ضرورة فيه . وانظر الهمع (٨٨/٢ ، ٨٩) ، وشرح الأشموني (٤٢/٣) ، والسيوطي (١٣٣) ، وسيتكرر بعد ذلك .

(٤) فصل بـ « لا » بين الجار والمجرور كما فصل بها بين إنْ وتقم في المثال السابق .

(٥) البيت للأخرم السنبسي وهو من المتقارب ، وفي يس (٢٥٥/١) ، وشواهد السيوطي (١٣٤) وروي « ما أكيد » وقرط : اسم رجل : على آلة : أي حالة والمراد بها حالة خبيثة وقد فصل بـ « لا » بين المعمول وهو كيده ، والعامل وهو أكيد .

(٦) انظر الكتاب (٣٨/١) .

(٧) البيت من البسيط للمتلمس وهو في الكتاب (٣٨/١) وشواهد المغني (١٣٥) ، والمغني (١٤٨) ، وسيتكرر بعد ذلك ، والشاهد فيه : . نصب حب العراق على نزع الخافض .

(٨) أي باب الاشتغال ، فحذف فيه العامل على شريطة التفسير .

(٩) لأن ذلك خاص بباب الاشتغال ، لا باب النصب على نزع الخافض .

يتقدَّمه معمول ما بعده ، ولو لم يكن نافيًا ، لا يجوز [١] : « زيدًا إنِّي أَضْرِبُ » فكيف وهو حرف نفي ؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مَصدر ، وهم يُطلقون القولَ بأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، وإنما العامل محذوف ، أي اذكر يوم ، أو يعذبون يوم .

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [٢] فيقال : لا يصح الجديد أن يعمل في « إذا » ؛ لأن إنَّ ولامَ الابتداء يمنعان من ذلك ؛ لأن لهما الصدْر ، وأيضًا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف . والجواب أيضًا أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد ، أي إذا مزقتم تجددون ؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ، نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾ [٣] وأما ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [٤] فالجملة جوابٌ لقسم محذوف مقدر قبل الشرط ، بدليل ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [٥] الآية ، ولا يسوغ أن يقال : قدرها خالية من معنى الشرط ، فتستغني عن جوابٍ ، وتكون معمولة لما قبلها وهو ﴿ وَقَالَ ﴾ أو ﴿ نَدُلُّكُمْ ﴾ أو ﴿ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت [٦] .

[كذا خروجها عن الشرطيه للظرف في آي أتت جليه]

الفصل الثالث : في خروج إذا عن الشرطية :

ومثالُه قولُه تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [٧] وقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ [٨] « فإذا » فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابًا لاقترنت بالفاء مثل : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٩] وقول بعضهم : « إنه على

---

(١) لأنه يجوز أن يتقدم معمول خبر إن عليها كما في هذا المثال ، وكذلك المصدر .

(٢) [سبأ : ٧] وقد أورَدَ الآية شاهدًا على الأكثرين الذين يرون أن إذا منصوبة بالجواب ، وقد يكون في الجواب موانع كما ذكر .

(٣) [البقرة : ٢١٥] .

(٤) [الأنعام : ١٢١] ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ .

(٥) [المائدة : ٧٣] ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٦) أي في وقت التمزيق ، وإنما وقعت في حال حياتهم يقولون ذلك استهزاء بالرسول ﷺ واستخفافًا به .

(٧) [الشورى : ٣٧] ﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا ... ﴾ .

(٨) [الشورى : ٣٩] .

(٩) [الأنعام : ١٧] ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ ... ﴾ .

إضمار الفاءِ [١] » تقدم ردُّه ، وقول آخر : « إن الضمير توكيد لا مبتدأ ، وأن ما بعده الجواب » ظاهِرُ التعسُّفِ [٢] ، وقول آخر : « إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها » تكلف [٣] من غير ضرورة .

ومن ذلك « إذا » التي بعدها القَسَمِ نحو : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ [٤] ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [٥] إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابًا في المعنى كما في قولك : « آتيكَ إذا أَتَيتَني » فيكون التقدير : إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت . وهذا ممتنع ، لوجهين : **أحدهما** : أن القَسم الإنشائي لا يقبل التعليق ؛ لأن الإنشاء إيقاع [٦] ، والمعلق يحتمل الوقوع وَعَدَمَه ، فأما « إنْ جَاءَني فَوَاللهِ لأُكْرِمَنَّهُ » فالجوابُ في المعنى [٧] فِعلُ الإكرام ؛ لأنه المسبَّبُ عن الشرط ، وإنما دَخَلَ القسم بينهما لمجرد التوكيد ، ولا يمكن ادعاء مثْل ذلك هنا ؛ لأن جواب ﴿ وَٱلَّيۡلِ ﴾ ثابت [٨] دائمًا ، وجواب ﴿ وَٱلنَّجۡمِ ﴾ ماض [٩] مستمر الانتفاء ، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبَلٍ وهو فعل الشرط .

والثاني : أن الجواب خبَري ، فلا يدل [١٠] عليه الإنشاء ، لتباين حقيقتهما .

[وأيمن المختص بالقسم قد	أتى سما ومفردًا فليعتمد
من يُمن اشتق بهمز وصل	والبعض خالف كما بالأصل
يلزمه الرفع بالابتداء	وحذف خبره بلا امتراء
كذا الإضافة إلى اسم اللّه	وقيل غير ذا وما بواه]

(ايمن) المختص بالقسم [١١] ، اسمٌ لا حرف ، خلافًا للزجاج [١٢] والرماني ، مفرد مشتق

---

(١) تقدم رده بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر

من يفعل الحسنات اللّه يشكرها والشر بالشر عند اللّه مثلان

(٢) لأن المقام لا يقتضي تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم .

(٣) لأن كونها غير شرطية يغني عن التكلف وهو تقدير الجواب وقوله : من غير ضرورة رُدَّ بأن هناك ضرورة داعية لارتكابه وهو جريان إذا على غالب أحوالها وهو كونها شرطية .

(٤) [الليل : ١] . (٥) [النجم : ١] .

(٦) أي مدلوله متوقع بنفس التطق به بخلاف الخبر فليس كذلك .

(٧) وفي الظاهر جملة القسم الذي هو إنشاء .

(٨) هو قوله : ﴿ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ﴾ أي لأن تفريق الشيء ثابت دائمًا .

(٩) أي وهو ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ﴾ ، فإن ضلال النبي ﷺ مستمر الانتفاء فلا يعلق على أمر مستقبل .

(١٠) أي إن شأن جواب إذا أن يكون خبريًا محتملًا للوقوع وعدمه .

(١١) خرج به الواقع في نحو ايمنُ القوم باردة ويمْن أيمنهم فإنه جمع يمين باتفاق فبهذا لا خلاف ؛ لأنه اسم أما الأول فلا يستعمل إلا في القسم .

(١٢) الذي يقول بأنها حرف .

من اليُمْنِ وهو البركة ، وهمزته وَصْل ، لا جمع يَمِينٍ وهمزته قطع ، خلافًا [١] للكوفيين ، ويردُّه جواز كسر همزته ، وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو : أَفْلُسٍ وأَكْلُبٍ ، وقولُ نُصيب :

١٣٨ – فَقَالَ فَرِيقُ الْقَومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ : لايْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي [٢]

فحذف ألفها في الدَّرْج ، ويلزمه الرفعُ بالابتداء وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم اللّه سبحانه وتعالى : خلافًا لابن دُرُسْتُوَيهِ [٣] في إجازة جَرِّه بحرف القَسم ، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكافِ الضمير ، وجوَّز ابنُ عصفور كونَه خبرًا والمحذوف مبتدأ ، أي قَسَمي ايْمُنِ اللّهِ .

[وذكروا للبا معان عشره وأربعا أصلها الإلصاق فره
معنى لها ملازم على الدوام وهو على قسمين فافهم ما يرام]

* * *

---

(١) القائلين أنها جمع يمين وهمزتها قطع لأن هذا الوزن مختص بالجمع كأكلب وأفلس ومثله أيمن .

(٢) البيت من الطويل لنصيب وهو في ديوانه (٩٤) ، وفي الكتاب (١٤٧/٢ ، ٢٧٣) ، والهمع (٤٠/٢) ، والدرر (٤٤/٢) وهو شاعر أموي (ت : ١٠٨هـ) .
والشاهد : يمن اللّه . حيث حذف ألفها ، وجعله مبتدأ مرفوعًا ، والفريق : الطائفة من الناس ، ونشدتهم : استحلفتهم باللّه .

(٣) أجاز جره بحرف القسم وقيده بالواو تقول : وايمن اللّه .

حَرْفُ ٱلبَاء

الباء المفردة – حرفُ جر لأرْبَعَةَ عَشَرَ معنًى : أولها : الإلصاق [١] ، قيل : وهو مَعنًى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه [٢] ، ثم الإلصاق حقيقيٌّ [٣] كـ « أمْسَكْتُ بزيد » إذا قبضْتَ على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه ، ولو قلت : « أمسكته » احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ، ومجازيٌّ نحو : « مررت بزيدٍ » أي ألصقْتُ مروري بمكان يقرب من زيد ، وعنِ الأخفش أن المعنى مررت على زيد ، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾ [٤] وأقول : إن كلًّا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًّا إذا كان مُفْضِيًا إلى نفس المجرور كـ « أمسكت بزيد ، وصَعِدتُ عَلَى السَّطْح » فإن أفضى إلى ما يقرب منه ؛ فمجاز كـ « مررت بزيد » في تأويل الجماعة [٥] ، وكقوله :

١٣٩ – * وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْـمُحَلَّقُ [٦] *

فإذا استوى التقديرانِ في المجازية ؛ فالأكثر استعمالًا أولى بالتخريج عليه ، كـ « مررت بزيد ، ومررت عليه » وإن كان قد جاء كما في ﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم ﴾ [٧] ﴿ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾ [٨] .

١٤٠ – * وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِي [٩] *

إلا أنَّ « مررتُ به » أكثر ، فكان أولى بتقديره أصلًا ، ويتخرج على هذا الخلافِ خلافٌ في المُقَدَّر [١٠] في قوله :

١٤١ – * تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [١١] *

---

(١) وهو اتصال شيء بشيء سواء كانا معنيين أو معنى وذاتًا .

(٢) انظر الكتاب (٢١٧/٤) « قال وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط .. » .

(٣) الحقيقي بأن مسّه ، وإن كان لما يقرب من المجرور فمجازي .

(٤) المعنى عند الأخفش في مررت على زيد ، الباء عنده في هذا المثال ليست للإلصاق ، وإنما للاستعلاء بدليل الآية من سورة الصافات (١٣٧) .

(٥) لأنه يقرب منه ، وهذا في تأويل الجماعة غير الأخفش .

(٦) البيت من الطويل للأعشى وهو في ديوانه (١٥٠) ، والسيوطي (١٣٧) ، والأغاني (١١٠/٩ ، ١١١) ، وسيتكرر البيت بعد ذلك . المحلق : عبد العزيز بن خيشة ، وسمي محلّقًا ؛ لأن حصانًا عضّه في دجنته فحلّق فيها حلقة ، والنار : هي نار القرى وهي إحدى نيران العرب .

(٧) [الصافات : ١٣٧] .

(٨) [يوسف : ١٠٥] ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ .

(٩) هذا صدر بيت من الكامل لرجل من بني سلول وعجزه [فمضيت ثمت قلت لا يعنيني] وهو في الكتاب (٤١٦/١) وشرح ابن يعيش (٥٨/٤) والسيوطي (١٣٨) وهو من الخمسين .

(١٠) أي في التقدير المراد بين الإلصاق أو الاستعلاء .

(١١) هذا صدر بيت من الكامل لامرئ القيس وعجزه هو [كلامكم إذن عليَّ حرام] ورواية الديوان « أتمضون =

أهو الباء أم على ؟

[تعدية وهي بمعنى الإفضا وكثرت في لازم جا أيضا
لمتعد كصككت الحجرا بحجر هذا الذي قد شهرا]

الثاني : التعدية ، وتسمَّى باء النقل أيضًا ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا ، وأكثر ما تُعَدِّي الفعْلَ القاصر ، تقول في ذهب زيد : ذهبت بزيد ، وأذْهَبْتُه ، ومنه ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (١) وقرئ (أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ) (٢) وهي بمعنى القراءة المشهورة ، وقول المبرد والسهيلي : « إن بين التعديتين فرقًا ، وإنك إذا قلت : ذهبت بزيد كنت مُصَاحِبًا له في الذهاب » مَرْدُودٌ بالآية ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ ﴾ (٣) فيحتمل أن الفاعل ضميرُ البرق .

ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز أَقَمْتُ بزيد ، وأما ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ (٤) فيمن ضم أوله وكسر ثالثه ، فخرج على زيادة الباء ، أو على أنها للمصاحبة ، فالظرف حال من الفاعل ، أي مصاحبة للدهن ، أو المفعول ، أي تنبت الثمرَ مصاحبًا للدهن ، أو أن أَنْبَت يأتي بمعنى نبت كقول زهير :

١٤٢ - رأيتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حولَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهَا حَتَّى إذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ (٥)

ومن ورودها مع المتعدِّي قوله تعالى : ﴿ دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ (٦) وصَكَكْتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ ، والأصل دفع بعض الناس بعضًا ، وصك الحجر الحجر .

[ثم استعانة وظرف وسبب تقابل وبدل نلت الأرب]

الثالث : الاستعانة (٧) ، وهي الداخلة على آلَةِ الفعلِ ، نحو « كَتَبْتُ بالْقَلَم » و « نَجَرْتُ

= الرسوم ولا تحيًا » ولا شاهد فيه إذن . (١١٦) وانظر ابن الشجري (٢٧/١) ، والخزانة (٦٧١/٣) ، وسيتكرر بعد ذلك وشواهد السيوطي (١٣٩) . وقد حذف الجار أي تمرون بالديار .

(١) [البقرة : ١٧] .

(٢) لم أجدها في أحد المصادر مع طول البحث ولكني وجدت الشمني أثبتها من الشواذ في المنصف (٢١٤/١) .

(٣) [البقرة : ٢٠] .

(٤) [المؤمنون : ٢٠] والآية : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ ﴾ .

(٥) البيت من الطويل لزهير وهو في ديوانه (١١١) ، والكتاب (٨٩/٢) ، والسيوطي (١٤٠) ، برواية (نبت) أنبت البقل : أخصب الناس ، وأنبت في البيت بمعنى نبت وقد روي بها ، فالهمزة ليست للتعدية .

(٦) [البقرة : ٢٥١] ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ .

(٧) وهي الواسطة بين الفاعل ومنفعله .

بالْقَدُومِ » قيل : ومنه البسملة [١] ، لأن الفعل لا يتأتَّى على الوجه الأكمل إلا بها .

الرابع : السببية ، نحو ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [٢] ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ [٣] ومنه : « لقيت بزيدٍ الأسَدَ » ، أي بسبب لقائي إياه ، وقوله :

١٤٣ - ‌* قَدْ سُقِيَت آبالُهُمْ بالنَّارِ [٤] *

أي أنها بسبب ما وُسِمَتْ به من أسماء أصحابها يُخَلَّى بينها وبين الماء .

الخامس : المصاحبة ، نحو ﴿ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ [٥] أي معه ﴿ وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ ﴾ [٦] الآية .

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [٧] فقيل : للمصاحبة ، والحمد مضاف إلى المفعول ، أي فسبحه حَامِدًا له ، أي نَزِّهْه عما لا يليق به ، وأَثْبِتْ له ما يليق به ، وقيل : للاستعانة ، والحمد مضاف إلى الفاعل ، أي سبحه بما حَمِدَ به نفسه ؛ إذ ليس كل تنزيه [٨] بمحمود ، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيلَ كثيرٍ من [٩] الصفات .

واختلف في « سُبْحَانَكَ اللَّهمَّ وبِحَمْدِكَ [١٠] » فقيل : جملة واحدة على أن الواو زائدة ، وقيل : جملتان على أنها عاطفة ، ومتعلَّق الباء محذوف أي : وبحمدك سَبَّحْتُكَ ، وقال الخَطَّابي [١١] : المعنى : وبمعونتك التي هي نعمة توجب عليَّ حَمْدَكَ سبَّحْتك ، لا بحولي وقوتي ، يريد أنه مما أُقيم فيه المسبَّب مُقامَ السبَبِ [١٢] ، وقال ابن الشَّجَرِيِّ في ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [١٣] : هو كقولك : « بالتَّلْبية » أي فتجيبونه بالثناء ؛ إذ الحمد الثناء ، أو الباء

---

(١) أي الباء في بسم الله الرحمن الرحيم .

(٢) [البقرة : ٥٤] ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ .

(٣) [العنكبوت : ٤٠] .

(٤) البيت عجزه « والنار قد تَشْفِي من الأوار » وهو من بحر البسيط ، وهو في شواهد السيوطي رقم (١٤١) ، والمعنى : لما رأوا نار إبلهم خلوا لها المنهل لعز أصحابها .

(٥) [هود : ٤٨] ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٦) [المائدة : ٦١] ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكْتُمُونَ ﴾ .

(٧) [النصر : ٣] ﴿ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ﴾ .

(٨) لأنهم عطلوا صفات المعاني ، وابتدعوا في خلق أفعال العباد ، فليس تسبيحهم المقتضي لذلك محمود .

(٩) قالوا بتعطيل صفات الله وتأثيرها في الكون .

(١٠) خلاف المصنف فيها ليس في معنى الباء ، وإنما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين والباء فيها للمصاحبة .

(١١) هو عالم في الحديث والقرآن والفقه وألف فيها ، وهو أبو سليمان أحمد بن محمد (ت : ١١٠هـ) .

(١٢) المسبب : هو الحمد ، والسبب : المعونة التي هي نعمة من الله توجب حمده على المنعم عليه .

(١٣) [الإسراء : ٥٢] ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة ، أي مُعْلِنِين بحمده ، والوجهان في ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ (١) .

والسادس : الظرفية ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ (٢) ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ (٣) .

والسابع : البدل ، كقول الحماسي :

١٤٤ – فَلَيتَ لي بِهِمُ قَومًا إذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا وركبانًا (٤)

وانتصاب « الإغارة » على أنه مفعول لأجله .

الثامن : المقابلة ، وهي الداخلة على الأعْوَاض ، نحو « اشتريته بألفٍ » و « كافأتُ إحسانه بِضَعْفٍ » وقولهم « هذا بذاك (٥) » ومنه ﴿ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٦) وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة ، وكما قال الجميع في « لَنْ يَدْخُلَ أحدُكُم الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ (٧) » لأن المُعْطِيَ بعوض قد يعطي مجانًا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية ، لاختلاف محلي الباءين جَمْعًا بين الأدلة .

[تجاوز وزد لها استعلاء تبعيضهم وقسمًا وغاء]

التاسع : المُجَاوزة ، كعَنْ ، فقيل : تختص بالسؤال ، نحو ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ (٨) بدليل ﴿ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ﴾ (٩) وقيل : لا تختص به ، بدليل قوله تعالى : ﴿ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾ (١٠) ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ (١١) وجعل الزمخشري (١٢) هذه الباء بمنزلتها في « شققت السَّنَام بالشَّفْرة » على أن الغمام جُعل كالآلة التي يُشَق بها ، قال : ونظيره

---

(١) [النصر : ٣] .

(٢) [آل عمران : ١٢٣] ﴿ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٣) [القمر : ٣٤] ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ... ﴾ .

(٤) البيت من البسيط لقريط بن أنيف العنبري وروي : شدوا وهو في الهمع (١/١٩٥ ، ٢/٢١) وشرح الأشموني (٢/٢٢٠) والحماسة للمرزوقي (٣١) والباء في « بهم » للبدل .

(٥) أي بدل ذاك .

(٦) [النحل ٣٢] ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُواْ ... ﴾ .

(٧) الحديث روي بالمعنى هنا فليس له وجود في كتب الصحاح ، وفي البخاري (الرقاق باب القصد لن يدخل أحدكم عمله الجنة) وتعليل ابن هشام يرفع التعارض بين الآية والحديث .

(٨) [الفرقان : ٥٨] ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ .

(٩) [الأحزاب : ٢٠] ﴿ وَلَوْ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(١٠) [الحديد : ١٢] ﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ ﴾ .

(١١) [الفرقان : ٢٥] ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ .

(١٢) الكشاف (٣/٩٥) .

﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ (١) وتأول البصريون ﴿ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ﴾ (٢) على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلًا ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأنه لا يقتضي قولكَ « سألت بسببه » أن المجرور هو المسؤول عنه .

العاشر : الاستعلاء ، نحو : ﴿ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ ﴾ (٣) الآية ، بدليل ﴿ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ ﴾ (٤) ونحو ﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ ﴾ (٥) بدليل ﴿ وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم ﴾ (٦) وقد مضى البحث فيه ، وقوله :

١٤٥ – * أرَبٌّ يَبولُ الثُّعْلُبانُ برأسِهِ ؟ *

بدليل تمامه : * لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيهِ الثَّعَالِبُ (٧) *

الحادي عشر : التبعيض ، أثْبَتَ ذلك الأصمعيُّ والفارسيُّ والقُتَبِيُّ (٨) وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ (٩) وقوله :

١٤٦ – شَرِبْنَ بمَاءِ الْبَحْرِ ثُم ترفَّعتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ (١٠)

وقوله :

١٤٧ – * شُرْبَ النَّزِيفِ ببردِ مَاءِ الحَشْرَجِ (١١) *

قيل : ومنه ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ (١٢) والظاهر أن الباء فيهن للإلصاق ، وقيل : هي في آية الوضوء للاستعانة ، وإن في الكلام حَذْفًا وقَلْبًا ؛ فإن « مَسَحَ » يتعدَّى إلى المُزَالِ عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء ، فالأصل امْسَحُوا رؤوسَكم بالماء ، ونظيره بيتُ « الكتاب » :

---

(١) [المزمل : ١٨] . (٢) [الفرقان : ٥٨] .
(٣) [آل عمران : ٧٥] ﴿ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ ... ﴾ .
(٤) [يوسف : ٦٤] . (٥) [المطففين : ٣٠] .
(٦) [الصافات : ١٣٧] .
(٧) البيت من الطويل قيل لراشد بن عبد ربه أو لأبي ذر الغفاري أو العباس بن مرداس وهو في الأمالي الشجرية (٢٧١/٢) ، والهمع (٢٢/٢) ، والدرر (١٤/٢) ، والسيوطي (١٤٣) .
(٨) انظر الجنى الداني (٤٣) .
(٩) [الإنسان : ٦] ﴿ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ﴾ .
(١٠) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو من الطويل في ديوان الهذليين (٥١/١) ، وشواهد السيوطي (١٤٤) ، والخزانة (١٩٣/٣) والأزهية (٢٠٩) ، والخصائص (٨٥/٢) والنئيج المر السريع مع صوت .
(١١) هذا عجز بيت لعمرو بن أبي ربيعة وهو من الكامل وصدره [فلثمت فاها آخذًا بقرونها] وهو في ديوانه (٤٨٨) وديوان جميل (٤١ ، ٤٢) ، وشواهد السيوطي (١٤٥) ، والمغني (١٤٣) والنزيف : العطشان ، والحشرج : نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء . (١٢) [المائدة : ٦] وقد سبقت .

١٤٨ - كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ   وَمَسَحْتُ باللِّثَتَيِنِ عَصْفَ الإثْمِدِ (١)

يقول : إن لِثَاتِك تضرِبُ إلى سُمْرة ، فكأنك مسحتها بمَسْحُوق الإثمد ، فقلب معمولي مَسَحَ ، وقيل في شربن : إنه ضمن معنى رَوِينَ ، ويصح ذلك في ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ ونحوه ، وقال الزمخشري في ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ هو : المعنى يشرب بها الخمركما تقول : « شربت الماء بالعسل » (٢) .

الثاني عشر : القَسم ، وهو أصل أحْرُفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معها نحو «أُقْسِمُ باللهِ لَتَفْعَلَنَّ » ودخولها على الضمير نحو « بِكَ لأفعَلنَّ » واستعمالها في القسم الاستعطافي (٣) نحو « باللهِ هَلْ قائم زيد » أي أسألك بالله مستحلفًا .

[غاية توكيد وهذى زائدة   تجربة حيث وحال فاعضده
وللمصاحبة أيضا تنمى   وبالملابسة قد تسمى
قيل بسبعة من المواضع   ففي الزيادة لها يا سامع
في فا على كفى وكالتعجب   مفعولهم والمبتدا فلتطب]

الثالث عشر : الغاية ، نحو ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ ﴾ (٤) أي إليَّ ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطف (٥) .

الرابع عشر : التوكيد ، وهي الزائدة (٦) ، وزيادتها في ستة مواضع . **أحدها** : الفاعل ، وزيادتها فيه : واجبة ، وغالبة ، وضرورة . فالواجبة في نحو « أحسن بِزَيدٍ (٧) » في قول الجمهور : إن الأصل أحسَنَ زَيدٌ بمعنى صار ذا حُسْنٍ ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب ،

---

(١) البيت من الكامل لخفاف بن ندبة السلمي وهو في الكتاب (٢٧/١) ونواح : حذف الياء والأصل كنواحي يصف شفتي المرأة بنواحي الريش في اللطف والرقة ، وعصف الإثمد : ما سحق منه ، والإثمد : حجر الكحل . والباء فيه « باللثتين » للاستعانة . ومسحت : قبّلت .

(٢) الكشاف (٤ /١٦٨) .

(٣) للقسم حروف مشهورة الواو ، التاء ، الباء ، وأم هذا الباب : الباء لجواز ذكر الفعل معها « أقسم بالله أبو حفص عمر » ودخولها على الضمير ، واستعمالها في القسم الاستعطافي كقول قيس بن الملوح :

بربك هل ضممت إليك جناح ليلى   وهل قبلت قبل الصبح فاها

لكل ما سبق كانت الباء أصل حروف القسم .

(٤) [يوسف : ١٠٠] ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ﴾ .

(٥) التضمين هو إشراب كلمة معنى كلمة أخرى ليدل على معنى الكلمتين مرة واحدة .

(٦) لغرض التقوية والتوكيد .

(٧) فصيغة التعجب لابد من ذكر الباء معها ، ولا تحذف إلا مع أنَّ وأن فقط ، ولزمت الباء إصلاحًا للفظ .

وزيدت الباء إصلاحًا للفظ (١) ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظًا ومعنىً وأن فيه ضميرَ المُخاطب مستترًا ؛ فالباء مُعَدِّية مثلها (٢) في « امْرُرْ بِزَيدٍ » ، والغالبة : في فاعلِ كفَى ، نحو ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٣) وقال الزجاج : دخلت لتضمن كَفَى معنى « اكْتَفِ » (٤) ، وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم : « اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عَلَيهِ » أي ليتَّقِ ولْيَفْعَلْ ، بدليل جزم « يُثَبْ » ويوجبه قولهم : « كفى بِهِنْدٍ » بترك التاء ، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب ، بدليل : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾ (٥) ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ ﴾ (٦) فإن عُورض بقولك « أحسن بِهِندٍ » فالتاء لا تلحق صيغ الأمر ، وإن كان معناها الخبر ، وقال ابن السراج : الفاعل ضمير الاكتفاء (٧) ، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر ، وهو قول الفارسي (٨) والرماني ، أجازا « مُروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرو قَبِيحٌ » وأجاز الكوفيون (٩) إعماله في الظرف وغيره ، ومنع جمهور البصريين (١٠) إعماله مطلقًا ، قالوا : ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردًا عن الباء قول سُحَيم :

١٤٩ - كَفى الشَّيبُ وَالإِسْلامُ للمَرْءِ نَاهِيًا (١١) *

ووَجهُ ذلك - على ما اخترناه - : أنه لم يستعمل كفى هنا ، بمعنى اكتف .

ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى ، ولا التي بمعنى وَقى ، والأولى متعدية لواحد كقوله :

١٥٠ - قَلِيلٌ مِنكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ (١٢)

---

(١) لأنه لما غير اللفظ للطلب صار أَحْسِنِ زيد فيلزم بحسب الصورة رفع فعل الأمر للظاهر فأتى بالياء ليكون زيد صورته صورة فضله وإعرابه : أحْسِن فعل ماض جاء على صورة الأمر مبني على فتح مقدر لتغيير الصيغة ، والباء حرف جر زائد ، وزيدٌ فاعل مرفوع بالضمة المقدرة ، دسوقي (١/١١٤) .

(٢) فإن قيل أحسن أمر لفظًا ومعنى وفاعل ضمير مستتر للمخاطب كان الباء للتعدية للإلصاق وما بعدها في محل نصب مفعول به .

(٣) [الرعد : ٤٣] ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ .

(٤) ففي كفى معنى فعل التعجب (اكفف) وانظر الجنى الداني ص٥٠ .

(٥) [الأنعام : ٥٩] ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ .

(٦) [فصلت : ٤٧] ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ... ﴾ .

(٧) انظر الجنى الداني (٤٩، ٥٠) . (٨، ٩) المصدر السابق والصفحة نفسها .

(١٠) الجنى الداني (٤٨) .

(١١) هذا عجز بيت من الطويل لعبد بني الحسحاس وصدره [عميرة ودع إن تجهزت غاديًا] وهو في ديوانه (١٦) ، وفي الكتاب (٢/٣٠٨) ، والسيوطي (١٤٧) ، والخزانة (١/٢٧٣) ، والشعراء (٣٠٠) ، وقد جاء بكفي بدون الباء في فاعل .

(١٢) البيت من الوافر ولا يعرف قائله ، وسيتكرر بعد ذلك والشاهد فيه : مجيء بكفي وقد نصب مفعولًا به واحد ، لأنه بمعنى أجزأ أو أغنى .

والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ (١) ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ (٢) ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد ، قال :

١٥١ – كفَى ثُعَلًا فَخرًا بأنَّكَ مِنهُمُ وَدَهْرٌ لأن أمسَيتَ مِن أهْلِه أهْلُ (٣)

ولم أر من انتقد عليه ذلك ، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة (٤) ، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي ، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء ، وثُعَل : رَهْط الممدوح وهم بطن من طيئ ، وصرفه للضرورة ؛ إذ فيه العدل والعلمية كعُمَر ، ودَهْر : مرفوع عند ابن جني بتقدير : وليفخر دهر ، وأهل : صفة له بمعنى مستحق ، واللام متعلقة بأهل ، وجوز ابن الشجري في « دهر » ثلاثة أوجه ، **أحدها** : أن يكون مبتدأ حذف خبره ، أي يفتخر بك ، وصح الابتداء بالنكرة ؛ لأنه قد وصف بأهل ، **والثاني** : كونه معطوفًا على فاعل كفى ، أي أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه ، وهذا وجه لا حذف فيه ، **والثالث** : أن تجره بعد أن ترفع فخرًا ، على تقدير كونه فاعل كفى ، والباء متعلقة بفخر ، لا زائدة ، وحينئذ تجر الدهر بالعطف ، وتقدر أهلًا خبرًا لهو محذوفًا ، وزعم المعري (٥) أن الصواب نصب دَهْر بالعطف على ثعلًا ، أي وكفى دهرًا هو أهل ؛ لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله ، ولا يخفى ما فيه من التعسف (٦) ، وشَرْحُه أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو « ثعلًا » ، والفاعل المتأخر وهو «أنك منهم » منصوبًا ومرفوعًا وهما دهرًا ، وأنَّ ومعمولاها وما تعلق بخبرها ، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى (٧) ، وزعم الرَّبَعي (٨) أن النصب بالعطف على اسم أن ، وأن «أهل » عطف على خبرها ، ولا معنى

---

(١) [الأحزاب : ٢٥] ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾ . (٢) [البقرة : ١٣٧] .

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي ، وهو مولد لا يحتج بشعره ، وإنما يذكر للتمثيل فقط ، والبيت في ديوانه (١٣٦/٢) وقد زاد المتنبي الباء مع أن كفى تعدى لمفعول ، فوجود الباء لحن .

(٤) الزيادة قد شرط لها العلماء ما عدا الأخفش ومَنْ تابعه بأنها لابد أن يتقدمها نفي أو شبهه ، وأن تدخل على نكرة ، ولم يتحقق عند هؤلاء هذان الشرطان أما الأخفش فأجاز زيادتها مطلقًا ، وسار على ذلك المتنبي لأنه كوفي .

(٥) المعري شاعر كبير فيلسوف حكيم إمام في الأدب واللغة ، وهو أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري التنوخي (ت : ٤٤٩هـ) ، رهين المحبسين ، له مؤلفات تدل على توقد ذهنه وقوة أفكاره فيها لزوم ما لا يلزم ، ورسالة الغفران ، وسقط الزند وغيرها .

(٦) التعسف : من أنه عطف مفعولًا على مفعول وعطف فاعلًا على فاعل وحذف الفاعل الثاني ولا يقول به إلَّا بعض الكوفيين .

(٧) حذفه للمرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى لا يتمشى على قول البصريين قاطبة ولا على قول الأكثرين من غيرهم؛ فإنهم لا يجوزون حذف الفاعل .

(٨) كلام ابن هشام في رأي الرَّبَعي غير دقيق ؛ لأن معنى البيت باق أي فخرهم بكونك من قبيلتهم ، ويكون زمنهم =

للبيت على تقديره . والضرورة كقوله :

١٥٢ – أَلَمْ يأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [(١)]

وقوله :

١٥٣ – مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أودَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ [(٢)]

وقال ابن الضائع في الأول : إن الباء متعلقة بتنمي ، وإن فاعل يأتي مضمر ، فالمسألة من باب الإعمال [(٣)] .

وقال ابن الحاجب في الثاني : الباء [(٤)] مُعَدية كما تقول : « ذَهَبَ بنعلي » ولم يتعرض لشرح الفاعل ، وعلام يعود إذا قدر ضميرًا في « أودى » . ويصح أن يكون التقدير : أودى هو ، أي مُودٍ ، أي ذَهَبَ ذاهب ، كما جاء في الحديث : « لَا يَزْني الزاني حِينَ يَزْني وَهُوَ مُؤمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مؤمِنٌ [(٥)] » أي ولا يشرب هو ، أي الشارب ؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني .

والثاني : مما تزاد فيه الباء : المفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [(٦)] ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ [(٧)] ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [(٨)] ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾ [(٩)] ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ ﴾ [(١٠)] أي يمسح السوقَ مَسْحًا ، ويجوز أن يكون صفة : أي مسحًا واقعًا بالسوق ، وقوله :

= أهلًا لك والربعي نسبة إلى عيسى بن فرج بن صالح ، البغدادي المنزل ، الشيرازي الأصل ، تعلم على يد السيرافي والفارسي (ت : ٤٢٠هـ) .

(١) البيت من الوافر لقيس بن زهير وانظر الكتاب (١٥/١ ، ٥٩/٢) ، والخزانة (٥٣٤/٣) ، والتصريح (٨٧/١) ، والباء في بما لاقت : زائدة وما فاعل ، تنمي : تنقل وترتفع . اللبون : ذات اللبن من الإبل والشياه .

(٢) البيت لعمرو بن ملقط الطائي ، وهو في السيوطي (١٤٩) ، وفي الخزانة (٦٣١/٣) والشاهد فيه : زيادة الباء في الفاعل كسابقه في بنعلي .

(٣) المسمى بالتنازع ، وهذا على مذهب البصريين الذين يعملون الثاني ويضمرون في الأول الفاعل قبل الذكر .

(٤) يرى ابن الحاجب أن الباء في بنعلي للتعدية ، ولم يتحدث عن الفاعل ومرجعه .

(٥) الحديث في كتاب الإيمان من صحيح مسلم .

(٦) [البقرة : ١٩٥] ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٧) [مريم : ٢٥] ﴿ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ .

(٨) [الحج : ١٥] ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴾ .

(٩) [الحج : ٢٥] ﴿ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

(١٠) [ص : ٣٣] .

١٥٤ - • نَضْرِبُ بالسَّيفِ وَنَرْجُو بالفَرَج [(١)] •

الشاهد في الثانية ، فأما الأولى فللاستعانة ، وقوله :

١٥٥ - • سُود المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأنَ بالسُّوَرِ [(٢)] •

وقيل : ضمن « تلقوا » معنى تُفْضُوا ، ويرد معنى « يَهُمّ » ، ونرجو معنى نطمع ، ويقرأن معنى « يرقين ويتبركن » ، وأنه يقال « قرأت بالسورة » على هذا المعنى ، ولا يقال : « قرأت بكتابك » لفوات معنى التبرك فيه ، قاله السهيلي [(٣)] ، وقيل : المراد لا تُلْقُوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم ، فحذف المفعول به ، والباء للآلة كما في قولك : « كتبت بالقلم » أو المراد بسبب أيديكم ، كما يقال : لا تُفْسِدْ أمْرَكَ برأيك .

وكثرت زيادتها في مفعول « عرفت » ونحوه ، وقَلَّت في مفعول ما يتعدَّى إلى اثنين كقوله :

١٥٦ - تَبَلَتْ فُؤادَكَ في المَنَامِ خَرِيدةٌ تَسقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسامِ [(٤)]

وقد زيدت في مفعول « كفى » المتعدية لواحد ، ومنه الحديث « كَفَى بالمرءِ إثمًا أنْ يُحدِّث بكل ما سَمِعَ [(٥)] » ، وقوله :

١٥٧ - فكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيرُنَا حبُّ النَّبِيِّ محمَّدٍ إيَّانَا [(٦)]

وقيل : إنما هي في البيت زائدة في الفاعل ، وحب : بدل اشتمال على المحل ، وقال المتنبي :

١٥٨ - كَفَى بِجِسْمي نحُولًا أنَّني رَجُلٌ لَوْلَا مخَاطَبَتِي إيَّاكَ لَمْ تَرَنِي [(٧)]

[في مبتدا أصل إذا تأخرا لموضع الخبر خذ ما قررا]

---

(١) عجز بيت من الرجز وصدره (نحن بني ضبّة أصحاب الفلج) ، وهو في شواهد السيوطي (١٥٠) ، والخزانة (١٥٩/٤) الفلج : الماء الجاري ، وهو موضع لبني جعدة .
والشاهد فيه : زيادة الباء في بالفرج وأما الباء الأولى فهي للاستعانة ، وقيل للنابغة الجعدي ولم يسمه السيوطي .

(٢) تقدم الحديث عنه برقم (٣١) ، وسيتكرر بعد ذلك .

(٣) يرى السهيلي أن التضمين هو الذي جوز ما سبق ، وانظر في ذلك نتائج الفكر (٣٥٤ ، ٣٥٥) .

(٤) البيت من الكامل لحسان بن ثابت وهو في ديوانه (٣٦٢) ، وفي الهمع (١٦٧/١) ، والدرر (١٤٤/١) ، وشرح الأشموني (٩٦/٢) وفي شواهد السيوطي رقم (١٥١) ، وهذا مطلع قصيدة لحسان يذكر فيها الحارث بن هشام وفراره في بدر ، تبلت : أفسدت . الخريدة من النساء الحيّة وقيل العذراء . الضجيع : الذي يضاجعها إلى جنبها والشاهد فيه : زيادة الباء بقلة على المفعول الثاني .

(٥) انظر سنن أبي داود بهذا النص ، وفي مقدمة صحيح مسلم « كفى بالمرء كذبًا ... » .

(٦) البيت من الكامل لحسان أو لابن رواحة أو كعب بن مالك أو لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وهو في الكتاب (٢٦٩/١) ، وابن الشجري (١٦٩/٢) ، والخزانة (٥٤٢/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢/٤) ، والهمع (٩٢/١ ، ١٦٧) ، وسيتكرر بعد ذلك .

(٧) البيت للمتنبي وهو للتمثيل وهو في شرح الديوان (٤٣٤/٢) ، ورصف المعاني (٧٠) وسيتكرر بعد ذلك .

الثالث : المبتدأ ، وذلك في قولهم « بِحَسْبك درهم » و« خَرَجْتُ فإذا بزَيدٍ » و « كَيفَ بك إذا كان كذا » ومنه عند سيبويه ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ (١) وقال أبو الحسن (٢) بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ، ثم اختلف ، فقيل : المفتون مصدر بمعنى الفتنة ، وقيل : الباء ظرفيَّة ، أي في أيِّ طائفة منكم المفتون .

تنبيه – من الغريب (٣) أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس ، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ ﴾ (٤) بنصب البر ، وقوله :

١٥٩ – أَلَيسَ عَجِيبًا بأن الفَتى يُصَابُ بِبَعْضِ الذي في يَدَيهِ (٥)

[وخبر نفي أو قد أثبتا كذاك توكيد ضرورة أتي]

الرابع : **الخبر** ، وهو ضربان : غير موجب فينقاس نحو « ليس زيد بقائم » ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾ (٦) وقولهم : « لَا خَيرَ بخيرٍ بَعْدَه النار (٧) » إذا لم تحمل على الظرفية ، ومُوجَبٌ فيتوقف على السماع ، وهو قول الأخفش ومَنْ تابعه ، وجعلوا منه قولَه تعالى : ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾ (٨) وقولَ الحماسي :

١٦٠ – * ومَنعُكَهَا بِشَيءٍ يُستَطَاعُ (٩) *

والأولى تعليقُ ﴿ بِمِثْلِهَا ﴾ باستقرار محذوف هو الخبر ، وبشيءٍ بـ« منعكها » والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع ، وقال ابن مالك (١٠) في « بحسبك زيد » إن زيدًا مبتدأ مؤخر ؛ لأنه معرفة وحسبك نكرة .

---

(١) حكم بأن الباء زائدة وهي داخلة على المبتدأ انظر (٣٨/١) من الكتاب وهي الآية رقم (٦) من القلم .
(٢) انظر الجنى الداني (٥٥) .
(٣) أي من النادر القليل لكونه ليس من المواضع السابقة .
(٤) وهي قراءة ابن مسعود وأبي والآية من [البقرة : ١٧٧] ﴿ ... أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ... ﴾ .
(٥) البيت لمحمود بن حسن الوراق وهو مولد (ت : ٢٢٥هـ) ، وذكرها للتمثيل لا للاستشهاد ، وقد زيدت الباء فيما أصله المبتدأ بأن الفتى ، وهو في البيان والتبيين (١٩٧/٣) ، والكامل (٥٢١) .
(٦) [البقرة : ٧٤] ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ .
(٧) لا خير في شيء يظنه الإنسان خيرًا تكون عاقبته النار .
(٨) [يونس : ٢٧] ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾ .
(٩) هذا عجز بيت من الوافر لرجل من تميم وقد سأله بعض الملوك فرسًا له يسمى سكاب وصدره [فلا تطمع أبيت اللعن فيها] وانظر الخزانة (٤١٣/٢) ، وابن يعيش (٣٠٢/١) ، وشرح الأشموني (١١٨/١ ، ١٢٠) ، والحماسة (٢٠٨/١) ، والسيوطي (١٥٥) ، والشاهد : دخول الباء الزائدة على الخبر .
(١٠) انظر الجنى الداني (٥٣) .

[كذاك حال نفيت قد وردا — في شعرهم فاحفظ لذا وقيدا
وإن أتت لقسم قد أخبروا — بأنه والفعل أيضا يذكر
مع دخولها على الضمير — هذي معاني البا فخذ تقريرى]

والخامس : الحال المنفي عاملُها ، كقوله :

١٦١ – فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ — حَكِيمُ بنُ المسيبِ مُنْتَهَاها [١]

وقوله :

١٦٢ – * فَمَا انْبَعَثْتُ بمزؤود وَلَا وَكَلٍ [٢] *****

ذكر ذلك ابن مالك ، وخالفه [٣] أبو حيان ، وخرج البيتين على حد قولهم : « رأيتُ منه أسَدًا » وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني ؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف [٤] أصْلها ، ولهذا قيل في : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [٥] إن فَعَّالًا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله :

١٦٣ – * وَلَيسَ بِذِي سَيفٍ وَلَيس بِنَبَّالِ [٦] *****

أي وما ربك بذي ظلم ؛ [لأنَّ اللّهَ تعالى لَا يَظْلم الناسَ شيئًا] ، ولا يقال : لقيت منه أسدًا أو بحرًا أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم .

والسادس : التوكيد بالنفس والعين [٧] ، وجعل منه بعضُهم قولَه تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [٨] وفيه نظر ؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولًا

---

(١) البيت من الوافر للقحيف العقيلي وهو في الخزانة (٤/٢٤٩) ، والسيوطي (١٥٦) . الركاب : الإبل التي يسار عليها الواحدة راحلة ، ولا واحد لها من لفظها ، والمسيَّب بالفتح لا غير ، وكل مسيب كذلك إلا سعيد بن المسيَّب فيجوز الفتح والكسر . والشاهد دخول الباء الزائدة على الحال (بخائبة) .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط وصدره [كائن دُعيت إلى بأساء داهمة] ولا يعرف قائله ، وهو في المغني (١١٠) والسيوطي (١٥٧) داهمة : باغتة . مزؤود : مذُعور خائف . الوكل : العاجز الذي يكمل أمره إلى غيره والشاهد : بمزؤود حيث دخلت الباء الزائدة على الحال .

(٣) انظر الجنى الداني (٥٤ ، ٥٥) .

(٤) خرّجه على التجريد ، ومن نفى المبالغة لم يتوجه النفي إلى الأصل .

(٥) [فصلت : ٤٦] .

(٦) هذا عجز بيت من الطويل وصدره [وليس بذي رمح فيطعنني به] وهو لامرئ القيس وهو في ديوانه (٢٧ ، ٥٤) والخزانة (١/٣٧ ، ٤٨) ، وشعراء الجاهلية (٥٨) ، والشعر والشعراء ٥٤ - والشاهد : بنبال حيث دخلت الباء الزائدة على ما أصله الخبر .

(٧) الباء تكون زائدة إذا دخلت على التوكيد بالنفس والعين عرفته بنفسه أو بعينه .

(٨) [البقرة : ٢٢٨] ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ... ﴾ .

بالمنفصل نحو : « قمتم أنتم أنفسُكم » ولأن التوكيد هنا ضائع [١] ؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن ، بخلاف قولك « زارني الخليفة نفسُه » وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص ، لإشعارِهِ بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن [٢] إلى الرجال .

تنبيه – مذهب البصريين أن أحرُف الجر لا ينوب بعضُها عن بعض بقياسٍ [٣] ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤوَّلٌ تأويلًا يقبله اللفظ ، كما قيل في ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [٤] : إن « في » ليست بمعنى « على » ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ في الشيء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم شربن في قوله :

* شــربــن بمــاء الـبـحـر [٥] *

معنى رَوِينَ ، وأحْسَنَ في ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾ [٦] معنى لَطَف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب كله [٧] عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذًّا ومذهبهم أقلُّ تَعَسُّفًا .

[حرف بجل إن يك معناه نعم	أولا سما فعل ليكفى يرتسم
وقد أتت ردف حسب في الكلام	والحق بثانية نونا بتمام
واجز الأمرين إذ حسب لها	وامنع لها النون بحرفيتها]

(بَجَل) على وجهين : حرف بمعنى نعم ، واسم ، وهي على وجهين : اسم فعل بمعنى يكفي ، واسم مُرَادِف لحسب ، ويقال على الأول « بَجَلْنِي » وهو نادر ، وعلى الثاني « بَجَلِي » قال :

١٦٤ – * أَلَا بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلَا بَجَلْ [٨] *

---

(١) أي لا فائدة فيه لأن فائدة التوكيد دفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس هنا توهم .

(٢) أي إشعار الأنفس بأن يغلبن أنفسهن على الطموح والميل إلى الرجال ويجبرها على التربص .

(٣) مذهب البصريين أن كل حرف له معنى حقيقي واحد فقط ، ولا يأتي حرف لمعنى آخر وهذا ما يسير عليه البصريون .

(٤) [طه : ٢٠] .

(٥) تقدم الحديث عنه وسيتكرر بعد ذلك واستشهد به هنا على أن التضمين عند البصريين طريق متبع فضمن شربن معنى روين ولم يتعدد معنى الحرف .

(٦) [يوسف : ١٠٠] .

(٧) أي جعل الكلمة نائبة عن أخرى بلا شذوذ وبلا استعارة ولا تضمين ، فالحرف عند الكوفيين يتعدد معانيه ، ومال إليهم ابن هشام .

(٨) هذا عجز بيت لطرفة وهو من الطويل وصدره [ألا إنني أُشْربت أسود حالكًا] وهو في ديوانه (٧٥) وفي المغني (١١٩) وشواهد السيوطي (١٥٩) ، والجنى الداني (٤٢٠) ، والأسود الحالك : الموت أو السم .

[وبل للاضراب وإن لها تلا   جملة فالمقصود إبطال جلا
أولا فالانتقال فيها ألفا   وغيرهم هذا وهم قد عرفا]

(بل) حرف إضراب [١] ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال [٢] نحو ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [٣] أي بل هم عباد ، ونحو ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ [٤] وإما الانتقال من غَرَضٍ إلى آخر . ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على [٥] هذا الوجه ، ومثاله ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ۝ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [٦] ونحو ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾ [٧] وهي في ذلك كله حرفُ ابتداء ، لا عاطفة ، على الصحيح ومن دخولها على الجملة قولُه :

١٦٥ - • بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفُجَاجِ قَتَمُهْ [٨] •

إذ التقدير بل رُبَّ موصوف بهذا الوصف قَطَعْته .

[ومن يقل جر بها فقد وهم   بل حرف رب بعدها فيما علم
وإن تلاها مفرد فاعطف بها   وهاك أحكامًا لها فانتبها
إن يكن الأمر الذي سبقها   أمرًا وإيجابا فحقق أنها
ما قبلها سكت عنه إن بدا   نهيا ونفيا فارعين ما قيدا
ما قبلها ألفي في الكلام   في حالة له على التمام
واجعل لما بعيدها ضد الذي   لما قبيلها وغير ذا انبذ
والبعض قال عطفها مهجور   مع غير كالنفي وذا مشهور]

ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة . [٩] وإن تلاها مفرد فهي عاطفة ، ثم إن تقدّمها

(١) هو الانتقال من حكم إلى آخر .
(٢) ومعناه : أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب أما التوبيخي : فما بعده واقع وفاعله ملوم .
(٣) [الأنبياء : ٧٠] .   (٤) [المؤمنون : ٧٠] ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ .
(٥) انظر الكافية الشافية (١/٥٥٣) فقد صرح بذلك وهو غلط ، والكتاب لابن مالك أرجوزة في أبيات عددها (٢٧٩٤) وقد شرحها في كتاب الوافية ، والألفية خلاصة لها .
(٦) [الأعلى : من ١٤: ١٦] .
(٧) [المؤمنون : ٦٢، ٦٣] ﴿... وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ .
(٨) هذا رجز لرؤبة وبعده [لا يشتري كتانه وجهْرَمه] والقتم : الغبار ، والجهرم : بسط من شعر ، وهو في ديوانه (١٥٠) والسيوطي (١٦٠) .
(٩) هذا خطأ لأن الاتفاق معروف وهو جر ما بعدها برب محذوفة .

أمر أو إيجاب كـ « اضرِب زَيدًا بل عمرًا ، وقام زيد بل عمرو » فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه . فلا يحكم عليه بشيء ، وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته ، وجَعْل ضده لما بعده ، نحو « ما قامَ زيدٌ بل عمرو ، ولا يَقُمْ زيد بل عمرو » وأجاز المبرد وعبد الوارث (١) أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها ، وعلى قولهما فيصح « ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا ، وبل قاعد » ويختلف المعنى ، ومنع الكوفيون أن يُعْطَفَ بها بعد غير النفي وشبهه ، قال هشام : محال « ضربت زيدًا بل إياك » . اهـ . ومنعهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قِلَّته (٢) .

[وزيد توكيدا لما تفيد مع بل لا والغ من مع النفي منع]

وتُزَاد قبلها « لا » لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب (٣) ، كقوله :

١٦٦ – وَجْهُكَ البَدْرُ ، لا ، بَلِ الشَّمْسُ لَو لَمْ يُقْضَ للشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أفولُ (٤)

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومَنَعَ ابن دُرُسْتُوَيهِ زيادتها بعد النفي ، وليس (٥) بشيء ، لقوله :

١٦٧ – وَمَا هَجرتُكِ ، لا ، بَلْ زَادَني شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَي لاَ إلى أجَلِ (٦)

[حرف بلى جواب أصلي الألف والبعض قال لا وفرق قد عرف

تختص بالنفي وإيجابا يصير قرن باستفهام أولا يا بصير]

(بلى) حرف جوابٍ أصلي الألف ، وقال جماعة : الأصل بَلْ ، والألف زائدة (٧) ، وبعضُ هؤلاء يقول : إنها للتأنيث (٨) ؛ بدليل إمالتها . وتختص بالنفي ، وتفيد إبطاله ، سواء كان مجردًا نحو ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ (٩) أم مقرونًا بالاستفهام ، حقيقيًّا (١٠) كان نحو

---

(١) هو تلميذ أبي العلاء المعري وهو أبو المكارث عبد الوارث بن عبد المنعم ، وهو عالم في النحو واللغة والأدب .

(٢) يستدل ابن هشام على أن ذلك بعد النفي وشبهه فقط ، وبعد الإثبات محال مع كثرة روايتهم دليل على أنه جائز ولكنه قليل .

(٣) مثل قولك : قام زيدٌ لا بل عمرو ، واضرب زيدًا لا بل عمرًا فهي لنفي الإيجاب وهي مؤسسة لا زائدة كما ذكر في حرف اللام قال الشمني : مراده بالتوكيد أنها غير عاطفة وغير نافية لما بعد أل فلا ينافي أنها نافية لما قبلها .

(٤) البيت لم يعرف قائله مع ثبوته في كتب النحاة وهو في السيوطي برقم (١٦١) والشاهد فيه : زيادة لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب .

(٥) فيصح جاءني زيد لا بل عمرو ، ولا يصح ما قام زيد لا بل عمرو .

(٦) البيت من البسيط ولا يعرف قائله ، وهو رد على ابن درستويه المانع لزيادة لا بعد النفي .

(٧) للوقف والزيادة لمجرد التكثير .

(٨) أي لتأنيث الكلمة لتاء ثُمَّت .

(٩) [التغابن : ٧] .

(١٠) أي لطلب الفهم .

« أليسَ زيد بقائم » فتقول : بلى ، أو توبيخًا نحو ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ ﴾ [١] ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَىٰ ﴾ [٢] أو تقريريًّا نحو ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [٣] ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [٤] أجرَوا النفي مع التقرير مجرَى النفي المجرد في ردِّه بـ« بلى » ، ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا : « نعم » [٥] لكفروا ، ووجهه أن « نعم » تصديقٌ للمُخْبِرِ بنفي أو إيجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء : لو قال : « أليسَ لي عليك ألف » فقال : « بلى » لزمته ، ولو قال : « نعم » لم تلزمه ، وقال آخرون : تلزمه [٦] فيهما ، وجَرَوا في ذلك على مقتَضَى العرف لا اللغة ، ونازع السهيلي وغيره في المحكى عن ابن عباس وغيره في الآية [٧] مستمسكين بأن الاستفهام التقريريَّ خبر موجَب ، ولذلك امتنع سيبويه من جعل « أم » متصلة في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ [٨] لأنها لا تقع بعد الإيجاب ، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له [٩] .. انتهى .

ويشكل عليهم [١٠] أن « بَلَى » لا يُجَاب بها الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهامُ المجرَّدُ ، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه : « أَتَرْضَونَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة [١١] ؟ » قالوا : « بلى » ، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة : « أسرك أن يكونوا لك في البر سواء [١٢] ؟ » قال : « بلى » ، قال : « فلا إذَنْ » وفيه أيضًا أنه قال : « أنت الذي لقيتني بمكة ؟ » فقال له المجيب : « بلى » [١٣] ، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك ؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل .

---

(١) [الزخرف : ٨٠] ﴿ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ .
(٢) [القيامة : ٣، ٤] .
(٣) [الملك : ٨، ٩] ﴿ ... قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ .
(٤) [الأعراف : ١٧٢] .
(٥) حاشية الشهاب (٢٣٤/٤) وفيها تصريح بذلك .
(٦) سواء أعبر ببلى أم بنعم .
(٧) ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ وقد يجاب عنها بنعم ولا كفر كما قال السهيلي لأن الاستفهام فيها خبر موجب .
(٨) [الزخرف : ٥٢] ﴿ ... مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ .
(٩) أي فلا يلزم الكفر إذ مضمون ألست بربكم أنا ربكم فذكر « نعم » في جوابه تصديق له ، فلا يلزم كفر .
(١٠) ولكن الإشكال مبني على أن كلام القائل مبني على كون نعم جوابًا لمدلول الهمزة ثم حرف النفي ، وأما ما قاله ابن عباس فمبني على كون نعم جوابًا لما بعد الهمزة ، فلا إشكال فمن راعى صورة النفي أجاب ببلى وجاز الإجابة بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة وبدخولها .
(١١) « باب كيف الحشر » .
(١٢) كتاب الإيمان في مسلم ، وفي مسند أحمد روايتان ، نعم في الحديث (٣٦٦١) والثانية بلى (٤٢٥١) ، وفي فتح الباري برواية بلى (٣٠٩/١١) .
(١٣) ابن ماجه (٧٩٥/٢) باب الهبة .

واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية [١] تقريرًا عبارةُ جماعةٍ ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي كما مَرَّ في صَدْر الكتاب [٢] ، وفي الموضع بَحْثٌ أوسع من هذا في باب النون .

[وبيد ميد غير معناه بدا وقيل من أجل على ما اعتمدا]

(بَيْدَ) ويقال : مَيْدَ ، بالميم ، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى « أَنَّ » وصلتها ، وله معنيان :

أحدهما : غير ، إلا أنه لا يقع مرفوعًا ولا مجرورًا ، بل منصوبًا [٣] ، ولا يقع صفة [٤] ولا استثناء متصلًا ، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة [٥] ، ومنه الحديث : « نَحْنُ الآخرون السابقون [يوم القيامة] [٦] ، بَيْدَ أنهم أوتُوا الكتاب من قبلنا [٧] » وفي مسند الشافعي ﷺ : « بائد أنهم » [٨] وفي الصحاح « بَيْدَ بمعنى غير ، يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل » [٩] .. اهـ ، وفي المحكم [١٠] أن هذا المثال حكاه ابن السكيت [١١] ، وأن بعضهم فَسَّرها فيه بمعنى على ، وأن تفسيرها بغير أعلى [١٢] .

والثاني : أن تكون بمعنى مِنْ أجْلِ ، ومنه الحديث : « أنا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ ، وَاسْتُرْضِعت في بَنِي سعْدِ بن بَكْرٍ [١٣] » وقال ابن مالك وغيره : إنها هنا بمعنى غير ، على حد قوله :

١٦٨ - وَلَا عَيبَ فِيهِمْ غَيرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ [١٤]

وأنشد أبوعبيدة على مجيئها بمعنى من أجْلِ قولَه :

---

(١) هي ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ .
(٢) وعليه تكون الإجابة ببلى .
(٣) على الاستثناء .
(٤) بخلاف غير فتقع صفة تقول جاء قوم غير زيد .
(٥) أي لا تفيد الإخراج مما قبلها وإنما تفيد المغايرة للسابق فقط .
(٦) زيادة من (أ)
(٧) البخاري (١٧٧/٤) .
(٨) أي على صيغة اسم الفاعل ولا ينافي الحرفية ، والشافعي أحد الأئمة الأربعة في الفقه وهو أبو عبد الله محمد بن إدريس .
(٩) الصحاح للجوهري مادة (بيد) (٤٥٠/٢) ، والمحكم لابن سيده (بيد) .
(١٠) وهو كتاب لغوي لابن سيده علي بن إسماعيل (ت : ٤٥٨هـ) .
(١١) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق من أئمة اللغة والأدب وله كتاب إصلاح المنطق وغيره .
(١٢) لأن الاستعلاء غير مقصود هنا .
(١٣) هذا الحديث مع شهرته لا يوجد في كتب الصحاح ، وفي النشر (٢٢٠/١) ذكر أن الحديث لا أصل له ، ومعناه وواقعه صحيح ، وقد ذكره الجاحظ في بلاغته ﷺ في البيان والتبيين .
(١٤) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه (٣١) وانظر الخزانة (٩/٢) ، والهمع (٢٣٢/١) ، ومعاهد التنصيص (٣١/٢) والكتاب (٣٦٧/١) ، وهي في البيت بمعنى « غير » .

١٦٩ - عَمْدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أنِّي أخَافُ إنْ هَلَكْتُ أنْ تُرِنِّي [١]

وقوله تُرِنِّي : من الرنين ، وهو الصوت .

[اسم لدع بلهَ وتأتي مصدرا واسما مرادفا لكيف حررا
ما بعدها ينصب أن كانت لدَع إن لا فجر وارفعن بعد تطع
وافتح على الأول والثالث قل وانصب على الثاني بلا شك نقل]

(بَلْه) على ثلاثة أوجه : اسم لِـ « لدَعْ » ، ومصدر بمعنى الترك ، واسم مُرادف لكَيفَ ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثاني ، ومرفوع على الثالث ، وفتحها بِنَاء على الأول والثالث ، وإعراب على الثاني ، وقد روي بالأوجُهِ الثلاثة قولهُ يصف السيوف :

١٧٠ - تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفِّ كأنَّها لَمْ تُخْلَقِ [٢]

وإنكارُ أبي على أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقُطْرُب [٣] له ، وإذا قيل : « بَلْهَ الزيدين ، أو المسلمين ، أو أحْمَد ، أو الهندات [٤] » احتملت المصدريةَ واسمَ الفعل .

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير [٥] ألم السجدة : يقول اللّٰه تعالى : « أعْدَدْتُ لعبادي الصالحين ما لا عَينٌ رَأَتْ ، ولا أذُنٌ سمِعَتْ ، ولا خطَر على قلب بشر ذُخْرًا [٦] مِنْ بَلْهِ ما اطلعتم عليه » .

واستعمِلَتْ معربة مجرورة بِمِنْ وخارجة عن المعاني الثلاثة ، وفَسَّرها بعضُهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوَّى مَنْ يعدُّها في ألفاظ الاستثناء [٧] .

---

(١) البيت أنشده يوسف بن السيرافي في شرح أبيات إصلاح المنطق بلفظ « أخالُ إن هلكْتُ لم ترَني » وترني من الرنين وهو الصوت ، كما أنشده الأصمعي ، وأنشده الجوهري في الصحاح (لا ترني) وفي اللسان (رنن) برواية « لم ترني » وفي السيوطي برقم (١٦٣) بمعنى من أجل .

(٢) البيت من الكامل لكعب بن مالك من قصيدة قالها يوم الخندق ، وانظر إلى شرح ابن يعيش (٤/٤٧ ، ٤٨) والخزانة (٣/١٠) ، والهمع (١/٢٣٦) ، وشرح الأشموني (٢/١٢١ ، ٣/١٠٣) ، وهو في ديوانه (٢٤٥) .

(٣) أي والمثبت مقدم على النافي .

(٤) فالجار على الإضافة وبله مصدر والنصب على أنه مفعول به لدع « بله » والرفع على أنه مبتدأ والخبر ما قبله .

(٥) وجه الغرابة : أن بله رويت بالفتح والجر وكلاهما مع (مِنْ) فالجر بمن على روايتها بالجر وهي خارجة عن المعاني الثلاثة السابقة وأما النصب « فبَلْه » بمعنى كيف وهي للاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها مبتدأ ، ومن بله خبر ، وحكى الرضي عن أبي زيد دخول مِنْ على بله « فلان لا يحمل القهر فمن بله أن يأتي بالصخرة » أي كيف ومن أين هذا .

(٦) ذخرًا أي اتخذت لهم ذلك الذي أعددته لهم من غير ما اطلعتم عليه انظر صحيح البخاري كتاب بدء الخلق .

(٧) وجه التقوي أنها وردت بمعنى غير وهي ترد للاستثناء عند الكوفيين والبغداديين .

حَرْفُ ٱلتَّاء [١٧١]

[قد ورد التا لمعان رجعا	جميعها إلى المؤنث اسمعا
داخلة للجمع قل لغرض	كنسبة وعجمة وعوض
وإن أتت لاحقة مذكرا	ارجع ضميره كذاك ذكرا
تأنيثه إن لمؤنث لحق	واحكم بنقل وبتمييز يحق
للجنس مع جمع وتوكيد له	كذاك توكيد لوصف يا له
وحركت في أول الأسماء	وفي أخيرها على السواء
كذاك في أول فعل حركت	وفي الأخير حركت وسكنت
نحو تَرَبِّي ضربت وتنصب	أنت عليمة بأني معرب
وخصصت مكسورة في الاسم	في أول بالجر فافهم حكمي]

التاء المفردة - محركة في أوائل الأسماء ، ومحركة في أواخرها ، ومحركة في أواخر الأفعال ، ومسكنة في أواخرها .

فالمحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه [١] القَسَم ، وتختص بالتعجب ، وباسم اللّٰه تعالى ، وربما قالوا « تَرَبِّي » و « تَرَبِّ الْكَعْبَةِ » و « تالرَّحمنِ » قال الزمخشري [٢] في ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [٣] : الباء أصل حروف القسَم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ، كأنه تعجب من تسهيل الكَيد على يده وتأتِّيه مع عُتُو نمرود وقهره .. اهـ .

[وفيه أن في آخر منه أتت	زائدة وللضمير وردت
وربما قد وصلت بالحرف	ساكنة وغيرها في الطرف]

والمحركة في أواخرها حرفُ خطاب نحو : أنْتَ وأنْتِ .

والمحرَّكة في أواخر الأفعال ضميرٌ نحو : قُمْتُ وقمتَ وقمتِ . ووهم ابن خروف [٤] فقال في قولهم في النسب « كُنْتِيِ » : إن التاء هنا علامة كالواو في « أَكَلُوني الْبَرَاغيثُ » ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة .

ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب ، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في « أَرَأَيْتَكُما » و « أرأيْتَكُمْ » و « أرأيْتَكَ » و « أرأيْتَكِ » [٥] و « أرأيْتَكُنَّ » إذ لو قالوا

(١) أي مجروره مقسمًا به لا أن الحلف نفس معناها ، والأولى أن تكون للاستعلاء .

(٢) انظر الكشاف (٣/١٤) . (٣) [الأنبياء : ٥٧] ﴿ بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴾ .

(٤) وهم بالكسر أي غلط ، وهو قياس غير سليم ؛ لأن التاء ليست علاقة كما يرى .

(٥) أي خالف في هذا الحكم وهو تجردها عن الخطاب الضمائر ؛ لأنه لابد في الضمير من الخطاب ، وجردت عن =

« أرأيتَمَاكُمَا » بجَمَعُوا بين خطابَين (1) ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في « يا غلامكم » فلم يقولوه كما قالوا : « يا غلامَنَا » و « يا غلامهم » - مع أن الغلام طارئ عليه الخطابُ بسبب النداء وأنه خطاب لاثنين لا لواحد ، فهذا أجْدَرُ (2) ، وإنما جاز « وَأغلَامكيه » لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة ، ويأتي تمامُ القول في « أرأيتكَ » في حرف الكاف (3) إن شاء اللّٰه تعالى .

[وخذلها ضابطا إن وجدتها	في آخر الكلم قطعا مازها
إن حركت بحركات إعراب	خصت بالاسم وحده ولا ارتياب
وأن تكن قد حركت بعكس ذا	تقع في الجميع يا صاح خذا
تنمي بآخر ووسط أول	نحو تفاعل افتعل وذا جلي
كذاك نحو ملكوت نقلا	أصلا برحمة ونقمة جلا
وخصصت إن تك للتأنيث قل	بفتح ما قبيلها أيضا عقل
إلا إذا ما قبلها كان ألف	فسكنن له على ما قد عرف
لأجل منع عارض في أخت بنت	قبل كونها لها أصل بثبت
وربما لحقت المصادرا	مجردات أو مزيدات ترى
وقد أتت بدل واو للقسم	لدى تعجب بها قد انحتم
فصل بكتبها لهم أحكام	معلومة شملها النظام
إن لحقت فعل مؤنث بدت	مبسوطة وإن في الاسم وردت
فإن يكن فردا فقل مربوطه	كحجة مقبولة منوطه
وأن يكن جمع مؤنث بدت	مبسوطة بعكس تكسير أتت
نحو قضاة المسلمين حكموا	وفي الحدود وقعوا إلا ظلموا]

والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وضع علامةً للتأنيث كقامَتْ ، وزعم الجلولي (4) أنها اسم ، وهو خَرْقٌ لإجماعهم (5) ، وعليه فيأتي في [الاسم] (6) الظاهر بعدها أن يكون بدلًا ، أو مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، ويردُّه أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه ، وأن

= الخطاب اكتفاء بالخطاب المفهوم من الكاف دسوقي (١/١٢٥) .

(١ ، ٢) المخاطب واحد في كلام واحد ، وهو أجدر بالمنع ؛ لأن الخطاب فيه وضعي لا طارئ والمخاطب به واحد لا اثنان .

(٣) الحديث عنها هل هي المفعول أو الفاعل كما يرى الفراء .

(٤) الجلولي : نسبة إلى جلولاء قرية بفارس وهو أبو علي الحسن بن علي من أوائل القرن الخامس الهجري وله شرح على الإيضاح للفارسي .

(٥) لأن إجماع اللغويين معتد به فيها فلا يصح الخروج عليه .

(٦) زيادة نقلت من حاشية الدسوقي .

عَود الضمير على ما هو بدل منه نحو « اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم » قليلٌ [١] ، وأن تقدّمَ الخبر الواقع جملةً [٢] قليلٌ أيضًا ، كقوله :

١٧١ – إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّه مِن مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كُلَيبٌ تُصَاهِرُهْ [٣]

وربما وُصلَتْ هذه التاء بثُم ورُبَّ ، والأكثر تحريكها معهما بالفتح [٤] .

* * *

(١) وقولهم : قامت هند كثير شائع ، فكيف يخرج على القليل ؟ .

(٢) وإن كان مقيسًا فكيف يخرج عليه المثال السابق الكثير الشيوع .

(٣) البيت من الطويل للفرزدق وهو في ديوانه (٣١٢) ، والتصريح (٣٩٤/٢) والهمع (١١٨/١) ، والشاهد فيه : تقدم الخبر الجملة وهو « ما أُمُّه من محارب » على المبتدأ وهو أبوه .

(٤) ويقل سكونها (رُبَّتَ وثَمَّتَ ولعلَّ أيضًا) .

حَرْفُ ٱلثَّاء [١٧٢ - ١٧٥]

[وثم للتشريك والترتيب ومهلة فاحفظ لذا التقريب
والثاء منها أبدلت فا يجتلب أحكامها كثيرة عند العرب]

(ثُمّ) ويقال فيها : فُمّ ، كقولهم في حَدَثٍ : جَدَفٌ [1] – حرفُ عطفٍ يقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمُهْلَة ، وفي كل منها خلاف .

فأما التشريك : فزعم الأخفش والكوفيون [2] أنه قد يتخلَّف ، وذلك بأن تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة ألبتة [3] ، وحمَلُوا على ذلك قولَه تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ [4] وقولُ زهير :

١٧٢ – أرَانِي إذَا أصْبَحْتُ أصْبَحْتُ ذَا هَوًى فَثُمَّ إذَا أمْسَيتُ أمسيت غَادِيَا [5]

وخرِّجت الآية على تقدير الجواب ، والبيتُ على زيادة الفاء .

وأما الترتيب : فخالف قوم في اقتضائها إياه ، تمسكًا بقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [6] ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ﴾ [7] ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [8] وقول الشاعر :

١٧٣ – إنَّ مَنْ سَادَ ثم ساد أبُوه ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ [9]

والجواب عن الآية الأولى [10] من خمسة أوجه :

أحدها : أن العطف على محذوف [11] ، أي من نفسٍ واحدة ، أنشأها ، ثم جعل منها

---

(١) بإبدال الثاء فاء كما في المثالين . (٢) انظر الجنى الداني (٤٢٦، ٤٢٧) .
(٣) فلا عطف بها ، بل هي في النادر حرف زائد . (٤) [التوبة : ١١٨] .
(٥) البيت لزهير من الطويل وهو في ديوانه (٢٨٥) ، وابن الشجري (٣٢٦/٢) ، وابن يعيش (٩٦/٨) ، والخزانة ، (٥٨٨/٣ / ٤/ ٤٢١) والشاهد فيه : كالآية السابقة على رأي الأخفش ثم زائدة .
(٦) [الزمر : ٦] . (٧) [السجدة : ٧، ٩] .
(٨) [الأنعام: ١٥٣] .
(٩) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه (٤٩٣) برواية :
كل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جده
وهو للتمثيل لا للاستشهاد لأن أبا نواس مولد ، (ت : ١٩٥هـ) وهو في الهمع (١٣١/٢) ، والخزانة (٤١١/٤) ، والدرر (١٧٣/٢) ، والجنى الداني (٤٢٨) .
(١٠) وهي ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ ... ﴾ . (١١) وهو أنشأها ثم جعل منها زوجها .

زوجها .

الثاني : أن العطف على (واحدة) على تأويلها [1] بالفعل ، أي من نفس تَوَحَّدَتْ ، أي انفردت ، ثم جعل منها زوجها .

الثالث : أن الذُّرِّية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ ، ثم خُلِقَت حوَّاء من قُصيرَاه .

الرابع : أن خَلْقَ حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بثم إيذانًا بترتُّبِهِ وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة [2] ، لا لترتيب الزمان وتراخيه .

الخامس : أن « ثُمَّ » لترتيب الإخبار [3] لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : « بَلَغَني مَا صَنَعْتَ اليَوم ثُمَّ مَا صَنَعتَ أمْسِ أعْجَبُ » أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .

والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب ؛ لأنها تصحِّحُ الترتيب [4] والمُهْلَة ، وهذا يصحح الترتيب فقط ، إذ لا تراخِيَ بين الإخبارين ، ولكن الجواب الأخير أعم ؛ لأنه يصح أن يُجَاب به عن الآية [5] الأخيرة والبيت .

وأجيب عن الآية الثانية [6] أيضًا بأنَّ « سَوَّاه » عطف على الجملة الأولى [7] ، لا الثانية .

وأجاب ابنُ عصفور عن البيت بأن المراد [8] أن الجد أتاه السؤددُ من قبل الأب ، والأبَ من قبل الابن ، كما قال ابن الرومي :

١٧٤ – قَالُوا : أبو الصَّقْرِ مِنْ شَيبَانَ قُلْتُ لَهمْ ... كَلَّا لَعَمْرِي وَلَكِنْ مِنْهُ شَيبَانُ [9]

وَكَمْ أبٍ قَدْ عَلاَ بِابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ ... كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللّهِ عَدْنانُ

---

(١) وكل ذلك حتى تنسجم معنى العطف في حالة العطف والتشريك .

(٢) هذا كلام الزمخشري في الكشاف نقله ابن هشام في المغني (١٤/٣) من الكشاف للزمخشري .

(٣) هذا منقول عن الفراء ، وإليه ذهب ابن مالك في التسهيل اكتفاء بترتب اللفظ ، والمثال منقول عن الفراء انظر الجنى الداني (٤٢٨) ، والتسهيل (١٧٥) .

(٤) أي ففي تلك الأجوبة توفير معنى الكلمة التي وضعت له عليها ، لأن « ثم » وضعت للتشريك والترتيب والمهلة .

(٥) وأما الأجوبة الأربعة فلا تجري فيها ، إذ اعتبار الترتيب باعتبار الإخبار ممكن .

(٦) هي ﴿ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ثُمَّ سَوَّىٰهُ ﴾.

(٧) وهي بدء خلق الإنسان من طين فالترتيب متحقق ، لا الثانية وهي ﴿ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾ .

(٨) قال في شرح الجمل نقله الخزانة (٤١١/٤) قال : وأما قول الشاعر (إن من ساد البيت) فينبغي أن يحمل على ظاهره ويكون الجسد إلخ ، ورد عليه في الخزانة أيضًا ما ذكره ابن عصفور في تأويل البيت لا يساعد عليه قوله « اقبل ذلك » .

(٩) البيتان لابن الرومي وهو مُوَلَّد (ت : ٢٨٣هـ) لا يستشهد بهما وهما من بحر البسيط وهو في المغني (١٢٦) والهمع (١٣١/٢) والخزانة (٤١١/٤) والدرر (١٧٤/٢) والشاهد فيه : حمل ثم على ظاهرها من الترتيب والمهلة كما يرى ابن عصفور .

وَأما المهْملَة فزعم الفراء (١) أنها قد ، تتخلَّفُ ، بدليل قولك : « أعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ الْيَومَ ثُمَّ مَا صَنَعْتَ أَمْسِ أعْجَبُ » لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين ، وجعل منه ابن مالك (٢) ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ الآية (٣) ، وقد مر البحث في ذلك ، والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله :

١٧٥ – كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى في الأنَابِيبِ ثُمَّ اضطَرَبْ (٤)

إذ الهزُّ متى جرى في أنابيب الرُّمح يعقبه الاضطراب ، ولم يَتَرَاخَ عنه .

[وأجريت مجرى لفا فنصبت فعلا بعيد الشرط عند من ثبت]

مسألة : أجرى الكوفيون « ثُمَّ » مُجْرَى الفاء والواو ، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واسْتُدِل لهم بقراءة الحسن ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (٥) بنصب (يدرك) وأجراها ابنُ مالك مجراهما (٦) بعد الطلب ؛ فأجاز في قوله ﷺ : « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في الْمَاءِ الدَّائِمِ الذِي لاَ يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » (٧) ثلاثة أوجه : الرفْعَ بتقدير ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي ، والنصب قال : بإعطاء ثم حكم واو الجمع ؛ فتوهَّمَ تلميذه الإمام أبو زكريا النووي (٨) رحمه الله أن المراد إعطاؤها حُكْمَهَا في إفادة معنى الجمع ، فقال : لا يجوز (٩) النصب ، لأنه يقتضي أن المنهيّ عنه الجمع بينهما ، دون إفراد أحدهما ، وهذا لم يَقُلْه أحد ، بل البول منهيٌّ عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا .. انتهى . وإنما أراد ابنُ مالك إعطاءها حكمها (١٠) في النصب ، لا في المعية أيضًا ، ثم ما أورده إنما جاءَ من قبل المفهوم ،

---

(١) الجنى الداني (٤٢٨) . (٢) التسهيل (١٧٥) .

(٣) [الأنعام: ١٥٣] .

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي ، والرديني : الرمح المنسوب إلى ردينة ، وانظر إلى الهمع (١٣١/٢) وأوضح المسالك (٤٣/٣) والجنى الداني (٤٢٧) والشاهد فيه : وقوع « ثمّ » موقع الفاء .

(٥) [النساء: ١٠٠] والقراءة للحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح ، وذلك على إضمار أن – انظر البحر المحيط (٣٣٧/٣) .

(٦) حدد ابن مالك بأن يتقدم عليهما الطلب كالأمر والنهي ونحوهما ، كالتمني والرجاء .

(٧) الحديث الشريف موجود في الصحيحين البخاري في كتاب الوضوء – باب الماء الدائم أي الراكد ، ومسلم « كتاب الطهارة » .

(٨) هو شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن حزام النووي (ت : ٦٧٦هـ) .

(٩) ليس النهي عن الجمع بينهما ، وإنما النهي منصب على كل واحد منهما ، وليست المعية من أحكام الواو التي ينتصب المضارع بعدها ، وإنما المعية مدلولها التي وضعت هي بإزائه ، وحكمها انتصاب المضارع بعدها بإضمار أن ، فالأولى حذف « المعية » من كلام ابن هشام في المغني .

(١٠) أي حكم ثم حكم واو الجمع في نصب المضارع بعدها .

لا المنطوق (١) ، وقد قام دليلٌ آخر على عدم إرادته ، ونظيرهُ إجازة الزجاج والزمخشري (٢) في ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ (٣) كون ﴿وَتَكْتُمُوا﴾ مجزومًا ، وكونَه منصوبًا مع أن النصب معناه النهي عن الجمع .

تنبيه – قال الطبري (٤) في قوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ (٥) : معناه أهنالك ، وليست ثم التي تأتي للعطف .. انتهى . وهذا وهم ، اشتبه عليه ثُمَّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها .

[ثـم بـفـتـح الإشـارة بـدا وهو ظرف صرفه امنع أبدا]

(ثَمَّ) بالفتح – اسمٌ يُشَار به إلى المكان (٦) البعيد ، نحو ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴾ (٧) وهو ظرف لا يتصرف ، فلذلك غُلِّط مَنْ أعْربَه مفعولًا به لرأيت في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ (٨) ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخرُ عنه كافُ الخطابِ (٩) .

* * *

---

(١) المفهوم لا يعمل بدلالته إلا إذا لم يوجد دليل على خلاف ذلك المفهوم ، وقد قام الدليل على تعطيل هذا المفهوم .

(٢) الجزم بالعطف على تلبسوا ، والنصب على معنى النهي عن الجمع بين إلباس الحق بالباطل وكتمان الحق وجمع بينهما لقبح أفعالهم ، وقد جمعوا بينهما وإذا انفرد كل منهما كان مستقلًا بالقبح والشناعة .

(٣) [البقرة : ٤٢] .

(٤) هو الإمام محمد بن جرير الطبري نسبة لطبرستان (ت : ٣١٠) وهو إمام كبير في التفسير والتاريخ وله مؤلفات كثيرة فيهما .

(٥) [يونس : ٥١] وانظر إلى تفسيره مفاتيح الغيب المجلد (٣٧٩/٨) .

(٦) ويستعمله المصنفون كثيرًا حيث يذكرون القاعدة ويقولون على أثرها ومن ثمَّ كان كذا وكذا وكأنهم نزلوا المتقدم منزلة البعيد لاقتضائه والفراغ منه أو عدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه .

(٧) [الشعراء : ٦٤] وثمَّ ظرف مكان لا يستعمل غير ظرف ولا يجر بغير مِنْ .

(٨) [الإنسان : ٢٠] وغلط من أعربه في الآية مفعولًا به ؛ لأنه أخرجه عن الظرفية .

(٩) فلا يقال : ها ثَمَّ ؛ لأنه بمثابة المقرون باللام في البعد ، ولا يقال : ثَمَّك ؛ لأن ثَمَّ تدل على البعد بذاتها فلا تحتاج إلى إدخال ما يفيده فيها .

حَرْفُ الجِيم [١٧٦ - ١٨١]

[وجير بالعكس جواب كنعم   وجلل أيضًا كذا وذاك عم]

(جيرِ) بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ [١] ، وبالفتح للتخفيف كأينَ وكَيفَ - حرفُ جوابٍ بمعنى نَعَمْ ، لا اسم بمعنى حقًّا فتكون مصدرًا ، ولا بمعنى أبدًا فتكون ظرفًا ، وإلَّا لأعربت ودخلت عليها أل ، ولم تؤكّدْ أجَلْ بـ « جيرِ » في قوله :

١٧٦ - * أجَلْ جَيرِ إنْ كَانَتْ أبيحَتْ دعَائِرُهْ [٢] *

ولا قوبل بها « لا » في قوله :

١٧٧ - إذَا تَقُولُ : لاَ ، ابْنَةَ الْعُجَيرِ   تَصْدُقُ لَا إذَا تَقُولُ جَيرِ [٣]

وأما قولُه :

١٧٨ - وَقَائِلَةٍ أسِيتَ فَقُلْتُ : جَيرِ   أسِيٌّ إنـني مِنْ ذَاكَ إنَّـهْ [٤]

فخرج على وجهين : **أحدهما** : أن الأصل جَير إنَّ ، بتأكيد جَير بإنَّ التي بمعنى نعم ، ثم حذفت همزة إنَّ وخففت . **الثاني** : أن يكون شَبَّهَ آخر النصف بآخر البيت ، فنونه نون الترنم ، وهو غير مختص [٥] بالاسم ، ووَصل بنية الوقف .

(جَلَلْ) حرف بمعنى نعم ، حكاه الزجاجُ في كتاب الشجرة [٦] ، واسم بمعنى « عظيم » أو « يَسِير » أو « أجْل » . فمن الأول قولُه :

١٧٩ - قَومِي هُمُ قَتَلُوا أمَيمَ أخي   فَإذَا رَمَيتُ يُصِيبُني سَهمِي [٧]
فَلَئِنْ عَفَوتُ لأعْفُوَنْ جَلَلًا   وَلَئِنْ سطَوت لأُوهِنَنْ عَظْمِي

ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قُتِلَ أبوه :

---

(١) أمْسِ : كسرت على أصل التقاء الساكنين والأصل بمعنى الكثير الغالب ، وقيل بمعنى الأقوى .

(٢) البيت صدره [**وقلن : على الفردوس أول مشرب**] وهو لمضرس الأسدي وقيل لطفيل بن غوث وهو من الطويل وانظر الخزانة (٤/٢٣٥) وابن يعيش (٤/٩٨) الدعاثر : الأحواض المتلمة .

(٣) البيت من الوافر ، ولا يعرف قائله ، وانظر إلى أمالي ابن الشجري (١/٣٧٤ ، ٢/٣٢٤) والسيوطي (١٦٨) .

(٤) البيت لا يعرف قائله وهو في شواهد السيوطي برقم (١٦٩) وأسيت : حزنت وأسيٌّ : حزين .

(٥) أي تنوين الترنم يدخل على الفعل والحرف ، وهو تعسف ؛ لأنه جعل الوقف في العروض والوقف في آخر البيت .

(٦) هو كتاب مفقود وهو المسمى بالتقريب ذكره بروكلمان (٢/١٧٣) .

(٧) البيتان من الكامل للحارث بن وعلة وهو في الهمع (٢/٧٢) ، والدرر (٢/٨٨) ، والمصون (٤) ، والأغاني (١٩/١٣٩) والسيوطي (١٧٠) . **والشاهد فيه** : جلل بمعنى عظيم .

١٨٠ - * أَلَا كُلُّ شَيءٍ سِوَاهُ جَلَلْ [١] *

ومن الثالث قولهم : « فَعَلْتُ كَذَا مِنْ جَلَلِكَ » وقال جميل :

١٨١ - رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ [٢]

فقيل : أراد من أَجْلِه ، وقيل : أراد من عظمه في عَيني .

* * *

(١) هذا عجز بيت وهو في ديوانه (٢١) وصدره [بقتل بني أسد ربهم] وجلل فيه بمعنى يسير وانظر السيوطي (٧١٠) والهمع (٧٢/٢) ، والدرر (٨٨/٢) ، وهو من المتقارب .

(٢) البيت لجميل وهو في ديوانه (١٨٧) ، وفي الخزانة (١٩٩/٤) ، والأغاني (٧٤/٧) ، والأمالي (٢٤٦/١) ، وسيتكرر بعد ذلك .
والشاهد فيه : جلل بمعنى من أجل ، وهو في السيوطي برقم (١٧٢) .

حَرْفُ الحَاء المهملة [١٨٢ - ٢٠٣]

[وحاشا فعل متصرف جرى   ومنه قوله أتت لمن درى]

(حاشا) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون فعلًا متعديًا متصرفًا ؛ تقول « حَاشَيتُه » بمعنى استثنيته [١] ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ؛ ما حاشى فاطمَةَ » [٢] ما : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة ، وتوهَّم [٣] ابنُ مالك أنها ما المصدرية ، وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام ، فاستدلَّ به على أنه قد يقال « قَامَ القَوم مَا حَاشا زيدًا » كما قال :

١٨٢ – رَأيتُ النَّاسَ مَا حَاشا قُرَيشًا   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالًا [٤]

ويردُّه أن في معجم الطبراني : « ما حاشا فاطمة ولا غَيرَها [٥] » ودليلُ تصرفه قولُه :

١٨٣ – وَلَا أرَى فاعِلًا في النَّاسِ يُشْبِهُهُ   وَلَا أحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أحدِ [٦]

وتوهَّم المبردُ أن هذا مُضَارِع حاشا التي يستثنى بها ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف [٧] .

[كذا وللتنزيه ثم اختلفوا   أهي سما أو اسم فعل يعرف]

الثاني : أن تكون تنزيهية ، نحو ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعلٌ ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف [٨] ، وهذان الدليلان ينافيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية [٩] جانَبَ يوسفُ المعصيَةَ لأجل اللَّه ،

---

(١) متعديًا ينصب المفعول به ، ومتصرفًا يأتي منه المضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول تقول أحاشيه وأنا محاشي والمحاشاة .

(٢) فحاشى فعل ماض ، وفاطمة مَفْعوله ، وتكون (ما حاشى فاطمة) من كلام الراوي .

(٣) وبهذا التوهم رأى ابن مالك ما تدخل على حاشى كما تدخل على خلا وعدا باتفاق والمشهور أنها لا تدخل على حاشى ، والحديث محمول على أن حاشى فعل وما نافية ، والبيت نادر .

(٤) البيت من الوافر للأخطل أو للنابغة الجعدي أو أبي الصلت الثقفي ، وليس في ديوان الأخطل ، وانظر الخزانة (٣٦/٢) وابن يعيش (١٣٦/٣) ، وشرح الأشموني (١٢٥/٢) ، والسيوطي (١٧٣) . وأدخل ما على حاشا في البيت .

(٥) معجم الطبراني في الحديث عن ابن عمر في الحديث ، وفي ذلك رد على ما توهمه ابن مالك من أن ما مصدرية ، فإن قوله « ولا غيرها » يدل على أنها نافية بدليل الإتيان بما المؤكدة للنفي ولو كانت مصدرية ما صح الإتيان بلا في المعطوف .

(٦) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه (٢١) ، والخزانة (٢١٥/٢) ، وشرح الأشموني (١٦٧/٢) ، وشرح ابن يعيش (٨/٢) ، (٤٨/٨ ، ٤٩) ، والسيوطي (١٧٤) . وقد تصرفت حاشا وجاء منها المضارع .

(٧) انظر المقتضب (٣٩٢/٤) .   (٨) انظر الجنى الداني (٥٦٢) .

(٩) [يوسف : ٣١] ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ .

ولا يتأتى هذا التأويلُ في مثل : ﴿ حَشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [(١)] والصحيح أنها اسمٌ مرادف للبَرَاءة من كذا ، بدليل قراءة بعضهم (حَاشًا لِلَّهِ [(٢)]) بالتنوين ، كما يقال « بَرَاءَةٌ لله مِنْ كَذَا » وعلى هذا فقراءة ابن مسعود ﷺ (حاش اللّٰه) كمعاذ اللّٰه ليس جارًا ومجرورًا كما وهم ابن عطية [(٣)] ؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء ، ولتنوينها في القراءة الأخرى ، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة ، والجار لا يدخل على الجار ، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية ، وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها أتبرأ ، أو بَرِئْتُ ، وحامِلُه على ذلك بناؤها ، ويرده إعرابُهَا في بعض اللغات .

[وإن بها استثنيت فالحرفيه أيضًا لها بقولة جليه]

الثالث : أن تكون للاستثناء ، فذهب سيبويه [(٤)] وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائمًا بمنزلة إلا ، لكنها تجرُ المستثنى ، وذهب الْجَرْمِيُّ والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تُسْتَعْمل كثيرًا حرفًا جارًا [(٥)] ، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى « إلا » ، وسمع « اللَّهمَّ اغْفِرْ لِي ولِمَنْ يَسْمَع حَاشَا الشَّيطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغ [(٦)] » وقال :

١٨٤ - **حَاشَا أَبَا ثَوبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الْـمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ** [(٧)]

ويروى أيضًا « حاشى أبي » بالياء ، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال :

* إِنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا [(٨)] *

وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها ، أو اسم فاعِلِه ، أو البعضِ المفهومِ من الاسم التام ، فإذا قيل : « قام القوم حاشا زيدًا » فالمعنى جانب هو- أي قيامُهم ،

(١) [يوسف : ٣١] .

(٢) هذه قراءة أبي مثل رعيا لزيد ، انظر الجنى الداني (٥٦١) .

(٣) المصدر السابق (٥٦١) .

(٤) انظر الكتاب (٣٤٩/٢ ، ٣٥٠) فهي عند سيبويه حرف خافض دال على الاستثناء كإلا ، ولا يجيز النصب بها ؛ لأنه لم يبلغه .

(٥) انظر الجنى الداني (٥٦٢) .

(٦) هذا مثل رواه الشيباني وهو في شرح المفصل (٤٧/٨) ، والهمع (٢٣٢/١) والصبان (١٦٥/٢) ، والتصريح (٣٦٥/١) ، ويروى : وابن الأصبغ .

(٧) البيت للجميح الأسدي ، وهو من الكامل ، وهو في الجنى الداني (٥٦٢) ، وابن يعيش (٤٧/٨) ، والمفضليات (٣٦٦) وروي البيت بالوجهين قال المرادي : في رواية البيت تخليط ، وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره والصواب ما أنشده المفضَّل :

حَاشَا أَبِي ثَوبَان ، إنَّ أَبَا ثَوبَان لَيسَ بِبَكْمَة فَدْم
عَمْرُو بن عَبْد اللّٰه إنَّ به ضِنًّا عَن الْمَلْحَاة والشَّتْم

(٨) تقدم الحديث عنه ، ورواية الألف على لغة من يلزم المثنى والأسماء الستة الألف دائمًا .

أو القائم منهم ، أو بعضُهم- زيدًا [١] .

[للانتها حتى وللتعليل كذاك الأقل على قليل
جر لها مثل إلى لكن أتى خلف لها من أوجه فلتثبتا
عاطفة لشبهها بالواو والفرق ظاهر كما للراوي]

(حتى) حرف يأتي لأحد ثلاثة معان : « انتهاء الغاية » [٢] ، وهو الغالب ، و « التعليل » [٣] ، وبمعنى إلّا في الاستثناء ، وهذا أقلها ، وقلَّ مَنْ يذكره . وتستعمل على ثلاثة أوجه :

١ - أحدها : أن تكون حرفًا جارًا بمنزلة إلى في المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور : أحدها : أن لمخفوضها شرطين ، أحدهما : عام ، وهو أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا ، خلافًا للكوفيين [٤] والمبرد ، فأما قوله :

١٨٥ - أتَتْ حَتَّاكَ تَقصِدُ كلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنكَ أنَّهَا لَا تَخِيبُ [٥]

فضرورة ، واختلف في علة المنع [٦] ، فقيل : هي أنَّ مجرورها لا يكون إلا بعضًا مما قبلها أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ، ويردُّه أنه قد يكون ضميرًا حاضرًا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم ، وأنه قد يكون ضميرًا غائبًا على ما تقدم غير الكل ، كقولك : « زَيدٌ ضَرَبْتُ القَومَ حَتَّاهُ » وقيل : العلة خشية التباسها بالعاطفة ، ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة « قاموا حتى أنْتَ ، وأكرمتهم حتى إياك » بالفصل ؛ لأن الضمير لا يتصل إلَّا بعامله ، وفي الخافضة « حتاك » بالوصل كما في البيت ، وحينئذٍ فلا التباس [٧] ، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب « رأيتُكَ أنتَ » وفي البدل منه « رَأيتُكَ إيَّاكَ » فلم يحصل لَبْسٌ [٨] ، وقيل : لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى ، وهي فرع عن إلى ، فلا تحتمل ذلك ، والشرط الثاني : خاص بالمسبوق بذي أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرًا نحو : « أكَلْتُ السمَكَةَ

---

(١) فالفاعل الضمير يعود على المصدر أو اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو البعض المفهوم من الكل .
(٢) الغاية : الهدف والغرض .
(٣) التعليل : بيان العلة والسبب لحدوث الشيء .
(٤) انظر الجنى الداني (٥٦٤) .
(٥) البيت من الوافر ولا يعرف قائله ، وانظر التصريح (٣/٢) ، والهمع (٢٣/٢) ، وشرح الأشموني (٢١٠/٢) ، والسيوطي ١٧٦ والشاهد (حتَّاك) حيث جر بحتى الضمير .
(٦) أي منع جرها الضمير ، ولابد أن تجر الاسم الظاهر ، والبيت السابق ضرورة لا تبنى عليه قاعدة .
(٧) بين الجارة والعاطفة .
(٨) بين التوكيد والبدل فجعلوا للتوكيد رأيتك أنت بضمير الرفع وللبدل رأيتك إياك بضمير النصب حتى لا يحصل لبس منهما وهذا عند البصريين ، أما الكوفيون فيجعلون إياك في المثال الثاني من قبيل التوكيد اللفظي .

حَتَّى رَأْسِهَا » أو ملاقيًا لآخر جزء نحو : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ (١) . ولا يجوز سِرْتُ البارحَةَ حَتَّى ثُلُثِهَا أو نِصْفِهَا ، كذا قال المغاربة وغيرهم (٢) ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري (٣) ، واعترض عليه بقوله :

١٨٦ - عَيَّنَتْ لَيلةً فَمَا زِلْت حَتى ... نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يؤوسَا (٤)

وهذا ليس محلُّ الاشتراط ، إذ لم يقل : فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به .

الثاني : أنها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول ما بعدها (٥) كما في قوله :

١٨٧ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا (٦)

أو عدم دخوله كما في قوله :

١٨٨ - سقا الحَيَا الأرْضَ حَتَّى أمْكُنٍ عُزِيَتْ ... لَهُمْ فلا زَالَ مَنْهَا الْخَيرُ مَجْدُودًا (٧)

حُمِلَ على الدخول ، ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول ، حَمْلًا على الغالب في البابين ، هذا هو الصحيح في البابين (٨) ، وزعم الشيخُ شهاب الدين القَرَافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاقُ في حتى العاطفة ، لا الخافضة ، والفرق أن العاطفَةَ بمعنى الواو (٩) .

---

(١) [القدر : ٥] .
(٢) انظر الجنى الداني (٥٦١) والدسوقي (١٣٤/١) . (٣) انظر الكشاف (٢٢٥/٤ ، ٢٢٦) .
(٤) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله . وانظر السيوطي (٣٧٠) برقم (١٧٧) ، وبه استدل ابن مالك على أنه لا يشترط في مجرور حتى كونه آخر الجزء - ويؤوسًا حال من ضمير فعدت ، واليأس : القنوط ، وانظر أيضًا شرح ابن يعيش (٢٦٧/٣) والتصريح (١٧/٢) ، والهمع (٣٢/٢) ، والدرر (١٥/٢) .
(٥) فيما قبلها ، فلا تدخل الغاية إلا بقرينة كما في البيت فمجرورها الجزء الأخير أو ملاق لآخر جزء منه .
(٦) البيت من الكامل لأبي مروان النحوي أو مروان النحوي أو المتلمس ، وانظر الكتاب (٥٠/١) والخزانة (٤٤٥/١) ، (١٤٠/٤) وابن يعيش (١٣٤/٤) ، والهمع (٢٤/٢ ، ١٣٦) ، والتصريح (١٤١/٢ ، ٢١٤) ، وشرح الأشموني (٩٧/٣) ، والسيوطي (١٧٨) .
والشاهد فيه : دخول ما بعد حتى فيما قبلها بقرينة ألقاها ، وجاءت حتى عاطفة على النصب ، وابتدائية على الرفع ، وسيتكرر بعد ذلك .
(٧) البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ، وانظر السيوطي برقم (١٧٩) ، وشرح الأشموني (٢١٤/٢) ، ولم تدخل ما بعد حتى فيما قبلها ، الحيا : المطر ، وعزيت : نسبت : أمكن : أمكنتهم . مجدود : دائم كثير . وما بعد حتى لا يدخل إلا بالقرينة .
(٨) البابان : باب إلى وحتى عدم الدخول إلا بالقرينة . والقرافي تلميذ العز بن عبد السلام الشافعي وهو أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمنٰ الصنهاجي البهنسي أصلًا المصري مولدًا وسكنًا . توفي بدير الطين ودفن بالقرافة .
(٩) فيتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ، والجارة بمعنى إلى وهي فيها الخلاف .

والثالث : أن كلًّا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر [١] : فمما انفردت به « إلى » : أنه يجوز « كَتَبْتُ إلى زيد وأنا إلى عمرو » أي هو غايتي ، كما جاء في الحديث « أنَا بِكَ وإلَيكَ [٢] » و «سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة » ولا يجوز : حتى زيد ، وحتى عمرو ، وحتى الكوفة ، أما الأولان فلأنَّ حتى موضوعة لإفادة تَقَضِّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية [٣] ، «وإلى » ليست كذلك ، وأما الثالث فلضَعْفِ حتى في الغاية ؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية [٤] .

ومما انفردت به « حتى » : أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو : « سِرْتُ حتى أدخلها » وذلك ، بتقدير حتى أن أدخلها ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى . ولا يجوز : سرت إلى أدخلها [٥] ، وإنما قلنا : إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون ؛ لأن حتى قد ثبت أنها تخفِضُ الأسماء ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، وكذا العكس [٦] .

ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثَةُ معانٍ : مُرَادِفَة إلى ، نحو :

﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [٧] ومرادفة كي التعليلية نحو ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ ﴾ [٨] ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟ ﴾ [٩] وقولك : «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ » ويحتملهما ﴿ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [١٠] ومرادفة إلَّا في الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه [١١] في تفسير قولهم : «وَاللَّهِ لَا أَفْعَل إلَّا أن تَفْعَلَ » المعنى حتى أن تفعل ، وصرح به ابن هشام الْـخَضْرَاوي وابن مالك ، ونقله أبو البقاء [١٢] عن بعضهم في ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ ﴾ [١٣] والظاهر في هذه الآية خِلَافُه ، وأن المراد معنى الغاية ، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله :

---

(١) أي من الأمور التي تخالف حتى إلى فيها .

(٢) هذا الحديث موجود في صحيح مسلم في كتاب الصلاة ومعناه : أنا متوثق به ، ومنته إليك .

(٣) أي ينتهي الفعل شيئًا شيئًا إلى نهايته وغايته .

(٤) لأن الأصل في الغاية أن تكون بإلى ، أما حتى فضعيف معنى الغاية فيها .

(٥) لأنه لا يجوز تقدير أن المصدرية قبل إلى .

(٦) أي الذي يعمل في الأفعال كلم ولن لا يعمل في الأسماء مع اتحاد الجهة .

(٧) [طه : ٩١] .

(٨) [البقرة : ٢١٧] ﴿ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ .

(٩) [المنافقون : ٧] .

(١٠) [الحجرات : ٩] .

(١١) انظر الكتاب (٣/٢١ ، ٢/٤٣٢) .

(١٢) انظر الجنى الداني (٥٥٥) والتسهيل (٢٣٠) ، والخضراوي نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس وهو أستاذ الشلوبين وتلميذ ابن خروف له كتب في علوم النحو والصرف والبلاغة وهو محمد بن يحيى بن هشام أبو عبد الله (ت : ٦٤٦هـ) .

(١٣) [البقرة : ١٠٢] ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ .

١٨٩ – لَيسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيكَ قَلِيلُ [١]

وفي قوله :

١٩٠ – وَاللهِ لَا يَذهَبُ شَيخِي بَاطِلَا ... حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا [٢]

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببًا عنه ، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث : « كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاه هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ » [٣] إذ زَمَنُ الميلادِ لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علتُه اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل ، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفًا ، أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون .

ولا ينتصب الفعل بعد « حَتَّى » إلا إذا كان مستقبلًا ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب [٤] واجب ، نحو ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [٥] وإن كان ؛ بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [٦] الآية ، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قَصِّ ذلك علينا [٧] .

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد « حتى » إلا إذا كان حالًا ، ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب ، كقولك : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، وإن كانت حاليته ليست حقيقية – بل كانت محكية – رُفِعَ ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يقولُ ٱلرَّسُولُ ﴾ [٨] قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا .

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : **أحدها** : أن يكون حالًا ، أو مؤولًا بالحال كما مثلنا ، **والثاني** : أن يكون مسببًا عما قبلها . فلا يجوز « سِرْتُ حَتَّى تَطْلع الشمس » ولا

---

(١) البيت من الكامل للمقنع الكندي وانظر ابن يعيش (٤١٢/٤) والهمع (٩/٢) والدرر (٦/٢) وشرح الأشموني (٢٩٧/٣) والغاية فيه ظاهرة .

(٢) البيت من الرجز لامرئ القيس وهو في ديوانه (١٣٤) وفي الدرر (١٢٩/٢) .

(٣) الحديث في البخاري ، وليس فيه حتى يكون دائمًا « فأبواه » وعليه فلا شاهد فيه ، ولكن في مسلم والجامع الصغير بحتى يعبر عنه أو حتى يعرب عنه لسانه وعلى ذلك ففيه الشاهد .

(٤) كما أنه مستقبل بالنظر لما قبلها أيضًا .

(٥) [طه : ٩١] .

(٦) [البقرة : ٢١٤] ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ .

(٧) فهو سابق زمنًا ، وماض بالنسبة إلى زمن نزول الآية ، والمراد الأول .

(٨) لأن الفعل إذا دل على الحال لا يصح نصبه ، لأنه يدل إذن على الاستقبال فيلزم التناقض ، وإذا انتفى النصب تعين الرفع ، وقراءة نافع بالرفع لأن هذا على تقدير الحكاية .

« سِرْتُ حتى أدخلها » ، و « هَلْ سرت حتى تدخلها ؟ » . **أما الأول** : فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، **وأما الثاني** : فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، **وأما الثالث** : فلأن السبب لم يتحقق وجوده ، ونحو « أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها » ، و « مَتَى سِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُها » لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين [١] الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابًا [٢] ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسْرِهِ ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسألة [٣] بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما مَنَعَه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

والثالث : أن يكون فَضْلَةً [٤] : فلا يصح في نحو : « سَيري حتى أدخلها » ؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ، ولا في نحو : « كان سَيري حتى أدخلها » إنْ قدرت كان ناقصة ، فإن قدرتها تامة أو قلت « سَيرِي أمْسِ حتى أدخلها » جاز الرفع [٥] ، إلا إن عَلَّقْتَ أمس بنفس السير [٦] ، لا باستقرار محذوف .

٢ – **الثاني من أوجه حتى : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو** [٧] ، إلا أن بينهما فرقًا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط ، أحدها أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراوي ، ولم أقف عليه لغيره [٨] ، والثاني أن يكون إما بَعْضًا من جمع قبلها كـ « قَدِمَ الحاجُّ حَتَّى الْمُشَاة » أو جزءًا من كل نحو « أَكَلْتُ السَّمَكَة حَتَّى رأسَهَا » أو كجزء نحو « أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثها » ويمتنع أن تقول : « حَتَّى وَلَدهَا » [٩] والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع [١٠] ،

---

(١) الشك في عين الفاعل ، لأن الفاعل غير معروف ولا مذكور في المثال ، وفي عين الزمان لأنه لم يتحدد زمن الدخول .

(٢) أجاز الأخفش الرفع بعد النفي على ما ذكره عنه ابن هشام ، وقد نقل الدسوقي (١/١٣٧) عن الرضي أن الأخفش أجاز ذلك بالقياس لا بالسماع ، لأن العرب لم تتكلم بذلك فرأيه غير دقيق .

(٣) بهذا المعنى : وهو أن الأصل الإيجاب ثم دخل النفي بعد صحة الرفع بحتى على أصل الكلام والجدير بالقضية أنها لو عرضت على سيبويه لمنعها ، وجعلها بهذه الصورة أمر بعيد .

(٤) أي يصح الاستغناء عنه احترازًا من الهمزة كالخبر . (٥) بعد تقريرها بالتامة .

(٦) وإلا كان المنع باقيًا لبقاء المبتدأ بلا خبر لفظًا وتقديرًا ، وهذا غير جائز .

(٧) فلا تفيد ترتيبًا ولا مهلة ، فيجوز أن يكون تعلق الفعل بما بعد حتى أسبق من تعلقه بما قبلها نحو مات كل أب لي حتى آدم ، وقيل بمنزلة ثم في الترتيب والمهلة . انظر الدسوقي (١/١٣٧) .

(٨) فلم يقل بذلك أحد من علماء النحو سواه .

(٩) فالحديث كالجزء منها فهو يفيد في جمالها فله دخل في الإعجاب بخلاف ولدها فلا دخل له .

(١٠) أي المتصل وهو ظاهر في الأمثلة إلا في ولدها فهل ينقطع ، ولا يجوز حتى أفضلهما ؛ لأنه لا يصح الاستثناء في هذا المثال أيضًا .

ولهذا لا يجوز « ضربت الرجلين حتى أفضلهما » وإنما جاز

* حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا [١] *

لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله ، والثالث : أن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص ، فالأول نحو «ماتَ الناس حتى الأنبياء » والثاني نحو « زارك الناس حتَّى الْحَجَّامُونَ »[٢] وقد اجتمعا في قوله :

١٩١ – قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُم تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا [٣]

الفرق الثاني : أنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءًا مما قبلها أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات [٤] ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابن السِّيدِ في قول امرئ القيس :

١٩٢ – سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتى الجيادُ ما يُقِدْنَ بأَرْسَانِ [٥]

فيمن رفع « تكل » أن جملة « تكل مطيهم » معطوفة بحتى على سريت بهم .

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقًا بينها وبين الجارة ، فتقول « مَرَرْتُ بالقوم حتى بزيد » ذكر ذلك ابن الخباز وأطْلَقه ، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونُهَا للعطف نحو « عَجِبْتُ مِنْ الْقَوم حَتَّى بَنِيهِمْ » وقوله :

١٩٣ – جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالإِسَاءةِ دِينَا [٦]

وهو حسن ، وردَّه أبو حيان [٧] ، وقال في المثال : هي جارة ، إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضًا أو كبعض ، بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا « أعجبتني الجاريةُ حتى ولدها »

---

(١) تقدم الحديث عنه .

(٢) وهم في غاية النقص والخسة ، ويقول الرسول ﷺ : « كسب الحجام خبيث ، والأنبياء أشرف الناس منزلة وشرفًا » .

(٣) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وهو في الهمع (١٣٦/٢) ، والدرر (١٨٨/٢) ، وشرح الأشموني (٩٧/٣) ، والسيوطي لم يذكره ، والشاهد : العطف بحتى وهي غاية لما قبلها في زيادة ونقص .

(٤) فلا يجوز ذلك في الجمل ، لأنه لا يتأتى فيها الجزء أو كالجزء مما قبلها .

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس ، وهو في ديوانه (صـ٩٣) ، والسيوطي (١٨٣) ، والكتاب (٤١٧/١ ، ٢٠٣/٢) ، وابن يعيش (٨/٥ ، ١٥ ، ٧٩/١٩) ، والهمع (١٣٦/٢) ، ومعاني القرآن (١٣٣/١) ، وسيتكرر بعد ذلك .
والشاهد فيه : أن حتى عاطفة جملة على جملة كما يرى ابن السيد ، والواقع أن حتى ابتدائية .

(٦) البيت من المديد ولا يعرف قائله وهو في السيوطي برقم (١٨٤) ومعناه أن جوده شمل المحسن والمسيء ، وقد رأى ابن مالك أن حتى في البيت عاطفة .

(٧) يرى أبو حيان أن حتى حرف جر ولو كانت عاطفة لاشترط أن يكون بعضًا أو كبعض وليس كذلك .

قال : وهي في البيت [1] محتملة ، انتهى . وأقول : إن شرط الجارة التالية ما يُفْهِمُ الجمع أن يكون مجرورها بعضًا أو كبعض ، وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر ، وأقرهُ أبو حيان عليه ، ولا يلزم من امتناع « أَعْجَبَتْنِي الجارية حتى ابنها » امتناعُ « عجبت من القوم حتى بنيهم » لأن اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجارية لا يشمل ابنها [2] ، ويظهر لي أن الذي لحظه ابنُ مالك [3] في الموضع الذي يصحُّ أن تحل فيه « إلى » محل « حتى » العاطفة فهي فيه محتملة للجارة ، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قَصْد العطف نحو « اعْتَكَفْتُ في الشَّهْرِ حتى في آخره » بخلاف المثال والبيت السابقين ، [4] وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع « حتى » أحسن ، ولم يجعلها واجبة [5] .

تنبيه – العطف بحتى قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه ألبتة [6] ، ويحملون نحو « جاء القومُ حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك » على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل .

٣ – الثالث من أوجهِ حتى : أن تكون حرف ابتداء ، أي حرفًا تُبْتَدَأ بعده الجُمَلُ ، أي تستأنف ، فيدخل على الجملة الاسمية ، كقول جرير :

١٩٤ – فمَا زَالَتِ الْقَتْلى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ [7]

وقول الفرزدق :

١٩٥ – فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيبٌ تَسبني ... كأنَّ أبَاهَا نَهْشَلٌ أو مجاشعُ [8]

ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد « حتى » غايةً له ، أي فواعجبًا يسبني الناسُ حتى كُليبٌ تسبني ، وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) قال الدسوقي (١٣٩/١) ومع الاحتمال لا ينتهض الدليل أي لأن البائس بعض الخلق ، وما بعد حتى في الجارة قد يكون بعضًا كما يكون في العاطفة كذلك .

(٢) كما أن المراد بالقوم غير بنيهم وإلا لما صح الإضافة لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه .

(٣) الذي لحظه ابن مالك في التسهيل أن الجارة ما يحل محلها إلى وهي ممتنعة في المثال والبيت .

(٤) وهما : عجبت من القوم حتى بنيهم وقول الشاعر : حتى بائس إلخ فلا يصح حلول إلى محل حتى .

(٥) إعادة الجار مع حتى أي العاطفة ، وليست بواجب لأن إعادة الجار إنما هو لرفع احتمال كونها جارة ولا يشترط في صحة الكلام أن يكون نصًا في المقصود بحيث ينتفي عنه الإجمال .

(٦) أنكر الكوفيون العطف بـ« حتى » ، وحتى عندهم ابتدائية على إضمار عامل .

(٧) هذا البيت من الطويل لجرير يهجو الأخطل وهو في ديوانه (٤٥٧) ، وفي الخزانة (١٤٢/٤) ، وشرح الأشموني (٣٠٠/٣) ، وابن يعيش (٣٨٦/٣) والأشكل : الذي يخالطه حمرة ، والبيت شاهد على حتى الابتدائية ودخلت على الجملة الاسمية وسيتكرر بعد ذلك .

(٨) البيت من الطويل للفرزدق وهو في ديوانه (٥١٨) ، والكتاب (٤١٣/١) والخزانة (١٤١/٤) ، والهمع (٢٤/٢) ، والسيوطي (١٨٦) والشاهد فيه : دخول حتى الابتدائية على الجملة الاسمية .

تعالى ﴿ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ﴾ [1] برفع يقول ، وكقول حسان :

١٩٦ - يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ   لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الـمُقْبِلِ [2]

وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ نحو ﴿ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ ﴾ [3] وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة ، وأنَّ بعدها أن مضمرة ، ولا أعرف له في ذلك سَلَفًا ، وفيه تكلف [4] إضمار من غير ضرورة ، وكذا قال في حتى الداخلة على إذا في نحو ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ ﴾ [5] إنها الجارة ، وإن إذا في موضع جر بها .

وهذه المقالة سبقه إليها الأخفشُ [6] وغيره ، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء وأن «إذا» في موضع نصب بشرطها أو جوابها ، والجوابُ في الآية محذوف ، أي امتحنتم ، أو انقسمتم قسمين ، بدليل ﴿ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ [7] ونظيره حذف جواب لمَّا في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [8] أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قول ابن مالك إن ﴿ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب لمَّا مقرونًا بالفاء ، ولم يثبت ، وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو ﴿وَعَصَيْتُم﴾ أو ﴿ صَرَفَكُمْ ﴾ وهذا مبني على زيادة الواو وثم ، ولم [9] يثبت ذلك .

وقد دخلت « حتى » الابتدائيةُ على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ   وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ [10]

---

(١) [البقرة : ٢١٤] ، ودخلت حتى الابتدائية على الفعلية التي فعلها مضارع وانظر السبعة (صـ١٨١) حيث قال فقرأ نافع وحده (حتى يقولُ) رفعًا .

(٢) البيت من الكامل لحسان وهو في ديوانه (صـ٣٠٩) ، والسيوطي (صـ١٨٧) ، وفي الكتاب (٤١٣/١) ، والهمع (٩/٢) ، وشرح الأشموني (٣٠١/٣) ، وسيتكرر بعد ذلك ، وقد دخلت حتى الابتدائية على المضارع .

(٣) [الأعراف : ٩٥] ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ ﴾ .

(٤) أن بدون ضرورة تدعو لذلك وهو وقوع المضارع منصوبًا بعد حتى فيحتاج لهذا التقدير لتكون عاملة فيه بخلاف الماضي فلا يحتاج إلى تقدير أن فحينئذٍ تجعل حتى ابتدائية تدخل على الجملتين .

(٥) [آل عمران : ١٥٢] ﴿ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ .

(٦) انظر الجنى الداني (٥٥٢) حتى ذهب إلى ذلك الزجاج ، قال ابن الخباز : (وهو ضعيف لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل وهو غير معروف) .

(٧) [آل عمران : ١٥٢] .   (٨) [لقمان : ٣٢] .

(٩) فزيادة الواو بالنسبة لعصيتم ، وثم بالنسبة لصرفكم وهذه زيادة لم تثبت عند العلماء .

(١٠) سبق الحديث عنه .

فيمن رواه برفع تكل ، والمعنى حتى كَلَّتْ ، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية كقولك « رأيتُ زيدًا أمْس وهو راكب » (١) وأما مَنْ نصب فهي « حتى » الجارة كما قدمنا (٢) ، ولابد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكلّ (٣) ، أي إلى زَمَانِ كَلَال مطيهم .

وقد يكون الموضع صالحًا لأقسام « حتى » الثلاثة ، كقولك « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسها » فلك أن تخفض على معنى إلى ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قولُه :

١٩٧ – عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُواتِهُمُ فَكُنتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ (٤)

وقوله :

* حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا (٥) *

إلّا أن بينهما فرقًا من وجهين : أحدهما : أن الرفع في البيت الأول شاذ ، لكون الخبر غير مذكور ، ففي الرفع تَهْيئة العامل للعمل وقَطْعُه عنه (٦) ، وهذا قول البصريين ، وأوجبوا إذا قلت « حتى رأسُها » بالرفع أن تقول « مأكول » .

والثاني : أن النصب في البيت الثاني من وجهين ، أحدهما : العطف .

والثاني : إضمار العامل على شريطة التفسير ، وفي البيت الأول من وجه واحد (٧) .

وإذا قلت : « قام القوم حتى زيد قام » جاز الرفع والخفض دون النصب (٨) ، وكان لك في الرفع أوجه ، أحدها : الابتداء ، والثاني : العطف ، والثالث : إضمار الفعل ، والجملة التي بعدها خبر على الأول ، ومؤكدة على الثاني . كما أنها كذلك مع الخفض ، وأما على الثالث فتكون الجملة مُفَسِّرة .

---

(١) هذا تنظير في حكاية الحال الماضية ، لأن وهو راكبها جملة حالية ، وكلاهما من باب حكاية الحال الماضية ، لأن الحال بمعنى الوصف لا تنافي الزمن الماضي .

(٢) من أن الفعل المضارع الواقع منصوبًا بعد حتى تكون حتى فيه بمعنى إلى جارة والنصب بأن مضمرة .

(٣) لأن السرى لا يكون إلا في زمان أو مكان .

(٤) البيت من البسيط ولا يعرف قائله ، وهو في المغني (١٣٠ ، ٦١١) ، وسيتكرر بعد ذلك ، والشاهد : رواية غواتهم بعد حتى بثلاثة أوجه ، فالرفع بالابتداء ، والنصب على العطف ، والجر على أن حتى حرف جر .

(٥) هذا البيت تكرر ، وقد روي فيه نعله بثلاثة أوجه كسابقه .

(٦) الرفع شاذ لأن فيه تهيئة العامل وهو عممتهم للعمل في المعمول وهو غواتهم النصب ، وقطعه عنه بالرفع لغواتهم ، وهذا شاذ عند البصريين .

(٧) وهو العطف على المفعول وهو الضمير في عممتهم .

(٨) لأن حتى ليست ناصبة وإنما الناصب أن بعدها ، فـ « أن » لا تدخل على الأسماء .

وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز « ضَرَبْتُ القوم حتى زيدٍ ضَرَبْتُهُ » بالخفض ، ولا بالعطف ، بل الرفع أو بالنصب بإضمار فعل [١] ، لأنه يمتنع جعل « ضربتُه » توكيدًا لضربتُ القوم ، قال : وإنما جاز الخفض في حتى نَعْلِهِ ، لأن ضمير « ألقاها » للصحيفة ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل [٢] .

ولا محل للجملة [٣] الواقعة بعد حتى الابتدائية ، خلافًا للزجاج [٤] وابن دُرُسْتُوَيْهِ ، زَعَمَا أنها في محل جر بـ (حتى) ، ويرده أن حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل [٥] ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات [٦] ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إنَّ كسروها فقالوا « مَرِضَ زَيدٌ حتى إنهم [٧] لا يَرْجُونَهُ » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل أنَّ فتحت همزتها نحو ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ [٨] .

[وحيث حوث مبني ويُعَرَبُ	في لغة وذا له يستغرب
واكسر لها الثاء وفتح قد يرد	واضمم فلا خوف ولا من ينتقد
وهو للمكان جا وللزمان	محله نصب على ما يستبان

---

(١) على شريطة التفسير أي ضربت زيدًا ضربته فهو من باب الاشتغال . والرفع على أن حتى ابتدائية .

(٢) لأن الضمير يعود على الصحيفة والمعنى ألقى الصحيفة حتى نعله ألقى الصحيفة ، وقد يقال هو راجع للفعل ، وهو توكيد لإلغاء الفعل المستفاد ضمنًا .

(٣) لأنه كلام مستأنف . (٤) انظر الجنى الداني (٥٥٢) .

(٥) وهذا رد ابن الخباز (٥٥٢) من المصدر السابق .

(٦) نحو : عجبت من أنك قائمٌ أي عجبت من قيامك أي المصدر المؤول .

(٧) فكسر إن بعد حتى يدل على أنها ابتدائية ، وليست حرف جر إذ لوكانت حرف جر لفتحت همزة أن مثل الآية الكريمة ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ .

(٨) [الحج : ٦] ﴿ وَأَنَّهُۥ يُحْيِي ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

وخلاصة القول في « حتى » أنها تأتي على هذه الأوجه .

١ - حرف جر كإلى معنًى وعملًا ، وتخالفها في أمور مثال عملها الجر : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ .

٢ - حرف نصب للمضارع المستقبل مثل ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ .

٣ - قد يرتفع المضارع بعدها إن كان للحال مثل ما سرتُ حتى أدخلها .

٤ - قد تكون عاطفة بمنزلة الواو مع فروق بينهما ، وذلك عند البصريين أما الكوفيون فلا يعترفون بها عطفًا مثل مات الناسُ حتى الأنبياءُ . وهي تعطف المفردات لا الجمل .

٥ - قد تكون حرف ابتداء تستأنف بعدها الجمل فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية مثل حتى ماء دجلة أشكل ، ونحو : حتى ما تهر كلابُهم .

٦ - وقد تأتي « حتى » في موضع صالح لأقسامها الثلاثة نحو :

أكلتُ السمكة حتى رأسُها . فالنصب على معنى الواو ، والرفع على الابتداء ، وحتى ابتدائية ، وقد يجر ما بعدها على أنها حرف جر ولا محل للجملة بعد حتى الابتدائية ، لأن الجملة مستأنفة ، خلافًا للزجاج وابن درستويه فقد زعما أنها في محل جر بحتى ، وهذا خطأ .

وخفضت بغير من أعني لدى ... ونصبها من بعد تفضيل بدا
وزعم ابن مالك بأنها ... تقع اسمُ أن عند النبها
وعممن في جملة لكن أتت ... مضافة لمفرد كما ثبت]

(حيث) وطيئ تقول : حَوثُ ، وفي الثاء فيهما : الضمُ تشبيهًا بالغايات [١] ، لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، لأن أثرَها - وهو الجر - لا يظهر ، والكسر على أصل الْتِقَاء الساكنين ، والفتح للتخفيف [٢] .

ومن العرب من يُعْرِب حيث ، وقراءة من قرأ [٣] : (مِنْ حَيثِ لَا يَعْلَمُونَ) [٤] بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر .

وهي للمكان اتفاقًا ، قال الأخفش [٥] : وقد ترد للزمان والغالبُ كونُهَا في محل نصبٍ على الظرفية أو خفض بِمن ، وقد تخفض بغيرها كقوله :

١٩٨ - * لَدَى حَيثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أمُ قَشعَمِ [٦] *

وقد تقع « حيث » مفعولًا به [٧] وفاقًا للفارسي ، وحمل عليه ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [٨] إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، لا شيئًا في المكان وناصِبُهَا « يعلم » محذوفًا مدلولًا عليه بأعلم [٩] ، لا بأعلم نفسه ، لأن أفْعَلَ التفضيل لا ينصب المفعول به ، فإن أولته بِعَالِم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم ، ولم تقع اسمًا لـ « أنَّ » ، خلافًا لابن مالك ، ولا دليل له في قوله :

١٩٩ - إنْ حَيثُ اسْتَقرَّ مَنْ أنتَ رَاعِيـ ... ـهِ حِمًـى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ [١٠]

---

(١) حيث مبنية على الضم لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل ، ولما كانت مقطوعة عن الإضافة ومحركة بالضم أشبهت حينئذٍ الغايات .

(٢) في النطق لأن الفتح خفيف .

(٣) وهم بنو فقعس فينصبونها على الظرفية أو الجر بمن وقد تنصبُ على غير الظرفية .

(٤) [الأعراف : ١٨٢] ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم ... ﴾ وهي قراءة لم أجدها في كتب القراءات ، وتحتمل الإعراب .

(٥) مستدلًا بقول الشاعر :

للفتى عقل يعيش به ... حيث تهدي ساقه قدمه

أي في زمن الهداية ، ولا حجة له فيه لاحتمال المكان .

(٦) البيت صدره [فشدَّ ولم يفزع بيوتًا كثيرة] لزهير في معلقته (صـ٢٢) ، والخزانة (١٥٧/٣) ، والمرزوقي (٥١) . وأم قشعم علم جنس وهي : الحرب والمنية والداهية والشاهد جر حيث بغير « من » .

(٧) حيث قال بذلك (المنصف ٢٦٧/١) .

(٨) [الأنعام : ١٢٤] .

(٩) لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به .

(١٠) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله وهو في الهمع (١١١/١) ، والدرر (٨١/١) ، وابن يعيش (١٤/٢) .

لجواز تقدير حيث خبرًا ، وحِمًى اسمًا ، فإن قيل : يؤدي إلى جعل المكان حالًا في المكان ، قلنا : هو نظير قولك « إنَّ في مَكَّةَ دَارَ زَيدٍ » ونظيره في الزمان « إنَّ في يوم الجمعة ساعَةَ الإجابة » (١) .

وتلزم حيث الإضافَةَ إلى جملةٍ (٢) ، اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثَمَّ رجَحَ النصبُ في نحو (٣) « جلست حيث زيدًا أراه » وندرت إضافتها (٤) إلى المفرد كقوله :

٢٠٠ - * بيض المواضي حيث ليِّ العَمَائِمِ (٥) *

[أنشدهُ ابن مالك] (٦) ، والكسائي يقيسه ، [ويمكن أن يخرج عليه قولُ الفقهاء « من حيث أن كذا »] (٧) . وأنْدَرُ من ذلك إضافَتُها إلى جملة محذوفة كقوله :

٢٠١ - إذَا رَيدَةٌ مِن حَيثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ (٨)

أي إذا رَيدَة نفحت له من حيث هَبَّتْ ، وذلك لأن رَيدَة فاعل بفعل محذوف يفسره نَفَحَتْ ، فلو - كانت نفحت مضافًا إليه « حيث » لزم بطلانُ التفسير ، إذًا المضافُ إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر (٩) عاملا ، قال أبو الفتح في كتاب التمام (١٠) : ومَنْ أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، انتهى ، ورأيت بخط الضابطين :

٢٠٢ - * أما تَرَى حَيثَ سُهَيلٍ طَالِعًا (١١) *

بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل ، وحيث بالضم وسهيل بالرفع ، أي موجود فحذف الخبر .

---

(١) هذا الحديث بمعناه في صحيح مسلم « كتاب الجمعة » ونصه « إن في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم قائم يصلي يسأل الله خيرًا إلّا أعطاه إياه » .

(٢) قال الشمني [لأن حيث لمكان النسبة وهي مستدعية للجملة] (٢٦٨/١) .

(٣) على الرفع لأن الرفع ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب .

(٤) لأنها لمكان النسبة والمفرد لا يؤدي ذلك بل الجملة .

(٥) هذا عجز بيت لعملس بن عقيل وهو من الطويل وصدره « ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم » وتحت الحبا أي في أوساطهم ، وهو في ديوانه (٨٤١) ، والخزانة (١٥٢/٣) ، والتصريح (٣٩/٢) ، والهمع (٢١٢/١) .

(٦ ، ٧) ما بين المعقوفين لا يوجد في المخطوطين وهما من حاشية الأمير .

(٨) البيت من الطويل لأبي حية النميري وانظر الخزانة (١٥٢/٣) عرضًا ، وابن يعيش (٣٨٦/٣) ، والهمع (٢١٢/١) والشاهد فيه : من حيث هبَّت فحذفت الجملة وعوض عنها ما .

(٩) وهذا هو السبب في الندرة .

(١٠) هو كتاب لأبي الفتح بن جني في تفسير أشعار هذيل التي أغفلها السكري وطبع في بغداد (١٩٦٢) .

(١١) هذا صدر بيت من الكامل ولا يعرف قائله وتمامه [نجمًا يضيء كالشهاب لامعًا] وهو في شواهد السيوطي (١٩١) وابن عقيل (١١/٢) .

وإذا اتَّصلت بها « ما » الكافة ضُمِّنَتْ معنى الشرط وجَزَمَتِ الفعلين كقوله [١] :

٢٠٣ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ [٢]

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها [٣] للزمان .

* * *

---

(١) لتضمنها معنى الشرط .

(٢) البيت من المنسرح ولم يعرف قائله وهو في الشذور (٣٣٧) ، وابن يعيش (٤٢٦/٤) ، وشرح الأشموني (١١/٤) ، والهمع (٣٧/٢) ويس (٣٩/٢) والشاهد فيه : جزم المضارع بحيثما لتضمنها معنى الشرط . والغابر : المستقبل .

(٣) ورد بأن المعنى أي مكان تستقم يقدر لك اللّٰه في غابر الأزمان نجاحًا دسوقي (١٤٥/١) .

حَرْفُ الخَاء المعجمة [٢٠٤]

[خلا على وجهين والمستثنى تجر والموضع نصب عنا
وقد أتت فعلًا ونصبها بدا فاعلها مثل حشا فقيدا
وإن أتت من قبلها ما مصدرا محلها نصب على ما حررا
قيل على الحال وفيها قد أتى إتيانها معرفة أيا فتى
أجيب أن المصدر الصريحا يقع حالًا فافهم الفصيحا
وقيل نصبه على الظرف يرى ومثل غير وارد فقررا
وجوزوا جرًّا بها وحكموا بأن ما زائدة فلتعلموا]

(خلا) على وجهين : أحدهما : أن تكون حرفًا جارًّا للمستثنى ، ثم قيلَ : موضعها نَصْبٌ عن تمام [١] الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحْرُفِ [٢] الجر ، والصواب عندي الأولُ ؛ لأنها لا تُعَدِّي الأفعالَ إلى الأسماء ، أي لا تُوَصِّلُ معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ، فأشْبَهَتْ في عدم التعدية الحروفَ الزائدة ، ولأنها بمنزلة « إلا » وهي غيرُ متعلقة .

والثاني : أن تكون فعلًا متعديًا ناصبًا له ، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل [٣] **حاشا** ، والجملة مستأنفة أو حالية ، على خلاف في ذلك [٤] ، وتقول « قَامُوا خَلاَ زَيْدًا » وإن شئت خفضت إلا في نحو قول لبيد :

٢٠٤ - * أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ [٥] *****

وذلك لأن « ما » في هذه مصدرية ؛ فدخولها يُعَيِن الفعلية ، وموضع ما خلا نصب ، فقال السيرافي : على الحال كما يقع المصدرُ الصريحُ في نحو « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ » [٦] وقيل : على الظرف على نيابتها وصِلَتِهَا عن الوقت [٧] فمعنى « قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا » على الأول : قاموا

---

(١) أي لا تتعلق بما قبلها كما أن ما بعد إلا منصوب ولا تعلق له بالعامل ، فالعامل معنوي وهو تمام الكلام .

(٢) فهي تتعلق بما قبلها وتنقل معنى الأفعال إلى الأسماء بواسطتها .

(٣) فقيل : ضمير اسم الفاعل أو المصدر أو البعض المفهوم من الكل المتقدم .

(٤) يقصد الجملة الاستثنائية هل لها محل فتكون حالية أو لا محل لها فتكون مستأنفة .

(٥) البيت من الطويل للبيد العامري ﷺ ، وعجزه [وكل نعيم لا محالة زائل] وهو في ديوانه رقم (٢٥٦) وسيتكرر بعد ذلك وانظر شرح ابن يعيش (٧٨/٢) ، والتصريح (٢٩/١) والهمع (٢٣/١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣) ، وشرح الأشموني (٢٨/١ / ٢ / ١٦٤) والشاهد : ما خلا الله حيث يتعين نصب الله لأن ما مصدرية .

(٦) والتقدير معتركين ومجاوزين وخالين أي متجاوزون فالشبه قائم بينهما .

(٧) والتقدير : وقت خلوهم . فحذف اسم الزمان وانتصب المصدر على الظرفية بطريق النيابة .

خَالِينَ عن زيد ، وعلى الثاني : قاموا وَقْتَ خُلوهم عن زيد ، وهذا الخلافُ المذكورُ في محلها خافضة وناصبة ثابتٌ في حاشا وعدا ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب « غير » في « قَامُوا غَيرَ زَيدٍ [1] » وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير « ما » زائدة [2] ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأن « ما » لا تزاد قبل الجار ، بل بعده ، نحو ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [3] ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [4] وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث [5] لا يُقَاس عليه .

* * *

---

(1) فغير منصوبة على الاستثناء وما بعدها مجرور بالإضافة دائمًا .
(2) انظر الجنى الداني (ص٤٣٦ ، ٤٣٧) .
(3) [المؤمنون : ٤٠] ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ .
(4) [آل عمران : ١٥٩] ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ .
(5) وحينئذٍ فلا يعول على قولهم على كل حال .

حرف الذال المعجمة

[أشـر بـذا لمفـرد مـذكـر … في حالة القرب عليه اقتصر
وإن أردت متـوسـطًـا فـقـل … ذاك بلا لام على ما قد قبل
للبعد جئ بالكاف بعد اللام … وأبـدلـت هـمـزا لـدى كـلام
وعكـس ابـن مـالـك فـجعـلا … إلـى المشـار رتـبـتـين فـاعـقـلا
وقد أتى الكاف بذا إلى الخطاب … وهـو والـلام لبعـد لا ارتيـاب
وحرف تنبيه على ذا أدخلا … بكثرة والعكس في ذاك جلا
وثـنِّ ذا مـجـردًا ومـلـحـقـا … بـهـا تـقـول ذان ذانـك ثـقـا
في حالة الرفع أتى لها الألف … والياء في النصب وجر قد ألف
وشـددوا مـن ذانـك الـنـون لما … قد حاولوا من غاية البعد انتمى
جمعٌ لها من غير لفظها على … حـسـب رتـبـة المشـار قـبـلا
أولاء أولـئـك أولالـك في … قـرب تـوسـط وبـعـد فـانـصـف
وصـغـروا ذا بـشـذوذ ذيَّـا … ذيَّـاك في ذاك أتـى مـرويـا
فصل وقد تخرج ذا عن حكمها … إن وصلت بما ومن وشرطها
دخـول هـذيـن مـع انـتـفـائـهـا … عـن الإشـارة فـكـن مـنـتـبـهـا
أعني بها وقوعها موصولة … في حـالـة مـرضـيـه مـصـونـه
وربما قد ألغيت وحكمها … ذكر في بيتين مع إلغائها
علامة الإلغاء نصب البدل … أو الجواب بعد ماذا فاقبل
بعكس رفع فيهما قبل الذي … يرجح الإلغاء عنهم فخذ
وحكموا للكاف قل بحالتين … أولاهـمـا مقبـولـة بـدون مـين
وهيَ أن تأتي بها مفتوحه … في سائر الأحوال لا مكسوره
ثـانـيـة وهـي أن تـعـتـبـرا … لفظ المخاطب على ما حررا
فافتح لدى مذكر واكسرا … لدى مؤنث كما قد شهرا
قلت بحمرة ابن بون أنها … في غير ذا توجد هذا نصها
وبـأَريـت وبـهـا قـد اتـصـل … ذا الكاف والنجا رويد حيهل
حسب نعم كلا بئس وبلا … أبصر ليس قل فيها قد وصلا]

حَرْفُ الرَّاء [٢٠٥ - ٢١٦]

[ورب فانسبن إلى الحرفيه / واسم لها بقوله رديه
عملها الجر ومعناها ظهر / بقلة وكثرة لما بهر
وأشبهتها كم بكثرة وقد / أعني بتقليل وتكثير ورد]

(رُبَّ) حرفُ جر ، خلافًا للكوفيين في دعوى اسميته (١) ، وقولُهم إنه أخبر عنه في قوله :

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكنْ / عَارًا عَلَيكَ وَرُبَّ قتْلٍ عَارُ (٢)

ممنوعٌ ، بل « عارُ » خبر لمحذوف ، والجملة صفة للمجرور ، أو خبر للمجرور ؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي .

وليس معناها التقليل دائمًا ، خلافًا للأكثرين ، ولا التكثير دائمًا ، خلافًا لابن درسْتُوَيهِ وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا (٣) .

فمن الأول : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ (٤) وفي الحديث « يا رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيا عَارِيةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٥) وسُمِع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان : « يا رُبَّ صائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَيَا رُبَّ قَائِمِهِ لَنْ يَقومَهُ » وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي (٦) ، وقال الشاعر :

٢٠٥ - فَيَا رُبَّ يَومٍ قَدْ لَهَوتُ وَلَيْلَةٍ / بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ (٧)

وقال آخر :

٢٠٦ - رُبَّمَا أوفَيتُ في عَلَمٍ / تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالَاتُ (٨)

---

(١) لأنهم يرون أن رُبَّ لإنشاء التقليل أو التكثير ، والإنشاء بالحرف أكثر ، وأيد الرضي مذهبهم وقال : هي نظير « كم » وكم اسم فرب مثلها ، والبصريون يرون : أنها لا تدخل عليها علامات الأسماء بخلاف كم فيدخل عليه حرف الجر ويضاف إليها نحو بكم درهم ، وغلام كم رجل - دسوقي (١٤٦/١) .

(٢) البيت تقدم برقم (٣٠) وسيتكرر بعد ذلك .

(٣) يقول الرضي : التقليل أصلها ثم استعملت للتكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفي التعليل كالمجاز المحتاج لقرينة ولبعضهم أن « رب » لمجرد الإثبات والتقليل والتكثير بالقرائن . دسوقي (١٤٦/١) .

(٤) [الحجر : ٢] .

(٥) الحديث في صحيح البخاري . باب التهجد .

(٦) يرى أن صائم هذا ماض وقد عمل في ضمير النصب وهو مجرد ، والجمهور يرى أنه من باب حكاية الحال .

(٧) البيت من الطويل لامرئ القيس وهو في ديوانه (صـ١٥٩) وانظر الخزانة (٣٧/١ ، ٤٨) (السلفية) والشعر والشعراء (٥٤) والسيوطي (١٩٥) .

(٨) البيت من المديد لجزيمة الأبرش ، وانظر الكتاب (١٥٤/١) ، والهمع (٣٨/٢ ، ٧٨) ، وشرح الأشموني =

ووجه الدليل أن الآية والحديثَ والمثالَ مسوقة للتخويف ، والبيتين مَسُوقان للافتخار ، ولا يناسب واحدًا منهما التقليل .

ومن الثاني قولُ أبي طالب في النبي ﷺ :

٢٠٧ – وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ (١)

وقول الآخر :

٢٠٨ – أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَـدٍ لَمْ يَـلْـدَهُ أَبَـوَانِ

وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُـجَـلَّـلَـةٍ لاَ تَـنْـقَـضِـي لِأَوَانِ

وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانِ (٢)

أراد عيسى وآدمَ عليهما الصلاة والسلامُ والقمَرَ ، ونظير « ربَّ » في إفادة التكثير « كم » الخبرية ، وفي إفادته تارةً وإفادة التقليل أخرى « قَدْ » ، على ما سيأتي إن شاء اللّٰه تعالى في حرف القاف (٣) ، وصِيَغُ التصغير تقول : حُجَير ورجيل ، فتكون للتقليل ، وقال :

٢٠٩ – فُوَيْقَ جُبَيلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِقنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلاَ (٤)

وقال لبيد رضي الله عنه :

وكل أُنَاسٍ سَوفَ تَدْخُلُ بَينَهُمْ دُوَيهِيَة تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ (٥)

= (٢٣١/٢ /٢١٧/٣) ، والتصريح (٢٢/٢، ٢٠٦) ، والسيوطي (١٩٦) ، والعلم : الجبل ، والشمالات : جمع شمال من الرياح ، وسيتكرر بعد ذلك ، وروي ترفع أثوابي شمالات ، وهي رواية أبي الفرح ورواية ابن حزم رب ليل قد سريتُ به .

(١) البيت من الطويل لأبي طالب وهو موجود في شواهد السيوطي برقم (١٩٧) ، والواو عاطفة على سيدًا السابقة – وثمال : العماد والملجأ . والأرامل : النساء اللاتي لا أزواج لهن – ورب للتقليل هنا .

(٢) هذه الأبيات من الطويل لعمرو الجنبي ، وهي في الكتاب (٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢) ، والكامل (٩٠٦) ، والمفصل (١٦٨) والخصائص (٣٣٣/٢) ، والهمع (٥٤/١ ، ٢٦/٢) ، والعيني (٣٥٤/٣) ، والتصريح (١٨/٢) ، وشواهد الشافية (٢٢ ، ١٦٣) والخزانة (٣٩٧/١) ويروى : عجبت لمولود .. ولا شاهد فيه إذن ، والمراد بصدر البيت عيسى وبعجزه آدم وبالبيتين الأخيرين القمر .

(٣) وسيأتي الحديث عنها بعد ذلك .

(٤) البيت من الطويل لأوس بن حجر ، وهو في ديوانه (صـ٨٧) ، وابن الشجري (٢١/١) ، واللسان (تلزم) وشرح شواهد الشافية (١٩٢/١) والسيوطي (١٩٩) و (جبيل) مصغرة تفيد التقليل .

(٥) البيت للبيد العامري ، وهو من بحر الطويل ، وهو في ابن الشجري (٢١/١) ، والخزانة (٥٦١/٢) ، والشعراء (٢٣٧) والسيوطي (٢٠٠) وفي ديوانه (٢٥٦) ، وشرح الأشموني (١٥٧/٤) ، وفي ابن يعيش (١١٤/٥) ، والهمع (١٨٥/٢) ، وقد استعمل دويهية مصغرة للتقليل .

إلا أنه الغالب في « قَدْ » والتصغير إفادتهما التقليل ، ورُب بالعكس [١] .

[تصديرها أوجب ونكر الذي جرت وانعته بشرط فخذ
أفرده أو ذكره ميزه بما يطابق المعنى برأي من سما
واحذف معداها واعمل بعد فا وبعد واو بل بغير ذا وفى]

وتنفرد « رُبَّ » بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ، ونَعْته إن كان ظاهرًا ، وإفراده ، وتذكيره ، وتمييزه بما يُطَابق المعنى إن كان ضميرًا وغَلَبة حذف معَدَّاها ، ومُضِيه ، وإعمالها محذوفةً بعد الفاء كثيرًا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلًا ، وبدونهنَّ أقل ، كقوله :

٢١٠ – فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْت وَمُرْضِعٍ .... [٢]

وقوله :

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ .... [٣]

وقوله :

٢١١ – بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَآكَامْ .... [٤]

وقوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ .... [٥]

[وزيد رب صاحب الإعراب وليس ذا معنى على الصواب
وارع لها المحل ثم أن بما اتصلت فالغالب الكف اعلما]

وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى ؛ فمحلُّ مجرورها في نحو « رب رجل صالح عندي » رفع على الابتدائية ، وفي نحو « رُبَّ رجل صالح لَقِيتُ » نصب على المفعولية ، وفي نحو « رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لقيته » رفع أو نصب ، كما في قولك « هَذَا لَقِيتُه » [٦] وبجواز مراعاة محله

---

(١) الكثير في رب إفادتها التكثير ، بخلاف قد والتصغير ، والأولى أن ننظر إلى معنى الأسلوب وفحواه لتحديد المراد من رب .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس ، وهو من الطويل ، وهذا صدره أما عجزه فهو [فألهيتها عن ذي تمائم محول] وهو في الديوان (صـ١٤٧) وسيتكرر بعد ذلك ، وانظر شرح الأشموني (٢/٢٣٢) ، والتصريح (٢/٢٢) ، والهمع (٢/٣٦) ، والسيوطي (٢٠١) ، ويروى : انصرفت بدل انحرفت ، ويحلحل : بدل محول . وقد أضمر ربَّ بعد الفاء ويروى بمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا .

(٣) تقدم الحديث عنه .

(٤) أورده الفارسي بلفظه « ذي صُعد وأصاب » والصعد العقبات جمع صعود ، والآكام : جمع أكمة وهو التل المرتفع ، ولم يعرف قائله .

(٥) سبق الحديث عنه .

(٦) على أن هذا مفعول به لفعل محذوف على شريطة التفسير فهو من باب الاشتغال أي لقيت هذا لقيته .

كثيرًا وإن لم يجز نحو « مَرَرْتُ بزيد وعمرًا » إلا قليلًا [(١)] ، قال :

٢١٢ – وَسِنٍّ كَسُنَّيِقٍ سَنَاءً وَسُنَّمًا ... ذَعَرْتُ بِمِدْلَاجِ الْهَجِيرِ نَهُوضِ [(٢)]

فعطف « سُنَّما » على محل « سِنٍّ » ، والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورًا وبقرةً عظيمةً ، وسنيق : اسم جبل بعينه ، وسَنَاء : ارتفاعًا .

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب [(٣)] ، والصوابُ ما قدمناه [(٤)] .

[وهيأت دخولها على الجمل ... ونسبوا للفعل ماضيا حصل
وربما قد وصلتها وثبت ... لها الذي من شأنها كما أتت
داخلة عن جملة اسميه ... وقيل لا وتلكمُ المرضيه
ودخلت على مضارع نقل ... بأنه ماض كمعناه جعل]

وإذا زيدت « ما » بعدها فالغالبُ أن تكفها عن العمل ، وأن تهَيئها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنى ، كقوله :

رُبَّمَا أوفَيتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالَاتُ [(٥)]

ومن إعمالها قولُه :

٢١٣ – رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بسَيفٍ صَقِيلٍ ... بَيـنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ [(٦)]

ومن دخولها على الجملة الاسمية قولُ أبي دُؤَاد :

٢١٤ – رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَينَهُنَّ المِهَارُ [(٧)]

---

(١) أي محل مجرورها فهو في محل نصب مفعول به ، وعدي بالباء في مررت بزيد ، فيجوز قليلًا مراعاة محل مجرورها .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس وهو في ديوانه (صـ٧٦) ، والهمع (٢٧/٢) والدرر (٢٧/٢) ، وشواهد السيوطي (٢٠٤) ومدلاج أي السرعة ، وقد عطف على كل محل سنٍّ سنمًا المنصوب .

(٣) هذه دعوى للتكلف ؛ لأنه قد يكون في اللفظ ما يصلح لعمل النصب ، ومع ذلك يقدرون هذا العامل وهذا شيء بعيد .

(٤) من أنها تارة تكون في محل رفع أو في محل نصب ، وآنا تحتمل الأمرين .

(٥) تقدم الحديث عنه وسيتكرر بعد ذلك ، وقد دخلت ما على « رب » فكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية .

(٦) البيت من الكامل لعدي بن الرعلاء وانظر شواهد العيني (٣٤٢/٣) ، والهمع (٣٨/٢) والدرر ، (٤١/٢) ، والتصريح (٢١/٢) وشرح الأشموني (٢٣١/٢) . وبصرى بلد بالشام أي بين جهاتها أو أمكنتها وقد عملت رب مع دخول ما عليها .

(٧) البيت من الخفيف لأبي داؤد الإيادي في ديوانه (صـ٣١٦) ، والتصريح (٢٠/٢ ، ٤١) ، وشرح الأشموني (٢٣/٢ ، ٢٣٢) والخزانة (١٨٨/٤) .

وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلًا ، وإن « ما » في البيت نكرة موصوفة ، والجامل : خبر لهو محذوفًا ، والجملة صفة لما . ومن دخولها على الفعل المستقبل قولُه تعالى :

﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (١) وقيل : هو مؤول بالماضي ، على حد قوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ﴾ (٢) وفيه تكلف (٣) ، لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل ، والدليلُ على صحة استقبال ما بعدها قولُه :

٢١٥ – فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي ... عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ (٤)

وقوله :

٢١٦ – يا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا ... يَا لَهْفَ أُمّ مُعَاوِيَهْ (٥)

[ولغة لها أتت إحدى عشر ... مع ستة وقيل غير ذا ظهر]

وفي رُبَّ ست عشرة لغة : ضم الراء ، وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنةً أو محركة ومع التجرد منها ؛ فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف (٦) .

* * *

(١) [الحجر : ٢] . (٢) [الكهف : ٩٩] ﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا ﴾ .

(٣) لأنه يؤدي إلى اعتبار تنزيلين في الفعل ، والشأن فيه أن يعتبر تنزيل واحد .

(٤) البيت من الوافر لجحدر بن مالك اللص ، وهو في الخزانة (٣٨٤/٤) وفي سمط اللآلئ (٦١٧) ، وأمالي القالي (٢٨٢/١) وشواهد السيوطي (٢٠٧) ، والرخص : الناعم ، والبنان : أطراف الأصابع .

(٥) هذا رجز لهند زوج أبي سفيان أم معاوية من أبيات قالتها في وقعة بدر في أبيات تنم عن حسرتها ولوعتها بهزيمة قومها مع جيش المسلمين ، وقد دخلت رب على مستقبل ، وبعدها كذلك .

(٦) قد أوصلها المرادي إلى سبع عشرة لغة ، وهو حديث قريب إلى أصول اللغة لا النحو .

حَرْفُ ٱلسِّينْ المهملة [٢١٧ - ٢٢٠]

[والسين حرف خص بالدخول	على المضارع على المنقول
ونـزلـوه مـنـزل الجزء لـه	لأجل هذا حكموا إهماله
وهاك ضابطًا تجده جامعا	حكم الذي خص ومعه نزعا
فإن أفاد معنى أعني زائدا	مدخوله قالوا به ما عهدا
أعمل كالنفي بلم للفعل	فالنفي خال أخذه من فعل]

السين المفردة : حرف يختصُّ بالمضارع ، ويُخَلِّصه للاستقبال ، ويَتَنزلُ منه منزلَة الجزء ، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به [١] ، وليس مقتطعًا من « سَوف » خلافًا للكوفيين [٢] ، ولا مُدَّة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافًا للبصريين [٣] ، ومعنى قول المعربين فيها « حرف تنفيس» حرف توسيع [٤] ، وذلك أنها تَقْلَب المضارع من الزمن الضيق – وهو الحال – إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري [٥] وغيره « حرف استقبال» وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ، ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [٦] الآية ، واستدلَّ عليه بقوله تعالى : ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [٧] مدعيًا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ قال : فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال ، انتهى .

وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويُّون [٨] ، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ غيرُ مُوَافَق عليه [٩] ، قال الزمخشري : فإن قلت : أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل

---

(١) هذا حرف لا يوجد في غير المضارع ويجعله للاستقبال بعد أن كان صالحًا له وللحال ولا يعمل فيه ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه .

(٢) لقد ادَّعَوا أن السين مقتطعة من سوف ، فالتنفيس لسوف ، وحذف ما عدا صدرها تخفيفًا ، ورجح ابن مالك مذهبهم ، دسوقي (١٤٩/١) فقد أجمعوا على أن سف ، وسو ، وسي فروع سوف فالسين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص .

(٣) بل هي عندهم مساوية لسوف بدليل توارد السين وسوف في الآيتين ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ .

(٤) يوسع فسحة الزمن للفعل .

(٥) أي لأن فيها تصريحًا بالمراد وهو الاستقبال بخلاف سابقتها فيؤخذ المراد باللازم ، وانظر المفصل (ص٣١٧) .

(٦) [النساء : ٩١] ﴿يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا﴾ .

(٧) [البقرة : ١٤٢] ﴿ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ .

(٨) من أن السنن قد تأتي للاستمرار ولا للاستقبال .

(٩) فإن قوله قبل وقوعه صريح في أن الآية نزلت قبل قولهم ما ولاهم لا بعده .

وقوعه ؟ قلت : فائدته أن المفاجأة للمكروه أشَدُّ ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع ، انتهى . ثم لو سُلِّم فالاستمرار إنما اسْتفِيدَ من المضارع [١] ، كما تقول « فُلَانٌ يَقْرِي الضيفَ ويَصْنَعُ الجميلَ » تريد أن ذلك دأبه ، والسين مفيدة للاستقبال إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل ، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقِع لا محالَةَ ، ولم أرَ من فهم وَجْهَ ذلك ، ووجْهُه [٢] أنها تفيد الوَعْدَ بحصول الفعل ؛ فدخولُهَا على ما يفيد الوَعْدَ أو الوعِيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه ، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [٣] : ومعنى السين أن ذلك كائنٌ لا محالَةَ وإن تأَخَّرَ إلى حينٍ [٤] ، وصرح به في سورة براءة فقال في : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [٥] : السين مفِيدة وجودَ الرحمة لا محالة ؛ فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت « سأنتقم منك [٦] » .

[إن لا فأهمله كسين سوفا	إذ لخلوص الفعل فيه يلفى
وخص هذا السين بالتضييق	بنسبة لسوف في التحقيق
وذكروا استمرارها الخصوص	لكنَّ هذا رده النصوص
وذكر الزمخشري أنها	بفعل محبوب ومكروه لها
أفاده الحكم ولو تأخرا	وقوعه فاحفظ لما قد حررا
قالوا إذا أتت بفعل مثبت	بعكس لن بحجة مرضية
وقد تزاد بعد كاف خوطبا	بها مؤنث على مانسبا
لفرقة وحكم ذا المجيء قد	وافى محررًا فخذ ما قد ورد
والسين قد أبدلها بعض العرب	تاء وأنشدوا بذا نلت الأرب
يا قاتل اللّه بنى السعلات	عمرو بن يربوع شرار النات]

(**سوف**) مُرَادِفة للسين ، أو أوسَعُ منها ، على الخلافِ [٧] ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنَّ

---

(١) لا من السين .

(٢) أي وجه إفادة السين أنه واقع لا محالة الذي هو التأكيد ، ولكن المنقول عن الزمخشري غير ذلك وهو أن السين في لن التي تفيد تأكيد النفي فالسين كذلك تفيد تأكيد الإثبات – الكشاف (٩٧/١) .

(٣) [البقرة : ١٣٧] ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ .

(٤) أي انتقل من زمن الحال إلى المستقبل القريب .

(٥) [التوبة : ٧١] ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ .

(٦) أي لأنه إخبار على إخبار والمتعلق واحد .

(٧) فالكوفيون يرون أنها مرادفة لها والبصريون يرون أنها أداة مستقلة ، وليست المدة فيها أوسع من المدة في السين بل =

كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ، وليس بمُطَّرِد [١] ، ويقال فيها « سَفَ » بحذف الوَسَطِ ، و «سَو » بحذف الأخير ، و « سَي » بحذفه وقَلْب الوسط ياء مبالغة في التخفيف ، حكاها صاحبُ المحكم [٢] .

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [٣] وبأنها قد تُفْصَل بالفعل المـُلْغَى ، كقوله :

٢١٧ – وما أدْرِي وَسَوفَ إخَالُ أدْرِي ⁂ أقومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ [٤]

[وسي من لا سيما كمثل ⁂ والعين واو قد أتت في الأصل
سيان في تثنية واستغنى ⁂ عن الإضافة كمثل عنا
وعن سواآن سيان قد غني ⁂ إلا شذوذًا يا أخي فلتعتن]

(سي) من « لَا سِيَّما » – اسمٌ بمنزلة مِثْل وَزْنًا وَمَعْنى ، وعينه في الأصل واوٌ ، وتثنيته [٥] سِيَّانِ ، ويستغنى حينئذٍ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل في قوله :

* وَالشَّرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ [٦] *

واستغنوا بتثنيته عن تثنية سَوَاء ، فلم يقولوا سَوَاءانِ إلا شاذًّا كقوله :

٢١٨ – فَيَارَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْنَنا ⁂ سَوَاءَينِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّها جَلْدا [٧]

[وشد يائه ولا عليه ⁂ والواو قيل واجب لديه]

وتشديدُ يائه ودخولُ « لا » عليه ودخولُ الواو على « لا » واجبٌ [٨] ، قال ثعلب : مَنِ استعمله على خلاف ما جاء [٩] في قوله :

= هما مستويان خلافًا للكوفيين .

(١) كما في حاذر اسم فاعل وحذر صيغة مبالغة تدل على الكثرة وهي أقل حروفًا ، وقيل إذا كان اللفظان من نوع واحد .

(٢) ابن سيدة في المحكم مادة (س و ف) .

(٣) ولا تدخل اللام على السين ، لئلا يجتمع حرفان موضوعان على حرف واحد مفتوحان زائدة على الكلمة ، والآية من سورة الضحى رقم (٥) .

(٤) تقدم الحديث عن هذا البيت وسيتكرر بعد ذلك .

(٥) أي استغنوا تثنية سيٍّ عن تثنية سواء ، لأن معناهما واحد وهو « مثل » .

(٦) تقدم الحديث عنه وسيتكرر بعد ذلك كثيرًا .

(٧) البيت من الطويل وقيل لم يعرف قائله ولكن اللسان (سوا) نسبه إلى قيس بن معاذ وهو في شواهد السيوطي رقم (٢٠٩) والجلد : الشديد الصلب وفعله : جَلُدَ جلدًا بالفتح وجلادة أي صلب .

(٨) أي لأن السماع قد ورد بذلك .

(٩) هذا رأي ثعلب بناء على ما ورد لديه من أفصح الشعر ، والمثبت أقوى من النافي .

* وَلَاسِيَّما يَومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ [(١)] *

فهو مخطئ ، اهـ .

وذكر غيره أنه قد يُخَفَّف ، وقد تحذف الواو ، كقوله :

٢١٩ – فِهْ بِالْعُقُودِ وبالأَيْمَانِ لَا سِيَمَا　　عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ [(٢)]

وهي عند الفارسي نصبٌ على [(٣)] الحال ، فإن قيل « قامُوا لا سيما زيد » فالناصبُ قام ، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ، ولوجب تكرار « لا » كما تقول « رأيت زيدًا لا مِثْلَ عمرو ولا مثل خالدٍ » وعند غيره هو اسمٌ لـ « لا » التبرئة [(٤)] ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُ والرفعُ مطلقًا ، والنصب أيضًا إذا كان نكرة ، وقد روي بهن

* وَلَا سِيَّـما يـومٌ [(٥)] *

والجر أرْجَحُها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها في ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [(٦)] والرفعُ على أنه خبر لمضمر محذوف ، و « ما » موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم ، أو لا مثل شيء هو يوم ، ويضعفه [(٧)] في نحو « ولا سِيَّما زيدٌ » حذف العائد المرفوع مع عَدَمِ الطولِ ، وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سي إعراب ؛ لأنه مضاف ، والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد « مِثْلٍ » في نحو ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [(٨)] و « ما » كافة عن الإضافة . والفتحة بناء مثلها في « لَا رَجُلَ » [(٩)] وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيدًا » فمنعه الجمهور [(١٠)] ، وقال ابن الدهَّان [(١١)] : لا أعرف له وجهًا ، ووَجْه

---

(١) هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس وصدره [ألا رب يوم لك مِنْهُن صالحٍ] وهو في الديوان (صـ١٤٥) وسيتكرر بعد ذلك ، وانظر الخزانة (٦٣/٢) ، ودارة جلجل : اسم لغدير الماء .

(٢) البيت من البسيط ولا يعرف قائله وهو في الهمع (٢٣٥/١) ، وشرح الأشموني (٦٨/٢) ، والسيوطي (٢١٢) ، وفيه : أمر من الوفاء ، وفي حاشية الأمير (٢٣/١) : فيه تكتب هاء السكت ولا ينطق بها في الوصل إلا إذا أجري مجرى الوقف ، والشاهد : تخفيف سيما ، وحذف الواو معها .　　(٣) أي قاموا حال كونهم غير مماثلين لزيد .

(٤) أي تبرئة الجنس بنفي أفراده من الحكم ، والخبر محذوف أي موجود ، والزمخشري يرى أن التكرار اللفظي غير مشترط كما في قوله : ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ . دسوقي (١٥٢/١) .

(٥) سبق الحديث عنه أكثر من مرة .

(٦) [القصص : ٢٨] ﴿ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ .

(٧) أي الرفع حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وهو شاذ .

(٨) [الكهف : ١٠٩] ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي ... ﴾ .

(٩) في اسم لا النافية للجنس ، حيث يبنى على الفتح إذا كان مفردًا أي غير مضاف ولا شبيه بالمضاف .

(١٠) أي لفقدان ما يقتضي النصب ؛ لأن التمييز عندهم واجب التنكير خلافًا للكوفيين .

(١١) هو عالم بغدادي في اللغة والأدب له مؤلفات في التفسير والأدب والنحو ، والغرة في شرح اللمع وهو سعيد بن المبارك .

بعضهم بأن « ما » كافة ، وأن « لا سيما » نزلت منزلة إلا في الاستثناء ، ورُدَّ بأن المستثنى مُخْرَج ، وما بعدها داخل من باب أولَى (١) ، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مُسَاواته لما قبلها ، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعًا .

[واقصر سواء إن تكن كمستوي — والضم والكسر لديها محتوي
وامدده مطلقًا بفتح إن يفي — معنى لقصد فا فصدوا كسره تفي]

(سواء) تكون بمعنى مُسْتَوٍ ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين ، والأَفْصَحُ فيه حينئذٍ أن يقصر مع الكسر نحو ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ (٢) وهو أحد الصفات التي جاءت على فِعَلٍ كقولهم « ماءٌ رِوًى » و« قوم عِدًى » وقد تمدُّ مع الفتح نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » .

وبمعنى الوسط ، وبمعنى التام ؛ فتمَد فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى : ﴿ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ (٣) ، وقولك « هذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ » .

وبمعنى القَصدِ ، فتقصر مع الكسر ، وهو أغرب معانيها ، كقوله :

٢٢٠ – فَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيفَةَ مِدْحَتِي — لِفَتَى الْعشِيِّ وفَارِسِ الأَحْزَابِ (٤)

ذكره ابن الشجري (٥) .

[معنى مكان غير قد أتى لها — صفة واستثناء خيف انتبها]

وبمعنى مكانٍ أو غير ، على خلاف في ذلك فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير ، وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف (٦) ؛ فتقول : « جَاء سِوَاك » بالرفع على الفاعلية ، و « رأيتُ سواك » بالنصب على المفعولية ؛ و « ما جاءني أحد سواك » بالنصب والرفع وهو الأرجح ، وعند سيبويه (٧) والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب .

---

(١) فهي أداة إدخال ، فكيف تجعل للإخراج ، ولا تفيد في الكلام إلا الاستواء .

(٢) [طه : ٥٨] ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ... ﴾ .

(٣) [الصافات : ٥٥] ﴿ فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ فجاءت سواء مفتوحة السين .

(٤) البيت من الكامل وينسب إلى قيس بن الخطيم وهو في ديوانه (صـ١٢٧) وفارس الأحزاب هو خداش بن زهير وانظر اللسان (سوا) وقد وردت « يسوى » مكسورة السين مع القصر ، وبمعنى « القصد » أي قصد حذيفة . قال الدسوقي معلقًا على كلامه (والظاهر أنها هنا بمعنى جهة فكان الأولى أن يقول ، وبمعنى الجهة) .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري (٢٣٦/١) والنقل بالنص .

(٦) سيبويه يرى أنها ظرف مكان منصوبة على أنها ظرف ، أما الزجاجي وابن مالك فيريان أنها بمعنى « غير » دائمًا فتقع عندهما صفة واستثناء ومفعولًا به وفاعلًا وقال الكوفيون : إنها تارة تقع ظرف مكان وتارة لا تقع . دسوقي (١٥٣/١) .

(٧) سيبويه يرى كما ذكرنا أنها تلازم النصب على الظرفية إلا في الضرورة الشعرية وقد رَدَّ ابن مالك كلام سيبويه =

لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة ، وعند الكوفيين وجماعةٍ أنها ترد بالوجهين [١] ، ورُدَّ على من نَفى ظرفيتها بوقوعها صلة ، قالوا : « جاء الذي سِوَاك » وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرًا لهو محذوفًا أو حالًا لثبت مضمرًا كما قالوا : « لا أفعله ما أنَّ حراء مكانه » ولا يمنع الخبريةَ قولُهم « سَوَاءك » بالمد والفتح ؛ لجواز أن يقال : إنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما في غير .

[أخبر بها عن واحد فأكثرا كمثل مستو على ما حررا]

تنبيه : يخبر بسَوَاء التي بمعنى مُسْتَوٍ عن الواحد فما فوقه ، نحو ﴿ لَيْسُوا سَوَآءً ﴾ [٢] لأنها في الأصل مَصْدَر بمعنى الاستواء ، وقد أجيز في قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٣] كونُها خبرًا عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث ، وأبطل ابن عمرون [٤] الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثاني بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم [٥] ، فيقال له : وكذا الخبر ، فإن أجاب بأنه مثل « زَيدٌ أينَ هُوَ » منعناه وقلنا له : بل مثل « كَيفَ زَيدٌ » لأن ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ إذا لم يُقَدَّر بالمفرد لم يكن خبرًا ، لعدم تحمله ضميرَ سواء [٦] ، وأما شُبْهته فجوابُها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو « علمت أزَيدٌ قائم » وقد أبقى عليه استحقاق الصَّدْرية بدليل التعليق [٧] ، قلنا : بل الاستفهام مُرَاد هنا ؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قولُ المستفهم أزيد قائم ، وأما في الآية [٨] ونحوها فلا استفهام ألبتة ، لا من قبل المتكلم ولا غيره .

= بالحديث الشريف « دعوت الله ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسها » وبقول العرب « أتاني سواك » وقد حكاه الفراء عنهم وانظر شرح التسهيل (٣٠٧/٢) والملاحظ أن سوى تقع فاعلًا ومفعولًا به ، ومبتدأً وخبرًا وصفة وانظر ابن الشجري (٢٣٥/١) فلا داعي لتحديدها بالضرورة كقوله :

ولـــم تـبـــق ســـوى الـعـــدوا ن دنـــاهـم كـــمـــا دانـــوا

وانظر الكتاب (٣٥٠/٢) .

(١) أي تكون ظرفًا لكان أو بمعنى غير .

(٢) [آل عمران : ١١٣] ﴿ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ .

(٣) [البقرة : ٦] .

(٤) هو نحوي من حلب تتلمذ على يد ابن يعيش وابن مالك ، وكان إمامًا في العربية وهو جمال الدين محمد بن محمد (ت : ٦٤٩) .

(٥) لأن الاستفهام له صدارة الكلام وهو أأنذرتهم فسواء خبر مقدم وأأنذرتهم مبتدأ مؤخر مؤول بالإنذار .

(٦ ، ٧) فهو من باب الإخبار بالمفرد لأنه لا يصح الإخبار به إلا بعد تأويله بالمصدر أي إنذارك وعدمه سواء وأما قبل تأويله فلا يصح لأنه ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ دسوقي (١٥٤/١) .

(٨) وهي ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ .

حَرْفُ ٱلعَيْنِ المهملة [٢٢١ - ٢٥٨]

[واجعل عدا مثل حشا بالاتفاق   في كل ما قدم من غير شقاق]

(عدا) مثل خَلَا (١) ، فيما ذكرناه من القسمين (٢) ، وفي حكمها مع « ما » والخلاف في ذلك ، ولم يَحْفظ فيها سيبويه إلا الفعلية (٣) .

[على على قسمين حرف قد أتت   واسم رواه عالم كما ثبت]

(عَلَى) على وجهين : أحدهما : أن تكون حرفًا ، وخالف في ذلك جماعة (٤) ؛ فزعموا أنها لا تكون إلا اسمًا ، ونسبوه لسيبويه (٥) ، ولنا أمران : أحدهما قولُه :

٢٢١ - تَحِنُّ فتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ   وأُخْفِي الذِي لَوْلَا الأسَى لَقَضَانِي (٦)

أي لقضى عليَّ ، فحذفت « عَلَى » وجعل مجرورها مفعولًا .

وقد حمل الأَخْفَش على ذلك : ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ (٧) أي على سر ، أي نكاح ، وكذلك ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٨) أي على صراطك .

والثاني : أنهم يقولون « نَزَلْتُ عَلَى الذِي نَزَلْتَ » أي عليه كما جاء ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ (٩) أي منه .

[وتسعة لها من المعاني   أولها استعلا وذا قسمان

تعليلها وزد تجاوزًا كما   ظرفية معية فلتعلما

تعويض معنى من وباهما رووا   واستدركن بها كبل فيما حكوا

(١) في الاستثناء والإخراج والأحكام .

(٢) من كونها جارة للمستثنى نحو قام القوم عدا زيد وكونها فعلًا متعديًا ناصبًا له نحو جاءوا عدا عمرا .

(٣) فقد نص بقوله : « فإذا قلت : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فليس فيه إلا النصب » ، لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل وهي مثل عدا ، ثم قال : إلا أن في سواك معنى الاستثناء ، الكتاب (٣٥٠/٢) ولكن سمع فيها الجر « عدا الشمطاء والطفل الصغير » فوجب المصير إلى القول بحرفيتها ، والسامع مقدم .

(٤) قال أبو حيان : وهو علي بن سليمان ، فقد قال : إن على ظرف بمعنى فوق يجر ما بعده .

(٥) قال سيبويه (٢٣٠/٤) (أما على فاستعلاء الشيء تقول هذا على ظهر الجبل ...) وقد تكون ظرفًا نحو من عليك (٤٢٠/١) بتصرف .

(٦) البيت من الطويل لعروة بن حزام القدري ، والأسى بضم الهمزة : جمع أسوة من الفأس والاقتداء ، والمراد الأسى بفتح الهمزة وهو الحزن ، وانظر السيوطي رقم (٢١٣) وسيتكرر بعد ذلك .

(٧) [البقرة : ٢٣٥] .   (٨) [الأعراف : ١٦] .

(٩) [المؤمنون : ٣٣] .

حرفًا ومصدرًا سماعن قد أتت ... وأول له معان قبلت
فجاوزن وابدل استعل كذا ... وعللن بعد وظرف فخذا
ومن وبا استعانة وزائده ... فتلك عشرة فخذها فائده
الثاني منها أن تكون مصدرا ... كأن أن لدى تعميم ذكرا
ثالثها اسم بمعنى جانب ... إن قبله من أو على يا صاحبي
وجرها وفاعل قد اضمرا ... لواحد كلاهما قد ذكرا
ظرف لما يأتي له مستغرقا ... عوض وزد نفيًا بها وحققا
وكونها كابدأ وإن تضف ... إعرابها أتي على ما قد ألف
بناؤها كأين حيث أمس ... في حركاتها بغير لبس
وابدأ تقع بعد النفي ... وبعد إثبات بغير نهي]

ولها تسعة معان : أحدها : الاستعلاء ، إما على المجرور وهو الغالب نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ (١) أي على ما يقرُبُ منه نحو : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾ (٢) . وقوله :

* وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ (٣) *

وقد يكون الاستعلاء معنويًا نحو ﴿ وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنبٌ ﴾ (٤) ونحو ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (٥) .

الثاني : المصاحبة ، كمَعَ نحو : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ (٦) ، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ (٧) .

الثالث : المجاوزة ، كعَنْ كقوله :

٢٢٢ – إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ ... لَعَمْرُ اللّٰهِ أعْجَبَنِي رِضَاها (٨)

أي عَنِّي ، ويحتمل أن « رَضِيَ » ضُمِّنَ معنى عَطَفَ ، وقال الكسائي : حمل على نقيضه

---

(١) [المؤمنون : ٢٢] . (٢) [طه : ٢٠] .
(٣) سبق الحديث عنه .
(٤) [الشعراء : ١٤] . (٥) [البقرة : ٢٥٣] ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا ﴾ .
(٦) [البقرة : ١٧٧] ﴿ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ .
(٧) [الرعد : ٦] ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ .
(٨) البيت من الوافر لقحيف بن ضمير العقيلي شاعر إسلامي مقل وسيتكرر بعد ذلك وهو في ابن عقيل (٢٤٢/٢) والإنصاف (٦٣) والخزانة (٢٤٧/٤) والتصريح (١٤/٢) والسيوطي (٢١٥) .

وهو سَخِطَ [١] ، وقال :

٢٢٣ – فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا [٢]

أي عَنَّا ، وقد يقال : ضمن يَحْكي [٣] معنى يَنِمُّ .

الرابع : التعليل ، كاللام ، نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ [٤] أي لهدايته إياكم ، وقوله :

٢٢٤ – علامَ تقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ [٥]

والخامس : الظرفية ، كـ(في) نحو : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ [٦] و نحو ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [٧] أي : في زَمَنِ ملكه ، ويحتمل أنَّ ﴿ تَتْلُوا ﴾ ضمن معنى تتقول ؛ فيكون بمنزلة ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [٨] .

السادس : موافقة من نحو : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [٩] .

السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ ﴾ [١٠] وقد قرأ أُبيٌّ بالباء [١١] ، وقالوا : ارْكَبْ على اسم اللّه [١٢] .

الثامن : أن تكون زائدة : للتعويض ، أو غيره .

فالأول كقوله :

٢٢٥ – إنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ [١٣]

---

(١) انظر شواهد السيوطي (٤١٦/١) فقد نقل ابن هشام كلامه بنصه .

(٢) البيت لعدي بن زيد وقيل لبعض الأنصار وانظر الكتاب (٣٦١/٢) والخزانة (١٨/٢) وابن الشجري (٦١/١) والسيوطي (٢١٦) وسيتكرر بعد ذلك وقد استشهد سيبويه به على رفع الكواكب بدلًا من الضمير الفاعل في يحكي ، ونصب الكواكب بدلًا من أحدًا والبيت وصف لليلة مظلمة .

(٣) التضمين مناسب لأن ينم بكسر النون وضمها أي ينقل عنا على وجه الإفساد ، ومادة النميمة تتعدى بعلى .

(٤) [البقرة : ١٨٥] .

(٥) البيت من الطويل لعمرو بن معد يكرب وانظر العيني (٤٣٦/٢) والتصريح (٢٦٣/١) والهمع (١٥٧/١) وشرح الأشموني (٣٦/٢ ، ٢٢٢) والسيوطي (٢١٧) وتقول : بمعنى تظن والرمح مفعوله ، والجملة مفعوله الثاني وعلام للتعليل .

(٦) [القصص : ١٥] . (٧) [البقرة : ١٠٢] .

(٨) [الحاقة : ٤٤] . (٩) [المطففين : ٢] .

(١٠) [الأعراف : ١٠٥] ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ... ﴾ .

(١١) انظر الكشاف (٢ / ٧٩ ، ٨٠) فأثبت هذه القراءة .

(١٢) هذا قول العرب دليل على أن على بمعنى الباء ، فضمنه قراءة أبيٍّ تدل أيضًا على ذلك ؛ لأن مادة حقيق تتعدى بالباء .

(١٣) البيت من الرجز ولا يعرف قائله وهو في الكتاب (٤٤٣/١) والخزانة (٢٥٢/٤) وشواهد السيوطي (٢١٨) =

أي : من يتكل عليه ، فحذف « عليه » وزاد « على » قبلَ الموصول تعويضًا له [١] ، قاله ابن جني ، وقيل : المراد إن لم يجد يومًا شيئًا ، ثم ابتدأ مستفهمًا فقال : على من يتكل ؟ وكذا قيل في قوله :

٢٢٦ – وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِن حَدَثٍ إلَّا أَخُو ثِقَةٍ ، فَانْظُرْ بِمَن تَثِقُ [٢]

إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جني يقول في ذلك أيضًا : إن الأصل فانظر من تَثِقُ به ، فحذف الباء ومجرورَهَا ، وزاد الباء عوضًا [٣] ، وقيل : بل تم الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتدأ مستفهمًا ، فقال : بمن تثق ؟

والثاني قولُ حُميد بن ثَور :

٢٢٧ – أبى اللهُ إلَّا أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضاهِ تَرُوقُ [٤]

قاله ابن مالك [٥] ، وفيه نظر ؛ لأن « رَاقَهُ الشيء » بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المراد تَعْلُو وترتفع .

التاسع : أن تكون للاستدراك والإضراب ، كقولك : فلَان لا يَدْخُلُ الجنة لسوء صَنِيعه على أنه لا ييأس من رحمة اللّه تعالى [٦] ، وقوله :

٢٢٨ – فَواللهِ لا أنْسَى قَتِيلًا رُزِئْتُهُ بِجَانِبِ قوسَى مَا بَقِيتُ عَلَى الأرْض
عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ ، وَإِنَّمَا تُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي [٧]

= ويعتمل : يعتمد على نفسه ويتكلف العمل للمعاش والواو في وأبيك للقسم والجر وليست للمعاطفة .

(١) وهو من الواقع مفعولًا به ، فعلى زائدة لا تتعلق بشيء وقيل : أصلية متعلقة بيتكل ومفعول يجد محذوف كما يقول ابن جني .

(٢) البيت من البسيط لسالم بن وابصة وهو في الهمع (٢/٢٢) والدرر (٢/١٥) وشرح الأشموني (٢/٢١٩) وشواهد السيوطي (٢١٩) وما قيل في البيت قبله قيل في ذلك أيضًا .

(٣) عوضًا من المحذوف السابق وهو : من تثق به .

(٤) البيت من الطويل لحميد بن ثور . وانظر التصريح (٢/١٥) والهمع (٢/٢٩) وشرح الأشموني (٢/٢٢٢) وهو في ديوانه (ص٤١) والسيوطي (٢٢٠) رزئته : أحببت به ، قوسي : موضع بأرض الشراة ، تعفوا : تدرس وتذهب ، الكلوم : الجراح ، جلّ : عظم ، السرحة : الشجرة العظيمة ، العضاه : الشجر العظيم ذو الأشواك .

(٥) انظر شرح التسهيل (٣/١٦٥) .

(٦) على أنه لا ييأس أي لكنه لا ييأس . فعلى للإضراب والاستدراك على ما قبلها وكون ما قبلها ليس متمسكًا . دسوقي (١/١٥٧) .

(٧) البيتان من الطويل لأبي خراش ، وهما في شعر الهذليين (٢/١٥٨) والتصريح (١/٧١) وقد ورد للاستشهاد على الاستدراك والإضراب .

أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد ، وقوله :

٢٢٩ - بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا   عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيرٌ مِنَ الْبُعْدِ (١)

ثم قال :

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيسَ بِنَافِعٍ   إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيسَ بِذِي وُدٍّ

أَبْطَلَ بـ « على » الأولى عمومَ قوله : « لم يشف ما بنا » فقال : بلى إن فيه شفاء ما ، ثم أَبْطَلَ بالثانية قولَهُ : « على أن قرب الدار خير من البعد » .

وتَعَلُّقُ « على » هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشا بما قبلها عند مَنْ قال به (٢) ، لأنها أوصَلَتْ معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف ، أي والتحقيقُ على كذا ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب (٣) ، قال : ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جيء بما هو التحقيقُ فيها .

والثاني : من وجهي على : أن تكون اسمًا بمعنى فَوق ، وذلك إذا دخلت عليها مِنْ ، كقوله :

٢٣٠ - * غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا (٤) *

وزاد الأخفش موضعًا آخر ، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرَينِ لمسمى (٥) واحد ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ (٦) وقول الشاعر :

٢٣١ - هَوِّنْ عَلَيكَ ، فَإِنَّ الأُمُورَ   بِكَفِّ الإِلهِ مَقَادِيرُهَا (٧)

---

(١) البيتان من الطويل لعبد اللّه بن الدمينة وهما في ديوانه (ص٨٢) وانظر الأشموني (٢٢٣/٢) والحماسة للمرزوقي (ص١٢٩٩) وشواهد السيوطي (٢٢٢) .

(٢) أي وهو القول في حاشا الذي لم يرتضه المصنف .

(٣) انظر شرح الكافية (٣٤٢/٢) .

(٤) البيت صدره هذا وعجزه هو : [تصِلُّ وعن قيض بزيزاء مجْهَل] وهو من الطويل لمزاحم العقيلي وهو في الخزانة (٢٥٣/٤) والاقتصاب (٤٢٨) والهمع (٣٦/٢) والكتاب (٣١٠/٢) وشرح المفصل (٣٩/٨) والعيني (٣٠١/٣) . يصف قطاة والضمير في (عليه) لفرضها والظمء : مدة صبرها عن الماء وتصل : تصوت أحشاؤها من اليبس ، والقيض : قشرة البيضة العليا . والزيزاء : ما غلظ من الأرض وارتفع ، والمجهل التي لا يهتدى فيها ، والشاهد : مجيء عليه اسم لدخول مِنْ عليها .

(٥) زاد الأخفش موضعًا آخر تكون فيه اسمًا ، وذلك بأن يكون مجرورها ضمير وفاعلها ضمير ومسماهما واحد وهو المخاطب وقوله : هوّن عليك كذلك .

(٦) [الأحزاب : ٣٧] .

(٧) البيت للأعور الشني وهو في الكتاب (٣١/١) والمقتضب (١٩٦/٤) والهمع (٢٩/٢) والحماسة البصرية (٢/٢) وشواهد السيوطي (٢٢٤) وكان عمر بن الخطاب يقول على المنبر : خفض عليك إلخ . وعلى فيه اسم كما بين الأخفش فإن مجرورها وفاعل أمسك ضميران للمخاطب ، وهو من بحر المتقارب وفيه خرم حولت فيه فعولن إلى عولن .

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفَقَدَ وعَدِمَ ، لا يقال « ضرَبْتني » ولا « فَرِحتُ بِي » [(١)] .

وفيه نظر [(٢)] ، لأنها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصَحَّ حلولُ « فوق » محلَّها ، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إلى في نحو ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ [(٣)] ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ ﴾ [(٤)] ﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ ﴾ [(٥)] وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في « سَقْيًا لَكَ [(٦)] » وإما على حذف مضاف ، أي : هَوِّن عَلَى نَفْسكَ ، واضمم إلى نفسك ، وقد خَرَّجَ ابنُ مالك على هذا قولَه :

٢٣٢ – وَمَا أُصاحِبُ مِن قَومٍ فأذْكُرهُمْ   إلّا يَزيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ [(٧)]

فادَّعَى أن الأصل : يزيدون أنفسَهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فُصِلَ ضمير الفاعل للضرورة [(٨)] وأُخِّرَ عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد [(٩)] ، وليس كذلك ، فإن مراده أنه ما يُصَاحب قومًا فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القومُ قومَه حبًّا إليه ، لما يسمعه من ثنائهم عليهم ، والقصيدةُ في حماسة أبي تمام ، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره ، كما قيل في قوله :

٢٣٣ – قَدْ بِتُّ أحرسُني وَحْدِي وَيَمْنَعُني   صَوتُ السِّبَاعِ به يَضْبَحنَ وَالهَامِ [(١٠)]

---

(١) لأن الفعل الذي فاعله ضمير متصل لا يتعدى بواسطة الباء فتعين أن على ليست حرفًا بل اسمًا لأنه يلزم عليه أن الشيء الواحد فاعل ومفعول لفعل واحد فقوله : ضَربتني يلزم عليه أن الشخص فاعل الضرب ومفعوله فاتخذا المؤثر والمؤثر فيه بفعل واحد ، وذلك في غير باب ظن وهو الأصل ثم حمل عليه فَقَد وعدم لأنهما ضده ، والإنسان كثيرًا ما يظن حال نفسه ، فقولك ظننتني قائمًا معناه ظننت نفسي قائمًا .

(٢) أي ما قاله الأخفش .

(٣) [البقرة : ٢٦] ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٤) [القصص : ٣٢] ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ﴾ .

(٥) [مريم : ٢٥] ﴿ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ .

(٦) لأن لك جار ومجرور خبر المبتدأ محذوف ولا تتعلق بالمصدر أي إرادتي لك .

(٧) البيت من البسيط لزياد بن حمل أو ابن منقد أو المراد به منقد وانظر الخزانة (٢/٢٩٣ ، ٣٩٥) عرضًا وابن يعيش (٧/٢٦) وشرح الأشموني (١/١١٥) والسيوطي (٢٢٥) ويروى صدره « ولم ألق بعدهم حيًّا فأخبرهم » .

(٨) حتى لا ينكسر البيت .

(٩) المنصوب والمرفوع لمسمى القوم الذين صاحبهم ، وليس كذلك ، وإنما الضمير الفاعل عائد على القوم المذكور عندهم والضمير المفعول عائد على قومه فاختلفا .

(١٠) البيت من البسيط للنمر بن تولب . أحرسه : أحترس به . يضْبحن : تُصَوِّتْن . الهام : طير الليل ، وقد روي : قد بِتُّ أحرسُه ليلًا ويُسْهرني . والبيت محمول على ظاهره من غير تقدير فيه ؛ لأنه شعر فيستسهل فيه بخلاف النثر .

لأن ذلك شعر ، فقد يستسهل فيه مثل هذا ، ولا على قول ابن الأنباري أن « إلى » قد تَرِدُ اسمه [١] ، فيقال « انْصَرَفْتُ مِنْ إليك » كما يقال «غَدَوتُ من عليك » لأنه إن كان ثابتًا ففي غاية الشذوذ ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ ﴾ [٢] إغراء ، والمعنى خُذْ جَنَاحك ، أي عصاك ، لأن إلى لا تكون بمعنى خُذْ عند [٣] البصريين ، ولأن الجَنَاحَ ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذٍ [٤] من المفسرين .

(عن) على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون حرفًا جارًا ، وجميع ما ذكر لها عشرةُ معانٍ :

أحدها : المجاوزة ، ولم يذكر البصريون [٥] سواه ، نحو « سافَرْتُ عن البلد » و « رَغِبْت عن كذا » و « رَمَيتُ السهمَ عن القوس » وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا [٦] وسيأتي .

الثاني : البدل ، نحو ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [٧] وفي الحديث « صومي عَنْ أُمِّكِ » [٨] .

الثالث : الاستعلاء ، نحو ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [٩] وقوله ذي الأصبع :

٢٣٤ – لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي [١٠]

أي للّه در ابن عمك لا أفْضَلْتَ في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني ؛ وذلك لأن المعروف أن يقال : «**أفْضَلْتُ عليه** » قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾ [١١] أي

---

(١) لا يتخرج ما سبق من الآيات التي فيها إلى ما قال ابن الأنباري .

(٢) أي بمعنى خذ وليس المعنى عليه .

(٣) وإنما تكون بمعنى تنح في قولك إليك وبمعنى افتح في قولك إليَّ .

(٤) فالمشهور أنها بمعنى اليد لأن يد الإنسان بمعنى جناح الطائر ، والمعنى هنا وأدخل يمناك تحت إبط يسراك . انظر معاني القرآن للفراء (٣٠٦/٢) ، والجنى (٢٤٦) .

(٥) والمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد مصدر الفعل المتعدي بها ، وانظر : الكتاب ، (٢٢٦/٤ ، ٢٢٧) .

(٦) وهو الاستعانة وانظر التسهيل ، (١٤٦) .

(٧) [البقرة : ١٢٣] ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ .

(٨) انظر الحديث في البخاري (٤٦/٣) وفي صحيح مسلم ، كتاب الصيام .

(٩) [محمد : ٣٨] وهي : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ ﴾ .

(١٠) البيت من البسيط لذي الأصبع العدواني ، وهو مرثان العدواني ، ولقب بذلك ؛ لأن أفعى ضربت إبهام رجله فيبست . لاه ابن عمك : أصله للّه در ابن عمك . فحذفت اللامان والمضاف فتخزوني : تسوسني من الخزو بمعنى السياسة لا من الخزي بمعنى الذل ومضارعه : تخزي بالياء . وعني بمعنى علي – وانظر التصريح (٢٨٨/٢) ، والشجري (١٣/٢ ، ٢٦٩) والخزانة (٢٢٢٣ : ٢٤٣/٤) والأشموني (٢٣٣/٢) .

(١١) [ص : ٣٢] .

قَدَّمته عليه ، وقيل : هي على بابها ، وتعلقها بحالٍ محذوفة ، أي منصرفًا عن ذكر ربي ، وحكى الرمَّاني [1] عن أبي عُبَيدَة أنَّ أحببت من « أَحَبَّ البعيرُ إِحْبَابًا » إذا بَرَكَ فلم يَثُرْ ، فـ « عن » متعلقة به باعتبار معناه التضمني ، وهي على حقيقتها ، أي إني تثبطت عن ذكر ربي ، وعلى هذا فحبَّ الخير مفعولٌ لأجله .

الرابع : التعليل ، نحو ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ [2] ونحو ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ [3] ويجوز أن يكون حالًا من ضمير (تاركي) أي ما نتركها صَادِرِينَ عن قولك ، وهو رأي الزمخشري [4] ، وقال في : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾ [5] : إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حَمَلَهَا على الزلة بسببها ، وحقيقتُه أصدَرَ الزلة عنها ، ومثله ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ﴾ [6] وإن كان للجنة فالمعنى نَحَّاهما عنها .

الخامس : مُرَادفة بعد ، نحو ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [7] ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [8] بدليل أنَّه في مكان آخر ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ [9] ونحو ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [10] أي حالة بعد حالة ، وقال :

٢٣٥ - * وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ [11] *

والسادس : الظرفية ، كقوله :

٢٣٦ - وآسِ سَرَاةَ الحيِّ حَيثُ لَقِيتَهُمْ وَلَاتَكُ عَنْ حَمْلِ الرِبَاعَةِ وَانِيَا [12]

---

(١) انظر حاشية الشهاب (٣٠٩/٧ ، ٣١٠) فقد ذكر في ذلك كلامًا طيبًا عن الآية الكريمة .

(٢) [التوبة : ١١٤] ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴾ .

(٣) [هود : ٥٣] ﴿ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٤) انظر الكشاف (٢٢١/٢) فقد ذكر ذلك .

(٥) [البقرة : ٣٦] ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ .

(٦) [الكهف : ٨٢] ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ .

(٧) [المؤمنون : ٤٠] ﴿ قَالَ ... ﴾ .

(٨) [النساء : ٤٦ ، والمائدة : ١٣] ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ... ﴾ ﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ... ﴾ .

(٩) [المائدة : ٤١] ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ... ﴾ .

(١٠) [الانشقاق : ١٩] .

(١١) البيت من الرجز لبكير بن عبد الربعي وهذه النسبة لابن الأعرابي في نوادره ونسبه صاحب معجم الشواهد (٥٢٤) للعجاج ، وانظر ابن الشجري (٢٦٩/٢) ، وشواهد السيوطي برقم (٢٢٨) وبعده :
قفر به الأعطان لم تسهل .

(١٢) البيت من الطويل للأعشى وهو في ديوانه (٢١٧) والهمع (٣٠/٢) والدرر (٣٥/٢) وشرح الأشموني (٢٢٤/٢) وشواهد السيوطي (٢٢٩)، وشارح ديوان الأعشى يقطع أنها ليست لأعشى ميمون بل لغيره . انظر شواهد السيوطي (٤٣٤/١) .

الرباعة : نجوم الحَمَالة ، قيل : لأن وَنَى لا يتعدّى إلا بفي ، بدليل ﴿ وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ [١] والظاهر أن معنى « وَنَى عن كذا » جاوزه ولم يدخل فيه ، وونى فيه : دخل فيه وفَتَر .

والسابع : مرادفه مِنْ نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [٢] الشاهد في الأولى ﴿ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ ﴾ [٣] بدليل ﴿ فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ ﴾ [٤] ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ [٥] .

والثامن : مرادفة الباء ، نحو : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [٦] والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يَصْدُر قولُه عن هَوًى .

والتاسع : الاستعانة ، قاله ابن مالك [٧] ، ومَثَّله : برَمَيتُ عَن الْقَوسِ ، لأنهم يقولون أيضًا : رَمَيتُ بِالْقَوسِ ، حكاهما الفراء [٨] ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك [٩] ، إلا إذا كانت القوسُ هي المرمية ، وحكى أيضًا « رَمَيت عَلَى الْقوسِ » .

والعاشر : أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٢٣٧ – أَتَجْزَعُ أنْ نَفْسٌ أتاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيـنِ جَنْبَيكَ تَدْفَعُ [١٠]

قال ابن جني : أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت عن من أول الموصول ، وزيدت بعده .

الوجه الثاني : أن تكون حرفًا مَصْدَرِيًا ، وذلك أن بني [١١] تميم يقولون في نحو : أعجبني أن تَفْعَلَ : عَنْ تَفْعَلَ ، قال ذو الرمة .

٢٣٨ – أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيـنَيْكَ مَسْجُومُ [١٢]

---

(١) [طه : ٤٢] ﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَـٰتِى ... ﴾ .

(٢) [الشورى : ٢٥] ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ .

(٣) [الأحقاف : ١٦] ﴿ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴾ .

(٤) [المائدة : ٢٧] ﴿ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ .

(٥) [البقرة : ١٢٧] ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ ... ﴾ .

(٦) [النجم : ٣] .

(٧) انظر شرح التسهيل (٣/١٦٠) .

(٨) انظر الجنى الداني (ص٢٤٦) .

(٩) انظر الجنى الداني (ص٢٤٧) .

(١٠) البيت من الطويل لزيد بن رزين ، وانظر شرح الأشموني (٢/١٦) والدرر (٢/١٥) والتصريح (٢/١٦) والهمع (٢/٢٢) والسيوطي رقم (٢٣٠) . الحمام : الموت وقد روي : فهل أنتِ عمّا بين جنبيك تدفع . وعليه فلا شاهد فيه حينئذ ، وتدفع : تجزع .

(١١) بمعنى أنْ وهي العنعنة أي إبدال الهمزة عينًا .

(١٢) البيت من البسيط لذي الرمة ، وانظر شواهد السيوطي رقم ٢٣١ والتصريح (٢/١١) وابن يعيش (٨/٧٩ ، ١٤٩ : ١٠/١٦) والخزانة (٤/٣١٤ ، ٤٩٥) وهو في ديوانه (٥٦٧) .

يقال : « ترسَّمْتُ الدار » أي تأملتها ، وسَجَم الدمْعُ : سال ، وسَجَمَتْهُ العينُ : أسالَتْهُ [١] ، وكذا يفعلون في أنَّ المشددة ، فيقولون : أَشْهَدُ عَنَّ محمدًا رَسُولُ اللَّه ، وتسمى عَنْعَنَةَ تميم [٢] .

الثالث : أن تكون اسمًا بمعنى جانب ، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع :

أحدها : أن يدخل عليها مِنْ ، وهو كثير كقوله :

٢٣٩ – فلقد أرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مرة وَأَمامِي [٣]

ويحتمله عندي ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ ﴾ [٤] فتقدر معطوفة على مجرور من ، لا على من ومجرورها ، ومِنْ الداخلَةُ على « عن » زائدة عند ابن مالك [٥] ، ولابتداء الغاية عند غيره ، قالوا : فإذا قيل « قَعَدْتُ عَنْ يَمِينِهِ » فالمعنى في جانب يمينه ، وذلك محتمل للملاصقة والخلافها ، فإذا جئت بـ « مِنْ » تعين كونُ القُعُود ملاصقًا لأول الناحية .

والثاني : أن تدخل عليها « على » ، وذلك نادر ، والمحفوظ منه بيتٌ واحد وهو قوله :

٢٤٠ – * عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحًا [٦] *

والثالث : أن يكون مجرورُها وفاعلُ متعلَّقها ضميرين لمسمًّى واحد ، قاله الأخفش [٧] ، وذلك كقول امرئ القيس :

٢٤١ – * وَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ في حُجُرَاتِهِ [٨] *

---

(١) فهو متعد .

(٢) أي إبدالهم الهمزة عينًا ، وانظر درة الغواص (ص٢٥٠ ، ٢٥١) في ذلك .

(٣) البيت من الكامل لقطري بن الفجاءة ، وانظر الكتاب (٢٢٩/٢ ، ٢٥٤) وابن يعيش (٤٠/٨) والخزانة (٢٥٨/٤) والعيني (٥٠٠/٣) والسيوطي (٢٣٢) والتصريح (١٩/٢) والهمع (١٥٦/١ ، ٣٦/٢) الدريئة : حلقة يتعلم فيها الطعن ، والبيت سيتكرر مرة أخرى .

(٤) [الأعراف : ١٧] وتكملة الآية ﴿ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ ﴾ .

(٥) انظر التسهيل (١٤٦) قال : « وتزاد هي وعلى والباء عوضًا » .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر الهمع (٢٤٠/١) والدرر (٢٠١/١) وشواهد العيني (٣٠٦/٣) والسيوطي (٢٣٣) ، وعجزه : (ركبت سنوح واليمين قطيع) . وسُنَّح : جمع سانح ، وهو للطير إذا مر من مياسرك إلى « ميامنك » والعرب تتيمن بالسانح وتتشاءم بالبارح « وعن » اسم لدخول على عليها ، ولا يحفظ جرها بعلى سوى هذا البيت .

(٧) وقد مضى الحديث في ذلك وهو من محال تعين اسميتها حتى لا يلزم تعدي الفعل الرافع للمتصل إلى ضمير منفصل في غير باب ظن ، فقد عدم ، وهو باطل فبطلت الحرفية وتعينت الاسمية .

(٨) هذا صدر بيت تمامه (ولكن حديث ما حديث الرواحل) لامرئ القيس ، وهو من الطويل ، وحجراته نواحيه ، وهو في شواهد السيوطي (ص٢٣٤) وسيتكرر ، والبيت : حديث عن إبله المسروقة والتي عادت .

وقول أبي نُوَاس :

٢٤٢ - * دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإِنَّ اللَّومَ إغْرَاءُ [١] *

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وقد تقدم الجوابُ عن هذا [٢] ، ومما يدل على أنها ليست هنا اسمًا أنه لا يصحُّ حلولُ الجانب محلَّهَا [٣] .

(عوض) ظَرْفٌ لاستغراق المستقبل مثل « أَبَدًا » ، إلا أنه مختص بالنفي ، وهو معْرَب إن أضيف ، كقولهم « لا أفعَلُهُ عَوضَ الْعَائِضِين [٤] » مبني إن لم يُضَف ، وبناؤه إما على الضم كقَبْلُ ، أو على الكسر كأمْسِ أو على الفتح كأينَ ، وسمي الزمان عوضًا ؛ لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر ، وقيل :

بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض ، واختلف في قول الأعشى :

٢٤٣ - رَضِيعَي لِبَانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوضُ لاَ نَتَفَرَّقُ [٥]

فقيل : ظرف لنتفرق ، وقال ابن الكلبي [٦] .

قَسَم ، وهو اسم لصنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله :

٢٤٤ - حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَولَ عَوضٍ وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعِيرِ [٧]

والسعير : اسم لصنم كان لعنزة ، انتهى . ولو كان كما زعَمَ لم يتجه بناؤه في البيت [٨] .

[عسى أتى يا صاح فعلًا مطلقًا وليس حرفًا عند من قد أطلقا

---

(١) البيت للتمثيل ؛ لأنه لأبي الحسن بن هانئ الشهير بأبي نواس ، أمير الشعر العباسي في عصره واشتهر بخمرياته ومجونه (ت : ١٩٨هـ) وعجزه : (وداوني بالتي كانت هي الداء) وكانت فيه زائدة .

(٢) أي تقدم نظير هذا في (عَلَى) وهو إما على تعليق الحرف بمحذوف أي دع تركا ناشئًا عنك أو على حذف مضاف أي دع عن نفسك أو أنه ضرورة .

(٣) كما هو شأن المترادفين .

(٤) أي في زمان فيه العائضون أي الأجسام التي عوضت خلاف ما بليت ولا شك أن الدنيا مادامت موجودة لا تخلو عن العائضين فكأنه قيل : لأفعله ما دامت الدنيا موجودة . دسوقي (١٦٢/١) .

(٥) البيت من الطويل للأعشى وهو في ديوانه (ص١٥٠) والهمع (٢١٣/١) وابن يعيش (١٠٧/٤ ، ١٠٨) والتصريح (٢٦٥/١) واللسان مادة« عوض» وسيتكرر ، والرضيعان هما الممدوح وكرمه أسحم داج : ليل شديد السواد .

(٦) هو مؤرخ نسابة وهو هشام بن محمد بن السائب الكلبي الكوفي .

(٧) البيت لرشيد بن رميض العنزي وهو في اللسان سعر (٣١) وعوض (٥٦) والبيت من الوافر . والمائرات : الدماء المتموجات . الأنصاب : الأصنام ، والسعير : اسم صنم كان لعنزة .

(٨) لأنه ليس ظرفًا ولا اسمًا من الأسماء المشبهة للحرف وإنما هو علم فيجر أو ينصب على نزع الخافض .

أو حرف أن بمضمر منصوب معه كما قد قيل في المنسوب
ترجيًا به لدى المحبوب الاشفاق في المكروه في المصيب
وفي عسى زيد وأن يقوم قد أتى بعيده خلاف قد ورد]

(عسى) فعل مطلقًا ، لا حَرْفٌ مطلقًا ؛ خلافًا لابن السراج [1] وثعلب ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله :

٢٤٥ - * يا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا [2] *

خلافًا لسيبويه ، حكاه عنه السيرافي .

ومعناه التَّرَجِّي في المحبوب والإشفاق في المكروه ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾ [3] .

وتستعمل على أوجه :

أحدها : أن يقال : « عَسى زَيدٌ أن يقوم » واختلف في إعرابه على أقوال :

أحدها : وهو قول الجمهور [4] - أنه مثل كان زيد يقوم ، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر ، والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدَثُ عينَ الذات ، وأجيب بأمور ، أحدها : أنه على تقدير مضاف : إما قبل الاسم ، أي عسى أمرُ زيدٍ القيامَ ، أو قبل الخبر ، أي عسى زيدٌ صاحبَ القيام ، ومثله ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [5] أي ولكن صاحبَ البر من آمن باللّه ، أو ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن بالله ، والثاني : أنه من باب « زَيدٌ عَدْلٌ ، وصَومٌ [6] » ، ومثله ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ ﴾ [7] والثالث : أنَّ « أنْ » زائدة

---

(١) أي هي فعل بمنزلة « لعلّ » ، وليست حرفًا كما رأى ابن السراج وقد نقله بعضهم عنه ، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب ، والجمهور على أن « عسى » فعل بدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة بها ، وتاء التأنيث الساكنة ، وانظر في ذلك : الجنى الداني (٤٦١ ، ٤٦٢) ، والكتاب (١٥٨/٣) .

(٢) الرجز لرؤبة ، وصدره « تقول بنتي قد أنى أناكا » أي : حان وقت رحيلك ، وقد اتصل الضمير المنصوب بعسى ، وتنوين الترنم في عسى ، والجمع بين العوض والمعوض في « أبتا » ، واستعمال « على » بمعنى « لعلّ » . وانظر الخزانة (٤٤١/٢) وفي الكتاب (٣٨٨/١ ، ٢٩٩/٢) ، وسيتكرر .

(٣) [البقرة : ٢١٦] ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ ... ﴾ .

(٤) وهو : « زيدٌ » اسم عسى مرفوع بها ، و « أن يقوم » : جملة في محل نصب خبر « عسى » إما على تقدير مضاف قبل الاسم أو قبل الخبر أي أمر زيد أو عسى زيد صاحب القيام .

(٥) [البقرة : ١٧٧] . فالآية جاءت على التقدير بين السابقين .

(٦) فهو من باب المبالغة .

(٧) [يونس : ٣٧] وتقديره ما كان هذا القرآن مفترى ، فالنفي للتقييد أي انتفى الافتراء .

لا مصدرية ، وليس بشيء (١) ، لأنها قد نصبت ، ولأنها لا تسقط إلا قليلًا .

والقول الثاني : أنها فعل متعدٍ بمنزلة « قَارَبَ » معنىً ، وعملًا ، أو قاصر بمنزلة « قَرُبَ مِنْ أن يفعل » ، وحُذِفَ الجارُّ توسعًا ، وهذا مذهب سيبويه والمبرد .

والثالث : أنها فعل قاصر بمنزلة « قَرُبَ » ، وأن والفعل : بدلُ اشتمال من فاعلها ، وهو مذهب الكوفيين (٢) ، ويردُّه أنه حينئذٍ يكون بدلًا لازمًا تتوقفُ عليه فائدة الكلام ، وليس هذا شأن البدل (٣) .

والرابع : أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور ، و « أنْ والفعلُ » بدلُ اشتمال كما يقول الكوفيون (٤) ، وأن هذا البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين . كما سَدَّ مَسَدَّ المفعولين في قراءة حمزة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٥) ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ (٦) .

بالخطاب ، واختاره ابن مالك (٧) .

الاستعمال الثاني : أن تسند إلى « أنْ » والفعل ، فتكون فعلًا تامًّا ، هذا هو المفهوم من كلامهم ، وقال ابن مالك : عندي أنها ناقصة أبدًا ، ولكن سَدَّتْ « أنْ » وصلتها في هذه الحالة مسدَّ الجزأين كما في ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ (٨) إذ لم يقل أحد إن حَسِبَ خرجَتْ في ذلك عن أصلها .

[أما إذا من بعده المضارع مجردًا أو إن أتى يا سامع
مقترنًا بالسين أو جا مفردًا فإنه قد قل فتقيدا]

الثالث والرابع والخامس : أن يأتي بعدها « المضارعُ المجرد » ، أو المقرون بالسين ، أو الاسمُ المفرد نحو « عَسَى زَيْدٌ يَقُوم » ، و « عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ » ، و « عَسى زيد قائمًا » والأول قليل (٩) كقوله :

٢٤٦ – عَسى الْكَرْبُ الذِي أمْسَيتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ (١٠)

---

(١) لأنها قد نصبت المضارع والزائد لا ينصب خلافًا للأخفش . دسوقي (١/١٦٤) .

(٢) انظر الجنى الداني (٤٦٤) فقد نقل المرادي رأي الكوفيين .

(٣) البدل بعد تمام الكلام ولا يكون لازمًا ، وقد عكس الكوفيون القضية فجعلوه لازمًا .

(٤) انظر المصدر والصفحة السابقة . (٥) كتاب السبعة (ص٢٢٠) .

(٦) [آل عمران : ١٧٨] .

(٧) في شرح التسهيل (١/٣٩٤) على أن يكون أنتما بدلًا من الذين ، وسد مسد المفعولين .

(٨) [العنكبوت : ٢] ﴿أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ .

(٩) لأن المضارع يقترن دائمًا بـ « أن » ليتناسب مع استعمال « عسى » في الأسلوب ، ولكن حملت على « ما » فجردت من « أن » .

(١٠) البيت من الوافر لهدبة بن خشرم العذري وهو مسجون بسبب القتيل الذي قتله ، وانظر الكتاب (١/٤٧٨) =

والثالث أَقَلُّ كقوله :

٢٤٧ - أَكْثَرتَ في اللَّوم مُلِحًّا دَائِمَا لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صَائِمَا [١]

وقولهم في المثل « عسى الْغُوَيْرُ أبؤسًا [٢] » كذا قالوا ، والصوابُ أنهما مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسًا ، وأكون صائمًا ، لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي [٣] ، ولأن المرجو : كونُهُ صائمًا ، لا نفس الصائم .

والثاني : نادرٌ جدًّا كقوله :

٢٤٨ - عَسَى طَيِّئٌ من طيِّئٍ بَعْدَ هذِهِ سَتُطْفِئُ غَلَّاتِ الْكُلَى وَالجَوَانِحِ [٤]

وعسى فيهنَّ فعلٌ ناقص بلا إشكال .

[وقل عساي وعساه وعساك فيها مذاهب بنظم قد أتاك]

والسادس : أن يقال : « عَسَايَ ، وعَسَاك ، وعَسَاه » وهو قليل [٥] ، وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها أجريت مجرى « لعل » في نصب الاسم ورفع الخبر ، كما أجريت « لعل » مجراها في اقتران خبرها « بأنْ » ، قاله سيبويه [٦] ، والثاني : أنها باقية على عملها عمل « كان » ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، قاله الأخفش [٧] ، ويرده أمران : أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثَبَتَ في المنفصل ، نحو : « ما أنا كَأَنْتَ ، ولا أَنْتَ كَأَنَا [٨] »

= وابن يعيش (٧/١١٧ ، ١٢١) ، والخزانة (٤/٨١) ، والعيني (٢/١٨٤) ، والهمع (١/١٣٠) ، والتصريح (١/٢٠٦) . والكرب : الحزن وأشد الغم ، وأمسيتُ : بضم التاء وفتحها أي دخلت في المساء أو حدث . وانظر شواهد السيوطي (٤٤٣) برقم (٢٣٧) .

(١) الرجز لرؤبة ، وانظر ملحقات ديوانه (ص١٨٥) وشرح الأشموني (١/٢٥٩) والتصريح (١/٩٨) وابن الشجري (١/١٦٤) ، والخزانة (٤/٧٧) ، وشواهد السيوطي (٢٣٨) الذي قال : لا يعرف له قائل ، والعذل : الملامة ، وقد جاء خبر « عسى » مفردًا وهذا نادر وقليل .

(٢) المثل من قول الزباء في قصتها المشهورة ، حين قيل لها : ادخلي الغار التي تحت قصرك ؛ فقالته أي : إن فررت من بأس واحد فعسى أن أقع في أبؤس . مجمع الأمثال (١/٤٧٧) والغوير : اسم ماء لبني كلب ، وعسى هنا للإشفاق .

(٣) وهو كون الخبر مضارعًا مقرون بأن المصدرية .

(٤) البيت من الطويل لقسامة بن رواحة ، وانظر ابن يعيش (٨/١١٧ - ١٤٨) والخزانة (٤/٤٧) والسيوطي (٢٣٩) والغلة : الحرارة ، والجوانح : الأضلاع ، وقد وقع خبرها جارًّا ومجرورًا .

(٥) أي اتصال ضمير النصب بها فقط قليل ؛ لأن الأصل في عسى أن يتصل بها ، والأكثر « عساني » .

(٦) انظر الكتاب (٣/١٥٨) قال : « وتقول : عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ، وعسى أن يفعلا ، وعسى محمولة عليها أن » .

(٧) انظر الجنى الداني (٤٦٨) وهو ضعيف .

(٨) فأقيم المنفصل مكانه .

وأما قولُه :

٢٤٩ - * يا بْنَ الزُّبَيرِ طَالَمَا عَصَيكَا [١] *

فالكاف بدل من التاء بدلًا تصريفيًا ، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك [٢] ، والثاني : أن الخبر قد ظهر مرفوعًا ، في قوله :

٢٥٠ - فَقُلْت عَسَاهَا نَارُ كأسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فآتِي نَحْوَهَا فَأعُودُ [٣]

والثالث : أنها باقية على إعمالها عملَ « كان » ، ولكن قُلِبَ الكلام ، فجعل المخبر عنه خبرًا وبالعكس ، قاله المبرد والفارسي [٤] ، ورُدَّ باستلزامه في نحو قوله :

* يَا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكا [٥] *

الاقتصارَ على فعل ومنصوبه ، ولهما أن يُجِيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى ، إذ مُدَّعاهما أن الإعراب قُلِبَ والمعنى [٦] بحاله .

[واجعل ضمير الشان فيما رويا وجهان في مثالهم قد حكيا]

السابع : « عَسَى زَيدٌ قائم » حكاه ثعلب [٧] ، ويتخرج هذا على أنها ناقصة ، وأن اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية خبر .

تنبيه : إذا قيل « زَيدٌ عسى أن يقوم » احتمل نقصان « عسى » على تقدير تحملها الضمير ، وتمامها على تقدير خلوها منه ، وإذا قلت : « عسى أن يقومَ زيد » احتمل الوجهين أيضًا [٨] ، ولكن يكون الإضمار في « يقوم » لا في « عسى » اللهم إلا أن تقدير العاملين تنازَعَا زيدًا ، فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني ، فإذا قلت : « عَسَى أنْ يَضْرِبَ زَيدٌ عَمْرًا » فلا يجوز كون « زيد » اسم « عسى » ، لئلا يلزم الفصل بين صلة « أنْ » ومعمولها [٩] وهو « عمرًا » بالأجنبي وهو

(١) الرجز لرجل من حمير ، وهو في سر الصناعة (٢٨١/١) ، وشرح الشافية (٢٠٢/٣) ، والممتع (٤١٤) ، والخزانة (٢٥٧/٢) .

(٢) انظر الجنى الداني (٤٦٩) ، وشرح التسهيل (٣٩٤/٣) .

(٣) البيت لصخر بن جعد ، وهو من الطويل ، وانظر الهمع (١٣٢/١) ، والأغاني (٤٢/٢٣) ، والجنى (٤٦٩) وكأس : اسم امرأة . تشكَّى : تشتكي .

(٤) ذكر الفارسي في التذكرة وحكاها الدماميني في حاشية (٣٠٣/١ ، ٣٠٤) وقال : هذا تخريج غريب كما ذكر ذلك المبرد في المقتضب (٧٢/٣ ، ٧٣) قال : (فأما تقديره عندنا : أن المفعول تقدم والفاعل مضمر) .

(٥) سبق الحديث عنه ، وسيتكرر .

(٦) فجعل اسمها منصوبًا وخبرها مرفوعًا فالضمير في « عساني » خبرها بحسب اللفظ وإلا ففي الحقيقة هو اسمها ، وأن أقوم اسمها لفظًا وفي الحقيقة خبرها . دسوقي (١٦٦/١) .

(٧) عن العرب ، يجعل اسمها مفردًا لا جملة فعلية مقرونة بـ « أن » كما هو الغالب .

(٨) أي النقصان والتمام .

(٩) والفصل بينهما غير جائز .

زيد ، ونظير هذا المثال قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ (١) .

[علّ كفوق وبمن قد جرا غير مضافة وقيت شرًّا]

(عَلُ) بلام خفيفة اسمٌ بمعنى « فَوق » ، **التزموا فيه** (٢) **أمرين ، أحدهما** : استعماله مجرورًا بـ « من » ، **والثاني** : استعماله غيرَ مضافٍ ، فلا يقال : « أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السطح » كما يقال : « مِنْ عَلْوِه ، ومن فَوقِه » وقد وهم في هذا جماعة منهم (٣) الجوهري وابن مالك ، وأما قولُه :

۲٥١ – يَا رُبَّ يَومٍ لِيَ لَا أَظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ (٤)

فالهاء للسكت ، بدليل أنه مبني (٥) ، ولا وجه لبنائه لوكان مضافًا .

ومتى أريد به المعرفة كان مبنيًّا على الضم تشبيهًا له بالغايات (٦) كما في هذا البيت ، إذ المراد فوقه نفسه ، لا فوقية مطلقة ، والمعنى أنه تُصيبه الرَّمْضَاء (٧) من تحته وحَر الشمس من فوقه .

ومثلُه قولُ الآخر يصف فَرَسًا :

۲٥٢ – * أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ من عَلُ (٨) *

ومتى أريد به النكرة كان معربًا كقوله :

۲٥٣ – * كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ (٩) *

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عالٍ ، لا من علو مخصوص .

[علَّ بلام شددت قد أخذا يا صاح من لعل فلتحفظ لذا

(١) [الإسراء : ٧٩] ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ ... ﴾ والآية الكريمة فيها حسن اختتام فلا يجوز كون « ربك » اسم عسى ، للزوم المحذور وهو الفصل بين صلة « أن » ومعمولها بالأجنبي وبين « يبعث » ومعموله الذي هو « مقامًا » .

(٢) هو اسم بمعنى « فوق » يستعمل غير مضاف لفظًا ، أما معنى ، فتارة يكون مضافًا إلى معنى المضاف إليه فيبنى على الضم ، وتارة يكون غير مضاف لفظًا ومعنى فيعرب مجرورًا بـ « من » . دسوقي (١٦٦/١) .

(٣) وقد أخطأت هذه الجماعة في الأمر الثاني فقالوا بإضافتها ، وهي لا تكون مضافة لفظًا .

(٤) البيت من الرجز لأبي ثروان الأعرابي المؤيد للكسائي في المسألة الزنبورية ، وانظر معجم الشواهد (ص٥٢١) ، أظلله رب يوم لا أجعل في ظل فيه أصير كذا وكذا . أرمض : احترق من شدة الأرض الحارة . وأُضْحَى من ضحيت الشمس : إذا برزت ، والهاء في « عَلُه » للسكت . (٥) بنيت « عل » تشبيهًا بالغايات مثل « قبل » .

(٦) والغايات حذف المضاف إليه ، ونوى معناه ولذلك بنيت على الضم كقبل وبعد وعل .

(٧) الرمضاء : الأرض التي يقع عليها شدة حرارة الشمس ، وانظر إلى شواهد السيوطي رقم (٢٤٢) .

(٨) الرجز لأبي النجم العجلي وهو في ديوانه رقم (٥١) والسيوطي رقم (٢٤٣) والخزانة (٤٠١/١) والكتاب (٤٦/٢) والرواية الصحيحة : من علٍ بالكسر حتى يتناسب الروي في القصيدة . وأقب : دقيق الخصر وضامر البطن .

(٩) البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في وصف فرس وصدره [مكر مفر مقبل مدبر معًا] وهو في ديوانه رقم (١٥٤) وفي الكتاب (٣٠٩/٢) والسيوطي (٢٤٤) والزوزني (١١٣) .

وهي بمعنى كعسى في والعمل | لها الذي لأن عند من نقل
أما عقيل فتجر بهما | واللام بالفتح وبالكسر سما
وانصب جوابها على ما ذكروا | ورده البصري فعِ ما حرروا]

(علّ) بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة : لغة في لَعَلَّ [١] ، وهي أصلها عند مَنْ زعم زيادة اللام ، قال :

٢٥٤ – لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ | تَرْكَعُ يَومًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [٢]

وهي بمنزلة عسى في المعنى ، وبمنزلة أنَّ المشددة في العمل ، وعُقَيل تخفض بهما ، وتجيز في لامهما الفتحَ تخفيفًا والكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويصح النصب في جوابهما [٣] عند الكوفيين تمسكًا بقراءة حفص [٤] ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [٥] بالنصب ، وقوله :

٢٥٥ – عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دُولاتِهَا | يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا [٦]
*** فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها ***

وسيأتي البحثُ في ذلك .

[وقد حكى الجزم بها ابن مالك | وذا غريب فاقف ما هنا لك]

وذكر ابن مالك في شرح العمدة [٧] أن الفعل قد يجزم بعد لعلَّ عند سقوط الفاء ، وأنشد :

٢٥٦ – لَعَلَّ الْتِفَاتًا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ | يَمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوةِ لِلرُّحْمِ [٨]

---

(١) فاللام زائدة ، والأصل « عَلَّ » عند من قال بالزيادة ، ومن قال بالأصل ، قل : لعلَّ هي الأصل وهو الحق .

(٢) البيت من المنسرح للأضبط بن قريع وانظر شواهد السيوطي (٢٤٥) والخزانة (٥٨٨/٤) وابن عقيل (١٠٣/٢) والبيان والتبيين (٢٠٤/٣) ويروى : لا تحقرنَّ . ولاتُعادِ ولا شاهد فيها وسيتكرر .

(٣) أي في الكلام المترتب على مدخولهما وهو المترجي كما هنا أو المتمني .

(٤) انظر السبعة (ص٥٧٠) .

(٥) [غافر : ٣٦، ٣٧] ﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا ... ﴾ وقرأ الباقون بالرفع ، والبصريون يرون أن النصب في جواب الأمر أو بالعطف على الاسم الصريح وهو الأسباب .

(٦) الرَّجز مجهول القائل ، وانظر السيوطي (ص٤٥٤) ومعجم شواهد العربية (ص٤٥٣) ، صروف الدهر حوادثه ونوائبه . الدولات : اسم الشيء الذي يتداول جمع دولة ، يدلننا : الغلب . اللمة : الشدة . الزفرات : جمع زَفْرة وهي الشدة . وسكنت الفاء للضرورة ، وفيه شواهد علَّ ونصب المضارع في جواب الترجي بعد الفاء .

(٧) وهو كتاب لابن مالك واسمه « عمدة الحافظ وعدة اللافظ » وشرحها .

(٨) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر السيوطي رقم (٢٤٧) والرحم : الرحمة . والشاهد فيه : جزم المضارع « يملْ » بعد لعلَّ ، وهذا نادر قليل .

وهو غريب .

[وللحضور الحين عند قد أتت والمعنوي وفيهما ظرف ثبت
في فائها ضم وفتح قد نقل واكسر وللكسر دليل قد عقل]

(عند) : اسم للحضور الحسّي ، نحو ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ (١) ، والمعنوي ، نحو ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (٢) وللقرب كذلك ، نحو ﴿ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾ (٣) ونحو ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ (٤) وكَسْرُ فائها أكْثَرُ من ضمها وفتحها ، ولا تقع إلا ظرفًا أو مجرورة بِمِنْ ، وقول العامة : « ذهبت إلى عِنْدِهِ (٥) » لحنٌ وقول بعض المولدين :

٢٥٧ - كُلُّ عِندٍ لَكَ عِندِي لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِندِي (٦)

قال الحريري : لحن (٧) ، وليس كذلك ، بل كُلُّ كلمة ذكرت مرادًا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى (٨) أصلها .

تنبيهان : الأول : قولُنا « عند اسم للحضور » موافِقٌ لعبارة ابن مالك ، والصواب اسمٌ لمكان الحضور ، فإنها ظرفٌ (٩) لا مصدر ، وتأتي أيضًا لزمانِهِ نحو « الصَّبْر عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولى (١٠) » وجِئْتُكَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

[لدى لدن تعاقبا عند نقل إغراؤها فحققن ما قبل
لكن لدن عندهم بشرط وضحه البعض بدون سخط
وفارقت لدن لعند ولدَى من أوجه حققها من يقتدى
إتيانها لفضلة جر بمن نصب بعند قد فشا فيما زكن

---

(١) [النمل : ٤٠] ﴿ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى ... ﴾ .
(٢) [النمل : ٤٠] ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ... ﴾ .
(٣) [النجم : ١٤، ١٥] . (٤) [ص : ٤٧] .
(٥) لاستعمالها مجرورة بإلى .
(٦) البيت لمولَّد خلط اللغات ، ولا يحتج بشعره ، ولذلك أهمله السيوطي ، وقد أخرج عند الأولى والثانية عما تستحقه من النصب على الظرفية أو الجر بمن إلى الجر بالإضافة ، وهي لا تقع مضافًا إليه ، وهو من بحر الرمل .
(٧) لأنه أخرجها من النصب على الظرفية أو الجر عن الضرورة ، وانظر درة الغواص (٣٢) .
(٨) لأن « عند » قصد لفظها فجاز تصرفها فتقع مبتدأ ومضافًا إليه وغير ذلك ولا محذوف . دسوقي (١٦٨/١) .
(٩) أي مكان بكثرة ويقل أن تكون ظرف زمان على عكس حيث ، وقد تأتي عند للإغراء نحو : عندك زيدًا ؛ أي خذه .
(١٠) الحديث في صحيح البخاري ، ومسلم في كتاب الجنائز ، وقد صدر بأداة الحصر « إنما » .

أما لدى فاحكم بالامتناع بجر لفظها بلا نزاع
رابعها أن لدن بناؤها في لفظة الأكثر جا إعرابها
في لغة لقيس عند ولدى أعربتا بشهرة فيما بدا]

الثاني : تُعَاقِبُ « عند » كلمتان : « لَدَى » مطلقًا ، نحو ﴿ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ ﴾ (١) ﴿ لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ (٢) ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ (٣) .

و « لَدُنْ » إذا كان المحل محل ابتداء (٤) غاية نحو « جِئْتُ مِنْ لَدُنْهُ » .

وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ (٥) ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح ، ولكن ترِكَ دفعًا للتكرار (٦) ، وإنما حَسُن تكرار لدى في ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ﴾ (٧) لتباعد ما بينهما ، ولا تصلح لَدنْ هنا ؛ لأنه ليس محلَّ ابتداء (٨) .

ويفترقن من وجه ثان ، وهو أن لدن لا تكون إلا فَضْلة ، بخلافهما بدليل ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ﴾ (٩) ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴾ (١٠) .

وثالث : وهو أن جَرَّها بمن أكثر من نصبها ، حتى إنها لم تجئ في التنزيل منصوبةً ، وجر «عِنْدَ » كثير . وجرُّ « لَدَى » ممتنعٌ (١١) .

ورابع : وهو أنهما معربان ، وهي مبنية في لغة الأكثرين (١٢) .

[وخامس وسادس أن تقعا مضافة لجمل وتقطعا
وبين عند ولدن فرق سما وقوع أولى للذوات ارتسما
ككونها على المكان ونقل إتيانها لغائب وقد قبل

---

(١) [غافر : ١٨] ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ... ﴾ .
(٢) [يوسف : ٢٥] ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا ... ﴾ .
(٣) [آل عمران : ٤٤] .
(٤) أي بأن وقعت قبلها من التي لابتداء الغاية .
(٥) [الكهف : ٦٥] ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ... ﴾ .
(٦) في اللفظ والقرآن في قمة البلاغة والإعجاز .
(٧) [آل عمران : ٤٤] .
(٨) ولدن لا تدخل إلا في محل ابتداء الغاية .
(٩) [المؤمنون : ٦٣] ﴿ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ .
(١٠) [ق : ٤] ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ﴾ .
(١١) فلا يدخل عليها أداة جر بخلاف لدن .
(١٢) لأنها لما زادت في عدم التصرف لملازمتها لمعنى الابتداء توغلت في مشابهة الحرف والقليل من العرب يعربها قاله : الرضي . دسوقي (١٦٩/١) .

وقد أتينا حكم زين محكما ... مقررا محررا فليعلما
لذاك لم أذكرهما يا صاح ... باللام وفقت إلى الفلاح]

وخامس : وهو أنها قد تضاف للجملة كقوله :

٢٥٨ - « لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ » [1]

وسادس : وهو أنها قد لا تضاف ، وذلك أنهم حكوا في غُدْوَة الواقعة بعدها الجر بالإضافة ، والنصب على التمييز [2] ، والرفع بإضمار « كان » تامة .

ثم اعلم أن « عند » أمكَنُ من « لدى » من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظَرْفًا للأعيان والمعاني ، تقول « هذَا القولُ عندي صَوَابٌ ، وعند فلانٍ علم به » ويمتنع ذلك في لَدَى ، ذكره ابن الشجري [3] في أماليه ومَبْرَمَان في حواشيه [4] .

والثاني : أنك تقول « عندي مال » وإن كان غائبًا ، ولا تقوله « لَدَيَّ مال » إلا إذا كان حاضرًا ، قاله الحريري [5] وأبو هلال العسكري وابن الشجري [6] ، وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند ، وقولُ غيره أولى .

وقد أغناني هذا البحثُ من عَقْد فصل للَدُنْ ولَدَى في باب اللامِ .

* * *

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل للقطامي وهو عمير بن شييم ، وصدره [صريع غوان شاقهُنَّ وشقْنَهُ] الغانية : المرأة الحسناء . شاقَهُنَّ : بعث الشوق إلى أنفسهن ، وشقنه : بعثن الشوق إلى نفسه ، الذوائب : جمع ذؤابة وهي ضفيرة الشعر ، وانظر إلى السيوطي (٢٤٨) ، والخزانة (٣٩٣/١ ، ١٨٨/٣) ، واللآلئ (١٣٢) ، والأغاني (١٧٦/٢٣) .

(٢) لأن لدن : اسم للمكان المبهم وغدوة : تمييز لذلك .

(٣ ، ٤) انظر (٢٥٣/٢) . ومبرمان إمام نحوي لغوي شرح كتاب سيبويه وشواهده ، وهو أبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان العسكري (ت : ٣٤٥هـ) . أخذ العربية عن المبرد والزجاج ، وتلمذ له السيرافي والفارسي .

(٥ ، ٦) درة الغواص (٣٣ ، ٣٤) ، وأمالي ابن الشجري (٢٦٠/٢) .

حَرْفُ ٱلغَيْن المعجمة

[وألزموا إضافة غيرًا نعم معنى فقط واللفظ فيها ما انحتم
وشرط قطع لفظه أن تسبقا كلمة ليس فهم معنىً حققا
من أجل أول حكى الأصل هنا لا غير لحن باتفاق قد عنى
ورده ابن مالك حيث ورد لا غير تسأل بشعر معتمد
في نحو ليس غيرها عنهم ورد حذف لدى الخبر فافهم تعتمد
واحذف وما بقى من بعيدها فخبر إن شئت أو سما لها
وقاس غير قالوا بالفتح لما نوي لفظا دون معنىً فافهما
مع حذف تنوين لها كما قبل لفظة ليس غير بالضم نقل
وقوعها ضم بناء غير قد أشبهت الغايات فيما قد ورد
بجامع الإبهام في كل كذا بجامع الغايات فاحفظن لذا
وقيل ضمها أتي إعرابا لمنع ما اذكره صوابا
أعني به الزمان من ذا خلفت قبل وبعد في الذي لها ثبت]

(**غير**) اسم ملازم للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يُقْطَع عنها لفظًا إن فهم المعنى وتقدَّمَتْ عليها كلمة ليس ، وقولهم « لا غير » لحن [1] ، ويقال « قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غَيرُهَا » برفع غير على حذف الخبر ، أي مقبوضًا ، وبنصبها على إضمار الاسم ، أي ليس المقبوض غيرَهَا ، و « لَيسَ غَيرَ » بالفتح من غير تنوين على وبنصبها إضمار الاسم أيضًا وحذف المضاف إليه لفظًا ونية ثبوته كقراءة بعضهم [2] ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ بالكسر من غير تنوين ، أي من قبلِ الغَلَب ومن بعده ، و « لَيسَ غَيرُ » بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد [3] والمتأخرون : إنها ضمة بناء ، لا إعراب ، وإن « غير » أشبهت بالغايات كقَبْلُ وبعد ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا [4] ، وقال الأخفش : ضمة إعراب [5] لا بناء ، لأنه ليس باسم زمان كقَبْل وبعد ولا مكان كفَوق وتَحْت .

---

(١) لأنه لم يتقدمها « ليس » فضلًا عن قول ابن مالك بالجواز له ، ووافقه ابن الحاجب ، والرضي وأنشد في شرح التسهيل .

جوابان تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غيرُ تسأل

(٢) [الروم : ٤] وهي قراءة موجودة في كتب النحو ولم أستطع الوصول إليها من مصادرها الأصلية .

(٣) أي لحذف المضاف إليه ونية معناه فهي مماثلة لقبل وبعد .

(٤) أي في محل رفع اسم ليس أو خبرًا في محل نصب خبر ليس .

(٥) وعدم التنوين لنية لفظ المضاف إليه .

[كذاك ليس للمكان تنسب فخالفت فوق لهذا أعربوا
وقال بعض في المثال تحتمل وجهين عنهم وكل قد قبل
لكن لا خلف بأن الحركة أتت للإعراب بحكم نقله]

وإنما هو بمنزلة كل وبعض ، وعلى هذا فهو الاسم ، ومحذف الخبر ، وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين [1] ، و « ليس غيرًا » بالفتح والتنوين و« ليس غيرٌ » بالضم والتنوين : وعليهما فالحركة إعرابية ، لأن التنوين إما للتمكن فلا يلحق إلا المعربات ، وإما للتعويض فكأنَّ المضاف إليه مذكور [2] .

[من الإضافة إذا خلت فقل وجهان فيها عند كل من نقل
وقوعها صفة للمنكر معرفة هنا قريبة حرى
ومن أجازها بشرط أن تقع من بين ضدين فقول امتنع]

ولا تتعرّف « غير » بالإضافة ؛ لشدة [3] إبهامها ، وتستعمل غيرُ المضافَة لفظًا على وجهين :

أحدهما : – وهو الأصل– : أن تكون صفة للنكرة نحو ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [4] أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [5] الآيَةَ ؛ لأن المعرَّف الجنسيَّ قريبٌ من النكرة [6] ، ولأن غيرًا إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ [7] إبهامها ، حتى زعم ابن السراج [8] أنها حينئذٍ تتعرف ، ويردُّه الآيةُ الأولى [9] .

[ثانية أن تأتي اسم استثنا فيها كلام تابع للمعنى
إن يكن الكلام تامًّا موجبا إعرابها النصب على ما وجبا
وأن يتم ثم نفي قد بدا فأجز الوجهين عند من شدا
وحسنوا الإتباع ثم أن يفي مفرغًا فانظر لما قبل انصف

(١) أي البناء كما يقول المبرد ، والإعراب كما يقول الأخفش .
(٢) لأنه نوى لفظ المضاف إليه فيتعين إعرابه .
(٣) لأن المغايرة بها عامة فكل ما في الوجود موصوف بهذه الصفة فهي شديدة الإبهام وإذا قيل غير المخلوقين فهي شاملة لأفراد ذهنية .
(٤) [فاطر : ٣٧] ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا ... ﴾ .
(٥) [الفاتحة : ٧] .
(٦) قريب من النكرة ؛ لأنه يراد منه شيء غير معين فهو كالنكرة في العموم في إرادة الجنس .
(٧) أي فقربت من المعرفة فجاز أن يوصف بها ما ليس متمكنًا في التعريف .
(٨) انظر الأصول (١٩٧/١) وما بعدها .
(٩) وهي : ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ .

ونصب غير بالتمام يقع كنصب اسم بعد إلا يوضع]

والثاني : أن تكون استثناء ، فتعرب بإعراب الاسم التالي « إلا » في ذلك الكلام ، فتقول « جاء القَومُ غَيرَ زيدٍ » بالنصب ، و « ما جاءني أحَدٌ غَير زيد » بالنصب والرفع ، وقال تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ [١] يقرأ برفع غير : إما على أنه صفة للقاعدون لأنهم جنس ، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٢] ويؤيده قراءة النصب [٣] وأن حُسْنَ الوصف ، في ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ وإنما كان لاجتماع أمرين ؛ الجنسية [٤] والوقوع بين الضدين ، والثاني مفقودٌ هنا ، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارجَ السبع [٥] ، لأنه لا وَجْهَ لها إلا الوصف ، [وقرئ ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِهِ ﴾ [٦]] بالجر صفة على اللفظ ، وبالرفع على الموضع ، وبالنصب على الاستثناء ، وهي شاذة [٧] ، وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [٨] .

[واختير نصبها على الحال نقل تشبهها بالظرف فيما قد عقل

وابن على الفتح إذ هي أتت مضافة لمبنيٍّ كنطقت]

وانتصابُ « غير » في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة [٩] كانتصاب الاسم بعد إلّا عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسيّ ، واختاره ابن مالك [١٠] ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة [١١] ، واختاره ابن الباذش .

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقوله :

٢٥٩ – لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيرَ أنْ نَطَقَتْ حَمامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أوقَالِ [١٢]

---

(١) [النساء: ٩٥] . (٢) [النساء: ٦٦] .

(٣) وهي قراءة ابن عامر بالنصب ، وهي بالنصب في مصاحف أهل الشام . السبعة (٢٣٥) .

(٤) الجنسية في الموصوف ، وأما الوقوع بين الضدين فغير موجود في الآية ﴿ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ .

(٥) أي القراءات السبع المتواترة .

(٦) [الأعراف: ٥٩، ٦٤] وما بين المعقوفين غير موجود في المخطوطتين ، وإنما من حاشية الأمير .

(٧) هي قراءة شاذة على هذا .

(٨) [الصافات: ٣٥] ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ .. يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ .

(٩) تمام الكلام عامل معنوي ؛ لأنه إذا تم الكلام لا يقع بعد ذلك إلا فضلة .

(١٠) التسهيل (١٠٧) .

(١١) لاشتراكهما في كون الموضوع لهما في كل مبهمًا ؛ لأن فوق وتحت موضوعة لأماكن مبهمة وكذلك غير فإنها موضوعة لمبهم وابن الباذش هو أبو عبد الله من نحاة المغرب شرح الكتاب والأصول (ت : ٥٢٨هـ) .

(١٢) البيت من البسيط لأبي قيس بن الأسلت وانظر الكتاب (٣٦٩/١) والإنصاف (٢٨٧) والخزانة (٤٥/٢ ، ١٤٤/٣ ، ١٥٢) والتصريح (٥١/١) وهو من الخمسين ، والأوقال : الأحجار . والمعنى الناقة إذا سمعت صوت =

وقوله :

٢٦٠ - لَدُ بِقَيسٍ حِينَ يَأْبَى غَيرَهُ　　تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيرَهُ [١]

وذلك في البيت الأول أقْوَى ؛ لأنه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمنُ غير معنى إلا [٢] .

[واستشكلوا إعرابها في شعر　　وحملوه أوجهًا كالبدر

أعني بذاك غير مأسوف على　　دهر تقضى بائسًا كما انجلى]

تنبيهان - الأول : من مُشْكِل [٣] التراكيب التي وقعت فيها كلمةُ « غير » قولُ الحَكَمِيِّ [٤] :

٢٦١ - غَيرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ　　يَنقَضِي بِالهَمِّ وَالحَزَنِ [٥]

وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « غير » مبتدأ لا خبر له ، بل لما أضيف إليه مرفوعٌ يُغْنِي عن الخبر وذلك لأنه في معنى النفي ، والوصْفُ بعده مخفوض لفظًا وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبًا للهم والحزن ، فهو نظير « ما مضروب الزيدان » ، والنائب عن الفاعل الظرفُ ، قاله ابن الشجري [٦] وتبعه ابن مالك .

والثاني : أن « غيرًا » خبر مقدم ، والأصل زَمَنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه ، ثم قُدِّمَتْ [٧] غير وما بعدها ، ثم حذف « زمن » دون صفته فعاد الضميرُ المجرور بعلى على غير مذكور ، فأُتِيَ بالاسم الظاهر مكانه ، قاله ابن جني [٨] ، وتبعه ابن الحاجب .

فإن قيل : فيه حذفُ الموصوفِ مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع [٩] .

= الجماعة تركت الشرب لشربها منه وهذا مدح للناقة . وسيتكرر .

(١) البيت مجهول القائل ، ولد أمر من لاذ يلوذ ، و « غير » فيه مبنية على الفتح مع إضافتها وانظر شواهد السيوطي رقم (٢٥٠) .　(٢) لأن المعنى لم يمنع الشرب منها إلا أن نطقت .

(٣) أي التي أشكل لفظها وتحتاج إلى تفسير وبيان .　(٤) وهو أبو نواس .

(٥) البيت للتمثيل لأنه مولد (ت : ١٩٥هـ) وسيتكرر . وليس في ديوانه ، وهو في الخزانة (١/١٦٧) ، والمغني (١٨٦) ، وابن عقيل (١/٩٥) .

(٦) انظر الأمالي الشجرية (١/٣٢ ، ٣٣) ، وانظر شرح التسهيل (١/٢٧٥) فقد نصا على أن النائب عن الفاعل هو « على زمن » .

(٧) أي قدم الخبر ، وهذا جائز ، قال ابن مالك : « وجوزوا التقديم إذ لا ضرار » والحركة للمضاف إليه « مأسوف » ولكنها لما شغلت بالإضافة إلى غير نقلت الحركة إليها بطريق العارية .

(٨) انظر شرح الكافية لابن الحاجب (٧٤) فقد أجاز أن يكون خبرًا مقدمًا .

(٩) لا يجوز حذف الموصوف الذي صفته مفرد ، لكن المجرور هنا قائم مقام ضمير يعود على زمن موصوف بأنه ينقضي بالهم والحزن ، ولا شك أن مفاد هذا الضمير مختص فكذلك ما قام مقامه فهو مختص معنى .

قلنا : في النثر ، وهذا شعر فيجوز فيه ، كقوله :

٢٦٢ - * أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَايَا [١] *

أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمورَ ، وقوله :

٢٦٣ - * تَرْمِي بِكَفَّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ [٢] *

أي بكفي رجلٍ كان .

والثالث : أنه خبر لمحذوف ، ومأسوف : مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور ، والمراد به اسمُ الفاعل ، والمعنى أنا غيرُ آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب ، وهو ظاهر التعسُّفِ [٣] .

[واستشكلوا بيتًا لحسان أتى في مدح خير الأنبياء يا فتى]

التنبيه الثاني : من أبيات المعاني [٤] قولُ حسان ﷺ :

٢٦٤ - أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيلِ هَادِيا [٥]

فيقال : سواه هو غيره ؛ فكأنه قال : لم نعدل غيره بغيره .

والجواب أن الهاء في « بغيره » للسُّوَى [٦] ، فكأنه قال : لم نعدل سواه بغير السوى ، وغيرُ سواه هو نَفْسُه عليه الصلاة والسلام ، فالمعنى فلم نعدل سواه به .

* * *

(١) البيت لسحيم بن وثيل وهو من الوافر ، وانظر الكتاب (٧/٢) ، وشرح ابن يعيش (٦١/١ ، ٥٩/٣ ، ٦٢ ، ١٠٥/٤) والخزانة (١٢٣/١ ، ٣١٢/٢ ، ١١٢/٤) ، والسيوطي (٢٥١) . طلاع : مبالغة طالع ، والثَّنايا جمع ثنية والمراد ساميًا لمعالي الأمور وطلاع الثنايا أي يطلع على ما غلظ من الأرض وعلا . والشاهد : حذف الموصوف أي ابن رجل جلًا .

(٢) البيت من الرجز وهو مجهول القائل ، وهو في السيوطي (٢٥٢) ، وفي الخزانة (٣١٢/٢) ، والفاعل يعود على القوس . والشاهد فيه : كسابقه أي بكفي رجل . وجلا كشف الأمور .

(٣) لما فيه من الأخذ على غير الطريق من جهة حذف المبتدأ ومن جهة جعل مأسوف مصدرًا وجعل المصدر بمعنى اسم المفعول .

(٤) أي الأبيات المشكلة معانيها ووجه الإشكال فيه (سواه هو وغيره) فالضميران عائدان على النبي ﷺ ، ولا معنى لقوله لم نعدل غيره بغيره . وكل منهما تحتاج إلى توضيح وتفسير لمعانيها .

(٥) البيت من الطويل لحسان وهو في ديوانه (٤٥٦) ، والسيوطي رقم (٢٥٣) ، والشاهد فيه : ما فيه من معان مشكلة .

(٦) غير سواه : هو نفسه ، والمعنى فلم نعدل سواه به .

حَرْفُ ٱلفَاء [٢٦٥ - ٢٨٠]

[للفاء إهمال وذا مرضي	بحجة وعكس الكوفي
أعني به بعضًا به تمذهبا	فحكم النصب لها ونسبا
بعض لها الجر إذا هي أعملت	نحو فمثلك ومعطوف ثبت
وصحح النصب بأنه بأن	والجر بعدها برب فاعلمن]

(**الفاء المفردة**) : حرف مُهْمَل خلافًا لبعض الكوفيين [1] في قولهم : إنها ناصبة في نحو : « مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » وللمبرد في قوله : إنهاَ خافضة في نحو [2] :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ .... [3]

فيمن جر « مثلًا » والمعطوفَ ، والصحيح أن النصب بأنْ مضمرة كما سيأتي [4] وأن الجر بربَّ مضمرة كما مر [5] .

وترد على ثلاثة أوجه :

[ثمت قد تكون حرف عطف	لدى ثلاثة بدون خلف
أحدها الترتيب وهو قُسِّمَا	في عرفهم إلى اثنتين وأنتما
لمعنويهم بنحو قاما	زيد فعمرو بعده قد ناما
ذكريّهم وهو الذي قد فصلا	ما في الكلام أولا قد أجملا
نحو فأخرجهم الذي وقع	مفصلًا لما قبيله ارتفع]

١ – أحدها : أن تكون عاطفة [6] ، وتفيد ثلاثة أمور :

أحدها : الترتيب ، وهو نوعان : معنوي [7] كما في « قام زَيد فَعَمْرُو » وذِكْرِي [8] وهو

---

(١) انظر الجنى الداني (٦١) .

(٢) انظر المقتضب (٣١٩/٢ ، ٣٤٧) فقد صرح بذلك عنه أيضًا المرادي (٦١) .

(٣) البيت من معلقة امرئ القيس وهو في شرح الأشموني (٢٣٢/٢) ، والتصريح (٢٢/٢) ، وسبق الحديث عنه .

(٤) هذا رأي البصريين أن النصب بأن مضمرة بعد الفاء ، وهذا المصدر المؤول معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق فتقدير : زرني فأكرمك ليكن منك زيارة فإكرام مني .

(٥) لا بالفاء ؛ لأن الفاء حرف مهمل لا يعمل .

(٦) أي مشركة لحكم ما بعد الفاء فيما قبلها معنًى ولفظًا .

(٧) المراد به : الرتبي : وهو أن يكون ما بعدها حاصلًا بعد ما قبلها في الواقع ، نحو : قام زيدٌ فعمرو .

(٨) المراد به : الذكري : وهو أن يكون ما بعدها حاصلًا بعد ما قبلها في اللفظ فقط ، فتارة يكون حاصلًا معه في آن واحد أو قبل ما قبلها . دسوقي (١٧٢/١) .

عطف مُفَصَّل على مُجْمَل ، نحو : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ (١) ونحو : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ (٢) ونحو : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى ﴾ (٣) الآية ، ونحو : « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيدَيهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيهِ » وقال الفراء (٤) : إنها لا تفيد الترتيبَ مطلقًا وهذا – مع قوله إن الواو تفيد الترتيب – غريب ، واحتجَّ بقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ (٥) وأجيب بأن المعنى أَرَدْنَا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري ، وقال الجرمي : لا تفيد الفاء الترتيبَ في البقاع ولا في الأمطار (٦) ، بدليل قوله :

٢٦٥ – * بَين الدَّخُولِ فَحَومَلِ (٧) *

وقولهم « مُطِرْنَا مَكَانَ كَذَا فَمَكَانَ كَذَا » وإن كان وقوعُ المطر فيهما في وقت واحد .

[والثاني من أمورها تعقيب	بحسب الأشياء يالبيب
نحو تزوج أبوهم هندًا	فولدت له الكريم زيدًا
ووردت أيضًا بمعنى ثما	والواو فافهمن وقيت غمًّا]

الأمر الثاني : التعقيبُ (٨) ، وهو في كل شيء بحَسَبِهِ ، ألا ترى أنه يقال : « تَزَوَّجَ فلانٌ فَوُلِدَ لَهُ » إذا لم يكن بينهما إلا مُدَّة الحمل ، وإن كانت متطاولة ، و « دَخَلْت الْبَصْرَةَ فَبَغْدَادَ » إذا لم تُقِمْ في البصرة ولا بين البلدين ، وقال اللّه تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٩) وقيل : الفاء في هذه الآية للسببية (١٠) ، وفاء السببية لا تستلزم التَّعْقيب (١١) بدليل صحة قولك « إن يُسْلم فهو يدخل الجنة » ومعلوم ما بينهما من المهلة ، وقيل : تقع الفاء تارة بمعنى ثمَّ ، ومنه الآية ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً

---

(١) [البقرة : ٣٦] . (٢) [النساء : ١٥٣] .
(٣) [هود : ٤٥] .
(٤) انظر الجنى الداني (صـ٦٢) ومعاني القرآن (٣٧/١) فقد صرح بأنها ما بعد الفاء قد يكون سابقًا ، وأنها عاطفة للمفصل على المجمل وهذا مما انفردت به .
(٥) [الأعراف : ٣١] . (٦) انظر رأي الجرمي في الجنى الداني (٦٣) .
(٧) تقدم سابقًا ، وأنها لمطلق الجمع عند الجرمي في الأماكن والمطر بخاصة كبيت امرئ القيس .
(٨) والمراد به توقع ما بعدها إثر ما قبلها بدون مهلة ، وهو منظور فيه للعرف ؛ لأن تعقيب كل شيء بحسبه .
(٩) [الحج : ٦٣] .
(١٠) في قوله تعالى : ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ . قيل : إنها لمجرد السببية المجردة عن العطف وهي لا تفيد تعقيبًا فلا اعتراض ، وقال الدماميني : الحق عندي أنها تقتضي التعقيب إذا كان السبب تامًّا . دسوقي (١٧٣/١) .
(١١) لأن مدخولها لما قبله يدخل فيه وهذا هو مراد النحاة بالسبب لا السبب التام اللازم ، وتقع أيضًا بمعنى« ثم» مجازًا .

فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾ (١) فالفاءات في ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ ، وفي ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ ﴾ وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى ثم ، لتراخي مَعْطُوفاتها ، وتارة بمعنى الواو (٢) ، كقوله :

* بَيـنَ الـدَّخُـول فَـحَـومَـل (٣) *

وزَعَم الأصمعيُّ أن الصواب (٤) روايته بالواو ، لأنه لا يجوز « جلست بين زيد فعمرو » وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حَومَل ، كما يجوز « جلستُ بين العلماء فالزهَّاد » وقال بعض البغداديين (٥) : الأَصْلُ « ما بين » فحذف « ما » دون « بين » ، كما عكَسَ ذلك من قال :

٢٦٦ - * يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنًا إلى قَدَم (٦) *

أصله ما بين قرن فحذف بين وأقام قرنًا مقامها ، ومثله ﴿ ... مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (٧) قال : والفاء نائبة عن إلى ، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال : وصحت إضافة « بين » إلى الدخول لاشتماله على مواضع ، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول ، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة إلى غريبٌ (٨) ، وقد يُسْتَأْنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله :

٢٦٧ - وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْبًا إلى بَدَا إِلَيَّ ، وَأَوطَانِي بِلادٌ سِوَاهُمَا (٩)

إذ المعنى شغبا فبدا ، وهما موضعان ، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده :

حَلَلْتِ بِهذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهذَا فَطَابَ الْوَادِيان كِلاَهُمَا

وهذا معنى غريب (١٠) ، لأني لم أرَ مَنْ ذكره .

---

(١) [المؤمنون : ١٤] . (٢) أي لمطلق الجمع .

(٣) البيت صدر معلقة امرئ القيس وهو :

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فالفاء هنا بمعنى الواو ؛ لأنه لا يصح إضافة « بين » إلى المفرد أي نبك بين هذين الموضعين .

(٤) يرى الأصمعي أن الرواية الصحيحة بالواو حتى لا تؤدي إلى المحذور المذكور ، ولكن يرد عليه بأن الكلام على حذف مضاف أي بين أماكن الدخول ومواضع حومل كما يجوز جلست بين الزهاد والعلماء ؛ بين جماعة الزهاد وجماعة العلماء .

(٥) هذا تصويب ثان للرواية ردًّا على الأصمعي .

(٦) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه « ولا حبال محب واصل تصل » مجهول القائل . وقد أنشده الفراء : أراد ما بين قرن إلى قدم . والقرن الخصلة من الشعر . انظر السيوطي رقم (٢٥٦) .

(٧) [البقرة : ٢٦] . (٨) أي لم يتكلم عليه أحد وليس بشائع .

(٩) البيت لكثير عزة ، وقيل : لجميل ، وشغب وبدا : موضعان وانظر السيوطي رقم (٢٥٧) أي شغبًا فبدا .

(١٠) البيت الثاني يدل على أن « إلى » بمعنى « ثم » لا بمعنى « الفاء » كما ادعى ابن هشام واعتبره غريب .

[ووردت عاطفة معناها ..... لسببية فخذ حكماها
وقل إذا في عطفها قد عطفت ..... صفة شيء قبلها قد ذكرت
وغالب ذا إن بها قد وقعا ..... عطف لجملة ومهما سمعا
حذف لمعطوف عليه قبلها ..... ففا الفصيحة إذا نسيتها
وقد أتت لسبب وقد خلت ..... من كل شيء غير ترتيب ثبت]

والأمر الثالث : السببية (١) **، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة ، فالأول نحو :** ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (٢) ونحو : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (٣) والثاني نحو : ﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾ (٤) وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو : ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ ﴾ (٥) ونحو : ﴿ لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ ﴾ (٦) ونحو ﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا ﴾ (٧) ونحو : ﴿ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾ (٨) .

[وذكروا للفا مع الصفات ..... ثلاث أحوال عن الثقات
إفادة الترتيب في الوجود ..... إلى معان هي في الموجود
ذكرها شيخ بشعر صائب ..... لصابح فغانم فآئب]

وقال الزمخشري : للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود ، كقوله :

٢٦٨ – يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الـ ..... ـصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ (٩)

أي الذي صبَحَ فَغَنِمَ فآبَ .

[ثانية أتت دلالة على ..... تفاوت الصفات دُمْتَ في علا
نحو خذ الإكمال فالإفضالا ..... واعمل الإحسان فالإهمالا

---

(١) وتدل على سببية ما بعد الفاء لما قبلها ، وربما قبل فاء التفريع ، ومن هذا القبيل الفاء الداخلة على جواب الشرط ، وقد تأتي للتعليل مثل ﴿ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴾ .

(٢) [القصص : ١٥] ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ .

(٣) [البقرة : ٣٧] .

(٤) [الواقعة : من ٥٢– ٥٤] .

(٥) [الذاريات : ٢٦، ٢٧] .

(٦) [ق : ٢٢] ﴿ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ .

(٧) [الذاريات : ٢٩] ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ .

(٨) [الصافات : ٢، ٣] .

(٩) البيت من السريع مدرج وهو لابن زيابة وزيَّابة أمه ، وهو شاعر جاهلي ، والصابح أي غار صباحًا ، والغانم : الذي أخذ الغنيمة ، والآيب : الراجع سليمًا .

ثـالـثـة تـأتـي دلالـة عـلـى ترتيب موصوف بها كما انجلى]

والثاني : أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه (١) ، نحو قولك : « خذ الأكْمَلَ فالأفْضَلَ ، واعْمَلِ الأحْسَنَ فالأجْمَل » .

والثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك (٢) نحو « رَحِمَ اللّٰه المحلِّقِينَ فَالْمُقَصِّرِينَ » أ . هـ .

والبيت لابن زَيَّابة ، يقول : يا لهف أبي على الحارث إذ صبَحَ قومي بالغارة فغنم فآب سالماً ألَّا أكون لقيتُه فقتلته ، وذلك لأنه يريد يا لهف نفسي .

٢ – والثاني : من أوجه الفاء : أن تكون رابطة للجواب (٣) ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا ، **وهو منحصر في ست مسائل** :

إحداها : أن يكون الجواب جملة اسمية نحو : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٤) ونحو ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٥) .

الثانية : أن تكون فعلية كالاسمية ، وهي التي فعلها جامد ، نحو : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ ﴾ (٦) ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٧) ﴿ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ (٨) ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ (٩) .

الثالثة : أن يكون فعلها إنشائيًا ، نحو ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (١٠) ونحو : ﴿ فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ (١١) ونحو : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴾ (١٢) فيه أمران : الاسمية والإنشائية ، ونحو : « إن قام زيد فواللّٰه لأقومَنَّ » ونحو : « إنْ لم يَتُبْ زيد فَيَاحُسْرَهُ رَجلًا » .

---

(١) أي ترتيب معاني الصفات بمعنى خذ الفرد الكامل ثم الذي يليه في الكمال .

(٢) أي في التفاوت من بعض الوجوه وهو الحكم المذكور ، فحصول الرحمة للمقصرين متأخر عن حصولها للمحلقين ، والمنظور له الذوات المتصفة بهما .

(٣) فهي ليست عاطفة ، ونقل المرادي في شرح الألفية أنها عاطفة جملة على جملة ، وفيه بعد .

(٤) [الأنعام : ١٧] . (٥) [المائدة : ١١٨] .

(٦) [الكهف : ٣٩، ٤٠] ﴿ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ .

(٧) [البقرة : ٢٧١] . (٨) [النساء : ٣٨] .

(٩) [آل عمران : ٢٨] ﴿ لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ... ﴾ .

(١٠) [آل عمران : ٣١] .

(١١) [الأنعام : ١٥٠] ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ .

(١٢) [الملك : ٣٠] .

والرابعة : أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى ، إما حقيقة نحو : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [١] ، ونحو : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾ [٢] وقد هنا مقدرة ، وإما مجازًا نحو : ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ ﴾ [٣] نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة [٤] ما وقع .

الخامسة : أن تقترن بحرف استقبال نحو : ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [٥] ونحو ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ [٦] ﴾ .

السادسة : أن تقترن بحرف له الصَّدْر ، كقوله :

٢٦٩ – فإنْ أهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ التِهَابَا [٧]

لما عرفت من أن رُبَّ مقدرة ، وأنها لها الصَّدْر ، وإنما دخلت في نحو : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [٨] لتقدير الفعل خبرًا لمحذوف ، فالجملة اسمية .

وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [٩] وأن الفاء قد تحذف [١٠] للضرورة كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها [١١] *

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية :

* مَنْ يَفْعَلِ الحسنات فَالرَّحمنُ يشكره *

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الصحيح [١٢] ، وأن منه قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا

---

(١) [يوسف : ٧٧] .

(٢) [يوسف : ٢٦] ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ ... ﴾ .

(٣) [النمل : ٩٠] ، وإنما كان الماضي لفظًا ومعنى لا يصح أن يكون جوابًا ؛ لعدم صحة تعليقه حقيقة أو مجازًا نزل منزلة الواقع لتحقق وقوعه ، فيعبر عنه بالماضي لكونه خبرًا عن صادق » .

(٤) لكونه خبرًا عن صادق ، فعبِّر عنه بالماضي ، ونزل الفعل منزلة الواقع .

(٥) [المائدة : ٥٤] . (٦) [آل عمران : ١١٥] .

(٧) البيت من الوافر لربيعة بن مقروم الضبي وانظر أمالي ابن الشجري (١/١٤٣) ، والخزانة (٤/٢٠١) ، والسيوطي (٢٥٩) . والمعنى فإن أمت ، فرب رجل ستشتد عداوته عليَّ التهابًا .

(٨) [المائدة : ٩٥] .

(٩) [الروم : ٣٦] .

(١٠) فلا تحذف في النثر أصلًا .

(١١) البيت سبق الحديث عنه ، وسيتكرر .

(١٢) فهو جائز عنده شعرًا ونثرًا مستدلًّا بالآية ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ... إلخ ﴾ .

ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ (١) وتقدم تأويله .

وقال ابن مالك (٢) : يجوز في النثر نادرًا ، ومنه حديث اللُّقَطة « فإنْ جاءَ صاحِبُهَا وإلا اسْتَمْتِعْ بها » (٣) .

تنبيه : كما تربط الفاء الجوابَ بشرطه كذلك تربط شبه الجواب (٤) بشبه الشرط ، وذلك في نحو : « الذي يأتيني فله درهم (٥) » وبدخولهم فُهِمَ ما أراده المتكلم من ترتُّبِ لزوم الدرهم على الإتيان ، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره .

وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة (٦) في نحو : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ (٧) في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القَسَم ، وقد قرئ بالإثبات والحذف قولُه تعالى : ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (٨) .

[وزائدا يأتي ولاستئناف　　　وصححوا العطف بلا خلاف

للظرف وهو عندهم قد قُسِّمَا　　　إلى زمانٍ ومكانٍ رسما]

الثالث : أن تكون زائدةً دخولُها في الكلام كخروجها ، وهذا لا يثبته سيبويه (٩) ، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر (١٠) مطلقًا ، وحكى « أخَوكَ فوجد » وقيَّد الفراء والأعلم وجماعة الجواز ، بكون الخبر أمرًا أو نهيًا ؟ كقوله (١١) :

٢٧٠ - * وَقَائِلَةٍ خَولَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ (١٢) *

---

(١) [البقرة : ١٨٠] وقد سبق الحديث عن الآية والرد عليه .

(٢) انظر التسهيل (صـ١٧٥) فقد نص على ذلك بقوله : «وقد يحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة ، وفاقًا للأخفش ».

(٣) هذا الحديث موجود في البخاري : كتاب اللقطة ، والتقدير «فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجئ فاستمتع بها ».

(٤) المراد بشبه الجواب خبر المبتدأ ؛ لأن الجواب معلق على الشرط كما أن الخبر معلق على المبتدأ ، والمشابهة في أن كلًّا منهما معلق على شيء ، والمراد بشبه الشرط : المبتدأ ، وأشبهه من جهة كونه عامًّا . دسوقي (١٧٧/١) .

(٥) فالمبتدأ في المثال أشبه الشرط في العموم وذكر بعده جملة صلة أو صفة وأصل الجملة أن تكون مستقبلة كالشرط ، وقد تكون ماضية .

(٦) لأن الفاء تؤذن بالترتيب ، كما أن اللام تمهد وتؤذن بالقسم .

(٧) [الحشر : ١٢] ﴿ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ .

(٨) [الشورى : ٣٠] وقرئ بإثبات الفاء وحذفها ، وانظر الكشاف (٤٠٥/٣) فقد قال : مصاحف أهل العراق بإثبات الفاء ، ومصاحف أهل المدينة بدون الفاء ؛ لأنها لم تضمن معنى الشرط .

(٩) انظر الكتاب (٧٠/١) .　　(١٠) انظر الجنى الداني (٦٩) .

(١١) انظر الجنى الداني أيضًا (٧٢) .

(١٢) هذا صدر بيت من الطويل مجهول القائل ، وانظر الكتاب (٧٠/١) ، والخزانة (٢١٨/١) ، (٣٩٥/٣) ، (٤٢١/٤ ، ٥٥٢) والأزهية (١٥٢) ، والعيني (٥٢٩/٢) ، وخولان : علم ، والأكرون : الفتاة الكريمة . الخلو : =

وقوله :

٢٧١ - أرواحٌ مُوَدِّعٌ أمْ بُكُورُ أنْتَ فَانْظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصِيرُ [١]

وَحَمَل عليه الزجاجُ ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾ [٢] والنهي نحو : « زيدٌ فلا تَضْربه » وقال ابن بَرْهَان : تزاد الفاء عند أصحابنا جميعًا كقوله :

٢٧٢ - * فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزعِي [٣] *

انتهى ، وتأول المانعون قوله : « خولان فانكح » على أن التقدير : هذِه خولانُ ، وقوله « أنت فانظر » على أن التقدير : انظر فانظر ، ثم حذف انظر الأول وَحْدَه فبرز ضميره ، فقيل : أنت فانظر ، والبيت الثالث ضرورة ، وأما الآية فالخبرُ ﴿ حَمِيمٌ ﴾ وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ [٤] مثل : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [٥] وعلى هذا فحميم بتقدير : هو حميم .

ومن زيادتها قوله :

٢٧٣ - لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُها فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ جِلْدِها يَتَذَبْذَبُ [٦]

لأن الفاء لا تدخل في جواب لما ، خلافًا لابن مالك [٧] ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [٨] ، فالجواب محذوف ، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ [٩] فقيل : جواب لما الأولى « لما » الثانية وجوابها ، وهذا مردود لاقترانه بالفاء [١٠] ، وقيل : ﴿ كَفَرُوا بِهِ ﴾

= الذي لم يتزوج . وعجزه [وأكرومة الحيين خِلْوٌ كما هيا] .

(١) البيت لعدي بن زيد من الخفيف وهو في الكتاب (٧٠/١) ، وابن الشجري (٩١/١) ، والفاء زائدة في العين .

(٢) [ص : ٥٧] وتكملتها ﴿ وَغَسَّاقٌ ﴾ .

(٣) هذا عجز بيت من الكامل للنمر بن تولب ، وسيتكرر ، وصدره [لا تجزعي إن منفسا أهلكته] ، والشاهد في الفاء الثانية ، والأولى فاء جواب إذا ، والزائدة هي الثانية حتى لا يلزم تقدم ما في حيز فاء الجزاء وهو باطل ومحذور ، وانظر الكتاب (٦٧/١) ، والخزانة (١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، ٤١٠/٤) والمراد النفيس من المال .

(٤ ، ٥) فهذا ، إياي معمولان لمحذوف يفسره المذكور أو حميم خبر لمبتدأ محذوف ، والفاء ليست في الجميع للعطف بل للسببية المحضة حتى لا يعطف الإنشاء على الخبر ، وقيل الفاء زائدة في الجميع .

(٦) البيت من الكامل وهو مجهول القائل ، وانظر حاشية الأمير والمغني (١٤٣/١) والدسوقي (١٧٨/١) والسيوطي (٢٦٤) والجرم : الجسد ، الضاحي : الظاهر . والفاء عاطفة على محذوف أي ضربتها فنزلت أو الفاء زائدة .

(٧) الذي أجاز دخول الفاء في جواب لما « تركت » .

(٨) [لقمان : ٣٢] ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ ... ﴾ .

(٩) [البقرة : ٨٩] ﴿ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ .

(١٠) أي لاقتران « لما » الثانية بالفاء وهذا قول الفراء ، واقتران الفاء غير جائز في جواب لما .

جواب لهما [١] ، لأن الثانية تكرير للأولى ، وقيل : جواب الأولى محذوف : أي أنكروه [٢] .

مسألة : الفاء في نحو : ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [٣] جواب لأمّا مقدرة عند بعضهم ، وفيه إجحاف [٤] ، وزائدة عند الفارسي [٥] ، وفيه بُعْدٌ ، وعاطفة عند غيره [٦] ، والأصل تنبّه فاعبد الله ، ثم حذف تنبّه ، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحًا للفظ كيلا تقع الفاء صَدْرًا ، كما قال الجميعُ في الفاء في نحو « أمّا زيدًا فاضربْ » [٧] إذ الأصلُ مهما يكن من شيء فاضرب زيدًا ، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة .

مسألة : الفاء في نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَد » زائدة لازمة [٨] عند الفارسي والمازني وجماعة ، وعاطفة عند مَبْرَمان [٩] وأبي الفتح ، وللسببية المحْضَةِ [١٠] كفاء الجواب عند أبي إسحاق ، ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل : ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ [١١] ونحو « ائْتِني فإني أكرمك » ، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس [١٢] ، ولا يحسن إسقاطُهَا ليسهل دعوى زيادتها [١٣] .

مسألة : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [١٤] قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام : لا ، فقيل لهم : فهذا كرهتموه ، يعني والغيبة مثله فاكرهوها ، ثم حذف المبتدأ وهو هذا ، وقال الفارسي [١٥] : التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، وضعفه ابن الشجري [١٦] بأن

---

(١) فهما كشيء واحد فيكتفيان بجواب واحد عنهما ، ولكن وجود الفاء يمنع الجواب للمّا .

(٢) أي فالفاء لعطف الجملة الثانية على الأولى ، وهذا قول الزجاجي .

(٣) هذا حكم الفاء الواقعة قبل الجملة الإنشائية وقبل مفعوله ، فالفاء عند هذا البعض جواب لأمّا المقدرة أي أمّا الله فاعبدْ . والآية من [الروم : ٦٦] .

(٤) وذلك لأن الأصل أمّا مهما يكن من شيء فاعبد الله ، ثم حذفت مهما ، ويكن ، وعوض عنهما أمّا فلزم اقتران أمّا والفاء فقدم المفعول وفصل به بينهما ، فإذا حذفت أمّا لزم حذف على حذف وهو إجحاف ولا دليل .

(٥) لأن الأصل عدم الزيادة ، فلم تثبت بيقين حتى يخرج عليها التنزيل العزيز والتأويل ممكن .

(٦) أي عاطفة لجملة إنشائية على أخرى مثلها ؛ لأن تنبه إنشاء ، واعبدوا الله إنشاء .

(٧) فحذفت مهما يكن ، وأقيمت أمّا مقامه ، ثم قدم المفعول « زيدًا » إصلاحًا للفظ ، ولكن التحقيق أن الأصل : مهما يكن من شيء فزيدًا اضرب . ثم حدث التصريف . (١٧٩/١) دسوقي .

(٨) للتوكيد .

(٩) لجملة فعلية على فعلية بحسب المعنى .

(١٠) أي الخالصة من العطف .

(١١) [الكوثر : ١ ، ٢] .

(١٢) هذا رأي من منع ، ومن أجاز جعلها عاطفة .

(١٣) الواقع ليس هناك تلازم بين الإسقاط والزيادة .

(١٤) [الحجرات : ١٢] .

(١٥) فالفاء فاء الفصيحة في فاكرهوا وهي تجامع السببية .

(١٦) انظر الأمالي الشجرية (١٥١/١) المجلد الثالث .

فيه حذف الموصول – وهو ما المصدرية – دون صلتها ، وذلك رديء ، وجملة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ عطف على ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ ﴾ (١) على التقدير الأول ، وعلى « فاكرهوا الغيبة » على تقدير الفارسي ، وبعدُ فعندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي (٢) ، فإنه قال : كأنهم قالوا في الجواب : لا فقيل لهم فكرهتموه فاكْرَهُوا الغيبة واتقوا اللّٰه ، فاتقوا عطف على فاكرهوا ، وإن لم يذكر كما في ﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ (٣) والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وإن لم يكن « كما » مذكورة ، كما أن « ما تأتينا فَتُحَدِّثُنَا » معناه فكيف (٤) تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة ، ا هـ ، وهذا يقتضي أن كما ليست محذوفة ، بل إن المعنى يعطيها ، فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب (٥) .

تنبيه – قيل : الفاء تكون للاستئناف ، كقوله :

٢٧٤ – * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ (٦) *

أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية لنصب ، ومثله ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (٧) بالرفع ، أي فهو يكون حينئذٍ (٨) ، وقولُه :

٢٧٥ – الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ ... إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لاَ يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهْ ... يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ (٩)

أي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف ، لأنه لا يريد أن يعجمه .

والتحقيقُ أن الفاء في ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعَطْف الجملة ، لا الفعل ،

---

(١) [الحجرات : ١٢] ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ .... وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ ﴾ .

(٢) تعرض ابن الشجري لهذا الأمر المقدر المعطوف في المجلد الثالث (١٥١/١) وما بعدها فارجع إليه .

(٣) [البقرة : ٦٠] ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًاۖ ﴾ .

(٤) فكل قد حذف منه شيء أي فضرب فانفجرت ، ما تأتينا فكيف تحدثنا ، فالأسلوب يقتضي ذلك .

(٥) وهذا المعنى لصحة الكلام غير العطف والزيادة والسببية .

(٦) هذا صدر بيت لجميل بثينة من الطويل وعجزه [وهل تخبرنْك اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ] وهو في ديوانه (صـ ٤٤) والربع : الدار . القواء : القفر المهلك . بيداء : صحراء . سملق : الأرض التي لا تنبت ، وانظر الكتاب (٤٢٢/١) والخزانة (٦٠١/٣) والسيوطي (٢٦٥) . والاستئناف : إنشاء حكم جديد عن سابقه .

(٧) [البقرة : ١١٧] ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ ... ﴾ .

(٨) على الاستئناف ، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي فهو يكون .

(٩) البيتان من الرجز للحطيئة ، والحضيض : القرار من الأرض عند منقطع الجبل . فيعجمه : أي عجميًا لارونق له ولا فصاحة الشاهد : فيعجمه : حيث رفع على الاستئناف فهو يعجمه . وهما في السيوطي (رقم ٢٦٦) ، والعمدة (٩٦/١) والأغاني (١٩٥/٢) ، وفي ديوانه (٣٥٦) ، وشواهد السيوطي (٤٧٥) وما بعدها .

والمعطوف عليه في هذا الشِّعْرِ قوله يُريد ، وإنما يقدر النحويون كلمةَ هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف .

[لفظة في وزد لها المصاحبه   تعليلًا استعلا لدي المعاقبه]

(في) : حرف جر ، له عشرة معان :

أحدها : الظرفية (١) ، وهي إما مكانية أو زمانية ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿ الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۞ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ ﴾ (٢) أو مجازيّة نحو ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾ (٣) ومن المكانية « أَدْخَلْتُ الخَاتَمَ في أُصْبُعِي ، وَالْقَلَنْسُوَةَ في رَأْسِي » إلا أن فيهما قلبًا .

الثاني : المصاحبة ، نحو : ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ ﴾ (٤) أي معهم ، وقيل : التقدير ادخلوا في جملة أمم ، فحذف المضاف ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ ﴾ (٥) .

الثالث : التعليل ، نحو : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ ﴾ (٦) ﴿ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ ﴾ (٧) وفي الحديث « أن امرأة دَخَلتِ النارَ في هِرةٍ حَبَسَتْها (٨) » .

الرابع : الاستعلاء ، نحو : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ (٩) وقال :

٢٧٦ – * هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ * (١٠)

وقال آخر :

٢٧٧ – * بَطَلٌ كأنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ (١١) *

---

(١) وهو الوعاء الذي يشمل المكان والزمان حقيقة أو مجازًا .

(٢) [الروم : ١– ٤] ﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ .

(٣) [البقرة : ١٧٩] ﴿ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ والمجازية : ما كان المظروف غير حس بأن كان معنى من المعاني أو الظرف أو هما ، أما الحقيقي : ما كان المظروف فيه حسيًا .

(٤) [الأعراف : ٣٨] ﴿ قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ ﴾ .

(٥) [القصص : ٧٩] .   (٦) [يوسف : ٣٢] .

(٧) [النور : ١٤] ﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٨) هو الحديث رقم (٧٥٣٨) في مسند الإمام أحمد ، وفي صحيح البخاري ومسلم : من جرّاء هِرّة وهو مشهور .

(٩) [طه : ٧١] .

(١٠) هذا صدر بيت من الطويل لسويد بن أبي كاهل أو لضرار بن حفش وعجزه [فلا عطستْ شيبانُ إلا بأجدعا] وانظر التصريح (٣١٣/٢) ، وابن يعيش (٢١/٨) محرفًا برواية بأجذع .

(١١) البيت عجزه [يحذِي نعال السِّبْتِ ليس بتوأَم] وهو من معلقة عنترة وهو في ديوانه (١٥٢) وهو من الكامل . السرحة : الشجرة العظيمة . يحذي : يلْبس حذاء ، السبت : جلود البقر ، ليس بتوءم : لا أخ له في بطن أمه أو في رضاعة .

[ردفا لبا إلى ومن مقايسه وعوضًا وكّد لما قد أسسه]

الخامس : مرادفة الباء ، كقوله :

٢٧٨ – وَيَرْكَبُ يَومَ الرَّوعِ مِنَّا فَوَارِس بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأَباهِرِ وَالْكُلى (١)

وليس منه قوله تعالى : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ (٢) خلافًا لزاعمه ، بل هي للتعليل ، أي يكثركم بسبب هذا الجَعْلِ ، والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفية المجازية ، قال : جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث والتكثير مثل : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ (٣) .

السادس : مرادفة إلى ، نحو : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (٤) .

السابع : مرادفة من ، كقوله :

٢٧٩ – أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أيُّها الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الْخَالِي (٥)

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَث عَهْدِه ثَلاثِينَ شَهْرًا في ثَلاثَةِ أَحْوَالِ

وقال ابن جني (٦) : التقدير في عقب ثلاثة أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته « جَلَسْتُ زيدًا (٧) » بتقدير « جُلُوسَ زيدٍ » مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد ، وقيل : الأحوال جمع حالٍ لا حَولٍ ، أي ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ، ففي بمعنى مع .

الثامن : المقَايسة (٨) ، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق . نحو ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (٩) .

والتاسع : التعويض ، وهي الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة كقولك « ضَرَبْت فيمن

(١) البيت لزيد الخير بن مهلهل وهو من الطويل ، وانظر السيوطي رقم (٢٦٩) ، وابن الشجري (١/٣٥٧) ، والخزانة (٤/١٨٤) والكتاب (١/٥٦) الأباهر : جمع الأبهر وهو عرق إذا قطع مات صاحبه . والكلى : جمع كلية أو كلوة .

(٢) [الشورى : ١١] .

(٣) انظر الكشاف (٣/٣٩٩) والآية ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ [البقرة : ١٧٩] .

(٤) [إبراهيم : ٦] ﴿ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ ﴾ .

(٥) البيتان لامرئ القيس من الطويل وهما في ديوانه (١٧٥) ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٢٧٠) ، والكتاب فيه البيت الأول (٢/٢٧٧) والشاهد فيه : مرادفة في لإلى « في ثلاثة أحوال » .

(٦) انظر الخصائص (٢/٣١٣ ، ٣١٤) .

(٧) المصدر السابق (٣١٤) قال : وإنما حذف المضاف الذي قد شاع عند الخاص والعام فزيدًا : منصوب على المفعولية المطلقة .

(٨) « ففي » في الآية بين مفضولة وهي الحياة الدنيا ، وفاضلة وهي الآخرة .

(٩) [التوبة : ٣٨] .

رَغبت » أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله :

* فَـانْـظُـرْ بِـمَـن تَـثِـق [١] *

على حمله على ظاهره ، وفيه نظر [٢] .

العاشر : التوكيد ، وهي الزائدة لغير تعويض ، أجازه الفارسي في الضرورة ، وأنشد :

٢٨٠ – أنَا أبُو سَعْدٍ إذَا الليل دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا [٣]

وأجازه بعضهم في قوله : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا ﴾ [٤] .

* * *

(١) تقدم الحديث عنه برقم (٢٥٠) .

(٢) أي في قول ابن مالك أو في مقايسته إذ الباء في البيت ليست للتعويض ، فلا يصح القياس عليه .

(٣) البيت من الرجز لسويد بن كاهل ، واليرندج : الجلد الأسود ، ودجا : أظلم ، ويخال : يظن ، وانظر شواهد السيوطي (٢٧١) وروى المصراع الثاني : [دخلت في سرباله ثم التجا] .

(٤) [هود : ٤١] ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَآ ﴾ .

حَرْفُ ٱلقَافْ [٢٨١ - ٢٩٠]

[القاف إن كُسِرَ قل للأمر	لمفرد فحققن وادر
وحكمها جاء على ما خاطبوا	أفرد وثن وأجمعن يا معرب
وقد على وجهين حرفي وذا	يذكر بعد واسمي وذا خذا
وهو على قسمين فاسم فعل	واسم كحسب قد أتت في الأصل
وذا على وجهين ذا بناء	وافي وإعراب بلا امتراء
أما التي يدعونها اسم فعل	فهو كيكفي مطلقًا فأولي
واحتملتهما بشعر معتدي	قدني من نصر الحبيبين قد
وخذ لها ضابطًا إن فسرتها	بحسب فاكسرن ما بعيدها]

(قد) على وجهين : حرفية وستأتي ، واسمية ، وهي على وجهين : اسم فعْل وسيأتي [(١)] ، واسم مرادف لحَسْبُ [(٢)] ، وهذه تستعمل على وجهين : مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وَضعِهَا ، ويقال في هذا « قَدْ زيد دِرْهَم » بالسكون ، و« قَدْني [(٣)] » بالنون ، حِرْصًا على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يَبْنونَ ، ومعربة وهو قليل [(٤)] ، يقال : قَدُ زَيدٍ دِرْهَمٌ ، بالرفع ، كما يقال : حَسْبُهُ دِرْهَمٌ [(٥)] بالرفع ، و « قَدِي دِرْهمٌ» بغير نون كما يقال : حَسْبِي ، والمستعملة اسمَ فعل مرادفةٌ ليكفي ، يقال : قَدْ زَيدًا درهمٌ [(٦)] ، وقَدْني درهم ، كما يقال : يكفي زيدًا درهم ، ويكفيني درهم .

وقوله :

٢٨١ - * قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الْـخُبَيبَيْـنِ قَدِي [(٧)] *

تحتمل « قد » الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء ، وأن تكون اسمَ فعلٍ .

---

(١) اسم فعل مضارع بمعنى ليكفي ، ولا تكون إلا مبنية . (٢) وليست باسم فعل ، والمعنى حسبه وكافيه .

(٣) فقد مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، وزيد مضاف إليه ، ودرهم خبر ، أو قد مضافة لياء المتكلم والنون نون الوقاية « قدني » أي حسبي .

(٤) فقدُ معربة مرفوعة بالضمة الظاهرة وهي مضافة لزيد .

(٥) بالإعراب رفعًا على الابتداء ، « وقدي » بدون النون معربة أيضًا .

(٦) فقد اسم فعل مبني على السكون ، وزيدًا مفعوله ، ودرهم فاعله ، مثله « قدني درهمٌ » .

(٧) البيت من الرجز لحميد بن مالك الأرقط ، وقيل : لأبي بجدلة ، وتمامه : ليس الإمامُ بالشحيح المُلْحدِ . والشاهد فيه : قدني وقدي . حيث أثبتْ نون الوقاية على الكثير وحَذفها على القليل . والخبيبين : هما عبد اللّٰه بن الزبير وأخوه مصعب ، والإمام عبد الملك بن مروان ، والشحيح : البخيل . والملحد : الظالم في الحرم ، وانظر السيوطي (٤٨٧) والكتاب (٣٨٧/١) والخزانة (٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣) .

[أولا فنصبه بدا وقد أتى	حذف لنونها ببيت يا فتى
أما التي نسبتها للحرف	فهي لماض صرفوا بالعرف
ومثبتًا مجردًا من ناصب	وجازم فافهم لهذا تصب
حرف له التنفيس في المضارع	والفصل من بينهما لم يقع
إلا بلفظ قسم وقد أتت	على معان ستة كما ثبت]

وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح ، والثاني على أن النون حذفت للضرورة كقوله :

٢٨٢ – * إذْ ذَهَبَ الْقَومُ الْكِرَامُ لَيسِي (١) *

ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مَفعولُه فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري الـمُثْبَت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهي معه كالجزء ؛ فلا تفصل منه بشيء ، اللهم إلا بالقسم كقوله :

٢٨٣ – أخالِدُ قَدْ وَاللهِ أوطَأْت عَشْوَةً ... وَما قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ (٢)

وقول آخر :

٢٨٤ – فقَدْ وَاللهِ بَيَّنَ لي عَنَائي ... بوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ (٣)

وَسمِع « قد لَعَمْري بِتُّ ساهِرًا » و « قد والله أحْسَنْتَ » (٤) .

وقد يحذف [الفعلُ] ، بعدها لدليل كقول النابغة :

٢٨٥ – أَفِدَ الترحُّلُ غَيرَ أن رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ (٥)

---

(١) الرجز لرؤبة ، وصدره « عددت قومي كعديد الطيسي » وهو في السيوطي برقم (٢٧٣) والخزانة (٤٢٥/٢ ، ٤٥٤/٢) وابن عقيل (٦٥/١) وسيتكرر والعديد . العدد والطيسي لشيء : الكثير من الرمل وغيره والشاهد : ليس بدون نون الوقاية .

(٢) البيت من الطويل لأخي يزيد البجلي ، وانظر السيوطي (٢٧٤) والهمع (٢٤٨/١ ، ٧٣/٢) والدرر (٢٠٦/١ ، ٨٩/٢) وأوطأت عشوة : أمر غير ظاهر خطاب لخالد القسري أن أخاه دخل بيت الجارية عاشقًا لا سارقًا فأنقذه من قطع يده ، وعجزه للفرزدق ، وصحة البيت كما في السيوطي (٤٨٩) :

أخالد قد والله أوطأت عَشْوَةً ... وما العاشق فينا بسارق

(٣) البيت من الوافر مجهول القائل وانظر السيوطي رقم (٢٧٥) وروي [فقد والشك بيَّن لي عنائي] والصرد : طائر أبيض البطن. وانظر التصريح (٣٣٠/١ ، ٣٩٠/٢) وقد فصل بين قد والفعل بالقسم كسابقه .

(٤) أي سمع الفصل بالقسم باسم اللّه وغيره في الشعر وفي النثر أيضًا .

(٥) البيت من الكامل للنابغة وهو في ديوانه (٢٧) وشرح الأشموني (٣١/١) والخزانة (٢٣٢/٣ ، ٧٢٦، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥) والهمع (١٤٣/١) ، لما تزل : لم تنتقل ، وسيتكرر .

أي وكأنْ قد زالت .

ولها خمسة معان :

[أحدها توقع وقد أتى إلى المضارع بماض ثبتا]

أحدها : التوقُّعُ ، وذلك مع المضارع واضح كقولك : « قَدْ يَقْدم الغائِب اليَوم » إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومَه ، وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون ، قال الخليل : يقال « قَدْ فَعَل » [1] لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : قَدْ قَامَتِ الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك ، وقال بعضهم : تقول « قَدْ رَكِبَ الأمير » لمن ينتظر ركوبه ، وفي التنزيل ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ ﴾ [2] لأنها كانت تتوقَّعُ إجابة اللّه ﷺ لدعائها ، وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي ، وقال : التوقُّعُ انتظارُ الوقوعِ ، والماضي قد وقع [3] .

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به مُتَوَقَّعًا [4] ، لا أنه الآن متوقع ، والذي يظهر لي قول ثالث ، وهو أنها لا تفيد التوقع [5] أصلًا ، أما في المضارع فلأن قولك « يقدم الغائب » يفيد التوقع بدون قد ؛ إذ الظاهر [6] من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقَّع له ، وأما في الماضي فلأنه لو صح إثباتُ التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصحَّ أن يقال في « لَا رَجُلَ » بالفتح : إن « لا » للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جوابًا [7] لمن قال : هل من رجل ؟ ونحوه ، فالذي بعد « لا » مستفهم عنه من جهة شخص آخر ، كما أن الماضي بعد « قد » متوقَّع كذلك ، وعبارة ابن مالك في ذلك حَسَنة ؛ لأنه قال : إنها تدخل على ماضٍ متوقع ، ولم يقل : إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة [8] ، وهذا هو الحق .

---

(١) انظر الكتاب (٢/٣٠٧) هذا القول موجود بنصه في الكتاب .

(٢) [المجادلة : ١] ﴿ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ .

(٣) أي فلا يفيد التوقع عند هؤلاء .

(٤) أي منتظرًا وقوعه في الاستقبال وهذا الانتظار كان في الماضي ، فكأن التوقع بحدوثه في الزمن الماضي وحصل على ما كان متوقعًا منه فيما مضى منتظرًا حدوثه ، ولذلك يستعمل في الأشياء المترقبة ، وكلام الخليل « لقوم ينتظرون الخبر » يؤيده .

(٥) هذا رأي ابن هشام بنفي إفادتها التوقع ، وإنما ذلك من القرآن ، وأبو حيان يرى أنها مع المضارع تفيد التوقع مستقبلًا ، وهذا ما تلقاه من أفواه شيوخه بالأندلس . انظر الجنى الداني (٢٥٥) .

(٦) أي منتظر وقوعه في الاستقبال على ما كان متوقعًا في الماضي .

(٧) أي لنفي الجنس فلا تكون للاستفهام ؛ لأنها جواب للاستفهام المذكور أو المقدم والتالي باطل فكذا المقدم .

(٨) ولم يتعرض ابن مالك إلى أنها ليست للتوقع أصلًا لا في ماضٍ ولا في مضارع ، وهذا هو الحق ؛ لأن التوقع يحصل من القرينة لا من قد .

[تقريبها زمان ماض من زمان   حال على رأى لديهم يستبان]

الثاني : تقريب الماضي (١) **من الحال** ، تقول « قام زيد » فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد ، فإن قلت « قَدْ قام » اختصَّ بالقريب ، وانبنى على إفادتها ذلك أحكام :

[لأجل ما خصت به قد حظلت   على جوامد دخولا إذ ثبت
لها ملازمة حال وردا   صيغهن منعت فقيدا
من زمن وخلو تصريف لها   والاسم قد أشبهنه وما وهى
وما أتى من أن رأسي قد عسي   تفسيرها اشتد كما قد أسسا]

أحدها : أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال ؛ فلا معنى لذكر ما يُقَرِّبُ ما هو حاصل (٢) ، ولذلك علة أخرى ، وهي أن صِيَغَهُنَّ لا يفِدْنَ الزمانَ ، ولا يتصرفْنَ ؛ فأشبهن الاسم (٣) ، وأما قول عَدِيٍّ :

٢٨٦ - لَولا الْحَياءُ وأنَّ رَأسِيَ قَدْ عسا   فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِم (٤)

فـ (عسا) هنا بمعنى اشتدَّ ، وليست عسى الجامدة .

[دخولها عن فعل ماض وقعا   لموضع الحال حكى من قد وعى
إن لم يكن ظهورها تقدر   والكوفيون منع ذي مسطر]

الثاني : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي (٥) الواقع حالًا إما ظاهرة نحو ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ ﴾ (٦) أو مُقَدرة نحو ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ ﴾ (٧) ونحو ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ (٨) وخالفهم الكوفيون والأخفش ، فقالوا : لا تحتاج لذلك ؛ لكثرة وقوعها حالًا (٩)

(١) أي تقريب الماضي من زمن التكلم ، والبعيد منه من زمن التكلم أيضًا .

(٢) أي فلا معنى لذكر أداة تقرب الحاصل فهو من طلب تحصيل الحاصل أي المعنى الحاضر بالفعل فلا معنى لتقريبه من زمن حاضر .

(٣) في أصله وهو الجمود والاسم لا تدخل عليه قد الحرفية فكذا ما أشبهه .

(٤) البيت من البسيط لعدي بن زيد العاملي (ت : ٩٥هـ) شاعر معاصر لجرير وهاجاه ، وقد مدح الوليد بن عبد الملك وانظر الأغاني (٣٠٤/٩ ، ٣٠٧) والشعر والشعراء (٦٠٢) ومعجم البلدان (٣٧/٣) والكامل (١٢٧) والسيوطي (٤٩٢/١) .

(٥) وجب ذلك من أجل أن تكسر سورة الماضي المنافي للحال بتقريبه له ، وهو وصف فضلة منتصب .

(٦) [البقرة : ٢٤٦] .   (٧) [يوسف : ٩١] .

(٨) [النساء : ٩٠] ﴿ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ ... ﴾ .

(٩) أي الجملة الماضوية والمناسب وقوعه أي الفعل الماضي .

بدون قَدْ ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله [١] .

[قال ابن عصفور إذا الماضي تجي لقسم عند الجواب منهج]

الثالث : ذكره ابن عصفور ، وهو أن القَسَمَ إذا أجيب بماض متصرف مُثْبَتٍ فإن كان قريبًا من الحال [٢] جيءَ باللام وقد جميعًا نحو ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [٣] وإن كان بعيدًا جيء باللام وَحْدَها كقوله :

٢٨٧ – حَلَفْتُ لَها بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَاصَالِي [٤]

والظاهر في الآية والبيت عكسُ ما قال ؛ إذ المراد في الآية : لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين ، وذلك محكوم له به في الأزل ، وهو متصف به مذ عَقَلَ ، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه .

ومُقْتَضَى كلام الزمخشري [٥] أنها في نحو « والله لَقَدْ كَانَ كَذَا » للتوقع لا للتقريب ؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ [٦] في سورة الأعراف فإن قلت : فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد ، وقَلَّ عنهم نحو قوله :

* حَلَفْتُ لَها بِاللهِ *

البيت [٧] ؟ قلت : لأن الجملة القَسَمية لا تُساق إلا تأكيدًا للجملة المقسَم عليها التي هي جوابها ؛ فكانت مَظِنَّةً لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمةَ القسم [٨] .. انتهى .

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما ذكره [٩] ابن عصفور ، وأن من شرط دخولها كونَ الفعلِ متوقعًا كما قدمنا ؛ فإنه قال في تسهيله [١٠] : وتدخل على فعل

---

(١) قال المرادي : وقيل : لا حاجة إلى تقديرها ، وهو الأظهر ، وإن ورد دون قد ، فقل هي مقدرة معه ، وهو مذهب المبرد والفراء وقوم من النحويين . الجنى الداني (٢٥٦) .

(٢) يرى ابن عصفور ما قاله ابن هشام : لقد آثرك أي فضلك الله علينا في الزمن القريب من هذا الزمان الحاضر ، والآية من سورة يوسف : (٩١) وانظر شرح الجمل (٥٢٧/١) .

(٣) [يوسف : ٩١] .

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس وهو في ديوانه (٣٢) وابن يعيش (٢٠/٩ ، ٢١ ، ٩٧) والمقرب (٤٤) والخزانة (٢٢١/٤) والهمع (١٢٤/١ ، ٤٢/٢) والسيوطي رقم (٢٧٨) ، وسيتكرر ، والصالي : المصطلي بالنار والفاجر الكذوب .

(٥) انظر الكشاف (٦٧/٢) فقد صرح بذلك .

(٦) [الأعراف : ٥٩] .

(٧) سبق الحديث عنه .

(٨) فذكر الجملة القسمية ينتظر الجواب المؤكد فيؤتى بقد للتوقع .

(٩) والتحقيق أن قد لا تفيد إلا التحقيق ولا تفيد توقعًا ولا تقريبًا كما ذهب إليه الزمخشري وابن مالك وابن عصفور .

(١٠) (ص ٢٤٢) قال : « وتكون « قد » حرفًا فتدخل على فعل ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال » .

ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال اهـ .

[واللام بالكل لقرب الحال   إفراد ذي للبعد في منوال]

الرابع : دخول لام الابتداء في نحو « إنَّ زَيدًا لَقَدْ قَامَ » وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم نحو « إنَّ زَيدًا لقائم » وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم (١) نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) فإذا قَرُبَ الماضي من الحال أشْبَه المضارع الذي هو شبيه بالاسم ؛ فَجَازَ دُخُولُها عليه .

[ثالثها التقليل وهو قد أتى   نوعين تقليل لفعل أثبتا
كذاك تقليل التعلق يرد   وزد لها التحقيق فيما تعتمد]

المعنى الثالث : التقليل ، وهو ضربان : تقليلُ وقوعِ الفعل نحو « قَدْ يَصْدُقُ الْكَذوبُ » و« قد يجود البخيل » وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (٣) أي ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه ، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق (٤) ، وأن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من قد ، بل من قولك : البخيل يجود ، والكذوب يصدق ، فإنه إن لم يُحمَل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدًا ، إذ آخر الكلام يناقض أوله .

[تكثيرها قال به ابن قنبر   نفي فتنصب الجواب ذاحر]

الرابع : التكثير ، قاله سيبويه (٥) في قول الهذلي :

٢٨٨ - * قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُه (٦) *

---

(١) في احتمال الحال والاستقبال .

(٢) [النحل : ١٢٤] ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ .

(٣) وتقليل متعلقه وهو معموله وهو المفعول به ، [النور : ٦٤] ﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴾ .

(٤) أي تحقيق القلة وأما في الآية فالتحقيق المحض أي الخالص .

(٥) نص سيبويه على أنه «وتكون قد بمنزلة رُبَّما ثم ذكر الشاعر الهذلي ، وقال : كأنه قال : ربما » انظر الكتاب (٢٢٤/٤) هارون .

(٦) هذا صدر بيت من البسيط للهذلي ، والحق أنه لعبيد بن الأبرص في ديوانه (٧١) وانظر الكتاب (٢٢٤/٤) والمقتضب (٤٣/١) وابن الشجري (٢١٢/١) والخزانة (٥٠٢/٤) والهمع (٧٣/٢) والقرن : الكفء في الشجاعة . مصفرًّا أنامله فينا . مجت : طرحت ورميت ، والفرصاد : التوت ، والشاهد : وقوع قد بمعنى ربما وعجزه [كان أثوابه مُجَّت بِفِرْصاد] .

وقاله الزمخشري في ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾ (١) : أي ربما نرى ، ومعناه تكثير الرؤية ، ثم استشهد بالبيت ، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض :

٢٨٩ - قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُني جَرْدَاءُ مَعْروقَةُ اللَّحيَيْن سُرْحُوبُ (٢)

الخامس : التحقيق ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ (٣) وَقَدْ مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (٤) قال الزمخشري : دخلت لتوكيد العلْم (٥) ، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد ، وقال غيره في : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا ﴾ (٦) « قد » في الجملة الفعلية المجاب بها القَسَم مثلُ « إنَّ » في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد ، وقد مضى نقلُ القول بالتقليل في الأُولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية ، ولكن القول بالتحقيق فيهما أظْهَرُ (٧) .

والسادس : النفي ، حكى ابن سِيده :

* قَدْ كُنتَ في خَيرٍ فَتَعْرِفَهُ (٨) *

بنصب تعرف ، وهذا غريب (٩) ، وإليه أشار في التسهيل (١٠) بقوله : وربما نفى بقَدْ فنُصِبَ الجوابُ بعدها ا.هـ . ومَحْملُه عندي على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذوب : هُوَ رَجُل صادِق ، ثم جاء النصب بعدها نظرًا إلى المعنى (١١) ، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغيرمستقيم ، لمجيء قوله :

٢٩٠ - * وَألْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا (١٢) *

---

(١) [البقرة : ١٤٤] ﴿ ... فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ .

(٢) البيت من البسيط قيل : لامرئ القيس في ديوانه (صـ٢٢٥) وقيل : لعمران الأنصاري أو إبراهيم بن بشير الأنصاري ، وانظر المنصف (٢٣٣/١) والدمنهوري (٤٢ ، ٤٦ ، ٩٤) الجرداء : المعروفة . السرحوب : الطويلة النخيلة ، والبيت من شواهد العروض .

(٣) [الشمس : ٩] .

(٤) [النور : ٦٤] وقد سبقت .

(٥) انظر الكشاف (٨٧/٣) .

(٦) [البقرة : ٦٥] ﴿ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ .

(٧) وهذا ما عليه المحققون من علماء النحو .

(٨) ابن سيده العالم اللغوي الأندلسي الكفيف ، صاحب المخصص ، والمحكم ، والأنيق ، وغيرها ، وهو علي بن إسماعيل ت٤٥٨هـ . وهذا صدر بيت لا يعرف عجزه ولا قائله ، وهو في اللسان « قد » وتركه السيوطي في شواهده ، ونصب لمعنى النفي أي ما كنت في خير .

(٩) أي ذكر معناها بأنها للنفي ، فما قال به إلا القلة النادرة من العلماء ، ولذلك زاد ابن سيده معنى سادسًا وهو النفي .

(١٠) (٢٤٣) .

(١١) لأن اللفظ ظاهره الإثبات ليتهكم ويستهزئ بالمخاطب ومعناه النفي .

(١٢) هذا عجز بيت من الوافر للمغيرة بن حَبْنَاء ، وانظر الكتاب (٤٢٣/١ ، ٤٤٨) وابن يعيش (٢٧٩/١) =

وقراءة بعضهم (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) [١] .

[في جملة فعلية قد وقعت ... بعد إذا فجاءة قد حملت
نصبا على اشتغالهم جا مطلقا ... منع كذا ثالثها قد حققا
إذا قبيلها أتي لفظ لقد ... لعلة ذكرها من يعتمد]

مسالة : قيل : يجوز النصب على الاشتغال في نحو « خَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرو » مطلقًا ، وقيل : يمتنع مطلقًا ، وهو الظاهر [٢] ؛ لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمَلُ الاسمية [٣] ، وقال أبو الحسن : وتبعه ابن عصفور : يجوز في نحو « فإذا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عمرو » ويمتنع بدون قد [٤] ، ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية ، فإذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك ؛ إذ لا تقترن الشرطية بها .

[قط على ثلاثة قد وردت ... ظرف زمان ماضيًا استغرقت
والاشتقاق من قططته يرد ... معناه قل قطعته كذا عهد
وبنيت لما تضمنت إلى ... تحريكها لدفع ساكن جلا
نعم وقوع الضم قيل وردا ... لأجل كونها لغاية بدا
وربما اتبع فاؤه لما ... بعيدها وخففنها واعلما
مع ضم طائها أو الإسكان ... كذا رواه عالم رباني
وخصصت بالنفي أعني لفظ ما ... ولفظ لا لحن على ما ينتمي]

(قطّ) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرفَ زمان لاستغراق [٥] ما مَضَى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء

= والخزانة (٣/٦٠٠) والهمع (١/٧٧ ، ٢/١٠ ، ١٦ ، ٧٣) وشرح الأشموني (٣/٣٠٥) وصدره :
« سأترك منزلي لبني تميم » وقد نصب فأستريح للضرورة ، والوجه رفعه عطفًا على الحق .

(١) [الأنبياء : ١٨] ﴿ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ وهذه القراءة موجودة بالكشاف (٣/٦) .

(٢) وهذا مذهب سيبويه .

(٣) لأن إذا الفجائية قد اقترنت بقد فصح دخول إذا الفجائية عليها .

(٤) أي يمتنع دخول إذا الفجائية على الفعلية غير المقترنة بقد ؛ لأن قد للفرق بين الفجائية والشرطية . فدخولها عند الأخفش مجوز للمسألة .

(٥) أي موضوعة لاستغراق الزمن الماضي .

مضمومة في أفصح اللغات [١] ، وتختص بالنفي ، يقال « ما فَعَلتُه قَط » والعامة يقولون : لا أفعله قَط ، وهو لحن [٢] ، واشتقاقه من قَطَطْتُه ، أي قطعته ، فمعنى ما فعلته قَطُّ ما فعلتُه فيما انقطع من عمري [٣] ؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال ، وبُنيت لتضمنها معنى مذ وإلى ؛ إذ المعنى مذ أنْ خُلِقْتُ أو مذ خلقت إلى الآن ، وعلى حركة [٤] لئلا يلتقي ساكنان ، وكانت الضمة تشبيهًا بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد تُتْبَع قافه طاءه [٥] في الضم ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها [٦] .

[ثانية كمثل حسب قد بدت بفتح قافها وطاء سكنت
ولزمت فاء وربما يرى كاف لها أويا بظاهر جرى]

والثاني : أن تكون بمعنى حَسب ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، يقال « قَطْي ، وقَطْك ، وقَط زيدٍ درهم » كما يقال : حَسْبي ، وحَسْبُك ، وحَسْبُ زيدٍ دِرهم ، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين [٧] ، وحسب معربة .

[ثالثة كمثل يكفي ألحقا نون الوقاية لها فحققا
وذكروا بأنه قد جاءت فيما بمعنى حسب قل قد وافت]

والثالث : أن تكون اسم فعلٍ بمعنى يكفي ، فيقال : قَطْنِي - بنون الوقاية - كما يقال : يكفيني [٨] .

ويجوز نون الوقاية على الوجه الثاني ، حفظًا للبناء على السكون ، كما يجوز في لَدُنْ ومِنْ وعنْ كذلك [٩] .

---

(١) أي بهذه الصورة قطُّ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة مع تقدم نفي عليها ، وقد تستعمل في الإثبات قليلًا كقول بعض الصحابة : قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط أي أكثر وجودنا فيما مضى .

(٢) لأن قولهم لا أفعله معناه في المستقبل وقط موضوعة لاستغراق الماضي لذا كان لحنًا .

(٣) لأن قط تفيد نفي الماضي وهذا المناسب لذلك .

(٤) حتى لا يلتقي ساكنان لو بنيت على السكون ؛ ولأن الطاء الأولى والثانية كل ساكنة وهو ممنوع .

(٥ ، ٦) أي قُطُّ ، أو قُطُ أو قُطْ أو قِطّ فهذه لغات أربع وأفصح ذلك قَطُّ .

(٧) وتلزمها الفاء ، فتقول : أخذت درهمًا فقط ، والفاء زائدة لازمة ، كما أن فاء فحسب كذلك وبنيت كشبهها بالحروف وضعًا .

(٨) بلحاق نون الوقاية لها مثل اسم الفعل يكفيني .

(٩) والوجه الثاني أي بمعنى حسب ؛ وذلك لحفظ البناء على السكون ، وقط قد تستعمل ظرفًا أو بمعنى حسب كقول الحريري : من الذي ما ساء قط ، ومن له الحسنى فقط ، الأولى ظرفية ، والثانية بمعنى : حسب ، وهي مضافة لما بعدها ، وقط هذه تستعمل بعد الإيجاب والنفي .

حَرْفُ ٱلْكَافِ [٢٩١ - ٣٣٩]

[وحكموا للكاف مهما وقعا ... بحالتين قبلا ما منعا

أحدها وقوعها للجرّ ... وغيره قد حكموا لتدري

ثم التي للجر جاءت اسما ... وحرفًا أيضًا أحكمه حكما

ثم إذا ما وردت حرفيه ... لها معان خمسة جليه

تشبيه أو تعليل استعلاء ... وذي بتشبيه حكى العلاء]

الكاف المفردة – جارة ، وغير جارة ، والجارة : حرف واسم . **والحرفُ له خمسةُ معانٍ :**

١ – **أحدها : التشبيه** ، نحو « زَيد كالأَسَد » .

٢ – **والثاني : التعليل** ، أثبت ذلك قوم ، ونَفَاه الأكثرون (١) ، وقيّدَ بعضُهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بما ، كحكاية سيبويه « كما أنه لا يعلم فَتَجَاوَزَ اللّه عنه » (٢) والحق جوازه في المجرّدة من ما نحو ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (٣) .

أي أعجب لعدم فَلَاحهم ، وفي المقرونة بما الزائدة كما في المثال ، وبما المصدرية نحو ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾ (٤) الآية : قال الأخفش : أي لأجل إرسالي فيكم رسولًا منكم فاذكروني ، وهو ظاهر في قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ (٥) وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام ؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد وهو الإحسان ، فهذا في الأصل (٦) بمنزلة ﴿ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ (٧) والكاف للتشبيه ، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب ، وما ذكرناه في الآيتين (٨) من أنَّ ما مَصْدرية قاله جماعة (٩) ، وهو الظاهر ، وزعم الزمخشري وابن عطية (١٠)

---

(١) ذكر هذا المعنى الأخفش وابن مالك وابن برهان وانظر الجنى الداني (٨٤) .

(٢) حكاية سيبويه أثبتها المرادي في جناه (٨٤) حيث قال : « وحكى سيبويه : كما أنه لا يعلم فتجاوز اللّه عنه . والتقدير : لأنه لا يعلم فتجاوز اللّه عنه » .

(٣) [القصص : ٨٢] .

(٤) [البقرة : ١٥١] ﴿ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٥) [البقرة : ١٩٨] ﴿ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ .

(٦) أي أصل الآية « أحسنوا كما أحسنا إليكم فعدل عن الإحسان العام للإعلام بخصوص المطلوب من الذكر والهداية » .

(٧) [القصص : ٧٧] ﴿ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ .

(٨) آية كما أرسلنا – وآية فاذكروه كما هداكم .

(٩) من علماء النحو .

(١٠) الواقع أن الزمخشري جوز كبعض العلماء أن تكون ما مصدرية مع الكافة فقال : « كما هداكم » « ما مصدرية أو كافة ، والمعنى : اذكروه ذكرًا حسنًا كما هداكم هداية حسنة ، واذكروه كما علمكم كيف تذكرونه لا تعدلوا عنه » فكلام ابن هشام عنه غير دقيق . انظر الكشاف (١/١٢٤) .

وغيرهما أنها كافة ، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ .

واختلف في نحو قوله :

٢٩١ - وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ كَمَا يَحْسِبُوا أنَّ الْهَوَى حَيثُ تَنْظُرُ [1]

فقال الفارسي : الأصل كيما فحذف [2] الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف [3] ، بل هي كاف التعليل وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى ، وزعم أبو محمد الأَسْوَدُ في كتابه المسمى « نزهة [4] الأديب » أن أبا علي حَرَّفَ هذا البيتَ ، وأن الصواب فيه :

إذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طرْفَ عَينَيكَ غَيرَنَا لِكَي يَحْسَبُوا ... البيت

والثالث : الاستعلاء ، ذكره الأخفش [5] والكوفيون ، وأن بعضهم قيل له :

كيف أصْبَحْتَ ؟ فقال : كخيرٍ ، أي على خير ، وقيل : المعنى بخير ، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى [6] الباء ، وقيل : هي للتشبيه على حذف مضاف ، أي كصاحب خير .

وقيل : في « كُنْ كَمَا أنتَ [7] » : إن المعنى على ما أنت عليه ، وللنحويين في هذا المثال أعاريبُ :

أحدها : هذا ، وهو أن ما موصولة ، وأنت : مبتدأ حُذِفَ خبره .

والثاني : أنها موصولة ، وأنت خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه ، أي كالذي هو أنت ، وقد قيل بذلك في قوله تعالى : ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [8] أي كالذي هو لهم آلهة .

الثالث : أن ما زائدة مُلْغاة ، والكاف [9] أيضًا جارة ، كما في قوله :

---

(١) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة ، وقيل : لجميل وهو في ديوان ابن ربيعة (١٧٧) وفي الكامل (٦١٧) والسيوطي (٢٨٢) وروي « فاحفظنه » أو بلفظ « حيث تصرف » .

(٢) فيرى الفارسي النصب بلكي ، ولكن الياء حذفت منها .

(٣) وابن مالك يرى أن النصب بأن مضمرة بعد الكاف .

(٤) هذا الكتاب مطبوع في الرد على الفارسي ، كما أن له فرجة الأديب في الرد على السيرافي ، وضالة الأديب في الرد على ابن الأعرابي فهو عالم باللغة والأدب ، وهو الحسن بن أحمد (ت : ٤٢٨هـ) .

(٥) انظر في ذلك الجنى الداني فقد صرح بأصحاب هذا الرأي (ص٨٤ ، ٨٥) .

(٦) حتى يحمل هذا الكلام عليه .

(٧) ولقد خرجه الأخفش على ذلك أي : كن على ما أنت عليه .

(٨) [الأعراف : ١٣٨] .

(٩) أي والكاف على هذا الوجه جارة فزيادتها لا تمنع عملها الجر .

وَنَـنْـصُـرُ مَـولَانَـا وَنَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ [١]

وأنت : ضمير رفع أنيب عن المجرور ، كما في قولهم : مَا أنا كأَنْتَ [٢] ، والمعنى كن فيما يُسْتَقْبل مماثلًا لنفسك فيما مضى .

والرابع : أن « ما » كافة ، وأنت : مبتدأ حُذِفَ خبره ، أي عليه أو كائن ، وقد قيل في : ﴿ كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ : إن ما كافة ، وزعم صاحب المستوفي [٣] أن الكاف لا تُكَفُّ بما ، وردَّ عليه بقوله :

٢٩٢ - وَاعْلَمْ أنني وَأَبَا حُمَيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحليمُ [٤]

وقوله :

٢٩٣ - أخٌ مَاجِدٌ لَمْ يخزُني يَومَ مشهدٍ كمَا سَيفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ [٥]

وإنما يصحُّ الاستدلال بهما إذا لم يثبت أنَّ « ما » المصدرية توصَلُ بالجملة الاسمية .

الخامس : أن « ما » كافة أيضًا ، وأنت : فاعل ، والأصل كما كنت ، ثم حذفت كان فانفصل الضمير ، وهذا بعيد ، بل الظاهر أن ما على هذا التقدير مصدرية [٦] .

تنبيه - تقع « كما » بعد الجمل كثيرًا صفةً في المعنى [٧] ؛ فتكون نعتًا لمصدر أو حالًا ، ويحتملهما قولُه تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾ [٨] فإن قَدرْته نعتًا لمصدر فهو إما معمول لـ« نعيده » ، أي نُعيد أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه ، أو لـ« نَطْوِي » ، أي نفعل هذا

---

(١) البيت تقدم ذكره ، وسيتكرر .

(٢) وإنابة ضمير الرفع عن ضمير الجر أي كن في المستقبل مثل نفسك في الماضي ، ويلزم على هذا الوجه حذف صدر الصلة مع عدم استطالتها وهو شاذ بخلاف الآية فالصلة طالت .

(٣) هو القاضي كمال الدين علي بن مسعود بن الحكم الفرخان صاحب كتاب المستوفى في النحو ، وقد حقق هذا الكتاب في رسالتين علميتين بجامعة الأزهر لنيل درجة العالمية بهما .

(٤) البيت من الوافر لزياد الأعجم ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٢٨٤) ويروى « لكالنشوان » ولا شاهد فيه حينئذ لعدم وجود « ما » الكافة .

(٥) البيت من الطويل لنهشل بن حرب ، وانظر السيوطي رقم (٢٨٥) والدرر (٤٢/٢) والهمع (٣٨/٢) وابن يعيش (٣٣٤/٣) ، وما فيهما كفت الكاف عن عمل الجر فيما بعدها .

(٦) لأنها داخلة على فعل مقدر ، وما المصدرية هي الداخلة على الفعل ، فلا وجه لجعلها كافة مع دخولها على الفعل ، وإنما يتأتى جعلها كافة إذا دخلت على الاسم .

(٧) لأن الكاف بمعنى مثل ، وما مصدرية .

(٨) [الأنبياء : ١٠٤] ﴿ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ .

الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالًا فذُو الحال مفعول نعيده ، أي نعيده مماثلًا للذي بدأنا ، وتقع كلمة « كذلك » أيضًا كذلك .

فإن قلت : فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [1] ومثل في المعنى نعتٌ لمصدر (قال) المحذوف [2] ، كما أن « كذلك » نعت له [3] ؛ ولا يتعدَّى عاملٌ واحد لمتعلقين بمعنى واحد [4] ، لا تقول : ضربت زيدًا عمرًا ، ولا يكون مثل تأكيدًا لـ « كذلك » ، لأنه أبين منه ، كما لا يكون زيد من قولك « هذا زيدٌ يفعل كذا » توكيدًا لهذا لذلك ، ولا خبرًا لمحذوف بتقدير : الأمرُ كذلك ؛ لما يؤدِّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله [5] .

قلت : « مثل » بَدَل من « كذلك » ، أو بيان ، أو نصب بـ « يعلمون » ، أي لا يعلمون اعتقادَ اليهود والنصارى ، فمثل بمنزلتها في « مِثْلُكَ [6] لَا يَفْعَلُ كَذَا » أو نصب بـ « قال » ، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف ، أي قاله ، وردَّ ابن الشجري [7] ذلك على مكي بأن قال : قد استوفى معموله وهو مثل ، وليس بشيء [8] ؛ لأن مثل حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون ، والضمير المقدَّر مفعول به لقال .

[تـأتـي مـبـادرةً أو تـوكـيـدًا وحكم ذي الزيد فلا تحيدا]

٤ – **والمعنى الرابع : المبادرة** [9] ، وذلك إذا اتصلت بما في نحو « سَلِّمْ كَمَا تَدخُل » و « صَلِّ كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْت [10] » ذكره ابن الخبّاز في النهاية ، وأبو سعيد السيرافي ، وغيرهما [11] ، وهو

---

(١) [البقرة: ١١٨] ﴿ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ .

(٢) أي قولًا .

(٣) أي نعت لهذا المصدر فهي بمعنى مثل أي قولًا مثل ذلك القول .

(٤) هذا علة لمحذوف وهذا الاجتماع لا يصح إذ لا يتعدى إلى كلامه فلا يصح تسلطه وتعديه على معموليه بالاستقلال لكونهما مفعولين أو صفتين أو بدلين .

(٥) أي جملة قال الذين . وقوله : بما قبله ، وهو جملة الأمر كذلك ، فالارتباط اللفظي بينهما مقطوع ، وهو مُخل بالفصاحة القرآنية فلا يحمل عليه التنزيل العزيز .

(٦) أي يقصد بها العموم توصلًا لنفيها عن شخصه .

(٧) أي جعل الكاف مبتدأ والعائد محذوفًا ، ردًّا على مكي القائل بهذا الإعراب ، فإنه قد استوفى معموله فلا يصح تقدير مفعول له .

(٨) لأنهم قالوا إنه مفعول مطلق أو مفعول ليعلمون ، وليس مفعول به لقال الثاني . انظر دسوقي (١٩١/١) .

(٩) وهي الإسراع بالحدث بعدها .

(١٠) أي أسرع بالصلاة عند دخول الوقت .

(١١) لأن معنى المبادرة بعيد عن الكاف ، والمعنى مأخوذ من المقام ، ويمكن تخريجه على زيادة الكاف وما مصدرية ، والمصدر نائب عن الزمان والمعنى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت فيفيد المبادرة .

غريب جدًّا .

٥ – **والخامس : التوكيد** ، وهي الزائدة نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (١) قال الأكثرون : التقدير ليس شيء مثله ، إذ لو لم تُقَدَّر زائدةً صار المعنى ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل (٢) ، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا ، قاله ابن جني (٣) ، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا : « مِثْلُكَ (٤) لاَ يَفْعَلُ كَذَا » ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نَفَوهُ عمن هو على أَخَصِّ أوصافه فقد نَفَوه عنه .

وقيل : الكاف في الآية (٥) غير زائدة ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت في ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ (٦) قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير اهـ .

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم (٧) ، بل زيادةُ الاسم لم تثبت ، وأما ﴿ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة « مثل » فيها قراءةُ ابن عباس ﷺ : ﴿ بما آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ (٨) وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق أي إيمانًا مثل إيمانكم به ، أي بالله سبحانه وتعالى ، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام ، أو بالقرآن ، وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراة ، أي فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم ، وفي الآية الأولى (٩) قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلًا لا زائدَ منهما ، ثم اختلف ، فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكد بـ « مثل » ، كما عَكَسَ ذلك مَنْ قال (١٠) :

---

(١) أي دخولها كخروجها ، والآية من [الشورى : ١١] وقد مضت .

(٢) لأن النفي ينصب على الحكم ويفيد ثبوت متعلقه ، فيلزم عليه النفي مثل المثل وثبوت المثل ، وهذا مستحيل . يقول السعد : لا ضرر في إفادة الآية ذلك ؛ لأنها إنما تفيده بالظاهر ، ونفي المثل عنه تعالى قطعي ، وكم من ظاهر عارضه القطعي فأول .

(٣) وبإعادة الجملة يحصل التوكيد .

(٤) فهو من باب الكفاية في المبالغة في النفي .

(٥) وهي ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ .

(٦) [البقرة : ١٣٧] ﴿ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ .

(٧) لأن زيادة الاسم لم تثبت .

(٨) أي بحذف المثل قال الزمخشري في الكشاف (٩٧/١) [وقرأ ابن عباس وابن مسعود : « بما آمنتم به » وقرأ أُبيٌّ : « بالذي آمنتم به »] .

(٩) أي ليس كمثله شيء .

(١٠) وحاصل ما في الآية خمسة أقوال : قيل : الكاف زائدة ، وقيل : بمعنى مثل ، وقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : مثل توكيد للكاف ، وبقي قول سادس وهو الكناية . الدسوقي (١٩٢/١) وعلى ذلك فهو محمول على المعنى الحقيقي ، ويلزم منه نفي المثل مطلقًا بطريق برهاني ، وهو الاستدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم . الجنى الداني (٩٠) .

٢٩٤ - • فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ (١) •

[ثانية اسمية ومنعا عمرو بن قنبر بأن لا تقعا
إلا لدى ضرورة بنظم يضحكن عن كالبرد المنهم
وقال قوم صح في الكلام إتيانه واختير للأعلام]

وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه (٢) والمحققين إلا في الضرورة ، كقوله :

٢٩٥ - • يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ (٣) •

وقال كثير منهم الأخفش والفارسي : يجوز (٤) في الاختيار ، فجوزوا في نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مخفوضًا بالإضافة .

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرًا ، قال الزمخشري (٥) في ﴿ فَأَنفُخُ فِيهِ ﴾ (٦) : إن الضمير راجع للكاف من ﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ ﴾ أي فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور ، انتهى (٧) .

ووقع مثل ذلك في كلام غيره ، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل : « مررت بكالأسَدِ (٨) » .

[وربما تعينت للحرف إذا أتت مزيدة في العرف
ثانية إن وقع المخفوض مع ما قبله صلة موصول ارتفع
حكى في شعر لهم منمق محسن مهذب مرونق
ما يرتجي وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا

---

(١) الرجز قيل لحميد الأرقط ، وقيل لرؤبة ، يصف قومًا استؤصلوا فشبههم بالعصف الذي أكل حبه ، والعصف : التبن . والشاهد فيه : إدخال مثل على الكاف . وانظر الكتاب (٢٠٣/١) والخزانة (٢٧٠/٤) .
(٢) انظر الكتاب (٢٠٣/١) بولاق .
(٣) الرجز للعجاج وصدره : [بيضٌ ثلاث كنعاج جمّ] يصف نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة . وانظر الكتاب (٢٠٣/١) ، والخزانة (٤٦٢/٤) ، والسيوطي رقم (٢٨٧) .
(٤) انظر الجنى الداني (٧٩) . (٥) الكشاف (١٩٠/١) .
(٦) [آل عمران : ٤٩] ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ ﴾ .
(٧) فعود الضمير على الكاف عنده دليل اسميتها .
(٨) أي في الكلام النثر الذي لا ضرورة فيه ، وهذا لم يسمع فيتعين ما قاله سيبويه والمحققون بأن زيادة الأسماء غير موجودة .

قال ابن مالك الإمام الماهر   بذا مضاف وإليه ظاهر]

وتتعين الحرفية في موضعين : أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافًا لمن أجاز زيادة الأسماء [١] ، والثاني : أن تقع هي ومخفوضها صلة [٢] كقوله :

٢٩٦ – مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعَا   فَهُوَ الذي كاللَّيثِ وَالْغَيثِ مَعَا [٣]

خلافًا لابن مالك [٤] في إجازته أن يكون مضافًا ومضافًا إليه على إضمار مبتدأ ، كما في قراءة بعضهم (تمامًا على الذي أَحْسَنُ) [٥] وهذا تخريج للفصيح على الشاذ ، وأما قوله :

٢٩٧ – * وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفَينْ [٦] *

فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال :

٢٩٨ – * وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دَوَاءُ [٧] *

وأن يكونا اسمين أكد أيضًا أولُهما بثانيهما ، وأن تكون الأولى حرفًا والثانية اسمًا .

[إضمار مبتدا قبيله وذا   حكم الذي جر بنوعيه خذا]

وأما الكاف غير الجارة فنوعان : مضمر منصوبٌ أو مجرور نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ [٨] وحرفُ مَعْنى لا محل له ومعناه الخطاب ، وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو : « ذَلِكَ ، وتلْكَ » وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم : « إياك ، وإياكما » ونحوهما ، هذا هو الصحيح ، ولبعض أسماء الأفعال نحو : « حَيهلك ، ورُويدَكَ ، والنجَاءَك [٩] » ولـ « أَرَأيتَ » بمعنى

---

(١) وهو الأخفش .

(٢) لأن صلة الموصول لابد أن تكون جملة ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت حرف جر لتعلقها بعامل محذوف هو فعل .

(٣) البيت من الرجز ولا يعرف قائله . وانظر السيوطي رقم (٢٨٨) ، والشاهد : وقوع الكاف ومجرورها صلة للذي .

(٤) هذا بناء على أن الكاف اسم بمعنى مثل .

(٥) [الأنعام : ١٥٤] . وأحسن خبر لمبتدأ محذوف هو والجملة صلة للذي ، وهي قراءة شاذة خرج عليها البيت الفصيح وهذا لا يجوز . انظر الكشاف (٤٩/٢) فقد نسب هذه القراءة ليحيى بن يعمر ، ومعاني القرآن للفراء (٣٦٥/١) .

(٦) الرجز لخِطَام المجاشعي ، صاليات : أثافي القدر ككما يؤثفين : أي كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة ، وقد استعمل الكاف الثانية موضع « مثل » فأدخل عليها الكاف ؛ لأنها في معناها ، وانظر الكتاب (٣٢/١) ، والاقتضاب (٤٣٩) وشواهد المغني (٢٨٩) ، والخزانة (٣٦٧/١ ، ٣٥٣/٢ ، ٥٧٣/٤) .

(٧) هذا عجز بيت من الوافر لمسلم بن معبد الوالبي ، وانظر معاني الفراء (٦٨/١) ، والتصريح (٢٨٢/٢) ، والهمع (٧٨/٢) وشرح الأشموني (٨٣/٣) ، وصدره (فلا والله لا يلفى لما بي) وسيتكرر .

(٨) [الضحى : ٣] ﴿ وَمَا قَلَى ﴾ .

(٩) الحرف قسمان : حرف مبني كزاي زيد ويائه وداله وهو حرف تهجي مبني لا محل له من الإعراب ، وحرف معني : وهي كلمة مقابلة للاسم والفعل وهي موضوعة لذلك ، والمباني تركب وتبنى بها الكلمات وهي حروف =

أخبرني نحو : ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [١] فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه [٢] ، وعكس ذلك الفراء [٣] فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه ويرده صحة الاستغناء [٤] عن الكاف وأنها لم تقع قَط مرفوعة ، وقال الكسائي : التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو « أرأيتَكَ زَيدًا ما صَنَعَ » لأنه المفعول الثاني ، ولكن الفائدة لا تتم عنده ، وأما ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [٥] فالمفعول الثاني محذوف ، أي لِمَ كَرمْتَهُ عليَّ وأنا خير منه ؟ وقد تلحق ألفاظًا أخر [٦] شذوذًا ، وحَمَلَ على ذلك الفارسيُّ قولَه :

٢٩٩ – لِسَان السُّوء تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِنْتَ ومَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا [٧]

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر [٨] ، وقيل : يحتمل كون « أنْ » وصلتها بدلًا من الكاف سادًّا مسد المفعولين كقراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إنما نُمْلِى لَهُمْ ﴾ [٩] بالخطاب .

[واختصروا كيف فقالوا كي كما قالوا بسوف سو على ما علما]

(كي) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسمًا مختصرًا من كيف [١٠] كقوله :

٣٠٠ – كَي تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ ومَا ثُئِرَتْ قَتْلَاكُمُ وَلَظَى الْهَيجَاءِ تَضْطَرِمُ [١١] ؟

= الهجاء كما ذكر ذلك في أمثلته المختلفة .

(١) [الإسراء : ٦٢] . (٢) انظر الكتاب (٤١/١) .

(٣) انظر معاني القرآن (٣٣٣/١) .

(٤) أي كما في قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۝ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾ فالفاعل لا يحذف فهذه الآيات تبطل كون الكاف فاعلًا فهي ضمائر النصب أو الجر فلا تقع مرفوعة خلافًا للأخفش في نيابتها مكان المرفوع .

(٥) [الإسراء : ٦٢] .

(٦) كقوله : ليسك زيد قائمًا ، ونعمك الرجل زيد ، وبئسك الرجل عمرو ، وقالوا : كلاك بالتشديد .

(٧) البيت من الوافر ولا يعرف قائله ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٢٩١) ، وحنت : من الحين وهو الهلاك ، واللسان (حنت) ولسان السوء : كلمة السوء .

(٨) اسم العين هو المدلول عليه بالكاف ، والمراد بالمصدر أي المؤول أن تحينا .

(٩) [آل عمران : ١٧٨] وقراءة حمزة مثبوتة في الكشاف (٢٢٩/١) ، والسبعة (صـ٢٢٠) .

(١٠) فكيف بَعْد حذف الفاء أصبحت كي ، وقيل لغة فيها .

(١١) البيت من البسيط ولا يعرف قائله ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٢٩٢) ، والهمع (٢١٤/١) ، والعيني (٣٧٨/٤) ، وسيتكرر ، وتجنحون : تميلون . ثئرت : أخذت ثأرها : الهيجاء : الحرب ، تضطرم : تشتعل .

أراد كيف ، فحذف الفاء كما قال بعضهم « سَو أفعَلُ » يريد سوف .

[ووقعت موقع لام وافت ... لأجل تعليل له قد بانت
وكونه يفيد تعليلاً وجر ... لما بعيدها وهذا مشتهر
دخولها أتى على ما نسبت ... للفهم أو لمصدرية ثبت
وربما قد حَظَّلَتْها عن عمل ... لفظة ما وحقق النصب حصل
وقد أتت منسوبة للمصدر ... ومنه بيت قد أتى فقرر
ثالثة قد وقعت كمثل أن ... في عمل كذاك في المغنى أعلمن
واحتملت إتيانها لمصدر ... كذاك للتعليل فلتحرر
إن حظلت لفظة أو ومنعت ... سبقا للام في الذي لها ثبت
وإن يك اللام أتاها قبلها ... وإن بعيدها فذلك لها
فقيل جرها وقيل نصبها ... ورد كل قد روته النبها]

الثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل مَعْنًى وعملاً ، وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة « كَيمَهْ » (١) بمعنى لمه ، وعلى « ما » المصدرية في قوله :

٣٠١ - إذَا أنْتَ لَم تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإنَّمَا ... يُرَجَّى الْفَتى كَيما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ (٢)

وقيل : ما كافة ، وعلى « أن » المصدرية مضمرة نحو : « جِئْتُكَ كي تُكْرِمَني » قدرت النَّصْب بأنْ (٣) .

الثالث : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنًى وعملاً ، وذلك في نحو : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ (٤) ويؤيدهُ صحة حلول أنْ محلَّها ، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ، ومن ذلك « جِئتُك كي تكرمني » وقوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ (٥) إذا قدرت

---

(١) بمعنى « لمه » . فكي حرف جر ، وما اسم استفهام في محل جر ، وحذف ألفها ، والهاء للسكت .

(٢) البيت من الطويل ، وانظر الخزانة (٣/٥٩١) ، والتصريح (٢/٣) ، وشرح الأشموني (٢/٢٠٤ ، ٣/٢٧٩) ، ملحقات ديوان قيس بن الخطيم (١٧٠) .

(٣) فتكرمني : منصوب بأن مضمرة والمصدر المؤول مجرور بكي .

(٤) [الحديد : ٢٣] ﴿ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا ءَاتَىٰكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ .

(٥) [الحشر : ٧] ﴿ مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ .

اللام قبلها ، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة ، ويجب حينئذ إضمارُ أنْ بعدها ، ومثلُه في الاحتمالين قوله :

٣٠٢ - * أرَدْتَ لِكَيمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي [١] *

فكي إما تعليلية مُؤكَّدة للام ، أو مصدرية مؤكَّدة بأن ، ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضرورة كقوله :

٣٠٣ - فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيمَا أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا [٢] ؟

وعن الأخفش [٣] أن كَي جارَّة دائمًا ، وأن النصب بعدها بأنْ ظاهرة أو مضمرة ، ويردُّهُ نحو : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [٤] فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله :

* وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ [٥] *

ردَّ بأن الفصيحَ [٦] المقيسَ لا يُخَرَّج على الشاذ ، وعن الكوفيين أنها ناصبة أبدًا ، ويرده قولهم [٧] : « كَيمَهْ » كما يقولون لمه ، وقولُ حاتم :

٣٠٤ - وأوقَدْتُ نَارِي كي لِيُبْصَرَ ضَوؤُهَا وَأخرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ فِي الْبَيتِ دَاخِلُهْ [٨]

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، وأجابوا [٩] عن الأول بأن الأصل « كيَ يَفْعَلَ ماذا » ويلزمهم كثرةُ الحذف ، وإخراجُ ما الاستفهامية عن الصَّدْر ، وحذفُ ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع في صحيح

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل لا يعرف قائله ، وعجزه « فتتركها شنًا ببيداء بلقع » والشن : القربة البالية . بيداء صحراء خالية وهي البلقع . وهو في السيوطي (٢٩٤) ، والخزانة (٥٨٥/٣) ويجوز في (لكيما) كون كي تعليلية مؤكدة باللام ، وكونها مصدرية مؤكدة بأن زائدة ، والعمل لكي .

(٢) البيت من الطويل لجميل ، وهو في ديوانه (صـ١٢٥) ، ونسب لحسان ، ورواية الديوان عند جميل بلفظ « لسانك هذا كي تغر وتُخدعا » ولا شاهد فيه ، وانظر السيوطي (٢٩٥) .

(٣) هذا رأي ضعيف تفسره الآية الكريمة حيث نصب المضارع بعد لكيلا ، ولا يصح تقدير أن هنا .

(٤) [الحديد : ٢٣] .

(٥) سبق الحديث عنه ، وسيتكرر .

(٦) الفصيح هو اجتماع اللام وكي في الآية ، والشاذ هو اجتماع حرفي جر ولا يخرج عليه وهو التأكيد بحرف لغير جواب بدون مدخول . دسوقي (١٩٥/١) .

(٧) فكيمه : كي فيها حرف جر ، وما اسم استفهام في محل جر ، والهاء للسكت ، فكيف تصح دعواهم بأنها ناصبة أبدًا .

(٨) البيت من الطويل لحاتم الطائي ، وقيل للنمري ، وانظر شواهد العيني (٤٠٦/٤) ، والسيوطي (٢٩٦) ، وفي حماسة البصري (٢٢٧/٤) للنمري ، وقيل لرجل من باهلة ، وفي شرح الأشموني (٢٨٠/٣) .

(٩) أي الكوفيون .

البخاري [١] في تفسير ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [٢] « فيذهب كيما فيعود ظَهْرُهُ طبقًا واحدًا » أي كيما يسجد ، وهو غريب جدًّا لا يحتمل القياس [٣] عليه .

[لدي مثال جوزوا النصب بأن أو كي وذلك لتأني فاعلمن]

تنبيه – إذا قيل « جئت لتكرمني » بالنصبِ ، فالنصبُ بأنْ [٤] مضمرة ، وجَوَّز أبو سعيد كون المضمر كي [٥] ، والأول أولى ؛ لأنَّ أنْ أمْكَنُ في عمل النصب من غيرها ، فهي أقْوَى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة [٦] .

[وكم على قسمين جاءت في الكلم خبر بها واستفهمن فيما علم
في خمسة من المعاني اجتمعا كذاك فيها افترقا يا من وعي
اسمية إبهام افتقار بناء تصدير على المختار]

(كم) على وجهين : خبرية بمعنى كَثِير ، واستفهامية بمعنى أي عدد .

ويشتركان في خمسة أمور : الاسمية [٧] ، والإبهام ، والافتقار [٨] إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير [٩] ، وأما قول بعضهم في ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [١٠] : أبدلت أنَّ وصلتها من كم فمردود ، بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه [١١] ، فإن قدر عامل المبدل منه « يَرَوا » فكم لها الصدْرُ فلا يعمل فيها ما قبلها [١٢] ، وإن

---

(١) هذا الحديث في صحيح البخاري في كتاب التوحيد برواية (كيما يسجد فيعود) قال العلامة ابن حجر : الثابت في نسخ البخاري التصريح بيسجد فلعلَّ ابن هشام وقعت له نسخة بحذف يسجد . دسوقي (١٩٥/١) .

(٢) [القيامة : ٢٢] .

(٣) والغريب هو حذف الفعل المنصوب مع بقاء ناصبه ، فلا يقاس على هذا الغريب .

(٤) جوازًا بعد لام التعليل ، بخلاف إضمارها بعد كي فيكون وجوبًا ، وهذه اللام تسمى لام كي ، لأنها بمعنى « كي » .

(٥) قدر أبو سعيد السيرافي أن المضمر « كي » بدلًا من أنْ ؛ لأن المعنى على التعليل ، والمناسب له كي .

(٦) لأن « أنْ » أم الباب فهي تعمل ظاهرة ، وتعمل مضمرة ، وهي الأولى بالتقدير مضمرة ، طردًا للباب على وتيرة واحدة .

(٧) الاسمية فتقع مجرورة بمن أو بالإضافة أو مبتدأ .

(٨) لما فيها من الإبهام فاحتاجت إلى التمييز .

(٩) لأن كم الخبر كرُبَّ لها الصدارة ، والاستفهامية ؛ لأن أدوات الاستفهام لها صدارة الكلام فلا يسبقها الفعل العامل ، أما تقدم الجار والمجرور فلا ضرر فيه .

(١٠) [يس : ٣١] .

(١١) أي فالعامل في البدل التابع هو العامل في المبدل منه المتبوع على القول الأظهر ، وهنا يفسد المعنى .

(١٢) فيكون التقدير : أهلكنا أنهم لا يرجعون أو أهلكنا عدم الرجوع ولا معنى له .

قدر « أهلكنا » فلا تسلط له في المعنى على البدل ، والصواب أن « كم » مفعول [١] لأهلكنا ، والجملة إما معمولة ليَرَوا على أنه علّق عن العمل في اللفظ ، وأنَّ وصلتها مفعول لأجله ، وإما مُعْتَرِضة بين « يروا » وما سدَّ مَسَدَّ مفعوليهِ وهو أن وصلتها ، وكذلك قول ابن عصفور في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [٢] : إن كم فاعل مردودٌ بأن كم لها الصدر ، وقولُه : إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول : « ملكْتَ كم عبيد » فيخرجها عن الصدرية خَطأٌ عظيم [٣] ؛ إذ خَرَّجَ كلام اللّٰه سبحانه على هذه اللغة ، وإنما الفاعل ضمير اسم اللّٰه سبحانه أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جملة ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقًا أو بشرط [٤] كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو « ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ » وجوز أبو البقاء كونَه [٥] ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر .

[ثم الكلام مع ما أتت خبر محتمل للصدق والكذب استقر
وذي التكلم بها لا يسأل من المخاطب جوابًا يعقل
والاسم إن أبدل منها حظلا دخول همز ميزها قد نقلا]

ويفترقان في خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية [٦] .

الثاني : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابًا لأنه مُخْبِر . والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر [٧] .

الثالث : أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن [٨] بالهمزة ، بخلاف المُبْدَل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية : « كم عَبِيدٍ لي خمسون بل ستون » وفي الاستفهامية « كم مَالُكَ أعشرون أم ثلاثون » .

---

(١) وقدمت على الفعل ؛ لأن « كم » لها صدارة الكلام .
(٢) [السجدة : ٢٦] ﴿ مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ .
(٣) فإن الجواب بهذه الصورة خطأ عظيم لاعتماده على شاذ رديء .
(٤) من أدوات التعليق كالاستفهام وغيره .
(٥) المفهوم من « أهلكنا » .
(٦) لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، أما الاستفهامية فهي من جملة الإنشاء ، وهو لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا .
(٧) أي يطلب جوابًا ؛ لأنه مستخبر أي مستفهم عن شيء .
(٨) لأن اسم الاستفهام مطلقًا بأي أداة تضمن معنى الهمزة فيجب في المبدل منه اقترانه بها .

[بلفظ جمع ثم مفرد بدا حفظا له أجب على ما اعتمدا]

الرابع : أن تمييز « كم » الخبرية مفرد أو مجموع [١] ، تقول « كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ » و « كَمْ عَبِيد ملكت » قال :

٣٠٥ – كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيم سُوقَة بَادُوا [٢]

وقال الفرزدق :

٣٠٦ – كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي [٣]

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردًا ، خلافًا للكوفيين .

[تمييز من أتي بها استفهام انصب بجره أتى كلام]

الخامس : أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب ، ولا يجوز جره مطلقًا خلافًا للفراء والزجاج وابن السراج [٤] وآخرين ، بل يشترط أن تجر « كم » بحرف جر ؛ فحينئذ يجوز في التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافًا لبعضهم ، وهو بِمنْ مضمرة وجوبًا ، لا بالإضافة خلافًا للزجاج [٥] .

[قيل بمنعه وقيل بالجواز والقول بالتفصيل ذا له مجاز]

وتلخص أن في جر تمييزها أقوالًا : الجواز ، والمنع ، والتفصيل فإن جُرَّتْ هي بحرف جر نحو « بِكَمْ دِرْهَم اشْتَرَيتَ » جاز ، وإلا فلا [٦] .

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية إذا كان الخبرُ مفردًا [٧] ، وروي قول

---

(١) أما إفراده فلمشابهة الخبرية المائة والألف في الدلالة على الكثرة ، وأما جمعه فلمناسبة التكثير من حيث ذاته بأنه أكثر من المفرد ، والنكات لا تتزاحم الدسوقي (١٩٧/١) .

(٢) البيت من المديد ولم يسم قائله ، وباد : هلك ، والسوقة : ما دون الملك . والبيت شاهد على استعمال ضمير « كم » جمعًا مجرورًا ، وانظر السيوطي (٥١١/١) .

(٣) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه (٤٥٢) ، وفي السيوطي رقم (٢٩٨) ، وفي الخزانة (١٢٦/٣) ، والكتاب (٢٥٣/١ ، ٢٩٥ ، ٣٩٣) والتصريح (٢٨٠/٢) ، والهمع (٢٥٤/١) ، وابن يعيش (١٣٣/٤) ، ويروى : عمة بالرفع والنصب والجر وكذا خالة . والفَدْعاء : ميل في أصل القدم عند الكعب ، وفي الكف ميل بينها وبين الذراع عند الرسغ ، والعشار : جمع عشراء ، وهي الناقة التي دخلت في الشهر العاشر من حملها .

(٤) فقد قالوا بجواز جره مطلقًا .

(٥) الذي قال إنه مجرور بالإضافة ، لا بمن مقدرة ، وانظر شرح الأشموني (٦٣٥/٣) وما بعدها .

(٦) فلا يجوز ذلك .

(٧) أي إذا كان تمييزها مفردًا كما في الأشموني (٦٣٦/٣) .

الفرزدق :

كم عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالةٍ   فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي (١)

بالخفض على قياس تمييز الخبرية ، وبالنصب على اللغة التميمية ، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم ، أي أخْبِرْني بعدد عماتك وخالاتك اللّاتي كن يخدمنني فقد نسيته ، وعليهما فكم : مبتدأ خبره « قد حلبت » وأفرد الضمير حملًا على لفظ كم ، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصِفَ بـ « لك » وبفَدْعَاء (٢) محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع كما حذفت « لَكَ » من صفة خالة استدلالًا عليها بـ « لك » الأولى (٣) ، والخبر « قد حلبت » ولا بد من (٤) تقدير قد حلبت أخرى ؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظًا ومعنى ، ونظيره « زَيْنَبٌ وَهِنْدٌ قَامَتْ » و « كم » على هذا الوجه : ظرف أو مصدر (٥) ، والتمييز محذوف ، أي كم وَقْتٍ أو حَلْبَة .

[لفظ كأيٍّ ركبوا فيما علم   لأجل ذا النون لديهم التزم

وربما لوحظ أصله الذي   في الوقف يدري غير هذا فانبذ

لكم أتى وفاقها في خمسة   إبهام افتقارها فليثبت

بناؤها والصدر وابن مالك   قال لها التنكير في المسالك]

(كأيٍّ) : اسم مركب من كاف التشبيه وأيٍّ المنونة ، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبَهَ النونَ الأصلية ، ولهذا رُسِمَ في المصحف نونًا ، ومَنْ وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في (٦) الوقف .

وتُوَافق « كأي » « كم » في خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم

---

(١) سبق الحديث عنه .

(٢) أي كم عمة لك فَدعاء أي اعوجاج الرسغ ، فحذفها استغناء بقوله « وخالة فدعاء » .

(٣) حذف لك الثانية مع خاله أي خاله لك مثل عمة لك فحذف من الأولى ما دل عليه في الثانية ، وحذف من الثانية ما دل عليه في الأولى ، وهذا يسمى في البلاغة « احتباك » أي حذف من الأولى أو الثانية لدلالة الآخر عليه ، انظر المنهل في البلاغة « البديع » المحسنات المعنوية .

(٤) أي قبل خالة حتى لا يحدث فاصل بين المبتدأ والخبر ، وهذا مذهب سيبويه ، دسوقي (١٩٨/١) .

(٥) أي على حسب تقدير المضاف إليه وهو التمييز .

(٦) أي أصلها « أيٍّ » الاستفهامية المنونة فجاز الوقف عليها بالنون ، ولذلك كتبت في المصحف نونًا ، والوقف عليها بالحذف اعتبارًا للأصل .

التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب ، نحو ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ (١) والاستفهام أخرى ، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن (٢) قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، واستدل بقول أبي ابن كعب لابن مسعود ﷺ « كأيِّ تقرأ سُورَةَ الأحْزَابِ آية » فقال : ثلاثًا وسبعين .

[وافترقا في خمسة أيضًا كذا ... تركيب ذي والعكس في تلك خذا

تمـييـزهـا جـر بمـن ونـقـلا ... بـعـض لـزومـه ورده جـلا]

ويخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح ، خلافًا لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ، ثم حذِفَتْ ألفها لدخول الجار ، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب (٣) .

والثاني : أن مميزها مجرور بمن غالبًا ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك (٤) ، وَيَرُدُّهُ قولُ سيبويه « وكأيِّ رجلًا رأيت » زعَمَ ذلك (٥) يونس ، و « كأي قد أتانا رجلًا » إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع مِنْ ، انتهى . ومن الغالب قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾ (٦) و﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ ﴾ (٧) و ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾ (٨) ومن النصب قولُه :

٣٠٧ – اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّ ... آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ (٩)

وقوله :

٣٠٨ – وكَائِنْ لَنَا فَضْلًا عَلَيكُمْ وَمِنَّةً ... قَدِيمًا وَلَا تَدْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمِ (١٠)

---

(١) [آل عمران : ١٤٦] ﴿ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ .
(٢) انظر شرح الأشموني (٦٣٧/٣) .
(٣) من الكاف ، وما الاستفهامية فصارت « كمْ » بالسكون أخف الحركات .
(٤) أي لزوم جر مميزها بمن .
(٥) فقد روى سيبويه عن يونس عن العرب أن تمييزها قد ورد منصوبًا مما يرد قول ابن عصفور ، وانظر الكتاب (١٧٠/٢) قال : « وكذلك كأين رجلًا قد رأيتُ » زعم ذلك يونس « وكأين قد أتاني رجلًا » .
(٦) [آل عمران : ١٤٦] .
(٧) [يوسف : ١٠٥] ﴿ ... فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ .
(٨) [العنكبوت : ٦٠] ﴿ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ .
(٩) البيت من السريع ولا يعرف قائله ، وانظر شواهد العيني (٤٩٥/٤) ، والسيوطي رقم (٢٩٩) ، والتصريح (٢٨١/٢) ، والهمع (٢٥٥/١) وشرح الأشموني (٨٥/٤) ، وقد جاء تمييز كأي منصوبًا . آلمًا : مصابًا متألمًا . حُمَّ : من الأفعال الملازمة للمجهول : نزل .
(١٠) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وهو في شواهد السيوطي رقم (٣٠٠) والهمع (٢٥٥/١) ، والدرر =

[ومنع استفهامها النصوص كـجـرهـا ذكـره الخصـوص
خبـرهـا لم يـقـعـن فـردًا وتم حكم كأين في الذي لها انحتم]

والثالث : أنها لا تقع استفهاميةً عند الجمهور ، وقد مضى .

والرابع : أنها لا تقع مجرورة ، خلافًا لابن قتيبة وابن عصفور ، أجازا « بكأيٍّ تبيع الثوب ؟ » .

الخامس : أن خبرها لا يقع مفردًا [1] .

[لفظ كذا على ثلاثة ورد مـركـب كـنـايـة لاعـن عـدد
أو مكنيٌّ أيضا وجاءت لعدد فاحفظ وقيت شر حاسد حسد
أعني بذا التركيب من ذا تنسب إلـى الإشـارة وكـاف تجـلـب
لأجـل تـشـبـيـه نـعـم ووافـقـت في أربع لفظ كأين إذ ثبت
لـهـا الـبنا تـركـيـب افـتـقـار إبـهـامـهـا وذا لـهـم مـخـتـار]

(كذا) ترد على ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : **أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما** ، وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولك : « رأيتُ زَيْدًا فَاضِلًا ورَأيتُ عَمْرًا كذَا [2] » وقوله :

٣٠٩ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَـلَا طَـرَبٌ وَلَا أُنْـسُ [3]

وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى ﴿ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ﴾ [4] .

الثاني : **أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيًّا بها عن غير عدد** ، كقول أئمة اللغة « قيل لبعضهم : « أمَا بمكان كذا وكذا وَجذٌ [5] ، فقال : بلَى وجَاذا » فنصب بإضمار أعرف ، وكما جاء في الحديث أنه يقال للعبد يوم القيامة : « أتَذْكُرُ يوم كذا وكذا ؟ فَعَلْتَ فيه

= (١١٢/١) ، وشرح الأشموني (٨٥/٤) ، وقد جاء « كائن » لغة في كأي ، وفيها خمس لغات أفصحها كأيٍّ ، انظر شرح الأشموني (٦٣٩/٣) .

(١) بل جملة دائمًا كما في الآيات الكريمة ، بخلاف كم « تقول : كم رجل قائم » .

(٢) أي مثل زيد في الفضل أي فاضلًا ، فكذا صفة لعمرو مبنية على الفتح المقدر .

(٣) البيت من شواهد السيوطي رقم (٣٠١) من مجزوء الوافر ، ولا يعرف قائله ، وكذا وقعت صفة للزمان وهي مبنية .

(٤) [النمل : ٤٢] ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴾ .

(٥) الوَجْذ : نقرة الجبل يجتمع فيها الماء وتجمع على وجاء ككلب وكلاب . القاموس (وجذ) .

كذا وكذا [١] » .

والثالث : أن تكون كلمة واحدة مركبةً مَكْنيًا [٢] بها عن العدد ، فتوافق كأي في أربعة أمور : التركيب ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز .

[وخالفتها في ثلاث ذكروا   نصب لتمييز فع ما قرروا
كذاك منع جعلها في الصدر   في جره مسألة فلتدر]

وتخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصَّدْر ، تقول « قبضت كذا وكذا [٣] درهمًا » .

الثاني : أن تمييزها واجبُ النصب ، فلا يجوز جره بمن اتفاقًا [٤] ، ولا بالإضافة ، خلافًا للكوفيين [٥] ، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال « كذَا ثَوبٍ ، وكَذَا أَثْوَابٍ » قياسًا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل « له عندي كذا دِرْهَمٍ » مائة ، وبقوله : « كذا دَرَاهِمَ » ثلاثة ، وبقوله « كذا كذا درهمًا » أَحَدَ عَشَرَ ، وبقوله « كذا درهمًا » عشرون ، وبقوله « كذا وكذا درهمًا » أحد وعشرون ، حملًا على الْمُحَقَّق من نظائرهن [٦] من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل – غير مسألتي الإضافة – المبردُ والأخفش وابنُ كَيسَان والسيرافي وابن عصفور ، ووهم ابن السِّيدِ فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه [٧] المبرد ومَنْ ذِكر معه .

[ما استعملت في غالب الأحوال   إلا وعطفها أتى في التالي]

الثالث : أنها لا تستعمل غالبًا إلا معطوفًا عليها ، كقوله :

٣١٠ – عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا   كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الْجُهْدُ [٨]

---

(١) انظر كتاب الإيمان من صحيح مسلم ، والترمذي كتاب جهنم وكتاب صفة القيامة ، فهي كناية عن غير العدد .

(٢) أي كناية عن العدد .

(٣) فكذا وكذا مفعول به لقبضت مبني على السكون في محل نصب ، ودرهمًا تمييز منصوب بالفتحة .

(٤) قال في التسهيل (١٢٥) « وقل ورود كذا مفردًا ومكررًا بلا واو ، وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقًا ولا بالإضافة خلافًا للكوفيين » .

(٥ ، ٦) من نظائرهن : هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح الذي ليس بمكني عنه كمائة ثوب ، وثلاثة أبواب وغير ذلك .

(٧) انظر شرح الأشموني (٦٣٨/٣) والنقل صريح فيه .

(٨) البيت شاهد على أن كذا لا تستعمل غالبًا إلا معطوفًا عليها ، وهو لم يعرف قائله ، والجهد المشقة ، ولطفًا : تمييز ، ونعمى مفعول ثان ، انظر شواهد السيوطي رقم (٣٠٢) ، والعيني (٤٩٧/٤) ، والتصريح (٢٨١/٢) ، والهمع (٢٥٦/١) ، وشرح الأشموني (٦٣٨/٣) ، وهو من الطويل .

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا « كذا درهمًا » ولا « كذا كذا درهمًا » وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل [١] .

[وحرف كلا قيل بالتركيب	والبسط للزجر لدى اللبيب
لذا أجازوا الوقف قالوا أن يرد	في سورة مكية وما عهد
ووردت ولانزجار قد أتى	لها ومن ذا رد من قد أثبتا]

(كلا) مركبة [٢] عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية ، قال : وإنما شُدِّدَتْ لامُهَا لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هي بسيطة [٣] .

وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأَكْثَرِ البصريين حرف [٤] معناه الرَّدع والزَّجْرُ ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبدًا الوقْف عليها ، والابتداء بما بعدها [٥] ، وحتى قال جماعة منهم ، مَتَى سمعتَ كلًّا في سورة فاحكم بأنها مكية [٦] ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ؛ لأن أكثر العتو كان بها ، وفيه نظر [٧] ؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها ، لا من غَلَبته ، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتُو سابق ، ثم لا يظهر معنى الزجر [٨] في كلًّا المسبوقة بنحو ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [٩] ﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [١٠] و ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [١١] وقولُهم المعنى : انْتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله ، وبالبعث ، وعن العَجَلة بالقرآن ، تعسُّف [١٢] ، إذ لم يتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد ، ولطول الفصل في الثالثة [١٣] بين كلًّا وذكر العَجَلة .

---

(١) أي بدون تكرار ولا عطف ،وقد نقلنا نص التسهيل في ذلك .

(٢) ركبت ، وإنما شددت لامها مع لا النافية - ليست مشددة - لتقوية معناها وهو الزجر والوعيد بقوة ؛ لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى غالبًا .

(٣) أي غير مركبة وضعت هكذا على الصيغة المذكورة .

(٤) انظر كتاب العين (٥/٤٠٧) والكتاب (٢/٣١٢) ، وشرح الرضي (٤/٤٧٨) .

(٥) قال ابن منظور (اللسان . كلا) وقال الأخفش : معنى كلا : الردع والزجر ، قال الأزهري : وهذا مذهب سيبويه ، وإليه ذهب الزجاج في جميع القرآن .

(٦) أي نزلت في مكة ؛ لأنها ردع وزجر للمشركين .

(٧) أي غير مسلم ما ذهب إليه هؤلاء .

(٨) أي فلا زجر في آية (٨) من سورة الانفطار .

(٩) وبعدها ﴿ كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴾ .

(١٠) وكذلك لا زجر في الآية (٦) من المطففين وبعدها : ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ﴾ .

(١١) [القيامة : ١٩] وبعدها ﴿ كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ ﴾ .

(١٢) فلا نفي ولا زجر ، وإنما المعنى كما ذكره ابن هشام أي انته عما سبق .

(١٣) أي في سورة القيامة .

وأيضًا فإن أول ما نزل خمس آياتٍ من أول سورة العلق ثم نزل ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ (١) فجاءت في افتتاح الكلام ، والواردُ منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعًا كلُّها في النصف الأخير .

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومَن وافقهما (٢) أنَّ معنى الرَّدع والزَّجْر ليس مستمرًّا فيهما ، فزادوا فيها معنى ثانيًا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، **ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال ، أحدها** : للكسائي ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى (٣) حقًّا ، **والثاني** : لأبي حاتم ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى ألا الاستفتاحية (٤) ، **والثالث** : للنَّضْرِ بن شميل والفراء ومَنْ وافقهما ، قالوا : تكون حرف جواب بمنزلة (٥) إي ونَعَمْ ، وحملوا عليه ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ (٦) فقالوا : معناهُ إي والقمر .

وقولُ أبي حاتم عندي أولى من قولهما ؛ لأنه أكثر اطرادًا ، فإنَّ قول النَّضْرِ (٧) لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي ، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ (٨) ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ ﴾ (٩) ، ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ (١٠) لأن أنَّ تكسر بعد ألا الاستفتاحية ، ولا تكسر بعد حقًّا ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم (١١) ، وأما قولُ مكي إن « كلًّا » على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقًّا فبعيدٌ (١٢) لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية (١٣) قليلٌ ، ومخالفٌ

---

(١) [العلق : ٦] .

(٢) انظر معجم الأدباء (٢٢٥/٩) ، والعين (٤٠٧/٥) ، ومعاني الحروف للرماني (١٢٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١٦/٩) وشرح الرضي (٤٧٨/٤) .

(٣ – ٥) انظر كتاب معاني الحروف للرماني (١٢٢) ، وشرح الكافية لابن جماعة (٥٠٩) ، والدر المصون (٦٣٧/٧) .

(٦) [المدثر : ٣٢] .

(٧) هو النضر بن شميل (ت : ٢٠٢هـ) بصري ولي قضاء مرو ، عالم في اللغة والحديث وأيام العرب ، اتصل بالمأمون وكانت له مكانة عنده ، وآية المؤمنين رقم (١٠٠) ، والشعراء (٦١ ، ٦٢) فلا تكون فيهما بمعنى نعم وإي .

(٨) [المطففين : ١٨] ﴿ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ .

(٩) [المطففين : ٧] ﴿ لَفِى سِجِّينٍ ﴾ .

(١٠) [المطففين : ١٥] .

(١١) كتفسير كلًّا بإلًّا على ما قال أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني البصري (ت : ٢٤٨هـ) وهو من العلماء في الشعر واللغة وله كتب كثيرة . الأعلام (١٤٣/٣) وبأي ونعم على ما قال النضر والفراء ، أولى من تفسير حرف باسم كتفسير الكسائي كلا بمعنى حقًّا حتى تتناسب المعاني الجزئية كقول الجمهور كلا حرف معناه الردع والزجر .

(١٢) لأن فيه تفسير حرف باسم .

(١٣) لأن الأصل عدم الاشتراك وبخاصة إذا تباين نوعا المعنيين .

للأصل ، ومُخوِجٌ لتكلف [١] دعوى علة لبنائها ، وإلا فلم لا نُوّنَتْ [٢] ؟ .

وإذا صَلَح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين ، والأرْجَحُ حَمْلُها على الردع [٣] لأنه الغالب فيها ، وذلك نحو ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝ كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾ [٤] ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ۝ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ [٥] .

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ [٦] لأنَّها لو كانت بمعنى حقًّا لما كسرت همزة إنَّ ، ولو كانت بمعنى نَعَمْ لكانت للوَعْد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال : « أكرم فلانًا » فتقول : « نعم » ونحو ﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [٧] وذلك لكسر إن ، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق .

وقد يمتنع كونها للزجر نحو ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ [٨] إذ ليس قبلها ما يصح رَدُّه .

وقولُ الطبري [٩] وجماعة : إنه لما نزل عَدَد خَزَنة جهنم ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ قال بعضهم : اكْفُوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر ؛ فنزل ﴿ كَلَّا ﴾ زجرًا له قولُ متعسف [١٠] ، لأن الآية لم تتضمن ذلك .

[ووردت في آية منونه   وخرجوها مصدرا عِ سننه]

تنبيه – قرئ [١١] ﴿ كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ [١٢] بالتنوين ، إما على أنه مصدر كَلَّ إذا

---

(١) وهي مشابهة كلًّا الاسمية لكلا الحرفية لفظًا ومعنى .
(٢) تنوين التمكين مع عدم تكرارها وهو شاذ .
(٣) كما قال الجمهور .
(٤) [مريم : ٧٨، ٧٩] ﴿ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴾ .
(٥) [مريم : ٨١، ٨٢] ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ .
(٦) [المؤمنون : ١٠٠] ﴿ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ .
(٧) [الشعراء : ٦١، ٦٢] ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ... ﴾ .
(٨) [المدثر : ٣١، ٣٢] .
(٩) انظر مفاتيح الغيب (٨٤٦/١٥ ، ٨٤٧) « قال المسلمون : ويحَكُم لا تقاس الملائكة بالحدادين » .
(١٠) لأن الآية لم تذكر سبب النزول ، والتي للردع لابد أن يتقدمها صراحة ما يصح رده .
(١١) انظر المحتسب وهي قراءة أبي نهيك (٤٥/٢) .
(١٢) [مريم : ٨٢] .

أعْيًا ، أي كلُّوا في دعواهم وانقطعوا ، أو من الكل وهو الثقل ، أي حملوا كَلًّا ، وجوز الزمخشري كونه حرفَ (١) الردع ونُوِّنَ كما في ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ (٢) وردَّه أبو حيان (٣) بأن ذلك إنما صَحَ في ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ لأنه اسم أصْله التنوين فَرُجِعَ به إلى أصله للتناسب ، أو على لغة مَنْ يصرف ما لا ينصرف مطلقًا ، أو بشرط كونه مفاعل أومفاعيل ، اهـ .

[وجوز الزمخشري أنه حرف له الردع وحقق وهنه]

وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك ، بل جوزكون التنوين بدلًا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية (٤) ، ثم إنه وَصَل بنية الوقف ، وجزم بهذا الوجه في ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ (٥) وفي قراءة بعضهم ، ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ (٦) بالتنوين ، وهذه القراءة مُصَحِّحَةٌ لتأويله في كلا (٧) ، إذ الفعل ليس أصله التنوين .

[كأنَّ تركيب لها قل يا فتى كذاك قد قال به من أثبتا
قيل محل الكاف فيما علما في خبر للاهتمام قدما
جر لما الكاف عليه دخلا وامنع تعلقه فيما قد جلا
عامله ليس له يقدر ولا له زيادة وشهروا
عن بعضهم اسمية للكاف وليس ذا يذكر في خلاف]

(كأنَّ) : حرفٌ مركب عند أكثرهم ، حتى ادَّعَى ابن هشام وابن الخباز الإجماع (٨) عليه ، وليس كذلك قالوا : والأصل في « كأنَّ زَيدًا أسد » إن زيدًا كأسدٍ ، ثم قُدِّم حرفُ

(١) الكشاف (٤٢٢/٢) .

(٢) [الإنسان : ٤] ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ وهذا القراءة في الكشاف الصفحة السابقة (٢٤٢/٤) .

(٣) البحر المحيط (٣٩٤/٨) .

(٤) المسمى بتنوين الترنم الذي يأتي في الاسم والفعل والحرف ، ولا يجوز حمل القرآن على ذلك فالأولى أن يكون « كلًّا » مصدر كلَّ إذا أعياه ثقل فهو اسم معرب تنوينه للتمكين .

(٥) [الإنسان : ١٥، ١٦] ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ قال في الكشاف (١٦٩/٤ ، ١٧٠) « وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق ، لأنه فاصلة ، وفي الثاني لاتباعه الأول » .

(٦) [الفجر : ٤] .

(٧) أي قراءة « يسرٍ » بالتنوين تقوي التأويل في « كلًّا » بالتنوين .

(٨) على أن كأنَّ مركبة ، ولكن بعضهم يرى أنها بسيطة .

التشبيه اهتمامًا به ، ففتحت همزة أنَّ لدخول الجار عليه ، ثم قال الزجاج [(١)] وابن جني : ما بعد الكاف جر بها .

قال ابن جني : وهي حرف لا يتعلق بشيء ، لمفارقته الموضِعَ الذي تتعلق فيه بالاستقرار ، ولا يقدر له عامل غيره ، لتمام الكلام بدونه ، ولا هو زائد ، لإفادته التشبيه ، وليس قولُه بأبْعَدَ من قول أبي الحسن [(٢)] : إن كاف التشبيه لا تتعلق دائمًا .

ولما رأى الزجاج أن الجارَّ غيرَ الزائد حَقُّه التعلقُ قَدَّرَ الكاف هنا اسمًا بمنزلة مثل ، فلزمه أن يقدر له موضعًا ، فقدَّره مبتدأ ، فاضطر إلى أن قَدَّرَ له خبرًا لم يُنْطَقْ به قطُّ [(٣)] ، ولا المعنى مُفْتَقِر إليه [(٤)] ، فقال : معنى « كأنَّ زيدًا أخوك » مثلُ أُخُوَّةِ زيدٍ إياك كائن .

وقال الأكثرون : لا موضع لأنَّ [(٥)] وما بعدها ، لأن الكاف وأنَّ صارا بالتركيب كلمة واحدة ، وفيه نظر [(٦)] ، لأن ذاك في التركيب الوضعي ، لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي .

والمخلِّص عندي من الإشكال أن يُدعَى أنها بسيطة ، وهو قول [(٧)] بعضهم .

وفي شرح الإيضاح لابن الخباز [(٨)] : ذهَبَ جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب ، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح ، وإلا لكان الكلامُ غير تام ، والإجماعُ على أنه تام ، اهـ . وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصًا .

[وذكروا لها معان أربعه شكًّا وتحقيقًا وتشبيه معه]

وذكروا لكأنَّ أربَعَةَ معان :

أحدها : وهو الغالب عليها ، والمتفق عليه – التشبيه ، وهذا المعنى أطلقه [(٩)] الجمهور لكأنَّ ،

---

(١) اتفق الزجاج وابن جني على أن الكاف جارة لما بعدها ثم اختلفا فابن جني يرى أنها حرف جر نقل من مكانه وليس له عامل غيره ولا زائد ، والزجاج رأى أنه اسم بمنزلة مثل .

(٢) يرى الأخفش أنها حرف جر أصلي للتشبيه ولا يتعلق به ، وهذا بعيد جدًّا .

(٣) لم يسمع أن العرب نطقت به قط ، فهي دعوى بلا دليل .

(٤) وذلك لأن « أن » المفتوحة تسبك بمصدر يتم به المعنى .

(٥) لأن « كأن » كلمة واحدة فلا تجزأ .

(٦) يظهر أن اعتراض ابن هشام غير دقيق فـ « كأن » تركيب وضعي وضعه الواضع للتشبيه تعمل عمل إنَّ ، غاية الأمر أنها مركبة في الأصل ، مثل : قال أصلها قول . فالحق ما قاله الأكثرون .

(٧) فهي بسيطة ، يستبعد به كلام ابن جني والزجاج والتنظير .

(٨) أي لطول الحرف بالتركيب لـ « الكاف » مع « أنَّ » حدث ثقل بهذا التركيب فخفف بالفتح .

(٩) فجعلوها للتشبيه مطلقًا سواء أكان خبرها جامدًا أم مشتقًّا .

وزعم جماعة منهم ابن السِّيد البَطْلَيُوسِيُّ أنه لا يكون إلا إذا كان خبرُها اسمًا (١) جامدًا نحو « كأنَّ زَيدًا أسَدٌ » بخلاف « كأنَّ زيدًا قائم ، أو في الدار ، أو عندك ، أو يقوم » فإنها في ذلك كله للظنِّ .

٢ - **والثاني** : **الشك والظن** ، وذلك فيما ذكرنا ، وحمل ابن الأنباري عليه « كأنَّكَ بالشتاء مُقبِلٌ » أي أظنه مقبلًا (٢) .

٣ - **والثالث** : **التحقيق** ، ذكره الكوفيون والزجاجي ، وأنشدوا عليه :

٣١١ - فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كأنَّ الأرْضَ لَيسَ بِهَا هِشَامُ (٣)

أي لأن الأرض ، إذ لا يكون تشبيهًا ، لأنه ليس في الأرض حقيقة .

فإن قيل : فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل ؟

قلت : من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤال عن العلة مقدر ، ومثله ﴿ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ (٤) .

وأجيب بأمور : **أحدها** : أن المراد بالظرفية الكَونُ (٥) في بَطْنها ، لا الكَونُ على ظهرها ، فالمعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دَفْن هشام فيه ، لأنه لها كالغيث .

الثاني : أنه يحتمل أن هشامًا قد خَلَّف من يسدُّ مسدَّه ، فكأنه لم يمت (٦) .

الثالث : أن الكاف للتعليل ، وأنَّ للتوكيد ، فهما كلمتان لا كلمة (٧) ، ونظيره ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ (٨) أي أعجب لعدم فلاح الكافرين .

[كذاك تقريب وفي إعرابها أتى لهم خلف روى وما وهى]

---

(١) حتى يتحقق فيها معنى التشبيه نحو كأنَّ ليلى قمر ، فإن كان الخبر مشتقًّا أفادت معنى الظن نحو : كأن زيدًا فاهمٌ وكذلك إن كان فعلًا أو شبه جملة نحو : كأن زيدًا في الكلية أو معك أو يجتهد . وهذا حق .

(٢) فكأن في هذا المثال للشك والظن ، عند ابن الأنباري ، والفارسي يجعلها للتقريب والكاف حرف خطاب ، والباء حرف جر زائد ، ومقبل خبر كأن ، ويرى الرضي أن الكلام على حذف مضاف أي رجل مقبلٌ وعليه فكأن باقية للتشبيه .

(٣) البيت للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة ، وهو من بحر الوافر ، وانظر السيوطي رقم (٣٠٣) ، والهمع (١٣٣/١) ويس (١٣٢/٢) واللسان « فتم » والمعنى : أن أرض مكة ارتعدت من عظمة هشام بدفنه فيها .

(٤) [الحج : ١] .

(٥) أي جوف أرض مكة التي تدفن فيه الأموات ؛ أي ارتعد وفزع من عظمة هشام حيث حل فيه لا سطح أرضها .

(٦) فساغ التشبيه ؛ لأن له ولدًا قائمًا مقامه ، ففيه رثاء للميت ومدح لبنيه الذين خلفوه .

(٧) فالمعنى : لعدم هشام بها ، ثم ركب مع « أن » فالتركيب وضعي لا طارئ عند الإسناد .

(٨) [القصص : ٨٢] وقد سبق .

٤ - **والرابع** : التقريب ، قاله الكوفيون [١] ، وحمَلوا عليه « كأنك بالشتاء مقْبل ، وكأنك بالفَرَج آتٍ ، وكأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تَزَل » وقول الحريري :

٣١٢ - * كأنّي بِكَ تَنحَط [٢] *

[والكاف للخطاب قالوا ينسب — والباء زيد في اسمها إذ يعرب
أو زيد با كاف لكفها على — عمل ذا بمثل وقد جلا
إن لم يكف فانصبن للأول — وارفع لتاليها على المعول]

وقد اختلف في إعراب ذلك ، فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة في اسم كأنّ ، وقال بعضهم : الكافُ اسم كأن .

وفي المثال الأول حذْفُ مضاف ، أي كأن زمانك مقبل بالشتاء ، ولا حَذْف في « كأنك بالدنيا لم تكن » بل الجملة الفعلية خبر ، والباء بمعنى في ، وهي متعلقة بتكن ، وفاعل تكن ضمير المخاطب [٣] ، وقال ابن عصفور : الكاف والباء في كأنك وكأني زائدتان كافتَانِ لكأن عن العمل كما تكفها ما ، والباء زائدة في المبتدأ [٤] ، وقال أبو عمرو [٥] : المتصل بكأنَّ اسمُها ، والظرف خبرها ، والجملة بعده حال ، بدليل قولهم « كأنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ » بالواو ، ورواية بعضهم « ولم تكن ، ولم تزل » بالواو ، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [٦] وكحتى وما بعدها في قولك : « ما زلت بزيد حتى فَعَلَ » وقال المطرزي [٧] : الأصل كأني أبصرك تنحط ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء .

[ونصبها الجزأين مما يسند — كنصب أن لهما وأنشدوا
كأن أذنيه إذا تشوفا — قادمة أو قلما محرفا]

---

(١) أي قرب الزمن لا التشبيه والأمثلة تدل على التقريب . انظر الجنى الداني (٥٧٣) « وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل » كلام الحسن البصري .

(٢) هذا صدر بيت للحريري من مقاماته المعروفة وهو مُوَلَّد لا يستشهد بكلامه ، تنحط : تنحدر من أعلى إلى أسفل أي من ظهر الأرض إلى أسفلها بعد الموت . تنغط : تغوص السَّمّ : الثقب الضيق .
وتمامه (أبى اللحد وتنغط . ٠ . وقد أسلمك الرهط . ٠ . إلى أضيق من سم) . دسوقي (٢٠٥/١) .

(٣) هذا على القول بأن تكن تامة تكتفي بمرفوعها .

(٤) وهو المقترن بالباء مثل بالشتاء ، بالدنيا إلخ .

(٥) ابن العلاء زيان بن عمار (ت : ١٥٤هـ) بصري ، وأحد القراء السبعة وإمام في اللغة والأدب .

(٦) [المدثر : ٤٩] .

(٧) هو ناصر بن عبد السيد (ت : ٦١٠هـ) برع في اللغة والنحو والفقه من خوارزم وأخذ عن الزمخشري .

مسالة : زعم قوم أن كأنَّ قد تنصب الجزأين ، وأنشدوا :

٣١٣ - كأنَّ أُذْنَيهِ إذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أو قَلَمًا مُحَرَّفَا (١)

فقيل : الخبر محذوف ، أي يَحْكيان (٢) ، وقيل : إنما الرواية « تخال أذنيه » وقيل : الرواية « قَادِمَتا أو قَلَما مُحَرَّفا » بألفات غير منونة ، على أن الأسماء مُثنَّاة ، وحذفت النون للضرورة (٣) ، وقيل : أخطأ قائله ، وهو أبو نخيلة ، وقد أنشده بحضرة الرشيد فَلَحَّنَهُ أبو عمرو والأصمعي ، وهذا وَهم (٤) ؛ فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد .

[كل أتي مستغرق الأفراد منكرات جئن في تعداد
ذا الحكم للمعرف المجموع وجزء المفرد في التنويع
فإن أضيف كل للمنكر فاستغرق الأفراد في المسطر
واستغرق الأجزا إذا أضفتها إلى معرف فحقق ما لها
وهاهنا الأصل لها قد خلطا فكن على الحذر كي لا تخبطا
وباعتبار ما قبيلها وما بعيدها أربعة فلتعلما]

(كل) : اسم موضوع لاستغراق (٥) أفراد المُنَكَّر ، نحو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ ﴾ (٦) والمعرف المجموع نحو ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ (٧) وأجزاء المفرد المعرف نحو « كُل زيدٍ حَسَنٍ » فإذا قلت « أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيدٍ » كانت لعموم الأفراد ، فإن أَضَفْتَ الرغيف إلى زَيد صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد .

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو (٨) وابن ذَكْوان ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ (٩) بترك تنوين (قلب) تقديرُ كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزاء

---

(١) البيت من الرجز للعماني ، وقيل : لأبي نخيلة الحماني ، وانظر شواهد السيوطي (٢/٥١٥ ، ٥١٦) ومعجم شواهد العربية (٥٠٢) وتشوفا : تطاول .

(٢) وعلى ذلك فلم تنصب كأنَّ الجزأين .

(٣) حذفت نون المثنى فيهما عند الجمهور بخلاف الكسائي فيجيز الحذف لضرورة الشعر لعدم الإضافة .

(٤) قال السيوطي (٢/٥١٦) (أنشده العماني في صفة فرس فقال الرشيد : دع « كأن » وقل : تخال أذنيه حتى يستوي الشعر) . قال ابن هشام : وهذا خطأ ؛ لأن أبا عمرو مات قبل الرشيد .

(٥) كل : وضعت لاستغراق الأفراد وشمول جميعها في الحكم فردًا فردًا إذا كان مدخولها نكرة أو معرفًا مجموعًا .

(٦) [آل عمران : ١٨٥، الأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧] .

(٧) [مريم : ٩٥] .

(٨ ، ٩) [غافر : ٣٥] وقراءة الحج ابن ذكوان هو عبد الله بن أحمد بن بشر (ت : ٢٤٢هـ) مجمع قراء الشام ، وهو من طرق عبد الله بن عامر في قراءته . وانظر السبعة (صـ٥٧٠) « قرأ أبو عمرو وحده بتنوين قلب ، وقرأ الباقون « على كل قلب متكبر » مضافًا .

القلب .

[فباعتبار ما قبيلها أتت نعتًا لنكر أو معرف جرت

تدل في معرف على الكمال أضف لظاهر وجوبًا ذا يقال]

وترد كل – باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها (١) – على ثلاثة أوجه ، فأما أوجهها باعتبار ما قبلها .

١ – **أحدها** : أن تكون نعتًا لنكرة أو معرفة ؛ فتدل على كَمالِهِ ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظًا ومعنى ، نحو « أطعمنا شاة كل شاة (٢) » وقوله :

٣١٤ – وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ (٣)

[وأكـدت مـعـرفـة ونـكـره جرت كلامًا فيهما قد حرره]

٢ – **والثاني** : أن تكون توكيدًا لمعرفة ، قال الأخفش والكوفيون : أو لنكرة محدودة (٤) ، وعليهما ففائدتها العمومُ ، وتجب إضافتُها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ (٥) قال ابن مالك : وقد يخلفه (٦) الظاهر كقوله :

٣١٥ – كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ (٧)

وخالفَه أبو حيان ، وزعم أن « كل » في البيت نعتٌ مثلُها في « أطعمنا شاة كل شاة » وليست توكيدًا ، وليس قوله بشيء ؛ لأن التي يُنْعتُ بها دالة على الكمال ، لا على عموم الأفراد (٨) .

ومن توكيد النكرة بها قولُه :

---

(١) بالنظر لما قبلها النظر الشائع أو ما بعدها كذلك .

(٢) فـ (نا) مفعول به أول وشاة مفعول ثان والفاعل ضمير مستتر وكل صفة لشاة أي كاملة .

(٣) البيت من الطويل للأشهب بن رميلة النهشلي أو لحريث بن مُخفِّض ، وانظر السيوطي رقم (٣٠٥) ، والكتاب (٩٦/١) والخزانة (٥٠٧/٢) ، والعيني (٤٨٢/١) ، والمؤتلف والمختلف (٣٢ ، ٣٣) ، وابن الشجري (٣٠٧/٢) ، والذي : أصله الذين فحذفت النون للضرورة ، حانت : هلكت هدرًا ، فلج : موضع قرب البصرة . كل القوم : الكاملون في صفة القوة وهذا هو الشاهد .

(٤) مثل حضر القوم جميعهم ، وصُمت شهرًا كله . (٥) [الحجر : ٣٠] .

(٦) انظر التسهيل (١٦٤) قال « وقد يستغنى ... وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره » .

(٧) البيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه (٢٢٢) ، وفي ديوان كثير أيضًا (١٩٦/٢) والأغاني (١١٣/١) والأمالي (١٩٥/١) والسيوطي برقم (٣٠٦) ، واستشهد به ابن مالك على إضافة « كل » إلى اسم ظاهر ، وخالفه أبو حيان وزعم أن « كل » نعت وليست توكيدًا .

(٨) كل الدالة على الكمال هي التي ينعت بها فإن دلت على عموم الأفراد كانت للتوكيد .

٣١٦ - نَلْبَثُ حولًا كاملًا كُلَّهُ   لَا نَلْتَقِي إلَّا عَلَى مَنْهَجِ [١]

وأجاز الفراء والزمخشري أن تُقْطع « كل » المؤكد بها عن الإضافة لفظًا تمسكًا بقراءة بعضهم (إنا كلًّا فيها) [٢] وخَرَّجها ابن مالك على أن (كلًّا) حال [٣] من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين : تقديم الحال على عامله الظرفي ، وقَطْع كل عن الإضافة لفظًا وتقديرًا لتصير نكرة فيصح كونه حالًا ، والأَجْوَدُ أن تقدر كلًّا بدلًا من اسم إنَّ ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لأنه مفيد للإحاطة مثل « قمتم ثلاثة [٤] » .

[وقد أتت من بعدها الفواصل   أفرد وصف كل إليه ناقل]

٣ - والثالث : ألا تكون تابعة ، بل تالية للعوامل ؛ فتقع مضافة إلى الظاهر نحو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [٥] وغير مضافة نحو ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [٦] .

[وباعتبار ما بعيدها ذكر   إضافة لظاهر كما اشتهر]

وأما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها :

١ - الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو « أكرمْتُ كلَّ بني تميم » .

[كذا لمضمر على ما ذكرا   وحذفه أتى على ما حررا]

٢ - الثاني : أن تضاف إلى ضمير محذوف ، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها ، ووجهه أنهما سيان في امتناع التأكيد بهما ، وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم « كل » في قوله تعالى : ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾ [٧] أحسن من تأخيرها ، لأن التقدير كلهم ، فلو أخرت

(١) البيت من الرجز للعرجي وهو في ديوانه (٢٠) ، والأغاني (١/٤٠٧) ، والسيوطي رقم (٣٠٧) . والعرجي هو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ﷺ ، وهو من شعراء قريش الغزليين كعمر بن أبي ربيعة .
والشاهد فيه : توكيد النكرة المحدودة وهي حولًا كاملًا .

(٢) [غافر : ٤٨] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴾ والقراءة ثابتة في الكشاف (٣/٣٧٤) .

(٣) وهو « فيها » وهذا غير جائز ؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة .

(٤) فكلًّا بدل من نا في إنا ، وصحت ؛ لأنها تفيد الإحاطة والشمول .

(٥) [المدثر : ٣٨] .

(٦) [الفرقان : ٣٩] ﴿ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾ وخلاصة أقوال العلماء في إعراب (إنا كلًّا فيها) يرى الزمخشري الكشاف (٣/٣٧٤) أن كلًّا توكيد للضمير الواقع اسم إنَّ ولا يجوز أن تكون حالًا ، ويرى ابن مالك جواز أن تكون حالًا من ضمير فيها ويرى ابن هشام جودة البدل فيها من اسم إنَّ ، ومنع ذلك سيبويه والمبرد ، ولا مانع لأن الإحاطة فيها ظاهرة مثل : قمتم ثلاثتكم فهذه بدل من التاء في قمتم ، وانظر الدسوقي (١/٢٠٧) .

(٧) تذكرة أبي الفتح بن جني من كتبه ، وهي التذكرة الأصبهانية ، والآية من سورة الأنعام (٨٤) . ففي كتاب التذكرة أن الأولى في (كلا) المقطوعة تقديمها على العامل ، وقد عمل فيه فهو تأكيد مع زيادة فائدة .

لباشرت العامل مع أنها في المعنى مُنَزَّلة منزلَةَ ما لا يباشره (١) ، فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ .

٣ - **الثالث** : أن تُضَاف إلى ضمير ملفوظ به (٢) ، وحكمها ألا يعمل فيها غالبًا إلا الابتداء ، نحو ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كلَّه لِلَّهِ ﴾ (٣) فيمن رفع كلًّا ، ونحو ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾ (٤) لأن الابتداء عامل معنوي ، ومن القليل قولُه :

٣١٧ - * فَيَصْدُرُ عَنْها كلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ (٥) *

ولا يجب أن يكون منه قول علي ﷺ :

٣١٨ - فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَى كانَ كُلُّنا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتُّقَى (٦)

بل الأولى تقدير كان ثانية .

* * *

(١) كل التي يؤكد بها لا تباشر العامل فكذلك كل التي بمعناها .

(٢) بهذه الحال هي مؤكدة والغالب ألَّا تعمل فيها إلا الابتداء .

(٣) [آل عمران : ١٥٤] . (٤) [مريم : ٩٥] وقد سبقت .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل وصدره [يميد إذا مادت عليه دلاؤهم] عزاه ناظر الجيش في شرح التسهيل لكثير عزة وانظر السيوطي رقم (٣٠٨) يميد : يتحرك : دلاؤهم : أوعيتهم التي يستخرج بها الماء والناهل : الريان والعطشان من الأضداد .

(٦) البيت من الطويل قيل لعلي بن أبي طالب على خلاف في ذلك ، وهو في السيوطي رقم (٣٠٩) والبيت ليس من القليل الذي أضيف فيه كل إلى ضميره بل يحتمل أن يكون كل اسم كان أو كل مبتدأ وكان ثانية . وتبينا : أي علمنا علمًا بينًا ، والتقى اجتناب المعاصي أو فعل الحسنات وترك السيئات .

فصل

[وحكمها التذكير والإفراد　　　وحالها ما بعدها يراد]

اعلم أن لفظ « كل » حكمهُ الإفرادُ والتذكير ، وأن معناها [١] بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير :

أ – مفردًا مذكرًا ، في نحو ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [٢] ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾ [٣] وقول أبي بكر وكعب ولبيد ﷺ :

٣١٩ – كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ　　　وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ [٤]

٣٢٠ – كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ　　　يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ [٥]

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ　　　وَكُلُّ نَعِيمٍ لَامَحَالَةَ زَائِلُ [٦]

وقول السموأل :

٣٢١ – إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ　　　فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ [٧]

ب – ومفردًا مؤنثًا ، في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [٨] ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [٩] .

جـ – ومثنى في قول الفرزدق :

---

(١) فالذي يحدد المعنى هو المضاف إليه نوعًا وعددًا .

(٢) [القمر : ٥٢] .

(٣) [الإسراء : ١٣] ﴿ ... فِى عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ .

(٤) البيت من الرجز للحكم بن يسار أو حكيم النهشلي وهو في السيوطي (٣١٠) وابن يعيش (٥٠/٦ ، ٥٥) والخصائص (٣٦٨/١) ومعجم شواهد العربية (٥٢٨) . أدنى : أقرب ، مصبح : يوجد في أهله صباحًا .

(٥) البيت من البسيط لكعب بن زهير في قصيدته المشهورة بانت سعاد ، وانظر السيوطي (٣١١) والحدباء : الأحدب المرتفع ، والمراد بالآلة : النعش ، وكل منهما يحدد معناهما المضاف إليه .

(٦) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة ﷺ وهو في ديوانه (٢٥٦) ، وفي ابن يعيش (٧٨/٢) ، والتصريح (٣٩/١) والهمع (٢٣/١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣) ، وشرح الأشموني (٢٨/١ ، ١٦٤/٢) ويس (٣٥٥/١) .

(٧) البيت من الطويل للسموأل وهو في ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٠) وقد أضاف « كل » في البيتين إلى مفرد مذكر والبيت في ديوانه (٩٠) والسموأل بن عاديا شاعر يهودي ، واللؤم : عدم الكرم وقيل : كل صفة ذم .

(٨) [المدثر : ٣٨] ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ هذا محل الشاهد ، فمعنى كل مفرد مؤنث على حسب ما أضيفت إليه أما « رهينة » فليس بمؤنث لرهين لتأنيث النفس ؛ لأنه لو قصد الوصف لقيل : رهين ؛ لأن فعيلًا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث بل هو اسم بمعنى الرهن فالتاء للنقل من الوصفية للاسمية ، دسوقي (٢٠٨/١) .

(٩) تقدم ذكره وأنها في [آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧] .

٣٢٢ – وَكُل رَفِيقَي كُلِّ رَحْلٍ – وَإنْ هُمَا تَعَاطى الْقَنَا قَوْمًا هُمَا – أَخَوَانِ (١)

وهذا البيت من المشكلات لفظًا (٢) ومعنى وإعرابًا ، فلنشرحه .

قوله « كل رَحْلٍ » كل هذه زائدة ، وعكسه حذفها في قوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ (٣) فيمن أضاف ، ورَحْل : بالحاء المهملة ، وتعاطى : أصله « تعاطَيَا » فحذفت لامه للضرورة ، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن (٤) قال :

٣٢٣ – * لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا (٥) *

إذا قيل : إن « خَظَاتَا » فعل وفاعل ، أو الألف من « تَعَاطَى » لامُ الفعلِ ، ووحّد الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين ، بل هما كثير كقوله تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ (٦) ثم حمل على اللفظ ، إذ قال « هما أَخَوَان » كما قيل ﴿ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ وجملة « هما أَخَوَان » خبر كل ، وقوله : « قومًا » إمَّا بدل من الْقَنَا لأن قومهما من سببهما إذ معناها تقاومهما ، فحذفت الزوائد ، فهو بدل اشتمال ، أو مفعول لأجله ، أي تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر ، أو مفعول مطلق من باب ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ (٧) لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما .

ومعنى البيت أن كل الرفقاء في السفر إذا اسْتُقْرُوا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة ، وإن تعاطي كل واحد منهما مُغَالبة (٨) الآخر .

د – ومجموعًا مذكرًا في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ (٩) وقول لبيد :

---

(١) البيت للفرزدق من الطويل في ديوانه (٨٧٠) ، وفي السيوطي رقم (٣١٤) ، والعيني (٧٤/١) ، والدرر (٢١٧/١) وقد أضاف « كل » إلى مثنى رفيقي .

(٢) المشكلات لفظًا في زيادة « كل » وإفراد تعاطي ونصب قومًا ، والإعراب أيضًا نصب قومًا وإفرادها .

(٣) [غافر : ٣٥] . (٤) أي لام . تعاطيا .

(٥) هذا صدر بيت لامرئ القيس وعجزه [كما أكب على ساعديه النمر] وهو في ديوانه (٩٨) والسيوطي (٣١٥) وخظاتا : من خظا يخظو إذا اكتنز لحمه . أو مثنى خظاة أي المكتنزة باللحم .

(٦) [الحجرات : ٩] ﴿ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ... ﴾ .

(٧) [النمل : ٨٨] ﴿ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ .

(٨) خلاصة إعراب هذا البيت المشكل وخلاصة إعراب البيت السابق : فكل الأولى : مبتدأ ، رفيقي : مضاف إليه مجرور بالياء ، وحذفت نونه للإضافة لرحل وكل الثانية زائدة ، ورحل مضاف إليه ، وإن : شرطية بعد الواو العاطفة ، وهما : فاعل لفعل محذوف يفسره تعاطى ، وأصله تعاطيا وحذف لامه للضرورة ، ووحده لأن المراد من تثنية رفيقي التكثير ، وخبر كل جملة هما أخوان وثناهما باعتبار اللّه ، وقومًا : بدل اشتمال من القنا المفعول لتعاطي أو مفعول لأجله أو مفعول مطلق كصنع اللّه ويرى السيوطي (٥٣٧) أن أخوان خبر كل والجملة معترضة « وإن هما تعاطى القنا قومًا هما » وفاعل تعاطي قومًا هما على الإضافة .

(٩) [المؤمنون : ٥٣ ، والروم : ٣٢] .

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم دُوَيهية تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ [١]

هـ - ومؤنثًا في قول الآخر :

٣٢٤ - وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الْخَطْبِ [٢]

ويروى :

* وكلُّ مصيباتٍ تُصِيبُ فإنها [٣] *

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه [٤] .

وهذا الذي ذكرناه - من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة - نص عليه ابنُ مالك [٥] ، وردَّه أبو حيان بقول عنترة :

٣٢٥ - جَادَتْ عَلَيهِ كُلُّ عَينٍ ثَرَّةٍ فتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ [٦]

فقال « تَرَكْنَ » ولم يقل « تركَتْ » ، فدل على جواز « كلُّ رَجُلٍ قائم ، وقائمون » .

والذي يظهر لي خلافُ قولهما ، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبةُ الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو « كُلُّ رَجُل يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ » أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة ؛ فإنَّ المراد أن كل فرد من الأعْيُنِ جاد ، وأن مجموع الأعين تركن ، وعلى هذا فتقول « جاد عليَّ كُلُّ مُحْسِنٍ فأغْنَاني » أو « فأغْنَوني » بحسب المعنى الذي تريده [٧] .

وربما جُمِعَ الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد ، كقوله :

٣٢٦ - * مِنْ كُلِّ كَومَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرْ [٨] *

وعليه أجاز ابنُ عصفور في قوله :

٣٢٧ - وَمَا كُلُّ ذِي لبٍّ بِمُؤْتِيك نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ [٩]

---

(١) تقدم ، وسيتكرر .

(٢) البيت من الطويل لقيس بن ذريح وهو في ديوانه (٦٦) ، وانظر السيوطي رقم (٣١٦) ، والهمع (٧٤/٢) ، والدرر (٩١/٢) الخطب : الألم والشدة .

(٣ ، ٤) رواية البيت الأولى كل مضافة إلى معرفة ، والأخرى مضافة إلى نكرة ، فكان المناسب تقديم الثانية ؛ لأنها محل الشاهد .

(٥) انظر التسهيل (صـ١٦٦) « قال : ويلزم اعتبار المعنى في خبر « كل » مضافًا إلى نكرة لا مضافًا إلى معرفة » .

(٦) البيت من الكامل لعنترة وهو في ديوانه (صـ١٤٥) ، والسيوطي (٣١٧) ، والسبع الطوال (٣١٢) « بكرثرة » جادت كل عين ثرة : جادت على البيت كل مطر ، حديقة : بستان . كالدرهم : أي في تدوير الماء حولها وبياض مائها .

(٧) فعلى حسب المراد من المضاف إليه إن أردت مفردًا فأفرد أو جمعًا فاجمع لتوافق المقصود .

(٨) البيت من الرجز ولا يعرف قائله ، وانظر السيوطي رقم (٣١٨) : والكوماء : الناقة العظيمة السنام .

(٩) البيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي أو مودود العنبري ، وانظر السيوطي رقم (٣١٩) ، والكتاب (٤٠٩/٢) ، =

أن يكون «مؤتيك» جمعًا حُذِفَتْ نونه للإضافة، ويحتمل ذلك قولُ فاطمة الخزاعية تبكي إخْوَتَهَا :

٣٢٨ – إخوتي لَا تَبْعَدُوا أَبَدًا وَبَلَى وَاللهِ قَدْ بَعِدُوا
كُلُّ مَا حَيٌّ وَإِنْ أَمِرُوا وارِدُو الْحَوضِ الذِي وَرَدُوا [1]

وذلك في قولها : «أمروا» فأما قولها : «وردوا» فالضمير لإخوتها ، هذا إن حملت الحي على نقيض الميت وهو الظاهر ، وإن حملته على مُرَادف القبيلة فالجمع في «أمروا» واجب [2] مثله في ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [3] وليس من ذلك ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾ [4] لأن القرآن لا يُخَرَّجُ على الشاذ ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة ، ونظيره الجمع في قوله تعالى : ﴿ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ﴾ [5] ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ [6] فليس الضامر مفردًا في المعنى لأنه قَسيم الجمع وهو ﴿ رِجَالًا ﴾ بل هو اسم جمع كالجامِلِ والْبَاقِرِ أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر ونظيره ﴿ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ [7] فإن ﴿ كَافِرٍ ﴾ نعت لمحذوف مفرد لفظًا مجموع معنى أي أول فريق كافر ، ولولا ذلك لم يقل ﴿ كَافِرٍ ﴾ بالإفراد .

وأشْكَل من الآيتين قولُه تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ [8] ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة .

والجوابُ عنها أن جملة «لا يسمعون» مستأنفة أخبر بها عن حال الْمُسْتَرِقِينَ ، لا صفة لكل شيطان ، ولا حال منه ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وحينئذ فلا يلزم عَود

= والهمع (٩٥/٢) والدرر (١٢٨/٢) ، والحيوان (٦٠١/٥) ، والمؤتلف (١٥١) ، وهو في ديوانه (ص٩٩) .

(١) البيتان من المديد لفاطمة المخزومية ، وهو في الحماسة (٣٦٦/٢) ، والسيوطي رقم (٣٢٠) ، ولا تبعدوا : دعاء لهم بعدم الهلاك والبعد .

(٢) لأنه يعود على جماعة فهو جمع في المعنى .

(٣) [المؤمنون : ٥٣، والروم : ٣٢] .

(٤) [غافر : ٥] ﴿ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ .

(٥) [آل عمران : ١١٣] ﴿ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ .

(٦) [الحج : ٢٧] ﴿ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ .

(٧) [البقرة : ٤١] ﴿ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ ... ﴾ .

(٨) [الصافات : ٧- ٨] ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ... إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾ وإنما كانت أشكل ؛ لأن الشيطان مفرد لفظًا ومعنى ، والحكم على كل فرد من أفراده ، وقد جمع الضمير بعده في قوله لا يسمعون ، ولا يتأتى أن يقال : إن شيطان صفة لجمع في المعنى محذوف أو هو جمع في المعنى ، وهذا تحامل من ابن هشام على هذا العالم الكبير صاحب البحر المحيط حيث فسر القرآن فهو بها عالم .

الضمير إلى « كل » ، ولا إلى ما أضيفت إليه ، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام [١] .

وإن كانت « كل » مضافة إلى معرفة فقالوا : يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، نحو « كلهم قائم ، أو قائمون » وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ۝ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ۝ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴾ [٢] . والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردًا مذكرًا على لفظها نحو ﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ الآية ، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام : « يا عِبَادِي كُلُّكُم جَائعٌ إلَّا مَنْ أطْعَمْتُه » الحديث [٣] وقوله عليه الصلاة والسلام : « كلُّ النَّاسِ يَغْدُو فبائعٌ نَفْسَه فمعْتِقُهَا أو مُوبِقُهَا [٤] » و « كلُّكُمْ رَاعٍ ، وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِه [٥] » « وكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ [٦] » ومن ذلك : ﴿ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾ [٧] وفي الآية حذف مضاف ، وإضمار لما دلّ عليه المعنى لا اللفظ ، أي إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولًا عنه ، وإنما قدَّرْنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس [٨] ، لا عن أنفسها ، وإنما لم يقدر ضمير (كان) راجعًا لكل لئلّا يخلو (مسؤولًا) عن ضمير فيكون حينئذ مسندًا إلى (عنه) كما تَوَهَّمَ بعضهم ، ويردُّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما [٩] ، وأما ﴿ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ ﴾ فجملة أجيب بها القَسَم ، وليست خبرًا عن كل ، وضميرُها راجع لمَنْ ، لا لكل ، ومَنْ معناها الجمعُ .

وإن قُطِعَتْ عن الإضافة لفظًا ، فقال أبو حيان : يجوز مراعاة اللفظ نحو ﴿ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [١٠] ﴿ فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ [١١] ومراعاة المعنى نحو ﴿ وَكُلّٞ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ [١٢]

---

(١) فهي مستأنفة استئنافًا نحويًّا ، فالضمير عائد إلى جمع مستفاد من « كل شيطان » وبذلك صح الكلام .

(٢) فالآية فيها كل مضافة إلى معرفة وعاد الضمير فيها أولا على المفرد مراعاة للفظ كل وهو ﴿ كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ ، وقوله ﴿ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ ﴾ راعى المعنى وأعاد الضمير مجموعًا ، وقوله : ﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ ﴾ راعى اللفظ فأفرده ، [مريم : ٩٣- ٩٥] .

(٣) الحديث في صحيح مسلم في كتاب البر والصلة والآداب .

(٤) كتاب الطهارة صحيح مسلم .

(٥) كتاب الإمارة . مسلم .

(٦) كتاب الصلاة . صحيح مسلم .

(٧) [الإسراء : ٣٦] ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ ... ﴾ .

(٨) أي الحواس المذكورة في الآية السابقة وهي السمع والبصر والفؤاد فالتكليف بالأفعال .

(٩) فلا يجوز أن يكون « عنه » نائب فاعل لاسم المفعول مسؤولًا ؛ لأنه لا يتقدم على عامله .

(١٠) [الإسراء : ٨٤] .

(١١) [العنكبوت : ٤٠] ﴿ فَمِنۡهُم مَّنۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِ حَاصِبٗا وَمِنۡهُم مَّنۡ أَخَذَتۡهُ ٱلصَّيۡحَةُ وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ وَمِنۡهُم مَّنۡ أَغۡرَقۡنَاۚ ... ﴾ .

(١٢) [الأنفال : ٥٤] ﴿ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ وَأَغۡرَقۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَۚ ... ﴾ .

والصواب أن المقدر يكون مفردًا نكرة ؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعًا معرفًا فيجب [١] الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيهًا على حال المحذوف فيهما ؛ فالأول نحو : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ [٢] ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ [٣] ، ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾ [٤] إذ التقدير كل أحد ، والثاني نحو : ﴿ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴾ [٥] ، ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [٦] ، ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [٧] ، ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [٨] أي كلهم .

[وإن أتت بعيد نفي ذكروا شموله والفعل فيها سطروا
موجها لمفرد من جنسها وبعد ما نصب على الظرف لها]

مسألتان - الأولى ، قال البيانيون [٩] : إذا وقعت « كل » في حيِّز النفي كان النفي موجهًا إلى الشمول خاصة ، وأفاد بمفهومه ثبوتَ الفعلِ لبعض الأفراد ، كقولك « ما جاء كلُّ القوم ، ولم آخذ كلَّ الدراهم ، وكل الدراهم لم آخذ » [١٠] .

وقوله :

٣٢٩ - • مَا كُلُّ رَأْيِ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشَدِ [١١] **•**

وقوله :

٣٣٠ - • ما كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ [١٢] **•**

وإن وقع النفيُ في حيزها اقتضى السَّلْب [١٣] عن كل فرد ، كقوله عليه الصلاة والسلام - لما

---

(١) مراعاة للمعنى . (٢) [الإسراء : ٨٤] .
(٣) [البقرة : ٢٨٥] ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾ .
(٤) [النور : ٤١] ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ ... ﴾ .
(٥) [البقرة : ١١٦] .
(٦) [الأنبياء : ٣٣] ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي ... ﴾ .
(٧) [النمل : ٨٧] . (٨) [الأنفال : ٥٤] .
(٩) أي علماء البيان وهو أحد علوم البلاغة الثلاثة مع المعاني والبديع .
(١٠) فالنفي منصب إلى الشمول والجمع فقط والمعنى لم آخذ الكل بل أخذت البعض .
(١١) البيت هذا صدره ولا يعلم عجزه ولا قائله ، وقد تركه السيوطي لجهالته ، والنفي منصب إلى نفي الجمع أي سلب العموم .
(١٢) البيت للمتنبي ولا يستشهد به بل يتمثل لأنه مولد (ت : ٣٥٤هـ) ، والنفي متقدم على كل فيفيد نفي العموم ، والمعنى لا يدرك كل ما يتمناه بل يدرك بعضه ، وعجزه : « تجري الرياح بما لا تشتهي السفنُ » وهو في ديوانه (٤٦٩/٢) وهو من البسيط .
(١٣) أي نفي جميع الأفراد فهو من باب سلب العموم .

قال ذو اليدين : أنَسِيتَ أم قُصِرَتِ الصلاة - : «كل ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » [١] وقول أبي النجم :

٣٣١ - قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ [٢]

وقد يُشْكِل على قولهم في القِسْمِ الأول قولُه تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [٣] .

وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم [٤] بأنه لا فَرْقَ في المعنى بين رَفْع « كل » ونَصْبه ، وردَّ الشلوبينُ على ابن أبي العافية [٥] إذ زعم أن بينهما فرقًا ، والحق ما قاله البيانيون ، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يُعَوَّلُ عليها عند عدم المعارِضِ [٦] ، وهو هنا موجود ؛ إذ دلَّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقًا .

الثانية : « كل » في نحو ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ ﴾ [٧] منصوبة على الظرفية باتفاق [٨] ، وناصبها الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى مثل ﴿ قَالُوا۟ ﴾ في الآية ، وجاءتها الظرفية من جهة « ما » **فإنها محتملة لوجهين** :

أحدهما : أن تكون حرفًا مصدريًّا والجملة بعده صلة له [٩] ؛ فلا محل لها ، والأصل كل رزق ، ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ، ثم أنيبا عن الزمان ، أي كل وقت رزق ، كما أنيب عنه المصدرُ الصريحُ في « جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ » .

والثاني : أن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقْت [١٠] ؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وَقْتٍ ، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة ؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها ، أي كل وقت رزقوا فيه .

---

(١) الحديث في البخاري ومسلم كتاب الصلاة ، سجود السهو ، وهو الخرباق السلمي .

(٢) البيت من الرجز لأبي النجم ، وهو في الكتاب (٤٤/١ ، ٦٩ ، ٧٣) ، والخزانة (١٧٣/١ ، ٤٤٥) ، وتلخيص القزويني (٦٩) وسيتكرر .

(٣) [الحديد : ٢٣] ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ... ﴾ .

(٤) في «علي ذنبا كلُّه لم أصنع » من عموم السلب برفع « كل » أي كل فرد من أفراد الذنوب لم أصنعه ، تبرئة لنفسه والنصب يفيد سلب العموم أي لم أفعل كل ذنب بل بعضه ، وهذا غير مراد الشاعر ، والرفع مراده ولكن فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه .

(٥) ابن أبي العافية فقيه أديب لغوي بالأندلس وهو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن (ت : ٥٨٣هـ) .

(٦) إفادة عموم السلب أو سلب العموم بعد النفي أو قبله عند عدم معارض للحكم ، فدلالة المفهوم يعول عليها عند أهل البيان إذا خلت من المعارضة من نصوص أخرى تصادمها .

(٧) [البقرة: ٢٥] ﴿ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ... ﴾ .

(٨) التي استفيدت من ما بدون واسطة على الوجه الثاني أو بواسطة على الوجه الأول وجاءتها الظرفية بواسطة بنائها والفعل عن الزمان أو من غير واسطة .

(٩) أي صلة لما ولا محل لها من الإعراب .

(١٠) والأصل كل وقت رزق ثم غير فصار كل وقت ما رزقوا ثم أنيبا فصار كلما رزقوا .

ولهذا الوجه مُبْعد ، وهو ادعاء حذف عائد الصفة وجوبا ، حيث لم يَرِد مصرحًا به في شيء من أمثلة هذا التركيب (١) ، ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو « أَعْجَبَنِي ما قمت » : إن ما اسمٌ ، والأصل ما قمته ، أي القيام الذي قمته ، وقوله في « يا أيها الرجل » : إن أيًّا موصولة والمعنى يا مَنْ هو الرجل ، فإن هذين العائدين لم يُلْفَظ بهما قط (٢) ، وهو مُبْعد عندي أيضًا لقول سيبويه في نحو « سِرْتُ طَوِيلًا ، وضربت زيدًا كثيرًا » إن طويلًا وكثيرًا حالان من ضمير المصدر محذوفًا ، أي سِرْته وضربته (٣) ، أي السير والضرب ، لأن هذا العائد لم تلفظ به قط .

فإن قلت : فقد قالوا : « وَلَا سِيَّمَا زَيْدٌ » بالرفع ، ولم يقولوا : قط « ولا سيما هو زيد » .

قلت : هي كلمة واحدة شَذُّوا فيها بالتزام الحذف (٤) ، ويؤنسُكَ بذلك أن فيها شذوذين آخرين : إطلاق « ما » على الواحد (٥) ممن يعقل ، وحَذْف العائد المرفوع بالابتداء مع قِصَرِ الصلة (٦) .

وللوجه الأول مُقَرِّبان : كثرة مجيء الماضي بعدها نحو ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ ﴾ (٧) ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ (٨) و ﴿ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ ﴾ (٩) ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ ﴾ (١٠) وأنَّ ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى ؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى ، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها في « مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ (١١) » لأمرين : أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم ، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح .

وإذا قلت : « كُلَّمَا اسْتَدْعَيتُكَ فإن زُرْتني فَعَبْدِي حُرٌّ » فكل منصوبة أيضًا على الظرفية ،

---

(١) لأنه لا يصح دعوى الحذف إلا إذا صرح به في بعض التراكيب ثم حذف .

(٢) لو كانت « ما » اسمًا موصولًا ، والأولى أن تكون ما مصدرية ؛ لأنها لا تحتاج إلى عائد .

(٣) انظر الكتاب (١/٢٢٢ ، ٢٢٧) .

(٤) وهو حذف العائد ، والشاذ لا يقاس عليه .

(٥) وهو « ما » في لا سيما ، و « ما » تطلق غالبًا على من يعقل .

(٦) فالصلة في هذا الأسلوب خبر لمبتدأ محذوف فقط ، فلم تطل الصلة ، فكان هذا أمرًا شاذًّا لزم أسلوب « لا سيما » .

(٧) [النساء : ٥٦] ﴿ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ .

(٨) [البقرة : ٢٠] ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ... وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٩) [هود : ٣٨] ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ ... قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴾ .

(١٠) [نوح : ٧] ﴿ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا ﴾ .

(١١) لا يجوز أن تكون « ما » المتصلة بكل صريحة في الشرطية ، وإنما في المعنى فقط ؛ لأن « ما » عامة و « كل » عامة فلا فائدة إذن ، وما : ترد للزمان في كلما مما يبعدها عن الشرطية فتعين أنها بمعنى الشرط لا أنها شرطية حقيقية .

ولكنَّ ناصبها محذوف [١] مدلول عليه بـ « حرّ » المذكور في الجواب وليس العاملُ المذكور لوقوعه بعد الفاء [٢] وإن ، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال : وقلده الأُبَّذِيُّ : [٣] أن « كلًّا » في ذلك مرفوعة بالابتداء ، وإن جملتي الشرط والجواب خبرها ، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو « كل رَجُلٍ يأتيني فله درهم » وقَدَّرا في الكلام حذف ضميرين [٤] ، أي كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حر بعده ؛ لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه .

قال أبو حيان [٥] : وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع « كل » في ذلك إلا منصوبة ثم تلا الآيات المذكورة ، وأنشد قوله :

٣٣٢ - وَقَولِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي [٦]

وليس هذا مما البَحْثُ فيه ؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل [٧] .

[كلا وكلتا مفردان ذكروا ... في اللفظ والمعنى على ما قرروا
أضف إلى معرف وحينا ... لاثنين أو ما عنه دل لينا
مثال ما دل على اثنين كنا ... وقد أضيف قل لمفرد عنا
والبعض جوز إضافة إلى ... فرد إذا ما كررت كما انجلى]

(كِلا ، وكِلْتا) : مفردان لفظًا مُثَنيان [٨] معنًى ، مضافان أبدًا لفظًا ومعنًى إلى كلمة واحدة [٩] معرفة دالة على اثنين ، إما بالحقيقة والتنصيص [١٠] نحو ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾ [١١] ونحو

---

(١) أي عاملها محذوف ، وهي منصوبة على الظرفية لإضافتها لما الغائبة هي والفعل عن الوقت أو بمعنى الوقت .
(٢) لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لمشابهته للشرط في العموم .
(٣) هو عالم نحوي أندلسي ، تلمذ للشلوبين ، وتلمذ عليه أبو حيان ، له قدرة في إقراء الكتاب ووجوه الخلاف وهو أبو الحسن علي بن محمد (ت : ٦٨٠هـ) .
(٤) الأول عائد على الموصوف والثاني عائد على المبتدأ من خبره .
(٥) قال لم يسمع هذا التركيب المحتوي على كل مضافة لما واقعًا بعدها جملتان .
(٦) البيت من الوافر لعمرو بن الإطنابة ، أحد فرسان العرب ، والبيت في شواهد السيوطي رقم (٣٢٢) ، والخزانة (٤٢٣/١) والعيني (٤١٥/٤) ، والمزهر (٣١٠/٢) ، والأمالي (٢٥٨/١) ، وجشأت النفس : ارتفعت وفزعت وخافت . والشاهد : نصب كلما على الظرفية .
(٧) هذا رد على أبي حيان في رده على ابن عصفور والأُبَّذِيُّ بأن البيت والآيات ليس مما نحن فيه ، وهو إذا كان يمنع من عمل ما بعدها فيه ، وما ذكرته ليس منه ما يمنع ذلك .
(٨) في المعنى مثنى . (٩) لا إلى كلمتين .
(١٠) أي وضعها الواضع للدلالة على اثنين نصًّا من غير اشتراك .
(١١) [الكهف: ٣٣] ﴿ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ﴾ .

﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [١] وإما بالحقيقة والاشتراك [٢] نحو « كِلَانَا » فإن « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة ، أو بالمجاز [٣] كقوله :

٣٣٣ – إنَّ لِلخَيرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِـلَا ذَلِـكَ وَجْـهٌ وَقَـبَـلْ [٤]

فإن « ذلك » حقيقة في الواحد ، وأشير بها إلى المثنى على معنى : وكلا ما ذكر ، على حدها في قوله تعالى : ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [٥]

وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله :

٣٣٤ – • كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي واجِدِي عَضُدًا [٦] •

فإنه ضرورة نادرة ، وأجاز ابنُ الأنباري إضافتها [٧] إلى المفرد بشرط تكريرها نحو « كلَايَ وَكلاكَ مُحْسِنانِ » وأجاز الكوفيون إضافتها [٨] إلى النكرة المختصة نحو « كِلَا رَجُلَينِ عِنْدَكَ مُحْسِنَانِ » فإن رجلين قد تخصَّصَا بوصفهما بالظرف ، وحكوا « كِلْتَا جَارِيَتَينِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَة يَدُهَا » أي تاركة للغزل .

[وجوزوا رعيًا لكلتا وكلا أنِّث وذكِّر باختيار يجتلى
والأصل قدما عن مثال سئلا ففي جوابه له نهج علا]

ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٩] ومراعاة معناهما ، وهو قليل ، وقد اجتمعا [١٠] في قوله :

---

(١) [الإسراء: ٢٣] ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ .

(٢) أي وضعت للدلالة على الاشتراك .

(٣) أي دالة على اثنين بالتجوز والتوسع أو مجاز بياني ؛ لأن الواحد جزء الاثنين .

(٤) البيت من الرمل لعبد اللّٰه بن الزبعرى يتشفى بالمسلمين بعد وقعة أحد ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٣٢٣) ، والتصريح (٤٣/٢) والهمع (٥٠/٢) ، وشرح الأشموني (٤٣/٢) ، وابن يعيش (٢/٣) ، والمدى : غاية الشيء ومنتهاه ، والوجه : الجهة : والقبل : المحجة الواضحة .

(٥) [البقرة: ٦٨] ﴿ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ .

(٦) هذا صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله وتمامه (في الغائبات وإلمام الملمات) وانظر السيوطي رقم (٣٢٤) ، والعيني (٣١٩/٣) ، والتصريح (٤٣/٢) ، والهمع (٥٠/٢) ، خليلي : صديقيَّ . عضدًا : يعتمد عليه ، الملمات : الشدائد ، وأضاف كلا إلى كلمتين وهذه ضرورة .

(٧ ، ٨) فيجيز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد مع تكريرها ، والكوفيون إلى النكرة المختصة اعتمادًا على سماع قليل من العرب .

(٩) [الكهف: ٣٣] وقد سبقت .

(١٠) أي مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .

٣٣٥ - كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجريُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيهِمَا رَابِي [١]

وَمَثَّل أبو حيان لذلك بقول الأَسْوَد بن يَعْفُر :

٣٣٦ - إنَّ الْـمَنِيَّةَ وَالحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الـمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي [٢]

وليس بمتعين ؛ لجواز كون « يرقبان » خبرًا عن المنية والحتوف ، ويكون ما بينهما إما خبرًا أول أو اعتراضًا ، ثم الصواب في إنشاده « كلاهُمَا يُوفي المَخارم » إذ لا يقال : إن المنية توفي نفسها .

وقد سئلْتُ قديمًا عن قول القائل : « زيد وعمروٌ كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان » . أيهما الصواب ؟ فكتبت [٣] : إن قدِّر كلاهما توكيدًا قيل : قائمان ؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو ، وإن قدر مبتدأ فالوجهَان ، والمختار الإفراد ، وعلى هذا فإذا قيل : « إنَّ زَيدًا وَعَمْرًا » فإن قيل « كليهما » قيلَ : « قائمان » أو « كلاهما » فالوجهان ، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو « كلاهما » محب لصاحبه [٤] لأن معناه كل منهما وقوله :

٣٣٧ - كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا [٥]

[ورفعوا ما بعد كي مختصرًا من كيف فاحفظه كما قد ذكرا

اسمية لها لذاك صححوا دخول حرف الجر فيما وضحوا

وأبدلوا منها سما وأخبروا وكيف قسمان لها إذ حرروا]

(كيف) : ويقال فيها « كي » [٦] كما يقال في سَوف : سَو ، قال :

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْم وَمَا ثُيِّرَتْ قَتْلَاكُمُ وَلَظَى الْهَيجَاءِ تَضْطَرِمُ [٧]

---

(١) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه (٣٣) ، وفي شرح شواهد البغدادي (٥١/٢) ، والعيني (١٥٧/١) ، والسيوطي رقم (٣٢٥) والتصريح (٤٣/٢) ، والهمع (٤١/١) ، وشرح الأشموني (٧٨/١) . وأقلعا : كفا أي الفرسان ، راب : انتفخ الفرس من عدوٍ أو فزع وقد اجتمع في البيت مراعاة المعنى في أقلعا بالتثنية ، ومراعاة اللفظ بالمفرد في راب ، وقال : أنفيهما ، ولم يقل : آنافهما .

(٢) البيت من الكامل للأسود بن يعفر وهو في شواهد السيوطي رقم (٣٢٦) ، والمفضليات (٢١٦) ، والأغاني (١٢٩/١١) الحتوف : الهلاك ، يرقبان : ينتظران . سوادي : شخصه . المنية والحتوف لا يقبلان منه فدية عن نفسه .

(٣) فكلاهما توكيد لزيد وعمرو ، والخبر قائمان بالمطابقة ، وإن كان كلاهما مبتدأ جاز مراعاة اللفظ إفرادًا والمعنى تثنية .

(٤) لأن المعنى كل منهما فاتفق اللفظ والمعنى في الإفراد .

(٥) البيت من الطويل لعبد اللّٰه بن معاوية بن عبد اللّٰه بن جعفر بن أبي طالب ، وانظر السيوطي رقم (٣٢٧) ، والتصريح (٤٣/٢) وشرح الأشموني (٢٦٠/٢) ، والشاهد فيه : كلانا : حيث أضاف لفظ كلا إلى نا الموضوعة للدلالة على ما فوق الواحد فهو مشترك على أحد معانيه وحياته : منصوبة على الظرفية .

(٦) من باب التخفيف في اللفظ .

(٧) البيت تقدم برقم (٣٣٠) وكيف فيه اختصرت إلى كي تخفيفًا بدليل رفع المضارع بعدها ، ولو كانت « كي » =

وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم : « عَلَى كَيفَ تَبِيعِ الأحمرَين » [١] ولإبدال الاسم الصريح منه نحو : « كَيفَ أَنْتَ ؟ أَصحِيحٌ أَمْ سَقِيم [٢] ؟ » وللإخبار به مع مُباشرته الفعلَ في نحو « كَيفَ كُنْتَ ؟ » فبالإخبار به انْتَفَتِ الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية [٣] .

[أولاهما شرطية وتقتضي	فعلين لم يختلف كما ارتضي
قيل ويشترط أن لا تعملا	جزمًا بفعلها أتي وقيل لا
وقد أتت صفتهما بها وذا	إما حقيقي أو مجازي فخذا]

وتستعمل على وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطًا ؛ فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو « كَيفَ تصنع أصنع » ولا يجوز « كيف تجلس أذهب » باتفاق [٤] ، ولا « كيف تَجْلِسْ أَجْلِسْ » بالجزم عند البصريين [٥] إلا قُطْربًا ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر ، وقيل : يجوز مطلقًا ، وإليه ذهب قُطْرُب [٦] والكوفيون ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما ، قالوا : ومن ورودها شرطًا ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [٧] و ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [٨] ﴿ فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [٩] وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها ، وهذا يُشْكِل على إطلاقهم أن جوابها يجب [١٠] مماثلته لشرطها .

والثاني : وهو الغالب فيها : أن تكون استفهامًا ، إما حقيقيًا نحو « كَيفَ زَيدٌ ؟ » أو غيره نحو ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [١١] الآية ؛ فإنه أُخرج مُخرجَ التعجب [١٢] .

= حقيقة لنصب بعدها بحذف النون .

(١) المراد : الخمر واللحم أي على أي حالة تبيعهما .

(٢) لأنه بدل من مضمن الهمز وهو الاستفهام .

(٣) أي لأن الحرف لا يخبر به ، والفعلية : لأن الفعل لا يدخل على مثله إلا للتأكيد نحو قام قام ولا تأكيد هنا .

(٤) بين البصريين والكوفيين .

(٥) فقد وافق الكوفيين لمخالفتها علة ذلك لعدم جزمها عند البصريين .

(٦) فقد جوزوا الجزم بها للفعلين مطلقًا سواء اقترنت بما أو لا .

(٧) [المائدة : ٦٤] ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ .

(٨) [آل عمران : ٦] ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ... ﴾ .

(٩) [الروم : ٤٨] ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ... ﴾ .

(١٠) لأنهم اشترطوا أن يتفق الشرط والجواب معًا لفظًا ومعنى .

(١١) [البقرة : ٢٨] ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

(١٢) لأن الاستفهام ليس على حقيقته بل المراد به التعجب أو المراد الإنكار والتوبيخ .

[وخبرًا إن تك قبل اسم أتى عُدم الاستغناء عنه مثبتا
وحالًا إن أتت بعكس ما ذكر لخبر أعني به لم يفتقر]

وتقع خبرًا قبل ما لا يَسْتغني ، نحو « كيف أَنْتَ » و « كيفَ كُنْتَ » ومنه « كيف ظَنَنْتَ زَيدًا » و « كيف أَعْلَمْتَهُ فرسَكَ [١] » لأن ثاني مفعولَي ظن وثالث مفعولات أعْلَم خبران في الأصل ، وحالًا قبل ما يستغني [٢] ، نحو « كَيفَ جَاءَ زَيدٌ ؟ » أي على أي حالة جاء زيد ، وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولًا مطلقًا أيضًا [٣] ، وأن منه ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [٤] إذ المعنى أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ ربك ، ولا يتجه فيه أن يكون حالًا من الفاعل ، ومثله ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ [٥] أي فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون ، ثم حذف عاملها مؤخرًا عنها وعن إذا ، كذا قيل [٦] ، والأظهر أن يقدر بين كيف [٧] وإذا ، وتقدر إذا خالية عن معنى [٨] الشرط ، وأما ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ [٩] فالمعنى : كيف يكون لهم عهدٌ وحالُهم كذا وكذا ، فكيف : حالٌ مِنْ عهد ، إما على أنَّ يكون تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث ، وجملة الشرط حالٌ من ضمير الجمع [١٠] .

[واختلفوا في ظرفها والاسمية على خلاف بانيين أسئله]

وعن سيبويه [١١] أن كيف ظرف ، وعن السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف [١٢] ، **وبنوا على هذا الخلاف أمورًا :**

أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائمًا ، وعندهما رفع مع المبتدأ نصب مع غيره [١٣] .

---

(١) يحتاج إلى خبر أصلي أو منسوخ .
(٢) عن الخبر لأن جاء فعل ولا تحتاج لخبر قطعًا .
(٣) أي إذا لم يصلح للحالية وعلى ذلك إن وقعت قبل ما لا يستغني عن الخبر كانت في محل رفع ؛ إنْ كان خبرًا ، أو في محل نصب إن كان مفعولًا لظن أو علم أما إن وقعت قبل ما يستغني فهي في محل نصب على الحالية أو المفعول المطلق إذا لم تصلح للحالية .
(٤) [الفيل: ١] ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ .
(٥) [النساء: ٤١] ﴿ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ .
(٦) إنما قدرهُ مؤخرًا لأن إذا شرطية ، فعامل كيف هو جواب إذا فهو مؤخر عنها .
(٧ ، ٨) أي بحيث لا تجعل إذا شرطية التي يقدر العامل معها مؤخرًا عن إذا ، وقد اختار المصنف ذلك .
(٩) [التوبة : ٨] ﴿ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ... ﴾ فكيف فيها استفهامية في محل نصب حال .
(١٠) وهي « وإن يظهروا » حال من ضمير الجمع المجرور باللام المقدر مع يكون في قوله « لهم » .
(١١) انظر الكتاب (٢٣٣/٤) فهي عند سيبويه دائمًا منصوبة على الظرفية فلا تقع خبرًا ولا حالًا ولا غير ذلك .
(١٢) انظر حاشية الكتاب رقم (١) (٤٤١/١) .
(١٣) فسيبويه يعربها ظرفًا دائمًا ، وغيره يرفعها أو ينصبها على حسب موقعها في الجملة .

الثاني : أن تقديرها عند سيبويه : في أي حال ، أو على أي حال ، وعندهما تقديرها في نحو « كيف زيد » أصحيح زيد ؟ ، ونحوه ، وفي نحو « كيف جاء زيد » أراكبًا جاء زيد ؟ ، ونحوه [١] .

الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال [٢] « على خير » ونحوه ، ولهذا قال رُؤْبة – وقيل له : كيف أصبحت – « خَيرٍ عَافَاكَ اللهُ » أي على خير ، فحذف الجار وبقي عمله فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل : صحيح ، أو سقيم . وعندهما على العكس ، وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن كيف ظرف ، إذ ليست [٣] زمانًا ولا مكانًا ، ولكنها لما كانت تُفَسَّر بقولك على أي حال لكونها سؤالًا عن الأحوال العامة سميت ظرفًا ؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازًا ، اهـ . وهو حسن ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل : كيف أنت ؟ أصحيحٌ أم سقيم [٤] ؟ بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب .

[وشذ قبلها وقوع الحرف ينسب للجر بغير خلف
لأجل ذا قد منعوا أن تقعا مبدلة من غيرها وسمعا]

تنبيه – قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ [٥] لا تكون كيف بدلًا من الإبل ؛ لأن دخول الجار على كيف شاذ على أنه لم يسمع في إلى بل في على [٦] ، ولأن إلى متعلقة بما قبلها ، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه [٧] ، ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة ، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال ، وفعل النظر مُعَلق ، وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال [٨] ، والمعنى إلى الإبل كيفيةِ خلقها ، ومثله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [٩] ومثلهما في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله :

---

(١) سيبويه يلحظ ظرفيتها في التقدير في أي حال أو على أي حال ، وعندهما على حسب موقعها في الأسلوب رفعًا أو نصبًا .

(٢) لأن السؤال عند سيبويه صريح عن الخبر وعندهما عن معنى الخبر وقوله « على خير » أي في خير حتى يتطابق السؤال مع الجواب عند سيبويه ، وعندهما عكس سيبويه .

(٣) فهي ليست ظرفًا على سبيل الحقيقة أو المجاز .

(٤) لأن العامل في المبدل منه عامل في البدل .

(٥) [الغاشية : ١٧] .

(٦) لم يسمع عن العرب دخول إلى على كيف وإن كان قطرب حكى « انظر إلى كيف يصنع » بل سمع دخول على . دسوقي (٢١٩/١) .

(٧) والاستفهام له الصدارة ، ويترتب على ذلك أن تكون الجملة غير ملتئمة بكيف .

(٨) والتقدير أي ينظرون إلى الإبل حالة خلقها .

(٩) [الفرقان : ٤٥] ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ۝ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴾ .

٣٣٨ – **إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً   وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيفَ تَلْتَقِيَانِ** (١)

أي أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما .

[إتيانها حرفًا له العطف أتى   وذا غريب لحنه قد أثبتا]

مسالة – زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة ، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ، ذكره في كتاب العلل ، وأنشد عليه :

٣٣٩ – **إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَنَاتُهُ   وَهَانَ عَلَى الأَدْنَى فَكَيفَ الأَبَاعِدِ** (٢)

وهذا خطأ ؛ لاقترانها بالفاء ، وإنما هي هنا ، اسم مرفوع المحل على الخبرية ، ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف ، أي فكيف حالُ الأباعِدِ ، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز (٣) (واللَّه يريد الآخرةِ) (٤) أو بتقدير : فكيف الهوانُ على الأباعد ، فحذف المبتدأ والجار ، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية (٥) بالحكم .

[وارفع بكان المبتدا اسمًا والخبر   نصب له وافى وهذا مشتهر
رفعهما لعلة تسطر   وافى بشعر جيد فقرروا
ومثلها كاد ومعناها ظهر   قرب في الشأن اسمها قد يستتر]

* * *

(١) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة وانظر الخزانة (٣٢٨/١) ، والعيني (٢٠١/٤) ، والسيوطي رقم (٣٢٩) ، ونسبه للفرزدق ، والتصريح (١٦٢/٢) ، والهمع (١٢٨/٢) ، وفي معجم شواهد العربية أن البيت في ملحقات ديوان ابن ربيعة (٤٩٥) .

(٢) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر الهمع (١٣٨/٢) ، والدرر (١٩٠/٢) ، والسيوطي (٣٣٠) ، والشاهد : فكيف ، على أن كيف لا تصلح أن تكون عاطفة ؛ لأن الحرف لا يدخل على الحرف المتفق في عمله وهو الفاء ، ولانت قناته : كناية عن الضعف وسوء الحال .

(٣) ابن جَمَّاز قارئ ضابط من رواة أبي جعفر القارئ المدني ، وهو سليمان بن مسلم بن جمَّاز (ت : ١٧٠هـ) .

(٤) [الأنفال : ٦٩] ، وتخرج على أن الكلام على حذف مضاف أي يريد ثواب الآخرة ، كالبيت فكيف حال الأباعد .

(٥) أي الأباعد يهون أكثر فأكثر .

حَرْفُ اللَّام [٣٤٠ - ٤٨٩]

[واللام إن وقع في الكلام	إلى ثلاثة من الأقسام
عاملة للجر ثم الجزم	وغير عاملة شيء انمي
فإن أتت للجر قيل حكمها	كسر لدى الظاهر إلا أنها
إذا أتت لمستغاث ذكروا	قبولَ فتحها كذا قد حرروا
وفتحت مع كل مضمر أتى	إلا إذا أضيف لليا يا فتى
وما أتى من ضمها إتباعا	وفتحها مع فعلهم قد شاعا]

(اللام المفردة) ثلاثة أقسام : عاملة للجر ، وعاملة للجزم ، وغير عاملة . وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب ، خلافًا للكوفيين (١) ، وسيأتي فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر (٢) ، نحو : لزيد ، ولعمرو ، إلا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو « يَاللهِ» وأما قراءة بعضهم ﴿ ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ (٣) بضمها فهو عارض للاتباع ، ومفتوحة مع كل مُضْمَر نحو لَنَا ، ولَكُمْ ، ولَهُمْ، إلا مع ياء المتكلم (٤) فمكسورة .

وإذا قيل « يا لَكَ ، وَيَا لِي » احتمل كل منهما أن يكون مستغاثًا به (٥) وأن يكون مستغاثًا من أجله (٦) ، وقد أجازهما ابن جني في قوله :

٣٤٠ - * فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى (٧) *

وأوجب ابن عصفور في « يا لِي » أن يكون مستغاثًا (٨) من أجله ؛ لأنه لو كان مستغاثًا به

---

(١) العاملة للجر مثل ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ ﴾ والجزم مثل لينفق ، ومثل لام الابتداء غير العاملة نحو لزيدٌ أفضل والكوفيون بأن لام كي ناصبة ، أما البصريون فيرون النصب بعدها بأن مضمرة .

(٢) لموافقة عملها الجرمن باب التناسب .

(٣) هو أول سورة الفاتحة أم الكتاب قال في معاني القرآن (٣/١) اجتمع القراء على رفع الحمد وأما أهل البدو فمنهم من يقول : الحمد للَّه ومنهم من يقول « الحمدِ للَّهِ » للحسن البصري ومنهم من يقول « الحمدُ للُه » فيرفع الدال واللام . وهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان ؛ مثل الحُلُم والعُقُب وهي قراءة ابن عيلة .

(٤) تتميز عن لام الابتداء إذا دخلت عليه .

(٥) أي أدعوك للتخلص من كذا ، وأدعو نفسي للتخلص من كذا .

(٦) والمعنى يا قوم لك أي أدعوكم للتخلص لك أو يا للتخلص من نفسي ، فإذا جعلت للمستغاث من أجله ؛ كان المستغاث به محذوفًا .

(٧) هذا صدر بيت مجهول القائل وتمامه « يادمعُ مَا أجرَى ويا قلبُ ما أَصْبَى » من الطويل وسيتكرر .

(٨) لأن اللام حرف جر متعلقة بأدعو محذوفة نابت عنه يا ، فيلزم تعدي الفعل لضميرين متصلين بمعنى أحدهما فاعل والآخر مفعول بواسطة اللام وهو لا يجوز في غير الأبواب الثلاثة « ظننت وفقدت وعدمت » .

لكان التقدير يا أدعو لي ، وذلك غير جائز في غير باب ظننت وَفقَدْت وعَدِمْت ، وهذا لازم له ، لا لابن جني ، لما سأذكره بعدُ .

ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ (وما كان اللّٰه ليعذبهم) [1] .

[وقد أتى لجرها معاني | عشرون واثنتان خذ تبياني
أولها استحقاق ملك تمليك | وشبهه التعليل نصب يغنيك]

وللام الجارة اثنان وعشرون معنى :

أحدها : الاستحقاق ، وهي الواقعة بين مَعْنًى وذات ، نحو « الحمد للّٰه ، والعزة للّٰه ، والملك للّٰه ، والأمر للّٰه » ونحو : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [2] و ﴿ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ ﴾ [3] ومنه « للكافرين النار » أي عذابها .

والثاني : الاختصاص ، نحو « الجنة للمؤمنين ، وهذا الحصير للمسجد ، والمنبر للخطيب ، والسرج للدابة ، والقميص للعبد » ونحو ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾ [4] ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ ﴾ [5] وقولك : هذا الشعر لحبيب ، وقولك : أدوم لك ما تدوم لي .

والثالث : الملك ، نحو ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [6] ، وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ، ويمثل له بالأمثلة [7] المذكورة ونحوها ، ويُرَجِّحُه أن فيه تقليلًا للاشتراك – وأنه إذا قيل : « هذا المال لزيدٍ والمسجد » لَزِمَ القولُ بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلًا للملك ، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعةً ، وأكثرهم يمنعُه .

الرابع : التمليك ، نحو « وهبت لزيد دينارًا » .

الخامس : شبه التمليك ، نحو ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾ [8] .

السادس : التعليل ، كقوله :

---

(١) [الأنفال : ٣٣] . (٢) [المطففين : ١] .

(٣) [المائدة : ٤١] .

(٤) [يوسف : ٧٨] ﴿ قَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٥) [النساء : ١١] ﴿ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ... ﴾ .

(٦) [البقرة : ٢٥٥] وهي موجودة في سور أخرى ، وهي الواقعة بين ذاتين تصلح أن تكون أحدهما مالكة للأخرى .

(٧) أي جعل الاختصاص عامًّا شاملًا للاستحقاق والملك ، وفيه تقليل للاشتراك ، والأولى التفصيل بالأنواع الثلاثة حتى لا يستعمل المشترك أي اللام في مغنيين مرة واحدة وهو الاختصاص والملك مثل الحال لزيد والمسجد .

(٨) [النحل : ٧٢] ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ .

٣٤١ - * وَيومَ عَقرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتي [١] *

وقوله تعالى ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [٢] وتعلقها بـ ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ ، وقيل : بما قبله ، أي ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [٣] ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ ورُجِّح بأنهما في مصحف أُبيٍّ سورةٌ واحدةٌ ، وضعف بأن ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ ﴾ إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت ، وقيل : متعلقة بمحذوف تقديره أعجبوا ، وكقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [٤] أي وإنه من أجل حب المال لبخيل ، وقراءة حمزة ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لِمَا ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [٥] الآية ، أي لأجل إتياني إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء محمد ﷺ مصدِّقًا لما معكم لتؤمنن به ، فما : مصدرية فيهما ، واللام تعليلية ، وتعلَّقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف [٦] ، كما قال الأعشى :

* عَـــــوضُ لَا نَتَـــفَـــرَّق [٧] *

ويجوز كون « ما » موصولًا اسميًا ، فإن قلت : فأين العائد في ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ ؟ [٨] .

قلت : إن (ما معكم) هو نفس « ما آتيتكم » فكأنه قيل : مصدق له ، وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله :

---

(١) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس وهو من الطويل وعجزه « فيا عجبًا من رحلها المتحمل » وهو في ديوانه (ص١٤٥) والزوزني (٨٤) والعيني (٥٨٦/٤) والتصريح (٢٧١/٢) والسيوطي (٣٣١) .

(٢) قريش الآية الأولى .

(٣) [الفيل : ٥] ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴾ وهي السورة السابقة عليها وعلى ذلك فالجار والمجرور في ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ تتعلق بما بعدها في السورة وهو ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ وقيل : متعلقة بسورة الفيل التي قبلها أي فجعلهم .. لإيلاف قريش وهما في مصحف أبي بن كعب سورة واحدة وقيل : متعلقة بمحذوف تقديره « أعجبوا » .

(٤) [العاديات : ٨] .

(٥) [آل عمران : ٨١] ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ .

(٦) وهو لتؤمننَّ به والظرف هو لما آتيتكم أي جار ومجرور وهو يتوسع فيه .

(٧) سبق الحديث عنه برقم (٢٦٧) وسيتكرر والشاهد : عوض لا نتفرق فعوض متعلق بلا نتفرق مع أن لا نافية إلا أن الظرف يتوسع فيه .

(٨) الاسم الموصول في قوله تعالى : ﴿ لِما ءَاتَيْتُكُم ﴾ وقد قلنا إنها مصدرية ، والعائد على الموصول محذوف في آتيتكم والمعنى لأجل الذي آتيتكم إياه ، وقوله ﴿ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ فيه إظهار في محل الإضمار ، والأصل مصدق له أي لما آتيتكم ، والإظهار للعائد محل الإضمار في الصلة ضعيف مثل بيت المجنون ، ولا يخرج القرآن عليه ، ولكن ذلك تابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع .

٣٤٢ - « وأنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمعُ (١) » .

وقد يرجح بأن الثواني يُتسامح فيها كثيرًا ، وأما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التَّوطئة ، وما شرطية ، أو اللام للابتداء ، وما : موصولة ، أي الذي آتيتكموه ، وهي مفعولة على الأول ، ومبتدأ على الثاني .

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا ﴾ (٢) بكسر اللام ، ومنها اللام الثانية في . نحو « يا لَزَيدٍ لِعَمْرو » (٣) وتعلقها بمحذوف ، وهو فعلٌ من جملة مستقلة ، أي أدعوك لعمرو ، أو اسمٌ هو حال من المنادى ، أي مَدْعوًّا لعمرو قولان ، ولم يَطَّلع ابن عصفور على الثاني فنقل الإجماع (٤) على الأول .

[واختلفوا هل نصبت بنفسها	وكي وقيل اللام أصل نصبها
والحي أنه بأن قد أضمرا	أو ربما في قولهم قد أظهرا
وأوجبوا الذكر إن الفعل اقترن	بلا كذا قد جوزوا تصحب أن
فعلًا إلى القسم صاح نسبا	للام فاحفظن لما قد صوبا
ثم اختصاصهم على العلوم قل	شيء لذات المالك اللذ قد عقل]

ومنها اللام الداخلة ، لفظًا على المضارع في نحو ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ (٥) وانتصابُ الفعل بعدها بأنْ مضمرةً بعينها وفاقًا للجمهور ، لا بأنْ مضمرةً أو بكي المصدرية مضمرة خلافًا للسيرافي وابن كَيسان (٦) ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافًا لأكثر الكوفيين ، ولابها لنيابتها عن أنْ خلافًا لثعلب (٧) ، ولك إظهار أنْ ؛ فتقول : « جِئْتُكَ لأنْ تُكْرِمَني » بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعلُ بـ « لا » نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ (٨) لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين .

---

(١) البيت صدره « فيارب ليلى أنت في كل موطن » وهو من الطويل والشاهد « في رحمة الله » فأقام الظاهر مقام الضمير وأصله في رحمته وانظر السيوطي رقم (٣٣٣) وليس البيت في ديوان المجنون مع أنه نسب إليه .

(٢) [السجدة : ٢٤] ﴿ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ واللام للتعليل .

(٣) اللام الثانية هي لام المستعان من أجله .

(٤) نقل الإجماع ابن عصفور عن الأول ، وهو أنه متعلق بأدعو .

(٥) [النحل : ٤٤] ﴿ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

(٦) الجمهور يقول الناصب « أن » المضمرة بعينها ، أما السيرافي وابن كيسان فيقولان الناصب أنْ أوكي أي واحدة منهما بغير تعيين .

(٧) فليس الناصب اللام أصلًا كما يرى أكثر الكوفيين ، أو باللام نيابة عن أن كما يرى ثعلب .

(٨) [البقرة : ١٥٠] .

فرع – أجاز أبو الحسن أن يُتَلَقَّى القَسَم بلام كي [١] ، وجعل منه ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ [٢] فقال : المعنى لَيُرضيُّكم ، قال أبو علي : وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقًا بيحلفون والمقسم عليه محذوفًا [٣] ، وأنشد أبو الحسن :

٣٤٣ – إذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ باللهِ حَلْفَةً لتُغْنَي عَني ذَا إنَائِكَ أجْمَعَا [٤]

والجماعة يأبون هذا ؛ لأن القَسَم إنما يجاب بالجملة ، ويروون البيت لَتُغْنِنَّ بفتح اللام ونون التوكيد ، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون إذا كان ياء تلي كسرة [٥] كقوله :

٣٤٤ – * وَابْكِنَّ عَيشًا تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ [٦] *

وقدروا الجوابَ محذوفًا واللامَ متعلقةً به ، أي ليكونن كذا ليرضوكم ، ولتشربَنَّ لتغني عني [٧] .

[توكيد نفيهم وقدما أدخلت عن فعل منفي وأيضًا وردت]

السابع : توكيد النفي ، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقةً بما كان أو لم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعلُ المقرونُ باللام ، نحو ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [٨] ، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [٩] ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجَحْد أي النفي ، قال النحاس : والصوابُ تسميتها لام النفي [١٠] ؛ لأن الجَحْد في اللغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق

---

(١) أي يجاب القسم بحيث يكون جواب القسم لام كي مع مدخولها « ليرضوكم » .

(٢) [التوبة : ٦٢] ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٣) وهو جواب القسم تقديره : يحلفون بالله ليرضوكم ليفعلنّ كذا .

(٤) البيت من الطويل لحديث بن عُتّاب الطائي في ديوانه (١١٤) والهمع (٢/٥٧) وشرح الأشموني (٤/١٢) والدرر (٢/٧٣) والسيوطي رقم (٣٣٤) والخزانة (٤/٥٨٠) وأمالي ثعلب (٦٠٦) وقدني : حسبي . وحلفة مفعول مطلق لآليت ولتغني : اللام للتعليل ، واستشهد به الأخفش على إجابة القسم بلام كي ، وقال غيره . الجواب محذوف أي لتشربنّ وأضاف الإناء إلى الضيف لشربه له ، وأجمعا تأكيد لذا بدون كل قبلها ، وقد لحقتها نون الوقاية . ففي البيت شواهد وسيتكرر والمعنى : لقد أقسم أن أشرب لبن الإناء جميعًا عنه .

(٥) ياء الفعل المؤكد تحذف وتبقى الكسرة دليلًا على حذف لامها لغة فزارة .

(٦) هذا صدر بيت مجهول قائله وعجزه : « طابتْ أصائله في ذلك البلد » وهو من بحر البسيط وفي السيوطي رقم (٣٣٥) والشاهد فيه وابكنَّ : بحذف لامه ، وبقاء الكسرة دليلًا على المحذوف في لغة فزارة .

(٧) هذا رأي الجمهور الذي منع أن يكون لام كي جواب قسم كما رأى الأخفش .

(٨) [آل عمران : ١٧٩] .

(٩) [النساء : ١٣٧] ﴿ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴾ .

(١٠) لأنه عام يشمل الأنكار وغيره وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت : ٣٣٨) عالم مصري رحل إلى العراق وبرع وألف في اللغة والنحو والقرآن وتلقى عن المبرد والزجاج .

الإنكار ، اهـ .

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل « ما كان ليفعل » ما كان يفعل ، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي ، كما أدخلت الباء في « ما زيد بقائم » لذلك ، فعندهم (١) أنها حرف زائد مؤكد ، غير جار ، ولكنه ناصب ، ولو كان جارًّا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته ، فكيف به وهو غير جار ؟ ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدًا للفعل (٢) ، ونَفْي القصد أبلَغُ من نفيه ، ولهذا كان قوله :

٣٤٥ – يا عَاذِلَاتِي لاَ تُرِدْنَ مَلَامَتي ... إنَّ العَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ (٣)

أبْلغ من « لا تَلمْنَني » لأنه نهي عن السبب ، وعلى هذا فهي عندهم حرف جر (٤) مُعَد متعلق بخبر « كان » المحذوف ، والنصب بأنْ مضمرةً وجوبًا (٥) .

وزعم كثير من الناس في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (٦) في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود (٧) .

وفيه نظر (٨) ، لأن النافي على هذا غير ما ولم ، ولاختلاف فاعل كان وتزول ، والذي يظهر لي أنها لامُ كي (٩) ، وأنَّ إنْ شرطية (١٠) ، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدًّا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال ، كما تقول : أنا أشجع من فلان وإنْ كان مُعَدًّا للنوازل ؛ وقد تحذف كان قبل لام الجحُود كقوله :

---

(١) لأن الحرف الزائد عندهم بمنزلة تكرير الجملة ، وهو عندهم الناصب وهو حال كونه حرف زائد هو لتقوية النفي .

(٢) فنفي قصد الفعل يلزم عليه نفيه إذ نفي السبب يلزم منه نفي المسبب .

(٣) البيت من الكامل غير معروف القائل ، وانظر السيوطي رقم (٣٣٦) وانظر شرح شواهد المغني للبغدادي (٧١/٢) والخصائص (١٧٤/٣) ولا تردني : نفي السبب ويلزم منه نفي المسبب .

(٤) أي عند البصريين حرف جر يجر المصدر المؤول من أن وما بعدها .

(٥) هذا رأي البصريين الذين يجعلون النصب بأن مضمرة وجوبًا .

(٦) [إبراهيم : ٤٦] ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ ... ﴾ وانظر السبعة (٣٦٣) وهي قراءة غير الكسائي .

(٧) والنصب بأن مضمرة وجوبًا قبلها لا بها خلافًا لغيرهم .

(٨) غير مسلم عند ابن هشام أنها لام الجحود للأمرين اللذين ذكرهما .

(٩) قال ابن الحاجب . دسوقي (٢٢٤/١) الجبال على قراءة الكسائي وهي « بفتح اللام ورفع الأخيرة » هي الأمور العظيمة العادية وعلى قراءة غيره آيات الله وشرائعه . وهي الأمور العظام كالمعجزات والأحكام الشرعية . فلا تعارض بين النفي والإثبات .

(١٠) الظاهر أنها وصلية أي زائدة لا جواب لها والجملة حال نحو زيد بخيل وإن كثر ماله .

٣٤٦ – فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي   مُقَاوَمَةً وَلا فَرْدٌ لِفَرْدِ [(١)]

أي فما كان جمع ، وقول أبي الدرداء ﷺ في الركعتين بعد العصر « ما أنَا لأَدَعَهُمَا [(٢)] » .

[كمثل في إلى على وعندا   بعد ومن مع وبلغ جدا]

والثامن : موافقة إلى ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [(٣)] ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [(٤)] ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ [(٥)] .

التاسع : موافقة على في الاستعلاء الحقيقي ، نحو : ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [(٦)] ﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِ ﴾ [(٧)] ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [(٨)] وقوله :

٣٤٧ – • فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ [(٩)] •

والمجازي نحو ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [(١٠)] نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها « اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاء » [(١١)] وقال النحاس : المعنى من أجلهم ، قال : ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم [(١٢)] .

العاشر : موافقة « في » ، نحو ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [(١٣)] ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [(١٤)] وقولهم « مَضَى لسبيله » قيل : ومنه ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ [(١٥)] أي في

---

(١) البيت من الوافر ولا يعرف قائله وانظر السيوطي رقم (٣٣٧) والشاهد فيه حذف كان قبل لام الجحود أي فما كان جمع .

(٢) « أي ما كنت لأدعهما » ، فحذف الفعل وانفصل الضمير فهو اسم لكان المحذوفة ، ولأدعهما خبرها أو متعلق بمحذوف خبرها ، وأبو الدرداء هو عويمر بن مالك الأنصاري (ت : ٣٢هـ) من أصحاب الرسول وحفظة القرآن وروى عنه أهل الحديث .

(٣) [الزلزلة : ٥] ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝ بِأَنَّ ... ﴾ .

(٤) [الرعد : ٢] ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ ... ﴾ .

(٥) [الأنعام : ٢٨] .   (٦) [الإسراء : ١٠٩] .

(٧) [يونس : ١٢] .   (٨) [الصافات : ١٠٣] .

(٩) هذا المصراع وقع في عدة قصائد لعدة شعراء فمنها قصيدة لجابر بن جنى ، وقيل لغيره وصدره « تناوله بالرمح ثم أتنني له » وهو من الطويل ، وانظر السيوطي (٥٦٢/٢) ومجمع الأمثال (١٥٨/٢) والشاهد : وقوع اللام بمعنى « على » .

(١٠) [الإسراء : ٧] ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ .

(١١) انظر كتاب العتق من صحيح البخاري .

(١٢) يرى أبو جعفر النحاس أن اللام للتعليل لا للاستعلاء ، ونفى أن يكون لهم بمعنى عليهم في العربية ويؤول ما سبق .

(١٣) [الأنبياء : ٤٧] .

(١٤) [الأعراف : ١٨٧] ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ... ﴾ .   (١٥) [الفجر : ٢٤] .

حياتي ، وقيل : للتعليل ، أي لأجل حياتي في الآخرة .

والحادي عشر : أن تكون بمعنى « عند » ، كقولهم « كَتَبْتُهُ لخمسٍ خَلَوْنَ » وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ ﴾ (١) بكسر اللام وتخفيف الميم .

والثاني عشر : موافقة « بعد » ، نحو ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ (٢) وفي الحديث « صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيته » (٣) وقال :

٣٤٨ – فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ⁂ لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيلةً مَعًا (٤)

والثالث عشر : موافقة « مع » ، قاله بعضهم ، وأنشد عليه هذا البيت .

والرابع عشر : موافقة « من » ، نحو « سمعت له صُرِيخًا » وقول جرير :

٣٤٩ – لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ⁂ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ (٥)

والخامس عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه ، نحو « قلت له ، وأذِنْتُ له ، وفَسَّرْتُ له » .

[صيرورة ومثل عن أيضا أتى ⁂ تعجبٌ مع اليمين يا فتى]

والسادس عشر : موافقة « عَنْ » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ (٦) قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك (٧) وغيره : هي لام التعليل ، وقيل: لام التبليغ والْتَفَتَ عن الخطاب إلى الغيبة ، أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا ، أي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى ، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويلُ على بعض ما ذكرناه (٨) ، نحو ﴿ قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا

(١) [ق : ٥] . والجحدري هو عاصم بن أبي الصباح ، مقرئ بصري ت ١٢٨هـ وانظر المحتسب (٢٨٢/٢) .

(٢) [الإسراء : ٧٨] ﴿ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ ﴾ .

(٣) الحديث في البخاري . كتاب الصوم ورواه الطبراني في الكبير عن البراء .

(٤) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة من قصيدة يرثي مالكًا أخاه ، وانظر السيوطي رقم (٣٣٩) وابن الشجري (٢٧١/٢) والتصريح (٤٨/٢) والهمع (٣٢/٢) وشرح الأشموني (٢١٨/٢) والمفضليات (٢٦٧) واللام في « لطول » بمعنى بعد ، وقال بعضهم : هي بمعنى « مع » .

(٥) البيت من الطويل لجرير في ديوانه (صـ٤٥٧) وفي السيوطي رقم (٣٤٠) والتصريح (١٢/٢) والهمع (٣٢/٢) وشرح الأشموني (٣١/٢) والشاهد فيه : « لكم » فاللام بمعنى « من » .

(٦) [الأحقاف : ١١] وللذين اللام فيها بمعنى « عن » .

(٧) انظر التسهيل (١٤٥) فقد صرح بأنها تأتي للتعليل وللتبليغ ، وانظر شرح كافية ابن الحاجب (٢١٦) فقد قال « واللام » بمعنى « عن » مع القول .

(٨) أي فهي إما لام التعليل أو بمعنى « عن » ولا تكون للتبليغ إلا إذا دخلت على المقول له .

هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾ (١) ، ﴿ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ﴾ (٢) وقوله :

٣٥٠ – كَضَرَائِرِ الحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وبُغْضًا إنَّهُ لَدَميمُ (٣)

السابع عشر : الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ولام المآل (٤) ، نحو ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (٥) وقوله :

٣٥١ – فَلِلْمَوتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى المَسَاكِنُ (٦)

وقوله :

٣٥٢ – فَإنْ يَكُنِ المَوتُ أفْنَاهُمُ فَلِلْمَوتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَه (٧)

ويحتمله ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ﴾ (٨) ويحتمل أنها لام الدعاء ؛ فيكون الفعل مجزومًا لا منصوبًا ، ومثله في الدعاء ﴿ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ﴾ (٩) ويؤيده أن في آخر الآية ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ ﴾ (١٠) .

وأنكر البصريون ومَنْ تابعهم لامَ العاقبة ، قال الزمخشري : والتحقيقُ أنها لام العلة (١١) ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحَزَنًا ، بل المحبة والتبني ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرتَه شُبِّه بالداعي الذي يُفْعَلُ الفعلُ لأجله ؛ فاللام مستعارة (١٢) لما يشبه التعليل كما استعير الأسَد لمن

---

(١) [الأعراف : ٣٨] . (٢) [هود : ٣١] .

(٣) البيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي وهو في ديوانه (١٢٩ ، ١٣٢) وفي الخزانة (٦١٧/٣) والبيان (٢٥٩/٣) والسيوطي ص (٥٧٠/٢) واللام فيه بمعنى التعليل أو عن« لوجهها» .

(٤) الصيرورة : هي التي يكون مدخولها مترتبًا على الفعل قبلها عكس لام العلة فإنها ما كان مدخولها مترتبًا عليه ما قبلها وليس مدخول الأول علة غائبة ، ومدخول الثانية علة باعثة .

(٥) [القصص : ٨] وعاقبة الالتقاط العداوة والحزن .

(٦) البيت من الطويل وهو لسابق البربري وانظر الخزانة (١٦٣/٤) والعقد الفريد (٦٩/٢) وسخالها : أطفالها الصغار . واللام فيها للعاقبة ، وقيل : للتعليل .

(٧) البيت عجزه مثل سائر يوجد في أبيات لشُتَيم الفزاري وسماك الباهلي ، ولابن الزبعرى ، وأنشده ابن الأعرابي في نوادره لرجل من عامل يقال له سماك ، وانظر السيوطي رقم (٢٤٢) وذيل اللآلئ (٩٢) وذيل الأمالي (١٩٥) والخزانة (١٦٤/٤) ومجموع الأمثال (١٣٥/١) واللام فيه للعاقبة .

(٨) [يونس : ٨٨] . (٩) [نوح : ٢٤] .

(١٠) [يونس : ٨٨] ﴿ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ .

(١١) انظر الكشاف (٢٠١/٢) وابن هشام نقل كلامه من الكشاف (١٥٧/٣ ، ١٥٨) .

(١٢) وهو الترتيب الجزئي غير التعليل فالترتيب هو الجامع بين المشبه والمشبه به .

يشبه الأسد .

الثامن عشر : القَسَم والتعجب معًا ، وتختص باسم اللّه تعالى كقوله :

٣٥٣ - * لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ [1] *

[وجردت عن قسم واستعملت لدى نداء وبغيره جلت]

التاسع عشر : التعجب المجرد عن القَسَم ، وتستعمل في النداء كقولهم « يا لَلْمَاء » و « يا لَلْعشْبِ » إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

٣٥٤ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيلٍ كأنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ [2]

وقولهم : « يا لَكَ رَجُلًا عالمًا » وفي غيره كقولهم : « لِلّهِ دَرُّهُ فارسًا ، ولِلّه أنْتَ » ، وقوله :

٣٥٥ - شبَابٌ وَشَيبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَة فَلِلّهِ هذَا الدهرُ كيفَ تَرَدَّدَا [3]

[ثم أتت للزيد والتعديه فاحفظ لما قررت في القضيه]

المتمم عشرين : التعدية ، ذكره ابن مالك في الكافية [4] ، ومَثَّل له في شرحها بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [5] وفي الخلاصة ، ومَثَّل له ابنه بالآية وبقولك : « قلت له افْعَلْ كذا » ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه ، بل في شرحه أن اللام في الآية لشبه التمليك [6] ، وأنها في المثال للتبليغ ، والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو [7] : « ما أَضْرَبَ زيدًا لِعَمرو ، وما أَحَبَّهُ لبكر » .

---

(١) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية وتمامه : « بمشمخرٍّ به الظَّيَّانُ والآس » والمشمخر : الجبل العالي ، والظَّيَّان : ياسَمينَ البر ، والآس : المرسين : ضرب من الرياحين وأيضًا هو فقط من العسل ، والبيت فيه روايات كثيرة ، ونسب لشعراء عدة . فراوية للّه يبقى : جاء اللام للقسم والتعجب ، وحذف لا النافية قبل يبقى ، وروي : تاللّه يبقى وباللّه يبقى وغير ذلك وقيل : البيت لأبي ذؤيب والقصيدة سينية « والآس » وقيل : لمالك الخناعي ، وانظر السيوطي رقم (٣٤٣) وسيبويه (١٤٤/٢) والخزانة (٣٦١/٢ ، ٢٣٢/٤) والحيد : العقدة في قرن الوعل أو النتوء في الجبل .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس وهو من الطويل في ديوانه (١٥٢) والخزانة (٥٥٩/١) والسيوطي (٣٤٤) والفتل المغار : المحكم . يذبل : جبل .

(٣) البيت لأعشى ميمون في ديوانه (١٣٥) يمدح بها النبي ﷺ ولم يوفق للإسلام وفي السيوطي رقم (٣٤٥) والتعجب في « فلله » واضح .

(٤) انظر (٣٦١/١) . (٥) [مريم : ٥] انظر شرح ابن الناظم (٢٦٢) .

(٦) والمراد به : التي يكون مدخولها شبيهًا بمن ملك شيئًا مع كونه لم يملك حقيقة ؛ لأن الأزواج لا يملكن الزوجات . دسوقي (٢٢١/١) .

(٧) فاللام دخلت على لعمرو ولبكر . وهما مفعولان في الأصل ؛ لأن الأصل ضرب زيدٌ عمرًا .

[وقسموا الزائد في الكلام   إلى معان خذ لها نظامي
تكون في الفعل المعدى ثم زد   مقحمة تقوية لها ترد]

الحادي والعشرون : التوكيد ، وهي اللام الزائدة ، وهي أنواع : منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدِّي ومفعولِهِ كقوله :

٣٥٦ – وَمَنْ يَكُ ذا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ   لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهرِ فَالدَّهرُ كَاسِرُهْ (١)

وقوله :

٣٥٧ – وَمَلَكْتَ مَا بَيـنَ العِرَاقِ وَيثْرِبٍ   مُلْكًا أجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ (٢)

وليس منه ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ (٣) خلافًا للمبرد (٤) ومَنْ وافقه ، بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل : ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ (٥) .

واختلف في اللام من نحو ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (٦) ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٧) وقول الشاعر :

٣٥٨ – أرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأنَّمَا   تَمَثَّلُ لِي لَيلَى بِكُلِّ سَبِيلِ (٨)

فقيل : زائدة ، وقيل : للتعليل ، ثم اختلف هؤلاء ، فقيل : المفعول محذوف ، أي يريد اللَّه التبيين ليبيِّنَ لكم ويهديكم : أي ليجمع لكم بين الأمرين ، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم ، وأريد السلو لأنسى ، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : الفعل في ذلك كله مقدر بمصدر (٩) مرفوع بالابتداء ، واللام وما بعدها خبر ، أي إرادةُ اللَّه للتبيين ، وأمْرُنا بالإسلام ، وعلى هذا فلا مفعول للفعل .

ومنها اللام المسماة بالـمُقْحَمَة (١٠) ، **وهي المعترضة بين المتضايفين** ، **وذلك في قولهم**

---

(١) البيت من الطويل لنصيب في ديوانه (٩٢) وقيل : لتوبة بن الحمير أو لمجنون ليلى وليس في ديوانه ، وانظر المؤتلف (صـ٩١) والسيوطي رقم (٣٤٦) . صليب : قوي « ليكسر » اللام زائدة ، وعود الدهر : مغالبة الزمان والانتصار عليه .

(٢) البيت من الكامل لميادة بن أبرد يمدح عبد الواحد بن سليمانِ بن عبد الملك . والشاهد : أجار لمسلم . فاللام زائدة ، وأصله أجار مسلمًا ومعاهدًا ، وانظر السيوطي رقم (٣٤٧) ، والأغاني (٣٢٦/٢ ، ٣٢٧) .

(٣) [النمل : ٧٢] ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ .

(٤) حيث جعله من باب التضمين .

(٥) [الأنبياء : ١] ﴿ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ .

(٦) [النساء : ٢٦] .

(٧) [الأنعام : ٧١] .

(٨) البيت لكثير عزة في ديوانه (٢٤٨/٢) ، وانظر السيوطي (٣٤٨) ، والخزانة (٣٣٠/٤) ، والمحتسب (٣٢/٢) ، وأمالي القالي (٦٥/٢) وهذه اللام فيها خلاف في معناها كما في الشرح .

(٩) أي يقصد بالفعل الحدث فقط لا الزمان فهو مثل « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » ، فهو مبتدأ وخبر ، والفعل لا يراد حقيقته حتى يحتاج لمفعول .

(١٠) وهي الزائدة بين متلازمين كالمتضايفين ونحوهما ، فزيدت تقوية للاختصاص ودلالة عليه .

« يَا بؤسَ للْحَرْبِ » والأَصْلُ يا بؤس الحرب ، فأقحمت تقويةً للاختصاص ، قال :

٣٥٩ - يَا بُؤسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فاسْتَرَاحُوا [١]

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف ؟ قولان ، أَرْجَحُهما الأول ؛ لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلّق [٢] .

ومن ذلك قولهم : « لَا أَبا لِزَيدٍ ، ولا أَخَا لَه ، ولا غلَامَي له [٣] » على قول سيبويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام ، وأما على قول مَنْ جَعَلَ اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأن الصفة [٤] من تمام الموصوف ، وعلى قول من جعلهما خبرًا وجعل أبًا وأخًا على لغة من قال :

* إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا [٥] *

وقولهم : « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَل [٦] » وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله : « يَبِضُكِ ثِنْتَا وَيَبِضَي مِائَتَا » [٧] فاللامُ للاختصاص ، وهي متعلقة باستقرار محذوف .

ومنها اللام المسماة لام التقوية ، وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُفَ : إما بتأخره نحو ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [٨] ونحو ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٩]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك ، وانظر الكتاب (٣١٥/١) ، والتصريح (١٠٢/٣) ، والمحتسب (٩٣/٢) ، وأمالي ابن الشجري (٢٥٧/١ ، ٨٣/٢) ، وابن يعيش (١٠/٢ ، ١٠٥) ، (٣٦/٤ ، ٧٢/٥) ، ويس (١٩٩/١) واللام زائدة للحرب للاختصاص .

(٢) العمل قيل للام فهي التي جرّت الحرب فهي أقرب إلى المجرور من المضاف ، وقيل : للمضاف ؛ لأنه جار أيضًا فأي فرق بينهما في ذلك العمل فالجار والمجرور في محل جر بالمضاف .

(٣) فسيبويه يجعل اللام مقحمة وأن اسم لا مضاف لما بعد اللام فتكون اللام زائدة ، وانظر الكتاب (٢٧٦/٢ وما بعدها) باب لا النافية للجنس .

(٤) أي صفة لاسم « لا » والأصل كائن له ، وجعل شبهها بالمضاف في الإعراب وترك تنوين أب وأخ وترك النون في غلامي فحذفا منه كما حذفا من المضاف ، وتم به الكلام .

(٥) تقدم ذكره ، وهو على لغة من يلزم الأسماء الخمسة والمثنى الألف دائمًا في جميع الحركات وأب وأخ بحركة مقدرة على الألف .

(٦) هذا مثل . فمكره خبر مقدم والمبتدأ المؤخر أخاك على اللغة السابقة ، لا حرف عطف وبطلٌ معطوف مرفوع وانظر مجمع الأمثال (١٦٠/١ ، ٢٧٤/٢) .

(٧) حذفت من « ثنتا ، ومائتا » النون شذوذًا ؛ لأن الحذف ينقاس في الإضافة والجار والمجرور مع لام الاختصاص في محل نصب صفة لاسم لا ، وفي محل رفع على القول بأنه خبر لا النافية للجنس ، وقيل إن حذف ليس شاذًا ، قال أبو حيان : يجوز عند الكسائي حذف النون ولا يعده ضرورة ومنه هذا المثل [قطا قطا ، بيضك ثنتا وبيض مئتا] وهو سجع .

(٨) [الأعراف : ١٥٤] .

(٩) [يوسف : ٤٣] .

أو بكونه فرعًا في العمل نحو ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (١) ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (٢) ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ (٣) ونحو : ضَرْبِي لزيدٍ حسن ، وأنا ضارب لعمرو ، قيل : ومنه ﴿ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾ (٤) وقوله :

٣٦٠ - إذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلًا ، فإنِّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي (٥)

وفيه نظر (٦) ؛ لأن عدوًا وأكيلًا - وإن كانا بمعنى مُعادٍ ومؤاكل - لا ينصبان المفعول ، لأنهما موضوعان للثبوت ، وليسا مُجَارِيَين للفعل في التحرك والسكون ، ولا مُحَوَّلَان عما هو مجار له ، لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة ، وإنما اللام في البيت للتعليل ، وهي متعلقة بـ « الْتَمِسِي » ، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو ، وهي للاختصاص (٧) .

وقد اجتمع التأخر والفرعية في ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ (٨) وأما قوله تعالى : ﴿ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴾ (٩) فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها في « سَقْيًا لزيدٍ (١٠) » وسيأتي .

قال ابن مالك (١١) : ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدّى لاثنين ، لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد ، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيحٌ من غير مرجح ، وهذا الأخير ممنوع ، لأنه إذا تقدم أحدُهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك ، وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ (ولكلٍّ وجهةٍ هو موليها (١٢)) بإضافة كل : إنه من هذا ، وإن المعنى اللَّه مُوَلٍّ كلَّ ذي وجهة وجهته ، والضمير على هذا للتولية ، وإنما لم يجعل كلًّا والضمير مفعولين ويستغني عن حذف ذي ووجهته لئلا يتعدّى العامل إلى الضمير وظاهره

---

(١) [البقرة : ٩١] ﴿ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ .. ﴾ .

(٢) [البروج : ١٦] . (٣) [المعارج : ١٦] .

(٤) [طه : ١١٧] .

(٥) البيت من الطويل لحاتم الطائي وليس في ديوانه ، وهو في السيوطي رقم (٣٥١) وحماسة المرزوقي (١٦٦٨) والكامل (٥٢٥) وقيل : لقيس بن عاصم .

(٦) غير مسلم كلامه عند ابن هشام . (٧) أي زائدة للتقوية .

(٨) [الأنبياء : ٧٨] ﴿ وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا ... ﴾ .

(٩) [المدثر : ٣٦] . (١٠) أي للتبيين وستأتي .

(١١) انظر التسهيل (١٤٥) قال « وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياسًا في نحو : ﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ، ﴿ وإن ربك فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ » .

(١٢) [البقرة : ١٤٨] ، وانظر الجنى الداني (١٠٦) .

معًا [١] ؛ ولهذا قالوا في الهاء من قوله :

٣٦١ – هذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُهُ يُقَطِّعُ اللَّيلَ تَسْبِيحًا وقُرآنًا [٢]

إن الهاء مفعول مُطْلَق لا ضمير القرآن ، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى :

٣٦٢ – أحَجَّاجُ لَا تُعْطِي الْعُصاةَ مُنَاهُمُ ولَا اللهُ يُعْطِي لِلعُصَاةِ مُنَاهَا [٣]

وهو شاذ ، لقوة العامل .

[وزيد فيما كان فرعا للعمل ومنه لام المستغاث للأقل]

ومنها لام المستغاث عند المبرد ، واختاره ابن خروف [٤] ، بدليل صحة إسقاطها ، وقال جماعة : غير زائدة ، ثم اختلفوا ؛ فقال ابن جني : متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل [٥] ، ورُدَّ بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل في الحال . نحو قوله :

٣٦٣ – كأَنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطْبًا ويَابِسًا لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي [٦]

وقال الأكثرون : متعلقة بفعل [٧] النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ، ونَسَبَاه لسيبويه [٨] ، واعترض بأنه متعد بنفسه ، فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضمن معنى

---

(١) المراد بالضمير هو ضمير موليها وهو عائد على وجهه وظاهره هو كل وجهة ؛ لأن كل في المعنى عين وجهة .

(٢) البيت من البسيط لكثير النهشلي ، وانظر السيوطي رقم (٣٥٢) وتمامه عنده [والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب] بخلاف عجز المُغني الملفق من صدر بيت آخر لحسان يرثي عثمان بن عفان وهو [ضحوا بأشمط عنوان السجود به] وانظر السيوطي (٥٨٧/٢) ، والخزانة (٢٢٣/١ ، ٣٨٣/٢) ، والكتاب (٤٣٧/١) ، والشجري (٣٠٩) ، وسراقة هو ابن مالك بن جعشم ت ٢٤هـ تقريبًا .

(٣) البيت من الطويل لليلى الأخيلية ت ٨٠هـ وانظر السيوطي (٣٥٢) ، وأمالي القالي (٨٦/١) ، والتصريح (١١/٢) ، والهمع (٣٣/٢) والدرر (٣٢/٢) وهي معشوقة توبة الحميّر ، ومات قبلها .

(٤) فهي لام زائدة عنده .

(٥) انظر الجنى الداني (١٠٤) حيث صرح برأي ابن جني بأنه حرف النداء لما فيه من معنى الفعل ، كما صرح برأي المبرد ، وإن لم يسمعه بأنها زائدة لا تتعلق بشيء ، وانظر المقتضب (٢٥٥/٤) ، وشرح الجمل (١٠٩/٢) .

(٦) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه (٢٧) والعقد السمين (١٠١) ، والخزانة (٣٧/١) وشعراء الجاهلية (٥٨) ، والشعر والشعراء (٥٤) ، والسيوطي (٢٥٤) ، وسيتكرر ، وهو من التشبيه المتعدد . ورطبًا ويابسًا : حال من اسم كأن وهو قلوب ، والعامل كان أي معناها وهو أشبه .

(٧) وهو « أدعو » الذي نابت عنه يا .

(٨) أي نسب ابن الضائع وابن عصفور هذا الرأي وهو أنه متعلق بفعل النداء المحذوف ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور (١٠٩/٢) حيث قال « وأما لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر قولًا واحدًا تقديره : أدعوك لزيد ، ولم ينسبه إلى سيبويه » .

الالتجاء في نحو « يا لزيد [١] » والتعجب في نحو « يا للدواهي » وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوي [٢] تعديه باللام ، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان ، وفيه نظر [٣] ، لأن اللام المعديَّة زائدة كما تقدم ، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة .

فإن قلت : وأيضًا فإن اللام لا تدخل في نحو « زَيدًا ضربته » مع أن الناصب ملتزمُ الحذف [٤] .

قلت : لما ذكر في اللفظ ما هو عِوَض فيه كان بمنزلة ما لم يحذف .

فإن قلت : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء .

قلت : إنما هو كالعوض ، ولو كان عوضًا ألبتة لم يجز حَذْفُه ، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف ؛ فلم يُنَزَّلْ منزلته من كل وجه [٥] .

وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقيةُ اسم وهو آل ، والأصل يا آل زيد ، ثم حذفت همزة آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين واستدلُّوا بقوله :

٣٦٤ – فَخَيرٌ نَحنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُمْ إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَا لا [٦]

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل : يا قوم لا فرار ، أو لا نفر ، فحذف ما بعد لا النافية ، أو الأصل يا لفُلَان ثم حذف ما بعد الحرف [٧] كما يقال : « أَلَاتَا » [٨] فيقال : «أَلَا فَا » يريدون : ألا تفعلون ، وألا فافعلوا .

تنبيه – إذا قيل « يا لَزَيدِ » بفتح اللام فهو مستغاث ، فإن كسرت [٩] فهو مستغاث لأجله ،

---

(١) انظر البسيط له على شرح جمل الزجاجي (٤٦٥/١) فلقد صرح بالتضمين .

(٢) هذا الجواب موجود في البسيط لابن أبي الربيع (٨٥٨/٢) فالتضمين عندهم أولى من دعوى زيادة الحرف .

(٣) أي وقد قال ابن عصفور : إن كل عامل ضعف بالتزام الحذف تقوى تعديته باللام فحينئذٍ كان الظاهر أن يقال لزيد ضربته مع أنَّهُ لم يقل ، فحينئذ يكون ليس كل محذوف لامًا تقويه .

(٤) بدليل أنه يجوز حذفه ، بخلاف ضربته فإنه عوض قطعًا ولذلك لا يجوز حذفه لما يلزم عليه من حذف العوض والمعوض .

(٥) انظر في ذلك الجنى الداني (١٠٤) ، وزيد معها مخفوض بالإضافة .

(٦) البيت من الوافر لزهير الضبي وهو في السيوطي رقم (٣٥٥) ، والخزانة (٢٢٨/١) ، والعيني (٥٤٠/١) ، والهمع (١٠٤/١) وشرح الأشموني (٢١٥/١) ، والمثوب : المرجع بالدعاء مرة بعد أخرى ، يا لا : أي يا لفلان فحذف المستغاث به ، وخبر مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر ، وأعمل الوصف بدون اعتماد على رأي الكوفيين ورفع باسم التفضيل ظاهرًا في غير مسألة الكحل ، وسيتكرر البيت .

(٧) وهو المستغاث به .

(٨) فحذف الفعل واكتفى بالحرف الأول .

(٩) لام المستغاث لأجله مكسورة للفرق بينها وبين لام المستغاث به المفتوحة .

والمستغاث محذوف ، فإن قيل « يا لكَ (١) » احتمل الوجهين ، فإن قيل « يَا لِي » فكذلك عند ابن جني ، أجازهما (٢) في قوله :

فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى (٣)

وقال ابن عصفور (٤) : الصواب أنه مستغاث لأجله ؛ لأن لام المستغاث متعلقة بأدعو ؛ فيلزم تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وهذا لا يلزم ابن جني ؛ لأنه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم ، و « يا » لا تتحمل ضميرًا كما لا تتحمله « ها » إذا عملت في الحال في نحو ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (٥) نعم هو لازم لابن عصفور ؛ لقوله في « يا لزيد لعمرو » : إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرو ، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش (٦) : إن تعلُّقَهَا باسم محذوف تقديره « مَدْعُوًّا لعمرو » وإنما ادَّعَيا وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين ، وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان (٧) معنى نحو « وَهَبْتُ لَكَ دِينَارًا لِتَرْضَى » .

تنبيه – زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما (٨) تقدم ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى : ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ (٩) ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ (١٠) ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ (١١) وقالوا : « وَهَبْتُكَ دِينارًا ، وصِدْتُكَ ظَبْيًا ، وَجَنَيتُكَ ثَمَرَة » قال :

* ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا (١٢) *

---

(١) أي عند ابن جني وابن عصفور .

(٢) وفي يا لي ، الوجهان عند ابن جني جائزان وذلك لأن الكاف يقتضي فتح اللام مطلقًا ، وكذلك الياء تقتضي كسر اللام مطلقًا .

(٣) تقدم الحديث عنه .

(٤) انظر المقرب (١/١٨٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١١٠) .

(٥) [هود : ٧٢] ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ .

(٦) حتى لا يلزمه القول بأن الحرف في النداء والإشارة « ها » يتحمل ضميرًا ، وقد ادعى الإجماع على جوازه ولم يطلع على رأي ابن الباذش . دسوقي (١/٢٣١) .

(٧) لأن كل لام في المثال لها معنى مخالف لمعناها الآخر فاللام الأولى للتعدية ، واللام الثانية للتعليل .

(٨ ، ٩) مثل قوله : رجا به ليكسر مع أن الفعل متعد لا يحتاج إلى لام للتعدية ، ونجدهم يعكسون القضية فنجد فعلًا قاصرًا يحتاج إلى لام التعدية ولا يعطي ذلك مثل قوله تعالى : ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ أي تبغون لها أي للسبيل عوجًا أي اعوجاجًا . والآية الكريمة من [آل عمران : ٩٩] ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ ... ﴾ .

(١٠) [يس : ٣٩] ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ .

(١١) [المطففين : ٣] .

(١٢) هذا صدر بيت من الكامل لم يعرف قائله ، وأهمله السيوطي . ولم يذكره وتمامه : (ولقد نهيتك عن بنات الأوبر) وانظر ابن يعيش (٥/٧١) والإنصاف (٣١٩ ، ٧٢٦) ، وأكمؤ والعساقل مُثَنَّيان مفردهما كمأة وعُسْقُول .

وقوله :

٣٦٥ - فَتَوَلّى غُلامُهُمْ ثُمَّ نَادَى أَظَلِيمًا أصِيدُكُمْ أمْ حِمارا [١]

وقال :

٣٦٦ - * إذَا قَالَتْ حَذَام فأنْصِتُوهَا [٢] *

في رواية جماعة ، والمشهور « فَصَدِّقُوهَا » .

[والثاني والعشرون للتبيين وهي ثلاثة فخذ تبييني
تبيين فاعل وما يضبطه وافي تعجبًا وتفضيلًا له
إن قلت ما أحبني لزيد فزيد فاعل عني بالقصد
متى تجيء بإلى فاثبتن إليه مفعولية وانتبهن]

الثاني والعشرون : التبيين ، ولم يُوفوهَا حقها [٣] من الشرح ، وأقول : هي ثلاثة أقسام :

أحدها : ما تُبين المفعولَ من الفاعل ، وهذه تتعلق بمذكور ، وضابطُها : أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مُفْهِمين حبًّا أو بغضًا ، تقول : « ما أحَبَّنِي ، وما أبْغَضَني » [٤] فإن قلت : « لفلان » فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولها ، وإن قلت : « إلى فلان » فالأمر بالعكس ، هذا شرح ما قاله ابن مالك [٥] ، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني « إلى » أيضًا لما بينا ، وقدمضى في موضعه [٦] .

[لفاعلية من المفعول خلت وعكسه على المنقول]

الثاني والثالث : ما يُبين فاعليةً غير ملتبسة بمفعولية ، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ، ومصحوب كل منهما إما غيرمعلوم مما قبلها ، أومعلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدًا

---

(١) البيت من بحر الخفيف لأعشى همدان ، وهو في السيوطي رقم (٣٥٦) ، والظليم : ذكر النعام . وانظر معجم الشواهد (١/١٤٦) .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر لنجيم بن مصعب ، وقيل : لجيم بن صعب ، وانظر شواهد السيوطي (٢/٥٩٦) فقد ذكر قصة البيت ، والشاهد : فأنصتوا إليها فحذف الجار .

(٣) أي لم يبينوها كل البيان على سبيل الضم بل إنما بينوها مع تشتيت وتفريق .

(٤) أي فالياء مفعوله والضمير المحذوف العائد على ما هو الفاعل ، وهذا بحسب الصناعة .

(٥) أي فتدخول إلى فاعل والمتكلم مفعول والمعنى : شيء عظيم صيرني أحب زيدًا أو أبغضه في الأول ، وفي الثاني : شيء عظيم صيرني محبوبًا لفلان أو مبغوضًا له .

(٦) اعتراض على ابن مالك في كلامه بأنه مشترك بين اللام وإلى ، وليس الحديث خاصًّا باللام من بيان الفاعل والمفعول معنى .

له ، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف [١] .

مثل المبينة للمفعولية « سَقْيًا لزيد ، وجَدْعا [٢] له » فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدَّرين ؛ لأنهما يتعديان ، ولا هي مقوية للعامل لضَعْفه بالفرعية إن قُدِّر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنه الفعل ؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط ، وهذه لا تسقط [٣] ، لا يقال « سَقْيًا لزيد » ولا « جَدْعًا إياه » خلافًا لابن الحاجب [٤] ذكره في شرح المفصل [٥] ، ولا هي ومخفوضها صلة للمصدر فتتعلق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يُوصَفُ فكذا [٦] ما أقيم مُقَامه ، وإنما هي لام مُبَيِّنة [٧] للمدعُوّ له أو عليه إن لم يكن معلومًا من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان [٨] إن كان معلومًا ، وليس تقديرُ المحذوف « أعني » كما زعم ابن عصفور [٩] ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، بل التقدير : إرادتي لزيد .

وينبني على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في « زَيد » « سَقْيًا له » أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير ، ولو قلنا : إن المصدر الحالّ محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه ؛ فتقول : « زيدًا ضَرْبًا » لأن الضمير في المثال ليس [١٠] معمولًا له ، ولا هو من جملته ، وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فَوَهْمٌ [١١] .

وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل [١٢] : اللام في « سَقْيًا لك »

---

(١) اللام قد تبين الفاعل من المفعول مثل : تبًّا لزيد وويحًا له ، فهما في معنى خسر وهلك ، وقد تبين المفعول من الفاعل مثل سقيًا لزيد وجدعًا له فهي مبينة للمدعو له أو عليه . لم يكن معروفًا فعرف بها أو مؤكدة له إن عرف .

(٢) هذا المحذوف يعرب مبتدأ والجار والمجرور خبره أي دعاني لزيد .

(٣) فهو دعاء لزيد أو دعاء بالجدع وهو قطع الأنف والأذن أو الشفة واليد وإعرابه كسابقه لا يتعلق بالمصدر .

(٤) لأنها لازمة ووردت عن العرب فلا تغيَّر . (٥) القائل بجواز إسقاطها .

(٦) المفصل (١/١١٤) ، وانظر الكتاب (١/٣١١) ، والرضي (١/١٢٥) ، وشرح الكافية لابن الحاجب (صـ٨٥ وما بعدها) .

(٧ ، ٨) للمدعو له راجع إلى سقيًا له والمدعو عليه يرجع إلى « جدعًا له » إن كان غير معلوم ، فإن علم كانت اللام مؤكدة للبيان .

(٩) حيث ذكر ابن عصفور بأن اللام فيهما متعلقة بمحذوف تقديره : أعني .

(١٠) المثال هو زيدٌ سقيًا له فالضمير ليس معمولًا للمصدر وهو سقيًا ، فلا يكون سقيًا مشتغلًا بضمير الاسم السابق حتى يفسر عاملًا ، وإنما « له » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : إرادتي له والجملة جواب لسؤال مقدر كأنه قيل : لمن تريد .

(١١) [محمد : ٨] ﴿ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ وتجويز البعض بأن الذين نصب على الاشتغال خطأ ؛ لأن المفسر يشترط فيه جواز تقديم معموله عليه ، وهذا يمتنع تقديم معموله عليه ، فلا يفسر عاملًا .

(١٢) (٣/٣٠٦ وما بعدها) .

متعلقة بالمصدر ، وهي للتبيين ، وفي هذا تَهَافت ، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين (١) .

ومثالُ المبينة للفاعلية « تبًّا لزيد ، وويحًا له » فإنهما في معنى خَسِرَ وَهَلَكَ ، فإن رفعتهما بالابتداء ؛ فاللام ومجرورها خبر ، ومحلُّهما الرفع ، ولا تبيين ، لعدم (٢) تمام الكلام .

فإن قلت « تبًّا له وويحٌ » فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز ؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه ، إذ اللام في الأول للتبيين ، واللام المحذوفة (٣) لغيره .

[واختلفوا في قوله تعالى هيهات هيهات لما فقالا
بعض بأن اللام فيها زائده وما هي الفاعل خذها فائده]

واختلف في قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (٤) فقيل : اللام زائدة ، و « ما » فاعل ، وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين ، وقيل : هيهات مبتدأ بمعنى (٥) البعد ، والجار والمجرور خبر .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ (٦) فيمن قرأ بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فهيت : اسمُ فعلٍ ، ثم قيل : مسماه فعل ماض أي تهيأت ، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمُسَمَّاه لو صرح به ، وقيل : مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال ؛ فاللام للتبيين (٧) ، أي إرادتي لك ، أو أقول لك ، وأما مَنْ قرأ ﴿ هِئْت ﴾مثل جِئْتُ فهو فعل بمعنى تهيأت ، واللام متعلقة به ، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل (٨) ، ومعنى تهيئة تيسر انفرادها به ، لا أنه قصدها ؛ بدليل ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾ فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام ﴿ هِيتَ ﴾ بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ، وتكون على إبدال الهمزة (٩) .

---

(١) تهافت أي تنافي ؛ لأن مقتضى كونها للتبيين أنها متعلقة بمحذوف ، ومقتضى كونها متعلقة بالمصدر أنها ليست للتبيين فهذا خروج عن قواعدهم .

(٢) لأن شرط التبيين أن تكون بعد تمام الكلام بنفس اللام ؛ لأنها متعلقة بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة ، فلا يتأتى وقوع اللام إلا إذا تم الكلام بدونها .

(٣) أي للتعليل . (٤) [المؤمنون : ٣٥، ٣٦] .

(٥) بناء على أن أسماء الأفعال لها محل من الإعراب أو مصدر بمعنى البعد .

(٦) [يوسف : ٢٣] ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ... ﴾ .

(٧) ولك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره : إرادتي لك حتى تكون اللام للتبيين .

(٨) أي لتأكيده لأن فاعل الأمر معلوم ؛ لأنه ضمير المخاطب .

(٩) قال ابن جني في المحتسب (٣٢٥/١) « هيئت » بالهمز وضم التاء قرأ بها على وأبو وائل وأبو رجاء ويحيى ، =

تنبيه – الظاهر أن « لها » من قول المتنبي :

٣٦٧ – لولاَ مُفَارَقَةُ الأحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَهَا الْـمَنَايَا إِلَى أرْوَاحِنَا سُبُلاَ [1]

جار ومجرور متعلق بِوَجَدَتْ ، لكن فيه تَعَدِّي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك : « ضربه زيد » وذلك ممتنع [2] ؛ فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لسُبُلًا فلما قُدِّمَ عليه صار حالًا منه ، كما أن قوله « إلى أرواحنا » [3] كذلك ؛ إذ المعنى سُبُلًا مسلوكة إلى أرواحنا ، ولك في « لها » وجه غريب ، وهو أن تقدره جمعًا للَهَاة كحَصَاة وحَصًى ، ويكون « لها » فاعلًا بوجدت ، والمنايا مضافًا إليه ، ويكون إثبات اللهوات للمنايا [4] استعارة ، شبهت بشيء يبتلع الناس ، ويكون أقام اللَّهَا مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم .

[ثانية وهي ما قد عملت جزما فراع مأخذا لهم ثبت
ووضع ذي اللام لأقسام الطلب وحركت بكسرة لدى العرب
وفتحها لدي سليم وردا وبعد فا واو سكونها بدا

= وقرأ ابن عباس « هَيتِ » بفتح الهاء وكسر التاء أو هُيِئْتُ لك ، وقال الدسوقي (٢٣٤/١) : « كسر الهاء والياء وفتح التاء لابن ذكوان رفيق هشام وقراءة نافع ، وأما هشام فيقرأ هيئت بكسر الهاء وبالهمز وضم التاء وبفتحها أيضًا ، قال الشاطبي :

وهيت بكسر أصل كفء وهمزه لسان وضم التا لدى خلفه ولا

(١) البيت للتمثيل لا للاستشهاد وهو في ديوانه (١٢١/٢) ، المنايا : جمع منية وهي الموت سبلًا طرقًا ، والبيت من البسيط .

(٢) أي المنايا فاعل لوجدت ، ولها مفعوله ، فتعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل وهذا لا يجوز .

(٣) فيقدر منعًا للمحذور أن « لها » كان نعتًا لسبلًا ثم تقدم عليها ، فصار حالًا ، مثل (لمية موحشًا طلل) تحقيقًا لقاعدة « نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالًا » وكذلك أرواحنا على هذا التقدير .

(٤) ويقدر لها ابن هشام وجهها نادرًا : وهو أن « لها » جمع لهاة وهي فاعل وجدت ، والمنايا مضاف إليه وإثباتها للمنايا استعارة مكنية وفي اللهوات تخييل ، وخلاصة إعراب المصدر المقترن باللام مثل سقيًا لك أن تقول : إن المصدر النائب عن فعله الذي فصل بين فاعله أو مفعوله بحرف جر فمثل فاعل المصدر قولك « سحقًا لك وتعسًا لك وبؤسًا لك » . التقدير : سحقت وتعست وبؤست ، هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، لا بالمصدر ؛ لأن التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا : حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله ، ومثال حرف الجر قبل المفعول قولك : سقيًا لك ، ورعيًا لك . التقدير : اسق اللهم سقيًا وهذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، ولا يتعلق بالمصدر ؛ لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين في جملة واحدة .

فإن كان المصدر نائبًا عن فعل غير الأمر أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب نحو شكرًا لك أي شكرت لك شكرًا ، وسقيًا لزيد . لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقًا بالمصدر ، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذٍ ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضًا ليتصل العامل بمعموله . انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢٢١/١) حاشية .

وسكنوا من بعد ثم ونقل حذف لها في لغة وما عمل]

وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر [١] ، وسُلَيم تفتحها [٢] ، وإسكانها بعد الفاء [٣] والواو أكثر من تحريكها ، نحو ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ [٤] وقد تسكن بعد ثُمَّ نحو ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ [٥] في قراءة الكوفيين وقالون والبزي ، وفي ذلك رد على من قال : إنه خاص بالشعر .

ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كَونِ الطلب أمرًا ، نحو ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [٦] أو دعاء نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [٧] أو التماسًا كقولك لمن يساويك « لِيَفْعَلْ فُلَان كَذَا » إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره ، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو ﴿ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [٨] ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [٩] أي فيمد ونحمل ، أو التهديد نحو ﴿ وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [١٠] وهذا هو معنى الأمر في ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [١١] وأما ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾ [١٢] فيحتمل اللامان منه التعليل ، فيكون ما بعدهما منصوبًا ، والتهديد فيكون مجزومًا ، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة مَنْ سكنها [١٣] ، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك ، ويؤيده أن ما بعدهما ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ وأما ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ ﴾ [١٤] فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب ؛ لأنه يقرأ بسكون الميم ، ومن كسر اللام - وهو حمزة [١٥] - فهي لام التعليل ؛ لأنه يفتح الميم ، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر مُتَصَيَّد من المعنى لأن قوله

---

(١) حملًا لها على لام الجر ؛ لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء الظاهرة اختصاصًا وعملًا بالعمل الخاص .

(٢) وهي لغة لهذه القبيلة .

(٣) للتخفيف حملًا على قولهم في كتِف : كتْف بسكون التاء .

(٤) [البقرة : ١٨٦] ﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ .

(٥) [الحج : ٢٩] ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ والكوفيان : حمزة والكسائي ، وقالون : عيسى بن ميناء (ت : ٢٢٠هـ) قارئ مدني ، وإمام في العربية في الحجاز ، والبزي : هو أبو الحسن أحمد بن محمد قارئ مكي متقن (ت : ٢٤٣هـ) .

(٦) [الطلاق : ٧] ﴿ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ۚ ﴾ .

(٧) [الزخرف : ٧٧] ﴿ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ﴾ .

(٨) [مريم : ٧٥] .

(٩) [العنكبوت : ١٢] ﴿ وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ .

(١٠) [الكهف : ٢٩] .

(١١) [فصلت : ٤٠] ﴿ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ .

(١٢) [العنكبوت : ٦٦] ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ .

(١٣) لأن اللام لا تسكن بعد الواو .

(١٤) [المائدة : ٤٧] ﴿ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

(١٥) انظر السبعة (٢٤٤) .

تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ (١) معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور ، ومثله ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا ﴾ (٢) لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينة وحفظًا ، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخَّر ، أي ليحكم أهلُ الإنجيل بما أنزل اللّٰه أنزله ، ومثله ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ (٣) أي للجزاء خلقهما ، وقوله سبحانه : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ (٤) أي وأريْناهُ ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ (٥) أي وخلقناه من غير أب .

وإذا كان مرفوعُ فعل الطلب فاعلًا مخاطبًا استغني عن اللام بصيغة افْعَلْ غالبًا ، نحو قُمْ واقْعُدْ ، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية ، نحو « لِتُعْنَ بحاجتي (٦) » أو الخطاب نحو « ليقمْ زَيد » أو كلاهما نحو « لِيُعْنَ زَيدٌ بحاجتي » ودخولُ اللام على فعل المتكلم قليل ، سواء أكان المتكلم مفردًا ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قوموا فَلأُصلِّ لكم » (٧) أو معه غيره كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ (٨) وأقل منه دخولُها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (٩) وفي الحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ (١٠) » .

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملُها كقوله :

٣٦٨ – فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيرِ مِنْكَ نَصِيبُ (١١)

وقوله :

٣٦٩ – مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالَا (١٢)

---

(١) [المائدة : ٤٦] .

(٢) [الصافات : ٦، ٧] ﴿ مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ .

(٣) [الجاثية : ٢٢] ﴿ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ .

(٤) [الأنعام : ٧٥] .

(٥) [مريم : ٢١] ﴿ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ .

(٦) فمرفوع « تُعْن » نائب فاعل ، وهو الضمير المستتر ، وقد وجد الخطاب دون الفاعلية .

(٧) انظر صحيح مسلم كتاب المساجد (١٢٨/٢) باب جواز الجماعة في القافلة بلفظ « فأصلي لكم » بإثبات الياء ، وأخرجه البخاري في كتاب الصلاة على الحصير (١٠٦/١) بنص « قوموا فلأصل لكم .. » ويروى : فلأصلّيَ ، باللام مفتوحة والياء منصوبة وينظر (٢١٨/١) والاستشهاد على الرواية الأولى .

(٨) [العنكبوت : ١٢] .

(٩) [يونس : ٥٨] ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ والقراءة في المحتسب (٣٠١/١) .

(١٠) في البخاري باب الجهاد « فلتسووا صفوفكم » وليس فيه اللفظ السابق مصافكم صفوفكم .

(١١) البيت من الطويل مجهول القائل يخاطب الشاعر ابنه لما تمنى موته ، والشاهد فيه : حذف لام الأمر إذ الأصل ليكن .. وانظر السيوطي رقم (٣٥٨) ، والعيني (٤٢٠/٤) ، وشرح الأشموني (٥/٤) .

(١٢) البيت من الوافر للأعشى ، وقيل : لحسان أو أبي طالب ، وهو في الكتاب (٤٠٨/١) ، والخزانة (٦٢٩/٣ ، ٦٦٦) ، =

أي لِيَكُنْ ولْتَفْدِ ، والتَّبال : الوَبال ، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تَقْوَى .

ومنع المبرد حَذْف [١] اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر ، وقال في البيت الثاني : إنه لا يُعْرَف قائله ، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو « يَغفِرُ اللَّهُ لَكَ » و « يَرْحَمُكَ اللهُ » وحذفت الياء تخفيفًا ، واجتزئ عنها بالكسرة كقوله :

٣٧٠ – * دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا [٢] *

قال : وأما قولُه :

٣٧١ – عَلَى مِثْلِ أصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي ... لَكِ الْوَيلُ حُرَّ الْوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى [٣]

فهو على قبحه [٤] جائز ؛ لأنه عَطْفٌ على المعنى إذ اخمشي ولْتَخْمِشِي بمعنى واحد .

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي [٥] في الكلام ، لكن بشرط تقدم قُلْ ، وجعل منه ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [٦] أي ليقيموها ، ووافَقَه ابن مالك في شرح الكافية [٧]، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلًا بعد القول الخبري كقوله :

٣٧٢ – قُلْتُ لبَوَّابٍ لَدَيهِ دَارُهَا ... تِئْذَنْ فَإنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُها [٨]

أي لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة ، قال : وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : ائذن ، اهـ .

= والتصريح (١٩٤/٢) والهمع (٥٥/٢) ، وشرح الأشموني (٥/٤) ، والسيوطي (٣٥٩) ، وليس في ديوانه ، والشاهد فيه : حذف لام الأمر لتفد .

(١) انظر المقتضب (١٣١/٢ وما بعدها) ، والنقل بالنص .

(٢) هذا عجز بيت من الوافر لمضرس الفقعسي وانظر الكتاب (٩/١ ، ٢٩١/٢) ، والتصريح (٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣) وأمالي الشجري (١٧٢/٢) ، والإنصاف (٥٤٥) ، وصدره : « وطِرتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلات » أي أسرع بمنصله فذبح النياق لأضيافه ، واليعملات : جمع يعملة وهي الناقة الفتية . دوامي الأيدي : حنين لإدمان السفر . السريحة : الناقة السريعة الخفيفة ، وقيل البيت : ليزيد بن الطثرية ، والشاهد : « الأيد » حيث حذف الياء وأبقى الكسرة دليلًا للمحذوف .

(٣) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة وفي الكتاب (٤٠٩/١) ، والمقتضب (١٣٢/٢) ، وابن يعيش (٦٠/٧ ، ٦٢) والإنصاف (٥٣٢) والسيوطي (٣٦١) ، والبعوضة موضع المعركة ، أخمش : الطمي ، حر الوجه : ما بدا من الوجنة . والشاهد : لييك فحذف اللام .

(٤) لأنه في الصورة فيه حذف لام الأمر ، ووجه الجواز أنه في المعنى من تسليط لام الأمر التي في المعطوف عليه المتصيد بواسطة العاطف وليس فيه حذف .

(٥) في النثر بعد قُلْ .

(٦) [إبراهيم : ٣١] .

(٧) (١٤٠/٢) .

(٨) البيت من الرجز منصور بن مرثد وهما بيتان مشطوران من الرجز ، وانظر العيني (٤٤٤/٤) ، والسيوطي (٣٦٢) ، والشاهد : تأذن أي لتأذن فحذف اللام وأبقى عملها ، وحمؤها : أقارب زوجها .

قيل : وهذا تخلص من ضرورة [١] لضرورة وهي إثبات همزة الوصل في الوصل ، وليس كذلك ؛ لأنهما بيتان لا بيت مُصَرَّع ، فالهمزة في أول البيت لا في حَشْوه ، بخلافها في نحو قوله :

٣٧٣ - لا نَسَبَ اليومَ وَلاَ خُلَّةً   اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ [٢]

والجمهورُ على أن الجزم في الآية مثلُه [٣] في قولك « ائتني أُكْرِمْكَ » . وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها : للخليل وسيبويه [٤] ، أنه بنفس الطَّلَبِ ، لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

والثاني : للسيرافي والفارسي ، أنه بالطلب [٥] لنيابته مَنَابَ الجازم الذي هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بضَرْبًا في قولك « ضَرْبًا زَيْدًا » لنيابته عن اضْرِبْ ، لا لتضمنه معناه .

والثالث : للجمهور ، أنه بشرطٍ مُقَدَّر بعد الطلب .

وهذا أرجح من الأول [٦] ؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل ، لكن في التضمين تغيير [٧] معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضًا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غيرُ واقعٍ أو غير كثير .

ومن الثاني : لأن نائب الشيء يؤدِّي معناه ، والطلبُ لا يؤدِّي معنى الشرط .

وأبطل ابنُ مالك بالآية أن يكون الجزم [٨] في جواب شرط مقدر ؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أَحَدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال ، ولكن التخلف واقع .

---

(١) من ضرورة حذف اللام إلى ضرورة وهي إثبات همزة الوصل فآل الأمر إلا أن البيت لا يخلو عن ضرورة .

(٢) البيت من السريع لأنس بن العباس ، وقيل : لأبي عامر جده ، وروى القالي عجزه « اتسق الفتق على الراتق » وانظر السيوطي (٣٦٣) ، والكتاب (٣٤٩/١) ، وابن يعيش (١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩) ، والتصريح (٢٤١/١) ، وشرح الأشموني (٩٠/٢) وهمزة الوصل اتسع في الوسط .

(٣) وهي ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ مجزوم بنفس فعْل الطلب .

(٤) انظر الكتاب (٤٠٨/١ ، ٤٥١ ، ٤٥٢) .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤٨/٧ وما بعدها) .

(٦) انظر المصدر السابق (٤٩/٧) .

(٧) ذلك المعنى هو التعليق الموضوعة له « إنْ » وهو ترتيب الجواب على الشرط ، فصار فعل الأمر متضمنًا للتوقف الذي هو التعليق .

(٨) أي بقوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحد من الامتثال ، ولكن التخلف واقع وردَّ بأن معنى الآية طلب القول قطعًا ، والعرب لا يستعملون ذلك إلا في مقام يكون القصْد فيه ترتيب مضمون على مضمون فعل الطلب كالقول ؛ لأن فعل الطلب وضع لبدل على طلب مدلوله لذاته لا لترتب الغير عليه على سبيل الوقوع .

وأجاب ابنُه بأن الحكم مُسْنَد [١] إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ؛ فيحتمل أن الأصل يُقِمْ أكثرهم ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل ، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقًا ، بل المخلِصِينَ منهم ، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول : أَقِم الصلاة أقامها .

وقال المبرد : التقدير : قل لهم [٢] أقيموا يقيموا ، والجزم في جواب أقيموا المقدر ، لا في جواب قل .

ويردُّه أن الجواب لابد أن يخالف المجاب . إما في الفعل والفاعل نحو « ائتني أُكْرِمْكَ » أو في الفعل نحو « أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجنة » أو في الفاعل نحو « قُمْ أَقُمْ » ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، وأيضًا فإن الأمر المقدَّر للمُوَاجهة ، ويقيموا للغيبة ، وقيل : يقيموا مبني ؛ لحلوله محل أقيموا وهو مبني ، وليس بشيء .

وزعم الكوفيون وأبو الحسن [٣] أن لام الطلب حُذِفَتْ حذفًا مستمرًّا في نحو قم واقعد ، وأن الأصل لتَقُمْ ولْتَقعُدْ ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة .

وبقولهم أقول [٤] ؛ لأن الأمر معنًى حَقُّه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهي ولم يُدَل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

٣٧٤ - * لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيرِ قُرَيْش * [٥]

وكقراءة جماعة ﴿ فبذلك فلْتَفْرَحُوا﴾ [٦] وفي الحديث « لتَأْخُذوا مَصَافَّكم [٧] » ولأنك

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم (٤٩٣) .

(٢) انظر المقتضب (٨١/٢ ، ١٤٦) فقد صرح المبرد بقوله وأما قوله : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء : ٥٣] وما أشبهه ، فليس ﴿ يَقُولُواْ﴾ جوابًا « لقل » ولكن المعنى – والله أعلم – قل لعبادي قولوا يقولوا ، وكذلك ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .

(٣) أي حذفت لام الأمر تخفيفًا ، وتبعها حرف المضارعه .

(٤) يقول ابن هشام : إنه يؤيد الكوفيين والأخفش ، ثم ساق بعض الأول لتأييد رأيهم ، ويلزم على قولهم أن الفعل إما ماض أو مضارع فقط .

(٥) هذا صدر بيت من المتقارب ولا يعرف قائله ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٣٦٤) ، والخزانة (٦٣٠/٣) وتمامه : « فلتقضي حوائج المسلمينا » وسيتكرر .

(٦) وهم عثمان وأُبي وأنس ﷺ وانظر الكافية الشافية (١٣٨/١) والآية (٥٨) من سورة يونس .

(٧) انظر الترمذي (٣٢٣٥) وأحمد (٢٤٣/٥) ، ومسلم (٤٢٣/١) كتاب المساجد : باب متى يقوم الناس للصلاة .

تقول [١] : اغْزُ واخْشَ وارْمِ ، واضْرِبَا واضْرِبُوا واضْرِبي ، كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يُعهد كونُه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالًا بأن تجرُّدَهَا عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر [٢] ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قُمْ ، لأنه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليَّتُهُ ، فإذا ادعى أن أصله « لتقم » ؛ كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل [٣] .

[ثالثة وهي ما قد حظلت من عمل وفتحها لهم ثبت
وانحصرت في مهيع الكلام في سبعة فاحفظ لذي الأحكام
أولها إن وقعت لام ابتدا فإنها في موضعين ابدا]

وأما اللام غير العاملة فسبع :

إحداها : لام الابتداء ، وفائدتها أمران : توكيدُ مضمون الجملة ، ولهذا زَحلقُوها في باب إنَّ عن صَدْر الجملة كراهِيَةَ ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليصُ المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون [٤]، واعترض ابنُ مالك الثانيَ بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [٥] ﴿ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ ﴾ [٦] .

فإن الذهاب كان مستقبلًا ، فلو كان الحزن حالًا لزم تقدُّمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثرُهُ ، والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد ، وأن التقدير قَصْدُ أن تذهبوا ، والقصد حال ، وتقديرُ أبي حيان [٧] قصْدُكم أن تذهبوا مردودٌ بأنه يقتضي حذف الفاعل ، لأن ﴿ أَن تَذْهَبُوا۟ ﴾ على تقديره منصوب .

[إحداهما في مبتدا والثاني خبر إنَّ فارعين تبياني
اسمًا أتى وظرفًا أو مضارعًا الفصل زد واسمًا بصدر وقعا]

---

(١) ببناء فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه ، فيبنى على حذف حرف العلة مثل اغز واخش وارم ، أو على حذف مثل : اضربا ، اضربوا ، اضربي كما تقول في جزم المضارع بما سبق .

(٢) إلى الإنشاء والدلالة عليه .

(٣) والإشكال وارد من أنه إنشاء والإنشاء مجرد عن الزمان فلا يكون فعلًا مع أنه فعل دال على الزمان اتفاقًا ، وحينئذٍ يكون الدال على الأمر اللام لا الفعل .

(٤) هذا كلام جمهرة النحاة من فائدة لام الابتداء التوكيد ، ثم تخليص المضارع للحال .

(٥) [النحل : ١٢٤] ﴿ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ .

(٦) [يوسف : ١٣] ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَـٰفِلُونَ ﴾ .

(٧) وجه الرد فيه حذف الفاعل وهو قصد الذي هو مصدر مضاف للفاعل ، وأن تذهبوا مصدر مؤول معمول لذلك المصدر .

وتدخل باتفاق في موضعين ، أحدهما : المبتدأ نحو ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [١] والثاني بعد إنَّ ، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق : الاسم ، نحو ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [٢] والمضارع لشبهه به نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [٣] والظرف نحو ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [٤] وعلى ثلاثة باختلافٍ ، أحدها : الماضي الجامد نحو « إنَّ زَيْدًا لَعَسَى أنْ يَقومَ » أو « لَنِعْمَ الرجل » قاله أبو الحسن [٥] ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور [٦] ، والثاني : الماضي المقرون بقد ، قاله الجمهور ، ووجهه أن « قد » تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالَفَ في ذلك خطاب ومحمد بن [٧] مسعود الغزني ، وقالا : إذا قيل : « إنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » فهو جوابٌ لِقَسم مقدر ، والثالث : الماضي المتصرف ، المجرد من قد ، أجازه الكسائي [٨] وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : إنما هذه لام القسم ، فمتَى تقدَّم فعلُ القلب فتحت همزة أن كـ « علمت أنَّ زَيْدًا لَقَام » والصوابُ عندهما الكسر [٩] .

واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئين : أحدهما : خبر المبتدأ المتقدم نحو : « لَقَائِمٌ زَيدٌ » فمقتضى كلام جماعة من النحويين [١٠] الجواز ، في أمالي ابن الحاجب : لام الابتداء يجب معها المبتدأ ، **الثاني : الفعل** ، نحو « لَيَقُومُ زيد » فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي [١١] وغيرهما ، زاد المالقي « الماضي الجامد » نحو ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٢] وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ [١٣] ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ ﴾ [١٤] والمشهورُ أن هذه لام القَسَم ، وقال أبو حيان في ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ﴾ : هي لام

---

(١) [الحشر : ١٣] ﴿ فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ .

(٢) [إبراهيم : ٣٩] . (٣) [النحل : ١٢٤] . (٤) [القلم : ٤] .

(٥ ، ٦) انظر الجنى الداني (١٢٤ ، ١٢٥) .

(٧) خطاب هو أبو بكر بن يوسف القرطبي الذي أقرأ العربية وبرَّزمها وتوفي سنة (٤٥٠هـ) وله الترشيح أما الغزني : فهو محمد بن مسعود بن الزكي عرف بالبراعة في العربية ، وكان ذا شخصية مستقلة في الرأي .

(٨) انظر الجنى الداني (١٣٠ ، ١٣٥) .

(٩) انظر المصدر السابق (٤٠٣) .

(١٠) ذكر المالقي في رصف المباني (١٠٨) « هذه اللام تدخل للابتداء في المبتدأ نحو ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ وما حل محله ، وهو المضارع إذا صدر به نحو ليقوم زيد ، والفعل الذي لا يتصرف نحو ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ وقال المرادي (١٢٨) : وندر زيادتها في الخبر مثل : أم الحليس لعجوز شهربة ، انظر رصف المباني (١٠٨) ، والتسهيل (٦٤) .

(١١) [المائدة : ٦٢] ﴿ وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ ... ﴾ .

(١٢) [الأحزاب : ١٥] ﴿ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا ﴾ .

(١٣) [يوسف : ٧] ﴿ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ .

(١٤) [البقرة : ٦٥] ﴿ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴾ وانظر البحر المحيط (٢٤٥/١) .

الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ، ويجوز أن يكون قبلها قَسَم مقدر وألا يكون ، اهـ .

ونص جماعة على منع ذلك كله ، قال ابن الخباز في شرح الإيضاح : لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إنَّ [١] ، اهـ .

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب ، وهو أيضًا قول الزمخشري ، قال في تفسير ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ [٢] : لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ، وقال في ﴿ لَآ أُقْسِمُ ﴾ [٣] : هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، ولم يقدرها لام القسم ؛ لأنها عنده ملازمة للنون ، وكذا زعم في ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ أن المبتدأ مقدر ، أي ولأنت سوف يعطيك ربك .

وقال ابن الحاجب : اللام في ذلك لام التوكيد [٤] ، وأما قول بعضهم : إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات ، إحداها : أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وأنَّ مع الاسم ، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم ، والثانية : أنه إذا قدر المبتدأ في نحو « ولسوف يقوم زيد » يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ، ولا يخفى ما فيه من الضعف [٥] ، والثالثة : أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام ، اهـ .

وفي الوجهين الأخيرين نظر ؛ لأن تكرار الظاهر إنما يَقْبُحُ إذا صرح [٦] بهما ، ولأن النحويين قَدَّرُوا مبتدأ بعد الواو في نحو « قمت وأَصُكُّ عَينَه » [٧] وبعد الفاء في نحو ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [٨] وبعد اللام في نحو ﴿ لأقسم بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [٩] وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى ، فكذلك هنا .

وأما الأول فقد قال جماعة في ﴿ إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ [١٠] التقدير : لهما ساحران فحذف

---

(١) انظر المرادي في الجنى الداني حيث نقل ذلك (١٢٤) .

(٢) [الضحى : ٥] ﴿ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ وانظر الكشاف (٤/٢١٩) قال : « هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة ، والمبتدأ محذوف تقديره ولأنت سوف يعطيك » .

(٣) انظر الكشاف (٤/١٦٣) [القيامة : ١] ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ .

(٤) قال المرادي (صـ١٢٨) من أصناف لام الابتداء لام التوكيد ، وقال ابن الحاجب في الكافية (٢٢٣) ، « ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر أو الاسم إذا فصل بينه وبينها أو على ما بينهما وفي لكنَّ ضعيف » .

(٥) من حيث التكرار أو من حيث أنه لا عائد يعود على المبتدأ .

(٦) في الكلام حتى يحدث القبح بإظهاره .

(٧) فقالوا « وأنا أصك عينه » حتى لا تدخل واو الحال على مضارع مثبت .

(٨) والتقدير فهو ينتقم منه ؛ لأن المضارع منصرف فيجب حذف الفاء فجاء التصدير لأجل الصناعة النحوية والآية من سورة المائدة (٩٥) .

(٩) أي لأنا أقسم ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل أصلًا إلّا على المبتدأ .

(١٠) [طه : ٦٣] .

المبتدأ وبقيت اللام ، ولأنه يجوز على الصحيح [١] نحو « لقائم زيد » .

وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تَكَلُّفين لغير ضرورة ، وهما تقدير محذوف وخَلْعُ اللام عن معنى الحال ؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال ، وقد صرح بذلك في تفسير ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [٢] ونَظَّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في « يا للّٰه [٣] » .

وقوله إن لاَمَ القَسَم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع ، بل تارة تجب اللام وتمتنع النون ، وذلك مع التنفيس كالآية [٤] ، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [٥] ومع كون الفعل للحال نحو ﴿ لأقسم ﴾ وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قَصَدَ الحال أن يُقْسِم إلا على الجملة الاسمية [٦] ، وتارة يمتنعان ، وذلك مع الفعل المنفي نحو ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾ [٧] وتارة يجبان ، وذلك فيما بقي نحو ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [٨] .

[وما أتى لخبر معمولا ... كأن ذا للخير قد أنيلا
وسميت في عرفهم مزحلقه ... لعلة مقبولة عند الثقه
وقد أتت فارقة واختلفوا ... في غير إن هل تجي وصرفوا
وقوعها لخبر مقدم ... كذاك فعل جاء صدر فافهم
واحكم للام الابتدا بالصدر ... في غير باب إن فادر خبري
ولوجوب صدرها قد علقت ... عن عمل ولاشتغال حظلت]

---

(١) أي لحاق لام الابتداء للخبر المقدم ، وقد صرح ابن مالك بجواز ذلك وإن كان ذلك نادرًا كقول الراجز : أم الحليس لعجوز شهربة ، الجنى الداني (١٢٨) .

(٢) [مريم : ٦٦] ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ ... ﴾ وانظر الكشاف (٤١٧/٢) ودليل الحال : هو لام الابتداء والاستقبال السين .

(٣) فأصل « اللّٰه » « إله » فدخلت عليه أل فصار الإله ، ثم حذفت الهمزة الثانية ، وعوض عنها اللام فلما خلعت عن التعريف صح دخول « يا » عليها وقيل يا اللّٰه . فلم يجتمع معرفان .

(٤) وهي ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ .

(٥) [آل عمران : ١٥٨] والمعمول هو « إلى اللّٰه » وهو مقدم على عامله وهو « تحشرون » .

(٦) لأن المبتدأ مع الجملة الاسمية يتوقف المعنى عليه ، والمضارع الدال على الحال لا يقسم عليه ، وإنما يقسم على الفعل المستقبل ليتناسب مع نون التوكيد .

(٧) [يوسف : ٨٥] ﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴾ وأصله لا تفتأ .

(٨) [الأنبياء : ٥٧] وهي آية يجب توكيدها بالنون ؛ لأن الفعل مستقبل مؤكد باللام المتصلة به المثبت وهذه الحالة يجب توكيد المضارع فيها .

مسالة : للام الابتداء الصَّدْرية ، ولهذا عَلَّقَتِ العامل في « علمتُ لَزَيد منطلق » ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو « زَيدٌ لأنا أكرِمُه » ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو « لَزَيد قَائمٌ » والمبتدأ في نحو « لَقائِمٌ زَيدٌ » فأما قولُه :

٣٧٥ – ٭ أمُّ الحُلَيس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [١] ٭

فقيل : اللام زائدة ، وقيل : للابتداء والتقدير لهي عجوز ، وليس لها الصَّدْرية في باب إن لأنها فيه مُؤَخَّرَةٌ من تقديم ، ولهذا تسمى اللام المزَحْلَقة ، والمزَحْلِقة أيضا ، وذلك لأن أصل « إنَّ زيدًا لقائم » : « لإن زيدًا قائم » فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخَّرُوا اللام دون إن لئلا يتقدم معمولُ [٢] الحرف عليه ، وإنما لم نَدَّع أن الأصل « إنَّ لَزَيدًا قائم » لئلا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول ، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إنَّ في نحو قوله :

٣٧٦ – ٭ لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ [٣] ٭

ولاعتبارهم حكم صَدْرِيَّتها فيما قبل « إن » دون ما بعدها ، دليلُ الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها ، ولذلك كسرت في نحو ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ [٤] بل قد أثَّرتْ هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي :

٣٧٧ – فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصِبٍ   وإخَالُ إنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ [٥]

الأصل إني للاحق ، فحذفت اللام بعد ما عَلَّقت إخال ، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها ، فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه [٦] .

---

(١) هذا صدر بيت من الرجز لرؤبة وقيل ليزيد بن ضبة أو عنترة بن عروس ، وعجزه « ترضى من اللحم بعظم الرقبة » وانظر شرح الأشموني (١/٤٨٨) ، وشرح المفصل (٣/١٣٠) ، والخزانة (٤/٣٢٨) ، وشرح ابن عقيل (١/١٤١) ، وأم الحليس : كنية امرأة وشهربه : عجوز ، وسيتكرر .

(٢) وسميت مزحلفة بالفاء ؛ لأنها زحلفت عن محلها ، ومزحلقة بالقاف ؛ لأنها زحلقت عن محلها وهما بمعنى واحد ثم أخروا اللام لئلا يتقدم معمول إن وهو اسمها على الحرف وهو « إنَّ » وذلك ممنوع .

(٣) البيت من الطويل وصدره « ألا يا سنا برق على قلل الحمى » وهو لرجل من نمير ، وقيل لمحمد بن سلمة ، وانظر السيوطي (٣٦٥) ، ومجالس ثعلب (١١٣) ، والخزانة (٤/٣٣٩) ، وقلل الحمى : الأماكن المرتفعة ، والشاهد : لهنك ، فقد نطقوا باللام مقدمة ، وهذا دليل على تقديمها على إنَّ ، والهاء مبدلة من الهمزة .

(٤) [المنافقون : ١] ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ... وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ وكسرت إن فعلقت الفعل عن العمل .

(٥) البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ص٢٩) ، والهذليين (١/٣) ، والشعراء (١٠) والمفضليات (٤٢٢) ، والخزانة (١/٢٠٢) واللآلئ (٨٤٤) والسيوطي (٣٦٦) .

(٦) أي حذف من العبارة وبقي حكمه وهو التعليق .

ودليلُ الثاني أن عمل إن يتخطاها ، تقول : « إنَّ في الدار لزيدًا » و« إنَّ زيدًا لقائم » وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو « إنَّ زَيْدًا طعَامَك لآكِلٌ » ووهم بدر الدين بن مالك ، فمنع من ذلك [١] ، والوارد منه في التنزيل كثير نحو ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [٢] .

تنبيه – « إنَ زيدًا لقام ، أو ليقومَنَّ » اللامُ جوابُ قسم مقدَّر ، لا لام [٣] الابتداء ، فإذا دخلت عليها « علمت » مثلًا فتحت همزتها ، فإن قلت : « لقد قام زيد » فقالوا : هي لام الابتداء ، وحينئذ يجب كسر الهمزة ، وعندي أن الأمرين [٤] محتملان .

* * *

(١) أي منع من تقديم معمول الخبر المقرون بلام الابتداء فلا يسلط عليه العامل الكائن بعدها ، وانظر شرحه للألفية (١٢٣) .

(٢) [العاديات : ١١] .

(٣) لوجود النون المؤكدة وعدم وجود فصل .

(٤) لأن لكل منهما مرجحًا الابتداء أو القسم .

فصل

وإذا خففت إنَّ نحو ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [(١)] ، ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [(٢)] فاللام عند سيبويه والأكثرين [(٣)] لام الابتداء أفادت- مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال - الفرقَ بين إنِ المخففة من الثقيلة وإن النافية ، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة [(٤)] ، اللّهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء (وَإِن كلُّ ذَلِكَ لِما مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا [(٥)]) بكسر اللام أي لِلَّذِي ، وكقوله :

٣٧٨ - إنْ كُنتُ قَاضِي نَحْبِي يَومَ بَينِكُمُ ... لَو لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيرِ تَودِيعِ [(٦)]

ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله :

٣٧٩ - إنِ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ ... وإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ [(٧)]

وزعم أبو علي وأبو الفتح [(٨)] وجماعةٌ أنها لام غيرُ لام الابتداء ، اجتلبت للفرق ، قال أبو الفتح : قال لي أبو علي [(٩)] : ظننت أن فلانًا نحويٌّ محسن ، حتى سمعته يقول : إن اللام التي تصحب إن الخفيفة هي لام الابتداء ، فقلت له : « أكثر نحويي بغداد على هذا » اهـ . وحجة أبي علي دخولُها على الماضي المتصرف نحو « إنْ زَيدٌ لَقَامَ » وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [(١٠)] وكلاهما لا يجوز مع المشددة .

وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى [(١١)] إلَّا ، وأن إنْ قبلها نافية ، واستدلوا على

---

(١) [البقرة : ١٤٣] . (٢) [الطارق : ٤] .

(٣) انظر الكتاب (١٣٣/٢ ، ١٣٤ ، ١٠٤/٣) .

(٤) أي لهذه الأسباب أصبحت واجبة ولا يجوز حذفها إلا بدليل .

(٥) [الزخرف : ٣٥] وانظر المحتسب (٢٥٥/٢) قال أبو الفتح : ما هنا بمنزلة الذي ، والعائد إليها من صلتها محذوف وتقديره « وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا » وأبو رجاء قارئ تابعي لم ير النبي ﷺ وأسلم أيامه (ت : ١٠٧هـ) هو عمران بن تيم وأبو رجاء العطاري ، كان حافظًا مجيدًا .

(٦) البيت من البسيط ولا يعرف قائله ، وانظر شواهد السيوطي (٣٦٧) ، وحاشية الأمير (١٩١/١) ، وقضى نحبه : مات ، وإنْ مخففة من الثقيلة .

(٧) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر شواهد السيوطي (٣٦٨) ، ومعجم شواهد العربية (١١٥) ، وإن فيها مخففة كسابقتها .

(٨) هي اللام الفارقة ، وانظر الكتاب (١٠٤/٣) والجنى (١٣٤) .

(٩ ، ١٠) فأبو علي يرى أنها الفارقة وهي لازمة للمخففة إذا أهملت بدليل ما ذكره قال سيبويه (١٠٤/٣) وزعم الخليل : أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك : إن كان لصالحًا ، فإن بمنزلة اللام واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة ، والآية الكريمة رقم (١٠٥) من سورة الأعراف .

(١١) انظر في ذلك الجنى الداني (١٣٣ ، ١٣٤) .

مجيء اللام للاستثناء بقوله :

٣٨٠ – أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ [١]

وعلى قولهم يقال : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا [٢] » بكسر الهمزة ، لأن النافية مكسورة دائمًا ، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تُعَلق العامل عن [٣] العمل ، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتَحُ [٤] .

[ثـانـيـة زائـدة في الخـبـر	أو الابتدا والمبتدأ لم يذكر
واحتمل الوجهين بيت شاعر	يذكر بعد ذا وذاك ظاهر
أمُّ الحليس لعجوز شهربه	ترضى من اللحم بعظم الرقبه
وفي أرى وخـبـر لأنّـا	كـذاك لـكـن وزال عـنـا]

القسم الثاني : اللام الزائدة ، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله :

* أم الْحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [٥] *

وقيل : الأصل لهي عجوز ، وفي خبر أنَّ المفتوحة كقراءة سعيد بن جُبَير ﴿ أَلَا أَنَّهُم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [٦] بفتح الهمزة ، وفي خبر لكن في قوله :

٣٨١ – * ولكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [٧] *

وليس دخول اللام مَقِيسًا بعد أن المفتوحة خلافًا للمبرد [٨] ، ولا بعد لكن خلافًا للكوفيين [٩] ، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافًا له ولهم ، وقيل : اللامان للابتداء على أن

---

(١) البيت من البسيط ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٣٦٩) وأبان : اسم رجل ، والأعلاج : جمع علج ، الرجل من كفار العجم ، وسودان : جمع أسود ، والشاهد : لِمن بمعنى إلا ، وسيتكرر .

(٢) فإن نافية واللام بمعنى إلّا عندهم .

(٣) لأن لها الصدارة في الكلام .

(٤) لأنها عندهما غير لام الابتداء بل الفارقة فتفتح بعدها .

(٥) تقدم هذا البيت .

(٦) [الفرقان : ٢٠] ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾ وانظر البحر المحيط (٤٩/٥) .

(٧) هذا عجز بيت من الطويل وصدره « يلومونني في حب ليلى عوازلي » في الإنصاف برواية « لكميد » وفي الخزانة (٣٤٣/٤) والعيني (٢٤٧/٢) ، وشرح الأشموني (٢٨٠/١) ، والتصريح (١١٢/١) ، والهمع (١٤٠/١) ، والسيوطي (٣٧٠) ، وسيتكرر .

(٨) قد أجاز المبرد دخول لام الابتداء بعد أن المفتوحة (٨٢/٢) المقتضب (١٣٤) .

(٩) قد أجاز الكوفيون ذلك بدليل البيت السابق .

الأصل [١] « ولكنْ إنَّني » فحذفت همزة إنَّ للتخفيف ، ونون لكن لذلك لثقل اجتماع الأمثال ، وعلى أن ما في قوله :

* وَمَا أبَانُ لَمِن أَعْلاجِ سُودَانِ [٢] *

استفهامٌ ، وتم الكلام عند « أبان » ثم ابتدأ لمن أعلاج ، أي بتقدير لهو من أعلاج ، وقيل : هي لام زيدت في خبر ما النافية ، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين [٣] .

ومما زيدت فيه أيضًا خبر زال من قوله :

٣٨٢ – وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها   لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ [٤]

وفي المفعول الثاني لأرى في قول بعضهم « أَرَاكَ لَشَاتِمِي [٥] » ونحو ذلك .

قيل : وفي مفعول يدعو من قوله تعالى : ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ [٦] وهذا مردود ؛ لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان :

أحدهما : هذا ، وهو أنها زائدة ، وقد بينا فساده [٧] .

والثاني : أنها لام الابتداء ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فقيل : إنها مقدمة من تأخير ، والأصل يدعو مَنْ لَضَرُّه أقربُ من نفعه ، فمن : مفعول ، وخبره أقرب : مبتدأ وخبر ، والجملة صلة لمن ، وهذا بعيد [٨] ؛ لأن لام الابتداء لم يُعْهَدْ فيها التقدُّمُ عن موضعها ، وقيل : إنها في موضعها ، وإن مَنْ مبتدأ ، و ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾ [٩] خبره ؛ لأن التقدير لبئس المولى هو ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يَدْعُو على أربعة أقوال .

---

(١) اللامان هما لام (لعميد) ، ولام لمن أعلاج كما يدل على ذلك كلامه الآتي خلافًا للمتبادر من كلامه أن اللامين هما لام لكنني ، ولام ألا إنهم ليأكلون .

(٢) سبق الحديث عنه .

(٣) وهما القول الأول اللام بمعنى إلا والقول الثاني القائل إن ما استفهامية ، وابتدئ بقوله « لمن » .

(٤) البيت من الطويل نسبه ابن الشجري لكثير عزة (١/٩٩) ، ولم ينسبه السيوطي (٦٠٥) . والشاهد فيه : دخول لام التأكيد في خبر ما زال ومراد : الذي يذهب فيه ويجاء . المقصى : المبعد .

(٥) الكاف مفعوله الأول ولشاتمي مفعوله الثاني واللام زائدة .

(٦) [الحج : ١٣] .

(٧) لأن الزيادة لا تليق بالقرآن فهي في غاية الشذوذ .

(٨) علل ابن هشام البعد ، بأن لام الابتداء لم يعرف عنها الانتقال عن موضعها .

(٩) [الحج : ١٣] .

أحدها : أنها لا مطلوب لها [١] ، وأن الوقف عليها ، وأنها إنما جاءت توكيدًا ليدعو في قوله ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ﴾ [٢] وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين [٣] ؛ إذ الأصل عدمُ التوكيد ، والأصل أن لا يُفْصَلَ المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي .

والثاني : أن مطلوبه مُقَدَّم عليه ، وهو ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ﴾ على أن ذلك موصول ، وما بعده صلة وعائد ، والتقدير يدعو الذي هو الضلالُ البعيد ، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين [٤] ؛ لأن « ذا » لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وَقَعَتْ بَعْدَ مَا أو مَنْ الاستفهاميتين .ذ

والثالث : أن مطلوبه محذوف [٥] ، والأصل يدعوه ، والجملة حال ، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مَدْعُوًّا .

والرابع : أن مطلوبه الجملة بعده ، ثم اختلف هؤلاء [٦] على قولين : أحدهما : أن يدعو بمعنى يقول [٧] ، والقول يقع على الجمل ، والثاني : أن يدعو مَلموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب [٨] ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ، أحدهما : أن معناه يظن ؛ لأن أصل يدعو معناه يُسَمِّي [٩]، فكأنه قال : يسمي مَنْ ضره أقرب من نفعه إلهًا ، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد ، فكأنه قيل : يظن ، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرنا [١٠] ، والثاني : أن معناه يَزْعُم ؛ لأن الزعم قولٌ مع اعتقاد [١١] .

ومن أمثلة اللام الزائدة قولُكَ « لئن قام زيد أقم ، أو فأنا أقوم » أو « أنت ظالم لئن فعلت » فكل ذلك خاص بالشعر [١٢] ، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه .

[ثالثة لام الجواب وهو قل ثلاث أقسام على ما قد قبل
ذا الحكم في الخبر قيل لم يكن ذكر له من قلة كما زكن

(١) أي نزلت منزلة اللام فلا تنصب . (٢) [الحج : ١٢] .
(٣) فالأصل التأسيس ، وعدم الفصل بين المؤكد والمؤكد ، وبخاصة في التوكيد اللفظي .
(٤) لا تكون ذا موصولة عند البصريين إلا بعد أن يتقدم عليها ما أو من الاستفهاميتان وهنا لم يتقدم عليها شيء من ذلك .
(٥) أي يدعوه أي الصنم ، والجملة أي يدعوه في محل نصب حال وهو مؤكده .
(٦) لأنه لما كانت لام الابتداء مانعة من عمل ما قبلها فيما بعدها حدث الاختلاف .
(٧) لأنه معنى يدعو « يقول » فالدعوة قول .
(٨ ، ٩) أي ملحوظه فيه معنى فعل من أفعال القلوب ؛ لأن يسمى معناه يدعو تقول : دعوته زيدًا أي سميته زيدًا قال تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ . دسوقي (٢٤٥/١) .
(١٠) وهو « إلهًا » .
(١١) ويكون المفعول الأول « من » والمفعول الثاني « بئس المولى » .
(١٢) هذا خاص بالضرورة الشعرية ، وسيأتي الحديث عنه في القسم الرابع .

جواب لو لولا يمينهم ورد مثلُها مبسوطة عند العدد]

الثالث : لام الجواب ، وهي ثلاثة أقسام : لام جواب لو نحو : ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (١) ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢) ولام جواب لولا نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ (٣) ولام جواب القسم نحو : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (٤) ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ (٥) وزعم أبو الفتح أن اللام بعد « لو » و « لَولَا » و « لَومَا » لامُ جواب قَسَم مقدر (٦) ، وفيه تَعَسُّف (٧) ، نعم الأولى في ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ (٨) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر ، بدليل كون الجملة اسمية ، وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله :

٣٨٣ – وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابْنِي سُهَيلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ (٩)

ففيه تعسف ، وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول أبي الفتح ، إذ لو كانت اللام بعد لو أبدًا في جواب قسم مقدر لكثر مجيء الجواب بعد « لو » جملة اسمية نحو « لو جاءني لأنا أُكرِمُه » كما يكثر ذلك في باب القسم .

[رابعة وهي التي قد دخلت للشرط أشعرت يمينا سبقت
مؤذنة تسمى وبالموطئه وذاك معلوم لدى كل فئه
دخولها على إن الشرطيه يكثر لا غير كذا رضيه]

الرابع : اللامُ الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَم قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثَمَّ تسمى اللام المؤذنة ، وتسمى (١٠) الموطئة أيضًا ؛ لأنها وَطَّأَت الجواب

(١) [الفتح : ٢٥] ﴿ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ .
(٢) [الأنبياء : ٢٢] ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ .
(٣) [البقرة : ٢٥١] ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ .
(٤) [يوسف : ٩١] ﴿ وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ ﴾ .
(٥) [الأنبياء : ٥٧] ﴿ بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴾.
(٦) وذلك القسم وجوابه جواب هذه الأدوات ودائمًا أبدًا القسم مقدر عند ابن جني .
(٧) لأن فيه زيادة لا حاجة للأسلوب لها .
(٨) [البقرة : ١٠٣] ﴿ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ .
(٩) البيت من الوافر لرجل من بني بحتر بن عتود ، ولم ينسبه السيوطي (٣٧٣) ولا معجم الشواهد (٤٩) ، وانظر الخزانة (٩٢/٤) والتصريح (٢٠٤/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٩/١) ، وجعل : بمعنى طفق فلا يتعدى وقيل بمعنى صيَّر ، وحذف منها ضمير الشأن أي جعله . والقلوص : الناقة الفتية . والشاهد : أن مرتعها مبتدأ وقريب خبر والجملة الاسمية خبر لجعلت .
(١٠) أي المؤذنة أي المعلقة للمقسم ، والموطئة أي الممهدة والمصيرة الجواب للقسم .

للقسم ، أي مُهَدِّئة له ، نحو ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ﴾ (١) وأكثر ما تدخل على إنْ ، وقد تدخل على غيرها كقوله :

٣٨٤ – لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ وَلَتُجْزَيَنَّ إذَا جُزِيتَ جَمِيلًا (٢)

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى : ﴿ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ (٣) ألَّا تكون مُوَطِّئة وما شرطية ، بل للابتداء وما موصولة ؛ لأنه حَمْل علَى الأكثر . وأغرب ما دخلت عليه إذ ، وذلك لشبهها بإنْ ، أنشد أبو الفتح :

٣٨٥ – غَضِبَتْ عَلَيَّ لِأَنْ شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ فَلَإِذْ غَضِبتِ لَأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ (٤)

وهو نظير دخول الفاء في ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ (٥) شبهت إذ بإنْ فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط ، وقد تحذف مع كون القسم مقدرًا قبل الشرط نحو ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٦) وقول بعضهم : ليس هنا قسم (٧) مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا (٨) *

مردودٌ ، لأن ذلك خاص بالشعر (٩) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ (١٠) فهذا لا يكون إلا جوابًا للقسم ، وليست موطئة في قوله :

٣٨٦ – لَئِنْ كانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَى فَلَلْمَوتُ أَرْوَحُ (١١)

---

(١) [الحشر : ١٢] ﴿ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ .

(٢) البيت من الكامل ولا يعرف قائله وانظر السيوطي رقم (٣٧٤) وقد دخلت اللام الموطئة للقسم على غير « إنْ » .

(٣) [آل عمران : ٨١] ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ ... ﴾ .

(٤) البيت من الكامل لذي الرمة ، وليس في ديوانه ، ونسب إلى عبد راع كما نسب لأعرابي اشترى خمرًا بجزة صوف فغضبت امرأته لذلك ، وانظر البيان (٢٠٦/٣) ، والأمالي (١٥٠/١) ، وشواهد السيوطي (٣٧٥) ، وروي « فلئن » وعليه فلا شاهد ، والشاهد فيه : دخول اللام على « إذ » والجزة : صوف الشاة .

(٥) [النور : ١٣] ﴿ لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ... ﴾ .

(٦) [الأنعام : ١٢١] ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ... ﴾ .

(٧) الجملة الاسمية هنا جواب قسم مقدر ، ولا تصح أن تكون جواب شرط لعدم اقترانها بالفاء « إنكم لمشركون » .

(٨) تقدم البيت ، وسيتكرر .

(٩) ولا يصح الاستدلال بهذا ، لأنه شعر له ضرورته ، فلا يخرج عليه القرآن الكريم .

(١٠) وقوله « لَيمسَّنَّ » جواب قسم مقدر لا جواب الشرط ؛ لأن جواب الشرط لا يقترن باللام ولا يؤكد بالنون ، فاللام موطئة لقسم محذوف ، وليست لام ابتداء ؛ لأنها لا تدخل على فعل في غير باب إنَّ .

(١١) البيت من الطويل لذي الرمة ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٣٧٦) ، والكامل (٦٩١) ، والأغاني ورواية =

وقوله :

٣٨٧ – لَئِنْ كانَ مَا حُدِّثْتَهُ الْيَومَ صَادِقًا   أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا [١]

وقوله :

٣٨٨ – أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ الْبَيـنَ قَدْ أَفِدَا   قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدًا [٢]

بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه ؛ أما الأوّلان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت [٣] الأول وبالفعل المجزوم في البيت الثاني [٤] ، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم ، هذا هو الصحيح [٥] ، وخالف في ذلك الفراء [٦] ، فزعم أن الشرط قد يُجَاب مع تقدم القسم عليه ، وأما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولًا عليه بما قبل إنْ ، فلو كان ثَمَّ قَسَم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين .

[وخامس وسادس قل لام أل   ومـع لا اسـم إشـارة دخـل
سابعة وهي التي قد أفهمت   تعجبًا وحظلت جرًّا ثبت]

الخامس : لام أل ، كالرجل والحارث ، وقد مضى شرحها .

السادس : اللام اللاحقة لأسماء الإشارة ، للدلالة على البعد أو على توكيده ، على خلاف في ذلك ، وأصْلها السكون كما في « تِلْكَ » وإنما كسرت في « ذَلِكَ » لالتقاء الساكنين [٧] .

السابع : لام التعجب غير الجارة ، نحو « لَظَرفَ زَيدٌ ، ولكَرُمَ عمْرو » بمعنى ما أَظْرَفَه ، وما أَكْرَمَه ، ذكره ابن خَالَوَيه في كتابه المسمى [٨] بالجمل ، وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت

= الكامل تباريح من ذكراك للموت أروح ، وهو في ديوانه (٨٦) والشاهد فللموت أروح جملة اسمية مقترنة بالفاء على أنها جواب شرط ، ورواية الكامل لا شاهد فيها ؛ لأنها بدون الفاء .

(١) البيت من الطويل لامرأة من عقيل ، وانظر الخزانة (٣٥٨/٤) ، والعيني (٢٣٨/٤) ، والسيوطي (٣٧٧) ، والتصريح (٢٠٤/٢) ، والهمع (٤٣/٢) ، وشرح الأشموني (٢٩/٤) ، والشاهد : أصم على أن جواب الشرط واللام زائدة .

(٢) البيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (١٣٤) ، والأغاني (١٠٥/١) ، والسيوطي (٣٧٨) ، والشاهد : لئن كان إلخ فاللام زائدة ، وجواب القسم مقدر مدلولًا عليه بما قبل إن أي قل الثواء .

(٣) أي فللموت أروح .   (٤) أصم في نهار القيظ أي الحر .

(٥) أي كان الجواب غير مقترن بالفاء ، وغير مجزوم ، ومؤكد ليتناسب مع القسم .

(٦) فقد أجاز أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم واستدل بما سبق ، ولكن البصريين ردوا عليه بأن اللام زائدة أو ضرورة . وانظر شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٢٩/٤) ولو قدر القسم للزم حذف الجوابين وهذا إجحاف وتعسف .

(٧) الساكن الأول من حرف المد في ذا . والثاني اللام التي كسرت منعًا لالتقاء الساكنين .

(٨) هو الحسين بن أحمد الذي تلمذ لابن دريد وابن الأنباري ، وله كتاب الجمل في النحو ، وإعراب ثلاثية سورة ، =

على الماضي لشبهه لجموده بالاسم ، وإما لامُ جواب قسم مقدر [١] .

[نافية موضوعة للترك زائدة لفظة لا واحك
أولى الثلاثة لها أقسام خمس كما جاء بها النظام
عاملة عمل إن قد قصدِ نفي لجنس وبتنصيص عهد
وأظهروا النصب للاسم إن يكن ما بعده خفض فيما قد زكن
كذا إذا رفع أو إن نصبا لعلة ذكرها وأوجبا]

(لا) : على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون نافية ، وهذه على خمسة أوجه : أحدها : أن تكون عاملة عمل إنَّ ، وذلك إذا أريد بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص [٢] ، وتسمى حينئذ تبرئة [٣] ، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا نحو « لا صَاحِبَ جُودٍ مَمْقُوتٌ » وقول أبي الطيب :

٣٨٩ – فَلَا ثَوبَ مَجْدٍ غَيرَ ثَوبِ ابْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ [٤]

أو رافعًا نحو : « لا حَسَنًا فِعْلُه مذموم » أو نَاصبًا نحو : « لا طَالِعًا جبلًا حاضر » ومنه « لا خَيرًا مِنْ زَيدٍ عِنْدَنَا » وقول أبي الطيب :

٣٩٠ – قِفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا [٥]

ويجوز رفع « أقل » على أن تكون عاملة عمل ليس .

[وخالفت لفظةَ إن في سبعه أحدها العمل في النكر اسمعه
والثاني إن لم يك الاسم عاملًا فإنه يُبنى كذا قد نقلا]

وتخالف « لا » هذه « إنَّ » من سبعة أوجه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا في النكرات .

= وليس من كلام العرب ، وقد اشتهر أمره ، كما كان على صلة بسيف الدولة الحمداني .

(١) لام ابتداء وهذا هو المتعين أو لام قسم والمعنى والله لقد ظرف .

(٢) أي نفي بعض الأحكام عن أفراد الجنس اللغوي على طريق الاستغراق والتحديد والتحقيق .

(٣) تبرئة : لأنها دلت على التبري من ذلك الجنس من حيث نفي الحكم عن أفراده ، والتبرئة مبالغة على حد زيد عدل فهي للتنصيص على التبرئة في كل إعراب لاسمها .

(٤) البيت من الطويل جيء به للتمثيل ؛ لأن المتنبي مولد ، وهو في ديوانه (٤١٢/١) والشاهد فيه : فلا ثوب مجد حيث جاء اسم لا مضاف فنصب .

(٥) البيت للمتنبي لا يستدل به ، والشاهد : فلا أقل من نظرة ، فأقل اسم لا ، منصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومن نظرة متعلق بأقل فهو شبيه بالمضاف ومعناه : ما تعلق به شيء من تمام معناه ، والخبر محذوف تقديره : لها . وأزودها : جملة في محل جر صفة لنظرة .

الثاني : أن اسمها إذا لم يكن عاملًا فإنه يُبْنى [(١)] ، قيل : لتضمنه معنى مِنْ الاستغراقية ، وقيل : لتركيبه مع لا تركيبَ خمسةَ عَشَرَ ، وبناؤه على ما ينْصب به لوكان معربًا ، فيبنى على الفتح في نحو : « لَا رَجُلَ ، ولا رجال » ومنه ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [(٢)] ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾ [(٣)] ﴿ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ [(٤)] وعلى الياء في نحو : « لا رَجُلَين » و« لا قَائِمِينَ » وعن المبرد [(٥)] أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ، ولو صح هذا للزم الإعراب في « يا زَيْدَانِ ، وَيا زَيدونَ » ولا قائل به ، وعلى الكسرة في نحو « لا مُسْلِمَاتِ » وكان القياس وجوبُهَا ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرْجَحُ ، لأنها الحركة التي يستحقها المركب ، وفيه رَدٌّ على السيرافي والزجاج [(٦)] إذ زعَمَا أن اسم لا غير العامل معرب ، وأن ترك تنوينه للتخفيف .

ومثل لا رجل عند الفراء [(٧)] « لا جَرَم » نحو : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [(٨)] والمعنى عنده لا بُدَّ من كذا ، أو لا مَحَالَةَ في كذا ، فحذفت « مِنْ » أو « في » ، وقال قطرب [(٩)] : « لا » رَدٌّ لما قبلها ، أي ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتدئ ما بعده ، وجَرَم : فعل ، لا اسم ، ومعناه وجَبَ وما بعده فاعل ، وقال قوم : « لا » زائدة ، وجَرَمَ وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب ، وردَّه الفراء بأن « لا » لا تزاد في أول الكلام [(١٠)] ، وسيأتي البحث في ذلك .

[وثالث خبرها مرفوع ... بغيرها هذا هو المسموع
والبعض خالف ولا خلافا ... إن كان الاسم عاملًا قد وافى]

والثالث : أن ارتفاعَ خبرها عند إفراد اسمها نحو : « لا رَجُلَ قائم » بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، لا بها ، وهذا القول لسيبويه [(١١)] ، وخالفه الأخفشُ والأكثرون ولا خلاف بين

(١) والمراد المفرد ، وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به ، ويبنى على ما ينصب به مفردًا أو جمع تكسير على الفتحة أو ياء إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا أو بالكسرة إن كان جمعًا بالألف والتاء .

(٢) [يوسف : ٩٢] ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ .

(٣) [الشعراء : ٥٠] ﴿ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ .

(٤) [الأحزاب : ١٣] ﴿ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ .

(٥) انظر المقتضب (٣٥٧/٤) .

(٦) انظر الجنى الداني (٢٩٠ ، ٢٩١) فقد صرح المرادي بمذهبهما ، والتسهيل (٦٧) .

(٧) فهو يقول ببنائه على الفتح إذا كان مفردًا ويقول أيضًا ، إن جرم اسم لا النافية للجنس مبني معها على الفتح مثل لا رجل .

(٨) [النحل : ٦٢] ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ ... وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ .

(٩) يقول قطرب : إن لا رد لما قبلها ، وجرم فعل لا اسم أي وجب ، وما بعده فاعل ، وانظر في ذلك الجنى الداني (٤١٣ ، ٤١٥) ، وشرح الأشموني (١٥٠/١) .

(١٠) وإنما تزاد في وسط الكلام ، فلا حرف نفي للجنس وما بعدها اسمها .

(١١) انظر الكتاب (٣٤٥/١) فقد صرح بأن لا في العمل كإنَّ في الاسم المفرد والخبر .

البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمًا [١] عاملًا .

[والرابع التأخير للأخبار ولو أتت ظرفًا لهذا الجاري]

الرابع : أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا .

[وخامس يجوز رعي الموضع مع اسمها فالنعت والعطف ارفع
قبل مجيء خبر وبعده والسادس الإلغا لتكرير له]

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده ؛ فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيف فِيها ، ولا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فيها » .

السادس : أنه يجوز إلغاؤها [٢] إذا تكررت نحو : « لا حَولٌ وَلَا قُوَّةٌ إلَّا بالله » ولك فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايرة بينهما ، بخلاف نحو قوله :

إنَّ مَحَلًّا وَإنَّ مُرتَحَلًا وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوا مَهَلًا [٣]

فلا مَحيدَ عن النصب .

[والسابع الحذف لما قد علما من اسمها أو خبر فلتفهما]

والسابع : أنه يكثر حذفُ خبرها إذا علم ، نحو : ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [٤] ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [٥] وتميم لا تذكره حينئذ .

[وأنت إن عاملة كليسا فارفع بها وانصب كذا لا تنسا]

الثاني : أن تكون عاملة عمل ليس ، كقوله :

٣٩١ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيسٍ لَا بَرَاحُ [٦]

وإنما لم يقدروها مهْمَلة والرفع بالابتداء ؛ لأنها حينئذ واجِبَة التكرار ، وفيه نظر [٧] لجواز

---

(١) يرى البصريون أن الخبر مرفوع بلا إذا كان غير مفرد أو كان مفردًا ، أما سيبويه فيرى أن الخبر مرفوع بلا إذا كان غير مفرد ، فإن كان مفردًا فيرفع بما كان مرفوعًا به وهو المبتدأ . دسوقي (٢٤٩/١) وشرح الأشموني (١٥٠/١) .

(٢) فلا عمل لها .

(٣) تقدم ، وسيتكرر .

(٤) [الشعراء : ٥٠] .

(٥) [سبأ : ٥١] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وانظر الكتاب (٢٨/١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧) ، والإنصاف (٣٦٧) ، وابن يعيش (١٠٨/١) والخزانة (٢٢٣/١ ، ٩٠/٢) ، والعيني (١٥٠/٢) ، والهمع (١٢٥/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٤/١) ، والسيوطي والشاهد فيه : لا براح فلا نافية للجنس وتعمل عمل ليس وهو قليل ، وسيتكرر .

(٧) أي في عدم تقديرهم لها مُهملة لهذه العلة ؛ لجواز تركه في الشعر ، وحينئذٍ فيصح كونها مهملة .

تركه في الشعر .

[وخالفت ليس من أوجه بدت   عملها نزر كما لها ثبت]

و « لا » هذه تخالف « ليس » من ثلاث جهات :

إحداها : أن عملها قليل ، حتى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود .

الثانية : أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يَظْفر [١] به فادّعَى أنها تعمل في الاسم خاصة ، وأنَّ خبرها مرفوع [٢] ، ويرده قوله :

٣٩٢ - تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا   وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا [٣]

وأما قوله :

٣٩٣ - نَصَرْتُكَ إذْ لَا صَاحِبٌ غَيرَ خَاذِلٍ   فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا [٤]

فلا دليل فيه كما توهَّم بعضهم ؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفًا و « غير » استثناء .

[ثالثة في النكرات تعمل   وقيل لا وأول مستعمل]

الثالثة : أنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافًا لابن جني وابن الشجري [٥] ، وعلى ظاهر قولهما جاء قولُ النابغة :

٣٩٤ - وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا   سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا [٦]

وعليه بنى المتنبي قوله :

٣٩٥ - إذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى   فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا [٧]

---

(١) لم يستطع الحصول على تأييد دعواه بشيء وارد عن العرب في ذلك .

(٢) بما كان مرفوعًا به سابقًا وهو المبتدأ .

(٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وانظر الخزانة (٥٣٠/١) عرضًا ، والعيني (١٠٢/٢) ، والتصريح (١٩٩/١) ، والهمع (١٢٥/١) ، وشرح الأشموني (٥٨/٣) ، والسيوطي (٣٨١) ، وتعزَّ : أمر من العزاء والصبر ، والوزز : الملجأ ، وسيتكرر .

(٤) البيت من الطويل وهو مجهول القائل ، وانظر العيني (١٤٠/٢) ، والإنصاف (١٠١) ، والسيوطي رقم (٣٨٢) ، وبوئت : اتخذت الكماة جمع كميٍّ ، وهو الشجاع المتغطي بسلاحه ، والخبر مذكور في السين للا .

(٥) فقد جوزا مجيء اسم لا معرفة بدليل قول النابغة الجعدي . انظر شرح الأشموني (١٢٥/١) ، وابن عقيل (٢٧٠/١) .

(٦) البيت من الطويل للنابغة الجعدي وهو في ديوانه (١٧١) ، وفي أمالي ابن الشجري (٢٨٢/١) ، والعيني (١٤١/٢) ، والتصريح (١٩٩/١) ، والسيوطي (٣٨٣) ، والهمع (١٢٥/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٣/٢) ، والشاهد فيه : لا أنا باغيًا حيث أعمل لا في المعرفة .

(٧) البيت من الطويل للمتنبي ، وهو مولد لا يستشهد بشعره وانظر ديوانه (٥١١/٢) ، وابن الشجري(٢٨٢/٢ ، ٢٢٤/٢) =

تنبيه : إذا قيل : « لَا رَجُلَ في الدار » بالفتح تعين كونها نافية [١] للجنس ويقال في توكيده : «بل امرأة » وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس [٢] ، وامتنع أن تكون مهملة [٣] ، وإلا تكررت كما سيأتي ، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوَحْدَة ، ويقال في توكيده على الأول : « بل امرأة » وعلى الثاني « بل رجلان ، أو رجال » .

وغَلِطَ كثير من الناس [٤] ؛ فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوَحْدَة لا غير ، ويَرُد عليهم نحو قوله :

* تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... البيت [٥] *

وإذا قيل : « لا رَجُلٌ ولا امرأة في الدار » برفعهما احتمل كون لا الأولى عاملة في الأصل عمل إنَّ ثم ألغيت لتكرارها ، فيكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء ، وأن تكون عاملة عمل ليس ، فيكون ما بعدها مرفوعًا بها ، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانية تكرارًا للأولى وما بعدها معطوفًا ، فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس [٦] فالظرف خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف كما في قولك : « زيدٌ وعمرو قائم » ولا يكون خبرًا عنهما ، لئلا يلزم محذوران : كون الخبر الواحد مرفوعًا [٧] ومنصوبًا ، وتوارد عاملين على معمول واحد .

وإذا قيل : « ما فيها من زيتٍ ولا مَصَابِيحَ » بالفتح - احتمل كون الفتحة بناء مثلها في « لا رجال » وكونها علامة للخفض [٨] بالعطف و « لا » مُهْمَلة ، فإن قُلْتَه بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس ، وكونها مهملة ، والرفع بالعطف على المحل .

= والتصريح (١/١٩٩) ، وشذور الذهب (١٩٨) ، وقد أعمل لا في المعرفة مرتين في عجز البيت .

(١) فكل فرد من أفراد الرجال منفي عنه الكون في الدار فهي تنفي الجنس نصًا .

(٢) أي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(٣) وإلا تكررت ، وهي لم تتكرر هنا فتعين أن عاملة عمل ليس وفي بعض النسخ « لتكررت » والأولى حذف اللام ؛ لأن جواب الشرط لا يعرف باللام إلا شذوذًا .

(٤) فإن نفي الجنس مع لا العاملة عمل ليس يدل على أنها للجنس ، والبيت يدل على نفي البقاء عن جنس الشيء ، وليس المراد أن فردًا من الشيء انتفى عنه البقاء في الأرض وغيره لم ينتف عنه وهو باطل .

(٥) أي أنها نافية للجنس ثم ألغيت لتكرار فرفعت بالابتداء أو إنها اسم للا العاملة عمل ليس ، وسيتكرر .

(٦) فالظرف المراد الجار والمجرور خبر عن أحدهما ، والخبر الثاني محذوف منعًا للتكرار .

(٧) فقائم خبر عن عمرو ، وحذف خبر زيد ، استغناء عنه بخبر عمرو ، ثم قال : ولا يكون خبر عنهما باعتبار أنه خبر المبتدأ الذي بعد لا المهملة ، ومنصوبًا أي باعتبار أنه خبر لا العاملة عمل ليس وتوارد عاملين ، وهما المبتدأ الذي بعد لا المهملة ، ونفس لا العاملة عمل ليس ، والحديث منصب على قوله : لا رجل ولا امرأة في الدار .

(٨) أي إن لا نافية للجنس ومصابيح اسمها مبني على الفتح أو معطوفة على المجرور وهي مجرورة بالفتحة .

فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ ﴾ (١) فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله ، وجواز كون لا مع الفتح تبرئة (٢) ، ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس (٣) ، ويُقَوِّي العطف أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه : ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ الآية (٤) إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال ، ولكن يُشْكِلُ عليه (٥) أنه يفيد ثبوتَ العزوب عند ثبوت الكتاب ، كما أنك إذا قلت : « ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إلَّا في الدَّار » كان إخبارًا بثبوت مُرُورك برجل في الدار ، وإذا امتنع هذا تعيَّنَ أن الوقف على ﴿ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ وأن ما بعدها (٦) مستأنف ، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ (٧) وأن الوقف على ﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾ وأنه إنما لم يجئ فيه الفتح اتباعًا للنقل ، وجوز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى يعزب يخفى ، بل يخرج إلى الوجود (٨) .

[أما التي العطف بها قد ظهرا   فشرطها الإثبات قبل حزرا
كذاك تقديم لأمر أو ندا   خلوها من عاطف فقيدا
تغاير العطفين لكن ما منع   عطف على ماض لأنه سمع]

الوجه الثالث : أن تكون عاطفة ، ولها ثلاثة شروط :

أحدها : أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو ، أو أمر كاضْرِبْ زيدًا لا عمرًا ، قال سيبويه : أو نداء نحو « يا ابن أخي لا ابن عمي » (٩) ، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم .

الثاني : أن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : « جاء زيد لا بل عمرو » فالعاطفُ بل ، و « لا » رَدٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرو » فالعاطف الواو ، ولا توكيد

(١) [يونس : ٦١] ﴿ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ .
(٢) ولا أصغر من ذلك ولا أكبر فالفتح على أن لا نافية للجنس أي لتبرئة أفراد الجنس من الحكم .
(٣) أي لا أصغرُ فهي مهملة لا عمل لها ، أو عاملة عمل ليس .
(٤) [سبأ : ٣] ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ .
(٥) لأن المعنى لا يخفى على ربك من شيء إلا في الكتاب أي فإذا ثبت في الكتاب خفي على الله وهو محال .
(٦) فيكون الكلام تم عند قوله : ﴿ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ وما بعدها مستأنف والغروب ليس مسلطًا عليه سواء كانت لا تبرئة أومهملة أو عاملة عمل ليس .
(٧) [يونس : ٦١] السابقة .
(٨) وهذا التفسير « يخرج إلى الوجود » العطف ؛ لأن فيه نفي المحال عن الله تعالى .
(٩) انظر الكتاب (١/٤٣٠) ، (٣/٧٦) وأنكر ذلك ابن سعدان كما لا يعطف بها بعد نفي أو نهي ، الجنى الداني (٢٩٤) .

للنفي ، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا ، وهو تقدم النفي ، وقد اجتمعا أيضًا [١] في ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ .

والثالث : أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز « جاءني رجل لا زيد » لأنه يَصْدُق على زيد اسم الرجل ، بخلاف « جاءني رجل لا امرأة » ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضي خلافًا للزجاجي [٢] ، أجاز «يقومُ زيدٌ لا عمرو » ومنع « قام زيدٌ لا عمرو » وما منعه مسموعٌ ، فَمَنْعُهُ مدفوعٌ ، قال امرؤ القيس :

٣٩٦ - كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لا عُقابُ الْقَوَاعِلِ [٣]

دِثار : اسمُ راعٍ ، وحَلَّقت : ذهبت ، واللَّبُون : نوق ذوات لَبَن ، وتنوفى : جبل عالٍ ، والقواعل : جبالٌ صغار ، وقوله إن العامل مُقَدَّر بعد العاطف ، ولا يقال « لا قام عمرو » إلا على الدعاء مردودٌ [٤] بأنه لو توقفت صحةُ العطفِ على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع «ليس زيد قائمًا ولا قاعدًا [٥] » .

[ثم جوابها له النقض أتى بنسبة لنعم فيما ثبتا
وحكموا لها بأحكام جرت فارع لما القوم لهم بها رعت]

الوجه الرابع : أن تكون جوابًا مناقضًا لِنَعَمْ ، وهذه تُحْذَف الجملُ بعدها كثيرًا ، يقال : «أجاءك زيد ؟ » فتقول : « لا » والأصل : لا لم يجئ .

والخامس : أن تكون على غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صَدْرُها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها ، أو فعلًا ماضيًا لفظًا وتقديرًا ، وجب تكرارها [٦] .

مثال المعرفة : ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [٧] وإنما لم

---

(١) وهما الواو ، ولا النافية وهي الآية (٧) من الفاتحة .

(٢) لأن العامل يقدر بعد العاطف ، وتقديره هنا بعد العاطف لا يصح إذ لا يقال لا قام زيد إلا على جهة الدعاء ، وهو غير مراد هنا ، ولكن السماع يدفع رأيه ويفسده ، وفيه إلباس الخبر بالإنشاء .

(٣) البيت من الطويل وانظر التصريح (٢/١٥٠) ، وشرح الأشموني (٣/١١١) ، والخصائص (٣/١٩١) ، والخزانة (٤/٤٧١) والسيوطي برقم (٣٨٤) وفي ديوانه (٩٤) ، والشاهد فيه: العطف بلا على معمول الماضي مما يردُّ قول الزجاجي .

(٤) لأن العامل وإن كان مقدرًا بعد العاطف لكن صحة العطف لا تتوقف على صحة تقدير العامل بعد العاطف والتلفظ به بعده ، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .

(٥) وهذا المثال جائز ؛ لأن قاعدًا عطف بالواو على قائمًا ولا يصح تقدير العامل بعد العاطف بحيث يقال وليس لا قاعدًا ؛ لأنه لا يصح مباشرة ليس للا وبالجملة إنه يغتفر في التابع وليس المقدر كالثابت من كل وجه . انظر دسوقي (١/٢٥٢) .

(٦) أي تكرار لا وإهمالها . (٧) [يس : ٤٠] ﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

تكرر في « لا نَولكَ أنْ تَفْعَلَ » لأنه بمعنى لا ينبغي لك ، فحملوه على ما هو بمعناه ، كما فتحوا في « يَذَرُ » حملًا على « يَدَع » لأنهما بمعنى (١) ، ولولا أن الأصل في يَذَرُ الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يَوجَل .

ومثالُ النكرة التي لم تعمل فيها لا : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ (٢) فالتكرار هنا واجب ، بخلافه في ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ (٣) .

ومثالُ الفعل الماضي : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ (٤) وفي الحديث « فإنَّ الْمُنْبَتَّ لا أرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أبْقَى » (٥) وقول الهذلي : « كيف أغرم مَنْ لا شَرِبَ ولا أكل (٦) ، ولا نَطَق ولا اسْتَهَلَّ » ، وإنما تركَ التكرار في « لا شَلَّتْ يَدَاك » و « لا فَضَّ اللَّه فَاكَ (٧) » وقوله :

٣٩٧ – وَلَا زَالَ مُنْهلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ (٨) .

وقوله :

٣٩٨ – لَا بَارَكَ اللَّهُ في الْغَوَانِي هَلْ … يُصْبِحْنَ إلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ (٩) ؟

لأن المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل في المعنى ، ومثله في عدم وجوب التكرار لعدم قَصْد المضي إلا أنه ليس دعاء قولُك : « والله لا فَعَلْتُ كذا » وقول الشاعر :

٣٩٩ – حَسْبُ الْمُحِبِّينَ في الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ … تَاللَّهِ لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ (١٠)

وشذ ترك التكرار في قوله :

٤٠٠ – لَاهُمَّ إنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ … زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ

---

(١) إنما فتحت الدال في يدع لمجاورة حرف الحلق له وهو العين ، وهما بمعنى واحد .

(٢) [الصافات : ٤٧] .

(٣) [الطور : ٢٣] ﴿ يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا ﴾ .

(٤) [القيامة : ٣١] .

(٥) الحديث موجود في الجامع الصغير وفي كشف الخفاء (٢٥٧/١) رواه البزار .

(٦) الحديث في صحيح مسلم . كتاب القسامة ، وفي صحيح البخاري ، كتاب الطب باب الكهانة . وهو كلام حمل بن النابغة الهذلي لرسول الله ﷺ عندما أمره بدفع دية الجنين فقال له الرسول ﷺ : « هذه كهانة » أي حقه أن يهدر دمه ويطل .

(٧) لأن المقصود منها الدعاء .

(٨) هذا عجز بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (٢٠٦) ، وصدره [ألا يا سلمى يا دار ميَّ على البلى] والجرعاء الأرض المستوية ، وانظر الكامل (١٢٦) والأشموني شاهد (١١) ومجالس ثعلب (٤٢) ، والسيوطي (٣٨٥) ، ويقصد بلا الدعاء ، ولذا لم تكرر .

(٩) البيت من الكامل لعبد الله بن قيس الرقيات يمدح عبد الملك بن مروان وانظر ديوانه (٣) ، والكامل (٧٣٥) ، والكتاب (٥٤/٢) والمفصل (١٨٤) والصحاح والتاج واللسان « غنى » والسيوطي (١٨٦) ولا يقصد بها الدعاء .

(١٠) البيت من البسيط ولا يعرف قائله وقد أهمله السيوطي والشاهد فيه : لا عذبتهم يقصد بها الدعاء ، ولم تكرر .

وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لا عَهْدَ لَهْ وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَهْ [١]

زنا : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب ، وأصله زنأ بالهمز بمعنى ضَيَّق ، وروي بتشديدها ، والأصل زنى بامرأة أبيه ، فحذف المضاف وأناب على عن الباء ، وقال أبو خِرَاشٍ الهذلي وهو يطوف بالبيت :

٤٠١ - إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا [٢]

وأما قوله ﷻ : ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ [٣] فإن لا فيه مكررة في المعنى ، لأن المعنى فلا فَكَّ رقبة ولا أطعم مسكينًا ؛ لأن ذلك تفسير العَقَبة ، قاله الزمخشري [٤] . وقال الزجاج : إنما جاز لأن ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ معطوف عليه [٥] وداخل في النفي فكأنه قيل : « فلا اقتحم ولا آمن » ، انتهى . ولو صح لجاز « لا أَكَلَ زيدٌ وشرب » وقال بعضهم : لا دعائية ، دعاء عليه أن لا يفعل خيرًا ، وقال آخر : تَحضيض ، والأصل فألَّا اقتحم ، ثم حذفت الهمزة ، وهو ضعيف .

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبر أو صفةٍ أو حالٍ نحو : « زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتب » و « جاء زيد لا ضاحكًا ولا باكيًا » ونحو : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾ [٦] ﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ۝ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ [٧] ﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ [٨] و ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ [٩] .

---

(١) البيتان من الرجز لابن عفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة ، وقيل : في الحارث بن أبي شمر الفشائي الأعرج . زنا على أبيه أي بامرأة أبيه ، أو زنا : ضيق ، يصفه بسوء السيرة ، وفساد السلوك ، واغتصاب جارته . وانظر السيوطي (٦٢٤/٢) والخزانة (٢٢٩/٤) .

(٢) هذا رجز لأمية بن أبي الصلت تمثل به في طوافه أبو خراش الهذلي ، وهو فارس مقدام أسلم ، ومات وهو كبير السن (ت : ١٥هـ) وانظر السيوطي (٦٢٥/٢) والأغاني (١٣١/٤ ، ١٣٥) وقد نسب إلى أمية كما قلنا كما في شرح الزوزني (١٩٠) وإن كان السيوطي يقول ليس في ديوان أُميّة ، ولا في ديوان الهذليين .

(٣) [البلد : ١١] ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ۝ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾ .

(٤) انظر الكشاف (٢١٣/٤) وفيه كلام الزجاج .

(٥) فهو من عطف فعل على فعل منفي على قول الزجاج وقول الزمخشري : فإن الفعل منفي في المعنى بمعنى فعلين فهي مكررة معنى عليهما وكلام الزجاج لا يكفي كما في المثال والزمخشري كلامه مسلم عند المصنف مع أن فيه الشيء الواحد الذي في قوة شيئين وهو لا يكفي . دسوقي (٢٥٤/١) .

(٦) [البقرة : ٦٨] ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ .

(٧) [الواقعة : ٤٣، ٤٤] . (٨) [الواقعة : ٣٢، ٣٣] .

(٩) [النور : ٣٥] ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .

وإذا كان ما دخلت عليه فعلًا مضارعًا لم يجب تكرارها نحو : ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ (١) ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (٢) وإذا لم يجب أن تكرر في « لا نَولكَ أن يَفْعَل » لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فألَّا يجب في المضارع أحَقُّ (٣) .

ويتخلَّصُ المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين ، وخالفهم ابنُ مالك (٤) ؛ لصحة قولك : « جاء زَيدٌ لا يتكلم » بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصَدَّر بدليل استقبال .

[قالوا من أقسام لها أن تعترض ما بين خافض كذا ما قد خفض
وقيل لا اسم أتى وما قبل والجر في الأصل عليها قد نقل]

تنبيه – من أقسام « لا » النافية المعترضَةُ بين الخافض والمخفوض (٥) ، نحو : « جِئْتُ بِلَا زَادٍ » و « غَضِبْتُ من لا شيء » وعن الكوفيين أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفًا ، ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو : « زَيدٌ كانَ فَاضِلٌ » زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع ، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصحَّ أصلُ المعنى بإسقاطه كما في مسألة (٦) لا في نحو : « غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيءٍ » وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان ، وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو : « ما جاءني زيد ولا عمرو » ويسمونها زائدة ، وليست بزائدة ألبتة (٧) ، ألا ترى أنه إذا قيل : « ما جاءني زيد وعمرو » احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء ، فإذا جيء بلا صار الكلام نصًّا في المعنى الأول (٨) ، نعم هي في قوله سبحانه : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ (٩) لمجرد التوكيد ، وكذا إذا قيل : « لا يستوي زيد ولا عمرو » .

تنبيه : اعتراضُ « لا » بين الجار والمجرور في نحو : « غضبت من لا شيء » وبين الناصب

---

(١) [النساء : ١٤٨] ﴿ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ .
(٢) [الشورى : ٢٣] ﴿ إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ وفي [الأنعام : ٩٠] ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴾ .
(٣) قياس أولوي أي فمن باب أولى الأصل المقيس عليه وهو المضارع .
(٤) فالمثال عنده لا تخلصه لا للاستقبال .
(٥) أي المتوسطة بين الخافض والمخفوض فهي حرف نفي .
(٦) فلا زائدة أيضًا ؛ لأنها وقعت بين متلازمين وهو الجار والمجرور .
(٧) فهي تسمى زائدة ؛ لأنها وقعت مقترنة بالعاطف ، وليست زائدة في الكلام فهي للعطف وتفيد النفي أيضًا .
(٨) وهو نفي مجيء كل منهما على كل حال .
(٩) [فاطر : ٢٢] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ .

والمنصوب في نحو : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾ (١) وبين الجازم والمجزوم في نحو : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ (٢) وتقدُّمُ معمول ما بعدها عليها في نحو : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ (٣) الآية دليل على أنها ليس لها الصَّدْر ، بخلاف ما ، اللهم إلا أن تقع في جواب القَسَم ، فإن الحروف التي يُتَلَقَّى بها القسم كلها لها الصَّدْر ، ولهذا قال سيبويه في قوله :

* آلَيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ (٤) *

إن التقدير : على حب العراق ؛ فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب « زيدًا ضربته » ؛ لأن التقدير لا أطعمه ، وهذه الجملة جواب لآليت فإن معناه حلفت ، وقيل : لها الصدر مطلقًا ، وقيل : لا مطلقًا ، والصواب الأول (٥) .

[ثم التي قد وضعت للطلب ... دخولها على المضارع انسب
جزمًا له استقباله وأطلقن ... لدى فحاطب وغير حققن]

الثاني من أوجه « لا » : أن تكون موضوعة لطلب التَّرْكِ (٦) ، وتختص بالدخول على المضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوبُ منه مخاطبًا نحو : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ (٧) أو غائبًا نحو : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ ﴾ (٨) أو متكلمًا نحو : « لا أُرَيَنَّكَ هاهنا » وقوله :

٤٠٢ - * لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا (٩) *

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقَام السبب ، والأصل لا تكن هاهنا فأراكَ ، ومثله في الأمر ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ (١٠) أي وَأَغْلِظُوا عليهم ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر

---

(١) [البقرة : ١٥٠] ﴿ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ .
(٢) [الأنفال : ٧٣] ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ .
(٣) [الأنعام : ٥٨] ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَٰنِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴾ .
(٤) البيت تقدم ، وسيتكرر ، وانظر الكتاب في ذلك (١٧/١) فقد صرح بما سبق .
(٥) وهو القول بالتفصيل بأن تقع في جواب القسم كما في البيت ؛ لأن آليت بمعنى حلفت ، وليس من باب الاشتغال .
(٦) وهي المسماة بلا الناهية .
(٧) [الممتحنة : ١] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ... ﴾ .
(٨) [آل عمران : ٢٨] ﴿ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ .
(٩) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه (صـ٧٤) من بحر البسيط وعجزه « كأن أبكارها نعاج دوَّار » والربرب : القطيع من بقر الوحش والحور : شدة سواد العين وشدة بياضها ، انظر السيوطي رقم (١٣٥) والكتاب (١٠٥/٢) .
(١٠) [التوبة : ١٢٣] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَٰتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ ﴾ .

بالوُجدان تنبيهًا على أنه المقصود لذاته ، وأما الإغلاظ فلم يُقْصَد [١] لذاته ، بل ليجدوه ، وعكسه ﴿ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَانُ ﴾ [٢] أي لا تفتتنوا بفتنة الشيطان .

واختلف في « لا » من قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [٣] **على قولين :**

أحدهما : أنها ناهية ، فتكون من هذا ، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض ، وأسند هذا المسبب إلى فاعله ، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾ [٤] ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول ، أي واتقوا فتنة مقولًا فيها ذلك ، كما قيل في قوله :

٤٠٣ – حتَّى إذَا جَنَّ الظَّلامُ وَاختلَطْ ... جاءوُا بمَذْقٍ هَلْ رَأيتَ الذِّئْبَ قَطْ [٥]

الثاني : أنها نافية ، واختلف القائلون بذلك على قولين :

أحدهما : أن الجملة صفة لفتنة ، ولا حاجة إلى إضمار قول ، لأن الجملة خبرية ، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذًّا ، مثله في قوله :

٤٠٤ – * فَلَا الجَارَةِ الدُّنْيا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا [٦] *

بل هو في الآية [٧] أسهل ؛ لعدم الفَصْل ، وهو فيهما سماعي [٨] ، والذي جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية ، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره ، لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري [٩] ؛ لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون مع هذا

---

(١) لأنه غير محمود في ذاته ، وإنما يحمد لما ينشأ عنه في بعض المواطن من إرهاب وإذعانه إلى الحق .

(٢) [الأعراف : ٢٧] ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ﴾ .

(٣) [الأنفال : ٢٥] .

(٤) [إبراهيم : ٤٢] ﴿ عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ .

(٥) البيت من الرجز للعجاج وانظر أمالي الزجاجي (٢٣٧) ، وسر الصناعة (٣٨١) ، والإنصاف (١١٥) ، والخزانة (٢٧٥/١) والعيني (٦١/٤) ، والهمع (١١٧/٢) ، والسيوطي رقم (٣٩٠) ، وهو في ملحقات ديوانه (٨١) ، وسيتكرر والمذق : اللبن المخلوط بالماء ، فهو أغبر اللون كالذئب .

(٦) البيت من الطويل للنمر بن تولب ، وانظر جمهرة أشعار العرب (١٩١) ، والصناعتين (١٦٨) ، والعيني (٣٩٥/٢) والسيوطي (٦٢٨/٢) ، وعجزه : ولا الضيف فيها إن أناخ مُحوَّل ، والشاهد فيه : «تَلْحَيَنَّها » حيث أكد المضارع بعد « لا » النافية تشبيهًا لها بـ « لا » الناهية .

(٧) وهي ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ﴾ .. إلخ فالمضارع بعد لا مباشرة ، وفي البيت فصل بين لا والمضارع .

(٨) سماعي : موقوف على السماع ؛ لأنه لا تأكيد بعد نفي إلا إنْ ورد كذلك .

(٩) انظر الكشاف (١٢١/٢ ، ١٢٢) فلم يثبت الزمخشري أن لا للنفي بل هي عنده للنهي بعد الأمر فالأولى حذف ذلك وجعله في الوجه الأول عليها أنها ناهية .

خاصة بهم [1] .

والثاني أن الفعل جوابُ الأمر ، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضًا خارجًا عن القياس شاذًّا ، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري [2] ، وهو فاسد [3] ؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إنْ تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة ، وقوله : إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردودٌ ؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر ، لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنك تقدر في « ائْتِني أُكْرِمْكَ إن تأتني أكرمك » ، نعم يصح الجواب في قوله تعالى : ﴿ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ [4] الآية ؛ إذ يصح : إن تدخلوا لا يحطمنكم ، ويصح أيضًا النهيُ على حد « لا أَرَيَنَّكَ هاهنا [5] » وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالًا ، أي ادخلوها غير مَحْطُومين ، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعي ، وعلى النهي قياسي [6] .

ولا فرق في اقتضاء « لا » الطلبية للجزم بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم ، أو للتنزيه نحو : ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ ﴾ [7] وكونها للدعاء كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ [8] وقول الشاعر :

٤٠٥ – يَقُولُونَ لَا تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي وَأَينَ مَكَان الْبُعْدِ إلَّا مَكَانِيا [9]

وقول الآخر :

٤٠٦ – فَلاَ تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو فَإنَّك لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تضَامَا [10]

ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق :

---

(١) قال الزمخشري (١٢٢/٢) التبعيض منكم خاصة ؛ لأن المعنى « لا تصيبكم خاصة على ظلمكم ، لأن الظلم أقبح منكم من سائر الناس » .

(٢) انظر الكشاف (١٢٢/٢) .

(٣) لأن الفعل ليس فيه طلب فهو منفي ، وتقديره ليس على مقتضى القواعد ففيه مخالفة لها لأن تقديره ليس على جنس ما سبق ، ويظهر أنه سار على رأي الكوفيين الذين يقدرون ما يناسب المقام كائنًا ما كان ولذلك يجزمون في لا تدن من الأسد يأكلك وهنا التقدير : إن لم تتقوا أصابتكم ، ولا تصيبن تعم فعبر عن عدم التقوى بسببها وهو الإصابة .

(٤) [النمل : ١٨] ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ .

(٥) لأن الأصل لا تكن ههنا فأراك فعدل عن النهي عن السبب إلى النهي عن المسبب .

(٦) لأن المضارع يؤكد بعد النهي على حسب القاعدة المشهورة .

(٧) [البقرة : ٢٣٧] .

(٨) [البقرة : ٢٨٦] ﴿ إن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ ... ﴾ .

(٩) البيت من الطويل لمالك بن الريب يرثي بها نفسه ، وانظر السيوطي رقم (٣٩٢) ، وذيل الأمالي (١٣٥) ، والخزانة (٣١٧/١) ، والجمهرة (١٤٣) ، والأغاني (١٦٢/١٩) ، والعيني (٦٥/٣) ، ولا تبعد : تهلك ، ولا في البيت للدعاء .

(١٠) البيت من الوافر لشاعر من بكر بن وائل جاهلي وورد « تلامًا » ولا تشلل : للدعاء له ، وانظر السيوطي (٣٩٣) والمغني رقم (٤٥٠) ، وابن الشجري (٢٦٦/٢) .

٤٠٧ - إذَا مَا خَرَجْنَا من دِمَشْقَ فَلا نَعُدْ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ [١]

أي العظيم البطن ، وكونها للالتماس [٢] كقولك لنظيرك غير مُسْتَعل عليه : « لا تَفْعَلْ كذا » وكذا الحُكْمُ إذا خرجَتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك : « لا تطعنِي [٣] » .

وليس أصل « لا » التي يُجْزمُ الفعل بعد لامَ الأمر فزيدت عليها ألف خلافًا لبعضهم ، ولا هي النافية والجزمُ بلام أمر مقدرة خلافًا للسهيلي [٤] .

[أما التي تنمى إلى الزياده غايتها التوكيد خذ إفاده]

والثالث : لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ [٥] ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [٦] ويوضحه الآية الأخرى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾ [٧] ومنه ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [٨] أي ليعلموا ، وقوله :

٤٠٨ - وَتَلْحَيْنَنِي في اللَّهْوِ أَنْ لَا أُحِبُّهُ وَلِلَّهْو دَاعٍ دَائِبٌ غَيرُ غَافِلِ [٩]

وقوله :

٤٠٩ - أَبى جُودُهُ « لَا » الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًـى لَا يَمْنَعُ الجودَ قاتِلَهْ [١٠]

(١) البيت من الطويل ، قيل للفرزدق ، وقيل للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية ﷺ والجراضم : الأكول الواسع البطن ، والمضارع مجزوم بلا الناهية ، وانظر السيوطي (٣٩٤) ، وابن الشجري (٢٢٦/٢) والعيني (٤٢٠/٢) ، والتصريح (٢٤٦/٢) وليس في ديوان الفرزدق .

(٢) هو النهي الموجه لنظيرك وأنت غير مستعل عليه حال النهي سواء أكنت أعلى منه أم لا .

(٣) فالقصد هو التخويف والتهديد بالعقاب الشديد .

(٤) فلا تفعل أصله عنده لا لتفعل ، ولكنه يحتاج لشيء منفي مقدر ولا دليل عليه ، وفيه تكلف وانظر نتائج الفكر (١٤٢) والجنى الداني (٣٠٠) .

(٥) [طه : ٩٢، ٩٣] ﴿ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴾ .

(٦) [الأعراف : ١٢] ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ ... إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ .

(٧) [ص : ٧٥] ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾ « فلا » في الآية الأولى زائدة بدليل حذفها في الثانية والمعنى أي شيء ثبت لك في « امتناعك من السجود » قال الأمير (١٨٤/١) ويحتمل عدم الزيادة بتضمين منع معنى حمل أي حملك على كذا .

(٨) [الحديد : ٢٩] ﴿ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ .

(٩) البيت من الكامل للأحوص ، وتلحينني : من لحاه يلحاه أو يلحوه أي يلومه « ولا » زائدة ، وانظر السيوطي (٣٩٥) والكامل (٧٤) .

(١٠) البيت من الطويل مجهول القائل ، وانظر السيوطي رقم (٣٢٦) ، والتصريح (٣٥/٢ ، ٢٨٣) ، وابن الشجري (٢٢٨/٢) واللسان لا (٣٥٥) ولا زائدة ، والبخل بالنصب مفعول أبى وبالجر مضاف إلى « لا » ونعم فاعل استعجلت ، وقاتله : حال أو مفعول . والمعنى : كريم أبى جوده النطق بلا وسبقت نعم لا ، فجوده يصل إلى قاتله وهذا منتهى الكرم ، والجود وقاتله مفعولان ليمنع .

وذلك في رواية من نصب البخل ، فأما من خفض فـ (لا) حينئذٍ اسمٌ مضافٌ ؛ لأنه أريد به اللفظ . وشرح هذا المعنى أن كلمة « لا » تكون للبخل ، وتكون للكرم ، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل : أَعْطِني أو هَلْ تُعطيني كانت للبخل ، فإن وقعت بعد قوله : أَتَمْنعني عَطَاءك أو أَتَحْرِمُني نَوَالَك كانت للكرم ، وقيل : هي غير زائدة أيضًا في رواية النصب ، وذلك على أن تُجْعَلَ اسمًا مفعولًا ، والبخل بدلًا منها ، قاله الزجاج [1] ، وقال آخر : « لا » مفعول به ، والبخل مفعولٌ لأجله ، أي كراهية البخل مثلُ : ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [2] أي كراهية أن تضلوا ، وقال أبو علي في الحجة [3] : قال أبو الحسن : فَسَّرَته العرب أبى جوده البخل ، وجعلوا « لا » حَشْوًا ، اهـ [4] .

وكما اختلف في « لا » في هذا البيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل . أحدها : قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [5] فقيل : هي نافية ، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين :

أحدهما : أنه شيء تقدم ، وهو ما حكي عنهم كثيرًا من إنكار البَعْثِ ، فقيل لهم : ليس الأمر كذلك ثم استؤنف القَسم ، قالوا : وإنما صح ذلك ؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى ، نحو : ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [6] وجوابه : ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [7] .

والثاني : أن منفيها أقسم ، وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاء ، واختاره الزمخشري [8] ، قال : والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظامًا له ؛ بدليل ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [9] فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام ، أي إنه يستحق إعظامًا فوق ذلك ، وقيل : هي زائدة . واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين :

أحدهما : أنها زيدت توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب [10] ، والتقدير : لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدًى ، ومثله : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [11] ، وقوله :

---

(١) الجنى الداني (٣٠١) . (٢) [النساء : ١٧٦] .

(٣) انظر الكشاف (٣٢٠/١) فقد نص على ما صرح به الفارسي « مفعول له ومعناه كراهة أن تضلوا » .

(٤) فالبخل مفعول به ، ولا زائدة حشو في الكلام .

(٥) [القيامة : ١] . (٦) [الحجر : ٦] .

(٧) [القلم : ٢] . (٨) انظر الكشاف (١٦٣/٤) .

(٩) [الواقعة : ٧٥، ٧٦] .

(١٠) وذلك للإشارة إلى أن الجواب منفي ، ومتى صرحت بفعل القسم فلا يحتاج للواو بخلاف ما إذا حذف فعل القسم فيؤتى بالواو .

(١١) [النساء : ٦٥] ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ .

٤١٠ - وَأَبِيكِ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدَّعِي الْقَومُ أنِّي أَفِرّ [١]

وَرُدَّ بقوله تعالى : ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ الآيات [٢] ؛ فإن جوابه مُثْبت وهو ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴾ [٣] ومثله ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [٤] الآية .

والثاني : أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام ، كما في ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [٥] ورد بأنها لا تزاد لذلك صَدْرًا ، بل حَشْوًا ، كما أن زيادة ما و « كان » كذلك نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [٦] ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [٧] ونحو : « زيد كَانَ فَاضِلٌ » وذلك لأن زيادةَ الشيء تفيد اطِّراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا نقول بزيادتها في نحو : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ ﴾ [٨] ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [٩] لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه ، وأجاب أبو علي بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة .

الموضع الثاني : قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ ﴾ فقيل : إن لا نافية ، وقيل : ناهية ، وقيل : زائدة ، والجميع محتمل .

وحاصل القول في الآية [١٠] أن (ما) خبرية بمعنى الذي منصوبة بـ « أتْلُ » ، و ﴿ حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ صلة ، و ﴿ عَلَيْكُمْ ۖ ﴾ متعلقة « بحرَّمَ » ، هذا هو الظاهر ، وأجاز الزجَّاجُ كونَ (ما) استفهامية منصوبة بـ (حرَّمَ) ، والجملة محكية بأتْلُ ؛ لأنه بمعنى أقول ، ويجوز أن يعلَّق « عليكم » بأتل ، ومَنْ رجح إعمال أول المتنازعَين [١١] - وهم الكوفيون - رجَّحه على تعلقه بـ (حَرَّمَ) ، وفي « أنْ » و « ما » بعدها أوجه :

---

(١) البيت من البسيط لامرئ القيس بن حجر ، والبيت في ديوانه (١٥٣) ، وقيل : لرجل من النمر بن قاسط ، يقال له ربيعة ابن جُشم ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٣٩٧) ، والخزانة (٤٨٩/٤) ، والشاهد فيه : زيادة « لا » في أول البيت .

(٢) [البلد : ١] ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ۝ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴾ والآيات رد على من قال بأن « لا » تدل على أن الجواب منفي ، فالجواب هنا مثبت مما يدل على بطلان هذا الرأي .

(٣) [البلد : ١] ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ۝ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴾ .

(٤) [الواقعة : ٧٥] . (٥) [الحديد : ٢٩] .

(٦) [آل عمران : ١٥٩] ﴿ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ ﴾ .

(٧) [النساء : ٧٨] .

(٨) [المعارج : ٤٠] ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ۝ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ .

(٩) [الواقعة : ٧٥] .

(١٠) [الأنعام : ١٥١] ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

(١١) « عليكم » الجار والمجرور تنازعه كل من « حرَّم » و « أتل » فالبصريون يرون أن إعمال الثاني أولى لقربه والكوفيون يرون إعمال الأول أولى لسبقه ، ولا مانع من الاثنين في اختيار العامل .

أحدها : أن يكونا في موضع نصب بدلًا من (ما) ، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية ؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام [١] .

الثاني : أن يكونا في موضع رفع خبرًا لـ « هو » محذوفًا ، أجازهما بعض المعربين . وعليهما : فـ« لا » زائدة ، قاله ابن الشجري [٢] ، والصواب أنها نافية على الأول ، وزائدة على الثاني .

والثالث : أن يكون الأصل أبين لكم ذلك لئلَّا تشركوا ؛ وذلك لأنهم إذا حرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلَّه اللَّه ﷻ فأطاعوهم أشركوا ؛ لأنهم جعلوا غَيرَ اللَّه بمنزلته [٣] .

والرابع : أن الأصل أوصيكم بألَّا تشركوا ، بدليل أنَّ ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ [٤] ومعناه وأوصيكم بالوالدين ، وأن في آخر الآية ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ ﴾ وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر [٥] .

والخامس : أن التقدير أتل عليكم ألَّا تشركوا ، فحذف مدلولًا عليه بما تقدم ، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج [٦] .

والسادس : أن الكلام تمَّ عند ﴿ حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ ثم ابتدئ : عليكم ألَّا تشركوا ، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانًا ، وألَّا تقتلوا ، ولا تقربوا ، فـ « عليكم » على هذا : اسمُ فعل بمعنى الزَمُوا ، و« أنْ » في الأوجه الستة مصدرية ، و « لا » في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية .

والسابع : أنَّ « أنْ » مفسرة بمعنى أي ، ولا : ناهية ، والفعل مجزوم لا منصوب ، وكأنه قيل : أقول لكم لا تشركوا به شيئًا ، وأحسنوا بالوالدين إحسانًا ، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري [٧] .

الموضع الثالث : قوله ﷻ : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٨] فيمن

---

(١) يرى ابن هشام أن « أن لا تشركوا » مصدر مؤول يعرب بدلًا من « ما » وهي موصولة ، إذ لو كانت استفهامية لوجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام نحو « من ذا أسعيد أم علي ؟ » .

(٢) انظر الأمالي الشجرية (١/٤٧ وما بعدها) .

(٣) في التحليل والتحريم وهنا علموا بحل ذلك لهم قال تعالى : ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ .

(٤) ذلك من آية (١٥١) من سورة الأنعام السابقة .

(٥) لأن الأصل : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ أوصيكم بأن لا فحذف الجملة ومتعلقها .

(٦) فعنده لابد من تقدير جملة فعلية محذوفة من الكلام ، لكن في الوجهين الأول حذف مع الجملة حرف الجر وهو اللام أو الباء ، وانظر ابن الشجري (١/٤٨) .

(٧) انظر الأمالي الشجرية (١/٤٨) المجلس الثامن ، والوجهان هما : لا نافية وأن مصدرية ويجوز أن تكون ناهية ، وأنْ مفسرة .

(٨) [الأنعام : ١٠٩] ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ... ﴾ .

فتح الهمزة ؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسي [١] : « لا » زائدة ، « وإلا » لكان عذرًا للكفار ، وردَّه الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر ، فيجب ذلك في قراءة الفتح [٢] ، وقيل : نافية ، واختلف القائلون بذلك ، فقال النحاس [٣] : حذف المعطوف ، أي أو أنهم يؤمنون ، وقال الخليل في قول له آخر : أنَّ بمعنى لعلَّ مثل « ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَري لنا شَيئًا [٤] » ورجَّحه الزجاج وقال : إنهم أجمعوا عليه [٥] ، وردَّه الفارسي فقال : التوقع الذي في لعلَّ ينافيه الحكم بعدمِ إيمانهم ، يعني في قراءة الكسر ، وهذا نظير ما رجَّح به [٦] الزجاجُ كون « لا » غير زائدة ، وقد انتصروا لقول الخليل [٧] بأن قالوا : يؤيده أن ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ و « يُدْرِيكُمْ » بمعنًى ، وكثيرًا ما تأتي لعلَّ بعد فعل الدِّراية نحو ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [٨] وأن في مصحف أُبيٍّ [٩] (وما أدراكم لعلها) وقال قوم : أنَّ مؤكدة ، والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من إيمانهم ، والآية عذر للمؤمنين ، أي : إنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذ ، ونظيره ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ ﴾ [١٠] ، وقيل : التقدير لأنهم ، واللام متعلقة بمحذوف ، أي لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإيمان بها ، ونظيره ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ [١١] واختاره الفارسي .

واعلم أن مفعول ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ الثاني – على [١٢] هذا القول ، وعلى القول بأنها بمعنى لعل – محذوف ، أي إيمانهم ، وعلى بقية الأقوال أنَّ وصِلتَها .

---

(١) وأن توكيد به ، والمعنى : ما يشعركم بأنها إذا جاءت الآية التي اقترحوها كتكلم الموتى ونزول الملائكة يؤمنون ، ويأتي العذر بأنها لو كانت للاستفهام الإنكاري فأنكر من النفي يثبت الإيمان ، فمنعًا لذلك فلا زائدة حتى يقطع عذرهم ، وانظر إعراب النحاس (٢/٩٠) .

(٢) حتى يتحقق الأصل ، وهو توافق القراءتين ، ولا داعي للخروج عن الأصل الكثير .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس (٢/٩٠) .

(٤) انظر الجنى الداني (٤١٧) والكتاب (١/٤٦٢) .

(٥ ، ٦) انظر ابن الشجري (١/٤٨) وما بعدها ، أي : أجمعوا على أن تأتي بمعنى لعل .

(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس (٢/٩٠) والكتاب (١/٤٦٢) .

(٨) [عبس : ٣] .

(٩) أبي بن كعب أحد أصحاب الرسول ﷺ الذين جمعوا القرآن ، وكان من الحفظة الكبار .

(١٠) [يونس : ٩٦] ﴿ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ .

(١١) [الإسراء : ٥٨] وانظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات (٢٦٨) ط طبع العاني . بغداد عصار القول الأخير من أن التقدير لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها .

(١٢) مفعول يشعركم الثاني محذوف على القول السابق ، أو بمعنى لعل محذوف إيمانهم ، وعلى باقي الأقوال « أن وصلتها » في تأويل مصدر يكون مفعولًا ثانيًا لها .

الموضع الرابع : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (١) فقيل : « لا » زائدة ، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة ، وعلى هذا فـ« حرام » خبر مقدم وجوبًا لأن المخبر عنه أن وصلتها ، ومثله ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ (٢) لا مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء (٣) ؛ لأنه ليس بوصف صَرِيح ، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام ، وقيل : لا نافية ، والإعرابُ إمَّا على ما تقدم ، والمعنى : ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة ، وإما على أن « حرام » مبتدأ حذف خبره ، أي : قبول أعمالهم ، وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول (٤) ، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : والعملُ الصالح حَرَام عليهم ، وعلى الوجهين فـ ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ تعليلٌ على إضمار (٥) اللام ، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه ، ودليلُ المحذوف ما تقدم من قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾ (٦) ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء « أن » في قراءة بعضهم بالكسر (٧) .

الموضع الخامس : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ۝ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ﴾ (٨) قرئ في السبع برفع (يأمرُكم) ونصبه (٩) ، فمن رفعه قطعه عما قبله ، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول ، ويؤيد الاستئنافَ قراءةُ بعضهم و « لن يأمركم » و (لا) على هذه القراءة نافية لا غير (١٠) ، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿ يُؤْتِيَهُ ﴾ كما أن (يقول) كذلك (١١) ، و (لا) على هذه زائدة مؤكِّدَةٌ لمعنى النفي السابق ، وقيل : على (يقول) ولم يذكر الزمخشري (١٢) غيره ، ثم جوز في (لا) وجهين :

---

(١) [الأنبياء : ٩٥] وحرام خبر مقدم وجوبًا لأنه لا يبتدأ بنكرة ، والمصدر المؤول في حكم المعرفة ، فهو مبتدأ وجوبًا .

(٢) [يسٓ : ٤١] ﴿ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ .

(٣) فأعربه أبو البقاء العكبري بأن آية مبتدأ ولهم خبر ، وأنا يجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي أنا ، وقيل هي مبتدأ ، وآية لهم الخبر فالنقل عنه في كتابه « إملاء ما منَّ به الرحمن » (٢٠٣/٢) غير دقيق ، فلم يجز ما سبق لأنه بصري .

(٤) أي وصفها بالجار والمجرور وهو ﴿ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ لذا جاء الابتداء بها .

(٥) أي لأنهم لا يرجعون ، فهو تعليل لحذف المبتدأ ، أي : العمل الصالح أو الخبر وهو الإهلاك .

(٦) [الأنبياء : ٩٤] فالآية فيها دليل على حذف المبتدأ ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ وحذف الخبر فلا كفران لسعيه .

(٧) لأن قراءة الكسر تدل على أن الكلام تم عند قوله أهلكناها ، وإن تكسر في أول الكلام وحرام إما خبر لمبتدأ حذف أو مبتدأ خبره محذوف لأجل أن يتم الكلام قبل إن لتوافق القراءتين .

(٨) [آل عمران : ٧٩، ٨٠] ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ .

(٩) انظر كتاب السبعة (صـ٢٦٣) .

(١٠) لأن المضارع بعدها مرفوع .

(١١) أي معطوف على « يؤتيه » فهو منصوب .

(١٢) انظر الكشاف (١٩٨/١) فكلام المصنف منقول منه .

أحدهما : الزيادة [١] ، فالمعنى ما كان لبشر أن ينصبه اللّٰه للدعاء إلى عبادته وتَرْك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا .

والثاني : أن تكون غير زائدة ، ووَجَّهه [٢] بأن النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان يَنْهَى قريشًا عن عبادة الملائكة ، وأهلَ الكتاب عن عبادة عُزَير وعيسى ، فلما قالوا له : أنتخذك ربًّا ؟ قيل لهم : ما كان لبشر أن يَسْتَنْبِئه اللّٰه ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء ، هذا ملخص كَلامه ، وإنما فسر لا يأمر بينهى [٣] لأنها حالَتُهُ عليه الصلاة والسلام ، وإلا فانتفاء الأمر أعمُّ من النهي والسكوت ، والمراد الأول [٤] وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضًا ؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يُعْبَدُوا وهو شريكهم في كونه مخلوقًا ، فكيف يأمرهم بعبادته ؟ والخطاب في ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ ﴾ على القراءتين الْتِفَاتٌ [٥] .

تنبيه – قرأ جماعة [٦] ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لتُصيبنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [٧] وخرجها أبو الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفًا ، كما قالوا « أم واللهِ [٨] » ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر لا في قراءة الجماعة زائدة ، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك [٩] .

[واختلفوا في لفظ لات فنقل	عدم تركيب لها وقد عقل
والنقص معناها كما قد قيلا	وقيل لا فلتظهر الجميلا
وكونها من لا وتاء وافت	لأجل تأنيث قديم نافت
وقيل كلمتان ذا يا صاح	أو كلمة والبعض في الإفصاح]

(لات) : اختلف فيها في أمرين :

---

(١) بمعنى توكيد الكلام وتقويته ، وعبر عنها الزمخشري بقوله « لا » مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله ما كان لبشر .

(٢) وغير زائدة بمعنى إنها ناهية لقريش عن عبادة الملائكة واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح ، فهي للنهي عن ذلك .

(٣) لأن حالته عليه السلام التي كان عليها في الواقع كذلك ، فالواقع منه النهي عن ذلك لا السكوت عن أمرهم بالعبادة ، لأن السكوت عن الأمر بالفعل مع إقراره أمر به .

(٤) أي من عدم الأمر بالعبادة الأول ، وهو النهي عن العبادة للملائكة .

(٥) أي من الغيبة إلى الخطاب ، والأصل : ولا يأمرهم ، أي : الناس ، على قراءة الرفع والنصب ففيهما التفات .

(٦) انظر المحتسب (٢٧٦/١) وهي قراءة علي وزيد وأبي جعفر محمد بن علي والربيع وأبي العالية وابن جمّاز « لتصيبنّ » ، وقراءة العامة « لا تصيبنّ » .

(٧) [الأنفال : ٢٥] .

(٨) قال : إن العرب فعلت هذا في أخت « لا » وهي أما ، وحكى محمد بن الحسن « أم واللّٰه ليكوننّ » فحذف ألف أما تخفيفًا وحذف الألف في هذه ، أنتّ فكذلك هنا المحتسب (٢٧٦/١) .

(٩) لأن التوكيد مع الناهية أو في النفي على قلة وأما في الإثبات فلا تؤكد بالنون .

أحدهما : في حقيقتها ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها كلمة واحدة فعل ماضٍ ، ثم اختلف هؤلاء على قولين :

أحدهما : أنها في الأصل بمعنى « نَقَصَ » من قوله تعالى : ﴿ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ (١) فإنه يقال : لَاتَ يَلِيتُ ، كما يقال : أَلَتَ يأْلت (٢) ، وقد قرئ بهما (٣) ، ثم استعملت للنفي كما أن قَلَّ كذلك (٤) ، قاله أبو ذر الخشني (٥) . والثاني : أن أصلها « لَيِسَ » بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء (٦) .

والمذهب الثاني : أنها كلمتان : لا النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثُمَّتَ ورُبَّتَ (٧) ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور .

والثالث : أنها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنها « لا » النافية و « التاء » زائدة في أول الحين ، قاله أبو عبيدة (٨) وابن الطراوة .

واستدل أبو عبيدة بأنه وَجَدَها في « الإمام » – وهو مصحف عثمان ﷺ – مختلطة بحين في الخط (٩) ، ولا دليل فيه ، فكَمْ في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس (١٠) .

ويشهد للجمهور أنه يوقَفُ عليها بالتاء (١١) والهاء ، وأنها رسمت منفصلة عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، وهو معنى قول الزمخشري « وقرئ بالكسر على البناء كجير » (١٢) اهـ ، ولو كان فعلًا ماضيًا لم يكن للكسر وجه .

[واختلفوا في عمل لها نقل عن أخفش إهمالها وقد قبل

---

(١) [الحجرات : ١٤] أي : لا ينقص شيئًا .

(٢، ٣) انظر مختار الصحاح (٦١٠) ، وألاته من عمله شيئًا : نقصه ، مثل ألته ، قلت : لاته يليته بمعنى ألته أشهر من ألاته وهي من القراءات السبع ، وذكر الأزهري اللغات في التهذيب .

(٤) تستعمل بمعنى النفي .

(٥) هو عالم أندلسي ، برع في الفقه والحديث وغيرهما ، كما قرأ الكتاب وشرح أسراره ، وهو مصعب بن محمد ت ٦٠٤هـ .

(٦) إبدالًا شذوذيًا كما في ستٍّ ، أصله سدس ؛ بدليل سادس .

(٧) أي تدل على تأنيث الكلمة ، قال الرضي : زائدة للمبالغة في النفي .

(٨) انظر الجنى الداني (٤٨٦) .

(٩) أي التاء متصلة بالحين « تحين » قال الشاعر :

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم

(١٠) إن الأمور الخارجة عن القياس كثيرة في مصحف عثمان ؛ ولذا قيل خطان لا ينقاسان : خط العروض ، وخط عثمان .

(١١) وهذا يؤيد أنها « لات » وهي كلمة مستقلة .

(١٢) انظر الكشاف (٣/٣١٦) .

وإن أتى بعدها مرفوع فمبتدأ خبره مرفوع]

الأمر الثاني : في عملها ، وفي ذلك أيضًا ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئًا ؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قولٌ للأخفش [١] ، والتقدير عنده في الآية : لا أرى حينَ مناصٍ ، وعلى قراءة الرفع : ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم .

[وقيل تعمل كإن ونقل عملها كليس فيما قد عقل]

الثاني : أنها تعمل عملَ « إنَّ » ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش [٢] .

والثالث : أنها تعمل عمل ليس [٣] ، وهو قول الجمهور .

وعلى كل قول فلا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين [٤] ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع .

[ونقل الفرا لها الجر لذا خفض مناص وارد صاح خذا

أعني به اسما للزمان وردا حسن جوابه أتى مقيدا]

واختلف في معمولها ، فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة [٥] الحين ، وهو ظاهر قول سيبويه [٦] ، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رَادَفَهُ [٧] ، قال الزمخشري : زيدت التاء على « لا » ، وخُصَّتْ [٨] بنفي الأحيان .

تنبيه - قرئ [٩] ﴿ وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ بخفض الحين ، فزعم الفراء أن « لات » [١٠] تستعمل حرفًا جارًّا لأسماء الزمان خاصة كما أن « مذ » و « منذ » كذلك ، وأنشد :

٤١١ - * طَلَبوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ [١١] *

(١ ، ٢) انظر الجنى الداني (٤٨٨) فقد نقل عنه الرأيين السابقين .

(٣) انظر الكتاب (٥٨/١) ، وزعموا أن بعضهم قرأ : « ولات حينُ مناص » أو هي قليلة . جعلها بمنزلة ليس ولا يجاوز بها هذا الحين ، رفعت أو نصبت ، فهي عند الجمهور ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(٤) انظر شرح الأشموني (١٢٦/١ ، ١٢٧) فقد صرح بحذف أحد المعمولين ، ولا يجمع فيهما .

(٥) انظر معاني القرآن (٣٩٧/٢) .

(٦) فقد صرح سيبويه بذلك كما في النص المنقول عنه (٥٨/١ ، ٦٠ ، ٢٧٥/٢) .

(٧) انظر الجنى الداني (٤٨٩) .

(٨) انظر البحر المحيط (٣٨٤/٧) والآية الكريمة من سورة ص الآية (٣) .

(٩) انظر الكشاف (٣١٦/٣) .

(١٠) انظر (٣٩٧/٢) من معاني القرآن ؛ حيث قال : « ومن العرب من يضيف ليت فيخفض » .

(١١) هذا صدر بيت من قصيدة لأبي زبيد الطائي ، وعجزه : « فأجبنا أن ليس حين بقاء » وهو شاهد للفراء الذي =

وأجيب عن البيت بجوابين ، أحدهما : أنه على إضمار مِنْ الاستغراقية ، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله :

* ألا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيرًا [١] *

فيمن رواه بجر رجل ، والثاني : أن الأصل « ولاتَ أوانُ صُلْح [٢] » ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة ، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بِنَزَالِ وزنًا [٣] ، أو لأنه قدِّر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين [٤] كأمْسِ ، وجَيرِ ، ونُوِّنَ للضرورة ، وقال الزمخشري : للتعويض [٥] كيومئذٍ ، ولو كان كما زعَمَ لأعرب لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه [٦] ، وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح ، وبالثاني وتوجيهه : أن الأصل (حينَ مناصهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين ، لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، قاله الزمخشري [٧] ، وجعل التنوين عوضًا عن المضاف إليه ، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن [٨] . اهـ . والأولى أن يقال : إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء ، وأن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان ، فهو كـ « كل » و « بعض » [٩] .

[ولو على خمس من الوجوه	كلو أتى لعز في الوجوه
وذي تقى دون ثلاثة أمور	أحدها شرطية فلا تجور
وهي عقد سبب مسبب	من بين جملتين بعدها انسب

= زعم أن لات حرف جر تجر أسماء خاصة ، وليس في كلام ما يفيد تقييد مجرورها بأسماء الزمان . فقال في تفسيره (٣٩٧/٢) : ليس حين فرار ، والنوص : التأخر ، ومن العرب من يخفض لات فيخفض ، أنشدوني : « ولات ساعة مندم » وانظر شواهد السيوطي (٣٩٨) ، والبغدادي (٤١١) ، والخزانة (١٤٩/٣ ، ١٥١/٢) ، والعيني (١٥٦/٢) وشرح الكافية (٢٧١/١) ، والصبان على الأشموني (٢٥٦/١) ، وسيتكرر .

(١) هذا البيت تقدم ذكره ، وسيتكرر ، والشاهد فيه : قوله « رجل » وهو مجرور بمن ، قال في العباب : روي بالجر على تقدير مضاف « ألا دلالة رجل » ، انظر شواهد البغدادي (٣٤/٥) .

(٢) والمضاف إذا قُطِعَ عن الإضافة ونوي معناه بُني .

(٣) فالملاحظ في البناء على الكسر الشبه المذكور .

(٤) كما هو الأصل في البناء وذلك لثقله باللزوم وحقه السكون ، ثم حدث الكسر تخلصًا من التقاء الساكنين .

(٥) قيل : إن التنوين للضرورة الشعرية مع أن المنون هو المعرب ، والزمخشري يرى أن التنوين للعوض عن المضاف إليه المحذوف .

(٦) هذا رد على رأي الزمخشري الذي يدعي أن التنوين للعوض ؛ لأنه مبني فكيف يكون عوضًا ، ولو كان عوضًا لأعرب ، فهذا ردٌّ لكلامه ، كما رد كلامه في قراءة « حين مناص » بما سبق .

(٧) ذكر الزمخشري ذلك في الكشاف (٣١٦/٣) .

(٨) أي مبني ينافي الإعراب فلا يناسب ذلك جعله للتعويض .

(٩) يريد أن يقول : أن الشأن أنه لا يبني عند حذف المضاف إليه إلا أسماء الزمان ، ومناص ليس من ذلك فهو ككل وبعض ، فالمناص معرب .

وقيدوا الشرطي بالزمان أعني به الماضي وهذا ثاني]

(لو) على خمسة أوجه : أحدها : لو المستعملة في نحو : « لَو جَاءَنِي [1] لأَكْرَمْتُهُ » وهذه تفيد ثلاثة أمور :

أحدها : الشرطية ، أعني عقد السببية والمسببيَّة [2] بين الجملتين بعدها .

والثاني : تقييد الشرطية بالزمن الماضي [3] ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت « إنْ » ، فإنّ تلك لعَقْدِ السببية والمسببية في المستقبل ؛ ولهذا قالوا : الشرط بإنْ سابقٌ على الشرط بلو [4] ؛ وذلك لأن الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضي ، عكس ما يتوهم المبتدئون [5] ، ألا ترى أنك تقول : « إنْ جِئْتَنِي غَدًا أكْرَمْتك » فإذا انقضى الغد ولم تجئ قلت : « لو جئتني أمْسِ ، أكْرَمْتُكَ » .

[وثالث أتي للامتناع في ذا اختلفوا على ثلاثة تفي
أعني به إفادة للمنع فأول منع له في صنع
وإنما دلت على التعليق في الماضي لا غير على التحقيق]

الثالث : الامتناع [6] ، وقد اختلف النحاة في إفادتها له ، **وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :**

أحدها : أنها لا تفيده بوَجْه [7] ، وهو قول الشَّلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي [8] ، كما دلت « إنْ » على التعليق في المستقبل ، ولم تدلّ بالإجماع على امتناع [9] ولا ثبوتٍ ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الْخَضراوي .

وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات [10] ؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي [11] ، فإنَّ كل

---

(١) أي التي جاء بعدها شرط وجواب .

(٢) أي الربط بين مضمون الجملتين بحيث يكون مضمون الأولى سببًا في حصول مضمون الثانية ، والمراد السبب اللغوي ، وهو ما له دخل في الفصل فيشمل الشرط .

(٣) أي باعتبار متعلقها من الترتيب أو الجزأين ، وأما التعليق فحال المتكلم بأداة الشرط .

(٤) قيل : لأن « لو » للجزم بالعدم ، و « إن » للشك ، والإنسان يشك أولًا ثم يجزم بالعدم .

(٥) لأن تعليق شيء على شيء في المستقبل سابق على تعليق شيء بشيء في الماضي .

(٦) أي امتناع الجواب لامتناع الشرط .

(٧ ، ٨) لا تدل على الامتناع ، وإنما تدل على التعليق في الماضي ، وانظر الجنى الداني (٢٧٦) ، ورصف المباني (٢٨٩) .

(٩) انظر رصف المباني (٢٨٩) ، والحامل : للشلوبين على ذلك ما يأتي من الآيات والأثر .

(١٠ ، ١١) فالجمهور يرى أن أصلها هو الدلالة على الامتناع وصح بذلك أن يعقبها حرف الاستدراك ، ولولا دلالتها على الامتناع ما صح ذلك ؛ لأجل أن تفيد « أن » العلة في امتناع الجواب عدم الشرط .

من سمع « لَو فَعَلَ » فَهِمَ عدمَ وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلًا على فعل الشرط منفيًا لفظًا أو معنى ، تقول : « لو جاءني أكرمته ، لكنه لم يجئ [1] » ومنه قوله :

٤١٢ – وَلَو أَنَّ مَا أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
وَلكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي [2]

وقوله :

٤١٣ – فَلَو كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيسَ بِمُخْلِدِ [3]

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [4] أي : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [5] أي فلم يريكموهم كذلك ، وقول الحماسي :

لو كنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانا [6]

ثم قال :

لكِنَّ قَومِي وَإنْ كانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيسُوا مِنَ الشرِّ في شَيءٍ وَإنْ هَانَا [7]

إذ المعنى : لكنني لست من مازن ، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وإن هان وإن كانوا ذوي عدد ، فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [8] ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [9] ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ

---

(١) والاستدراك يفيد التصريح بما علم التزامًا « ولو » تفيد الامتناع .

(٢) البيتان من الطويل لامرئ القيس وهما في ديوانه (٣٩) ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٣٩٩) ، والبغدادي رقم (٤١٢) وابن يعيش (٧٩/١) ، والكتاب (٤١/١) وسيتكرر البيت الأول منهما .
مؤثل : أصيل متين والشاهد فيه : أن « لو » يفهم منها عدم وقوع الفعل ، ولهذا يصح نقضيه بحرف الاستدراك .

(٣) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان ، وهو كالبيتين السابقين في الاستشهاد وانظر السيوطي رقم (٤٠٠) والبغدادي رقم (٤١٢) ، وهو في ديوانه (٢٣٦) .

(٤) [السجدة : ١٣] . (٥) [الأنفال : ٤٣] .

(٦) البيت من البسيط للحماسي ، وشاهده كما تقدم ، وقد سبق الكلام عنه .

(٧) هذا البيت يدل على أن « لو » فيها دلالة على الامتناع ؛ بدليل اقتران حرف الاستدراك عقبها .

(٨) [البقرة : ١٠٢] ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾ .

(٩) [الأنفال : ١٧] ، وكل الآيات قد أردفت بحرف الاستدراك لتصريح بما علم التزامًا فهي تدل على أن « لو » فيها امتناع .

رَمَىٰ ﴾ (١) .

[ثان لها امتناع شرط وجواب وهو الذي شهر في النهج الصواب]

والثاني : أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معًا ، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين ، ونص عليه جماعة من النحويين ، وهو باطل بمواضع كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ ﴾ (٢) ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ (٣) وقول عمر ﷺ : « نِعْمَ العَبْدُ صُهيب ، لو لَم يَخَفِ اللَّه لم يَعْصِهِ (٤) » وبيَانُهُ أن كل شيء امتنع ثبت نقيضُه ، فإذا امتنع « ما قام » ثبت « قام » ، وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم (٥) الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم ، وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض (٦) من شجرة أقلامًا تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وكَونِ السبعة الأبحر مملوءة مدادًا وهي تمد ذلك البحر ، ويلزم في الأثر ثبوتُ المعصية مع ثبوت الخوف ، وكُلُّ ذلك عَكْسُ المرادِ (٧) .

[ثالثها امتناعه للشرط	ولا تعرض لغير يعطي
لكنه إن كان للشرط يرى	له التساوي نفيه قد قررا
بأنه يلزم عن نفي السبب	له انتفاء في الذي له وجب
إن لم يكن مساويًا فلتمنعا	نفيًا للزوم على ما سمعا
فبان أن لو على ثلاثه	عقد لدى السبب في ثباته

---

(١) إن الآيات التي أوردها المصنف والأثر المروي « نعم العبد صهيب ... » يدل على بطلان قولهم إن لو حرف امتناع لامتناع ، قال المرادي (٢٧٤) ، والتحقيق في ذلك أن « لو » حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى .. إلخ ، وانظر في ذلك المقتضب (٣/٧٥) .

(٢) [الأنعام : ١١١] . (٣) [لقمان : ٢٧] .

(٤) قال السبكي : « مع شدة الفحص لم يثبت هذا الأثر للنبي ﷺ ولا لعمر ﷺ ، وهو مشهور في كتب النحاة » . دسوقي (٢٦٦) .

(٥) لأن معنى الآية الأولى : انتفى عدم إيمانهم لانتفاء نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم مع أن المراد عدم إيمانهم ولو حدثت هذه الأشياء ، فليس فيها امتناع لامتناع .

(٦) أي لأن المعنى انتفى عدم نفاد كلمات اللَّه ، وثبت نفادها لعدم كون ما في الأرض أقلامًا ؛ ولعدم كون البحر الأعظم كالدواة والأبحر مدادًا ، فيفيد نفاد كلمات اللَّه ولو بقلم واحد يكتب من دواة لا مادة لها مع أن المراد عدم نفاد كلماته ولو وجدت هذه الأشياء .

(٧) ومعنى الأثر انتفى عدم العصيان ، وثبتت المعصية عند انتفاء عدم الخوف وثبوت الخوف .

عقد مسبب كذاك منهما ... في الماضي وامنع سببًا فلتفهما
بأن يجي ربطًا لبين النسبتين ... وقيل لا خلف لذاك دون مين
وها هنا في الأصل أحكام جلت ... عظيمة الشأن كشمس إن علت]

والثالث : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مُسَاويًا للشرط [(١)] في العموم كما في قولك : « لَو كانت الشَمْسُ طَالِعَةً كانَ النَّهَارُ مَوجُودًا » لزم انتفاؤه ؛ لأنه يلزم من نفي السبب المساوي انتفاء مسببه ، وإن كان أعمَّ كما في قولك : « لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كان الضوءُ مَوجُودًا [(٢)] » فلا يلزم انتفاؤه ، وإنما يلزم انتفاء القَدْرِ المساوي منه للشرط ، وهذا قول المحققين .

ويتلخص على هذا أن يقال : إن « لو » تدل على ثلاثة أمور : « عَقْدِ السببية والمسببية » ، وكونهما في الماضي ، « وامتناع السبب » .

ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل [(٣)] .

فالنوع الأول على ثلاثة أقسام :

ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثاني [(٤)] في سببية الأول نحو : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾ [(٥)] ونحو « لو كانتِ الشمس طالِعةً كان النهارُ مَوجُودًا » وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعًا . [(٦)] وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو : « لو نَام لانتقض وُضُوؤُهُ » ونحو : « لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعةً كان الضَّوءُ مَوجُودًا » وهذا لاَ يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا [(٧)] . وما يُجَوِّز فيه العقل ذلك نحو : « لو جاءني أكرمته » فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام في المجيء ، ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول ، وأنه المتبادر إلى الذهن ، واستصحابُ الأصل [(٨)] ، وهذا النوع يدل فيه العقلُ على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب ، لا على الانتفاء مطلقًا ، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق [(٩)] .

---

(١) بأن كان الشرط يساوي الجواب في الإيجاد والعدم فيلزم من نفي الشرط نفي الجواب ومن إثباته إثبات الجواب .
(٢) فالضوء قد يوجد من الشمس ومن غيرها فهو أعم من الشرط .
(٣) قد يفهم أن بين الشرط والجواب ارتباطًا إن كان الجواب مساويًا للشرط في التحقيق ، وقد لا تجد بينهما ارتباطًا مناسبًا ، وإن كان الارتباط حاصلًا بالشرطية .
(٤) بأن يكون الثاني مسببًا عن الأول شرعًا أو عقلًا . (٥) [الأعراف : ١٧٥] .
(٦) وهو يوجب فيه الشرع والعقل انحصار مسببيَّة الثاني في سببية الأول فكل شيء متوقف على المشيئة .
(٧) لأن نقض الوضوء لا ينحصر في النوم بل يأتي بأشياء أخرى ، والشمس قد تكون غير طالعة والضوء من غيرها موجود .
(٨) فإن ترتيب الجواب على الشرط يجوزه الفعل ، وهو الظاهر والأصل في المسألة .
(٩) العقل يؤمن بانتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء عامة ، وأما الانتفاء المطلق فيعرف من الاستعمال والعرف فيهما المرجع في ذلك .

والنوع الثاني : قسمان :

أحدهما : ما يراد فيه تقريرُ الجواب [١] وُجد الشرطُ أو فُقد ، ولكنه مع فَقْدِه أولى ، وذلك كالأثر عن عمر ؛ فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال ، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى ، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين : أحدهما : أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة [٢] ، وفي هذا الأثر دل مفهومُ الموافقة على عدم المعصية [٣] ، لأنه إذا انتفت المعصيةُ عند عدم الخوف فعند الخوف أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قدِّمَ مفهوم الموافقة .

الثاني : أنه لما فقدت المناسبة انتفت العِلِّية ، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية ، فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر [٤] ، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام ، وذلك مستمر مع الخوف ، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندًا إلى ذلك السبب وحده ، وعند الخوف مستندًا إليه فقط أو إليه وإلى الخوف [٥] مَعًا ، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان ؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تَنْفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى [٦] ، وكذا ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ﴾ [٧] لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى ، وكذا ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ ﴾ [٨] فإن التولي عند عدم الإسماع أولى ، وكذا ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾ [٩] فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى .

والثاني : أن يكون الجوابُ مقررًا على كل حال من غير تعرض [١٠] لأولوية نحو ﴿ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ ﴾ [١١] فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين ، والمقصود في هذا القِسْمِ تحقيق ثبوت الثاني [١٢] ، وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود .

---

(١) يدل على تقرير الجواب وتمكنه وجد الشرط أو عدم وضابطه : أن تأتي بكيف التعجبية داخلة على نقيض الشرط فتقول : صهيب لم يخف الله فلم يعصه فكيف إذا خاف ، أو أن تأتي بالواو ولو داخلة على الشرط بعد تقديم الجواب فتقول : صهيب لم يعص ولو لم يخف الله .

(٢ ، ٣) لأن مفهوم المخالفة معناها العصيان مع الخوف ، ومفهوم الموافقة : لا عصيان مع الخوف بالأولى فيقدم .

(٤) عدم الخوف أي الشرط ، وعدم المعصية الجواب ، فجعل السبب غير ما تقدم وهو الحياء والإجلال لله .

(٥) يقصد أن عدم المعصية يرجع إلى تعدد السبب لا إلى سبب واحد وهو الخوف .

(٦) [لقمان : ٢٧] تفيد أن متعلقات القدرة أو الكلمات الحقيقية إذا لم تنفذْ مع كثرة هذه الأمور فعدم النفاد مع قلتها وعدم بعضها من باب أولى .

(٧) [فاطر : ١٤] .

(٨) [الأنفال : ٢٣] ﴿ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ .

(٩) [الإسراء : ١٠٠] .

(١٠) سواء وجد الشرط أو فقد .

(١١) [الأنعام : ٢٨] ﴿ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ أي لابُدَّ من عودهم لما نهوا عنه سواء ردُّوا أم لا .

(١٢) أي تحقق الجواب مطلقًا والامتناع في الأول وهو الشرط .

وقد اتضح أن أفسد تفسير لـ (لو) قَول من قال : حرف امتناع [١] لامتناع ، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدل على انتفاء تَالٍ ، ويلزمُ لثبوته ثبوتُ تالية ، ولكن قد يقال : إن في عبارة سيبويه إشكالًا ونقضًا .

فأما الإشكال : فإن اللام من قوله : « لوقوع غيره » في الظاهر لام التعليل ، وذلك فاسد ، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللًا بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده ، بل إن صفاته سبحانه لا نهاية لها ، والإمساك خشية الإنفاق ليس معللًا بملكهم خزائن رحمة اللّٰه ، بل بما طبعوا عليه من الشُّحِّ ، وكذا التولِّي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع ، بل بما هم عليه من العتوِّ والضلال ، وعدم معصية صهيب ليست مُعَللة بعدم الخوف بل بالمهابة ، والجوابُ أن تقدر اللام للتوقيت ، مثلها في ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [٢] أي أن الثاني يثبت عند ثبوت الأول .

وأما النقض فإنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها ، والجواب أنه مفهوم من قوله « ما كان سيقع » فإنه دليل على أنه لم يقع ، نعم في عبارة ابن مالك نقص ؛ فإنها لا تفيد [٣] أن اقتضاءها للامتناع في الماضي ، فإذا قيل: « لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه » كان ذلك أجود العبارات [٤] .

[وعقد الأصل بتنبيهين سأل فيهما على شيئين]

تنبيهان : الأول – اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه ، وقد وقع مثله في حديث رسول اللّٰه ﷺ وفي كلام الصديق رضي الله عنه ، وقَلَّ من يتنبه لهما ، فالأول قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبي سَلَمَةَ : « إنها لَو لمْ تكُنْ رَبِيبَتِي في حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي ، إنَّهَا لابْنَة أخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ [٥] » فإن حِلَّهَا له عليه الصلاة والسلام منتفٍ من جهتين : كونها ربيبته

---

(١) أي حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط .

(٢) [الأعراف : ١٨٧] ﴿ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ﴾ .

(٣) لقد ظهر في معنى « لو » خلاف ، فسيبويه (٢/٣٠٧) يقول : إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، واللام للتوقيت لا للتعليل وقد عبر ابن مالك عن معنى « لو » فقال في التسهيل صـ٢٤٠ : « لو » حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره ، أو « لو » حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، ولكنه نقص كلمة الماضي ولو ذكرها لكانت من أجود العبارات ، وأفسد العبارات في معنى « لو » أنها حرف امتناع لامتناع خلافًا للمرادي (٢٧٤) من الجنى الداني .

(٤) لسلامتها من الاعتراضات التي أوردها ، ولكنها لا تشمل استعمالها لتقرير الجواب على كل حال ، أو الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ أو تكون غائية نحو : إن ضربني أحد ضربته ولو السلطان قيل لا جواب لها فهو استعمال جديد ، وقيل لها جواب فتكون من النوع الثاني من قسمة الثاني . دسوقي (١/٢٦٩) .

(٥) انظر صحيح البخاري كتاب النكاح ، وزينب هي بنت أم سلمة زوج الرسول ﷺ ماتت بالمدينة (٧٤هـ) .

في حجره ، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة ، كما أن معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والإجلال [١] . والثاني : قوله ﷺ لما طول في صلاة الصبح وقيل له : كادت الشمس تطلع : « لو طَلَعَتْ مَا وَجَدَتْنَا غَافِلِين [٢] » لأن الواقع « عدم غفلتهم » و « عدم طلوعها » ، وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين .

أما الأول : فواضح ، وأما الثاني ؛ فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم ألبتة لا غافلين ولا ذاكرين [٣] .

الثاني : لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [٤] وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس ، وحينئذٍ فينتج : لوعلم اللّه فيهم خيرًا لتولوا ، وهذا مستحيل [٥] ، والجوابُ من ثلاثة أوجه اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياسًا وذلك بإثبات اختلاف الوسط .

أحدهما : أن التقدير لأسمعهم إسماعًا نافعًا ، ولو أسمعهم إسماعًا غير نافع لتولوا [٦] .

والثاني : أن التقدير ولو أسمعهم ، على تقدير عدم علم الخير فيهم [٧] .

والثالث : بتقدير كونه قياسًا متحدَ الوسط صحيحَ الإنتاج [٨] ، والتقدير : ولو علم اللّه فيهم خيرًا وَقتًا ما لتولوا بعد ذلك الوقت .

[أقسام لو من غير نقص ذكروا   نظمهم لعالم محرر
للشرط والمصدر والتخصيص لو   عرض وتقليل تمنٍّ قد حكوا]

الثاني : من أقسام لو : أن تكون حرفَ شرطٍ في المستقبل ، إلا أنها [٩] لا تجزم ، كقوله :

---

(١) فالحل منتف من جهتين ، كما أن معصية صهيب انتفت من جهتين : خوف اللّه ، وإجلاله ، فلو لتقرير الجواب مطلقًا سواء أكانت ربيبته أم غير ربيبته ، فهي مثل « لو لم يخف اللّه لم يعصه » .

(٢) المعنى : إنها على فرض لو طلعت ما وجدتنا غافلين لتلبسنا بالصلاة ، فكيف بها إذا لم تطلع ، فالقصد تقرير الجواب مطلقًا وهو عدم الغفلة سواء وجوب الشرط وهو طلوعها أو انتفى بأن لم تطلع .

(٣) وهو كون عدم طلوعها يقتضي أنها لا تجدهم غافلين ولا ذاكرين ، فالسالبة تصدق بنفي الموضوع .

(٤) [الأنفال : ٢٣] .

(٥) لأنه عند علم اللّه فيهم الخير يأتوا ولم يتولوا .

(٦) فلم يتحد الحد الوسط لأن الأسماع الأول مقيد بكونه نافعًا ، والثاني مقيد بكونه غير نافع .

(٧) بأن علم أن فيهم شرًا ، فلم يتحد الحد الوسط .

(٨) فلابد من تقدير في الجملتين لشيء يكون به قياسًا بأن يقدر في كل مقدمة ما يصح به القياس لتصح النتيجة ولا يكون محالاً ، والنتيجة ذكرها ابن هشام في القسم الثالث .

(٩) أي حرف يفيد حصول شيء على آخر حاله كونها في المستقبل ، فتفيد التعليق ولا تجزم

٤١٤ – ولَو تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوتِنَا ... وَمِن دُونِ رَمْسَينَا مِن الأَرض سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوتِي وَإن كُنتُ رِمَّةً ... لِصَوتِ صَدَى لَيلَى يَهَشُّ وَيطْربُ [1]

وقوله تَوبة :

٤١٥ – ولَو أنَّ لَيلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمتْ ... عَلَيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وصَفَائحُ
لسلَّمتُ تَسْليم الْبَشَاشة أو زَقا ... إليها صَدى من جَانِبِ القبرِ صائحُ [2]

وقوله :

٤١٦ – لَا يُلفِكَ الرَّاجِيكَ إلَّا مُظْهِرًا ... خُلُقَ الْكِرَام وَلَو تَكُونُ عَدِيمًا [3]

وقوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾ [4] أي : وليَخْش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا ، وإنما أوَّلْنا الترك بمشارفة الترك ؛ لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجَّهُ إليهم قبل الترك [5] ؛ لأنهم بعده أموات ، ومثله ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [6] أي : حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها ؛ لأن بعده ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ، ويحتمل أن تُحْمَلَ الرؤية [7] على حقيقتها ، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابًا مثل ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾ [8] أو يعتقدونه عذابًا ، ولا يظنونه واقعًا بهم ، وعليها فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته ، ومن ذلك ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [9] أي إذا قارب حضوره ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ [10] لأن بلوغ الأجل انقضاءُ العدة ، وإنما الإمساك قبله .

---

(١) البيتان من الطويل لأبي صخر الهذلي ، وقيل لمجنون ليلى في ديوانه (٤٦) ، برواية «منكب »، وانظر العيني (٤/ ٤٧٠) والسيوطي (٤٠٣) والبغدادي (٤١٤) والأغاني (٢/ ٢٠) والسبسب : الصحراء . رمسينا : القبرين ، وسيتكرر .

(٢) أورد أبو تمام البيتين في الحماسة لتوبة بن الحمير ، وهما من بحر الطويل ،وانظر العيني (٤/ ٤٥٣) وأمالي القالي (١/ ١٩٧) والسيوطي (٤٠٤) ، والبغدادي (٤١٥) ، والحماسة (٣/ ٢٦٧) بشرح التبريزي . الجندل : الحجارة . الصفائح : الحجارة العراض ، زقا : صاح ، وسيتكرر .

(٣) البيت من الكامل مجهول القائل ، وانظر السيوطي (٤٠٥) ، والبغدادي (٤١٦) ، والعيني (٤/ ٤٦٩) ، والجنى الداني (٢٨٥) ، والتصريح (٢/ ٢٥٦) ، وشرح الأشموني (٤/ ٣٨) ، والمعنى : لا يجدك أحد من السائلين إلا على خلق الكرام ولو كنت فقيرًا . والشاهد : ولو تكون عديمًا ، فلو فيه حرف شرط في المستقبل مع أنها لا تجزم .

(٤) [النساء : ٩] .

(٥) قبل موتهم فتكون «لو » للمستقبل .

(٦) [الشعراء : ٢٠١، ٢٠٢] .

(٧) والمعنى لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم ظانين أنه غير عذاب .

(٨) [الطور : ٤٤] .

(٩) [البقرة : ١٨٠] ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ .

(١٠) [البقرة : ٢٢١] ﴿ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ... ﴾ .

وأنكر ابنُ الحاجّ [١] في نقده على « المقرب » مجيء « لو » للتعليق في المستقبل ، قال : ولهذا لا تقول « لو يقوم زيد فعمرو منطلق [٢] » كما تقول ذلك مع « إنْ » .

وكذلك أنكره بدرُ الدين [٣] بن مالك ، وَزعم أن إنكار ذلك قولُ أكثر المحققين ، قال [٤] : « وغاية ما في أدلة مَنْ أثبتَ ذلك أن ما جعل شرطًا لـ (لو) مستقبل في نفسه ، أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يحوج إلى إخراج « لو » عما عُهد فيها من المضي » اهـ . وفي كلامه نظر في مواضع :

١ - أحدها : نَقْله عن أكثر المحققين ؛ فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك ، بل كثير منهم ساكِتٌ عنه ، وجماعة منهم أثبتوه [٥] .

٢ - والثاني : أن قوله « وذلك لا ينافي ... إلى آخره » مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب ، والذي قَرَّره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع [٦] الشرط ، ولم نر أحدًا صَرَّح بخلاف ذلك ، إلا ابن الحاجب [٧] وابن الخباز .

فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه : ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ؛ لأنهم يذكرونها مع لولا ، فيقولون : لولا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع لولا هو الثاني قطعًا فكذا يقولون في لو ، وغير هذا القول أولى ؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسبب لجواز أن يكون ثم أسباب أخر [٨] . ويدل على هذا ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [٩] فإنها مَسُوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة ، لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية ، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد ؛ لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدُّدٌ [١٠] في الآلهة ؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك

---

(١) هو العلامة أحمد بن محمد الأشبيلي وكنيته أبو العباس ، تتلمذ على الشلوبين ، وكتب تعليقات جيدة على الكتاب والخصائص وسر الصناعة تدل على براعته في علم النحو ، ونقد كتاب المقرب لابن عصفور في النحو (ت : ٦٤٧هـ) انظر بغية الوعاة (١٣٥٩/١١) .

(٢) إن جواب (لو) لا يقترن بالفاء كإن ، لأنها ليست للاستقبال ، والمثال دليل ذلك .

(٣ ، ٤) وهو ابن الناظم وله شرح على الألفية ، وأنكر مجيء لو للمستقبل ، وقال : هذا قول أكثر المحققين الذين ينكرون أنها للتعليق في المستقبل ؛ لأنها في الأصل للامتناع فيما مضى لامتناع غيره ، ولا تخرج عن ذلك ، وانظر شرحه (٥٠٧) .

(٥) هذا أول رد على كلام ابن الناظم ، بأن كثيرًا من المحققين أثبتوه ، وسكتوا عنه ، ولا إنكار منهم له ، فإن مجيئه للمستقبل لا ينافي الامتناع .

(٦ ، ٧) أي إن الجواب ممتنع لامتناع الشرط وهذا ما صرح به الجميع إلا ابن الحاجب وابن الخباز فقد صرحا بخلاف ذلك .

(٨) فالشرط سبب والجواب مسبب ، ولا يلزم من نفي السبب نفي المسبب ؛ لجواز أن يكون له أسباب أخرى غيره .

(٩) [الأنبياء : ٢٢] وقد تقدمت .

(١٠) لأن المراد بالآية نفي التعدد بدليل عدم فساد العالم ، لا نفي الفساد لانتفاء الآلهة .

جائز أن يفعله الإلهُ الواحد سبحانه ، اهـ .

وهذا الذي قاله خلافُ المتبادِرِ في مثل « لَو جِئْتَنِي أكرمتك » وخلاف ما فسروا به عبارتهم ، إلا بدر الدين ، فإن المعنى انقلب [١] عليه ، لتصريحه أولًا بخلافه ، وإلا ابن الخباز ، فإنه من ابن الحاجب أخذ ، وعلى كلامه اعتمد ، وسيأتي البحث معه [٢] .

وقوله : « المقصود نفي التعدد لانتفاء الفساد » مسلم ، ولكن ذلك اعتراض على مَنْ قال : إن « لو » حرف امتناع لامتناع ، وقد بينا فساده [٣] .

فإن قال : إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم .

قلنا : فما تصنع بـ « لو جئتني لأكرمتك » و ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾ [٤] فإنَ المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم ، لا العكس .

وأما ابن الخباز فإنه قال في شرح الدرة وقد تَلَا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾ [٥] : يقول النحويون : إن التقدير « لم نشأ فلم نرفعه » ، والصواب لم نرفعه فلم نشأ ؛ لأن نَفْي اللازم يوجب نفي الملزوم ، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم ، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ، ومن نفي الرفع نفي المشيئة [٦] ، اهـ .

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة ، وهي مساوية للرفع ، أي متى وجدت وُجِدَ ، ومتى انتفت انتفى ، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر .

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين : أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض ، فما أمكن فيه قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [٧] الآية ، إذ لا يستحيل أن يقال : لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذُرِّية ضعافًا لخفت عليهم ، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى [٨] ،

---

(١) أي فالمتبادر من المثال نفي الإكرام الذي هو المسبب لامتناع السبب وهو المجيء ، وقد انقلبت عبارة بدر الدين حيث قالوا بأنها تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، والعكس تفسير النحويين وهو امتناع الشرط لامتناع الجواب ، وقد صرح بذلك سابقًا .

(٢) أي مع ابن الخباز .

(٣) فيما سبق .

(٤) [الأنفال : ٢٣] .

(٥) « الدرة الألفية في علم العربية » نظمها يحيى بن معطي ، وقد أشار إليها ابن مالك « فائقة ألفية ابن معطي » وقد شرح هذه الألفية أحمد بن الحسين بن الخباز شرحًا موجزًا ، وتوفي ابن معطي سنة (٦٢٨هـ) وابن الخباز سنة (٦٣٧هـ) رحمهما الله . والآية من [سورة الأعراف : ١٧٥] .

(٦) فالمشيئة سبب وحيد للرفع ، فإثباتها إثبات للرفع ، ونفي الرفع نفي للمشيئة ، فلا يقع في ملكه إلا ما يشاء ويريد سبحانه .

(٧) [النساء : ٩] ﴿ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ... ﴾ .

(٨) أي فالشرط مستقبل ، ولكنه بمعنى الماضي أي إنك تخلف ذرية ضعافًا فلم تخف عليهم .

ومما لا يمكن ذلك فيه قولُه تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [١] ونحو ذلك .

وكَونُ لو بمعنى « إنْ » قاله كثير من النحويين في نحو : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [٢] ، و ﴿ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [٣] ﴿ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ﴾ [٤] ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ [٥] ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ [٦] ونحو : « أَعْطُوا السائل ولو جاء على فَرَس [٧] » .

وقوله :

٤١٧ – قَومٌ إذا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم ... دُونَ النِّسَاءِ ولو بَاتَتْ بأَطْهَار [٨]

وأما نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [٩] ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ [١٠] وقول كعب ﷺ :

٤١٨ – * أرَى وأَسْمَعُ مَا لَو يَسْمَعُ الْفِيل [١١] *

فمن القسم الأول ، لا من هذا القسم ، لأن المضارع في ذلك مراد به المضي ، وتقرير ذلك أن تعلم أن خاصية « لو » فرضُ ما ليس بواقع واقعًا ، ومن ثم انتفى شرطُها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها [١٢] غير واقع ، وخاصية إنْ تعليقُ أمرٍ بأمر مستقبل محتمل ، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال [١٣] ، فعلى هذا قوله :

* ولـو بـاتـت بـأطـهـار [١٤] *

(١ ، ٢) [يوسف : ١٧] .

(٣) [الصف : ٩] ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ .

(٤) [المائدة : ١٠١] .

(٥) [البقرة : ٢٢١] ﴿ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ .

(٦) [الأحزاب : ٥٢] ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ .

(٧) جاء في موطأ مالك باب الترغيب في الصدقة ، وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٠١/١) .

(٨) البيت من البسيط للأخطل في ديوانه (١٢٠) ، وانظر السيوطي رقم (٤٠٦) ، والبغدادي رقم (٤١٧) ، والكامل (٢٣٦) والأغاني (٨١/١٥) ، وهي قصيدة يمدح بها قريشًا ويخص آل سفيان بن حرب ، وسيتكرر .
والشاهد فيه : ولو باتت حيث تدل لو على الاستقبال كـ « إنْ » .

(٩) [الأنعام : ٢٧] ﴿ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(١٠) [الأعراف : ١٠٠] ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ .

(١١) هذا عجز بيت من البسيط لكعب بن زهير من قصيدته المشهورة « بانت سعاد » في ديوانه (٢٠) ، وفي البغدادي (٤١٨) ، والسيوطي (٤٠٧) واستشهد به على أن المراد من المضارع هنا المعنى ، وصدره « لقد أقوم مقامًا لو يقومُ به »

(١٢) أي ما علقت به .

(١٣) من كونه منفيًا أو مثبتًا .

(١٤) تقدم الحديث عنه .

يتعين فيه معنى « إنْ » ؛ لأنه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل ، أما استقبالُه فلأن جوابه محذوف دلَّ عليه شَدُّوا ، وشَدُّوا مستقبل لأنه جوابُ إذا ، وأما احتماله فظاهر ، ولا يمكن جعلها امتناعية [1] للاستقبال والاحتمال ، ولأن المقصود ثبوت الطهر لا امتناعه ، وأما قوله :

* وَلَـو تـلْـتَـقِـي .... الـبَـيـتَ *

وقوله :

* وَلَو أَنْ ليلى [2] .... البيت *

فيحتمل أن « لو » فيهما بمعنى « إنْ » ، على أنّ المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل ، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها [3] .

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلًا محتملًا ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى ؛ فهي بمعنى « إنْ » ، ومتى كان ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا ، ولكن قُصدَ فرضُه الآن أو فيما مضى ، فهي الامتناعية [4] .

٣ – والثالث : أن تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة « أنْ » إلا أنها لا تنصب [5] ، وأكثر وقوع هذه بعد وَدَّ أو يَوَدُّ ، نحو : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾ [6] ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [7] ومن وقوعها بدونها قولُ قُتَيلَةَ :

٤١٩ – مَا كَانَ ضَرَّكَ لَو مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا ... مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ [8]

وقول الأعشى :

٤٢٠ – وَرُبَّمَا فَاتَ قَومًا جُلُّ أمْرِهِمِ ... مِنَ التَّأَنِّي ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَو عَجِلُوا [9]

---

(١) لأن الامتناعية لدلالة الماضي فقط . (٢) تقدم الحديث عنه .

(٣) أي الشرط متحملًا للوقوع وعدمه ، وليس واقعًا الآن .

(٤) فالامتناعية لا تكون إلا فيما قصد فرضه الآن أو فيما مضى .

(٥) أي تؤول مع ما بعدها بمصدر ، ولكنها لا تنصب المضارع بعدها .

(٦) [القلم : ٩] ﴿ فَيُدْهِنُونَ ﴾ .

(٧) [البقرة : ٩٦] ﴿ .... أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٨) البيت من الكامل لقتيلة بنت النضر بن الحرث الذي كان يأتي بأخبار القياصرة والأكاسرة ؛ ليصرف الناس عن القرآن فقتله النبي صبرًا بالقفراء ، وقالت بنته ليلى قصيدة مدح واستعطاف للرسول في أبيها . وانظر البغدادي (٤١٩) ، والسيوطي (٤٠٨) ، والعيني (٤/٤٧١) ، وحاشية الصبان (٤/٣٤) والجنى الداني (٢٨٨) ، والهمع (١/٨١) والشاهد فيه : قد جاءت « لو » فيه مصدرية ، لو مننت .

(٩) البيت من الوافر للأعشى ، وقيل : لعمير القطامي كما في السيوطي (٢/٦٥٠) والبغدادي (٤٢٠) ، وفي الأشموني (٤/٣٤) ، والشاهد فيه : أن « لو » مصدرية ، والبيت يدعو إلى حسن تأني الأمور من العجلة أو الحزم .

وقول امرئ القيس :

٤٢١ – تجاوزتُ أحراسًا عليها ومَعشَرًا عليّ حِراصًا لو يُسرُّون مَقْتلي (١)

وأكثرهم لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، والذي أثبته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك (٢) .

ويقول المانعون في نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ : إنها شرطية (٣) ، وإن مفعول يَودُّ وجواب « لو » محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمرألف سنة لَسَرَّه ذلك ، ولا خَفَاء بما في ذلك من التكلف (٤) .

ويشهد للمُثْبِتِينَ قراءة بعضهم ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾ (٥) بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تُدْهِنَ .

ويشكل عليهم دخولُها على « أنّ » في نحو : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾ (٦) .

وجوابه أن « لو » إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد « لو » تقديره تود لو ثَبتَ أن بينها (٧) .

وأورد ابن مالك السؤال في ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ (٨) وأجاب بما ذكرنا ، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه (٩) نحو ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾ (١٠) والسؤال في الآية مدفوع من أصله ، لأن لو فيها ليست مصدرية ، وفي الجواب الثاني نظر ، لأن توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ كقراءة (١١)

---

(١) البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه (١٤٨) ، وشواهد البغدادي (٤٢١) ، والسيوطي برقم (٤١٠) والشاهد فيه : لو مصدرية ، والمصدر المؤول بدل اشتمال من الضمير المجرور بعلى .

(٢) انظر الجنى الداني (٢٨٨) .

(٣) أي محذوفة الجواب أي : لسرنا ذلك .

(٤) وهو التقدير للجواب دائمًا ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

(٥) [القلم : ٩] وهي قراءة قال عنها الكشاف (١٢٧/٤) « قال سيبويه وزعم هارون : أنها في بعض المصاحف ودوا لو تدهن فيدهنوا » .

(٦) لأن الحرف لا يدخل على مثله . والآية من سورة [آل عمران : ٣٠] ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ ... ﴾ .

(٧) فأنت وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، فاعل لفعل محذوف تقديره ثبت .

(٨) [الشعراء : ١٠٢] ﴿ فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٩) بمعناه نحو : فجاجًا سبلًا ، فالثانية بمعنى الأولى .

(١٠) [الأنبياء : ٣١] ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ .

(١١) وذلك في الموصول الحرفي كما هنا .

زيد بن علي ﴿ وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ ﴾ (١) بفتح الميم .

٤ – **والرابع : أن تكون للتمني** (٢) نحو : « لَو تأتيني فَتُحَدِّثَني » قيل : ومنه ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ أي فليت لنا كرة ، ولهذا نصب ﴿ فَنَكُونَ ﴾ في جوابها كما انتصب ﴿ فَأَفُوزَ ﴾ في جواب ليت في ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ (٣) ولا دليل في هذا الجواز أن يكون النصب في ﴿ فَنَكُونَ ﴾ مثله في ﴿ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ (٤) وقول ميسون :

٤٢٢ – وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٥)

واختلف في « لو » هذه ، فقال ابن الضائع وابن هشام : هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط (٦) ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت ، وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت (٧) معنى التمني ، بدليل أنهم جَمَعُوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

٤٢٣ – فَلَو نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيبٍ فيُخبرَ بالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ
بِيَومِ الشَّعْثَمَينِ لَقَرَّ عَينًا وَكَيفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ (٨)

وقال ابن مالك : هي لو المصدرية أغنت (٩) عن فعل التمني .

وذلك أنه أورد قولَ الزمخشري : « وقد تجيء لو في معنى التمني في نحو لَو تأتيني فتحدثني » فقال : إنْ أراد أن الأصل « وددت لو تأتيني فتحدثني » فحذف فعل التمني لدلالة « لو » عليه فأشبهت « ليت » في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح ، أو

---

(١) [البقرة : ٢١] ﴿ يَٰأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ وقراءة زيد في الكشاف (٤٥/١) وقال : « إنها مشكلة ثم ذكر أنه أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيد كقول جرير : يا تيم تيم عدي » .
(٢) وهو طلب مستحيل أو فيه عسر .
(٣) [النساء : ٧٢] .
(٤) [الشورى : ٥١] ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ ﴾ .
(٥) البيت من الوافر لميسون بنت بجدل الكلبية ، تزوجها معاوية فأنجبت له يزيد ، ثم طلقها لما سمعها تذكر هذه الأبيات (ت ٨٠هـ) الشفوف : الثوب الرقيق ، والشاهد فيه : تقر منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية ، وانظر الكتاب (٤٢٦/١) والمقتضب (٢٧/٢) ، والخزانة (٥٩٣/٣) ، والسيوطي (٤١١) ، والبغدادي (٤٢٢) ، وابن الشجري (٢٥١/١) .
(٦) انظر الجنى الداني (٢٨٩) .
(٧) أي مضمنة معنى التمني ، ولها جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب مقترن باللام .
(٨) البيتان من الوافر للمهلهل أخي كليب بن وائل ، رثاه بهذه القصيدة ، والذنائب ، والشعثمان . موضعان ، والشاهد فيها : لو الشرطية المشربة معنى التمني ، ولها جوابان : فيخبر ، ولقرّ عينا ، وانظر البغدادي رقم (٤٢٣) ، والسيوطي رقم (٤١٢) ، والكامل (٥٥٥) ، وشرح الأشموني (٣٢/٤) ، والعيني (٤٦٣/٤) ، والجنى الداني (٢٨٩) .
(٩) انظر شرح التسهيل (٣٣/٤) وهذا القول ذكره الزمخشري في شرحه للمفصل (٣٢٣) .

أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع ، لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين « ليت » ، اهـ .

٥ – الخامس : أن تكون للعَرْض (١) نحو « لَو تنزلُ عندنا فتُصيبَ خَيرًا » ذكره في التسهيل (٢) .

وذكر ابن هشام اللَّخْمِي وغيره لها معنىً آخَرَ ، وهو التقليل (٣) نحو « تَصَدَّقُوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ (٤) » وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ (٥) وفيه نظر (٦) .

[واختص بالفعل وقد يليها ... سما وفيه أوجه فعيها]

وهنا مسائل :

إحداها : أن « لو » خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، أو اسم منصوبٌ كذلك ، أو خبر لـ « كان » محذوفة ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر .

فالأول : كقولهم : « لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْني » (٧) وقول عمر ﷺ « لو غَيرُك قالها يَا أبا عُبَيدة (٨) » وقوله :

٤٢٤ – لو غَيرُكُم عَلِقَ الزُّبَيرُ بحَبلِهِ ... أدَّى الجِوار إلى بني العَوَّامِ (٩)

والثاني : نحو « لو زيدًا رأيتُه أكرمته » .

والثالث : نحو « التمس وَلو خاتمًا من حديدٍ » (١٠) ، واضْرِب ولو زيدًا ، وألا ماءً ولو

---

(١) وهي الطلب برفق ولين . (٢) (٢٤٠) .

(٣) انظر الجنى الداني (٢٩٠) وابن هشام هو : محمد بن أحمد بن هشام الأندلسي له شرح الجمل والفصيح وغيرهما ، وله تعليقات على الكتاب (ت : ٥٠٦هـ) وكان بارعًا في الأدب والعربية وغيرهما .

(٤) المراد بالظلف واحد أطراف البقر والغنم والماعز ، وانظر الموطأ : ما جاء في المساكين .

(٥) [النساء: ١٣٥] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ .

(٦) لأنها فيما ذكر شرطية بمعنى « إنْ » وجوابها محذوف ، والتعليل مستفاد من دخولها في الكلام .

(٧) هذا المثل لحاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور ، وانظر مجمع الأمثال (١٢٢/٢ ، ١٥٢) . ولو للتمني وقيل : شرطية ، والجواب محذوف أي لهان عليَّ .

(٨) هذه كلمة قالها عمر لأبي عبيدة حينما عزم عمر على الرجوع من الشام لما سمع بها وباء ، فقال أبو عبيدة : « أفرارًا من قضاء الله » فقال : « نعم ، نفرُّ من قضاء الله إلى قضاء الله ، أرأيت لو كان لك إبل فهبطت إلى أرضين خصبة ومجدبة أما تنزل بها إلى المخصبة مع أن كليهما من قضاء الله » ، وانظر البخاري : كتاب الطب : باب الطاعون .

(٩) البيت من الكامل لجرير في ديوانه (٥٥٣) والسيوطي رقم (٤١٣) ، والبغدادي (٤٢٤) والمقتضب (٧٨/٣) والنقائض (٢٧٤/١) والهمع (٦٦/٢) والدرر (٨١/١) . وغيركم مرفوع بفعل يفسره ما بعده تقديره لو علق غيرهم .

(١٠) انظر صحيح البخاري : كتاب النكاح .

باردًا [١] » قوله :

٤٢٥ – لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ وَلَو مَلْكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والْـجَبَلُ [٢]

واختلف في ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ [٣] فقيل : من الأول ، والأصلُ : لو تملكون تملكون ، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير ، وقيل : من الثالث : أي لو كنتم تملكون ، ورُدَّ بأن المعهود [٤] بعد لو حذف كان ومرفوعها معًا ؛ فقيل : الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفا ، وفيه نظر ، للجمع بين الحذف والتوكيد [٥] .

والرابع نحو قوله :

٤٢٦ – لَو بِغَيرِ الْـمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتَ كالغَصَّان بالماءِ اعْتِصَاري [٦]

وقوله :

٤٢٧ – لَو في طُهَيَّةَ أحلامٌ لما عَرَضُوا دُونَ الَّذِي أنا أرْمِيهِ وَيرْمِيني [٧]

واختلف فيه ؛ فقيل : محمول على ظاهره وإن الجملة الإسمية وليتها شذوذًا ، كما قيل في قوله :

* فَهَلّا نَفْس لَيلَى شفيعُها [٨] *

وقال الفارسي : هو من النوع الأول [٩] ، والأصل لو شَرِقَ حلقي هو شَرِقٌ ، فحذف الفعل أولًا والمبتدأ آخرًا ، وقال المتنبي :

٤٢٨ – ولو قَلَمٌ أُلْقِيتُ في شِقِّ رأسِهِ من السُّقْمِ ما غَيَّرْتُ من خطِّ كاتبِ [١٠]

---

(١) ألا ماء أي : أتمنى ماء ولو كان باردًا ، فألا للتمني وماءَ اسمها ولا خبر لها لأن أتمنى لا خبر لها .

(٢) البيت من البسيط ولا يعرف قائله وهو في السيوطي (٤١٤) والبغدادي رقم (٤٢٥) والخزانة (٣/٥٩٤) والأغاني (٢/١١٤) والشاهد : ولو ملكًا . فملكًا خبر لاسم محذوف بعد لو أي ولو كان الباغي ملكًا .

(٣) [الإسراء : ١٠٠] وقد تقدمت .

(٤) أي الغالب الكثير حذف « كان » واسمها بعد « لو » .

(٥) وهذا متناف ، لأن التأكيد يقتضي الاعتناء ، والحذف يقتضي عدمه .

(٦) البيت من الرمل لعدي بن زيد في ديوانه ٩٣ ، وانظر الكتاب (١/٤٦٢) والخزانة (٣/٥٩٤ ، ٤/٤٦٠ ، ٥٢٤) والعيني (٤/٤٥٤) والتصريح (٢/٢٥٩) والشاهد فيه : على أن لو دخلت في الظاهر على جملة اسمية .

(٧) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٥٨٧ والسيوطي رقم ٤١٦ والبغدادي رقم ٤٢٧ من شواهده على المغني ، والرضي (٢/٩٤) والكتاب (١/٣٥٨) وابن الشجري (٢/٢٣٩) والحجة للفارسي (١/١٢٢) .

(٨) البيت تقدم الحديث عنه وسيتكرر وصدره [ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة] .

(٩) أي فهو فاعل بفعل محذوف والأصل لو شرق حلقي هو شرق ، ولو ثبت في طهيته أحلام كذا قيل .

(١٠) البيت من الطويل للمتنبي جيء به للتمثيل على أن المتنبي قد لحق ؛ لأنه لا يمكن أن يقدر : ولو ألقي قلم ، قال في شواهد البغدادي وهو وقول أبي حيان ؛ وابن مالك في التسهيل أيضًا ، وانظر البيت في شرح ديوانه للعكبري (١/١٤٩) ، =

فقيل : لحن [1] ؛ لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم ، وأقول : روي بنصب قلم ورفعه ، وهما صحيحان ، والنصب أوجهُ [2] بتقدير : ولو لابَسْتُ قلمًا ، كما يقدر في نحو « زيدًا حبست عليه » والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى ، أي ولو حصل قلم ، أي ولو لوبس قلم ، كما قالوا في قوله :

٤٢٩ – إذَا ابنُ أَبي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْته فقَامَ بِفَأْسٍ بَيـنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ [3]

فيمن رفع ابنًا : إن التقدير إذا بلغ ، وعلى الرفع فيكون ألقيتُ صفة لقلم ، و « من » الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بألقيت ، لا بغيرت ؛ لوقوعه في حيز « ما » النافية ، وقد تعلق بغيرت ؛ لأن مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله :

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَينَا [4] *

[ووقعت من بعدها لفظة أن وذا كثير في الكلام فاعلمن]

المسألة الثانية : تقع « أنَّ » بعدها كثيرًا نحو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا ﴾ [5] ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [6] ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [7] ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ ﴾ وقوله :

* وَلَو أنَّ مَا أسعَى لأدنى مَعِيشَةٍ [8] *

وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه [9] : بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصت غُدْوة بالنصب [10] بعد لدُنْ ، والحين بالنصب بعد لات ، وقيل : على الابتداء والخبر محذوف [11] ، ثم قيل : يقدر مقدمًا ، أي ولو ثابتٌ إيمانُهم ، على حد ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا

= والبغدادي (٥/٨٧) وقال في الشرح : وهذا من المبالغة به .

(١) لأنه لا يمكن تقدير ألقى قلم . (٢) فهو من باب الاشتغال .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل لذي الرمّة وهو في ديوانه (٢٥٣) وسيبويه (١/٤٢) وابن الشجري (١/٣٤) وشرح المفصل (٢/٣٠) والبغدادي (٤٢٩) والحماسة البصرية (١/١٢٣) والسيوطي (٤١٧) وتمامه [فقام بفأس بين وصليك جازرُ] والشاهد : على أنه روي برفع ابن ، فيقدر له فعل رافع له على النيابة من الفاعل ، والخطاب للناقة .

(٤) تقدم هذا البيت ، وسيتكرر .

(٥) [البقرة : ١٠٣] ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ .

(٦) [الحجرات : ٥] ﴿ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

(٧) [النساء : ٦٥] ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ .

(٨) تقدم ، وسيتكرر . (٩) انظر الكتاب (٤/٢٣٤) .

(١٠) فلا تنصب غدوة إلا بعد لدن بخاصة ، كما اختصت أن مع معمولها بالتأويل بمرفع بعد « لو » فقط .

(١١) لطول الكلام بالصلة .

حَمَلْنَا﴾ (١) وقال ابن عصفور (٢) : بل يقدر هنا مؤخرًا ، ويشهد له أنه يأتي مؤخرًا بعد أما كقوله :

٤٣٠ – عِندِي اضطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ   يَومَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِينِي (٣)

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ؛ فلا تشتبه أنَّ المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل ، فالأولى حينئذٍ أن يقدر مؤخرًا على الأصل ، أي إيمانُهم ثابت .

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى (٤) أنه على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، أي ولو ثَبَتَ أنهم آمنوا ، ورُجِّح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل .

قال الزمخشري (٥) : ويجب كون خبر أنَّ فعلًا ليكون عوضًا من الفعل المحذوف ، وردَّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ (٦) وقالوا : إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله :

٤٣١ – ما أَطْيَبَ العَيْشَ لَو أَنَّ الفتى حَجَرٌ   تَنْبُو الحَوادِثُ عنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ (٧)

وقوله :

٤٣٢ – وَلَو أَنَها عَصفُورةٌ لَحَسِبْتُها   مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيدًا وَأَزْنَما (٨)

ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسمًا مشتقًّا كقوله :

٤٣٣ – لو أنَّ حيًّا مُدْرِكُ الفلاحِ   أدركَـهُ مُـلَاعِـبُ الـرِّمـاحِ (٩)

---

(١) [يس : ٤١] ﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ .   (٢) على الأصل ، ووقوعه مؤخرًا بعد أمَّا .

(٣) البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله وانظر العيني (٥٣٦/١) والسيوطي رقم (٤١٧) ، والبغدادي (٤٣٠) ، والهمع (١٠٣/١) وشرح الأشموني (٢١٣/١ ، ٤١/٤) ويس (٢٥٩/٢) والشاهد فيه : أنه قد جاء خبر المبتدأ الواقع بعد أما مؤخرًا وهو « أنني جزع » .   (٤) الجنى الداني (٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٥) انظر المصدر السابق (٢٨١) والكشاف (٢٧٨/١) ورد أبو حيان عليه ووصفه له في ذلك بالوهم والخطأ الفاحش ، واستدل بآية لقمان .   (٦) [لقمان : ٢٧] .

(٧) البيت من البسيط لتميم بن معقل وفي ديوانه (٢٧٣) والتصريح (٣١٨/١) وابن يعيش (٨٦/١) والعيني (٤٥٨/٤) عرضًا ، وشرح الأشموني (٤١/٤) وشواهد السيوطي (٤١٩) ، والبغدادي رقم (٤٣١) .
والشاهد فيه : أن خبر أن الواقعة بعد لو فيه اسم جامد . وهذا رد على السيرافي والزمخشري .

(٨) البيت من الطويل للعوام بن شوذب وقيل لجرير في ديوانه (٥٦٦) ، وانظر السيوطي رقم (٤٢٠) والبغدادي رقم (٤٣٢) والعيني (٣٦٧/٤) وشرح الأشموني (٤١/٤) وفي الحيوان (٢٤٠/٥ ، ٤٣٠/٦) والشاهد فيه : كما سبق والمعنى : لو أن عصفورة رآها لظنها فرسًا تدعو عبيدًا وأزنما للحرب .

(٩) من الرجز للبيد وهو في ديوانه (صـ٣٣٣) وانظر العيني (٤٦٦/٤) والسيوطي (٤٢١) والبغدادي (٤٣٣) والهمع (١٣٩/١) وشرح الأشموني (٤٢/٤) ، وملاعب الرماح هو أبو براء عامر بن مالك ملاعب الأسنة . =

وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسمًا مشتقًّا ، ولم يتنبه لها [١] الزمخشري ، كما لم يتنبه لآية لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلا لمنع من ذلك ، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر ، وهي قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ [٢] ووجدت آيةً الخبرُ فيها ظرف وهي ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٣] .

[ولو جوابها بلم قد جزما ... أو ماضيًا تراه منفيًّا بما

أو مثبتًا أتى بلام منفتح ... مقرنًا وحذفه أيضًا يصح]

المسألة الثالثة : لغلبة دخول « لو » على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن الشرطية [٤] ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة [٥] ، وأجازه جماعة في الشعر ، منهم ابن الشجري كقوله :

٤٣٤ - لَو يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيعَةٍ ... لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ [٦]

وقوله :

٤٣٥ - تَامَتْ فُؤادَكَ لَو يَحزُنْكَ مَا صَنَعَتْ ... إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيبَانَا [٧]

وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفًا كقراءة أبي عمرو ﴿ يَنصُرْكُمْ ﴾ [٨] .

و ﴿ يُشْعِرْكُمْ ﴾ [٩] و ﴿ يَأْمُرْكُم ﴾ [١٠] والأول على لغة من يقول شَاشَا بألف ، ثم أبدلت ، همزة ساكنة ، كما قيل : العألم والخأتم ، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان (منسأْته) [١١]

= والشاهد : أن خبر أنَّ بعد لو جاء وصف اسم فاعل .

(١) أي نسبها ولم يستدل بها والواقع أنها مصدرية أو للتمني ، كما قال الرضي ، وأخرج ابن الحاجب الآية في منظومته . دسوقي (١/٢٧٧) فاعتراضه غير وجيه .

(٢) [الأحزاب : ٢٠] ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٣) [الصافات : ١٦٨] .

(٤) وهو التعليق في المستقبل .

(٥) فالوارد يحفظ ولا يقاس عليه .

(٦) البيت لامرأة من بني الحارث أو لعلقمة ، وانظر السيوطي رقم (٤٢٢) والبغدادي (٤٣٤) .

والشاهد فيه : أن جماعة منهم ابن الشجري قالوا بأن « لو » تجزم في الشعر كما في هذا البيت . ميعة : قوة ونشاط الفرس . والآطال : الخواص . نهد : جسيم مشرف .

(٧) البيت من البسيط للقيط بن زرارة ، وانظر السيوطي (٤٢٣) والبغدادي (٤٣٥) والصبان (٤/١٤ ، ٤٣) والجنى الداني (٢٨٧) والشاهد فيه : كما تقدم قبله . وتامت من تيَّمه وعبده الحب .

(٨) [الملك : ٢٠] ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾ ، وانظر إتحاف فضلاء البشر (٤٢٠) .

(٩) [الأنعام : ١٠٩] ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، الإتحاف (٢١٥) .

(١٠) [البقرة : ١٦٩] ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ، الإتحاف (١٥٢) .

(١١) [سبأ : ١٤] ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾ .

بهمزة ساكنة ؛ فإن الأصل ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ بهمزة مفتوحة مِفْعَلَة من (نَسَأه) إذا أخره ، ثم أبدلت الهمزة ألفًا ثم الألف همزة ساكنة (١) .

المسألة الرابعة : جواب « لو » إما مضارع منفي بلم نحو « لو لم يخف اللّٰه لم يعصه » أو ماض مثْبَت ، أو منفي بما ، والغالبُ على المثبت دخول اللام عليه نحو : ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا ﴾ (٢) ومن تجرده منها ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾ (٣) والغالب على المنفي تجرده منها نحو ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ (٤) ومن اقترانه بها قولُه :

٤٣٦ – وَلَو نعطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... ولكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيالِي (٥)

ونظيره في الشذوذ اقترانُ جواب القَسَم المنفي بما بها كقوله :

٤٣٧ – أَمَا وَالَّذِي لَوشَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى ... لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيني لَمَا غِبْتَ عَنْ قَلْبِي (٦)

[وربما وقع ماضيا قرن ... بقد لشعرهم أتى وما غبن]

وقد ورد جواب « لو » الماضي مقرونًا بقد وهو غريب (٧) كقول جرير :

٤٣٨ – لَو شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الحَوَائِمَ لايَجِدْنَ غَلِيلَا (٨)

ونظيرُه في الشذوذ اقترانُ جواب لولا بها كقول جرير أيضًا :

* لولَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أولادِي (٩) *

قيل : وقدْ يكون جوابُ لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾ (١٠) وقيل : هو جواب لقسم مقدر ، وقول الشاعر :

---

(١) مثل العالم والخاتم التي تصير بعد إبدال ألفها همزة العالم والخاتم .

(٢) [الواقعة : ٦٥] . (٣) [الواقعة : ٧٠] .

(٤) [الأنعام : ١١٢] .

(٥) البيت من الوافر ولا يعرف قائله وانظر شواهد السيوطي (٤٢٤) والبغدادي (٤٣٦) والصبان على الأشموني (٤٣/٤) والخيار بمعنى الاختيار والشاهد فيه : أن اللام دخلت بقلة على جواب « لو » المنفي .

(٦) البيت من الطويل مجهول القائل وانظر السيوطي (٤٢٥) والبغدادي (٤٣٧) فقد نقل أنه رأي البيت في ديوان العباس ابن الأحنف ، وانظر الأمالي (١٩٢/٢) والشاهد فيه : أن جواب القسم المنفي قد دخله اللام بقلة ، النوى : الفراق .

(٧) لا يعرف كثيرًا .

(٨) البيت من البسيط لجرير في هجائه للفرزدق ، وهو في ديوانه (٤٥٣) ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٤٢٦) والبغدادي رقم (٤٣٨) والمنصف (١٨٧/١) ، ونقع : روي ونقع نقوعًا والحائم : الطالب للحاجة وأصله من الحوم حول الماء ، والغليل : العطش ، والشاهد : جواب لو اقترن بقد وهو غريب ؛ لأن الجواب للتعليق ، وقد تفيد التحقيق .

(٩) هذا عجز بيت من البسيط لجرير ، تقدم ذكره .

(١٠) [البقرة : ١٠٣] ﴿ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ .

٤٣٩ - قَالَتْ سَلَامَة : لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ أَنْ تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا
لَو كانَ قَتْلٌ يَا سَلَامُ فَرَاحَةٌ لكِنْ فرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوسَرَا [1]

[وأدخلت لولا بجملة سما كجملة فعلية فلتعلما
ومنه لولا قبل فضل اللّه أجيب عنه بالجواب الباهي
ما بعدها بالابتدا قد يرفع وغير ما ذكرت ليس يسمع
حرف امتناع ولتحضيض ذكر توبيخها استفهامها كما ذكر]

(لولا) على أربعة أوجُهٍ :

أحدها : أن تدخل على جملتين ، اسمية ففعلية [2] لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ، نحو : « لولا زَيدٌ لأكرمتك » أي لولا زيد موجودٌ ، فأما قوله ﷺ : « لولَا أن أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بالسواكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ [3] » فالتقدير لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم ، أي أمْرَ إيجابٍ ، وإلَّا لانعكس معناها ؛ إذ الممتنع المشقة ، والموجود الأمر .

وليس المرفوع بعد لولا فاعلًا بفعل [4] محذوف ، ولا بلولا لنيابتها [5] عنه .

ولا بها أصالة [6] ، خلافًا لزاعمي ذلك ، بل رَفْعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كونُ الخبر كونًا مُطْلَقًا محذوفًا ، فإذا أريد الكونُ المقيد لم يجز أن تقول : « لولا زيد قائم » ولا أن تحذفه ، بل تجعل مَصْدَره هو المبتدأ ، فتقول : « لولا قيام زيد لأتيتك » أو تُدْخِل أنَّ على المبتدأ فتقول : « لولَا أنَّ زَيدًا قائم » وتصير « أن » وصلتها مبتدأ محذوفَ الخبر وجوبًا ، أو مبتدأ لا خبر له [7] ، أو فاعلًا بثَبَتَ [8] محذوفا ، على الخلاف السابق في فصل « لو » .

---

(١) البيتان من الكامل ولا يعرف قائلهما ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٤٢٧) والبغدادي رقم (٤٣٩) والسيرة لابن هشام (١٨/٢) والروض الأنف (٣٢٦/٥ ، ٣٦٨) والشاهد فيه : أن جواب « لو » هنا قد جاء مقترنًا بالفاء مع حذف المبتدأ تقديره : فهو راحة . واستدل به ابن مالك وناظر الجيش في شرحيهما على التسهيل ، انظر شرح شواهد البغدادي (١١٥/٥) .

(٢) أي تدخل على جملة اسمية تعقبها جملة فعلية لتدل على امتناع الثانية لوجود الأولى ؛ لأن « لولا » حرف امتناع لوجود .

(٣) انظر كتاب الصلاة من صحيح مسلم ، وباب فضل السواك وخصال الفطرة من رياض الصالحين (٤٣٦) .

(٤) كما يقول الكسائي ، والجنى الداني (٦٠١) ، وهو ضعيف لأن الفعل إذا أضمر وجوبًا فلابد له من مفرد ، وهو غير موجود ، وأيضًا لفظ « لا » لايدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مع التكرار .

(٥) كما حكاه الفراء في أنها نائبة مناب لو لم يوجد .

(٦) كما هو مذهب الفراء ، وقال : لاختصاصها بالأسماء ، ولكن العمل المعهود للحرف جرًّا أو نصبًا ولم يعهد هذا العمل رفعًا فلا نظير له .

(٧) استغناء بالجواب عنه .

(٨) وهذا قد ذكره ، وهذا رأي ضعيف للكسائي ، وقد بينا ضعفه فيما سبق .

وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين [١] وابنُ مالك إلى أنه يكون كونًا مُطْلقًا كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكونًا مقيدًا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعْلَم نحو : « لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بكفر لَهَدَمْتُ [٢] الْكَعْبَةَ » ويجوز الأمران إن علم ، وزعم ابن الشجري [٣] أن مِنْ ذكره ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ وهذا غير متعين ؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل ، ولَحَّنَ جماعةٌ ممن أطلق وجوبَ حذف الخبر المعرِّى في قوله في وصف سيف :

٤٤٠ – يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنه كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا [٤]

وليس بجيد : لاحتمال تقدير « يمسكه » بدلَ اشتمالٍ على أن الأصل أنْ يمسكه ، ثم حذفت أنْ وارتفع الفعل ، أو تقدير « يمسكه » جملة معترضة ، وقيل : يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف ، وهذا مردود [٥] بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها ؛ لأنه خبر في المعنى ، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج [٦] أيضًا قولُ تلك المرأة :

٤٤١ – فَوَاللهِ لَوْلَا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزُعْزِعَ مِنْ هذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ [٧]

وزعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبدًا هو [٨] خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما .

وإذا ولى « لولا » مضمرٌ فحقُّه أن يكون ضميرَ رفعٍ [٩] ، نحو : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠] وسمع قليلًا « لولاي ، ولولاك ، ولولاه » خلافًا للمبرد [١١] .

---

(١) انظر الجنى الداني (٦٠٠) ، وشرح ابن عقيل ، ومنحة الجليل (٢١٦/١ ، ٢١٧) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم (٤٨) .

(٣) [النساء : ٨٢] ﴿ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وأن الخبر في الآية الجار والمجرور ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ وانظر الأمالي الشجرية (٢١١/٢) .

(٤) البيت من الوافر لأبي العلاء المعري ولا يحتج بشعره وإنما جيء به للتمثيل فقط ، وقد صرح بالخبر بعد لولا « يمسكه » وهذا لحن منه ، ولكن يمكن أن يؤوّل على مذهب الجمهور بأن يمسكه بدل اشتمال من الغمد ، أو جملة معترضة والخبر محذوف أو حال من الخبر المحذوف والبيت في ابن عقيل (٢١٧/١) وشواهد البغدادي رقم (٤٤٠) وأوضح المسالك (١٥٦/١) والهمع (١٠٤/١) .

(٥) وإنما رُدَّ لأن الحال لا تذكر بعد الخبر .

(٦) هذه الأوجه الثلاثة يتخرج عليها بيت المرأة .

(٧) البيت من الطويل لامرأة تشكو فراق زوجها في عهد عمر بن الخطاب ، أخرجه البيهقي (٢٩/٩) وانظر شواهد البغدادي (٤٤١) والسيوطي رقم (٤٢٨) والكلام في البيت كالكلام في بيت أبي العلاء السابق .

(٨) هذا كلام مردود بأنه لا رابط بين المبتدأ والجواب حتى يكون خبرًا عنه .

(٩) لأن ذلك هو الوارد الكثير .

(١٠) [سبأ : ٣١] .

(١١) الذي قال بأنه لم يسمع فلا عبرة بالقلة النادرة .

ثم قال سيبويه والجمهور [1] : هي جارة للضمير مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لولا بشيء ، وموضع المجرور بها رَفْعٌ بالابتداء ، والخبر محذوف .

وقال الأخفش [2] : الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ؛ إذ قالوا : « ما أنا كأنتَ ، ولا أنْتَ [3] كأنا » .

وقد أسْلَفْنَا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة ، فإذا عطفت عليه اسمٌ ظاهر نحو : «لولاك وزيد » تعين رفعه ؛ لأنها لا تخفض الظاهر [4] .

الثاني : أن تكون للتحضيض والعَرْضِ فتختص بالمضارع أو ما في تأويله [5] نحو : ﴿ لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ [6] ونحو : ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ ﴾ [7] و الفرق بينهما أن التحضيض طلبٌ بحثٍّ وإزعاج ، والعَرْض طلب بلين وتأدب .

والثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم [8] **فتختص بالماضي** ، نحو : ﴿ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ ﴾ [9] ﴿ فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢ ﴾ [10] ومنه ﴿ وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا ﴾ [11] إلا أن الفعل أُخِّرَ ، وقوله :

٤٤٢ – تَعدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوطَرَى لَولَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا [12]

إلا أن الفعل أضمر ، أي لولا عددتم ، وقول النحويين : « لولا تعدون » مردود ، إذ لم يُرِدْ أن

---

(١) قالوا : إن لولا حرف جر مختص بالضمير ، فهو حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعده مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة الرفع ضمة مقدرة .

(٢) والأخفش يرى أن لولا غير جارة وأن الضمير مبتدأ على النيابة ، فقد ناب ضمير الجر هنا عن الرفع كما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر .

(٣) هذا المثال أنابوا ضمير الرفع عن ضمير الجر والأصل ما أناكك ولا أنت كي .

(٤) الجمهور يرد على الأخفش بأن النيابة في الضمير المنفصل فقط فشبهها بالأسماء الظاهرة ولا تخفض لولا الظاهر فيرفع بعدها .

(٥) وهو الماضي لفظًا الذي معناه الاستقبال .

(٦) [النمل : ٤٦] ﴿ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ .

(٧) [المنافقون : ١٠] ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ .

(٨) حتى يظهر الندم .

(٩) [النور : ١٣] ﴿ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ﴾ .

(١٠) [الأحقاف : ٢٨] .

(١١) [النور : ١٦] ﴿ سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ﴾ .

(١٢) البيت من الطويل لجرير في ديوانه (٣٣٨) وقيل للأشهب بن رميلة ، وانظر السيوطي رقم (٤٢٩) وابن عقيل (١٤٣/١) والخزانة (٤٦١/١) وابن الشجري (٢٥٠/١) والبغدادي (٢٤٢) والشاهد فيه : أن الفعل بعد لولا التحضيضية محذوف . عقر : ذبح . النيب : الإبل المسنة ، والمجد : الشرف . ضوطرى : لقب مجاشع جد الفرزدق ، وهو العبد الكثير اللحم ، والكميّ : الشجاع المتكميّ في سلاحه . المقنعا : الذي على رأسه المغفر والبيضة .

يَحُضُّهم على أن يَعُدُّوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّه في الماضي ، وإنما قال : « تعدون » على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن (١) .

وقد فصِلَت من الفعل بإذ وبإذا معمولين له ، وبجملة شرطية معترضة ، فالأول نحو : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم ﴾ (٢) ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ ﴾ (٣) والثاني والثالث نحو : ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝٨٤ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴾ ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ ﴾ (٤) المعنى فَهَلَّا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين ، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا ، أو بالملائكة ، ولكنكم لا تشاهدون ذلك ، ولولا الثانية تكرار للأولى .

الرابع : الاستفهام ، نحو : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ ، (٥) ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ (٦) قاله الهروي (٧) ، وأكثرهم لا يذكره ، والظاهر أن الأُولى للعَرْض ، وأن الثانية مثل : ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ (٨) .

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة (٩) لم ، وجعل منه : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (١٠) والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أي فهلا كانت قرية واحدة من القُرَى المُهْلَكة تابَتْ عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش (١١) والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ، ويؤيده قراءة أُبيٍّ وعبد اللّه (فَهلَّا كَانَتْ (١٢)) ويلزم من هذا المعنى النفي ؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع ، وقد يُتَوَهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله : « والاستثناء منقطع بمعنى لكن ، ويجوز كونه متصلًا والجملة في معنى النفي ، كأنه قيل : ما آمنت (١٣) » ولعله إنما أراد ما ذكرنا ، ولهذا قال : والجملة في معنى النفي ولم يقل .

---

(١) أي بالفعل الذي قدره وهو تعدون حكاية للحال .

(٢ ، ٣) [الأنعام : ٤٣] وهذه الآية كالسابقة مثال على الفصل بين لولا والفعل بإذ .

(٤) [الواقعة : ٨٣، ٨٧] ﴿ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ . (٥) [المنافقون : ١٠] .

(٦) [الأنعام : ٨] ﴿ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾ .

(٧) انظر الأزهية (١٦٦) « تكون استفهامًا بمعنى هلَّا كقولك : لولا سألتنا ؟ » .

(٨) [النور : ١٣] وقد تقدمت .

(٩) انظر الأزهية (١٦٩) فقد صرح بقوله : « أن تكون جحدًا بمعنى لم » .

(١٠) [يونس : ٩٨] .

(١١) انظر معاني القرآن للأخفش (١١٥) ومعاني القرآن للفراء (٤٧٩/١) والطبري (٢٠٥/١٥) والقرطبي (٣٨٣/٨) .

(١٢) انظر الكشاف (٢٠٣/٢) والقراءة مثبوتة فيه .

(١٣) فقد صرح الزمخشري بذلك وانظر الكشاف (٢٠٣/٢ ، ٢٠٤) .

« لولا للنفي » وكذا قال في ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ ﴾ [١] : معناه نفي التضرع ، ولكنه جيء بلولا ليُفَاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسْوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زيَّنها الشيطان لهم ، اهـ .

فإن احتج محتج للهروي [٢] بأنه قرئ بنصب ﴿ قَوْمَ ﴾ على أصل الاستثناء ، ورفعه على الإبدال ، فالجوابُ أنَّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي [٣] ، كقوله :

٤٤٣ - * عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ [٤] *

فرفع لما كان (تغير) بمعنى « لم يبق على حاله » ، وأدَقُّ من هذه قراءة بعضهم ﴿ فشربوا منه إلا قليلٌ منهم [٥] ﴾ لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه ، بدليل ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى ﴾ [٦] ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجَبِ أرْجَحُ من النصب [٧] ، وقد أجمعت السبعة على النصب في ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [٨] فدل على أن الكلام مُوجَب ، ولكنه فيه رائحة غير الإيجاب ، كما في قوله :

* عافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالوَتِدُ *

تنبيه : ليس من أقسام « لولا » الواقعة في نحو قوله :

٤٤٤ - أَلَا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لا أُحِبُّهَا ... فَقُلْتُ : بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي [٩]

---

(١) [الأنعام : ٤٣] وانظر الكشاف (١٤/٢) .

(٢) الذي صرح بأن لولا تأتي للجحد بمنزلة لم ، وكلام الهروي في الأزهية (١٦٦) كلام سليم ولاغبار عليه .

(٣) الإبدال في الاستثناء بعد النفي الصريح أو ما فيه معنى النفي ورائحته مثل كلمة « تغير » فهي بمعنى لم يبق على حاله وجاء الرفع بعدها على الإبدال .

(٤) هذا عجز بيت من البسيط للأخطل وهو في ديوانه (١٦٨) وصدره « وبالصريمة منهم منزل خَلَقٌ » والصريمة : الرملة المتقطعة وخلق : بفتحتين بال . وعاف : من عفا المنزل إذا درس وذهب أثره . النؤى : خفرة تحفر حول الخباء والخيمة لئلا يدخل فيها المطر وجمعه نُئِيّ والشاهد : رفع ما بعد إلا لأن تغيَّر بمعنى النفي ، وانظر البغدادي رقم (٤٤٣) والسيوطي (٤٣٠) وشرح الأشموني (١٤٤/٢) والعيني (١٠٣/٣) والتصريح (٣٤٩/١) .

(٥) [البقرة : ٢٤٨] والقراءة في الكشاف (١٥٠/١) قال وقرأ أبي والأعمش إلا قليل بالرفع وهذا من ميلهم مع المعنى ، وإعراض عن اللفظ جانبًا ، وهذا باب جليل من علم العربية .

(٦) [البقرة : ٢٤٨] ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِۦ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ... ﴾ .

(٧) قال ابن مالك : وبعد نفي أو كنفي انتخب . . . اتباع ما اتصل .

(٨) ﴿ قَوْمَ يُونُسَ ﴾ إجماع السبعة : بالنصب يدل على أن الكلام موجب ، وإن كان فيه رائحة النفي مثل بيت الأخطل السابق (تغير) .

(٩) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين (٤٩٨/٤) وفي شواهد السيوطي (٤٣١) =

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك : « لو لم » والجواب محذوف ، أي لو لم ينازعني شغلي لزرْتك ، وقيل : بل هي لولا الامتناعيّة ، والفعل بعدها على إضمار [1] « أن » على حد قولهم : «تَسْمَع بالمُعَيديِّ خَيرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ [2] » .

[لوما بمنزلة لولا في الكلام وقيل لا ورده له انحتام]

(لو ما) : بمنزلة لولا ، تقول : لوما زيد لأكرمتك ، وفي التنزيل ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾ [3]
وزعم المالقي أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويرده قول الشاعر :

٤٤٥ – **لَوْمَا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكِ فِي رِضَاكِ رَجَاءُ** [4]

[واجزم بلم مضارعًا وقد قلب لأجلها معناه فيما يجتلب
وربما مضارع بها رفع كنصبها الفعل على ما قد سمع]

(لم) : حرف جزم لنفي المضارع وقَلْبه ماضيًا ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [5] الآية .
وقد يرتفع الفعل [المضارع] بعدها ، كقوله :

٤٤٦ – **لَوْلَا فَوَارِسُ مِن نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَم يُوفُونَ بالْجَارِ** [6]

فقيل : ضرورة ، وقال ابن مالك [7] : لغة .

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم (أَلَمْ نَشْرَحَ) [8] وقوله :

= والبغدادي (٤٤٤) والعيني (٤٥٥/١) والخزانة (٤٩٨/٤) والهمع (١٠٥/١) والجنى الداني (٦٠٧) والشاهد فيه : أنه قد يلي الفعل لولا غير التحضيضية فيؤول بلو لم أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لأن مقدرة وذلك كهذا البيت وانظر التسهيل (٢٤٤) .

(١) كهذا البيت أي أن ينازعني .

(٢) قائله (المنذر ابن ماء السماء حينما رأى شقه بن ضمره قبيح المنظر حسن الصوت) فقاله : وانظر مجمع الأمثال (١٣٦/١) والتقدير : أن سمع .

(٣) [الحجر : ٧] ﴿ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ .

(٤) البيت من الكامل ولا يعرف قائله وانظر التصريح (٢٦٣/٢) وشرح الأشموني (٥٠/٤) وشواهد المغني للبغدادي رقم (٤٤٥) والشاهد : مجيء لو ما بمعنى لولا الامتناعية . الإصاخة : الاستماع . الواش : النمام .

(٥) [الإخلاص : ٣] .

(٦) البيت من البسيط مجهول القائل ، والصليفاء : اسم موضع ، وانظر شواهد السيوطي (٤٣٢) والبغدادي (٤٤٦) والخزانة (٦٢٦/٣) والهمع (٥٦/٢) والعيني (٤٤٦/٤) وشرح الأشموني (٦/٤) والشاهد فيه : أن لم غير عامله فلم يجزم بها حملًا على لا ، والبيت سيتكرر .

(٧) عدم جزم المضارع بلم في : لم يوفون ، قيل للضرورة ، وقال ابن مالك . هي لغة نادرة لبعض العرب .

(٨) [الشرح : ١] قال في الكشاف (٢٢١/٤) : وعن أبي جعفر المنصور أنه قرأ : (أَلَمْ نَشْرَحَ) بفتح الحاء ، وقالوا لعله بين الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها .

٤٤٧ – في أيِّ يومَيَّ مِنَ المَوْتِ أفِرْ   أيَومَ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يَومَ قُدِرْ [1]

وخرجا على أن الأصل « نَشْرَحَنْ » و « يُقْدَرَنْ » ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلًا عليها ، وفي هذا شذوذان [2] : توكيد المنفي بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين ، وقال أبو الفتح [3] : الأصل يُقْدَرْ بالسكون ، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة – وقد أجرَتِ العربُ الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك ، والمحرك مجرى الساكن ، إعطاء للجارِ حكم مجاوره [4] – أبدلوا الهمزة المحركة ألفًا ، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة ، يعني ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها ؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة ، قال : وعلى ذلك قولهم : المَرَاة ، والكَمَاة ، بالألف ، وعليه خرج أبو علي قولَ عبد يَغُوثَ :

٤٤٨ – * كَأنْ لَم تَرَا قَبْلِي أسِيرًا يَمَانِيَا [5] *

فقال : أصله تَرْأى – بهمزة بعدها ألف – كما قال سُرَاقة البارقي :

٤٤٩ – * أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأيَاه [6] *

ثم حذفت الألف للجازم ، ثم أبدلت الهمزة ألفًا لما ذكرنا ، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله :

* أيَــومَ لــم يُــقْــدَرَ [7] *

نقلت حركة همزة أم إلى راء يُقْدَر ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفًا ، ثم الألف همزة

---

(١) البيت من الرجز للحارث بن منذر الجرمي ، وانظر شواهد السيوطي رقم (٤٣٣) والبغدادي (٤٤٧) والخصائص (٩٤/٣) والنوادر (١٣) والعيني (٤٤٧/٤ ، ٤٤٨) والصبان على الأشموني (٨/٤) وقد ورد أن اللحياني زعم أن النصب بلم لغة ، وسيتكرر .

(٢) لأن التوكيد يكون بعد لا الناهية .

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ، وقد نقلها البغدادي بالنص في شواهده للمغني (١٣٢/٥) .

(٤) لأن الجار يأخذ حكم الجار ، وقد قال ابن عربي في الخصائص « قد يؤخذ الجار بظلم الجار » في الجر على الجواب .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل وصدره « وتضحك مني شيخة عبشميَّة » ويروى كأن لم ترى ولا شاهد فيه ، وسيتكرر ، وانظر السيوطي ٤٣٤ والبغدادي (٤٤٨) وسر الصناعة (٨٦/١) والمحتسب (٦٩/١) وابن يعيش (٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، ١٠٧) وشرح الأشموني (١٠٣/١) ، والبيت من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان . والشاهد فيه : لم ترا .

(٦) هذا صدر بيت لسراقة من ظرفاء أهل العراق أسره المختار ، فجيء به إليه ، فقال له : ما هذا أسرني ، وإنما أسرني غلام أبيض عليه ثياب خضر ، وما أراه الآن في عسكرك ، فقال المختار : لقد عاين الرجل الملائكة خلو سبيله لصدقه فهرب والشاهد فيه : أنه جاء على الأصل من تحقيق الهمزة دون حذفها ، وانظر السيوطي (٤٣٥) والبغدادي (٤٤٩) والأغاني (١١٣/٩) وعجزه : « كلانا عالم بالترهات » .

(٧) تقدم الحديث عنه .

متحركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة إتباعًا لفتحة الراء ، كما في ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [١] فيمن همزةُ ، وكذلك القول في « المَرَاة والكَماة » وقوله :

* كَأَنْ لَمْ تَرَا قبلي أسيرًا يمانيا .... [٢] *

ولكن لم تحرك الألف فيهنَّ لعدم التقاء الساكنين .

وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله :

٤٥٠ – فَذَاكَ وَلَمْ إذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكَكَ الْمِرَاءُ [٣]

وقوله :

٤٥١ – فأضْحَتْ مَغَانيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا كأن لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ [٤]

وقد يليها الاسم معمولًا لفعل محذوف يُفسره ما بعده كقوله :

٤٥٢ – ظَنِنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُه فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيرَ وَاهِبِ [٥]

[وحرف لما لوجود ذكرا كذا للاستثنا على ما قررا
وحرف جزم للمضارع وذا أيضًا لنفي ولقلب فخذا
لم يقترن بأدوات الشرط ويستمر النفي دون شرط]

(لَمَّا) : عَلَى ثلاثة أوجه : أحدها : أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه [٦] وتقلبه ماضيًا كـ « لَمْ » ، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور :

---

(١) بقلب الألف همزة متحركة فاصلة غير مهموز فالتقى ساكنان فأبدلت الألف همزة ، وفتحت إتباعًا لحركة ما قبلها ، وهي قراءة أبي أيوب السختياني ، وقرأ عمرو بن عبيد ﴿ لَّا يُسْئَلُ عَن ذَنبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَأنٌّ ﴾ دسوقي (٢٨٢/١) .

(٢) وأصلهما : مرأة وكمأة ، تزأى بالهمز ثم فعلت حركة الهمزة للساكن قبلها ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفًا فقط والحديث عن البيت تقدم .

(٣) البيت من الوافر ولا يعرف قائله ، وانظر شواهد البغدادي (١٤٢/٥) فقد ذكر كلام أبي حيان في شرحه التسهيل ، وبين الشاهد : أنَّ الأصل فذاك ولم تكن ففصل بينهما بالظرف لضرورة الشعر ، وانظر السيوطي (٤٣٦) والضرائر للألوسي (٢٣٠) .

(٤) البيت من الطويل لذي الرمة وهو في ديوانه (٥٠٦) والخزانة (٦٢٦/٣) والخصائص (٤١٠/٢) والهمع (٥٦/٢) والصبان (٥/٤) والضرائر للألوسي (٢٢٩) والسيوطي (٤٣٧) والبغدادي (٤٥١) والشاهد فيه : كما تقدم قبله والمغاني : جمع مغني وهو المكان الطيب . والقفار : الصحراء لا ماء بها ولا نبات . مؤهل : فيها أهل وسكن .

(٥) البيت من الطويل ، لا يعرف قائله ، وهو في السيوطي رقم (٤٣٨) والبغدادي (٤٥٢) والشاهد فيه : على أن مجزوم « لم » محذوف ، وهو الناصب لذا رجاء ، يفسره الفعل المشتغل بضميره والتقدير : فلم ألق ذا رجاء ألقه .

(٦) نفيًا مطلقًا وتقلب معناه إلى المضي .

أحدها : أنها لا تقترن بأداة شرط ، لا يقال : « إنْ لمَّا تقم » وفي التنزيل : ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ ﴾ (١) ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ ﴾ (٢) .

الثاني : أن منفيها مستمر النفي إلى الحال (٣) كقوله :

٤٥٣ - فإنْ كُنتُ مأكولاً فكُنْ خيرَ آكِلٍ وَإلاَّ فأدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ (٤)

ومنفي « لم » يحتمل الاتصالَ نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ (٥) والانقطاعَ مثل : ﴿ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ (٦) ولهذا جاز « لم يكن ثم كان » ولم يجز « لما يكن ثم كان » بل يقال « لما يكن وقد يكون » ومَثَّل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله :

٤٥٤ - وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهِي وَحْدَكَا لَمْ يَكُ شيء يا إلَهِي قَبْلَكَا (٧)

وتبعه ابنُه فيما كتب على التسهيل ، وذلك وهم فاحش (٨) .

ولامتداد النفي بعد « لما » لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف « لم » ، تقول : قمت فلم تقم ، لأن معناه : وما قمت عقيب قيامي ، ولا يجوز « قمت فلما تقم » ؟ لأن معناها وما قمت إلى الآن .

[قرب له من زمن الحال أتى توقيعه بعكس لم قد أثبتا]

الثالث : أن منفي « لما » لا يكون إلا قريبًا من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي لم ،

---

(١) [المائدة : ٦٧] ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ... ﴾ .

(٢) [المائدة : ٧٣] ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٣) أي حال التكلم ؛ لأنها لنفي قد فعل وقد فعل تقرب إلى الحال فكذلك نفيها بخلاف « لم » .

(٤) البيت من الطويل للممزّق ، واسمه شأس بن نهار العبدي ، وهو البيت الذي أرسله عثمان إلى عليٍّ لما حُصِرَ ، وانظر السيوطي (٦٨٠/٢) والبغدادي (١٤٥/٥) والصبان (٥/٤) وابن الشجري (١٣٥/١) وذكر على أن منفيّ لما يستمر نفيه إلى حال التكلم ، فقد نفى التمزيق عنه إلى زمان إخباره .

(٥) [مريم : ٣] .

(٦) [الإنسان : ١] ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ... ﴾ .

(٧) هذا رجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي ، واستشهد به على أن ابن مالك قال : إن لم فيه للنفي المنقطع ، وهذا تمثيل وهم فيه ؛ لأنه لا يمكن أن يريد : لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان شيء قبلك ، وإنما كان يكون من هذا النوع لو كان لم يك شيء يا إلهي معك لحسن ثم كان معك ؛ لأن القبلية محالة في حق الله ﷻ ، فنفيت المعية فالمعنى : لم يك شيء معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم . هذا قول ناظر الجيش نقله الشمني (٦٧/٢) وانظر الكتاب (٣١٦/١ ، ٣١٧) والسيوطي رقم ٤٤٠ والبغدادي (١٥١/٢) .

(٨) خطأ كبير نبهنا عليه في التعليق على البيت السابق ، قال الشمني : وكان عبد الله هذا بدعيًا متهمًا في أموره .

تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيمًا ، ولا يجوز « لما يكن » وقال ابن مالك [١] : لا يشترط كون منفي لما قريبًا من الحال مثل « عَصَى إبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمْ » بل ذلك غالب لا لازم .

الرابع : أن منفي « لما » مُتَوَقَّع ثبوته ، بخلاف منفي لم ، ألا ترى أن معنى ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴾ [٢] أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذَوقَهم له مُتَوَقَّع ، قال الزمخشري في ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [٣] : ما في « لما » من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد اهـ . ولهذا أجازوا « لم يقض ما لا يكون [٤] » ومنعوه في لما .

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سِيَّان في نفي المتوقع وغيره [٥] ، ومثالُ المتوقع أن تقول : ما لي قمتُ ولم تقم ، أو لما تقم ، ومثالُ غير المتوقع أن تقول ابتداء : لم تقم ، أو لما تقم .

الخامس : أن منفي لما جائز الحذف لدليل ، كقوله :

٤٥٥ - فَجِئْتُ قُبورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فنادَيْتُ الْقبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ [٦]

أي ولما أكن بَدْأً قبل ذلك ، أي سيدًا ، ولا يجوز « وصَلتُ إلى بغداد ولم » تريد ولم أدخلها ، فأما قوله :

٤٥٦ - احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَومَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَم [٧]

فضرورة .

وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فَعَلَ ، ولما لنفي قد فَعَلَ [٨] .

---

(١) انظر شرح التسهيل (٤/٦٤ ، ٦٥) .

(٢) [ص : ٨] ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ... ﴾ .

(٣) [الحجرات : ١٤] ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ... ﴾ .

(٤) أي لم يحصل ما لا يكون أي كاجتماع الضدين أي لم يحصل اجتماعهما ولا تقول لما يحصل ذلك .

(٥) أي المتوقع حدوثه في الماضي وغيره .

(٦) البيت من الوافر لرجل من بني أسد ، وقيل لذي الرمة وليس في ديوانه وفي السيوطي رقم (٤٤١) وشواهد البغدادي (٤٥٥) والصبان (٤/٦) والهمع (٢/٥٧) وأمالي المرتضي (١/٣٨٨) والشاهد فيه : أنه جاء على أن مجزوم لَمَّا محذوف تقديره : ولم أكن بدءًا أي سيدًا ، والبدء : السيد ، لأنه يبدأ به في العدد وغيره .

(٧) البيت من البسيط لإبراهيم بن هرمة وهو من مخضرمي الدولتين وآخر من يحتج بشعره في الحضر ، وانظر السيوطي (٤٤٢) والبغدادي (٤٥٦) والصبان (٤/٦) والخزانة (٣/٦٢٨) والهمع (٢/٥٦) وقد جاء على أنه قد حذف مجزوم لم في الضرورة . وإن لم تصل .

(٨) لم لنفي فعَل ومعناها حصل فعل في الزمان الماضي ونفيه انتفاء الفعل في الزمن الماضي مع احتمال استمرار الانتفاء في الزمن الماضي لحال التكلم ولانقطاع انتفائه في الماضي . أما نفي قد فعل : معناه قد حصل الفعل في الماضي القريب =

[فأول خص بماض وطلب وجود جملة لجملة فهب
وبعضهم ظرفًا لها قد أثبتا ورده بحجج لها أتى]

الثاني : من أوجه لما : أن تختصَّ بالماضي ؛ فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو : « لما جاءَني أكْرَمْتُه » ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يقول : حرف وجوب [1] لوجوب ، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين [2] ، وقال ابن مالك [3] : بمعنى إذْ ، وهو حسن ؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة .

ورَدَّ ابنُ خروف على مُدَّعي [4] الاسمية بجواز : لما أكْرَمْتَني أمْسِ أكرمتك اليوم ؛ لأنها إذا قُدِّرت ظرفًا كان عاملها الجواب ، والواقع في اليوم لا يكون في أمْس .

والجواب أن هذا مثل ﴿ إن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [5] والشرط لا يكون إلا مستقبلًا ، ولكن المعنى إن ثَبَتَ أني كنت قلته ، وكذا هنا . المعنى : لما ثبت اليومَ إكرامُكَ لي أمس أكرمتك .

[جوابها ماض كجملة سمى مقرونة بالفا على ما علما
كذا اقتران بإذا قد نسبت لفجاءة أيضًا فعِ ما قد ثبت]

ويكون جوابها فعلًا ماضيًا اتفاقًا ، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك [6] ، وفعلًا مضارعًا عند ابن عصفور [7] ، **دليلُ الأول** : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ [8] **والثاني** : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [9] **والثالث** : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [10] **والرابع** : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا ﴾ [11] وهو مؤول بجادلَنا ، وقيل في آية الفاء : إن الجواب محذوف ، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، وفي آية المضارع إن الجواب ﴿ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾ على زيادة الواو ، أو محذوف ، أي أقْبَلَ يجادلنا .

= من الحال ونفيه انتفاء ذلك وحينئذ فالانتفاء مستمر للحال وهذا مُفاد لمَّا .

(١) أي حرف ثبوت للثاني لثبوت الأول ، واللام للتعليل ، والمراد بالبعض سيبويه .

(٢) انظر الجنى الداني (٥٩٤ ، ٥٩٥) .

(٣) انظر المصدر السابق فقد وضح أن ابن مالك اختار المذهبين أن تكون بمعنى حين كالفارسي أو بمعنى إذ ، وانظر التسهيل (٢٤٠) .

(٤) لأن اختلاف الزمنين يمنع عمل الجواب فيها .

(٥) [المائدة : ١١٦] وهذه الآية ترد على ابن خروف رأيه .

(٦) انظر التسهيل (٢٤١) .

(٧) انظر شرح الجمل له (٢/١٨٧) .

(٨) [الإسراء : ٦٧] .

(٩) [العنكبوت : ٦٥] .

(١٠) [لقمان : ٣٢] .

(١١) [هود : ٧٤] .

ومن مُشْكل لمَّا هذه قولُ الشاعر :

٤٥٧ – أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ (١)

فيقال : أين فعلاها ؛ والجواب أن « سقاؤنا » فاعل بفعل محذوف يفسره وَهَا بمعنى : سَقَطَ ، والجوابُ محذوف تقديره (٢) قلت : بدليل قوله : أقول ، وقوله : « شِمِ » أمْرٌ من قولك (٣) « شِمْتُ البَرْقَ » إذا نظرتَ إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد اللّٰه : شِمْهُ .

[وحرف الاستثنا بجملة سمى إن شددت ميم لها لتعلما
في الماضي لفظًا دون معنىً وردت تركيبها من كلمات ثبتت
أو ذاك من كلمتين ركبا وهاهنا فوائد الأصل حبا]

والثالث : أن تكون حرف استثناء ؛ فتدخل (٤) **على الجملة الاسمية** ، نحو : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٥) فيمن شدد الميم ، وعلى الماضي لفظًا لا معنىً نحو : « أَنْشُدُكَ اللّٰه لَمَّا فَعَلْتَ (٦) » أي ما أسألك إلا فعلك ، قال :

٤٥٨ – قَالَتْ لَهُ : باللّٰهِ يَاذَا الْبُرْدَين لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أَوِ اثْنَين (٧)

وفيه رد لقول الجوهري : إنَّ « لما » بمعنى إلا غير معروف في اللغة (٨) .

---

(١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر السيوطي (٤٤٣) والبغدادي (٤٥٧) والصبان (٤/٧) والمزهر (٥٨٩/١) ، وقد أوردها ابن هشام لحل ما في البيت من إشكال بقوله : أين فعلًا لما أي شرطها وجوابها ، قال البغدادي (١٥٣/٥) : « جملة شم من فعل الأمر ، وفاعله المستتر فيه بقول القول ، وعبد اللّٰه المقول له ، ولما : ظرف بمعنى حين متعلقة بأقول ، وليست شرطية حتى تحتاج إلى جواب وجملة « ونحن بوادي عبد شمس » حال من فاعل أقول .

(٢) هذا على رأي ابن هشام الذي يقول بأنها شرطية ، لا على أنها بمعنى حين تتعلق بأقول .

(٣) « فشم » فعل أمر ، ومفعوله محذوف تقديره « البرق » ترجيا للمطر لما نفد الماء وسقطت آلة السقي في البئر .

(٤) قال المرادي « ولها موضعان أحدهما بعد القسم ، وبعد النفي ، وقد حكاها الخليل وسيبويه والكسائي وهي قليلة الدرر في كلام العرب » انظر الجنى الداني (٥٩٣ ، ٥٩٤) .

(٥) [الطارق : ٤] .

(٦) أسألك باللّٰه وهو على معنى النفي أي ما أسألك إلا بتلك .

(٧ ، ٨) البيت من الرجز ولا يعرف قائله ، وهو لامرأة ، وانظر السيوطي رقم (٤٤٤) والبغدادي (٤٥٨) وقد ورد البيت على أن لمَّا بمعنى إلَّا ، والقسم استعطافي ، وفي البيت رد على الجوهري في قوله إن لمَّا بمعنى إلَّا غير معروف في اللغة ، ولم يذكر في الصحاح مادة « غنث » على ضرب وفرج ، وحكاها ابن دريد في الجمهرة (٤٦/٢ ، ٤٧) والأزهري في التهذيب (٩٢/٨) وجمعها الصاغاني في العباب ، وغنث يغنث : وهو أن يشرب ويتنفس ومنه إذا شربت فأغنث ولا تعب ، انظر شواهد المغني للبغدادي (١٥٤/٥) .

وتأتي لما مركبة من كلمات ، ومن كلمتين .

فأما المركبة من كلمات : فكما تقدم في ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ ﴾ [1] في قراءة [2] ابن عامر وحمزة وحفص : بتشديد نون إنَّ وميم لمّا ، فيمن قال : الأصل لَمِنْ ما فأبدلت النون ميمًا وأدغمت ، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى ، وهذا القول ضعيفٌ ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالًا لم يثبت ، وأضعف منه قول آخر أن الأصل « لَمًّا » بالتنوين بمعنى جَمْعًا ، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مُجرَى الوقف ؛ لأن استعمال « لما » في هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد ، وأضعف منَ هذا قول آخر [3] : إنه فَعْلَى من اللَّمَم ، وهو بمعناه ، ولكنه منع الصرف لألف التأنيث ، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة ، وإذا كان فَعْلى فهلّا كُتب بالياء ، وهلّا أمالَهُ مَنْ قاعدته الإمالة [4] ، واختار ابن الحاجب أنها « لَمَّا » الجازمة [5] حذف فعلها ، والتقدير : لمَّا يُهْمَلُوا ، أو لما يُتْرَكُوا ؛ لدلالة ما تقدم من قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [6] ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومُجَازاتهم ، قال : ولا أعرف [7] وَجْهًا أشْبَه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل ، والحقُّ أن لا يُسْتَبْعَدَ لذلك [8] ، اهـ . وفي تقديره نظر [9] ، والأولى عندي أن يقدر « لمَّا يُوَفَّوا أعمالهم » أي أنهم إلى الآن لم يوفُّوها وسيوفُّونها [10] ، ووجه رجحانه أمران :

أحدهما : أن بعده ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد ، وأنها ستقع .

والثاني : أن منفيَّ لمَّا متوقعُ الثبوتِ [11] كما قدمنا ، والإهمال غير متوقع الثبوت .

وأما قراءة أبي بكر بتخفيف (إنْ) وتشديد (لما) فتحتمل وجهين :

(١ ، ٢) [هود : ١١١] وهي قراءة انظر إليها في الكشاف ص (٢٣٦/٢) .

(٣) هذا المعنى وهو « الجمع » بعيد غريب لم يثبت ، وتخريج القرآن عليه غير سليم ، مع بعد إجراء الوصل مجرى الوقف .

(٤) فِعْلَى . ألفها أكثر من ثلاثة فتقلب ياء ، ولم يحل وقد يقال خط المصحف متفرد ، والإمالة تجري وفق الرواية ولعلها لم ترد .

(٥) هذا رأي اخترعه ابن الحاجب من عند نفسه وليس له دليل عليه .

(٦) [هود : ١٠٥] ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ... ﴾ .

(٧) هذا كلام ابن الحاجب معللًا رأيه بأنه لا يعرف وجهًا أقرب إلى الصواب من هذا .

(٨) وهو حذف المجزوم وهو لما يهملوا أو لما يتركوا .

(٩) أي في تقدير المجزوم نظر عند ابن هشام ؛ لأنه غير مناسب للفعل ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ .

(١٠) حتى يكون كالدليل لهذا المحذوف المقدر .

(١١) إن إفادة التوقع غالب لا لازم مثل : ندم إبليس ولما ينفعه الندم ، وانظر الكشاف (٢٣٦/٢) لقراءة شعبة عن ابن عياش الأزدي ، وتقدم ذكره .

أحدهما : أن تكون مخففة من الثقيلة ، ويأتي في لما تلك الأوجه [١] ، **والثاني** : أن تكون إن نافية و (كلًّا) مفعول بإضمار أرى ، و « لما » بمعنى : إلَّا .

وأما قراءة النحويين [٢] بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين [٣] بتخفيفهما فـ « إن » في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال ، وفي الثانية مخففة من الثقيلة ، وأعملت على أحد الوجهين ، واللام من « لما » فيهما لام الابتداء ، قيل : أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة ، وليس كذلك [٤] ؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إنْ وإهمالها ، وما زائدة للفصل بين [٥] اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [٦] وبين النونات في نحو : « اضْرِبْنَانِّ يا نسوة » قيل : وليست موصولة بجملة القسم ؛ لأنها إنشائية ، وليس كذلك لأن الصلة في المعنى جملة الجواب .

وإنما جملة القسم مَسُوقة لمجرد التوكيد ، ويشهد لذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [٧] لا يقال : لعل مَنْ نكرة أي لِفَرِيق ليبطئن ؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة ، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية .

وأما المركبة من كلمتين ، فكقوله :

٤٥٩ – لَمَّا رَأيتُ أبَا يَزِيدَ مُقَاتِلا أدَعَ الْقِتَالَ وَأشْهَدَ الْهَيجَاءَ [٨]

وهو لغز [٩] ، يقال فيه : أين جواب لما ؟ وبم انتصب أدعَ ؟ وجواب الأول أن الأصل « لَنْ ما » ثم أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووُصِلا خطًّا للإلغاز ، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين [١٠] ، ونظيره في الإلغاز قوله :

---

(١) أي الأربعة . الثلاثة التي ذكرت والذي اختاره ابن الحاجب .

(٢ ، ٣) وهي قراءة أبي عمرو من أهل البصرة والكسائي إمام نحاة الكوفة ، وقراءة الحرميين وهما : نافع مولى ابن عمر وهو الفقيه شيخ الإمام مالك وهو مدفون بجانبه في البقيع ، والحرمي الثاني : ابن كثير .

(٤) لأنها أي إنَّ عاملة في كلا الوجهين ، فاللام للابتداء .

(٥) وهي لام الابتداء الداخلة على ما ولام القسم الداخلة على الفعل .

(٦) وذلك في قراءة من مدَّ الهمزة الأولى ، كما أن الألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد .

(٧) [النساء : ٧١] ﴿ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾ وصلة الموصول جواب القسم « ليبطئن » لا الجملة القسمية .

(٨) البيت من الكامل وصاحبه لا يعرف ، وانظر شرح الأشموني (٣/٢٨٤) وشواهد السيوطي (٤٤٥) والبغدادي (٤٥٩) والخصائص (٢/٤١١) والمزهر (١/٥٨٨) والشاهد فيه : أن أصله : لن أدع القتال ، وأشهد الهيجاء ما رأيت أبا يزيد مقاتلًا ففصل بين « لن » والفصل المتصل بها للضرورة .

(٩) أي شيء يحير يحتاج إلى حل وتوضيح له .

(١٠) كل كلمة بعيدة عن الأخرى أي « لن ، ما » وقد ذكر ابن جني البيت في الخصائص في باب الشجاعة في =

٤٦٠ – عَافَتِ الْـمَاءَ في الشِّتَاءِ فَقُلْنَا بَـرِّدِيـهِ تُـصَـادفيهِ سَـخِـينَا [(١)]

فيقال : كيف يكون التبريد سببًا لمصادفته سخينا ؟ وجوابه : أن الأصل « بَلْ رِدِيهِ » ثم كتب على لفظه للإلغاز [(٢)] ، وعن الثاني أن انتصابه بـ « لَنْ » ، وما الظرفية وصلتها ظرفٌ له فاصل بينه وبين لَنْ للضرورة [(٣)] ، فيسأل حينئذ : كيف يجتمع قوله : لن أدع القتال مع قوله : لن أشهد الهيجاء ؛ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفًا على أدع ، بل نصبه بأن مضمرة [(٤)] ، وأنْ والفعل عطفٌ على القتال ، أي لن أدع القتال وشُهُودَ الهيجاء على حد قول مَيسُون :

* وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَـيـنِـي [(٥)] *

[وانصب بلن مضارعًا وانف بها واستقبلنه ولتكن منتبها
وليس لا أصلًا لها وبعد أن لعلة جيدة فلتعلمن]

(لنْ) : حرفُ نصب [(٦)] ونفي واستقبال ، وليس أصله وأصل « لم » لا فأبدلت الألف نونًا في « لن » [(٧)] وميمًا في « لم » خلافًا للفراء [(٨)] ؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفًا لا العكس نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ [(٩)] ولا أصل لن « لا أن » [(١٠)] فحذفت الهمزة تخفيفًا والألف للساكنين خلافًا للخليل والكسائي ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو : « زَيدًا لَنْ أَضْرِبَ » خلافًا للأخفش [(١١)] الصغير ، وامتناع نحو : « زَيدًا يُعْجِبُني أَنْ تَضرِبَ »

= العربية أن أدع وأن أشهد وسيتكرر .

(١) البيت مجهول القائل وقد ذكره البغدادي برقم (٤٦٠) ، وفي الأضداد (٦٣ ، ٦٤) وحكاه السيوطي في المزهر (٦٤) في باب الملاحن والألغاز وقد أجاب المازني عنه شعرًا لما سئل :

أيـهـا الـسـائـلـونـنـي عـن عـويـصٍ حـارت الأفـكـار أن يـسـتـبـينا
إن لا مـا في الـراء ذات ادِّغَـام فـافـصِّـلِـنَـهـا تـرى الجواب يـقـينا

(٢) فأصله على الفصل « بلْ رديه » فلما جمع في كله صار معناه خفيًا .

(٣) فأدع مضارع ينصب بلن المدغمة في « ما » .

(٤) أي وأن أشهد الهيجاء فأشهد منصوب بأن مضمرة ، وهذا الكلام عود إلى الشاهد (٥١٤) .

(٥) تقدم ، وسيتكرر .

(٦) فالنفي مطلق ، واستقبال لزمن المضارع .

(٧) فإن الألف لا تقلب نونًا والميم كذلك من باب أولى .

(٨) فهو القائل بجواز ذلك .

(٩) فأبدلت نون التوكيد الخفيفة ألفًا عند الوقف .

(١٠) ولو كان أصلها كذلك لم يجز تقديم معمول الصلة على الموصول وهو ممنوع ؛ لأن الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول فمن باب أولى معمولها .

(١١) وهو علي بن سليمان وكنيته أبو الحسن ، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي ووفد إلى مصر ثم إلى حلب ثم إلى بغداد ، وتوفي بها سنة (٣١٥) وله مصنفات منها : كتاب التثنية والجمع .

خلافًا للفراء [١] ، ولأن الموصول وصلته مفرد ، ولن أفعل كلام تام ، وقولُ المبرد [٢] : إنه مبتدأ حذف خبره أي « لا الفعل واقع » مردودٌ [٣] بأنه لم يُنْطَق به مع أنه لم يسد شيء مَسَدَّه ، بخلاف نحو : « لولا زَيدٌ لأكْرمْتُكَ » وبأن الكلام تام بدون المقدر ، وبأنَّ لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك ، فإن الاستقراء يشهد بذلك [٤] .

[وليس تأكيدا لنفي أبدًا ولا لتأبيده فيما قيدا]

ولا تفيد « لن » توكيدَ النفي [٥] خلافًا للزمخشري في « كشافه » ، ولا تأبيدَه خلافًا له في « أنموذجه » [٦] ، وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [٧] ، ولكان ذكر الأبد في ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [٨] تكرارًا ، والأصلُ عدمُه .

[وزعم البعض بأنها أتت إلى الدعاء فأثبت الذي ثبت]

وتأتي للدعاء كما أتت « لا » كذلك وفاقًا لجماعة منهم [٩] ابن عصفور ، والحجة في قوله :

٤٦١ - لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لازِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الجِبَالِ [١٠]

وأما قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [١١] فقيل : ليس منه ؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، نحو : « يا ربِّ لَا عَذَّبْتَ فلانًا » ونحو : « لاَعَذَّبَ اللَّهُ عَمْرًا » اهـ .

---

(١) القائل بجواز ذلك .

(٢) يرى المبرد أنه مبتدأ محذوف الخبر .

(٣) وهو مردود ؛ لأنه إذا كان الخبر محذوفًا جوازًا فلابد أن ينطق به ولو مرة في تركيب ، وإن كان الحذف وجوبًا أن يسد شيء مسده بالاستقراء ، وهنا لم يسد شيء مسده فرأيه ضعيف .

(٤) وذلك كالواو التي للمعية نحو : كل إنسان وحرفته ، أو حال لا تصلح أن تكون خبرًا نحو : ضربي العبد مسيئًا وهنا ليس موجودًا من يسد مسده .

(٥) انظر الكشاف (٨٩/٢) . (٦) (١٢٨) بشرح الأردبيلي .

(٧) [مريم : ٢٦] .

(٨) [البقرة : ٩٥] ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ .

(٩) ومنهم ابن السراج بدليل عطف الدعاء عليه .

(١٠) البيت من الخفيف للأعشى وهو في ديوانه (١٣) وانظر السيوطي رقم (٤٤٦) والبغدادي (٤٦١) والهمع (٤/٢) والدرر (٣/٢) والصبان (٢٧٨/٣) والشاهد فيه : على أن لن للدعاء .

(١١) [القصص : ١٧] .

ويرده قوله :

* ثم لَازِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلودَ الجِبَالِ [1] *

[ووقعت صدر جواب للقسم ... وذا كلم تدروه والجزم انحتم]

وتَلَقِّي القسم بها وبلم نادر [2] جدًّا ، كقول أبي طالبَ :

٤٦٢ – وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَسَّدَ في التُّرَابِ دَفينا [3]

وقيل لبعضهم : ألك بَنُونَ ؟ فقال : نعم ، وخَالِقِهِمْ لم تَقُمْ عن مثلهم مُنْجِبة ، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب ، أي إنَّ لي لَبَنِينَ ، ثم استأنف جملة النفي [4] .

وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

٤٦٣ – * فَلَنْ يَحْلَ لِلعَيْنَيـنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ [5] *

وقوله :

٤٦٤ – لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةْ [6]

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة [7] .

[وانصب بليت اسما لها ارفع الخبر ... تعليقها بالمستحيل مشتهر

وفي قليل قد أتت للممكن ... وعسره في غاية التمكن

ونصبت جزأين فيما سمعا ... كليت أيام الصبا رواجعا]

---

(١) أي أن هذا دعاء قطعًا ، وهو معطوف على لن تزالوا ، ولو جاز أن يكون خبرًا ، لزم عطف الإنشاء على الخبر . انظر شواهد البغدادي للمغني (١٥٦/٥) .

(٢) أي وقوعها في صدر جواب القسم .

(٣) البيت من الكامل لأبي طالب مع أبيات خمسة قالها لرسول اللّٰه ﷺ لما أضافته قريش ، وقد ذكره على أن لن مع منصوبها قد تقع جوابًا للقسم بقلة كما هنا ، وانظر السيوطي رقم (٤٤٧) والبغدادي رقم (٤٦٢) والخزانة (٢٦١/١) وابن هشام (٢٦٦/١) .

(٤) فقدر الجواب مقترنًا بلم ، وهذا نادر ، وقيل : جملة مستأنفة ، والجواب محذوف .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل وصدره : «أيادي سبا ياعزُّ ما كنت بعدكم » وانظر ديوانه (٦٠/١) والسيوطي (٤٤٨) والبغدادي (٤٦٣) وشرح الأشموني (٢٧٨/٣) والشاهد فيه : أن لن قد تجزم فإن يحل مجزوم بحذف الألف . وأيادي سبايا . كناية عن التفرقة . يحل : يحسن ويجمل .

(٦) البيت من المنسرح لأعرابي دخل المدينة ، فوقف بباب الحسين وأنشأ يقول ذلك ، وحلقة الباب ، بفتح اللام ، والكثير سكونها والشاهد فيه : لن يخب حيث جزم بلن .

(٧) والأول وهو : يجلى بالألف فجزم بحذف حرف العلة ، والفتحة دليل على المحذوف .

(ليت) : حرف تمنٍّ يتعلق بالمستحيل غالبًا ، كقوله :

٤٦٥ – **فَيَالَيتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَومًا فأخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْـمَشِيبُ** (١)

وبالممكن قليلًا (٢) .

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال الفراء وبعض أصحابه : وقد ينصبهما (٣) كقوله :

٤٦٦ – * **يَا لَيتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا** (٤) *

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

٤٦٧ – **مَرّت بِنَا سَحَرًا طَيرٌ فَقُلْتُ لَهَا طُوبَاكِ يَا لَيتَني إيَّاكِ طُوبَاكِ** (٥)

والأول عندنا محمول على حذف الخبر ، وتقديره : أقبلَتْ ، لا « تكون » ، خلافًا للكسائي لعدم تقدم إنْ ولَو الشرطيتين ، ويصح بيتُ ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع (٦) .

[ولفظ ما لم يخرجها أو تكون مختصة بالاسم فاحفظه يهون

لأجل ذا إن وصلت بها يفي عملها وغيره فيما اصطفي]

وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، لا يقال : « ليتما قام زيد » خلافًا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني (٧) ، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص (٨) ، وإهمالها حَمْلًا على أخواتها ، ورَوَوا بالوجهين قول النابغة :

---

(١) البيت من الوافر لإسماعيل بن القاسم وهو أبو العتاهية ، وانظر ديوانه (٣٣) (ت : ٢١٣هـ) والشاهد فيه : أن ليت متعلقة بالمستحيل ، فإن عود الشباب محال ، وانظر البغدادي رقم ٤٦٥ والبيان والتبيين (٨٢/٣) ومجالس ثعلب (٤٦) ، وأهمله السيوطي لأنه مولد .

(٢) أي الجائز الوقوع الذي فيه عسر نحو : ليت لي مال فأحج به .

(٣) أي ينصب الاسم والخبر معًا لأن السماع قد ورد بالنصب فيهما .

(٤) البيت من الرجز للعجاج وانظر الكتاب (٢٨٤/١) والخزانة (٢٩٠/٤) وشرح الأشموني (٢٧٠/١) والسيوطي (٤٥٠) والبغدادي . والشاهد فيه : أن ليت تنصب الجزئين معًا .

(٥) البيت من الطويل لعبد الله بن محمد المعتز بالله الخليفة العباسي الأديب والشاعر الذي تولى الخلافة يومًا واحدًا وقتل . ألف البديع وطبقات الشعراء وله ديوان شعر ، وليس البيت في ديوانه وانظر البغدادي (٤٦٧) وهو من شعر قاله عندما سلم لمؤنس ليقتله (ت : ٢٩٦هـ) وانظر الخزانة (٢٩١/٤) والوفيات (٧٦/٣) ولا يحتج بشعره ؛ لأنه مولد ، وليت فيه نصبت الجزئين أولهما اليائي ، وثانيهما إياك .

(٦) والأصل : يا ليتني أنت فناب عنه .

(٧) فهما يقولان بجواز دخول ليت على الجملة الفعلية إذا اقترنت بما ، وطاهر : هو بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني المعروف بالنجار ، وهو أديب لغوي له مصنفات في ذلك (ت : ٧٥٦هـ) وانظر البسيط (٧٦٧/٢) .

(٨) بالأسماء فيبقى عملها على أن « ما » زائدة .

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هذَا الْحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ [1]

ويحتمل أن الرفع على أن « ما » موصولة ، وأن الإشارة خبرٌ لـ « هو » محذوفًا ، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدلُّ حينئذٍ على الإهمال ، ولكنه احتمال مرجوح [2] ؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير « أيٍّ » مع عدم طول الصلة قليلٌ ، ويجوز « ليتما زيدًا ألقاه » على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير [3] .

[ومثلها لعل في رفع الخبر ونصب الاسم عنهم قد اشتهر
وربما نصب جزأين كما خفض بها لمبتدا قد علما]

(لعل) : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء :

وقد ينصبهما [4] ، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب ، وحكي « لعل أباك منطلقًا » وتأويله عندنا على إضمار يُوجَدُ ، وعند الكسائي على إضمار يكون [5] .

وقد مر أن عُقَيْلًا يخفضون بها المبتدأ كقوله :

٤٦٨ - * لَعَلَّ أبي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [6] *

وزعم الفارسي : أنه لا دليل في ذلك ؛ لأنه يحتمل أن الأصل « لعله لأبي المغوار منك جَوَابٌ قريب » فحذف موصوف قريب ، وضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفًا ، وأدغم الأولى في لام الجر ، ومن ثم كانت مكسورة [7] ، ومَنْ فتح فهو على لغة من يقول : « المالُ لَزَيدٍ » بالفتح ، وهذا تكلف كثير [8] ، ولم يثبت تخفيف لعل ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ « لعل » لغة قوم بأعيانهم [9] .

---

(١) البيت من البسيط وتقدم ، وسيتكرر . والشاهد فيه : رفع الحمام على أن ما كافة لليت عن العمل ، ونصبه على أنها غير كافة وهذا اسمها ولنا خبرها .

(٢) أي ضعيف لما ذكر .

(٣) لما يلزم عليه من دخولها على الفعلية ، نعم يجوز على كلام ابن الربيع السابق .

(٤) أي ينصب الاسم والخبر بلعل ، وقد حكي عن العرب : لعلَّ أباك منطلقًا .

(٥) أي خبر ليكون ، وجملة يكون مع خبرها خبر لعل .

(٦) هذا عجز بيت من الطويل لكعب الغنوي في رثاء أبي المغوار أخيه ، وسيتكرر ، وانظر السيوطي (٤٥٢) والبغدادي (٤٦٨) والخزانة (٣٧٠/٤) والأمالي (١٥١/٢) وشرح ابن عقيل (٢٣٦/١) وصدره :

فقلت أدع أخرى وأرفع الصوت جهرة

(٧) انظر رأي الفارسي في الجنى الداني (٥٨٥) ، وكسرت اللام على أصلها في ذلك .

(٨) لما فيه من كثرة الإضمار والحذف .

(٩) أي لغة عقيل فلا يحتاج إلى تأويل .

[محل ما جرت له الرفع أتى كرب لولايَ على ما ثبتا]

واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو : « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ [1] » بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل [2] ، وقوله : « قريب » هو خبر ذلك المبتدأ ، ومثله : «لَوْلَايَ لكان كذا » على قول سيبويه [3] إن لولا جارة ، وقولك : « رُبَّ رَجُلٍ يقول ذلك » ونحوهُ قوله :

٤٦٩ - * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ [4] *

على قول سيبويه أن « كان » زائدة ، وقول الجمهور أن الزائد لا يعمل شيئًا ، فقيل : الأصل «هم لنا » ثم وَصَل الضمير بكان الزائدة إصلاحًا للفظ ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل [5] ، وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن « لنا » صفة لجيران ، ثم وصل لما ذكر [6] ، وقيل : بل هو معمول لـ (كان) بالحقيقة ، فقيل : على أنها ناقصة و « لنا » الخبر ، وقيل : بل على أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الـمُلْغَى [7] نحو : «زيد ظننت عالِمٌ » .

ويتصل بلعل « ما » الحرفية فتكفها عن العمل ؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ ، بدليل قوله :

٤٧٠ - .... لعلّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْـمُقَيَّدَا [8]

وجَوَّزَ قومٌ إعمالها حينئذٍ حَمْلًا على «ليت » ؛ لاشتراكهما في أنهما يُغَيِّرَانِ معنى [9] الابتداء .

وكذا قالوا في « كأنَّ » ، وبعضهم خصَّ « لعلَّ » بذلك ، لأشَدِّيَّةِ التشابه ؛ لأنها و « لَيتَ »

(١ ، ٢) لعل حرف جر شبيه بالزائد لها معنى وليس لها تعلق والباء في « بحسبك درهم » حرف جر زائد ليس له واحد منهما وهما مشتركان في أن كلًّا منهما لا يحتاج إلى تعلق .

(٣) انظر الكتاب (٣٧٣/٢ ، ٣٧٤) هارون .

(٤) البيت من الوافر للفرزدق وهو في ديوانه (٨٣٥) وصدره : فكيف إذا مررت بدار قوم ، وانظر السيوطي (٤٥٣) والبغدادي (٤٦٩) والكتاب (٢٨٩/١) والخزانة (٣٧/٤) وابن عقيل (١٢٢/١) .

(٥) انظر الكتاب (٢٨٩/١) فقد قال : إن من أفضلهم كان زيدًا على الفاء كان وشبهه يقول الفرزدق .

(٦) أي وهو كان .

(٧) بناء على قول الجمهور السابق ، وأن الزائد يرفع الفاعل فقط مثل « ظننت » في المثال وهو ملغي .

(٨) هذا عجز بيت من الطويل للفرزدق ، وصدره : «أعد نظرًا يا عبد قيس لعلما » ، وهو في ديوانه (٢١٣) والرواية في الديوان «فربما ... » وعليه فلا شاهد لعدم وجود لعلَّ وسيتكرر ، وانظر السيوطي (٤٥٤) والبغدادي (٤٧٠) والأغاني (٦١/٨) والنقائض (٤٩١) والشاهد فيه : أن لعل اتصلت بها ما الكافة فكفتها عن العمل . وأضاء تأتي لازمة ومتعدية ، وغرض الشاعر هجوه بأن يفعل الفاحشة مع الحمار .

(٩) إلى التمني أو الترجي والدلالة على الإنشاء .

للإنشاء ، وأما « كأن » فللخبر (١) .

[وقد أتى ما قد ذكرنا وبدا   للفظ كأن فارعين ما قيدا]

قيل : وأوَّلُ لحنٍ سُمع بالبصرة :

٤٧١ - * لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأنتَ تَلومُ (٢) *

وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم في : « إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَومَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ » (٣) .

[لغاتها عشر ومعنا ظهر   ترج إشفاق كما قد اشتهر]

وفيها عشر لغات مشهورة ، ولها معان :

أحدها : التوقع ، وهو : تَرَجِّي المحبوب والإشفاق (٤) من المكروه ، نحو : « لعل الحبيب واصل ، ولعل الرقيبَ حاصل » وتختص بالممكن ، وقول فرعون : ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ (٥) إنما قاله جَهْلًا أو مَخْرقة وإفكًا .

[تعليلها واستفهمن بها على   مذهب كوفي لديهم يجتلى
تعليقها الفعل وقد يقترن   خبرها بان على ما بينوا]

والثاني : التعليل ، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي (٦) ، وحملوا عليه ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ (٧) ومَنْ لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أي اذهبا على رجائكما .

والثالث : الاستفهام ، أثبته الكوفيون (٨) ، ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو : ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ

---

(١) لأن من تكلم بالتشبيه يقبل التصديق والتكذيب بخلاف من قال : إنها للإنشاء مع ليت أو لعل .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لم ينسب إلى أحد في المستقصي للأمثال (٢/٢٨٢) للزمخشري ، وفي مجمع الأمثال (٢/١٩٢) وصدره : « بأن ولا تعجل بلومك صاحبًا » ويضرب لمن يلوم من له عذر ، ولا يعلمه اللائم ، قال البغدادي (٥/١٧٤) في كتاب البيان ، قال مسلم بن الوليد : لعل له عذرًا وأنت تلوم. ∴ وكم لائم قد لام وهو مليم .
وعليه فلا شاهد ، وأنشده الثعالبي لمنصور النحوي في التمثيل والمحاضرة .

(٣) انظر جامع الأصول (٥/٤٥٢) وصحيح مسلم كتاب (اللباس والزينة) وفيه روايات أخرى .

(٤) الخوف في حذر منه .

(٥) [غافر : ٣٦] ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ...﴾ فأطلع إلى إله موسى كذبًا وجهلًا وتعنتًا .

(٦) انظر الجنى الداني للمرادي (٥٨٠) فقد أثبت ذلك لهم .

(٧) [طه : ٤٤] .

(٨) انظر المصدر السابق (٥٨٠) قال المرادي : وهو معنى قال به الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك .

اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ (١) ونحو : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾ (٢) قال الزمخشري : وقد أشْرَبَهَا معنى ليت مَنْ قرأ ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ (٣) اهـ . وفي الآية بحث سيجيء (٤) .

ويقترن خبرها بأنْ كثيرًا حَمْلًا على عَسَى كقوله :

٤٧٢ – * لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ (٥) *

وبحرف التنفيس قليلًا كقوله :

٤٧٣ – فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَقِيقًا لَعَلَّهَا   سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ (٦)

وخرج بعضهم نصب ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ على تقدير « أنْ » مع أبْلُغُ كما خفض المعطوف من بيت زهير :

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلَاسَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٧)

على تقدير الباء مع مُدْرِكَ .

ولا يمتنع كون خبرها فعلًا ماضيًا خلافًا للحريري (٨) ، وفي الحديث : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ اطلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ » (٩) .

وقال الشاعر :

٤٧٤ – وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ   لَعَلَّ مَنَايَانا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا (١٠)

وأنشد سيبويه :

---

(١) [الطلاق : ١] .   (٢) [عبس : ٣] .

(٣) بنصب أطلع . وهي في حرف عاصم ؛ ولأن الترجي ليس له جواب منصوب عند البصريين بخلاف الكوفيين .

(٤) أي في الفرق بين التمني والترجي في الرابع والثامن .

(٥) البيت لتميم بن نويرة وعجزه : عليك من اللائي يدعنك أجدعا . وانظر السيوطي (٤٥٥) والبغدادي (٤٧٢) والمقتضب (٧٤/٣) والخزانة (٤٣٣/٢) على أن خبر لعل يقترن بأن كثيرًا حملًا على عسى .

(٦) البيت من الطويل ، ولم ينسب إلى شاعر ، واستشهد به على أن اقتران خبر لعلَّ بالسين قليل ، وانظر الارتشاف (٢٥٦) « في المدينة » والبغدادي (٤٧٣) والسيوطي (٤٥٦) والزفرة : أخرج نفسه بعد مده إياه ، والعويل : اسم لرفع الصوت بالبكاء .

(٧) تقدم الحديث عنه ، وسيتكرر ، ورواية الديوان « ولا سابقي شيء : فلا شاهد إذن فيه ، وجيء به هنا من باب العطف على التوهم » .

(٨) انظر درة الغواص (٢٩ ، ٣٠) .

(٩) انظر صحيح البخاري كتاب المغازي (٤٨٦/٨) .

(١٠) البيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو في الديوان (١١٧) وانظر السيوطي (٤٥٨) والبغدادي (٤٧٤) والهمع (١١٢/١) والدرر (٨٣/١) ورواية : فيالك من نعمي تحولن أبؤسًا ، وعليه : فلا شاهد =

أعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيسٍ لَعَلّمَا أضَاءتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المقيدا (١)

فإن اعترض بأن « لعل » هنا مكفوفة بما ، فالجواب أن شبهة المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على ماض ، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولًا لها أو معمولًا لما في حَيِّزها ، ومما يوضح بطلانَ قوله (٢) ثبوت ذلك في خبر ليت وهي بمنزلة « لعل » نحو : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا ﴾ (٣) ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ (٤) ﴿ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ﴾ (٥) ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾ (٦) .

[واستشكلوا لفظ كفافًا وردا بشعر من بحر البيان وردا]

تنبيه : من مشكل باب ليت وغيره (٧) قول يزيد بن الحكم :

٤٧٥ – فَلَيتَ كَفَافًا كان خَيرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَاءَ مُرْتَوِي (٨)

وإشكالُه من أوجه : **أحدها** : عدمُ ارتباط خبر « ليت » باسمها ؛ إذ الظاهر أن « كفافًا » اسمُ ليت ، وأنَّ « كان » تامة ، وأنها (٩) وفاعلها الخبر ، ولا ضمير في هذه الجملة .

الثاني : تعليقه « عن » بمُرْتَوٍ (١٠) . والثالث : إيقاعُه « الماء » فاعلًا بارْتَوى ، وإنما يقال : ارتوى الشارب (١١) .

والجواب عن الأول أن « كفافًا » إنما هو خبر لـ « كان » مقدم عليها وهو بمعنى كاف ، واسم « ليت » محذوف بالضرورة ، أي فَلَيتَكَ أو فليته : أي فليت الشأن ، ومثله قوله :

٤٧٦ – * فليتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّيَ سَاعَةً (١٢) *

= فيه : وقد ذكر على أنه يجوز أن يكون خبر لعل ماضيًا .

(١) تقدم الحديث عنه ، وخبر لعل فيهما فعل ماض .

(٢) أي وقوع الماضي خبرًا للعل . (٣) [مريم : ٢٢] .

(٤) [النبأ : ٤٠] ﴿ يَوۡمَ يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ مَا قَدَّمَتۡ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ ﴾ .

(٥) [الفجر : ٢٤] . (٦) [النساء : ٧٢] ﴿ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ .

(٧) وغير باب ليت .

(٨) البيت من الطويل ليزيد بن الحكم الثقفي الشاعر الأموي الحكيم (ت : ١٠٥هـ) وانظر السيوطي (٤٥٩) والبغدادي (٤٧٥) والخزانة (٤/٣٩٠) وأمالي القالي (١/٦٧) وأمالي ابن الشجري (١/١٥٧) والعيني (٣/٨٧) وأورده على أن البيت مشكل ، وتكلم فيه غالب أئمة النحويين ، وجمع كلامهم البغدادي في (٤/٣٩٠) فأوفى البيت حقه .

(٩) لأن جملة الخبر لابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ ، وهنا لا رابط لاسم ليت ، وضمير كله يعود على الخبر لا على اسم ليت .

(١٠) مع أن « مرتو » لا يتعدى بعن ، وإنما يتعدى « بمن » .

(١١) أي فحق الارتواء أن يسند إلى الشارب لا للماء ، لأن الماء ليس بشارب .

(١٢) البيت عجزه غير مذكور وهو : فبتنا على ما صلت ناعمي بالٍ . وهو لعدي بن زيد العبادي وانظر السيوطي =

و « خيرك » : اسم كان ، وكله : توكيد له ، والجملة خبر ليت ، وأما « وشرك » فيروى بالرفع عطفًا على « خيرك » فخبره إما محذوفٌ تقديرُهُ كفافًا ، فمرتو : فاعل بارْتَوَى ، وإما مُرْتَو على أنه سكن للضرورة كقوله :

٤٧٧ – وَلَو أنَّ وَاشٍ بالْيَمَامَةِ دَارُه وَدَارِي بأعلَى حَضْرَمَوتَ اهْتَدَى لِيا [١]

وروي بالنصب : إما على أنه اسم لـ (ليت) محذوفة ، وسهل حذفَها تقدم ذكرها ، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض [٢] كقوله :

٤٧٨ – أكلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بِـالَّـلـيـلِ نَـارَا [٣]

وإما على العطف على اسم ليت المذكورة إن قدر ضمير المخاطب ، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ، ومرتو على الوجهين مرفوعٌ : إما لأنه خبر « ليت » المحذوفة ، أو لأنه عطف على خبر « ليت » المذكورة [٤] .

وعن الثاني بأنه ضمن مرْتَوٍ معنى « كافّ » ؛ لأن المرتوي يكفُّ عن الشرب ، كما جاء ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [٥] لأن « يخالفون » في معنى يَعْدِلُون ويَخْرُجون ، وإن عَلقته بكفافًا محذوفًا على وجه مَرَّ ذكره [٦] فلا إشكال .

وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف أي شارب الماء ، وإما على جعل « الماء » مُرْتَوِيًا مجازًا [٧] كما جعل « صاديًا » في قوله :

٤٧٩ – * وَجُبْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا [٨] *

= (٤٦٠) والبغدادي (٤٧٦) ونوادر أبي زيد (٢٥) وقد استشهد به على أن اسم ليت محذوف سواء أكان ضمير شأن أم ضمير مخاطب أي فليتك دفعت ، فأضمر اسم ليت وهذا رديء ، والأولى فليته .

(١) البيت من الطويل لقيس بن الملوح في ديوانه (٢٩٤) و (٣٠١) وانظر السيوطي (٤٦١) والبغدادي (٤٧٧) والأغاني (٦٩/٢) والخزانة (٢٩٥/٤) واستشهد به على أن أصله : فلو أن واشيًا ، فسكن الياء للضرورة ، ثم حذفها لالتقاء الساكنين .

(٢) أي تقدم الذكر للدلالة عليه ، وحذف كل مع بقاء الخفض دليل على المحذوف .

(٣) البيت لأبي دؤاد جويرة بن الحجاج ، وقيل جارية بن حمران الأيادي ، وقيل لأبي داود الأيادي ، وذكره على أن أصله : وكل نار ، فحذف كل وبقى المضاف إليه على جره كما قال سيبويه (٣٣/١) وانظر السيوطي (٤٦٢) والبغدادي (٤٧٨) والعيني (٤٤٥/٣) والخزانة (١٩١/٤) والإنصاف (٢٥١) .

(٤) أي وجملة كان والتقدير : ليتك خيرك مكفوف عني .

(٥) [النور : ٦٣] ﴿ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٦) هو كون شر مرفوعًا عطفًا على خيرك ، وخبره محذوف تقديره : كفافا .

(٧) فأسند الارتواء للماء كما أسند الصديان للماء إسنادًا مجازيًا باعتبار السبب .

(٨) هذا عجز بيت من الطويل للمتنبي جيء به للتمثيل لا للاستشهاد ؛ لأنه مولد ، وجعل الماء صاديًا مجازًا وصدره « لَقِيت المَرَورَى والشناخِيبُ دونَه » والمروى : جمع مرواة وهي الفلاة الواسعة ، والشناخيب : جمع شنخوب =

ويروى « الماء » بالنصب على تقدير (مِنْ) كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [1] فقاعل ارتوى على هذا « مرتو » ، كما تقول : ما شربَ الماءَ شاربٌ .

[واستدركوا بلفظ لكن وقد أتى لها نصب ورفع يعتقد
معناه الاستدراك وهو أن يفي حكم لما من بعده قد اصطفي
مخالف لما قبيله فقل بالنقل أو تضاد أو خلف عقل]

(لَكِنَّ) : مشددة النون – حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر ، **وفي معناها ثلاثة أقوال** :

أحدها : وهو المشهور : أنه واحد ، وهو الاستدراك [2] ، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها ؛ ولذلك لا بد أن يتقدمها كلامٌ مُنَاقِض لما بعدها نحو : « مَا هَذَا سَاكِنًا لكنه متحرك » أو ضد له نحو : « ما هذا أبْيَض لكنه أسود » قيل : أو خلاف [3] ذلك نحو : « ما زيد قائمًا ، لكنه شاربٌ » وقيل : لا يجوز ذلك [4] .

[والثاني تارة يجي استدراكا وتارة مؤكدًا أتاكا]

الثاني : أن ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد ، قاله جماعة منهم [5] صاحب البسيط ، وفسروا الاستدراك برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُه نحو : « ما زيد شجاعًا لكنه كريم » لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان ، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر ، و « ما قام زيد لَكِنَّ عمرًا قام » وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة ، ومثلوا التوكيد بنحو : « لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ [6] » فأكدت ما أفادته لو من الامتناع .

[ثالثها التوكيد دائما يرى كإن واستدرك به فيما جرى
واختلفوا هل ركبت أو بسطت والكل مبسوط فراجع ما ثبت]

والثالث : أنها للتوكيد دائمًا ، مثل إنَّ ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك ، وهو قول ابن

= وشنخاب وهي ناحية الجبل المشرفة وفيها حجارة ناتئة ، والصادي : العطشان .

(١) [الأعراف : ١٢٤] .

(٢) وهو تعقيب الكلام بحكم مخالف لما قبله إثباتًا أو نفيًا ، وذلك بعد كلام يتناسب مع الاستدراك ، فلا يأتي في أول الكلام مباشرة .

(٣) بأن يكون الأمران متخالفين لا على جهة التناقض والتضاد .

(٤) أي التخالف بل لا من التضاد فيهما ، والتناقض في الحكم حتى يكون استدراكًا .

(٥) وهو ابن أبي الربيع وهو من نحاة الأندلس في القرن السابع ، وهو محمد بن علي بن محمد بن أبي الربيع بن عبيد الله بن أبي الربيع أبو عمر القرشي العثماني الأندلسي الأشبيلي النحوي السَّبتي (ت : ٦٨٨هـ) بغية الوعاة (١/١٩٠) .

(٦) فإن التوكيد يكون واضحًا بعد لو التي تفيد الامتناع .

عصفور ، قال في المقرب [١] : إنّ وأنَّ ولكنَّ ، ومعناها التوكيد ، ولم يزد على ذلك ، وقال في الشرح : معنى لكن التوكيد ، وتعطي مع ذلك الاستدراك ، اهـ .

والبصريون على أنها بسيطة [٢] ، وقال الفراء : أَصْلُهَا لكِنْ [٣] أنَّ ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونونُ لكنْ للساكنين ، كقوله :

٤٨٠ - *وَلَاكِ اسْقِنِي إن كانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ [٤]*

وقال باقي الكوفيين : مركبة من : لا ، وإنَّ ، والكاف الزائدة لا الكاف التشبيهية [٥] ، وحذفت الهمزة تخفيفًا :

[وحذفوا اسمها ولكن منا   في خبر دخول لام سمعا]

وقد يحذف اسمها كقوله :

٤٨١ - فَلو كُنتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي   وَلكِنَّ زَنْجِيّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ [٦]

أي ولكنّك زنجي وعليه بيت المتنبي :

٤٨٢ - وَمَا كُنتُ مِمَّنْ يدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ   ولكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ [٧]

وبيت الكتاب :

٤٨٣ - وَلكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ   بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ [٨]

ولا يكون الاسم فيهما مَنْ ؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله .

---

(١) انظر المقرب (١/١٠٦) .   (٢) أي غير مركبة دائمًا صيغة مستقلة .

(٣) وكلاهما غير مقيس ، ولو قال : إن الهمزة نقلت حركتها للساكن قبلها ، ثم حذفت النون لاجتماع الأمثال لكان تعليلًا موافقًا للقياس .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل للنجاشي الحارثي وصدره : [فلست بآتيه ولا أستطيعه] . وانظر السيوطي (٤٦٤) والبغدادي (٤٨٠) والخزانة (٤/٣٦٧) والكتاب (١/٩) وجاء على أن أصله : ولكن اسقني فحذفت النون للضرورة .

(٥) أي كان لكن زائدة ، ولكن الزائدة مفتوحة ، فمن أين جاء الكسر ؟ فهي دعاوى لا يقوم عليها دليل .

(٦) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه (٤٨١) وانظر السيوطي (٤٦٥) والبغدادي (٤٨١) والأغاني (٢١/٣٥٣) والكتاب (١/٢٨٢) وشرح المفصل (٨/٨١) والجنى الداني (٥٩٠) وجاء على أن اسم لكن محذوف تقديره ولكنك ، ولكن الأولى أن يكون ضمير شأن أي ولكنه ، والرضي أجازه بقلة في الشعر ، وضبي : من بني ضب ، وزنجي : سوداني .

(٧) البيت من الطويل للمتنبي ولا يستشهد بشعره وهو في ديوانه (١/٤٥٨) وهو في البغدادي (٤٨٢) وجاء به على أنه مثل بيت الفرزدق فيقدر : ولكنك من يبصر جفونك يعشق ، والأولى تقدير ضمير الشأن أي ولكنه ، وسيتكرر .

(٨) البيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه (٤٦) والسيوطي (٤٦٦) والبغدادي (٤٨٣) والكتاب (١/٤٣٩) وهو من قصيدة في عتاب ولديه ، وجيء به : على أن اسم لكن محذوف وهو ضمير الشأن ، ينوبه : يصيبه .

ولا تدخل اللام في خبرها خلافًا للكوفيين [١] ، احتجوا بقوله :

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [٢] *

ولا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام ، أو على أن الأصل « لكن أنني » ثم حذفت الهمزة تخفيفًا ونون لكنْ للساكنين [٣] .

[ثم التي نون لها قد سكنت	ضربان من ثقيلة قد خففت
وهي حرف قد أتى للابتدا	عملها حظل فيما اعتمدا
والثاني ما قد خففت بالأصل	وهو على قسمين وفق الأصل
فإن أتى من بعدها كلام	فهي للابتداء يا همام
مقترنًا بالواو أو لا وإذا	ما اقترنت بعاطف قد قيل ذا
وإن تلاها مفرد فعاطفه	أو قدم النفي أو النهي اعرفه]

(لكنْ) : ساكنة النون – ضربان : مخففة من الثقيلة ، وهي حرف ابتداء ، لا يعمل خلافًا للأخفش [٤] ويونس ؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ، وخفيفة بأصل الوضع ، فإن وليها كلامٌ فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ، ويجوز [٥] أن تستعمل بالواو ، نحو : ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٦] وبدونها نحو قول زهير :

٤٨٤ – إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِره لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَر [٧]

وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملةٍ ، وأنه ظاهر قول سيبويه [٨] ، **وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين :**

أحدهما : أن يتقدمها نفي أو نهي ، نحو : « ما قام زيد لكن عمرو ، ولا يقم زيد لكن

---

(١) الذين قالوا بأن لام الابتداء تدخل على إن وأخواتها كلها ، خلافًا للبصريين الذين منعوا دخولها على لكن .

(٢) هذا عجز بيت تقدم وجيء به للكوفيين شاهدًا على دخول اللام في خبر لكن .

(٣) وهذا تعليل للام بأنها مراعى فيها إن المقدرة .

(٤) فإنهما أجازا ذلك وحكى يونس ذلك عن العرب انظر الجنى الداني (٥٨٦) .

(٥) وهذا أيضًا رأي يونس ، ووافقه ابن مالك في التسهيل (١٧٧) على أنها غير عاطفة وفي شرح التسهيل ذكر أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، ويضمر لما بعدها عاملًا .

(٦) [الزخرف : ٧٦] ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ ... ﴾ .

(٧) البيت من البسيط لزهير في ديوانه (٩١) ، وابن ورقاء هو الحارث الأسدي ، والبوادر : جمع بادرة وهو ما يبدر من حدة الغضب ، وانظر السيوطي (٤٦٨) والبغدادي (٤٨٥) والجنى الداني (٥٨٩) وشرح المفصل (٨١/٨) .

(٨) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٤٨/١ ، ٣٤٩) وقال : وهذا ظاهر كلام سيبويه وانظر الجنى الداني (٥٩١) .

عمرو » فإن قلت : « قام زيد » ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت : « لكن عمرو لم يقم » وأجاز الكوفيون [١] « لكن عمرو » على العطف ، وليس بمسموع .

[وعدم اقترانها بالواو قد قاله بعض كما للراوي]

الشرط الثاني : أن لا تقترن بالواو ، قاله الفارسي وأكثر النحويين [٢] ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو [٣] .

واختلف في نحو : « ما قام زيد ولكن عمرو » على أربعة أقوال : أحدها ليونس : إن لكن [٤] غير عاطفة ، والواو عاطفة مفردًا على مفرد ، والثاني لابن مالك [٥] : إن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها ، قال : فالتقديرُ في نحو : « ما قام زيد ولكن عمرو» ولكن قام عمرو ، وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [٦] ولكن كان رسول الله ، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفردًا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه [٧] ، نحو : « قام زيد ولم يقم عمرو » والثالث لابن عصفور [٨] : إن لكن عاطفة ، والواو زائدة لازمة . والرابع لابن كَيسَان [٩] : إن لكن عاطفة ، والواو زائدة غير لازمة .

وسمع « ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ » بالخفض [١٠] ، فقيل : على العطف ، وقيل : بجار مقدر ، أي لكن مررتُ بطالح ، وجاز إبقاء عَمل الجار بعد حذفه لقوّة الدلالة عليه بتقدم ذكره .

[نفي لحال ليس غيره كذا إذا قرينة له قد أخذا
وهي فعل صرفه قد منعا وأصله فاعل بالكسر اسمعا
ضم للامها فقيل حرف ورد مثل ما وذا لا تقف]

(ليس) : كلمة دالة على نفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينة [١١] ، نحو « لَيسَ خَلَقَ اللَّهُ

(١ ، ٢) وانظر في ذلك الجنى الداني (٥٨٧ ، ٥٨٨) .

(٣) قال المرادي : والواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور وقال : ينبغي أن يحمل كلام سيبويه والأخفش عليهما . انظر الكتاب (٤٣٥/١) والجنى الداني (٥٨٧) .

(٤ ، ٥) انظر الجنى الداني (٥٨٨) والتسهيل (١٧٧) .

(٦) [الأحزاب : ٤٠] ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن ...﴾ .

(٧) لأن تخالفهما لا يمنع من التشريك في الحكم ، فيتحقق مدلول كل جملة والتشريك بينها .

(٨) انظر شرح الجمل له (٤٣٦/١) .

(٩) انظر الجنى الداني (٥٨٨) .

(١٠) على العطف لأن لم تقترن به الواو ، أو بجار على شرط قرنها بالواو .

(١١) أي تنفي غير الحال فتنفي مضمون الخبر وهو الماضي والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك ، وسيبويه قال : إنها للنفي مطلقًا . وانظر الكتاب (٢٣٣/٤) « وليس خلق اللَّه مثله » مثال للماضي والقرينة المقام للمدح أو للذم أي أن مماثلته لخلق اللَّه منفيةٌ في الماضي .

مِثْلَه » وقول الأعشى :

٤٨٥ – لَهُ نَافِلَاتٌ ما يُغِبُّ نَوَالُها وَلَيسَ عَطَاءُ الْيَومِ مَانِعَهُ غَدَا (١)

وهي فعل لا يتصرف ، وزنه فَعِلَ بالكسر ، ثم التزم تخفيفه ، ولم نقدره فَعَلَ بالفتح ؛ لأنه لايخفف ، ولا فَعُلَ بالضم ؛ لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هَيُؤَ وسمع (٢) « لُسْتُ » بضم اللام ؛ فيكون على هذه اللغة كَهَيُؤَ .

وزعم ابن السرج أنه حرف بمنزلة (٣) ما ، وتابعه الفارسي في الحَلَبيات وابن شقَير وجماعة ، والصواب الأول (٤) ، بدليل : لَسْتَ ولَسْتُمَا ولَسْتُنَّ ولَيسَا ولَيسُوا ولَيسَتْ ولَسْنَ .

[عملها ككان لكن قد أتت لدى مواضع بخلف ما ثبت
أحدها وقوعها حرفًا يرد كمثل إلا في الذي لها عهد
من الغريب أنها قد وقعت لسيبويه سبب العلم ثبت]

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، وقيل : قد تخرج عن ذلك في مواضع :

أحدها : أن تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمنزلة إلا ، نحو : « أَتَوني لَيسَ زَيدًا (٥) » والصحيح أنها الناسخة ، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستتاره واجب (٦) ، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب ، وهذه كانت سبب قراءة سيبويه النحو (٧) وذلك أنه جاء إلى حَمَّاد بن سَلَمة لكتابة الحديث ، فاستملى منه قوله ﷺ : « لَيسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إلا وَلَو شِئْتُ لأَخَذْتُ عَلَيه ليسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ (٨) » فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لَحَنْتَ يا سيبويه ، إنما

---

(١) البيت من الطويل للأعشى ميمون فقد مدح النبي ﷺ ، ولم يوفق للإيمان وهو في ديوانه (١٣٧) ، واستشهد به على أنَّ « ليس » في البيت لنفي المستقبل . وانظر السيوطي (٤٦٨) والبغدادي (٤٨٥) والنافلات : الصدقات ، ما يغب ما تنقطع عطاياه أبدًا .

(٢) وأصله : ليس . فنقلت ضمة الياء للام ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ودل على حركة العين بحركة اللام .

(٣) انظر الجنى الداني (٤٩٤) والحلبيات : كتاب سئل الفارسي عن مسائل في النحو في حلب فذكرها وذكر أجوبتها في مؤلف سماه باسم حلب السورية .

(٤) أي إنها فعل لنفي الحال وغيره مع القربة وانظر في ذلك رصف المباني للمالقي (١٤١) وخلاف سيبويه والفارسي فيها .

(٥) فأتوني فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والنون للوقاية وليس حرف استثناء بمعنى إلا ، وزيدًا مستثنى منصوب بالفتحة .

(٦) وعائد على البعض المفهوم من الكل أو على المصدر أو اسم الفاعل ، ولم يظهر هذا الضمير في أي أسلوب فوجب استتاره .

(٧) انظر في سبب قراءة سيبويه للنحو وملازمة الخليل ، كتاب انباه الرواة (٢/٢٥٥) وطبقات الزبيدي (٣٨) ، وطبقات ابن قاض شهبه (٢٠٧) .

(٨) الحديث الشريف في الجامع الصغير (٢/٤٣٧) ، وحماد بن سلمة مولى لربيعة بن مالك الإمام المشهور ، كان عالمًا بالحديث إمامًا وحجة فيه ، روى له مسلم والأربعة ، وكان رأسًا في العربية فصيحًا بليغًا مقدمًا في البصرة (ت : ١٦٧هـ) الزبيدي (٥١) .

هذا استثناء ، فقال سيبويه : واللّه لأطلبنَّ علمًا لا يلحنني معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره .

[وإن أتى خبرها وقد قرن ... إلا به فاهملنها إن تعن
في نحو ليس الطيب إلا المسك ... معناهما فأهملوه يحكوا
وقد حكى الأصل هنا عن عمرو ... ابن العلا حكاية فلتدر
وبعضهم تخريجه قد وضحا ... فافهم فللعلم رجال نصحا]

الثاني : أن يقترن الخبر بعدها بـ « إلّا » نحو : « لَيسَ الطِّيبُ إلا المِسكُ [١] » بالرفع ، فإن بني تميم يرفعونه حَمْلًا لها على « ما » في الإهمال عند انتقاض النفي ، كما حمل أَهْلُ الحجازِ « ما » على « ليس » في الإعمال عند استيفاء شروطها [٢] ، حكى ذلك عنهم أبوعمرو بن العَلَاء ، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي ، فجاءه فقال : يا أبا عمرو ما شيء بلغك عني ثم ذكر ذلك له ، فقال أبو عمرو : نِمْتَ وَأَدْلَجَ الناسُ ، ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع ، ولا حجازي إلا وهو ينصب ، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر : اذهَبَا إلى أبي مهدي فلقِّناه الرفع فإنه لا يرفع ، وأبي المنتجع التميمي فلقِّناه النصب فإنه لا ينصب ، فأتَيَاهما وجَهَدَا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل ، فأخبرا أبا عمرو وعندهُ عيسى ، فقال له عيسى : بهذا فُقْتَ الناس [٣] .

وخَرَّجَ الفارسيُّ ذلك على أوجُهٍ :

أحدها : أن في « ليس » ضمير الشأن ، ولو كان كما زعم لدخلت إلّا على أول الجملة الاسمية [٤] الواقعة خبرًا فقيل : ليس إلا الطيب المسك ، كما قال :

٤٨٦ – أَلَا لَيسَ إلَّا مَا قَضَى اللّهُ كائِنٌ ... ومَا يَستَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلا ضَرًّا [٥]

---

(١) رفع لانتقاض النفي بإلّا ، وهو مرفوع دائمًا عند بني تميم .
(٢) ولم تكتمل الشروط في المثال فيرفع خبرها عند أهل الحجاز .
(٣) انظر في ذلك كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي الأندلسي (٤٢ ، ٤٥) فقد ذكر القصة بكمالها . وأبو عمرو اسمه زبان بن العلاء بن عمار التيمي المازني كان إمامًا في العربية (ت : ١٥٤هـ) ، وعيسى بن عمر الثقفي كان إمامًا متقنًا في الحديث ، وتتلمذ على يده ابن العلاء وأبي اسحاق الحضرمي ، وأخذ عنه الخليل (ت : ١٤٩هـ) ، واليزيدي : هو يحيي بن المبارك مولى بني عدي بصري تتلمذ على يد أبي عمرو والخليل (ت : ٢٠٢هـ) ، وأبي المهدي هو محمد بن ضمضم شاعر فصيح حجازي ، والمنتجع : أعرابي تميمي فصيح نقلوا عنه لغة تميم .
(٤) فالفارسي يرى أن اسم ليس ضمير الشأن والجملة بعده اسمية في محل نصب خبر ليس ، وقد حكم ابن هشام عليهما بالضعف ؛ لأنه لو صح كلامه لدخلت إلّا على أول الجملة الاسمية التي وقعت خبرًا .
(٥) البيت من الطويل غير معروف قائله ، وقد ذكره السيوطي في شواهده (٤٦٩) والبغدادي (٤٨٦) والجنى الداني (٤٩٦) واستشهد به على أن ليس فيها ضمير الشأن .

وأجاب بأن « إلَّا » قد توضع في غير موضعها مثل : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ (١) وقوله :

٤٨٧ – * وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيبُ إلّا اغترَارًا (٢) *

أي إن نحن إلَّا نظن ظنًّا ، وما اغتره اغترارًا إلا الشيب ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي ؛ لعدم الفائدة فيه (٣) . وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعِي على حذف الصفة ، أي إلا ظنًّا ضعيفًا وإلا اغترارًا عظيمًا (٤) .

الثاني : أن الطيب اسمها ، وأن خبرها محذوف ، أي في الوجود ، وأن المسك بَدَلٌ من اسمها .

الثالث : أنه كذلك ، ولكن « إلا المسك » نعتٌ للاسم ؛ لأن تعريفه تعريفُ الجنس فهو نكرة معنى ، أي ليس طيبٌ غيرُ المسكِ طِيبًا (٥) .

ولأبي نزارٍ الملقب بملك النحاة توجيه آخر ، وهو أن الطيب اسمها ، والمسك مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر ليس ، والتقدير : إلا المسكُ أفخرُهُ (٦) .

وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات (٧) .

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفًا ، وأن من ذلك قولهم : « لَيس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ » وقوله :

٤٨٨ – هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَو ظَفِرتُ بِهَا ... وَلَيسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مبْذُولُ (٨)

ولا دليل فيهما : لجواز كون ليس فيهما شأنية .

الثالث : أن تدخل على الجملة الفعلية ، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين ، كما مثلنا ، وقد أجبنا

---

(١) [الجاثية : ٣١] .

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ميمون البكري وصدره : أحلَّ به الشيب أثقالهُ . في ديوانه (٤٥) وفي الخزانة (٣٠/٢) وابن يعيش (١٠٧/٧) والجنى الداني (٤٩٧) واغتره : عرض له ، الأثقال : جمع ثقل بفتحتين وهو متاع المسافر وأحل : أنزل وهو في السيوطي رقم (٤٧٠) والبغدادي (٤٨٧) .

(٣) لأنه لا يدل على أكثر من توكيد الفعل فقط يقول الدسوقي (٢٩٦/١) : بل لعدم صحة الاستثناء المذكور .

(٤) فالكلام على حذف الصفة وحينئذ فإلا واقعة في محلها في الآية والبيت فلم يصح التمسك بهما على ما ادَّعاه .

(٥) إن تعريف الاسم غير شخصي بل تعريف الجنس ، فهو نكرة معنى فصح لأجل ذلك .

(٦) فهو استثناء من عموم الأحوال . وأبو نزار هو الحسن بن صاف عراقي سكن دمشق ، ومات فيها سنة (٥٦٨هـ) ، وصنف في العربية والفقه واشتهر في ذلك .

(٧) لأن ذلك لغة قوم بأعيانهم فلا يجوز التأويل فيها ، والتأويل في كلمة شاذة خالفت لغة قوم فتؤول .

(٨) البيت من البسيط لهشام بن عقبة ، وهو في الكتاب (٣٦/١ ، ٧٣) والسيوطي (٤٧١) والبغدادي (٤٨٨) وذلك على أن اسم « ليس » ضمير الشأن .

على ذلك .

[ثالثها أتت كحرف عطف أثبته البعض بدون وقف]

الرابع : أن تكون حرفًا عاطفًا ، أثبت ذلك الكوفيون [١] أو البغداديون ، على خلاف بين النَّقَلة ، واستدلوا بنحو قوله :

٤٨٩ – أينَ المَفَرُّ وَالإلهُ الطَّالِبُ وَالأشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيسَ الغَالِب [٢]

وخرج على أن « الغالب » اسمها والخبر محذوف ، قال ابن مالك [٣] : وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم ، أي لَيسَهُ الْغالِبُ ، كما تقول : « الصديق كَأنَّهُ زيد » ثم حذف لاتصاله . ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلًا لم يجز حَذْفُه ، وفيه نظر [٤] .

* * *

(١) انظر الجنى الداني (٤٩٨) فقد ذكر أن ذلك منقول عن الكوفيين ، والذي نقله ابن بابشاذ والنحاس وابن مالك ثم ذكر أن ابن عصفور حكاه عن البغداديين .

(٢) البيت لنفيل بن حبيب والمراد بالأشرم : أبرهة الأشرم كبير جيش الفيل وانظر شواهد السيوطي رقم (٤٧٢) والبغدادي (٤٨٩) والجنى الداني (٤٩٨) والهمع (١٣٨/٢) واستشهد به على أن « ليس » خبرها ضمير مستتر فيها تقديره ليسه الغالب .

(٣) انظر شرح التسهيل (٣٤٦/٣) .

(٤) أي لا مكان تقدير المحذوف منفصلًا أي ليس الغالب إياه .

حَرْفُ ٱلْمِيمِ [٤٩٠ - ٥٥١]

[وما إذا جرت بحرف جر ... أتت للاستفهام فادر خبري
وحركت لفتحة كما أتت ... للجر ملحيين هكذا ثبت
كسر لذي وربما للقسم ... في لفظ م الله ولا غير اعلم
فإن ذي قد حركت بالكسر ... والضم والفتح وذا عن أمر
اسمية حرفية ما وردت ... ستة أقسام إليها قد أتت
أولاهما معرفة وقسمت ... إلى التمام ولنقص انتمت
ذات تمام وردت قسمين ... عمم وخصص قل بدون مين
فناقص لهم بموصول أتى ... وعام أن قدر شيء ثبتا
ووسموا ذي وسمة وهو إذا ... لم يذكرن شيء قبيلها خذا
وهي تكون مع معمول لها ... وصفًا بعكس ناقص فعدها
ثانية وهي صاح نكره ... وقسمت قسمين عند المهره]

(ما) : تأتي على وجهين : اسمية ، وحرفية ، وكل منهما ثلاثة أقسام :

اما أوجه الاسمية :

١ – **فأحدها : أن تكون معرفة** ، وهي نوعان :

ناقصة : وهي الموصولة ، نحو : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ (١) .

وتامة : وهي نوعان :

عامة : أي مقدرة بقولك الشيء ، وهي التي لم يتقدَّمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٢) أي : فنعم الشيء هي ، والأصل فنعم الشيء إبداؤها ؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع (٣) .

وخاصة : وهي التي تقدمها ذلك ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو « غَسَلْتُه غَسْلًا نِعِمًّا »

(١) [النحل : ٩٦] .

(٢) [البقرة : ٢٧١] وإنما سميت ناقصة لاحتياجها إلى الصلة ، بحيث لا تتم إلا بها ، و« ما » في آية البقرة تامة وسميت بذلك ؛ لأنها لا تحتاج إلى شيء إلا قولك الشيء ، وسميت عامة ؛ لأنها لا تحتاج إلى شيء يعين معناها ، وهي التي يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى ؛ لأن الوصف في صناعة النحو محذوف عامل في جملة ما .

(٣) حذف المضاف وهو إبداء ، وأنيب فيه المضاف إليه وهو « ها » فصارت ضميرًا مرفوعًا منفصلًا « هي » .

و « دقَقْتُه دقًّا نِعِمَّا [١] » أي : نعم الغسل ونعم الدق ، وأكثرهم لايثبت مجيء « ما » معرفة تامة ، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه [٢] .

٢ – **والثاني : أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف** ، وهي أيضًا نوعان : ناقصة ، وتامة .

[ناقصة وهي التي قد وصفت ذات تمام ما من الوصف خلت]

فالناقصة : هي الموصوفة ، وتقدر بقولك شيء كقولهم : « مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٍ لك [٣] » أي : بشيء معجب لك ، وقوله :

٤٩٠ – لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللبِيبُ فَلَا تَكُنْ لِشَيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا [٤]

وقول الآخر :

٤٩١ – رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأمـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ [٥]

أي رب شيء تكرهه النفوس ، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف ويجوز أن تكون (ما) كافة ، والمفعول المحذوف اسمًا ظاهرًا ، أي : قد تكره النفوس من الأمر شيئًا ، أي وصفًا فيه .

أو الأصل من الأمور أمرًا ، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع ، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف [٦] ؛ إذ الجملة بعده صفة له ، وقد قيل في : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [٧] : إن المعنى : نعم هو شيئًا يعظكم به ، « فما » نكرة تامة [٨] تمييز ، والجملة صفة ، والفاعل مستتر ،

---

(١) والأصل : غسلًا مقولًا فيه نعم الغسل ، ودقًّا مقولًا فيه نعم الدق .

(٢) ذكرها سيبويه انظر (١٥٦/٣) .

(٣) فـ « ما » نكرة موصوفة ، ومعجب لك صفتها فهي نكرة ناقصة ؛ لأنها موصوفة ، وتقرر « بكلمة شيء » .

(٤) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر السيوطي رقم (٤٧١) ، والبغدادي رقم (٤٩٠) ، واستشهد به على أن « ما » نكرة موصوفة بنافع بمعنى شيء ، وبعيد نعت سببي ونفعه فاعل ، والدهر ظرف زمان .

(٥) البيت من الخفيف لأمية بن أبي الصلت أو ابن صرمة أو أبو قيس اليهودي وقيل لغير ذلك ، وهو في ديوان أمية (٥٠) ، وانظر السيوطي رقم (٤٧٤) ، والبغدادي (٤٩١) ، والكتاب (٢٧٠/١ ، ٣٩٢) ، والخزانة (٥٤١/٢ ، ١٩٤/٤) وابن الشجري (٢٣٨/٢) ، وابن يعيش (٢/٤ ، ٣٠/٨) و « ما » فيه نكرة موصوفة ، والفرجة : بالفتح في الأمر ، وبالضم في الحائط وغيره . والمعنى : رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق والشدة كحل عقال المقيد .

(٦) إنابة المفرد وهو الأمر عن الجمع وهو الأمور في البيت الأخير ، وفي البيت الأول إنابة الصفة غير المفردة وهي الفرجة عن الموصوف وهو أمر أو صفة . فهي جملة .

(٧) [النساء : ٥٨] .

(٨) كذا في المخطوطتين ، وجاء في هامش المخطوطة الأولى (٨٣/أ) : « كذا وقع في النسخ التي رأيناها ، والصواب ناقصة بدل تامة ؛ لأنه جعل الجملة صفة لـ « ما » والموصوفة هي الناقصة » . وكذلك خطأها الأمير والدسوقي ص (١/٢٩٧) .

وقيل : « ما » معرفة موصولة فاعل ، والجملة صلة ، وقيل غير ذلك ، وقال سيبويه في ﴿ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ (١) : المراد شيء لديَّ عتيد ، أي مُعَدٌّ أي لجهنم بإغوائي إياه ، أو حاضر ، والتفسيرُ الأولُ رأي الزمخشري (٢) ، وفيه أن « ما » حينئذٍ للشخص العاقل ، وإن قدرت « ما » موصولة فعتيد بدل منها ، أو خبر ثان ، أو خبر لمحذوف .

[وذي بأبواب ثلاثة ترى ... تعجب نعم وبالغ إن جرى
ثم لدى تعجب جاء الأثر ... ما مبتدا وما بعيده خبر
وجوز الأخفش أن تكون ما ... موصولة صلتها ما تمما
وقال أيضًا قد تكون نكره ... ما بعدها نعت فع ما حرره
خبره المبتدأ أن توافق ... أخفش أحذفه إذا تطابق
إذا اعتبرت قوله وجدتها ... في حالتيها ثبت النقص لها
فبان أن النقص في الموصول ... والتم في جيم على المنقول
وأن تعممها لدى المشهور ... وصف يليها فافهمن تقريري]

والتامة تقع في ثلاثة أبواب :

أحدها : التعجب ، نحو « ما أَحْسَنَ زَيدًا » المعنى : شيء حَسَّن زيدًا ، جزم بذلك جميعُ البصريين (٣) ، إلا الأخفش (٤) فجوزه ، وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها ، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها (٥) ، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديره : شيء عظيم ونحوه .

الثاني : باب نعم وبئس ، نحو « غسَلْته غَسْلا نِعِمَّا ، ودَقَقْتُه دَقًّا نِعِمَّا » أي نعم شيئًا ، فما : نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخرين (٦) منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيبويه (٧) أنها معرفة تامة .

الثالث : قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة «إنَّ زَيدًا مِمَّا أنْ

(١) [ق : ٢٣] .
(٢) حيث قال قرينه الشيطان وغيره القرين الخازن لجهنم ، وانظر الكشاف (٢٢/٤) .
(٣، ٤) انظر شرح الأشموني (٣٦٣/٢) .
(٥) أي على أنه اسم موصول أو نكرة موصوفة ، فهي فيهما تحتاج إلى خبر محذوف وجوبًا تقديره : شيء عظيم ويُكتفى بعظيم ، ومما يضعف مذهب الأخفش أنه لا يوجد شيء يسد مسدَّ الخبر حتى يحذف وجوبًا ؛ لذلك كان رأي البصريين أقوى منه .
(٦) انظر الجنى الداني (٣٣٤) .
(٧) انظر الكتاب (١٥٦/٣) .

يَكْتُبَ [١]» أي أنه من أمرِ كتابةٍ ، أي وإنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة ، فما بمعنى شيء ، و« أن» وصلتها في موضع خفض بدلًا منها ، والمعنى : بمنزلته في ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [٢] جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها ، وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى [٣] الشيء أو الأمر ، و« أن» وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، والجملة خبر لإنَّ ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير [٤] .

[ثالثة وهي ما تضمنت معنى من الحروف ذا لها ثبت
وذي لها حكما وأولى ذين قد وافى في الاستفهام فافهم ما ورد]

الثالث : أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف ، وهي نوعان :

أحدهما : الاستفهامية ، ومعناها : أي شيء ، نحو ﴿ مَا هِيَ ﴾ [٥] ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ [٦] ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ [٧] ﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ﴾ [٨] وذلك على قراءة أبي عمرو (آلسحر [٩]) بمد الألف ، فما : مبتدأ ، والجملة بعدها خبر ، وآلسحر : إما بدل من ما ، ولهذا قرن بالاستفهام ، وكأنه قيل : آلسحر جئتم به ، وإما بتقدير أهو السحر ؟ ، أو آلسحر هو ؟ ، وأما من قرأ ﴿ ٱلسِّحْرُ ﴾ على الخبر ، فما موصولة [١٠] ، والسحر خبرها ، ويقويه قراءة عبد الله (ما جئتم به سحر [١١]) .

[وحيثما أدخل حرف الجر الفها يحذف دون نكر]

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلًا عليها ، نحو : فِيمَ وإلَامَ وعَلَامَ وبِمَ [١٢] . وقال :

---

(١) قال السيرافي في قول العرب « إني مما أن أفعل كذا » اسمًا تامًا في موضع الأمر ، وتقدير الكلام : إني من الأمر صنعي كذا وكذا ، فالياء اسم إنَّ وصنعي مبتدأ ، ومن الأمر خبر صنعي ، والجملة في موضع خبر « إنَّ » انظر الجنى الداني (٣٤٠) .

(٢) [الأنبياء : ٣٧] .

(٣) انظر الجنى الداني (٣٤٠) والكتاب (١٥٦/٣) .

(٤) أي لا معنى لهذا الكلام ، وليس وراءه طائل ولا منفعة . دسوقي (٢٩٨/١) .

(٥) [البقرة : ٦٨] ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ... ﴾ .

(٦) [البقرة : ٦٩] ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ... ﴾ .

(٧) [طه : ١٧] ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ .

(٨) [يونس : ٨١] ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ .

(٩) انظر كتاب السبعة (٣٢٨) .

(١٠) انظر المصدر السابق (٣٢٨) .

(١١) قال في الكشاف (١٩٩/٢) « وقرأ عبد الله (ما جئتم به سحر) ، وقرأ أبي (ما أتيتم به سحر) والمعنى لا ما أتيت به » .

(١٢) وهذا للفرق بين ما الموصولة وما الاستفهامية ، فما الاستفهامية يجب حذف ألفها إذا جر بالاسم نحو اقتضاء ثم اقتضى أو بالحرف نحو ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ ، وإبقاء الفتحة دليلًا على المحذوف .

٤٩٢ – فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ ... فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ [١]

وربما تبعت الفتحةُ الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

٤٩٣ – يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي ... لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ [٢]

[قيل وحذفه أتى للفرق ... ونادر ثبت في المحق

ومنع الحذف له أن ركبا ... في نحو ماذا فافهمن ما صوبا]

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر ؛ فلهذا حذفت في نحو : ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ [٣] ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [٤] ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [٥] وثبتت في ﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [٦] ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [٧] ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [٨] وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام ، وأما قراءة عِكرمة وعيسى (عما يتساءلون) فنادر [٩] ، وأما قول حسان :

٤٩٤ – عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في دَمَانِ [١٠]

فضرورة ، والدمان كالرماد وزنًا ومعنى ، ويروى « في رماد [١١] » فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين ، ومثله قول الآخر :

٤٩٥ – إِنَّا قَتَلْنا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمُ ... أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ [١٢]

---

(١) البيت من الطويل للكميت بن زيد في القصائد السبع الهاشميات (٤٨) ، وانظر الخزانة رقم (٤٧٥) ، والبغدادي رقم (٤٩٢) ، وشرح الرضي (٥٤/٢) ، وابن الشجري (٢٣٣/٢ ، ٢٣٤) والشاهد فيه : حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَّت بحرف جر غالبًا ، أو جرت باسم وجب حذف ألفها .

(٢) البيت من الرمل ولا يعرف قائله ، وانظر الخزانة (١٩٧/٣) ، والهمع (٢١١/٢) ، وابن الشجري (٢٣٣/٢) على أن تسكين الميم ضرورة .

(٣) [النازعات : ٤٣] .

(٤) [النمل : ٣٥] ﴿ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾ .

(٥) [الصف : ٢] .

(٦) [النور : ٦٨] ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ ... ﴾ .

(٧) [البقرة : ٤] ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ .

(٨) [ص : ٧٥] .

(٩) أي إثبات الألف مع « ما » بعد جرها بحرف جر وهي الآية الأولى من سورة النبأ وانظر الكشاف (١٧٦/٤) لهذه القراءة وعكرمة ابن عبد الله مولى عبد الله بن عباس عالم ثقة تابعي (ت : ١٠٦هـ) ، وعيسى هو ابن عمر .

(١٠) البيت من الوافر لحسان في ديوانه (٧٩) والقصيدة دالية « رماد » وهو بمعنى الدمان ، وانظر الخزانة (٥٣٧/٢) وابن الشجري (٢٣٣/٢) والشافية (٢٢٤/٤) وابن يعيش (٩/٤) والعيني (٥٥٤/٤) والسيوطي رقم (٤٧٧) والبغدادي (٤٩٤) وجيء به للدلالة على أن ثبوت ألف « ما » الاستفهامية المجرورة لضرورة الشعر .

(١١) وهو المناسب لأن القصيدة دالية قالها في رفيع بن صيفي بن عابد وقتل يوم بدر كافرًا ، انظر شواهد البغدادي (٢٢٢/٥) .

(١٢) البيت من البسيط لكعب بن مالك يهجو قريشًا بعد وقعة أحد ، والشاهد فيه : كسابقه ، وأهل اللواء : هم بنو =

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه (١) ، فلهذا رَدَّ الكسائي قولَ المفسرين في ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ (٢) أنها استفهامية ، وإنما هي مصدرية ، والعجب من الزمخشري إذ جوَّز كونها استفهامية مع رده على مَنْ قال في ﴿ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي ﴾ (٣) إن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي ، وهو بعيد ؛ لأن الذي غفر له هو الذنوب ، ويبعد إرادة الاطلاع عليها ، وإن غفرت (٤) ، وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (٥) إنها للاستفهام التعجبي ، أي فبأي رحمة ، ويردُّه ثبوتُ الألف ، وأن خَفْضَ رحمة حينئذٍ لا يتجه ؛ لأنها لا تكون بدلًا من « ما » ، إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو : « ما صَنَعْت أخَيرًا أم شرًّا » ولأن « ما » النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف ، إلا في بابَي التعجب ونعم وبئس ، وإلا في نحو قولهم : « إني مِمَّا أن أفْعلَ (٦) » على خلاف فيهن ، وقد مَرَّ ، ولا عطف بيان لهذا ؛ ولأن « ما » الاستفهامية لا توصف ، وما لا يوصَفُ كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان ، ولا مضافًا إليه ؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أيٍّ باتفاق (٧) ، و « كم » في الاستفهام عند الزجاج (٨) في نحو : « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت » والصحيحُ أن جره بـ « من » محذوفة .

[واحكم لماذا إن أتتك في الكلام بأوجه ست رعاها ذا النظام]

وإذا ركبت « ما » الاستفهامية مع « ذا » لم تحذف ألفها نحو : « لِمَاذَا جِئْتَ » لأن ألفها قد صارت حَشْوًا (٩) .

وهذا فصل عقدته لـ « ماذا » .

= عبد الدار من المشركين ، وانظر السيوطي (٤٧٨) ، والبغدادي (٤٩٥) ، وسيرة ابن هشام (٧٤/٢) .

(١) وهي قراءة « بما غفر لي ربي » .

(٢) [يس : ٢٧] ﴿ وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ .

(٣) [الحجر : ٣٩] ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ وانظر الكشاف في الآيتين : الحجر (٣١٣/٢) قال : إنها مصدرية ، ويس (٢٨٤/٣) وقال : إنها مصدرية أو موصولة .

(٤) لأنها من الأمور الماضية لا يدري الإنسان ما قضى الله منه .

(٥) [آل عمران : ١٥٩] ﴿ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ... ﴾ وانظر التفسير الكبير لفخر الدين (٥٢٦/٤ ، ٥٢٧) ، فقد قال : إن كثيرًا حكموا بأنها زائدة ، والمحققون على أنها للاستفهام التعجبي .

(٦) على أنها للمبالغة .

(٧) أي باتفاق النحويين ، وانظر باب الموصولات في شرح الأشموني .

(٨) فهي عند الزجاج تجر بالإضافة والجمهور بن محذوفة .

(٩) أي جزءًا من الكلمة بالتركيب فلا تحذف .

اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه :

[وقوع ما مستفهمًا بها نعم ‌ ‌ ‌ ‌ لفظة ذا إلى الإشارة انحتم
إعرابها مبتدأ والخبر ‌ ‌ ‌ ‌ ما بعده وبدل ما يذكر
ثانية حكم لها كما سبق ‌ ‌ ‌ ‌ وذا اسم موصول برأي من نطق
وأعربت كأول وقد ورد ‌ ‌ ‌ ‌ إعرابها بغير ذا فليعتمد]

أحدها : أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » إشارة ، نحو « ماذا التَّوَانِي ؟ » .

* ومــاذا الــوُقُــوفُ (1) ؟ *

والثاني : أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » موصولة ، كقول لبيد :

٤٩٦ – ألا تَسألانِ المَرءَ مَاذا يُحاوِلُ ‌ ‌ ‌ ‌ أنحبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وَباطِلُ (2)

فما : مبتدأ ، بدليل إبداله المرفوعَ منها ، وذا : موصول ، بدليل افتقاره للجملة بعده (3) ، وهو أرجح الوجهين في ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ (4) فيمن رفع العفو ، أي الذي ينفقونه العفو ، إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية .

[ثالثة مرفوع ماذا كلها ‌ ‌ ‌ ‌ مستفهمًا بها برأي النبها]

الثالث : أن يكون « ماذا » كله استفهامًا على التركيب (5) ، كقولك « لماذا جئت ؟ » وقوله :

٤٩٧ – * يَا خُزر تَغلِبَ ماذا بَالُ نِسْوتِكُم (6) *

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ (7) بالنصب ، أي

---

(1) والبيت هكذا :

ماذا الوقوفُ على نارٍ وقد خمدتْ ‌ ‌ ‌ ‌ يا طالما أوقِدت في الحرب نيرانُ

وقد ذكره السيوطي برقم (٤٧٩) ولم ينسبه وأهمله البغدادي في شواهده ، والشاهد : ماذا الوقوف ، وهو من بحر البسيط .

(2) البيت من الطويل للبيد وهو في ديوانه (٢٥٤) وفي الخزانة (٣٣٩/١) ، والكتاب (٤٠٥/١) ، والبغدادي (٤٩٦) وابن يعيش (١٤٩/٣ ، ٢٣/٤) ، والشاهد : أن « ما » استفهامية و « ذا » اسم موصول خبره ، و « يحاول » صلته ، وهذا مذهب سيبويه في البيت (٤٠٥/١) الكتاب ، بولاق .

(3) وهي صلة الموصول ، وبدليل قوله : أنَحْبٌ ، أم ضلالٌ بالرفع ، لأنه استفهام مفسر لاستفهام .

(4) [البقرة : ٢١٨] فيجوز أن تكون « ذا » إشارية أو موصولة ، والرفع في العفو يرجحها .

(5) أي ركبت الكلمتان فصارت كلمة واحدة للاستفهام .

(6) هذا صدر بيت من البسيط لجرير يهجو الأخطل النصراني في ديوانه (٥٩٨) ، وانظر السيوطي (٤٨١) ، والبغدادي (٤٩٧) والهمع (٨٤/١) والدرر (٥٩/١) وخزر جمع أخزر : وهو الذي في عينه ضيق وصغر وأراد بهم الخنازير ، وماذا بال ؟ لم يسمع ، والذي سمع : ما بالك ؟ ، والبال : الحال والشأن .

(7) انظر السبعة (١٨٢) فقال : فقرأ أبو عمرو وحده « قل العفوُ » ، وقرأ الباقون نصبًا على أنه مفعول به مقدم ليسألونك .

ينفقون العفو .

[رابعها مرفوع ماذا اسم نسب للجنس أو للوصل فيما قد جلب]

الرابع : أن يكون « ماذا » كله اسم جنس [1] **بمعنى شيء ، أو موصولاً بمعنى الذي** ، على خلاف في تخريج قول الشاعر :

٤٩٨ - دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ .... [2]

فالجمهور على أن « ماذا » كله مفعول « دَعِي » ، ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف : ما موصول بمعنى الذي [3] ، وقال الفارسي : نكرة بمعنى شيء ، قال : لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات [4] .

وقال ابن عصفور [5] : لا تكون ماذا مفعولاً لـ « دعي » ؛ لأن الاستفهام له الصدر ، ولا لـ « علمت » ؛ لأنه لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها ما هو ولا لمحذوف يفسره « سأتقيه » ، لأن « علمت » حينئذٍ لا محل لها ، بل « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » موصول خبر ، وعلمت صلة ، وعُلِّق « دعي » عن العمل [6] بالاستفهام ، انتهى .

ونقول : إذا قدرت « ماذا » بمعنى الذي ، أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي ، وقوله : « لم يُرِد أن يستفهم عن معلومها » لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبرًا ، ودعواه تعليق دعي مردودة [7] بأنها ليست من أفعال القلوب ، فإن قال : إنما أردت أنه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده رَدَّه قولُ الشاعر [8] : « ولكن » ، فإنها لابد أن يخالف ما بعدها ما قبلها ، والمخالف هنا دعي ، فالمعنى دعي كذا ، ولكن افعلي كذا ، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما

---

(١) أي اسم دال على جنس ، وشيء جنس تحته أنواع وليس المراد اسم الجنس الاصطلاحي .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف أصحابها ، وزعم العيني وتبعه السيوطي أنه من قصيدة للمثقب العبدي . قال البغدادي : وهذا لا أصل له ، فليس في المفضليات ولا في أمالي القالي ، وسيتكرر برقم (٥٦١) ، وانظر العيني (٤٨٨/١) ، والسيوطي (٤٨٢) ، والبغدادي (٤٩٨) ، والخزانة (٥٥٤/٢) والهمع (٨٤/١) وعجزه : ولكن بالمغيب نبئيني . واستشهد به على أن ماذا الواقعة فيه خلافًا بين النحويين ذكره سيبويه في (٤٠٥/١) .

(٣) فهي مفعول : دعي .

(٤) قال الفارسي : إنه نكرة موصوفة لا تامة وتقع في الأبواب الثلاثة السابقة فقط والتركيب ثبت في الأجناس كابن عرس ، لا في الموصولات .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور (٤٧٩/٢) ونقل ابن هشام لرأيه بالنص .

(٦) فتكون معلقة بالاستفهام عن العمل لفظًا لا معنىً .

(٧) قال ابن هشام : إنها لا تعلق لأنها ليست من أفعال القلوب حتى تعلق .

(٨) لأن الاستدراك يدل على تنصيب كلام على كلام سابق يخالفه في حكمه ، فالاستئناف غير موجود ، لأن الحكم مستمر ، ولا يصح أن يأتي استئناف ما بعد دعي كذا .

بعد دَعِي ؛ لأنه لا يقال : مَنْ في الدار فإنني أكرمه ، ولكن أَخْبِرْنِي عن كذا .

[خامسها زيادة لما أتت   وذا إشارة كأول ثبت]

الخامس : أن تكون « ما » زائدة و « ذا » للإشارة ، كقوله :

٤٩٩ – * أنورًا سَرْعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ (١) *

أنورًا بالنون أي أنِفارًا ، وسَرْعَ : أصلُه سَرُعَ بضم الراء فخفف ، يقال : سَرُعَ ذا خروجًا ، أي أَسْرَعَ هذا في الخروج (٢) ، قال الفارسي : يجوز كون ذا فاعل سَرْع ، وما زائدة ، ويجوز كون ماذا كله اسمًا كما في قوله (٣) :

* دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سأتقيه (٤) *

[سادسها مرفوع ما مستفهما   بها وذان آية فيما انتمى]

السادس : أن تكون « ما » استفهامًا و « ذا » زائدة ، أجازهُ جماعة منهم ابن مالك في نحو : « ماذا صنعت (٥) » وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو : « لم ذَا جِئْتَ » والتحقيق أن الأسماء لا تزاد (٦) .

[والثاني من ثلاثة قد قسمت   إلى زمان ولغيره بدت
وذي بعرفهم تسمى شرطية   وتم ما قد نقلوا في الاسمية]

« النوع الثاني » : الشرطية ، وهي نوعان :

غير زمانية ، نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ (٧) ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٨) وقد جوزت في ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٩) على أن الأصل و « ما يكن » ، ثم حذف فعل

---

(١) البيت لزعة الباهلي ، وقيل لجزء بن رياح الباهلي ، وعجزه : و « حبل الوصل منتكث حزيق » . من الوافر ، وانظر السيوطي رقم (٤٨٣) ، وإصلاح المنطق (٣٥ ، ١٣٥) والتهذيب (٣٥/٤) . أنورا : أنفار وسرْع : سرُع . فروق : اسم المرأة لفراقها من الريب . منتكث : منتقض . حزيق : مقطوع . وما زائدة ، وذا للإشارة .

(٢) والأولى : أسرع هذا خروجًا تمييز لا الخروج فهو نصب على نزع الخافض .

(٣) أي للإشارة ، وما مبتدأ استفهام تعجبي أو إنكاري وذا الإشارة خبر ، نفار تمييز أو مصدر لمعمول محذوف أي أنرت نورًا بمعنى أنفرت نفارًا .

(٤) سبق الحديث عنه .   (٥) انظر الجنى الداني (٣٣٢) .

(٦) لأن زيادة الأسماء غير معترف بها عند البصريين وما اسم وكذلك ذا فلا تزاد .

(٧) [البقرة: ١٩٧] .

(٨) [البقرة: ١٠٦] ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ .

(٩) [النحل: ٥٣] .

الشرط كقوله :

٥٠٠ – إِنِ الْعَقْلُ فِي أَمْوالِنَا لاَ نَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وإِنْ صَبْرًا فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ (١)

أي إن يكن العقل وإن نحبس حبسًا ، والأرجح في الآية (٢) أنها موصولة ، وأن الفاء داخلة على الخبر ، لا شرطية والفاء داخلة على الجواب .

وزمانية : أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري (٣) وابن مالك ، وهو ظاهر في قوله تعالى : ﴿ فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾ (٤) أي : استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، ومحتمل في ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (٥) إلا أن « ما » هذه مبتدأ لا ظرفية ، والهاء من « به » راجعة إليها ، ويجوز فيها الموصولية « وفآتوهن » (٦) الخبر ، والعائد محذوف أي لأجله ، وقال :

٥٠١ – فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلاَ افْتِقَارَا (٧)

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان (٨) ، وليس بقاطع ؛ لاحتماله للمصدر أي للمفعول المطلق ، فالمعنى : أيَّ كَونٍ تكن فينا طويلًا أو قصيرًا (٩) .

[ثانية أعني بها الحرفيه   وهي بنفي ما تلت وفيّه
وأعملت إن دخلت في جملة   سمية وذا أتى لفرقة
عمل ليس بشروط ستة   لشبه بينهما في الجملة
عدم الاتيان بإن بعيدها   كذا بالإ لانتقاض نفيها
وزد لها منع تقدم الخبر   ولا إذا ظرفًا أتى أو حرف جر

(١) البيت من الطويل لهدبة بن الخشرم ، وانظر السيوطي (٤٨٤) ، والبغدادي (٥٠٠) ، وابن الشجري (٢٣٦/٢) وجيء به على أن فعل الشرط محذوف تقديره : إن يكن العقل ، وإن نحبس حبسًا . والعقل : الدية ، والحبس : الصبر ، فنصبر هي الجواب وهو خبر لمبتدأ محذوف فنحن نصبر .

(٢) وهي : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ ﴾ .

(٣) هو عبد الله بن بري ، عالم مصري ذاع صيته في العربية وله مصنفات في اللغة والنحو تدل على عمقه وتمكنه (ت : ٥٨٢هـ) ، وانظر الجنى الداني (٣٣٢) وما بعدها .

(٤) [التوبة : ٧] .

(٥) [النساء : ٢] .

(٦) أي خبر عن (ما) الموصولة .

(٧) البيت من الوافر للفرزدق وهو في ديوانه (٢٣٢/١) ، والسيوطي (٤٨٥) ، والبغدادي (٥٠١) ، والكافية الشافية (٦٩/٤) وجيء به على أن ابن مالك قال : إن « ما » فيه زمانية بمعنى « أي زمن » ثم قال : إن استعمال « مهما » و « ما » ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء .

(٨) انظر الكافية الشافية (٦٩/٤) .

(٩) والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

ومثله معموله كذا منع ... تكريرها وبدل منها نزع
وزيد في خبرها البا مثل ما ... زيد بليس هكذا قد علما]

وأما أوجه الحرفية :

١ - **فأحدها : أن تكون نافية** ، فإن دخلَتْ على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عَمَلَ « ليس » بشروط معروفة نحو ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (١) ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ (٢) وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية ، وندر تركيبها مَعَ النكرة تشبيهًا لها بـ « لا » كقوله :

٥٠٢ - وَمَا بَأْسَ لَو رَدَّتْ علَينا تَحيَّةً ... قَليلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الحق عَابُهَا (٣)

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو : ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ (٤) فأما ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ فـ (ما) فيهما شرطية ، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثانية ، وإذا نفت المضارع تخلّص عند الجمهور للحال (٥) ، وردَّ عليهم ابن مالك بنحو : ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ (٦) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينةِ خلافِهِ .

[ثانية ما أوّلت بمصدر ... وهو زمان ولغيره حرى]

والثاني : أن تكون مصدرية ، وهي نوعان : زمانية ، وغيرها .

فغير الزمانية نحو : ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ (٧) ﴿وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ﴾ (٨) و ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (٩) ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ (١٠) ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ (١١) ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ (١٢) وليست هذه بمعنى الذي ؛ لأن

---

(١) [يوسف : ٣١] ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ .
(٢) [المجادلة : ٢] ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ...﴾ وانظر قراءة عاصم بن أبي النجود السبعة .
(٣) البيت من الطويل ولم ينسبه السيوطي رقم (٤٨٦) ، وكذلك البغدادي رقم (٥٠٢) ، وهو في الهمع (١٢٤/١) والشمني (٩/٢) ، وجيء به على أن تركيب « ما » مع النكرة تشبيهًا لها بـ « لا » نادر .
(٤) [البقرة : ٢٧٢] .
(٥) فهي مثل ليس فمعنى ما يقوم زيد يعني في الحال ، كما أن ليس زيد قائمًا معناه في الحال .
(٦) [يونس : ١٥] ولا شك أن الفعل اقترن بأن الدالة على الاستقبال ، فلا يصح أن يكون الفعل حاليًا ، وقيل : إن الكلام على حذف مضاف أي ما يكون لي قصد أن أبدله والقصد حالي ، وإن كان التبديل مستقبلًا .
(٧) [التوبة : ١٢٨] ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ .
(٨) [آل عمران : ١١٨] .
(٩) [التوبة : ١١٨] .
(١٠) [السجدة : ١٤] .
(١١) [ص : ٢٦] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ .
(١٢) [القصص : ٢٥] ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ﴾ .

الذي سقاه لهم الغنم ، وإنما الأجر على السَّقْي الذي هو فعله ، لا على الغنم ، فإن ذهبت تقدر أجر سقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف (١) لا تحوج إليه ، ومنه ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٢) ﴿ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ ﴾ (٣) وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين ، وفي هذه الآيات رَدٌّ لقول السهيلي (٤) : إن الفعل بعد « ما » هذه لا يكون خاصًّا ؛ فتقول : «أعجبني ما تفعل » ، ولا يجوز «أعْجَبَنِي ما تخرج » .

والزمانية : نحو ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٥) أصله مدَّةَ دوامي حيًّا ، فحذف الظرف وخلفته « ما » وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو : « جِئْتُكَ صَلاَةَ العَصْرِ » و « آتيك قُدُومَ الحاج » ومنه ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ﴾ (٦) ﴿ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ (٧) ، وقوله :

٥٠٣ - أجَارَتَنَا إنَّ الخُطُوبَ تَنُوبُ ... وإنِّي مُقيمٌ ما أقامَ عَسِيبُ (٨)

ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسمًا (٩) ولو لم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت (١٠) وتبعه ابن الشجري في قوله :

٥٠٤ - منَّا الَّذِي هُو مَا إنْ طَرَّ شارِبُهُ ... والعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ (١١)

ومعناه حين طرَّ ، قلت : وزيدت إنْ بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله :

وَرَجِّ الفَتى للْخَيرِ ما إن رَأيتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خيرًا لا يَزالُ يَزِيدُ

---

(١) لأن فيه تقديرًا لا داعي له ، والمعنى ظاهر على السقي وهو فعله .

(٢) [البقرة : ١٠] ﴿ ... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ... ﴾ .

(٣) [البقرة : ١٣] .

(٤) يرى السهيلي أن الفعل بعد « ما » هذه لا يكون خاصًّا بل عامًّا ، ولذلك كان الخروج خاصًّا غير عام ؛ لأنه فعل مخصوص ، وانظر نتائج الفكر (١٨٦) .

(٥) أي المصدرية الزمانية ، وكانت مصدرية لتأويلها بمصدر ، وزمانية لحلولها محل الزمان ، والآية من سورة [مريم : ٣١] ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ .

(٦) [هود : ٨٨] .

(٧) [التغابن : ١٦] .

(٨) البيت من الطويل لامرئ القيس ، وهو في ديوانه (٣٥٧) ومعجم شواهد العربية (٣٨) والسيوطي (٤٨٧) ، والبغدادي (٥٠٣) ، ومجالس ثعلب (٤٧٢) ، واللسان (٥٩٩/١) «عسب » ، والشاهد فيه: أن « ما » مصدرية زمانية .

(٩) واللازم باطل فكذا الملزوم فتعين أنها لا تدل على الزمان بل بالنيابة لأنها حرف .

(١٠) فقد قال : إنها تدل على الزمان بذاتها في البيت فجعلها زمانية غير مصدرية .

(١١) البيت من البسيط لأبي قعيس بن رفاعة اليهودي ، وانظر السيوطي (٤٨٨) ، والبغدادي (٥٠٤) ، والعيني (١٦٧/١) والهمع (٤٥/١) ، والصبان (٨٢/١) ، وابن الشجري (٢٣٨/٢) ، وجيء به على أن ابن السكيت يرى أن « ما » اسم بمعنى « حين » .

وبعدُ : فالأولى في البيت تقديرُ « ما » نافية ؛ لأن زيادة « إنْ » حينئذٍ قياسية ، ولأن فيه سلامَةً من الإخبار بالزمان عن الجثة ، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له – وهما كونها للزمان مجردة ، وكونها مضافة – وكأن الذي صَرَفها عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المُرْدِ بعد ذلك لا يحسن ؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أمرَدُ ، والبيت عندي فاسد التقسيم (١) بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين – وهم الذين لم يتزوجوا – لا يناسبون بقية الأقسام ، وإنما العرب مَحمِيُّون عن الخطأ في الألفاظ دون المعاني (٢) . وفي البيت – مع هذا العيب – شذوذان : إطلاق العانس (٣) على المذكر ، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث ، وجمع الصفة بالواو (٤) والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة .

وإنما عدلْتُ عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ؛ ليشمل نحو : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ (٥) فإن الزمان المقدر هنا مخفوض ، أي كل وقت إضاءة ، والمخفوض لا يسمى ظرفًا .

ولا تشارك « ما » في النيابة عن الزمان « أنْ » ، خلافًا لابن جني (٦) ، وحمل عليه قوله :

٥٠٥ – وتَاللهِ ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ وَاحِدٍ ... بأوجَدَ مِنّي أنْ يُهانَ صَغِيرُها (٧)

وتبعه الزمخشري ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ أَنْ ءَاتَـٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ (٨) ﴿ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ (٩) و ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾ (١٠) ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن ، وهو متفق عليه ؛ فلا معدل عنه (١١) .

وزعم ابن خروف أن « ما » المصدرية حرف باتفاق ، ورَدَّ على مَن نقل فيها خلافًا ، والصواب مع ناقل الخلاف (١٢) ، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها ، ويرجحه أن فيه

(١) حيث نفى أولًا أن يكون فيهم أمرد ثم ذكر بعد ذلك أنه فيهم ، ففيه تناقض .

(٢) إن العرب يتحاشون الخطأ في اللفظ دون المعنى ، وهذا الخطأ إنما هو من جهة المعنى لا الإعراب لأن فطرهم صافية .

(٣) والعانس الذي لم يتزوج وطال مكثه في ذلك ، واشتهر ذلك في النساء ، قال الدماميني : لم أر التصريح بشذوذ إطلاق العانس على المذكر في كلام أحد من اللغويين ، بل في الصحاح والقاموس إطلاقه عليهما ، فلعل المصنف استند فيه على نقل يُعتمد . دسوقي (٣٠٥/١) .

(٤) على رأي البصريين ، أما الكوفيون فيرون جوازه قياسًا وأن مثله غير شاذ .

(٥) [البقرة : ٢٠] .

(٦) الذي قال بأنها تشاركها في أنها أختها في أن كلًّا مصدرية فما يجري عليها يجري على « ما » .

(٧) البيت من الطويل لساعدة بن جؤية في أشعار الهذليين (١١٧٥) ، وشهلة : امرأة كبيرة . بأوجد : بأشد وجدًا منها . وانظر السيوطي رقم (٤٩٠) والبغدادي (٥٠٥) والشاهد فيه : أن ابن جني قال : إن تشارك ما في النيابة عن الزمان .

(٨) [البقرة : ٢٥٨] وانظر الكشاف (١٥٥/١) .

(٩) [النساء : ٩٢] ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ ... ﴾ انظر الكشاف (٢٩٠/١) .

(١٠) [غافر : ٢٨] وانظر الكشاف (٣٦٨/٣) .

(١١) أي من أجل أن آتاه الله الملك ومن أجل ... إلخ .

(١٢) وهما الأخفش وأبو بكر .

تخلصًا من دعوى اشتراك لا داعي إليه ؛ فإن « ما » الموصولة الاسمية ثابتة [(١)] باتفاق ، وهي موضوعة لما لا يعقل ، والأحداث من جملة ما لا يعقل ، فإذا قيل : « أعجبني ما قمت » قلنا : التقدير أعجبني الذي قمته ، وهو يعطي معنى قولهم : أعجبني قيامُكَ ، ويردُّ ذلك أن نحو « جلست ما جلس زيد » تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل ، وأنه يستلزم أن يسمع كثيرًا « أعجبني ما قمته » لأنه عندهما الأصلُ ، وذلك غير مسموع [(٢)] ، قيل : ولا ممكن ؛ لأن قام غير متعدٍّ ، وهذا خطأ بيِّن [(٣)] ، لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به ، وقال ابن الشجري [(٤)] : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [(٥)] فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبي ﷺ أو للقرآن صح المعنى وخَلَت الصلة [(٦)] عن عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى [(٧)] ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين ، اهـ . وهذا سهو منه [(٨)] ومنهم ؛ لأن كذبوا ليس واقعًا على التكذيب ، بل مؤكِّدٌ به ؛ لأنه مفعول مطلق [(٩)] ، لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضًا ، أي بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيبًا ، ونظيره ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [(١٠)] ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة [(١١)] ؛ فإنه قال : « ما » مصدرية صلتها يكذبون ، ويكذبون خبر كان ، ولا عائد على « ما » ، ولو قيل باسميتها ، فتضمنت مقالته الفصل بين « ما » الحرفية وصلتها لـ « كان » ، وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان ، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة « ما » ، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد ، وللزمخشري [(١٢)] غلطة عكس هذه الأخيرة ؛ فإنه جوز مصدرية ما في ﴿ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ ﴾ [(١٣)] مع أنها قد عاد عليها الضمير .

ونَدَر وَصْلُها بالفعل الجامد في قوله :

---

(١) باتفاق علماء النحو ، انظر الجنى الداني (٣٣٦) .

(٢) لأنها واقعة على بعض ما لا يعقل ، والتركيب غير صحيح .

(٣) لأن الضمير عائد على القيام ، والمعنى : أعجبني القيام الذي قمته ، فالهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به ، لأن قام فعل لازم لا متعدٌّ .

(٤) انظر تفسير الأخفش (١/ ٤٠) .

(٥) [البقرة : ١٠] .

(٦) أي عن العائد ، وهذا لا يجوز وأصبح المعنى : ولهم عذاب أليم بسبب التكذيب للنبي أو القرآن .

(٧) إذ يصبح المعنى : ولهم عذاب أليم بسبب تكذيبهم الذي كذبوا به التكذيب للقرآن أو النبي .

(٨ ، ٩) أي سهو من ابن الشجري حيث نقله وسلمه ، والتكذيب مفعول مطلق لكذبوا ، أي كذبوا النبي تكذيبًا فهو مفعول مطلق مؤكد لعامله ، والمفعول الواقع عليه الفعل محذوف أي القرآن أو النبي .

(١٠) [النبأ : ٢٨] والتكذيب واقع على النبي أو القرآن .

(١١) انظر إملاء ما من به الرحمن (١/ ١٧) .

(١٢) انظر الكشاف (٢/ ١٣٩) قال : اتبعوا جزاء إترافهم .

(١٣) [هود : ١٠٦] وعود الضمير عليها يدل على أنهما موصول « سمي » ولكنه عبر عنها بإترافهم أي شهواتهم . فهو كلام مفهوم بالمعنى ولم يصرح بالمصدرية .

٥٠٦ – أَلَيسَ أميري في الْأُمُورِ بأنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ [١]

وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها ، إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير .

[ثالثة منها إلى الزيادة قد نسبت وصحبت إفاده
ووقعت للكف والعكس كذا وهو لدي ثلاث أفعال خذا
كثر قل طال كفتها عن عمل رفع فخصصت بفعل اتصل]

الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهي نوعان : كافة ، وغير كافة .

والكافة ثلاثة أنواع :

أحدها : الكافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال : قَلَّ ، وكَثُرَ ، وطَال ، وعلة ذلك شبههن بربَّ [٢] ، ولا يدخُلْنَ حينئذٍ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلِهَا كقوله :

٥٠٧ – قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إلى ما يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أو مجيبًا [٣]

فأما قول الْـمَرَّار :

٥٠٨ – صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [٤]

فقال سيبويه [٥] : ضرورة ، فقيل : وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعلُ صريحًا والشعر أولاها فعلًا مقدرًا ؛ وأن « وصال » مرتفع بيدوم محذوفًا مُفَسَّرًا بالمذكور [٦] وقيل : وجهها أنه قَدَّم الفاعل ، ورده ابن السِّيدِ [٧] بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر ،

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، وانظر السيوطي رقم (٤٩١) ، والبغدادي (٥٠٦) ، والعيني (٤٢٢/١) ، والشمني (٨١/٢) والشاهد فيه : أن وصل « ما » المصدرية بالفعل الجامد نادر ، ولم يرتضه الفارسي في الشيرازيات ، قال البغدادي : الباء في بأنتما زائدة ، وقال السيوطي : « ما » موصول حرفي ، وقيل : إنها موصول اسمي والعائد محذوف .

(٢) في القلة والكثرة والتصدير في أول الكلام « وقلَّ » تدل على القلة و « كثر » و « طال » على الكثرة ، و « رب » تتصل بها « ما » الكافة فتكفها عن عمل الجر فاتصلت بما أشبهها .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم يسمَّ قائله ، وانظر السيوطي (٤٩٢) ، والبغدادي (٥٠٧) ، والتصريح (١٨٥/١) والشاهد : دخول قل على جملة فعلية صرح بفعلها .

(٤) البيت من الطويل للمرار الفقعس الأموي ، وانظر السيوطي رقم (٤٩٣) ، والبغدادي (٥٠٨) ، والمقتضب (٤٨/١) والمنصف (١٩١/١ ، ٦٩/٢) والكتاب (١٢/١ ، ٤٥٩) والخزانة (٢٨٧/٤) والشاهد : أن سيبويه قال : إنه ضروري . وأورده في موضعين في باب ما يحتمل الشعر ، أي : وقلما يدوم وصال ، وفي باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل فيقدم الاسم .

(٥) انظر الكتاب (١٢/١ ، ٤٥٩) .

(٦) فكأن « وصال » فاعل بفعل محذوف يفسره « يدوم » المذكور .

(٧) هذا الكلام على أن وصال فاعل يدوم مقدم عليه ، وهذا من ضرورة الشعر ولا غبار على سيبويه في ذلك فهو أصح معنى ، وإن كان أبعد في اللفظ انظر البغدادي (٢٤٦/٥) .

وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية [١] عن الفعلية كقوله :

* فَهَلَّا نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُها *

وزعم المبرد أن « ما » زائدة [٢] ، ووصال : فاعل لا مبتدأ ، وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة .

[ثانية وهي التي قد حظلت رفعا ونصبا نحو إنما جلت]

والثاني : الكافَّةُ عن عمل النصب والرفع ، وهي المتَّصلة بإنَّ وأخواتها ، نحو : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [٣] ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ [٤] وتسمى المتلوة بفعل مُهَيِّئَةً ، وزعم ابن دُرُسْتَوَيه وبعض الكوفيين [٥] أن « ما » مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام ، وفي أن الجملة بعده مفسرة له ، ومخبَرٌ بها عنه [٦] ، ويردُّه أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير « إنَّ » وأخواتها ، وردَّه ابن الخباز [٧] في شرح الإيضاح بامتناع « إن ما أينَ زَيدٌ » مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام ، وهذا سهو منه [٨] ؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية [٩] ، اللهم إلا مع « أن » المخفَّفَة من الثقيلة فإنه قد يفسر بالدعاء ، نحو : « أما أن جَزَاك اللّهُ خيرًا » وقراءة بعض السبعة ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [١٠] على أنَّا لا نسلم « أن » اسم أنْ المخففة يتعين كونه ضمير الشأن ؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول والغائبة [١١] في الثاني ، وقد قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّؤْيَآ ﴾ [١٢] إن التقدير : أنك قد صدقت الرؤيا ، وأما ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ﴾ [١٣] ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [١٤] ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [١٥] ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم

---

(١) حيث أدخل هلَّا على الجملة الاسمية على طريق النيابة .

(٢) انظر المقتضب (٤٨/١) فقد صرح بأن وصال فاعل قلما و « ما » زائدة واختاره الفارسي .

(٣) [النساء : ١٧١] . (٤) [الأنفال : ٦] .

(٥) انظر الجني الداني (٣٣٣ ، ٣٣٥) .

(٦) أي خبر عن « ما » فإذا قلت : إنما زيد قائم كان المعنى أن الشخص العظيم هو زيد قائم تفخيمًا .

(٧) أي رد رأي ابن درستويه باسمية « ما » الواقعة مع « إن » وأخواتها ، فما كافة وما بعدها خبر مقدم « أين » والمبتدأ زيد ، فليست « ما » كضمير الشأن .

(٨ ، ٩) هذا سهو من ابن درستويه ؛ لأنه لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية حيث صرح بأنه يُفسر بها وبضدها .

(١٠) [النور : ٩] .

(١١) ضمير المخاطب في قوله : جزاك اللّه خيرًا ، والثانية في الآية ﴿ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ .

(١٢) [الصافات : ١٠٤، ١٠٥] ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ... ﴾ وانظر الكتاب (٣ ، ١٦٣) .

(١٣) [الأنعام : ١٣٤] . (١٤) [الحج : ٦٢] .

(١٥) [النحل : ٩٥] .

بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [1] ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ [2] فـ (ما) في ذلك كله اسم باتفاق [3] ، والحرف عامل ، وأما ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [4] فيمن نَصَبَ الميتة ، فما : كافة ، ومن رفعها – وهو أبو رجاء العطاردي – فما : اسم موصول ، والعائد محذوف ، وكذلك ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ [5] فمن رفع كيد فـ (إن) عاملة و « ما » موصولة والعائد محذوف ، لكنه محتمل للاسمي والحرفي [6] ، أي إن الذي صنعوه ، أو إن صنعهم . ومن نصب – وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم [7] – فـ « ما » كافة ، وجزم النحويون بأن « ما » كافة في ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [8] ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي ، والعلماء خبر ، والعائد مستتر في يخشى .

وأطلقت « ما » على جماعة العقلاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [9] ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [10] وأما قول النابغة :

*** قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هذَا الْحَمَامُ لَنَا [11] ***

فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين في نحو « ليتما زيدًا قائم » فـ « ما » : زائدة غير كافةٍ ، و « هذا » : اسمها ، و « لنا » : الخبر ، قال سيبويه [12] : وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعًا ، اهـ . فعلى هذا يحتمل أن تكون « ما » كافة ، و « هذا » مبتدأ ، ويحتمل أن تكون موصولة و « هذا » خبر لمحذوف ، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ، وهو ضعيف ، لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلة [13] ، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال .

وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أن « ما » الكافة التي مع « إنَّ » نافية ، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر [14] ، قالوا : لأن « إنَّ » للإثبات و « ما » للنفي ، فلا يجوز أن يتوجَّها

---

(١) [المؤمنون : ٥٥] .

(٢) [الأنفال : ٤١] ﴿ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ .

(٣) لأنها موصولة ولها عائد مذكور أو محذوف .

(٤) [البقرة : ١٧٣] .

(٥) [طه : ٦٨] .

(٦) في آية طه ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ فالرفع على أن « ما » اسم موصول والعائد محذوف صنعوه ، وكيد : خبر والنصب على أن « ما » كافة لإنَّ عن العمل ، وكيد مفعول به لصنعوا .

(٧) الربيع بن خيثم قارئ كوفي روى عن ابن مسعود وأبي أيوب ، كما حدث في ورع وتقى وهو أبو يزيد ، ومات في عهد يزيد بن معاوية .

(٨) [فاطر : ٢٨] .

(٩ ، ١٠) [النساء : ٣] ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ ... ﴾ .

(١١) تقدم الحديث عنه .

(١٢) انظر الكتاب (١٣٧/٢) .

(١٣) أي طول الصلة ولا يجوز ذلك إلا مع أيّ فقط .

(١٤) فهم يريدون في إنما زيدٌ قائم ما زيدٌ إلا قائم ، وهذا يفيد الحصر بالإثبات والنفي ، والمعنى واضح عليه ، ولكن =

معًا إلى شيء واحد ؛ لأنه تناقض ، ولا أن يُحْكم بتوجه النفي للمذكور بعدها ؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صَرْفُه لغير المذكور وصَرْفُ الإثبات للمذكور ، فجاء الحصر .

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين [1] بإجماع النحويين ، إذ ليست « إنَّ » للإثبات ، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتًا كان مثل : « إنَّ زيدًا قائم » أو نفيًا مثل : « إنَّ زيدًا ليس بقائم » ومنه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [2] وليست « ما » للنفي ، بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما ، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي [3] في كتاب الشيرازيات ، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها ، ولا قاله نحوي غيره [4] ، وإنما قال الفارسيُّ في الشيرازيات : إن العرب عاملُوا « إنما » معاملة النفي و « إلا » في فصل الضمير كقول الفرزدق :

٥٠٩ – .... وإنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أحسابِهِمْ أنَا أو مِثْلِي [5]

فهذا كقول الآخر :

٥١٠ – قَدْ عَلِمَتْ سَلْمى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلَا أنَا [6]

وقولُ أبي حيان [7] : لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما ، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة واستدلَالُهُ بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾ [8] ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [9] ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [10] وهمٌ ؛ لأن الحصر فيهن في

= هذا الكلامَ لا يرتضيه ابن هشام فيوهنه ويضعفه .

(١) أي بنى حكم البيانيين على أن « إن » للإثبات ، و « ما » للنفي فجاء الحصر وليس كذلك .

(٢) [يونس : ٤٤] .

(٣) قال الدسوقي – يشير بذلك إلى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي – : فإنه حكي ذلك عن الفارسي في كتاب أملاه على الطلبة بشيراز .

(٤) فمن المعلوم أن « إنَّ » تفيد توكيد الكلام على جهة الإثبات أو النفي ، لأن الإثبات لم يوضع له حروف تدل ، كما أن « ما » في إنما ليست للنفي ، وإنما هي كافة لها عن العمل ، فهي زائدة لا للنفي .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل للفرزدق وهو في ديوانه (٧١٢) ، وانظر السيوطي رقم (٤٩٤) ، والبغدادي رقم (٥٠٩) والجنى الداني (٣٩٧) والمحتسب (١٩٥/٢) وابن يعيش (١٩٥/٢ ، ٥٦/٨) والصبان (١١٦/١) وصدره : أنا الزائد الحامي الذمار ... والزائد : المدافع . الزمار . موضع الشرف والشاهد : أن أبا علي قال في الشيرازيات إنهم عاملوا «إنما » معاملة النفي « إلَّا » في فصل الضمير ، وأنشد البيت .

(٦) البيت من السريع لعمرو بن معد يكرب ، وقطَّره : ألقاه على جنبه ، وانظر السيوطي برقم (٤٩٥) ، والبغدادي (٥١٠) وابن يعيش (١٠١/٣ ، ١٠٣) والكتاب (٣٧٩/١) والشاهد فيه : كما تقدم مثله .

(٧) انظر شرح ابن يعيش (١٠/٣ ، ١٠٢ ، ١٠٣) وشرح الشواهد للبغدادي (٢٥٢/٥) وتطاوله على ابن مالك .

(٨) [سبأ : ٤٦] . (٩) [يوسف : ٨٦] .

(١٠) [آل عمران : ١٨٦] .

جانب الظرف لا الفاعل ، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة ، وكذا الباقي .

[ثالثة ما منعت جرًّا وتي بأحرف مع ظروف أثبت
أحدها رب وطالما بدت معها بماض نحو ربما أتت
وقد أتت في جملة اسمية فاردد لمن خالف ذا بقوة]

الثالث : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف .

فالأحرف أحدها : رُبَّ ، وأكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي ، كقوله :

رُبَّمَا أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمَالاتُ (1)

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ حدُّه ، والمستقبل مجهول (2) ، ومن ثم قال الرماني في ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (3) إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند اللّٰه تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية (4) حال ماضية مجازًا مثل : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾ (5) وقيل : التقدير : ربما كان يودُّ ، وتكون « كان » هذه شأنية ، وليس حذف « كان » بدون « إنْ » و « لو » الشرطيتين (6) سهْلًا ، ثم الخبر حينئذٍ وهو « يَوَدُّ » مخرّجٌ على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير « كان » .

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية ، خلافًا للفارسي (7) ، ولهذا قال في قول أبي دؤاد :

* رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيهِمْ (8) *

ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها ، أي رب شيء هو الجامل .

[وبعد كاف من وبا حيث وإذ ومثلها بين وغير ذا نبذ]

الثاني : الكاف ، نحو « كُنْ كما أنْتَ (9) » وقوله :

* كمَا سَيفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ (10) *

---

(1) تقدم الحديث عنه . (2) لا يعلم أمره ، لأنه لم يقع .

(3) [الحجر : ٢] ﴿ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ .

(4) لأنهم لما يروا العذاب يتمنوا الإسلام قطعًا وهذه الحالة في المستقبل ، لكن لتحققها بلا محالة نزلت منزلة الماضي ، لذا عبر بربما ، وعبر بالمضارع استحضارًا لتلك الصورة العجيبة الماضية تنزيلًا وكأنها واقعة الآن .

(5) [الكهف : ٩٩] ﴿ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴾ .

(6) أي بل هو شاذ . (7) فإن الفارسي يمنع دخولها على الجملة الاسمية .

(8) هذا البيت تقدم الحديث عنه .

(9) فكن : فعل أمر ، والفاعل مستتر ، والكاف : حرف جر مكفوف بما الكافة ، وأنت : مبتدأ خبره محذوف ، أي كائن عليه .

(10) هذا عجز بيت من الطويل وتقدم الحديث عنه .

قيل : ومنه ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ ﴾ [(١)] وقيل : « ما » موصولة ، والتقدير كالذي هو آلهة لهم ، وقيل : لا تكف الكاف بما ، وإنَّ « ما » في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية [(٢)] .

الثالث : الباء ، كقوله :

٥١١ – فَلَئِن صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لِبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ [(٣)]

ذكره ابن مالك ، وأن « ما » الكافة أحدثَتْ مع الباءِ معنى التقليل [(٤)] ، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل [(٥)] في نحو : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [(٦)] والظاهر أن الباء والكاف للتعليل ، وأن « ما » معهما مصدرية [(٧)] ، وقد سُلِّم أن كُلًّا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم « ما » كقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ [(٨)] ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [(٩)] وأن التقدير : أعجب لعدم فلاح الكافرين ، ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل .

الرابع : مِنْ ، كقول أبي حَيَّةَ :

٥١٢ – * وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً [(١٠)] *****

قاله ابن الشجري [(١١)] ، والظاهر أن « ما » مصدرية ، وأن المعنى مثله في ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ ﴾ [(١٢)] وقوله :

٥١٣ – * وَضَنَّتْ عَلَينا وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْل [(١٣)] *****

---

(١) [الأعراف : ١٣٧] . (٢) أي لكونهم لهم آلهة .

(٣) البيت لم يعرف قائله في العيني ، وأنشد ثعلب لمطيع بن إياس الكوفي في رثاء يحيى بن زياد الحارثي (٢٧١/١) في أمالي القالي ، ونسب الأبيات لصالح بن عبد القدوس ، في الآلئ (٥٩٩) وقد ذكره السيوطي برقم (٤٩٨) والبغدادي برقم (٥١١) ، على أن « ما » كفت الباء عن العمل . ولا تحير جوابًا : أي لا يرده ولا يرجعه ، والبيت من الخفيف .

(٤) انظر شرح التسهيل (١٧٢/٣) وقد صرح بذلك .

(٥) انظر شرح التسهيل (١٧٣/٣) . (٦) [البقرة : ١٩٨] .

(٧) لأن التقدير في الآية لأجل هدايته .

(٨) [النساء : ١٦٠] . (٩) [القصص : ٨٢] .

(١٠) هذا صدر بيت من الطويل لأبي حية النميري ، وعجزه : على رأسه تلقي اللسان من الفم . وانظر السيوطي (٤٩٩) والبغدادي (٥١٢) ، والكتاب (٤٧٧/١) ، والخزانة (٢٨٢/٤) ، والمقتضب (١٧٤/٤) ، وابن الشجري (٢٤٤/٢) وجيء به على أن « ما » كفت « من » عن الجر ، والكبش : سيد القوم .

(١١) انظر الأمالي (٢٤٢/٢) . (١٢) [الأنبياء : ٣٧] .

(١٣) هذا عجز بيت من الطويل للبعيث وهو خداش بن بشر المجاشعي وهو شاعر أموي فاخر الكلام حر اللفظ ، ساعد الفرزدق على جرير ، وانظر السيوطي (٥٠٠) ، والبغدادي (٥١٣) ، وابن الشجري (٧٢/١) ، والمحتسب (٤٦/٢) والشاهد : على أن فيه مبالغة بكون البخيل مخلوقًا من البخل ، جازمة : قاطعة ، وانظر الخصائص تجاذب المعنى والإعراب ، =

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة .

وأما الظروف فأحدها « بعد » كقوله :

٥١٤ – أعَلَاقَةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أفْنَانُ رَأْسِكَ كالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ (١)

المُخْلِس – بكسر اللام – المختلط رَطبهُ بيابسه .

وقيل : « ما » مصدرية ، وهو الظاهر ؛ لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة ، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت (٢) .

والثاني : « بين » كقوله :

٥١٥ – بَيْنَمَا نَحنُ بالأَرَاكِ مَعًا إذْ أتى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ (٣)

وقيل : « ما » زائدة ، و « بين » مضافة إلى الجملة ، وقيل : زائدة ، و « بين » مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة ، أي بين أوقات نحن بالأراك ، والأقوالُ الثلاثة تجري في « بين » (٤) مع الألف في نحو قوله :

٥١٦ – فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أمْرُنَا إذَا نَحْنُ فيهِمْ سُوقَةٌ ليس نُنْصَفُ (٥)

والثالث والرابع : « حيث ، وإذ » ، ويضمنان (٦) حينئذٍ معنى « إن » الشرطية فيجزما ، فعلين .

= وقال ابن الأنباري : إنه من القلب ، ومعناه : والبخل من الضنين ، وقيل : على حذف مضاف من أهل البخل (٥/٢٦٦) شواهد البغدادي .

(١) البيت من الكامل للمرار الحنظلي وقيل للمرار الفقعسي ، وانظر البغدادي (٥١٤) ، والسيوطي (٥٠١) والخزانة (٤/٤٩٥) والكتاب (١/٦ ، ٢٨٣) والهمع (١/٢١٠) والعلاقة : الحب بفتح العين ، والوليد : الولد الصغير ، أفنان : ذوائب الشعر . والثغام : نبت يخرج خيوطًا طوالًا بيضاء ويشبه به الشيب ، والرأس الشميط : نصفه أبيض ونصفه أسود والشاهد : « ما » كافة لـ « بعد » عن الإضافة ، وهذا قول سيبويه والأكثر على أنها ما المصدرية لإضافتها .

(٢) لأن الذي يقطع التنوين الإضافة .

(٣) البيت لجميل العذري وهو في ديوانه (١٨٨) ، وانظر السيوطي (٥٠٢) والبغدادي (٥١٥) والشاهد : على أنه قيل « ما » كافة زائدة . والأراك : موضع بعرفة من ناحية الشام ، وذكر ابن هشام فيه وفي البيت الآتي ثلاثة أقوال .

(٤) الأقوال الثلاثة هي « ما » مصدرية ؛ وكافة ، أو زائدة .

(٥) البيت من الطويل لحرقة بنت النعمان بن المنذر ، وانظر البغدادي رقم (٥١٦) ، والسيوطي (٥٠٣) وابن الشجري (٢/١٧٥) والهمع (١/٢١١) والدرر (١/١٧٨) والشاهد فيه : كسابقه ، نسوس : ندبر أمرهم . السوقة : خلاف الملك . ليس ننصف : لا نعامل بالإنصاف .

(٦) لأن « حيث » في الأصل ظرف مكان تضاف إلى الجملة ، و « إذ » ظرف زمان يضاف إلى الجملة ، فإذا وقعت بعدهما « ما » كفتهما عن الإضافة ، وضمنا معنى « إن » الشرطية وجزما فعلين .

[وغير كافة أتت نوعين بعوض والغير دون مين
والثاني بعد رافع أو ناصب أو جازم أو خافض كسبب]

وغير الكافة نوعان : عوض ، وغير عوض .

فالعوض في موضعين :

أحدهما : في نحو قولهم : « أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ » والأصل : انطلقتُ لأن كنتَ منطلقًا ، فقدم المفعول له للاختصاص ، وحذف الجار و « كان » للاختصار وجيء بـ (ما) للتعويض ، وأدغمت النون للتقارب ، والعملُ عند الفارسي [١] وابن جني لـ (ما) ، لا لـ (كان) .

والثاني : في نحو قولهم : « افْعَلْ هَذَا إمَّا لاَ [٢] » وأصله : إنْ كُنْتَ لا تفعل غيره وغير العوض .

أ - تقع بعد الرافع كقولك : « شَتَّانَ مَا زَيدٌ [٣] وعَمرٌو » وقول مُهَلْهِل :

٥١٧ - لَو بأبانَين جَاءَ يَخطُبُها رُمِّلَ مَا أنفُ خَاطِبٍ بِدَمِ [٤]

وقد مضى البحث في قوله :

* أنَورًا سَرْعَ مَاذا يَا فَرُوقُ [٥] *

وأن التقدير أنيارًا سَرْعَ هذا .

ب - وبعد الناصب الرافع نحو : « ليتما زيدًا قائم » .

جـ - وبعد الجازم نحو : ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ ﴾ [٦] ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [٧] ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ ﴾ [٨] .

---

(١) فيكون عندهما الاسم والخبر لما لا لكان ، وانظر الجنى الداني (٣٣٣) .

(٢) فحذفت « كان » واسمها وعوِّض عنهما « ما » وأدغمت نون « إنْ » في الميم لتقاربهما ، وحذف المنفي بلا الواقعة بعد « ما » الذي هو خبر « كان » .

(٣) فشتان : اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق ، « وما » زائدة ، وزيدٌ فاعل ، وعمرو معطوف على الفاعل .

(٤) البيت من المنسرح لمهلهل بن ربيعة ، وانظر ابن يعيش (٤٦/١) ، والهمع (١٥٨/٢) ، والدرر (٢٢١/٢) والبغدادي رقم (٥١٧) والسيوطي (٥٠٤) وأبانين : جبلان أبان ومقالع . ورمِّل : لطخ ، والمعنى : لو جاء بقدر الجبلين نقدًا ليخطبها شج وجهه ولطخ أنفه بالدم .

(٥) تقدم الحديث ، و « ما » زائدة لغير تعويض ، وهي غير كافة ، لأن ما بعدها فاعل بما قبلها .

(٦) [الأعراف : ٢٠٠] ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٧) [الإسراء : ١١٠] ﴿ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ .

(٨) [النساء : ٧٨] ﴿ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ و [البقرة : ١٤٨] ﴿ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ﴾ .

وقول الأعشى :

٥١٨ – **مَتَى مَا تُناخي عِنْدَ بَابِ ابنِ هَاشِمٍ ... تُرَاحِي وَتَلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى** (١)

د – **وبعد الخافض** ، حرفًا كان نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (٢) ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ (٣) ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾ (٤) وقوله :

رُبَّـمـا ضَـرْبَـةٍ بِـسَـيْـفٍ صَـقِـيـلٍ ... بَـيـنَ بُـصْـرَى وَطَـعْـنَـةٍ نجلاءِ (٥)

وقوله :

وَنَـنْـصـرُ مَـوْلَانَـا وَنَـعْـلَـمُ أنـه ... كماَ النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجارِمُ (٦)

أو اسمًا ، كقوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ ﴾ (٧) وقول الشاعر :

٥١٩ – **نَامَ الخَلِيُّ وَمَا أحِسُّ رُقَادِي ... وَالْهَـمُ مـحـتَـضِـرٌ لَـدَيَّ وَسَـادِي**

مِنْ غيرِ مَا سقمٍ وَلكن شَفَّني ... هَـمٌ أرَاهُ قَـدْ أصَـابَ فُـؤادي (٨)

* **وَلَا سِيَّمَا يَومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ** (٩) *

أي ولا مثل يوم ، وقوله « بدارة » صفة ليوم ، وخبر « لا » محذوف ، ومن رفع « يوم » فالتقدير : ولا مثل الذي هو يوم ، وحَسَّنَ حذفَ العائد طولُ الصلة بصفة يوم ، ثم إن المشهور أن (ما) مخفوضة ، وخبر « لا » محذوف (١٠) ، وقال الأخفش : « ما » خبر لـ « لا » ، ويلزمه قطع سِيٍّ عن الإضافة من غير عوض (١١) ، قيل : وكون خبر « لا » معرفة ، وجوابه أنه قد يُقَدر « ما » نكرة موصوفة ، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه (١٢) في « لا رَجُلَ قائم » إن

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس من الطويل يمدح الرسول ﷺ والخطاب للناقة ، في ديوانه (١٣٥) ، والسيوطي (٥٠٥) والبغدادي (٥١٨) والشاهد فيه : أن « ما » زائدة . تُناخي : تبرك الناقة . ابن هاشم : الرسول ﷺ . الفواضل : الأيادي الطيبة .

(٢) [آل عمران : ١٥٩] .

(٣) [المؤمنون : ٤٠] ﴿ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ .

(٤) [نوح : ٢٥] ﴿ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا ﴾ .

(٥) تقدم برقم (٢٣٣) .

(٦) تقدم وسيتكرر .

(٧) [القصص : ٢٨] ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ ﴾ .

(٨) البيتان مطلع قصيدة للأسود بن يعفر الجاهلي ، وهما من الكامل وقد أوردهما ابن هشام على أن « ما » زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، وهما في المفضليات (٢١٦) والسيوطي برقم (٥٠٨) ، والبغدادي برقم (٥١٩) الخلي : الخالي من الهموم ، وفي المثل : ويل للشجيِّ من الخلي ، والشجي : الحزين . ما أحس : ما أجد منه أثرًا ، محتضر : حاضر موجود ، الوساد : المخدة ، السقم : المرض . شفني : أجهدني وأنحلني . فؤادي : قلبي .

(٩) تقدم الحديث عنه .

(١٠) أي حاصل أو كائن .

(١١) أي من غير تنوين عوض مع أن الأسماء التي تقطع عن الإضافة لابد من تنوينها .

(١٢) هو أن مرتفع بالمبتدأ بالنظر إلى « ما » قبل دخول « لا » ، وانظر الكتاب (٢ ، ٢٧٤) هارون .

ارتفاع الخبر بما كان مرتفعًا به ، لا بـ (لا) النافية ، وفي الهيتيات للفارسي [١] « إذا قيل : قاموا لا سيما زيد ، فـ (لا) مهملة ، و « سي » حال ، أي « أقاموا غير مماثلين لزيد في القيام » ويردُّه صحة دخول الواو [٢] ، وهي لا تدخل على الحال المفردة ، وعدم تكرار « لا » ، وذلك واجب مع الحال المفردة ، وأما مَنْ نصبه فهو تمييز [٣] ، ثم قيل : « ما » نكرة تامة مخفوضة بالإضافة ، فكأنه قيل : ولا مثل شيء ، ثم جيء بالتمييز [٤] ، وقال الفارسي : « ما » حرف كافٌّ لسيَّ عن الإضافة ، فأشبهت الإضافة في « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زبدًا [٥] » وإذا قلت : لا سيما زيد ، جاز جرُّ « زيد » ورفعه ، وامتنع نصبه .

هـ – **وزيدت قبل الخافض** ، كما في قول بعضهم : « مَا خَلَا زَيدٍ ، ومَا عَدَا عَمْرٍو » بالخفض ، وهو نادر .

[بعد أداة الشرط زيدت مطلقًا فافهم لما قد أثبتوا وحققا]

و – **وتزاد بعد أداة الشرط** ، جازمَةً كانت نحو : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [٦] ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [٧] أو غير جازمة نحو : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ ﴾ [٨] .

ذ – **وبين المتبوع وتابعه** ، في نحو : ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً ﴾ [٩] قال الزجاج : « ما » حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ، اهـ . ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود و « بعوضة » بدل ، وقيل : « ما » اسم نكرة صفة لـ « مثلًا » أو بدل منه ، و « بعوضة » عطف بيان على « ما » ، وقرأ رؤبة برفع بعوضة ، والأكثرون على أن « ما » موصولة ، أي الذي هو بعوضة ، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم [١٠] طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين [١١] ، واختار الزمخشري كون « ما » [١٢] استفهامية مبتدأ ، و « بعوضة »

---

(١) هو كتاب نحوي في هيت وأحكامها النحوية للفارسي بلدة على الفرات بالعراق .

(٢) مما يدل على فساد أن « سيّ » حال أنها قد دخلت عليها الواو ، ولم تكرر « لا » معها فدل على أن سيّ اسم « لا » وهي عاملة ، وكان الواجب أن يقال : لاسيما زيد ولا عمرو ، ولما لم يقل ذلك دل على أن « لا » غير مهملة بل عاملة وسيّ اسمها .

(٣) أي يومًا في البيت .

(٤) تشبيه سيّ بمثل في المثل الآتي ، والتمييز يوضح النكرة والإبهام في « ما » .

(٥) فكما أن إضافة مثل للضمير كفته عن إضافته لزبد ، كذلك « ما » كفت « سيّ » عن إضافته ليوم لشبهها بمثل .

(٦) [الأنفال : ٥٨] ﴿ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ... ﴾ .

(٧) [النساء : ٧٨] .

(٨) [فصلت : ٢٠] ﴿ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٩) [البقرة : ٢٦] ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ وانظر البحر المحيط (١٢٢/١ ، ١٢٣) .

(١٠ ، ١١) ذلك جائز عن الكوفيين ، وغير مقبول عند البصريين إلا بطول الصلة في غير أيّ .

(١٢) انظر الكشاف (٥٥/١ ، ٥٦) .

خبرها، والمعنى : أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة .

ح – وزادها الأعشى مرتين في قوله :

٥٢٠ – إمَّا تَرَيْنَا حُفاةً لَا نِعَالَ لَنَا   إنَّا كَذَلِكَ ما نَحْفَى وَنَنْتَعِل [١]

وأمية بن أبي الصَّلت ثلاث مرات في قوله :

٥٢١ – سَلَعٌ مَا ، ومثْلُه عُشَرٌ ما   عَائِلٌ مَا وعَالَتِ البَيقورَا [٢]

وهذا البيت قال عيسى بن عمر [٣] : لا أدري ما معناه ، ولا رأيت أحدًا يعرفه ، وقال غيره : كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سَنَةِ الجَدْب عقدُوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَع « بفتحتين » والعُشَر « بضمة ففتحة » ، وهما ضربان من الشجر ، ثم أوقدوا فيها النار وصعدُوا بها الجبالَ ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال :

٥٢٢ – أجَاعِلٌ أنْتَ بَيْقُورًا مُسَلَّعَةً   ذَرِيعَةً لَكَ بَيـنَ اللهِ وَالْـمَطَرِ [٤]

ومعنى « عالت البيقورا » أن السنة أثْقَلَتِ البقر بما حَمَّلَتْهَا من السَّلَع والعشَر .

[وأول أتـى بمـوضـعـين   إن قـدم المعـمـول دون مـين

وحذف الجر وكان الاختصار   وما إلى التعويض قل بها يصار]

وهذا فصل عقدته للتدريب في ما :

قوله تعالى : ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنْـهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾ [٥] تحتمل « ما » الأولى : النافية أي لم يُغْنِ ، والاستفهامية فتكون مفعولًا مطلقًا ، والتقدير : أيَّ إغناء أغنى عنه ماله ، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر [٦] حينئذٍ ، إذ تقديره أيُّ إغْنَاءٍ أغْنَاهُ عنه ماله ، وهو نظير « زيد

---

(١) البيت من البسيط للأعشى وهو في ديوانه (٥٩) ، وانظر السيوطي رقم (٥١٠) والبغدادي (٥٢٠) ، وابن الشجري (٢٤٦/٢) والخزانة (٥٤٥/٤) والشاهد فيه : أن « ما » زيدت فيه في موضعين « إمَّا » ، وما نحفى ، وترينا خطاب لامرأة ، ولا نعال لنا : جملة صفة لحفاة .

(٢) البيت من الخفيف لأمية بن أبي الصلت الشاعر الحكيم الجاهلي الذي ذكر الآخرة ، ونبذ الخمر ، وعبادة الأصنام ، والبيقور : اسم جمع بمعنى البقر . وانظر السيوطي (٥١١) ، والبغدادي (٥٢١) وابن الشجري (٢٤٦/٢) والصحاح (١٧٧٨/٥) والحماسة البصرية (٣٩٥/٢) والشاهد فيه : أنه زيدت فيه « ما » ثلاث مرات في ثلاثة مواضع .

(٣) انظر شرح شواهد المغني للبغدادي (٢٨٣/٥) وما بعدها .

(٤) البيت من البسيط للوراق الطائي ، وجاء ابن هشام لينكر ما تقدم من أفعال العرب ، قال الصاغاني في العباب : والتسليع عادة جاهلية يعلقون السلع والعشر ويشعلون النيران فيها يستمطرون بها ، وهي عادة قبيحة .

(٥) [المسد : ٢] .

(٦) وجه الضعف أن حذف العائد في الخبر قليل بخلاف حذفه في الصلة والصفة .

ضَرَبْتُ » إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق ، وفي المثال مفعول به ، وأما « ما » الثانية فموصول اسمي أو حرفي ، أي والذي كسبه ، أو وكَسْبه ، وقد يضعف الاسمي بأنه إذا قُدِّر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال (١) ، ويجاب بأنه يجوز أن يراد بها البلد ؛ ففي الحديث « أحقُّ ما أكَلَ الرَّجُل مِنْ كَسْبِهِ وَإنَّ وَلَدَهُ مِن كَسْبِهِ (٢) » والآية حينئذٍ نظيرُ ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم ﴾ (٣) وأما ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ﴾ (٤) ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴾ (٥) فـ (ما) فيهما محتملة للاستفهامية والنافية ، ويرجحها تعيينها في ﴿ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ ﴾ (٦) والأرجح في ﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾ (٧) أنها موصولة عَطْفٌ على السحر ، وقيل : نافية ، فالوقف على السحر ، والأرجح في ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ ﴾ (٨) أنها النافية بدليل ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ﴾ (٩) وتحتمل الموصولية والأظهرُ في ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (١٠) المصدرية ، وقيل : موصولة ، قال ابن الشجري (١١) : ففيه خمسة حذوف ، والأصل بما تؤمر بالصدع به ، فحذفت الباء فصار بالصَّدْعِهِ فحذفت « أل » لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصَدْعِه ، ثم حذف المضاف كما في ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (١٢) فصار به ، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب :

٥٢٣ - * أمرتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ (١٣) *

فصار تؤمره ، ثم حذفت الهاء كما حذفت في ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (١٤) وهذا تقرير ابن جني .

---

(١) لأنه يصير المعنى : ما أغنى عنه ماله ما أغنى عنه ماله ، لأن الذي كسبه هو المال .

(٢) الحديث الشريف في مسند الإمام أحمد (٦/٣١) والنسائي « البيوع » .

(٣) [آل عمران : ١٠] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ... ﴾ .

(٤) [الليل : ١١] . (٥) [الحاقة : ٢٨] .

(٦) [الأحقاف : ٢٦] ﴿ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ ﴾ .

(٧) [البقرة : ١٠٢] ﴿ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ﴾ .

(٨) [يس : ٦] . (٩) [سبأ : ٤٤] .

(١٠) [الحجر : ٩٤] .

(١١) انظر الأمالي الشجرية فصل إعراب آيات من القرآن .

(١٢) [يوسف : ٨٢] ﴿ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ .

(١٣) هذا صدر بيت من البسيط لعمرو بن معد يكرب أو العباس بن مرداس ، وقيل لزرعة بن السائب أو لخناث بن ندبة ، وانظر الكتاب (١/٣٧) فقد نسب أيضًا لأعشى طرود ، وانظر السيوطي رقم (٤١٢) ، والبغدادي (٥٢٣) ، والخزانة (١/١٦٤) والكامل (٣٢) ، والأصل : أمرتك بالخير ، فحذفت الباء فانتصب ، وسيتكرر .

(١٤) [الفرقان : ٤١] .

وأما ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [١] فـ (ما) شرطية ، ولهذا جزمت ، ومحلها النصب بننسخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ [٢] فالتقدير : أي شيء ننسخ ، لا أي آية ننسخ ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ وإما على أنها مفعول مطلق ؛ فالتقدير : أي نسخ ننسخ [٣] ، فـ « آية » مفعول « ننسخ » ، و « من » زائدة ، وردَّ هذا [٤] أبو البقاء بأن « ما » المصدرية لا تعمل ، وهذا سهو منه ، فإنه نفسه نَقَلَ عن صاحب هذا الوجه أن « ما » مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق ، ولم ينقل عنه أنها مصدرية [٥] .

وأما قوله تعالى : ﴿ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ [٦] فما محتملة للموصوفة أي شيئًا لم نمكنه لكم ، فحذف العائد ، وللمصدرية الظرفية [٧] ، أي أن مدة تمكنهم أطول ، وانتصابها في الأول على المصدر ، وقيل : على المفعول به على تضمين مكنا معنى أعطينا ، وفيه تكلف [٨] .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٩] فما محتملة لثلاثة أوجه :

أحدها : الزيادة ، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [١٠] فتكون حرفًا باتفاقٍ ، وقليلًا في معنى النفي مثلها في قوله :

* قَلِيلٌ بِها الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا [١١] *

وإما لإفادة التقليل مثلها في « أَكَلْتُ [١٢] أكْلًا ما » وعلى هذا فيكون تقليلًا بعد تقليل ، ويكون التقليل على معناه ، ويزعم قوم أن « ما » هذه اسمٌ كما قدمناه في ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [١٣] .

---

(١) [البقرة : ١٠٦] .

(٢) [الإسراء : ١١٠] ﴿ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ فأيًّا مفعول به تقدم ، مثل « ما » في ﴿ مَا نَنسَخْ ﴾ .

(٣) والمعنى على أي نسخ ننسخ آية . فمن زائدة في الإثبات ، ونسخ مفعول مطلق مؤكد .

(٤ ، ٥) وقد رد الشمني على ابن هشام بأن الذي قاله أبو البقاء في إعرابه أن « ما » مصدرية ، وآية مفعول به وليس فيه رد لهذا القول ، ولا نقل عن صاحبه أن « ما » هنا مصدر بل فيه إنها مصدرية ، فلعله رآه في غير هذا الموضع ، وانظر إملاء ما منَّ به الرحمن (١/٥٦ ، ٥٧) تجد كلامه قويًّا فلا اعتراض عليه .

(٦) [الأنعام : ٦] .

(٧) أي تحتمل أن تكون « ما » مصدرية ظرفية .

(٨) لأنه خالف الأصل مرتين بحذف العائد ، والتضمين .

(٩) [البقرة : ٨٨] .

(١٠) [آل عمران : ١٥٩] وقد تقدمت .

(١١) هذا عجز بيت من الطويل وتقدم الحديث عنه برقم (١١٢) ، و « قليل » هنا بمعنى النفي بدليل الاستثناء بالرفع .

(١٢) « فما » هنا تفيد التقليل ، وقال المرادي : إنها تكون منبهة على وصف لائق للتعظيم أو التحقير أو التنويع مثل ضربته ضربًا ما ، انظر الجنى الداني (٣٣٤) .

(١٣) [البقرة : ٢٦] .

والوجه الثاني : النفي ، وقليلًا : نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، أي إيمانًا قليلًا أو زمنًا قليلًا ، أجاز ذلك بعضهم ، ويرده أمران :

أحدهما : أن « ما » النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويسهل ذلك شيئًا ما على تقدير قليلًا نعتًا للظرف ؛ لأنهم يتَّسعون في الظروف ، وقد قال :

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا (١) *

والثاني : أنهم لا يجمعون بين مَجازَين (٢) ، ولهذا لم يُجيزوا « دَخَلْتُ الأمْرَ » لئلا يجمعوا بين حذف « في » وتعليق الدخول باسم المعنى ، بخلاف « دخلت في الأمر (٣) » و « دخلت الدار » واستقبحوا « سِيرَ عليه طوِيلٌ (٤) » لئلا يجمعوا بين جَعْل الحدث أو الزمان مسيرًا وبين حذف الموصوف ، بخلاف « سِيرَ عليه طوِيلًا (٥) » و « سير عليه سَيْرٌ طويل ، أو زمن طويل » .

والثالث : أن تكون مصدرية ، وهي وصلتها فاعل بقليلًا ، وقليلًا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى ، أي لعنهم اللّٰه (٦) ، فأخروا قليلًا إيمانهم ، أجازه ابن الحاجب ، ورجح معناه على غيره (٧) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ (٨) ما إما زائدة ، فـ (من) متعلقة بـ « فرطتم » ، وإما مصدرية ، فقيل : موضعها هي وصلتِهَا رفع بالابتداء ، وخبره (من قبل) ، ورُدَّ بأن الغايات لا تقع أخبارًا ولا صلاتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالًا ، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين (٩) ، ويشكل عليهم ﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن

---

(١) تقدم الحديث عنه ، وقد ذكر البيت هنا للدلالة على أن « ما » النافية ، وإن كان لها الصدر ، قد تعمل ما بعدها فيما قبلها في الظروف والجار والمجرور ، لأنهم يتوسعون فيه ، ويكفيه رائحة الفعل في العمل ، وعن فضلك : متعلق باستغنينا .

(٢) وهما إخراج ما النافية عن الصدارة ، وأنهم حذفوا الموصوف ، والمراد بالمجاز خلاف الأصل لا المجاز البياني ، فيجوز تعدده نحو أحيا الأرض شباب الزمان .

(٣) لأن فيه مجازًا واحدًا ، وهو تعليق الدخول باسم المعنى ، وفي « دخلت الدار » مجاز حذف فلم يجتمع مجازان .

(٤) فقد حذفوا الموصوف وهو زمان الذي هو نائب الفاعل ، وجعل الزمان مسيرًا باعتبار نيابته عن الفاعل فيستلزم الإخبار عنه باسم المفعول فكان قبيحًا .

(٥) لأن فيه مجازًا واحدًا وهو حذف الموصول في « سير عليه طويلًا » والثاني : جعل الحدث أو الزمان سيرًا في « سير عليه سير طويل أو زمن طويل » .

(٦) لأنهم إذا لعنوا وأبعدوا عن رحمة اللّٰه صاروا مؤخرين .

(٧) لأن المعنى عليه ظاهر وأليق .

(٨) [يوسف : ٨٠] .

(٩) يرى سيبويه وجماعة من الحققين أن الغايات وهي الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية على الضم لحذف المضاف إليه كقبلُ وبعدُ والجهات الست لا تقع أخبارًا ونحوها ؛ لأنها تصير غاية وطرفًا للكلام بعد حذف المضاف إليه ، وانظر الكتاب (١٩٩/٢) .

قَبْلُ ﴾ (١) وقيل : نصب عطفًا على أنَّ وصلتها ، أي ألم تعلموا أخذ أبيكم المَوْثق وتفريطكم ، ويلزم على هذا الإعراب الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع ، فإن قيل : قد جاء ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ (٢) ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ (٣) قلنا : ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك ، بل المعطوف شيئان على شيئين .

[والثاني كافعل ذا وإما لا أتى وأصله إن كنت لا أبا فتى]

وقوله تعالى : ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ (٤) (ما) ظرفية ، وقيل : بدل من النساء ، وهو بعيد ، وتقول : « اصْنَعْ ما صَنَعْتُ (٥) » فـ « ما » موصولة أو شرطية ، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب ، فإن قلت : « اصْنَعْ ما تَصْنَعُ » امتنعت الشرطية ؛ لأن شرْطَ حذف الجواب مضيُّ فعل (٦) الشرط .

وتقول : « ما أَحْسَنَ ما كَانَ زَيْدٌ » فـ (ما) الثانية مصدرية ، و « كان زيد » صلتها ، والجملة مفعول ، ويجوز عند مَنْ جوَّز إطلاق ما على آحاد مَنْ يعلم أن تقدرها بمعنى الذي ، وتقدر كان ناقصة رافعةً لضميرها وتنصب زيدًا على الخبرية ، ويجوز على قوله أيضًا أن تكون بمعنى الذي مع رفع زيد ، على أن يكون الخبر ضمير ما ، ثم حذف ، والمعنى ما أحسن الذي كانه زيد ، إلا أن حذف خبر كان ضعيف (٧) .

ومما يسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن : أي ثانٍ في وقوفِه إحدى قوائمه :

٥٢٤ – أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزَالُ كأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرا (٨)

فيقال : كان الظاهر رفع كسيرًا خبرًا لكأنَّ .

والجواب : أنه خبر ليزال ، ومعناه كاسر : أي ثان ، كرحيم وقدير ، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل ، و « ما » مصدرية ، وهي وصلتها خبر كأنَّ ، أي أَلِفَ القيام على الثلاث فلا

---

(١) [الروم : ٤٢] . (٢) [يس : ٩] .
(٣) [البقرة : ٢٠١] . (٤) [البقرة : ٢٣٦] .
(٥) « ما » موصولة بمعنى الذي أي الذي صنعته ، أو شرطية حذف جوابها ، وتقدم الدليل عليه .
(٦) لأن فعل الشرط مضارع « تصنع » ويشترط في حذف الجواب معنى الشرط كالمثال السابق .
(٧) لعدم وجود دليل يدل عليه ، والمقصود حذف الاسم بعد « إن » أو « لو » كما تقدم .
(٨) البيت من الكامل ، ولم يعرف قائله ، وانظر السيوطي (٥١٤) ، والبغدادي (٥٢٤) ، والكشاف (٧٠/٤) وابن الشجري (٧١/١ ، ٧٢) وقد جيء به على أن قوله « كسيرا » خبر « يزال » ، وهذا اختيار ابن الشجري .

يزال ثانيًا إحدى قوائمه حتى كأنَّهُ مخلوقٌ من قيامه على الثلاث [١] ، وقيل : (ما) بمعنى الذي وضمير يقوم عائد إليها ، وكسيرًا حال من الضمير ، وهو بمعنى مكسور [٢] ، وكأنَّ ومعمولاها خبر يزال ، أي : كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث ، والمعنى الأول أولَى [٣] .

[ومن على خمسة عشر وجها بدأ لغاية لذا قد تنهى]

(مِنْ) تأتي على خمسة عشر وجهًا :

أحدها : ابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر [٤] معانيها راجعة إليه ، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان ، نحو : ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [٥] ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ ﴾ [٦] قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درُسْتُوَيه [٧] : وفي الزمان أيضًا ، بدليل ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [٨] وفي الحديث « فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إلى الْجُمُعَةِ [٩] » وقال النابغة :

٥٢٥ – **تُخُيِّرْن مِن أزمانِ يومِ حَليمَةٍ إلى اليَومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ** [١٠]

وقيل : التقدير من مضيِّ أزمان يوم حليمة ، ومن تأسيس أول يوم ، وردَّه السهيلي [١١] بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان .

[بعضا بيانا علة وبدلا ومثل عن وبا وفي عند جلا]

الثاني : التبعيض ، نحو : ﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [١٢] وعلامتها إمكان سد « بعض »

---

(١) والصفون مصدر صفن إذا ثنى في وقوفه إحدى قوائمه ، فوقف على سنبكها فهو يقف على ثلاث كأنه مخلوق عليها ، فهي معقلات قيامًا على ثلاث .

(٢) فهو فعيل بمعنى مفعول كقتيل ومقتول .

(٣) وهو كسير بمعنى كاسر ، لأن القصد مدح الفرس بالصفون فلا يناسب الالتفات تشبيهه بالمكسور .

(٤) المراد بالغاية . ذي الغاية أو المسافة بتمامها مجازًا لعلاقة الجزئية ، حتى قال جماعة : جميع معانيها راجعة إلى ابتداء الغاية .

(٥) [الإسراء : ١] ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾ .

(٦) [النمل : ٢٩ ، ٣٠] ﴿ قَالَتْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَـٰبٌ كَرِيمٌ ۝ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ .

(٧) انظر الجنى الداني (٣٠٨ ، ٣٠٩) .

(٨) [التوبة : ١٠٨] ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ ... ﴾ .

(٩) الحديث موجود في البخاري وغيره باب الاستسقاء .

(١٠) البيت من الطويل للنابغة الذبياني ، ويوم حليمة : يوم مشهور من أيام حرب العرب ، وحليمة بنت الحرب بن أبي شمر الغاني ، وهو في ديوانه (١٥٠) ، وانظر السيوطي (٥١٥) ، والبغدادي (٥٢٥) ، وابن يعيش (١٢٨/٥) والعيني (٢٧٠/٣) والصبان (٢١١/٢) ، وجيء به على أن « مِنْ » ابتدائية في الزمن .

(١١) وهذا مذهب سيبويه (٣٠٧/٢) .

(١٢) [البقرة : ٢٥٢] ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ... ﴾ .

مسدها كقراءة ابن مسعود (حَتَّىٰ تُنفِقُوا بعض تُحِبُّونَ [١]) .

الثالث : بيان الجنس ، وكثيرًا ما تقع بعد « ما » و « مهما » ، وهما بها أولى ؛ لإفراط إبهامهما نحو : ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [٢] ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [٣] ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [٤] وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال ، ومن وقوعها بعد غيرهما ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾ [٥] الشاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائدة ، ونحو : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [٦] وأنكر مجيء « من » لبيان الجنس قومٌ ، وقالوا : هي في ﴿ مِن ذَهَبٍ ﴾ و ﴿ مِّن سُندُسٍ ﴾ للتبعيض ، وفي ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ للابتداء ، والمعنى : فاجتنبوا من الأوثان الرجْسَ وهو عبادتها ، وهذا تكلف [٧] . وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسَّك بقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً [٨] ﴾ في الطعن على بعض الصحابة ، والحق أن من فيها للتبيين [٩] لا للتبعيض ، أي الذين آمنوا هم هؤلاء ، ومثله ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [١٠] ، وكلهم محسن ومُتَّقٍ ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [١١] فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار .

الرابع : التعليل ، نحو ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ [١٢] وقوله :

٥٢٦ - * وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي [١٣] *

---

(١) [آل عمران : ٩٢] ﴿ لَن تَنَالُوا ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ ... ﴾ .

(٢) [فاطر : ٢] . (٣) [البقرة : ١٠٦] وقد تقدمت .

(٤) [الأعراف : ١٣٢] ﴿ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٥) [الكهف : ٣١] . (٦) [الحج : ٣٠] .

(٧) إن التكلف ظهر من جعل الاجتناب خاصًا بعبادتها فقط ، والمراد الاجتناب لها مطلقًا ففسر المعاني بهذه الصورة تكلف مصيب .

(٨) [الفتح : ٢٩] ﴿ وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ وكتاب المصاحف لابن الأنباري ألفه للرد على من خالف مصحف عثمان ﷺ من الزنادقة .

(٩) فهي تبيين وتوضيح للذين آمنوا لا بعضهم كما ادعى بعض الزنادقة للطعن على أصحاب رسول ﷺ وهم النجوم الأعلام .

(١٠) [آل عمران : ١٧٢] . (١١) [المائدة : ٧٤] .

(١٢) [نوح : ٢٥] .

(١٣) البيت عجزه : و« خبرته عن بني الأسود» ، وهو من المتقارب ، وقائله امرؤ القيس بن عانس الصحابي ، وقيل : لعمرو بن معد يكرب ، وانظر السيوطي رقم (٥١٦) ، والبغدادي برقم (٥٢٦) ، وديوان امرئ القيس (٧٦ ، ٣٤٢) والعيني (١٣١/٢) والاشتقاق (٣٧٠) ، وجيء به على أن « من» للتعليل .

وقول الفرزدق في علي بن الحسين :

٥٢٧ - * يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ [١] *

الخامس : البدل ، نحو : ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [٢] و ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ [٣] لأن الملائكة لا تكون من الإنس ﴿ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ [٤] أي بدل طاعة اللّه ، أو بدل رحمة اللّه « وَلَا يَنْفَع ذَا الجِدِّ مِنْكَ الجدُّ » أي : لا ينفع [٥] ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك ، أي : بدل طاعتك أو بدل حظك ، أي بدل حظه منك ، وقيل : ضمن ينفع معنى يمنع ، ومتى عُلِّقت (مِنْ) بالجد انعكس المعنى ، وأما ﴿ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ ﴾ [٦] فليس من هذا خلافًا لبعضهم ، بل « مِن » للبيان أو للابتداء ، والمعنى فليس في شيء من ولاية اللّه ، وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة :

٥٢٨ - * وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقولِ الْفُسْتُقا [٧] *

المراد : بدل البقول ، وقال غيره : توهم الشاعر أن الفستق من البقول ، وقال الجوهري : الرواية « النقول » بالنون ، و « من » عليهما للتبعيض [٨] ، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل البقول إلا الفستق ، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول ، لأنها بَدَوِيَّة ، وقال الآخر يصف عَاملي الزكاة بالجَوْرِ :

٥٢٩ - أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلأَمِير أفيلَا [٩]

---

(١) البيت من البسيط للفرزدق وهو في ديوانه (٨٤٨) ، وقد مدح زين العابدين علي بن الحسين بن أبي طالب ، والبيت في السيوطي رقم (٥١٧) ، والبغدادي رقم (٥٢٧) ، وابن يعيش (٥٣/٢) والأشموني (٦٦/٢) والعيني (٥١٣/٣) والحيوان (١٣٣/٣) والشاهد فيه : « من » جاءت للتعليل .

(٢) [التوبة : ٣٨] .

(٣) [الزخرف : ٦٠] ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم ... ﴾ .

(٤) [آل عمران : ١٠] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ ... ﴾ .

(٥) هذا الحديث في صحيح البخاري كتاب الأذان وكتاب الاعتصام ، وله تتمّة ستأتي بعد ذلك .

(٦) [آل عمران : ٢٨] ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ ... ﴾ .

(٧) هذا البيت من الرجز وصدره : « جارية لم تأكل المرققا » ، لأبي نخيلة ، وانظر السيوطي (٥١٨) ، والبغدادي (٥٢٨) ، والعيني (٣٧٦/٣) ، والجمهرة (٥٠٤/٣) ، والمخصص (١٣٩/١١) ، وجيء به على أن « من » للبدل على معنى أنها لا تأكل إلا البقول لأنها بدوية .

(٨) وقيل « من » في البيت للتبعيض على معنى أنها تأكل البُقول إلا الفستق .

(٩) البيت من الكامل للراعي النميري في ديوانه (١٤٢) ، وانظر البغدادي (٥٢٩) ، والسيوطي (٥١٩) ، وابن الشجري (٦١/٢) وابن يعيش (٤٤/٦) ، والأشموني (٢١٢/٢) ، وجيء به على أن « من » للبدل ، والمخاض : التي ضربها الفحل ، والفصيل : ابنها ، وهو الأفِيل ، وغلبّة : مصدر غلب ، والآفال أيضًا : صغار الغنم .

أي بَدَلَ الفصيل ، والأفيل : الصغير ؛ لأنه يأفِلُ بين الإبل : أي يغيب ، وانتصاب أفيلا على الحكاية ، لأنهم يكتبون « أدى فلان أفيلا » وأنكر قوم مجيء « مِنْ » للبدل ، فقالوا : التقدير في ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ (١) أي بدلًا منها ؛ فالمفيد للبدلية متعلَّقها المحذوف ، وأما « من » فللابتداء ، وكذا الباقي .

السادس : مرادفة « عن » ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ (٢) ﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ (٣) وقيل : هي في هذه الآية للابتداء ، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ ، وكأنَّ هذا القائل يعلق معناها بويل ، مثل : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ (٤) ولا يصح كونه تعليقًا صناعيًا للفَصْل بالخبرِ ، وقيل : هي فيهما للابتداء ، أو هي في الأولى للتعليل ، أي من أجل ذكر الله ، لأنه إذا ذكر قَسَتْ قلوبهم .

وزعم ابن مالك أن « من » في نحو : « زَيدٌ أفضل من عمرو » للمجاوزة (٥) ، وكأنه قيل : جاوز زيد عمرًا في الفَضْلِ ، قال : وهو أولى من قول سيبويه (٦) وغيره إنها لابتداء الارتفاع في نحو : « أفضل منه » وابتداء الانحطاط في نحو : « شَرٌّ منه » إذ لا يقع بعدها « إلى » ، اهـ .

وقد يقال : ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها « عن » (٧) .

السابع : مرادفة الباء ، نحو : ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ﴾ (٨) قاله يونس ، والظاهر أنها للابتداء .

الثامن : مرادفة « في » ، نحو : ﴿ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (٩) و ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ (١٠) والظاهر أنها في الأولى أنها لبيان الجنس مثلها في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ (١١) .

---

(١) [التوبة : ٣٨] .

(٢) [الزمر : ٢٢] ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ .

(٣) [الأنبياء : ٩٧] .

(٤) [ص : ٢٧] .

(٥) أي تدل على المفضل زاد في الفضل وجاوزه فيه .

(٦) انظر الكتاب (٢٢٤/٤ ، ٢٢٥) ومراده ابتداء الارتفاع أو ابتداء الانحطاط فهي تدل على الابتداء فقط ، فهي تنظر نظرًا ناشئًا من طرف .

(٧) يقول ابن هشام : إنها تفيد ابتداء الغاية ، ولا تفيد المجاوزة بمعنى أخذته أخذًا مجاوزًا إليه ومنتهيًا إلى غيره ، ولو صح ذلك لجاز أن يقع مكانها « عن » ولا تصح « عن » هنا فبطل القول بالمجاوزة .

(٨) [الشورى : ٤٥] أي نظرًا ناشئًا من طرف خفي ، فمعناها الابتداء ، وقيل : إنها طرف مرادفة للباء .

(٩) [فاطر : ٤٠] ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ... ﴾ أي أخبروني عن الأصنام التي تعبدونها من دون الله .

(١٠) [الجمعة : ٩] ﴿ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ .

(١١) [البقرة : ١٠٦] .

التاسع : موافقة « عند » ، نحو : ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَادُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ (١) قاله أبو عبيدة ، وقد مضى القول (٢) بأنها في ذلك للبدل .

[وربما على وفصلا غايه نصًّا وتوكيدًا وذا نهايه]

العاشر : مرادفة « ربما » ، وذلك إذا اتصلت « بما » كقوله :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ (٣)

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم (٤) ، وخرّجوا عليه قول سيبويه : واعلم أنهم مما يحذفون كذا ، والظاهر أن « مِنْ » فيهما ابتدائية و « ما » مصدرية ، وأنهم جُعِلُوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (٥) .

الحادي عشر : مرادفة « على » ، نحو : ﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ (٦) وقيل : على التضمين ، أي منعناه منهم بالنصر .

الثاني عشر : الفصل ، وهي الداخلة على ثاني المتضادين ، نحو : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ (٧) ﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ (٨) قاله ابن مالك ، وفيه نظر (٩) ، لأن الفصل مستفاد من العامل ، فإنَّ مَازَ ومَيَّزَ بمعنى فَصَلَ ، والعلم صفة توجب التمييز ، والظاهر أن من في الآيتين للابتداء (١٠) ، أو بمعنى « عن » .

الثالث عشر : الغاية ، قال سيبويه : « وتقول رأيته من ذلك (١١) الموضع » فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلًّا للابتداء والانتهاء ، قال : « وكذا أخذته من زيد » وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة (١٢) ، والظاهر عندي أنها للابتداء ؛ لأن الأخذ ابتدأ من عنده وانتهى

---

(١) [آل عمران : ١٠] .

(٢) أي بمعنى العدل فـ ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَادُهُم ﴾ بدلًا من رضى الله ورحمته .

(٣) البيت من الطويل وتقدم برقم (٥٠٨) ، و « من » فيه بمعنى البدل .

(٤) انظر الجنى الداني (٣١٥) ، والكتاب (٢٢٥/٤) .

(٥) [الأنبياء : ٣٧] .

(٦) [الأنبياء : ٧٧] ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ ... ﴾ .

(٧) [البقرة : ٢٢٠] .

(٨) [آل عمران : ١٧٩] ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ .

(٩) انظر التسهيل (١٤٤) . والفصل مستفاد من الفعل ما زميز والعلم صفة توجب التمييز ، فرجع الأمر إلى التمييز .

(١٠) فالظاهر الواضح أنها ليست للفصل ، و « من » بمعنى الابتداء ، أو بمعنى « عن » . قال الدسوقي : وتحقيق الكلام أنك إذا أردت موضعك فمن للابتداء ، أو موضع الهلال فللانتهاء .

(١١) انظر الكتاب (٢٢٥ ، ٢٤٢/٤) . (١٢) انظر التسهيل (١٤٤) .

إليك [١] .

الرابع عشر : التنصيص على العموم ، وهي الزائدة في نحو : « ما جاءني [٢] مِنْ رَجُل » فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس [٣] ونفي الوَحْدة ؟ ولهذا يصح أن يقال : « بل رجلان » ويمتنع ذلك بعد دخول « من » .

الخامس عشر : توكيد العموم ، وهي الزائدة [٤] في نحو : « ما جاءني من أحد ، أو من دَيَّارٍ » فإن أحدًا وديارًا صيغتا عموم .

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور :

أحدها : تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ « هل » ، نحو : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [٥] ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ [٦] ﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [٧] وتقول : « لاَ يَقُمْ مِنْ أحَدٍ » وزاد الفارسي الشرط [٨] كقوله :

٥٣٠ – وَمَهْمَا تَكنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنَ خَلِيقَةٍ ... وإنْ خَالَهَا تَخفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ [٩]

وسيأتي فصل مهما .

والثاني : تنكير مجرورها .

والثالث : كونه فاعلًا ، أو مفعولًا به ، أو مبتدأ .

تنبيهات : أحدها : قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ [١٠] ولك أن تقدر « كان » تامة ؛ لأن مرفوعها فاعل ،

---

(١) أي أخذته من زيد ، فمن في المثال للابتداء ، لأنه ابتدأ من زيد أخذه .

(٢) وهي الداخلة على المحتمل للعموم فترفع الاحتمال وتفيد العموم .

(٣) لأنك إذا قلت : « ما جاءني رجل » يحتمل أن المعنى ما جاءني أحد من هذا الجنس ، ويحتمل « ما جاءني رجل واحد بل رجلان » ، ودخول « من » يمنع هذا الاحتمال ويدل على النفي على العموم .

(٤) وهي الداخلة على الموضوع للعموم والاستغراق كأحد وديّار الواقعين بعد النفي .

(٥) [الأنعام : ٥٩] ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ .

(٦ ، ٧) [الملك : ١٣] ﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ وقد تقدم النفي في الأولى والاستفهام في الثانية « ما ترى » وكذلك الآية الأخيرة ، أما النهي : لا يقم من أحد . (٨) بأن يتقدمها نحو البيت الآتي .

(٩) البيت من الطويل لزهير من معلقته ، وهو في ديوانه (٣٢) ، والبغدادي برقم (٥٣٠) ، والسيوطي رقم (٥٢١) ، والهمع (٢/٣٥ ، ٥٨) والدرر (٢/٣٥ ، ٧٤) والأشموني (٤/١٠) ، وجيء به على أن « من » زائدة بعد الشرط .

(١٠) [المؤمنون : ٩١] ﴿ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ .

وناقصة ؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعِلِ وأصله المبتدأ .

الثاني : تقييد المفعول بقولنا « به » هي عبارة ابن مالك [١] ، فتخرج بقية المفاعيل ، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بـ« مع » وباللام وبـ « في » ، ولا تجامعهن « من » ، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ، وقد خَرج عليه أبو البقاء ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [٢] .

فقال : « من » زائدة ، وشيء في موضع المصدر ، أي تفريطًا [٣] ، مثل : ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [٤] والمعنى تفريطًا وضرًا ، قال : ولا يكون مفعولًا به ؛ لأن فَرَّطَ إنما يتعدى إليه بـ « في » ، وقد عدي بها إلى الكتاب ، قال : وعلى هذا فلا حجّة [٥] في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكركل شيء صريحًا ، قلت : وكذا لاحجة فيها لوكان شيء مفعولًا به [٦] ، لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [٧] وهو رأي الزمخشري [٨] ، والسياق يقتضيه .

الثالث : القياسُ أنها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن ، ولا ثالث مفعولات أَعْلَمَ ؛ لأنها في الأصل خبر ، وشذت قراءة بعضهم (ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ من دونك من أولياء [٩]) ببناء نتخذ للمفعول ، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة « من » في الحال ، ويظهر لي فساده في المعنى ؛ لأنك إذا قلت : « ما كان لك أن تتخذ زيدًا في حالة كونه خاذلًا لك » فأنت مُثْبِت لخذلانه ، ناه عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية .

الرابع : أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث ؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر ، في نحو : « ما زيد قائمًا » والتمييز في نحو : « ما طاب زيد نفسًا » ، والحال في نحو : « ما جاء أحد راكبًا » وهم لا يجيزون ذلك [١٠] .

---

(١) انظر الجنى الداني (٣٢٠) .

(٢) [الأنعام : ٣٨] ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ .

(٣) انظر إملاء ما من به الرحمن (١/٢٤١) .

(٤) [آل عمران : ١٢٠] ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ ... ﴾ .

(٥) انظر فيها المصدر السابق والصفحة نفسها .

(٦) أي حتى لو قيل « من شيء » مفعول به فلا حجة ؛ لأن الكتاب هو اللوح المحفوظ .

(٧) [الأنعام : ٥٩] .

(٨) انظر الكشاف (٢/٩ ، ١٣) وسياق الآية يقتضيه ؛ لأن قبله ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾ أي : في الآجال والأرزاق ، والمراد به كتابهما وهو اللوح المحفوظ .

(٩) [الفرقان : ١٨] والقراءة لأبي جعفر المدني (نُتخذ) بالبناء للمفعول ، وانظر الكشاف (٣/٩٢) .

(١٠) أكثرهم أهمل شرط زيادتها بأن يكون المجرور فاعلًا أو مفعولًا به أو مبتدأ مع تقدم النفي وشبهه وكون المجرور نكرة ، وعلى ذلك فيلزمهم صحة زيادتها في الخبر والحال ، وهذا لا يجوز .

وأما قول أبي البقاء في : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [١] : أنه يجوز كون (آية) حالًا و « من » زائدة كما جاءت آية حالًا في ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [٢] والمعنى أي شيء ننسخ قليلًا أو كثيرًا ؛ ففيه تخريج التنزيل على شيء إن ثَبَتَ فهو شاذ ، أعني زيادة « من » في الحال ، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالًا ، والتنظير بما لا يناسب [٣] ، فإن (آية) في ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [٤] بمعنى علامة لا واحدة الآي ، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله ، وهو قوله قليلًا أو كثيرًا ، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية .

ولم يشترط الأخفشُ واحدًا [٥] من الشرطين الأولين ، واستدل بنحو : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [٦] ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [٧] ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ [٨] ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [٩] .

ولم يشترط الكوفيون الأول ، واستدلوا بقولهم : « قَدْ كان مِنْ مَطَر [١٠] » ويقول عمر بن أبي ربيعة :

٥٣١ – وَيَنْمِي لها حُبُّهَا عِندنَا فَمَا قَالَ مِن كاشِحٍ لَمْ يَضِرْ [١١]

وخَرَّج الكسائي على زيادتها [١٢] « إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناس عذابًا يوم القيامة المصورون » وابن جني قراءة بعضهم [١٣] ﴿ لَمَّآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ بتشديد « لما » ، وقال : أصله لَمِن ما ، ثم أدغم ، ثم حذفت ميم مِنْ [١٤] .

---

(١) [البقرة : ١٠٦] وانظر في ذلك إملاء ما منَّ به الرحمن (١/٥٦) .

(٢) [الأعراف : ٧٢] .

(٣) أي قد نظر آية في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ فإن في قوله : ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ فإن آية تختلف في المراد في الآيتين .

(٤) [الأعراف : ٧٢] .

(٥ ، ٦) [الأنعام : ٣٤] وانظر إلى تفسير الأخفش (٢/٢٧٤) .

(٧) [الأحقاف : ٣١] ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ ﴾ والآية ليس فيها « من » والأولى التمثيل بما في سورة نوح آية : ٤ .

(٨) [الكهف : ٣١] .

(٩) [البقرة : ٢٧٠] وانظر فيما سبق تفسير الأخفش في (١/١٨٦) .

(١٠) لم يشترطوا الشروط السابقة بدليل قول العرب قد كان من مطر ، أي كان مطر ، ولم يتقدم نفي ولا شبهه ، وإن كانت قد دخلت على نكرة .

(١١) البيت من المتقارب وهو في ديوان عمر (٢٩٨) ، وانظر السيوطي رقم (٥٢٢) ، والبغدادي رقم (٥٣١) ، وجيء به شاهدًا على أن الكوفيين قالوا بزيادة « من » في الواجب كما هنا .

(١٢) رأى زيادة « من » في الإيجاب الكسائي ، وخرج على ذلك الحديث ، وهو في المسند (١/٣٧٥) ، والبخاري بشرح الفتح (١٠/٣٢٢) ، ومسلم (٢١٠٩) .

(١٣) وهي قراءة ابن هرمز ، والآية رقم ٨١ من آل عمران ، تقديره : لمن ما .

(١٤) فأدغم نون « من » في ميم « ما » ، فاجتمعت ثلاث ميمات ، فحذفت ميم « من » وبقيت الثابتة .

وَجوَّز الزمخشري في ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ (١) الآية كونَ المعنى ومِنَ الَّذي كنا منزلين ، فجوز زيادتها مع المعرفة .

وقال الفارسي في ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾ (٢) : ويجوز كون من ومن الأخيرتين زائدتين ؛ فجوز الزيادة في الإيجاب .

وقال المخالفون : التقدير « قد كان هو » (٣) أي كائن من جنس المطر ، و « فما قال هو » أي قائل من جنس الكاشح ، و « إنه من أشد الناس » أي إن الشأن ، و « لقد جاءك هو » أي جاء من الخبر كائنًا من نبأ المرسلين ، أي ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ، ثم حذف الموصوف ، وهذا ضعيف (٤) في العربية ؛ لأن الصفة غير مفردة ؛ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (٥) .

واختلف في « مِن » الداخلة على قبل وبعد ؛ فقال الجمهور : لابتداء الغاية ، ورُدَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان (٦) كما مر ، وأجيب بأنهما غير متأصِّلين في الظرفية وإنما هما في الأصل صفتان (٧) للزمان ، إذ معنى « جئت قبلك » جئت زَمَنًا قبل زمن مجيئك ، فلهذا سهل ذلكَ فيهما، وزعم ابن مالك (٨) أنها زائدة ، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها .

مسألة : ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ (٩) من الأولى للابتداء والثانية للتعليل ، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا ، أو للابتداء . فالغَم بدل (١٠) اشتمال ، وأعيد الخافض وحذف الضمير ، أي من غمٍّ فيها .

مسألة : ﴿ مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا ﴾ (١١) من الأولى للابتداء ، والثانية إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار ، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبَتُ محذوف ، أي مما

---

(١) [يس : ٢٨] فحكم بزيادة « من » مع المعرفة وانظر الكشاف (٣/٢٨٤) فلم أجده فلعله رآه في موطن آخر .

(٢) [النور : ٤٣] أي جبالًا فيها برد ، وانظر شواهد المغني للبغدادي (٥/٣٣٠) .

(٣) الذين قالوا باشتراط زيادة « من » بشروطها المعروفة ردوا ما سبق وأولوه بما لا حجة لهم فيه .

(٤) لأن موصوف الصفة غير المفردة لا يطرد حذفه إلا إذا كان مجرورًا بمن أو في (والصفة هنا غير مفردة كما قدرها المصنف) .

(٥) بأن نحكم بزيادة « من » مع المعرفة ، ونحذف الموصوف مع الصفة غير المفردة ، وهذا ضعيف نبرئ القرآن عنه .

(٦) لأن البصريين يمنعون مجيء « من » لابتداء الغاية في الزمان ويؤولون ما ورد مثل : « من أول يوم » .

(٧) لأنهما في الأصل أي « قبل » و « بعد » صفتين للزمان وللمكان أيضًا فهل فيهما دخول من التي لابتداء الغاية عليهما .

(٨) وقد صرح بذلك في التسهيل (١٤٤) فقال : « ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي أو شبهه وفاقًا للأخفش ، وربما دخلت على حال » .

(٩) [الحج : ٢٢] ﴿ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾ .

(١٠) لأن النار تستلزم الغم .

(١١) [البقرة : ٦١] ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا ﴾ .

تنبته كائنًا من هذا الجنس [1] .

مسالة : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [2] « من » الأولى مثلها في « زيدٌ أفْضَلُ من عمرو » و « من » الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر ، أو بالاستقرار الذي تعلقت به عند ، أي شهادة [3] حاصلة عنده مما أخبر اللّٰه به .

قيل : أو بمعنى « عن » ، على أنها متعلقة بكتم على جَعْل كتمانِهِ عن الأداء [4] الذي أوجَبَه اللّٰه كتمانَهُ عن اللّٰه ، وسيأتي أن « كَتَم » لا يتعدى بمن .

مسالة : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [5] « من » للابتداء ، والظرف صفة لشهوة ، أي شهوة مبتدأة من دونهن ، قيل : أو للمقابلة [6] « ک « خذ » هذًا مِنْ دُونِ هذا » أي اجْعَله عوضًا منه ، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم ، ويردُّه أنه لا يصح التصريح به [7] ولا بالعوض مكانها هنا .

مسالة : ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [8] الآية . فيها « مِنْ » ثلاث مرات ؛ الأولى للتبيين لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون ، والثانية زائدة ، والثالثة لابتداء الغاية .

مسالة : ﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴾ [9] ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ ﴾ [10] الأولى منهما للابتداء ، والثانية للتبيين .

مسالة : ﴿ نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [11] من فيهما

---

(١) من الأولى والثانية لابتداء الغاية ، والمجرور في الثانية بدل بعض بإعادة الجار أو من الثانية لبيان الجنس ﴿ مِنۢ بَقْلِهَا ﴾ في محل نصب حال ، والضمير العائد محذوف ، أي مما تنبته ... إلخ .

(٢) [البقرة : ١٤٠] .

(٣) « من » الأولى للمجاوزة ، والثانية للابتداء ، وكل من« عنده ومن اللّٰه» متعلقة باستقرار مقدر أو من اللّٰه متعلقة بما تعلقت به عند .

(٤) إن كانت « من » بمعنى عن فهي متعلقة بكتم . (٥) [الأعراف : ٨٠] .

(٦) والمعنى أتأتون الرجال شهوة في مقابلة النساء بدلًا عنهم .

(٧) أي لا يصح التصريح بالمقابلة ، ولا بالعوض مكانها وحدها مع بقاء دون ، لأن لفظ دون يمنع التصريح بالمذكور مع أنها لا تكون كذلك إلا إذا صح التصريح به مكانها .

(٨) [البقرة : ١٠٣] (فمن) الأولى لبيان المقصود من الذين كفروا ، ومن خبر : زائدة لأنها دخلت على نكرة ، وتقدمها نفي ، والثالثة : من ربكم : تفيد ابتداء الغاية .

(٩) [الواقعة : ٥٢] .

(١٠) [النمل : ٨٣] « فمن » في الأولى في كل منهما لابتداء الغاية أي أكلًا مبتدأ من شجر ، وحشر مبتدأ من كل آية ، والثانية فيهما للتبيين والتوضيح أي حال كونه زقومًا ، وحال كونها من هذا الجنس الذي يكذب بآيات اللّٰه .

(١١) [القصص : ٣٠] .

للابتداء[١]، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بَدَلَ اشتمال[٢] لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطئ .

[ومن لشرط فهم نفي وصلٍ أو نكرة موصوفة كذا حكوا]

(مَنْ) : على خمسة أوجه[٣] :

١ – **شرطية** ، نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[٤] .

٢ – **استفهامية** ، نحو : ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ؟ ﴾[٥] ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ ؟ ﴾[٦] . وإذَا قِيلَ : «من يفعل هذا إلا زيد ؟ » فهي مَنْ الاستفهامية أشربت معنى النفي ، ومنه ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٧] ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافًا لابن مالك[٨] ، بدليل ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[٩] .

وإذا قيل : «مَنْ ذا لقيتَ ؟ » فمن : مبتدأ وذا : خَبَرٌ موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين[١٠] في زيادة الأسماء كون ذا زائدة ، ومَنْ مفعولًا وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في «مَنْ ذَا لقيت ؟ » أن تكون مَنْ وذا مركبتين كما في قولك : «ماذَا صَنَعْتَ ؟ » ومنع ذلك أبو البقاء[١١] في مواضع من إعرابه وثعلبٌ في أماليه وغَيرُهما ، وخصوا جواز ذلك بماذا ؛ لأن «ما» أكثر إبهامًا ، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد[١٢] ؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأن التركيب خلافُ الأَصْلِ ، وإنما دل عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم : «لما جِئْتَ ؟ » بإثبات الألف[١٣] وموصولة [في] نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[١٤] ونكرة موصوفة ، ولهذا دخلت عليها رُبَّ في قوله :

---

(١) فمن الأولى من شاطئ والثانية : من الشجرة وهما لابتداء الغاية والشاطئ جانب الوادي الأيمن أي ذي اليمن والبركة لموسى لسماعه فيه كلام الله ﷻ.

(٢) والعائد محذوف أي من الشجرة فيه أو من شجرية ، فأل عوض عن الضمير .

(٣) كذا في المخطوطة الثانية والذي في المخطوطة الأولى وفي حاشيتي الدسوقي والأمير على خمسة أوجه : وقد ذكرا : لعله عدَّ الاستفهامية المشربة بالنفي وجهًا مستقلًّا .

(٤) [النساء : ١٢٤] .

(٥) [يس : ٥٢] .

(٦) [طه : ٤٩] .

(٧) [آل عمران : ١٣٥] .

(٨) انظر التسهيل (٣٦) .

(٩) [البقرة : ٢٥٥] .

(١٠) قال الكوفيون بزيادة الأسماء فيجوز أن تكون عندهم «ذا» زائدة ، والبصريون يمنعون زيادة الأسماء .

(١١) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن (١/١٤٩) .

(١٢) حتى يرتفع إبهام «ما» .

(١٣) ثبوت الألف يدل على التركيب ؛ لأن حذف الألف يكون مع ما الاستفهامية التي يحذف ألفها إذا لم تركب .

(١٤) [الحج : ١٨] .

٥٣٢ - رُبَّ مَنْ أنْضَجتُ غَيظًا قَلبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لَمْ يُطَعْ (١)

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ (٢) » وقال حسان ﷺ :

فكَفَى بِنا فضلًا عَلَى مَنْ غَيرُنَا حُبُّ النَّبيِّ محمدٍ إيَّانَا (٣)

ويروى برفع غير ؛ فيحتمل أن مَنْ على حالها ، ويحتمل الموصولية ، وعليهما فالتقدير : على مَنْ هو غيرُنا ، والجملة صفة أو صلة ، وقال الفرزدق :

٥٣٣ - إنِّي وَإيَّاكَ إذ حَلَّتْ بأرْحُلِنَا كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ (٤)

أي كشخص ممطورٍ بواديهِ .

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع (٥) يخص النكرات ، ورُدَّ بهذين البيتين ، فخرجهما على الزيادة ، وذلك شيء لم (٦) يثبت كما سيأتي .

وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ (٧) فجزم جماعة بأنها موصوفة وهو بعيد(٨) ؛ لقلة استعمالها ، وآخرون بأنها موصولة ، وقال الزمخشري (٩) : إن قدرت أل في الناس للعهد فموصولة مثل : ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾ (١٠) أو للجنس فموصوفة مثل ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ (١١) ويحتاج لتأمل (١٢) .

تنبيهان : الأول : تقول : « مَنْ يكرمني أكرمه » فتحتمل من الأوجه الأربعة ، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين ، أو موصولة موصوفة رفعتهما ، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت

(١) البيت من الرمل لسويد بن كاهل وانظر أمالي الشجري (١٦٩/٢) وابن يعيش (١١/٤) والخزانة (٥٤٦/٢ ، ١١٩/٣) والبغدادي (٥٣٢) والشاهد فيه : أن « من » نكره موصوفه بجملة أنضجت .

(٢) معجب نكرة صفة لمن أي بشخص معجب لك .

(٣) البيت من الكامل لحسان وقد تقدم .

(٤) البيت من البسيط للفرزدق وانظر ديوانه (٢٦٣) وسيبويه (٢٦٩/١) والبغدادي (٥٣٣) والسيوطي (٥٢٥) والشاهد فيه: أن « من » نكرة موصوفة بممطور أي شخص ممطور . المحل : الجدب .

(٥) كأن تقع بعد رب أو في محل الحال أو التمييز .

(٦) وكلام الكسائي ضعيف ، وحكمه بزيادة « من » في البيت ، لم يثبت .

(٧) [البقرة : ٨] ﴿ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٨) بعيد هذا التقدير ، لقلة استعمال الموصوفة في الكلام .

(٩) لأنه قد وقع بعد الضمير الذي مرجعه معهود الموصول .

(١٠) [التوبة : ٦١] فهو نظير أن التي للعهد مثل الموصول .

(١١) لأن النكرة قد وقعت بعد أل الجنسية ، والآية من الأحزاب رقم (٢٣) ﴿ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ .

(١٢) لأن تعريف العهد يناسبه الموصول ، لأن تعريفه عهدي إذ يجب في صلة المعرفة له معهودة عند المخاطب ، والجنس شائع في الأفراد فيناسبه الفكرة لشيوعها وخصوصًا وقد ورد النظير .

الثاني ؛ لأنه جواب بغير الفاء ، و « مَنْ » فيهن مبتدأ ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى ، والموصولة والموصوفة الجملة الثانية ، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف ذلك ، وتقول : « مَنْ زَارَنِي زُرْتُهُ [١] » فلا تحسن الاستفهامية ، ويحسن ما عداها .

الثاني : زِيدَ في أقسام مَنْ قسمان آخران : أحدهما أن تأتي نكرة تامة ، وذلك عند أبي علي ، قالَهُ في قوله :

٥٣٤ - * وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعلَان [٢] *

فزعم أن الفاعل مستتر ، ومَنْ تمييز ، وقوله : « هو » مخصوص بالمدح ، فهو مبتدأ خبرُه ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف ، وقال غيره : مَنْ موصول فاعل ، وقوله : « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله [٣] :

٥٣٥ - * وشـعـري شـعـري [٤] *

والظرف متعلق بالمحذوف ، لأن فيه معنى الفعل ، أي ونعم مَنْ هو الثابت في حالتي السر والعلانية .

قلت : ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصًا بالمدح [٥] .

الثاني : التوكيد ، وذلك فيما زعم الكسائي [٦] [من] ، أنها ترِدُ زائدة كـ « ما » ، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد ، وأنشد عليه :

* فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيرِنَا [٧] *

---

(١) لا تحسن الاستفهامية ، لمعنى ما بعدها ، وإن صحت .

(٢) هذا عجز بيت وصدره « فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه » ولم يعرف قائله ، وهو مدح في بشر بن مروان بن الحكم والي العراق لأخيه عبد الملك وتوفى سنة (٧٥هـ) ومزكأ : ملجأ ، والشاهد فيه : أن « من » فيه نكرة تامة عند أبي علي . وقيل تحتمل غير ذلك ، وانظر الخزانة (١١٥/٤) والهمع (٩٢/١) والأشموني (١١٥/١) والبغدادي (٣٣٨/٥) .

(٣) والجملة صلة « من » وتقديره : ونعم من هو في سرٍّ وإعلان « هو » الخبر المحذوف .

(٤) أي شعري الآن هو شعري المعلوم سابقًا بالفصاحة والبلاغة ، ولم يتغير بكبري وهذا رجز لأبي النجم العجلي وهو : أنا أبو النجم وشعري شعري ، وانظر البغدادي (٥٣٥) والخصائص (٣٣٧/٣) والخزانة (٢١١/١) والهمع (٦٠/١ ، ٩٥/٢) والأشموني (١٥٥/١) وشاهده على أن المعنى هو شعري الآن هو شعري المشهور بنفسه لا شيء آخر ، فعدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو اللفظ ، وأما في المعنى فهو مغايرة بقيد الشهرة ، وسيتكرر .

(٥) أي يحتاج إلى لفظ ثالث مسمى بهو أي نعم من هو في سرٍّ وإعلان هو ، هو .

(٦) يرى الكسائي زيادة « من » في بعض المواضع ، وهو يسير في هذا على طريق الكوفيين فهو زعيمهم ، وعليه أنشد من قال .

(٧) تقدم الحديث عنه .

فيمن خفض غيرنا ، وقوله :

٥٣٦ - • يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِـمَنْ حَلَّتْ لَهُ [1] •

فيمن رواه بمن دون ما ، وهو خلاف المشهور ، وقوله :

٥٣٧ - آلُ الزبَيْرِ سَنَامُ الْـمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرَونَ مَنْ عَدَدًا [2]

ولنا أنها في الأوليين نكرة موصوفة ، أي على قوم غيرنا ، ويا شاة : إنسانٍ قَنَص ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، وعددًا : إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو العَدُّ [3] : أي والأثرون قومًا ذوي عدد ، أي قومًا معدودين ، وإما معمولًا ليعد محذوفًا صلة أو صفة لمن ، ومَنْ بدل من الأثرون .

[مهما سمًا وقيل حرف قد جرى أما معانيها ثلاثة ترى]

(مَهْمَا) : اسم [4] ، لعَودِ الضمير إليها في : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾ [5] وقال الزمخشري وغيره : عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملًا [6] على اللفظ وعلى المعنى ، اهـ . والأولى أن يعود ضمير (بها) لآية [7] ، وزعم السهيلي [8] أنها تأتي حرفًا ، بدليل قول زهير :

ومهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى الناس تُعْلَم [9]

قال : فهي هنا حرف بمنزلة إنْ ، بدليل أنها لا محل لها ، وتبعه ابن يسعون [10] ، واستدل بقوله :

٥٣٨ - قَدْ أُوبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِن بَارِقٍ تَشِمِ [11]

---

(١) البيت عجزه : حَرُمَتْ عَلَيَّ وليتها لم تَحْرُم . والبيت من الكامل من معلقة عنترة وهو في ديوانه (١٥٢) والخزانة (٥٤٩/٢) والسيوطي (٥٢٧) والبغدادي (٥٣٦) ، والمعنى أنها حرمت علي باشتباك الحرب بيني وبين قبيلتها ، والشاة كناية عن المرأة أو عن زوجه أبيه والشاهد فيه : أن « من » عند الكسائي زائدة وقيل غير ذلك .

(٢) البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ، وانظر السيوطي (٥٢٨) والبغدادي (٥٣٧) وابن الشجري (٣١٢/٢) والخزانة (٥٤٨/٢) والشاهد كما تقدم ، وهو أن « من » فيه زائدة عند الكسائي .

(٣) عددًا : صفة لمن ، وهو مصدر بمعنى المفعول ، ومن اسم موصوف بمفرد أو عددًا مفعول مطلق ، وعامله محذوف تقديره : يُعد عددًا والجملة صفة لمن أي إنسانًا يعد عددًا ، أو صلة لمن و « من » بدل من « الأثرون » وهذا تخريج ابن هشام .

(٤) لا حرف كما يرى السهيلي ، يعود الضمير عليها ولا يعود الضمير إلا على الأسماء .

(٥) [الأعراف : ١٣٢] ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٦) أي عليهما ضمير أن الأول مذكر « به » باعتبار اللفظ ، والثاني مؤنث « بها » باعتبار المعنى وانظر الكشاف (١٨٠/٢) .

(٧) وذلك لأن الضمير يعود على أغرب مذكور في الكلام .

(٨) انظر الجنى الداني (٦٠٩ ، ٦١٠) . (٩) تقدم الحديث عنه .

(١٠) هو عالم نحوي أندلسي فقيه علم العربية وألف فيها ، وهو يوسف بن يبقى (ت : ٥٤٢هـ) .

(١١) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية ، وهو في ديوان الهذليين (١٩٨/١) وانظر السيوطي (٥٣٠) والبغدادي =

قال : إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر [١] وهو فعل الشرط ، ولا مفعولًا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل إلى غيرهما ، فتعين أنها لا موضع لها .

والجواب أنها في الأول إما خبر تكن ، وخليقة اسمها ، ومن زائدة ، لأن الشرط غير مُوجَب عند أبي علي [٢] ، وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر ، وأنث ضميرها لأنها الخليقة في المعنى ، ومثله : « ما جاءَتْ حَاجَتَكَ [٣] » فيمن نصب حاجتك ، ومن خليقة تفسير للضمير ، كقوله :

٥٣٩ – * لمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ [٤] *

وفي الثاني مفعول تصب ، وأفقًا : ظرف ، ومن بارق : تفسير لمهما أو متعلق بتصب ، فمعناها التبعيض ، والمعنى : أي شيء تصب في أفق من البوارق تَشِم .

وقال بعضهم : مهما ظرف زمان [٥] ، والمعنى أي وقت تصب بارقًا من أفق ، فقلب الكلام ، أو في أفق بارقًا ، فزادَ من ، واستعمل أفقًا ظرفًا ، انتهى ، وسيأتي أن مهما لا تستعمل ظرفًا [٦] .

وهي بسيطة ، لا مركبة [٧] من ومَهْ ومَا الشرطية ، ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعًا للتكرار ، خلافًا لزاعمي [٨] ذلك .

[لغير عاقل من الزمان وضمنت شرطًا لدي البيان]

ولها ثلاثة معان :

أحدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط .

= (٥٣٨) والخزانة (٦٣٥/٣) والمخصص (١١٥/١١) . أوبيت : منعت ، ضاوية : أجهدها العطش . تشم . تنظر مرتقبة لهطول المطر . والبيت وصف لحمر أجهدها العطش ، ولا تقدم على الأنهار خوفًا من الصائد .

(١) لا تكون مهما مبتدأ ، لعدم الرابط من الخبر .

(٢) لأن الشرط يدل على التعليق ، وهو لا يدل على الثبوت ، لأن المعلق عليه غير موجب ، فلذاك ساغ زيادة « من » عند أبي علي لأن الشرط غير موجب .

(٣) فجاء بمعنى صار ، و « حاجتك » خبرها ، واسمها ضمير مستتر عائد على « ما » والجملة خبر ما الاستفهامية وأنث الضمير لمعناها لأن التقدير : أي حاجة صارت حاجتك .

(٤) هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس وهو في ديوانه (١٤٣) وهو من الطويل وصدره « فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها » وانظر البغدادي (٥٣٩) والسيوطي (٥٣١) والخزانة (٣٩٧/٤) وتوضح والمقراة : موضعان بالجزيرة والشاهد قوله : من جنوب بيان وتفسير للضمير المستتر في نسجت .

(٥ ، ٦) إن قول ابن مالك في التسهيل (٢٣٦) : إن مهما ظرف زمان لأنها تدل على وقت وفي الحقيقة فإن مهما اسم ولا تكون ظرفًا .

(٧) أي أصلها هكذا بدون تركيب فهي صيغة مستقلة على وزن فَعْلَى .

(٨) وهم : الخليل في الكتاب (٤٣٣/١) والأخفش والزجاج والبغداديون وانظر في ذلك الجني الداني (٦١٢) .

ومنه الآية (١) ، ولهذا فسرت بقوله تعالى : ﴿ مِن ءَايَةٍ ﴾ (٢) وهي فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال ، فيقدر لها عامل متعدّ كما في « زَيدًا مَرَرْتُ به » متأخرًا عنها ، لأن لها الصدر ، أي مهما تحضرنا تأتنا به .

[والثاني للزمان والشرط بدا وثـالـثٌ تـفـهُّـمٌ وأنـشـدا
مهـمـا إلى الليلة مهـمـا ليه أودى بـنـعـلـي وسـربـالـيـه]

الثاني : الزمان والشرط ؛ فتكون ظرفًا لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك (٣) ، وزعم أن النحويين أهملوه ، وأنشد لحاتم :

٥٤٠ – وَإِنَّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا (٤)

وأبياتًا أخر ، ولا دليل في ذلك (٥) ؛ لجواز كونها للمصدر بمعنى : أيّ إعطاء كثيرًا أو قليلًا وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك (٦) غيرهُ ، وشدد الزمخشري (٧) الإنكار على مَنْ قال بها فقال : هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها مَنْ لا يَدَ له في علم العربية ، فيضعها في غير موضعها ، ويظنها بمعنى متى ، ويقول : « مَهْمَا جئتني أعطيتك » وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربية ، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد (٨) في آيات اللّه ، انتهى . والقول بذلك في الآية ممتنع ، ولو صح (٩) ثبوته في غيرها ، لتفسيرها بـ (من آية) .

الثالث : الاستفهام ، ذكره جماعة منهم ابن مالك (١٠) ، واستدلوا عليه بقوله :

مَهْمَا لِيَ اللَّيلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أودَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ (١١)

(١) وهي ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِن ءَايَةٍ ﴾ فهي عندهم لما لا يعقل غير الزمان .
(٢) والمفسِّر يوافق المفسَّر وآية من جملة ما لا يعقل ، وهي غير زمان .
(٣) انظر التسهيل (٢٣٦) وما بعدها .
(٤) البيت من الطويل لحاتم الطائي وهو في ديوانه (١٠٠) وانظر السيوطي (٥٣٢) والبغدادي (٥٤٠) والهمع (٥٧/٢) والدرر (٧٣/٢) والأشموني (١٢/٤) ، وأمالي القالي (٣٢٠/٢) والشاهد فيه : أن ابن مالك زعم أن « مهما فيه ظرف زمان » .
(٥) لقد رده ابنه وقال : لا أدري في هذه الأبيات حجة ، لأنه يصح تقديرها بظرف وتقديرها بمصدر أي إعطاء قليلًا وكثيرًا تعطي بطنك سؤله . وانظر شرح شواهد المغني للبغدادي (٣٥/٥) .
(٦) هذا زعم ابن مالك أن النحويين أهملوها ، والحقيقة أن النحويين ذكروا أن مهما تكون للزمان وللشرط .
(٧) انظر الجنى الداني (٦١٠) .
(٨) يكذب في آيات اللّه ، لأن قد وضع « مهما » للزمان وفسرها بآية وهذا خطأ في كتاب اللّه ، ولا يصح تفسيرها بذلك .
(٩) قد تفسر بآية في غير ذلك ولكن في هذه الآية ممتنع ، لأنه يترتب على ذلك الكذب على اللّه .
(١٠) انظر التسهيل (٢٣٦) .
(١١) البيت تقدم الحديث عنه ومهما في البيت عند ابن مالك للاستفهام وهي عندهم مبتدأ ، ولي خبره ، وهو استفهام تعجبي ولا حجة له في ذلك لاحتمال أن تكون « مه » بمعنى : اكفف ، « وما » هي الاستفهامية .

فزعموا أن « مهما » مبتدأ ، و « لي » الخبر ، وأعيدت الجملة توكيدًا [١] ، وأودى : بمعنى هلك ، وفعلي : فاعل ، والباء زائدة مثلها في ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ولا دليل في البيت ؛ لاحتمال أن التقدير « مَهْ » اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهامًا بـ (ما) وحدها .

تنبيه : من المشكل قولُ الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

٥٤١ – * وَمَهْمَا تَصِلْهَا أو بَدَأْتَ بَرَاءَةً [٢] *

ونقول فيه : لا يجوز في مهما أن تكون مفعولًا به لتصل لاستيعابه مفعوله [٣] ، ولا مبتدأ لعدم الرابط ، فإن قيل : قَدِّرْ مهما واقعة على براءة ، فيكون ضمير تصلها راجعًا إلى براءة ، وحينئذ فـ « مهما » مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل ، قلنا : اسم الشرط عام ، وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك ، فلا يرجع إلى العام ، وبالوجهِ الذي بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلًا عنها العامل [٤] بالضمير .

وهذه بخلافها في قوله :

* وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أوَاخِرِ سُورَةٍ [٥] *

فإنها هناك واقعة على البسملة التي في أول كل سورة ؛ فهي عامة [٦] فيصحُّ فيها الابتداء أو النصب بفعل يفسره تصل ، أي : وأي بسملة تصل تصلها ، والظرفية [٧] بمعنى : وأي وقت تصل البسملة ، على القول بجواز ظرفيتها .

وأما هنا فيتعين كونُهَا ظرفًا لتصل بتقدير : وأي وقت تصل براءة ، أو مفعولًا به حذف عامله أي ومهما تفعل ، ويكون « تصل » و « بَدَأْتَ » بدل تفصيلٍ من ذلك الفعل [٨] ، وأما

---

(١) وأعاد « أودى إلخ » توكيدًا وتعظيمًا للأمر .

(٢) هذا صدر بيت من الشاطبية ، وهي المسماة بحرز الأماني ألفها الشاطبي في القراءات السبع ، وهو القاسم بن فِيرُّه الرعيني (ت : ٥٩٠هـ) وعجز البيت : لتنزيلها بالسيف لست مبسملًا . وأورده على أنه من المشكل أن مهما فيه لا يجوز أن يكون مفعولًا به لتصل ؛ لاستيفائه مفعوله ، ولا مبتدأ لعدم وجود ضمير رابط .

(٣) وهو « ها » في تصلها .

(٤) لأنه ليس في « تصلها » ضمير الاسم المتقدم ، فلا يصح جعل مهما مبتدأ لعدم الرابط ، ولا مفعولًا لمحذوف يفسره الفعل المذكور لعدم اشتغال الفعل المذكور بضمير الاسم السابق .

(٥) البيت من الشاطبية أيضًا ، وعجزه : فلا تقضين الدهر فيها فتثقلًا .

(٦) فهي في البيت السابق « مهما » واقعة على البسملة التي في أول كل سورة لذلك فهي عامة ، والبسملة أمر كلي صادق بأي بسملة في أول كل سورة .

(٧) كما يجوز أن تكون ظرف أي أي وقت .

(٨) أي بدل تفصيل من مجمل تصل ، بدأت ثم خص الحديث بالبيت الثاني فحكم بأنها ظرف لتصل أو مفعولًا به حذف عامله .

ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مُظْهر قبله محذوفًا ، أي : ومهما تفعل في براءة تصلها أو بدأت بها ، وحذف « بها » [١] ، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بيانًا له : إما على أنه بدل منه ، أو على إضمار أعني [٢] ، ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءة : إما على أنه بدل منه مثل : «رأيته زيدًا» بمفعول بدأت محذوف ، أو على أن الفعلين تَنَازَعَاها ، فأعمل الثاني [٣] مُتّسعًا فيه بإسقاط الباء ، وأضمر الفضلة في الأول [٤] ، على حد قوله :

٥٤٢ – إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ [٥]

[ومع سما إلى ثلاثة يرد ... لموضع زمانه عند تجد
لكونها في أول قد صححوا ... إخبارها عند الذوات يضح
واستعملت لاثنين كاستعمال ... لها لدى الجمع بلا إشكال
اسم بمعنى من وشرط ووسط ... واستفهمن في متى بلا شطط]

(مع) : اسم بدليل التنوين في قولك « معًا » [٦] ودخول الجار في حكاية سيبويه [٧] «ذهبت مِنْ معه » وقراءة بعضهم (هَٰذَا ذِكْرٌ من معي [٨]) وتسكين عينه لغة غَنْم وربيعة ، لا ضرورة خلافًا لسيبويه [٩] ، واسميتها حينئذٍ باقية ، وقولُ النحاس : « إنها حينئذ حرف بالإجماع » [١٠] مردود .

وتستعمل مضافة ؛ فتكون ظرفًا ، ولها حينئذ ثلاثة معان :

أحدها : موضع الاجتماع ؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو : ﴿ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [١١] .

والثاني : زمانه ، نحو : « جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ » .

---

(١) وهو العائد « بها » المحذوف.
(٢) أي مفعول به لفعل محذوف ، تقديره أعني .
(٣) على رأي البصريين .
(٤) وذلك على رأي غير ابن مالك الذي يرى حذف ضمير الفضلة منعًا من الإضمار قبل الذكر بخلاف ضمير العمدة فيجوز لكونه عمدة .
(٥) البيت من الطويل ولايعلم قائله وانظر السيوطي (٥٣/٤) والبغدادي (٥٤٢) والعيني (٢١/٣) والهمع (١١٠/٢) والأشموني (١٠٥/٢) والشاهد فيه: أنه ذكر ضمير المفعول في ترضيه ، وكان الجيد تركه ، وقد أعمل الثاني وهو يرضيك في صاحب فاعلًا ، وأضمر المفعول الأول ضرورة وهو « ترضية » .
(٦) مع : اسم بدليل تنوينه ، ودخول حرف الجر عليه سواء أكانت اسم موضع الاجتماع ، أو زمانه فتنون ، أو اسمًا مرادفًا لعند فيدخل عليها حرف الجر وهذا أكبر دليل على الاسمية .
(٧) انظر الكتاب (٤٢٠/١) .
(٨) انظر الكشاف (٨/٣) [الأنبياء : ٢٤] .
(٩) الذي حكم بأن سكون عينها ضرورة ، انظر الكتاب (٤٢٠/١) .
(١٠) انظر إعراب القرآن للنحاس (٦٨/٣) .
(١١) [محمد : ٣٥] .

والثالث : مرادفة عِنْدَ ، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان [١] .

ومفردة ، فتنونُ ، وتكون حالًا . وقد جاءت ظرفًا مخبرًا به في نحو قوله :

٥٤٣ - * أفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهوَاؤُنَا معًا [٢] *

وقيل : هي حال ، والخبر محذوف ، وهي في الإفراد بمعنى جميعًا عند ابن [٣] مالك ، وهو خلاف قول ثعلب [٤] : إذا قلت « جاءا جَمِيعًا » احتمل أنه فعلهما في وقت واحد ، أو في وقتين [٥] ، وإذا قلت : « جاءا معًا » فالوقت واحد اهـ . وفيه نظر ، وقد عَادَلَ بينهما مَنْ قال :

٥٤٤ - كُنْتُ وَيَحيَى كَيَدَي وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعًا وَنُرامِي معًا [٦]

وتستعمل معًا للجماعة كما تستعمل للاثنين ، قال :

٥٤٥ - * إذَا حَنّتِ الأُولَى سَجَعْن لَهَا معًا [٧] *

وقالت الخنساء :

٥٤٦ - وَأَفْنَى رِجَالي فَبَادُوا معًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزًّا [٨]

(متى) : على خمسة أوجه : اسم استفهام ، نحو : ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ [٩] ، واسم شرط ، كقوله :

* مَتَى أَضَع الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوني [١٠] *

---

(١) هذا ذكر مِنْ معي - ذهبت من معه .

(٢) البيت من الطويل لجندل بن عمرو وعجزه « وأرحامنا موصولة لم تقضَّب » وانظر السيوطي (٥٣٥) والبغدادي (٥٤٣) والهمع (٢١٨/١) والدرر (٨٦/١) والشاهد فيه : أن « معًا » ظرف متعلق بمحذوف هو الخبر ، وقيل : سدت مسد الخبر وبنو حزب من تميم .

(٣) انظر الجنى الداني (٣٠٨) .

(٤ ، ٥) انظر المصدر السابق والصفحة نفسها ونقول وفي كلامه نظر لأنا لا نسلم معًا بما صورها بل هما سواء فدعواه التفرقة دعوى بلا دليل .

(٦) البيت لرجل من بني مخزوم ، وانظر البغدادي (٥٤٤) فذكر أن القائل هو مطيع بن إياس الليثي يرثي يحيى بن زياد الحارثي وقد ذكره السيوطي (٥٣٥) والشاهد : أن معًا وجميعًا بمعنى واحد .

(٧) هذا عجز بيت من الطويل لمتمم بن نويرة وصدره يذكرن ذا البَثِّ الحزين ببثه وفيه معًا استعملت للجماعة وانظر البغدادي (٥٤٥) .

(٨) البيت من المتقارب وفيه شاهد على أن « معًا » استعملت للجماعة وانظر الصبان (٢٦٦/٢) والتصريح (٤٨/٢) وفي ديوان الخنساء (٤٧) والبغدادي (٥٤٧) والسيوطي (٥٣٨) .

(٩) [البقرة : ٢١٤] ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ﴾ .

(١٠) هذا عجز بيت من الوافر ، وقد تقدم الحديث عنه ، وسيتكرر .

واسم مرادف للوسط [١] ، **وحَرْف بمعنى مِنْ أو في** ، وذلك في لغة هذيل يقولون : « أَخْرَجَها مَتَى كُمهِ [٢] » أي منه ، وقال ساعدة :

٥٤٧ – * **أَخِيلُ بَرْقًا مَتَى حابٍ لَهُ زَجَل** [٣] *

أي من سحاب حاب ، أي ثقيل المشي له تصويت ، واختلف في قول بعضهم : « وضعته متى كميّ » فقال ابن سيده : بمعنى في [٤] ، وقال غيره : بمعنى وسط ، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ [٥]

فقيل : بمعنى من ، وقال ابن سِيدَه : بمعنى وسطٍ [٦] .

[منذ ومذ جرا زمانًا قد مضى ... كمثل من بذا لذا الكل قضى
ومثل في أن كان ما قد ذكرا ... زمانه لديهم قد حضرا
كذاك من إلى لعد الزمن ... وجوب جر حاضر بذا عني
ترجيح جر منذ للماضي على ... رفع ومن بالعكس عنهم جلا]

(منذ ، ومذ) : لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يليهما اسمٌ مجرور ، فقيل : هما اسمان مضافان ، والصحيح أنهما حرفا جر : بمعنى مِنْ إن كان الزمان [٧] ماضيًا ، وبمعنى « في » إن كان حاضرًا ، وبمعنى « من وإلى » جميعًا إن كان معدودًا [٨] نحو : « ما رأيته مُذْ يوم الخميس ، أو مذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثة أيام » .

---

(١) فمتى اسم بمعنى وسط وذلك في لغة هذيل .
(٢) هذا من كلام العرب والمعنى أخرجها من كمه ، فمتى حرف بمعنى « من » .
(٣) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية الهذلي المخضرم ، واستشهد به على أن « متى » بمعنى من في لغة هذيل وانظر السيوطي (٥٣٩) والبغدادي (٥٤٧) وهو في ديوان الهذليين (٢٠٩/٢) وتمامه « إذا يُفَتّر من توماضه حلجا » أخيلت السحابة : إذا رأيتها مخيلة للمطر ، والحابي السحاب المرتفع ، وحلج : المطر .
(٤) انظر في هذا شرح شواهد المغني للبغدادي وكلام أبي سعيد السكري الذي قال : إن متى بمعنى من ، وحكي في لغة هذيل أنها بمعنى وسط (٢٠/٦) .
(٥) البيت من الطويل لأبي المثلَّم الهذلي وقد تقدم الحديث عنه . ومتى فيه بمعنى « من » .
(٦) في المخصص إنها بمعنى وسط في لغة هذيل وحكى السكري أيضًا في هذه اللغة إنها بمعنى من . انظر شرح البغدادي (٢٠/٦) .
(٧) مثل ما رأيته مذ أو منذ يوم الخميس الماضي . أي من هذا اليوم .
(٨) أي داخلتان على عدد فهي تفيد حينئذ معنى من وإلى نحو ما رأيته منذ خمسة أيام أي ما رأيته من خمسة أيام إلى هذا اليوم الحاضر .

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر [١] ، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رَفْعِه ، وترجيح رفع مذ للماضي على جره [٢] ، ومن الكثير في منذ قوله :

٥٤٨ – * وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنذ أزْمَان [٣] *

ومن القليل في مذ قوله :

٥٤٩ – * أقْوَينَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دهر [٤] *

[أن يرفعا فمبتدا تال خبر ظرفهما إن جملة بعد استقر]

والحالة الثانية : أن يليهما اسم مرفوع ، نحو : « مُذْ يَوم الخميسِ ، وَمُنْذُ يَومَانِ » فقال المبرد وابن السراج [٥] والفارسي : مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأَمَدُ إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا وأولُ المدة إن كان ماضيًا ، وقال الأخفش والزجاج والزجاجي [٦] : ظرفان مُخْبَر بهما عما بعدهما ، ومعناهما « بين وبين » مضافين ؛ فمعنى « ما لقيته مذ يومان » بيني وبين لقائه يومان ، ولا خفاء بما فيه من التعسُّفِ [٧] ، وقال أكثر الكوفيين [٨] : ظرفان مضافان لجملة حُذِفَ فعلها ، وبقي فاعلها ، والأصل : مذ كان يومان ، واختاره السهيلي وابن مالك [٩] ، وقال بعض الكوفيين : خبرٌ لمحذوف [١٠] ، أي : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان ، بناء على أن مُنْذُ مركبة من كلمتين مِنْ وذو الطائية [١١] .

---

(١) نحو مذ عامنا لأن المراد العام الذي نحن فيه .

(٢) نحو ما رأيته مُذ خمسة أيام فالرفع أرجح عن الجر .

(٣) البيت من الكامل لامرئ القيس وصدرهُ « قفا نبكِ من ذكرى حبيب وعرفان » وهو في ديوانه (٢٠٨) وانظر السيوطي (٥٤١) والبغدادي رقم والعيني (٣١٩/٣) والتصريح (١٧/٢) والهمع (٢١٣/١) والأشموني (٢٢٩/٢) واستشهد به على أن الكثير جر « منذ » للزمن الماضي ، والرفع محلة القوم ومنزلهم ، عفت : درس وذهبت آثاره .

(٤) هذا عجز بيت لزهير وهو في ديوانه (٨٦) وانظر السيوطي (٥٤٢) والبغدادي (٥٤٩) والإنصاف (٣٧١) وابن يعيش (٩٣/٤) ، (١١/٨) والعيني (٣١٢/٣) والهمع (٢١٧/١) والأشموني (٢٢٩/٢) والبيت من الكامل وصدره : « لمن الديار بقنّة الحجر » وجيء به على أن جر « مذ » للزمان الماضي قليل . القنة : القمة . الحجر : اسم موضع : أقوين : خلون .

(٥) انظر الجنى الداني (٥٠٢) وشرح المفصل (٩٥/٤) .

(٦) الجنى الداني (٥٠٢) والأشموني (٢٩٧/٢) .

(٧) أي لجعلهما بمعنى كلمتين مضافتين ، ولم يكن في المعنى تعرض لمعنى النفي .

(٨) انظر الجنى الداني (٥٠٢) وشرح الأشموني (٢٩٧/٢) .

(٩) الجنى الداني (٥٠٢) وشرح الأشموني (٢٩٨/٢) .

(١٠) المصدر السابق والصفحة نفسها .

(١١) انظر الجنى الداني (٥٠٢) .

الحالة الثالثة : أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية ، كقوله :

٥٥٠ – • مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ [١] •

وقوله :

٥٥١ – • وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِع [٢] •

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون [٣] هو الخبر .

وأصل مذ : منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مُذْ عند ملاقاة الساكن [٤] ، نحو : « مُذُ اليوم » ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : « مذ زمن طويل » فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون [٥] : هما أصلان ؛ لأنه لا يتَصَرَّفُ في الحرف ولا شبهه، ويردُّه : تخفيفُهم إنَّ وكأنَّ ولكنَّ وربَّ وقَطُّ ، وقال المالقي [٦] : إذا كانت مذ اسمًا فأصلها منذ ، أو حرفًا فهي أصل .

قد تم – بحمد الله تعالى وتوفيقه وتيسيره – الجزء الأول من كتاب « مغني اللبيب » عن « كتب الأعاريب » لأنحى النحاة العلامة ابن هشام ، الأنصاري ، المصري . ويليه – إن شاء الله تعالى – الجزء الثاني ، مفتتحًا بحرف النون من باب الحروف .

نسأل الله – جلت قدرته – أن يعين على إكماله بمنه وفضله

(١) البيت للفرزدق يرثي يزيد بن المهلب وعجزه : فسما فأدرك خمسة الأشبار . وهو في ديوانه (٣٧٨) وهو من بحر الكامل وانظر السيوطي (٥٤٣) والبغدادي (٥٥٠) وابن يعيش (٢/١٢١ ، ٦/٣٣) والمقتضب (٢/١٧٦) والصبان (١/١٨٧) ، (٢/٢٢٨) والجني الداني (٤٠٤) والخزانة (١/١٠٣) وجيء به على أن « مذ » اسمٌ وليها الجملة الفعلية وعقدت يداه أي : بلغ وشب . فأدرك خمسة الأشبار أي : غلام يتخيل فيه الخير والشر .

(٢) البيت للأعشى ميمون في ديوانه (١٣٥) وهو من الطويل وانظر السيوطي (٥٤٤) والبغدادي (٥٥١) والعيني (٣/٣٢٦) والتصريح (٢/٢١) والهمع (١/٢١٦) والدرر (١/١٨٥) والأشموني (٢/٢٢٨) . وجيء به لما تقدم قبله وتمامه « وليدا وكهلًا حين شبت وأمردا » واليافع : فوق المحتلم . الوليد : الصبي . الكهل : الذي خطه الشيب . والأمرد : من ليس له شعر في وجهه من العارضين والشارب .

(٣) والتقدير : فالأصل . أول ذلك زمن أنا يافع ، فمنذ بمعنى أول ، وقدر زمن حرصًا على اختصاصها بالزمان ، وتقدر أيضًا في البيت الأول . وأول ذلك زمن عقدت يداه .

(٤) أي أصل : مذ منذ فحذفت النون منها ، بدليل ضم ذال « مذ » عند ملاقاة ساكن تقول : مذُ الأمس بضم الذال ومذُ اليوم ، ولو كان أصله خلاف الضم لكسروا لهذا الساكن .

(٥) ابن ملكون نحوي أندلسي صاحب الحاشية المعروفة على المبهج والتنبيه تتلمذ عليه ابن خروف والشلوبين ، وله شرح الجمل والحماسة وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأشبيلي (ت : ٥٨٤هـ) . ويرى أن مذُ أصل كمنذ ؛ لأنهما لا ينصرفان فهما جامدان ، ولكن تخفيف الحروف كرب وإن ونحوهما يضعف رأيه .

(٦) انظر رصف المباني للمالقي (٣١٩) . فقد صرح بذلك .

فهرس موضوعات المجلد الأول

حرف السين المهملة

حرف العين المهملة

حرف الغين المعجمة

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

* * *